

# شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله  
ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة  
على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك  
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »

الجزء الأول « أنحك من ابن عقيل »

أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

المكتبة العصرية  
بيروت

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بصرفنا أصحاب الحق بطبع ونشر مؤلفات محمد مجيب الدين  
عبد الحميد منذ العام ١٩٨٣ والمتأمة على أسس  
قانونية بموجب عقود رسمية عمدنا إلى إعادة "صَف"  
وطبع هذا الكتاب بعد تنقيحه وأمينتنا من ذلك  
تحقيق الجودة وإبرازه بحلة جديدة ومنع أعمال  
التزوير حيث تبرز من جرائها الإساءة إلى الناحية  
الجمالية فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية والطبعية  
لذا نرجو من الأخوة القراء وأصحاب مكاتب التوزيع في  
العالمين العربي والإسلامي التنبيه وأخذ العلم واعتقاد  
الطبعة الجديدة ونبد القامل بالطبعات المزورة.

والله الموفق

الناشر



## مقدمة الطبعة الثانية

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوث بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَّبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيِّضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمته، وجعله دِينَهُ المرضي، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد، فقد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سنين تعليقاتٍ على كتاب الخلاصة (الألفية) الذي صَنَّفَهُ إمام النحاة، أبو عبد الله جمال الدين محمدُ ابنُ مالك المولود بِجَنِّ سنة ستمائة من الهجرة، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذي صَنَّفَهُ قاضي القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل، المصري، الهاشمي، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يدور بِخَلْدِي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ الناس ورضاهم، وأنها ستحلُّ من أنفسهم المحلَّ الذي حَلَّتْهُ، بل كنت أقول في نفسي: «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء، ولعله يجلب لي دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب، فإذا الكتابُ يروق قِراءَةً، وينال منهم الإعجابُ كلَّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن

أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره ستان، ولم أشأ أن أجيب  
هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط  
مني، أو أتمم بحثاً، أو أبذل عبارة بعبارة أسهل منها وأدنى إلى القصد،  
أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلت عن ضبطها، أو ما أشبه ذلك من وجوه  
التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما  
يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره، وما زالت العوائق تدفعني عن  
القيام بهذه الأمانة الشريفة وتؤذني عن العمل لتحقيقها، حتى أذن الله  
تعالى، فسنتحت لي الفرصة، فلم أتأخر عن أهتالها، وعمدت إلى  
الكتاب، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب، كما  
أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر  
ذلك واضحاً، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسؤول أن يوفقني إلى مرضاته، وأن  
يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين،  
آمين.

كتبه المعترف بالله تعالى  
محمد محي الدين عبد الحميد

## مقدمة الطبعة الأولى

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نِعَمَائِهِ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك، وأحبّ الحمد إليك، وأفضلّ الحمد عندك، حمداً لا ينقطع عَدُّهُ، ولا يَفْنَى مَدَدُهُ.

وأسألك المزيّد من صلواتك وسلامك على مُصَدِّر الفضائل، الذي ظلّ ماضياً على نَفَازِ أمرِك، حتى أضاء الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبدالله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلامهم منزلة عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا في قواعد العربية - قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءةً، وإقراءً، وشرحاً وتعليقاً، مثل أبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك، صاحب التآليف المفيدة، والتصنيفات الممتعة، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء، وأوسعهم اطلاعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب، مع تصوّن، وعفة، ودين، وكمال خلق.

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب، مختلفة المناحي، وقُلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الْخُلَاصَةُ» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»<sup>(١)</sup> والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُوِّيت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكموه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه ويتصفون منه، ولو لم يُشْرَ في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوي الجزائري، المتوفى بمصر في يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٧ هـ. والمعروف بابن مُعْطٍ - لما ذكره الناس، ولا عَرَفُوهُ.

\*\*\*

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزيهم: كالإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد

(١) تسمية (الألفية) مأخوذة من قوله في أولها:

وأستمعين الله في القبة

مقاصد النحوبها محويه

وتسمية «الخلاصة» مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية خلاصه

كما اقتضى رضا بلاخصاصه

بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي، المتوفى ليلة الجمعة،  
الخامس من شهر ذي القعدة من سنة ٧٦١ هـ، والذي يقول عنه ابن  
خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية -  
يقال له ابن هشام - أنحى من سيويه» اهـ.

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح  
المسالك، إلى ألفية ابن مالك<sup>(١)</sup>»، والثانية في كتاب سماه «دفع  
الخصاصة، عن قراء الخلاصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول  
السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل»  
اهـ.

وممن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبدالله  
بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم، سنة  
٦٨٦ هـ، وهو ابن الناظم.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر،  
المرادي، المصري المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني  
الحنفي المتوفى سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المتوفى  
بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ.

ومنهم أبو عبدالله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر،  
الهواري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط، ونسأل  
الله أن يوفق لإخراج البسيط، فقد أودعناه ما لا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني،  
المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ<sup>(١)</sup>.

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسي،  
الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي،  
المتوفى سنة ٩١١ هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزي، أحد علماء القرن التاسع  
الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب،  
المعروف بابن الجزري، المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن  
بن عبد الله ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي - نسبة إلى عقيل بن  
أبي طالب - الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم  
الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨، والمتوفى بالقاهرة في  
ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ، وشرحه هو  
الذي نعاني إخراجه للناس اليوم.

وقد شرح الكتاب - غير هؤلاء - الكثير من العلماء، ولست تجد  
شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من  
إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكل ذلك ببركة

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله،  
وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام، والله المسؤول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه  
وفضله.

صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع.

\*\*\*

وهذه الشروح مختلفة، ففيها المختصر، وفيها المطول، فيها المتعقبُ صاحبه للناظم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافق.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص - ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة.

\*\*\*

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت - في أول الأمر - أن أتمم ما قصر فيه من البحث: فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه، ونحن في زمن أقل ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راعياً في علوم العرب إلا في القليل

النادر، لأنهم قوم ذهب مدنيّتهم، ودألت دولتهم، وأصبحت الغلبة لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاختصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال، فإن ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لامية خاصة، سماها «لامية الأفعال».

\*\*\*

وأريد أن أنبهك إلى أنني وُفِّقْتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً، فإنّ نُسخ الكتاب التي في أيدي الناس - رغم كثرتها، وتعدد طبعها - ليس فيها نسخة بلغت من الاتقان حدّاً ينفي عنك الريب والتوقف، فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسر لي - سبحانه! - معارضة بعضها ببعض، فاستخلصت لك من بينها أكملها بياناً، وأصحها تعبيراً، وأدناها إلى ما أحبُّ لك، فجاءت - فيما أعتقد - خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ].  
والله - سبحانه! - المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه التكلان.

محمد محي الدين عبد الحميد



## بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ<sup>(١)</sup>  
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا<sup>(٢)</sup>

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده.

(١) «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتاً لمحمد، ولكنه قطعه عنه، وجعله خيراً لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر، فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ربي» رب منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «الله» عطف ببيان لرب، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة «خير» منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح، وقيل: حال لازمة، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصلياً» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلي على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الإنتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفة، آل: معطوف =

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ      مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ<sup>(١)</sup>  
نَقَرَبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ      وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ<sup>(٢)</sup>  
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ      فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنُ مُعْطٍ<sup>(٣)</sup>

= على النبي، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «المستكملين» نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفاء» بفتح الشين: مفعول به للمستكملين، منصوب بالفتحة الظاهرة، والالف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل، مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود - وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفاً، وكأنه قد قال: مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأسعين» الوار حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال «في ألفية» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ، ومقاصد مضاف و«النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحوية «محوية» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لآلفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و«تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لآلفية، والجملة نعتان ثان وثالث لآلفية.

(٣) «وتقتضي» الواو حرف عطف، تقتضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية «رضاً» مفعول به لتقتضي «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضاً، وغير مضاف و«سخط» مضاف إليه «فائقة» حال من الضمير المستتر في تقتضي، فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لإسم الفاعل، وألفية مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف و«معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضي» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لآلفية أيضاً.

وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزُ تَفْضِيلًا      مُسْتَوْجِبُ ثَنَائِي الْجَمِيلَا<sup>(١)</sup>  
وَاللهُ يَقْضِي بِهَيْبَاتٍ وَافِرَةً      لِي وَلَهُ دَرَجَاتٍ الْآخِرَةُ<sup>(٢)</sup>

(١) «وهو» الواو للاستئناف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «يسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الثاني بعد، والياء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مكتر فيه «مستوجب» خبر ثانٍ لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء: مفعول به لمستوجب، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميل» نعت لثناء، والألف للإطلاق.

(٢) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والجملة من الفعل الذي هو يقضي والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «بهيات» جار ومجرور متعلق بيقضي «وافره» نعت لهيات «لي»، وله، في درجات كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، ودرجات مضاف و«الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي - نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفي.

ولد في سنة ٥٦٤، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي، وكان من المتفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة، وقد طبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح.

وتوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥، وفي بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٦، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦).

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>

✓ كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ . وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ ، حَرْفٌ - الْكَلِمُ<sup>(٢)</sup>  
✓ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌ ، وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدِيوْمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) «الكلام» خير لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب . فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه . ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه . فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أي شرح ما يتألف . و«يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و«منه» جار ومجرور متعلق بتألف ، والجملة من الفعل الذي هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» كلام : مبتدأ ، وهو مضاف وتا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل» ، ثم حرف «معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بثم» «الكلام» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف . وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه ، وعطف الحرف بثم ليعد رتبته .

(٣) «واحد كلمة» مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذفت همزته كما حذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشهر ، بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً . كما في قول الراجز :

\* بِإِلَالِ خَيْرِ النَّاسِ وَإِسْنِ الْأَخِيرِ \*

وقد قرئ (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء . وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق = بيؤم الاتي «كلام» مبتدأ ثانٍ «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن «اللفظ المفيد فائدة»  
يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليها» فاللفظُ: جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم،  
ويشمل المَهْمَلُ كـ «زَيْدٌ» والمستعمل كـ «عَمَرُو»، ومفيد: أخرج  
المهمَل، و«فائدة يحسنُ السُّكُوتُ عليها» أخرج الكلمة، وبعضُ الكلام -  
وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يَحْسُنِ السُّكُوتُ عليه - نحو: إِنَّ  
قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيد قائم»، أو من فعل  
واسم كـ «قَامَ زَيْدٌ» وكقول المصنف «اسْتَقِمَّ» فإنه كلام مركب من فعل  
أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمشال عن أن يقول  
«فائدة يحسنُ السُّكُوتُ عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فائدة»  
كفائدة استقم.

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في  
اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل  
ما يَتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.  
وَالْكَلِمُ: اسمُ جنسٍ<sup>(١)</sup> واحدة كلمة، وهي: إما اسم، وإما فعل،

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يَوْمٌ» يقصد،  
وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق بها المعنى  
الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا «كلمة الإخلاص» وقالوا  
«كلمة التوحيد» وأرادوا بذنك قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل  
كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

(١) اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي،

فأما اسم الجنس الجمعي فهو «ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحدة بالناء غالباً

تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر، ومنه كلم وكلمة، وربما كانت زيادة الناء في الدال =

وأما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إن قام زيدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل <sup>الذي</sup> ~~كزيد~~ وقولنا «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يعم الجميع، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام، كقولهم في «لا إله إلا الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصِّدْق، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيدٌ» فإنه كلام، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم، لأنه مركب من ثلاث كلمات.

= على الجمع مثل كم للواحد وكما للكثير، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء كزنج وزنجي، وروم ورومي، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كما ذهب واخل وزيت.

فإن قلت: فلأنني أجده كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفرداتها بالناء كما يفرق بين اسم الجنس وواحد، نحو قرى وواحدة قرية، ومدى وواحدة مدية، فيماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع.

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين، الوجه الأول: أن الجمع لا بد أن =

ومثال انفردِ الكَلِمِ «إِنْ قَامَ زَيْدٌ»<sup>(١)</sup>.

ومثال انفردِ الكلامِ «زَيْدٌ قَائِمٌ»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

✓ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا، وَالْ مُسْنَدٍ - لِلاِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ<sup>(٣)</sup>

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - في هذا البيت علامات الاسم.

فمنها الجر، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية، نحو  
مَرَرْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٌ: مجرور

= يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمرأ لا يوافق زنة من زئات الجمع والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ وقوله جل شأنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فأما الجمع فلإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَةٌ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وكقول الشاعر:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ يَسْفِي كَانَ مَشْكُورٍ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاثة كلمات.

(٣) «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف

خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتي «والتنوين، والندا، وال، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً - وهو الوجه الثاني - كان هذا متعلقاً بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وال والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وال والإسناد: أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

بالإضافة، والفاضل: مجرور بالتبعية، وهو أشمل من قول غيره «بحرف الجر»، لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة، ولا الجر بالتبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعرّبة، كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إلا جمع المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وَعَوَاشٍ» وسيأتي حكمها. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو «مررت بسيويّه وبسيويّه آخر». وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ. وتنوين العوض، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إِذْ» عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلٌّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو «كُلٌّ قَائِمٌ» أي: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه<sup>(١)</sup>، وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ، وَعَوَاشٍ» ونحوهما رفعاً وجراً، نحو «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها.

(١) في نسخة «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ وقوله تباركت كلماته: ﴿كَلَّا نَمْدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾، ومثل كل في هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عن قول رؤبة بن العجاج في مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميمًا:

دَابَنْتُ أَرْوَى وَالِدِيُونَ نَقَضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدْتُ بَعْضًا  
يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر.



وتسوينُ الترنم<sup>(١)</sup>، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة، كقوله:

١ - أَقْلِيَّ الْعُلُومَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابِينَ  
وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ -: لَقَدْ أَصَابَنَ

فجيء بالتسوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢ - أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطراداً.

١ - هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقبت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل. اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي. بته، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالياء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التفريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطالبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذرمها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «أقلي» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلي «عاذل» منادى مرخم حذف منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة «والعتاب» الواو عاطفة، العتاب: معطوف على اللوم «وقولي» فعل أمر، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم الباء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «لقد أصابا» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: «والعتابين، وأصابين» حيث دخلهما، في الإنشاد، تسوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

٢ - هذا البيت للناطقة الذيباني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المنجدة زوج النعمان ابن المنذر، ومطلعها: =

والتنوين الغالي - وأثبتته الأَخْفَشُ - وهو الذي يَلْحَقُ الْقَوَافِي الْمُقَيَّدَةَ، كقوله:

٣ - \* بَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ \*

= مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٍ أَوْ مُغْتَبَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ؟  
اللغة: «رائح» إسم فاعل من راح يروح رواحاً، إذا سار في وقت العشي «مغتدي» إسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله «عجلان ذَا زاد» ما كان من تسليم مية عليه أورها تحيته «أزف» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» - مضمون الزاي - مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تنادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماضٍ «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف تأكيد ونصب «ركابنا» ركاب: إسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالتنا» برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كان» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها «وكان قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو قد، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالإسم، لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجيء مع غيره، والثاني في تخفيف «كان» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيًا لكان الفصل بلم، كما في قوله تعالى: «كان لم يغنوا فيها» ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لَا يَهْوُلُنَاكَ اضْطِلَاءُ لَطَى الْبَحْرِ      ب، فَمَحْدُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا  
وسياتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها.

٣ - هذا البيت لرؤية بن العجاج، أحد الرجاز المشهورين، وأمضنهم للشيخ والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

\* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحَقِّقِينَ \*

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتشكيل، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترند والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف<sup>(١)</sup>.

ومن خواص الاسم النداء، نحو «يا زَيْدُ»، والألف واللام، نحو «الرَّجُلُ» والإسناد إليه، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ». فمعنى البيت: حَصَلَ لِلإسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجبر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

= اللغة: «القائم» كالأقتم: الذي تملوه القتمة، وهي لون فيه غيرة وحمرة، و«أعماق» جمع عمق - بفتح العين، وتضم - وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و«الخواوي» الخالي، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومر فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتمام بها، وأخذها علم بفتح العين واللام جميعاً، و«الخفق» اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء. الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قائم: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و«الأعماق» مضاف إليه «خواوي» صفة لقاتم، وخواوي مضاف و«المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

\* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهْقِ \*

الشاهد فيه: قوله «المخترق» و«الخفق» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم، لأن تسمية نون الترند والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له».

\* \* \*

بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ، وَيَا أَفْعَلِي، وَنُونِ أَقْبَلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي<sup>(١)</sup>

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتلكم، نحو «فَعَلْتُ» والمفتوحة للمخاطب، نحو «تَبَارَكْتَ» والمكسورة للمخاطبة، نحو «فَعَلِيتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَنْتَ»، والمراد بها تاء التانيث الساكنة، نحو «نِعْمَتْ» و«بُشِئْتُ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمة»، ورأيت مسلمة، ومررت بمسلمة» ومن اللاحقة للحرف، نحو «لَاتَ، ورُبَّتْ، وثُمَّتْ<sup>(٢)</sup>» وأما تسكينها مع ربٍّ وثُمَّ فقليل، نحو «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـيَنْجَلِي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلت: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلت: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأتني إلى ذلك، وإن معمول اكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف و«فَعَلْتُ» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنت» الواو حرف عطف، أنت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف و«أفْعَلِي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف و«أقبلَنَّ» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «يَنْجَلِي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه، بل قد استعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر:

ويمتاز أيضاً بياء «أَفْعَلِي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر، نحو «اضْرِبِي» والفعل المضارع، نحو «تَضْرِبِينَ» ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف «يا افعلي»، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل، بل تكون فيه نحو «أَكْرَمَنِي» وفي الاسم نحو «غُلَامِي» وفي الحرف نحو «إِنِّي» بخلاف ياء «أَفْعَلِي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يميز الفعل نُونُ «أَقْبَلَنَّ» والمراد بها نُونُ التوكيد: خفيفة كانت، أو ثقيلة، فالخفيفة نحو قاله تعالى: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى: (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ).

فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، وياء الفاعلة ونون التوكيد.

\*\*\*

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ      فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ<sup>(١)</sup>

= وَرُبْتُ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ      أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا  
ونحو قول الآخر:

مَآوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارَةٌ      شَعْوَاءَ كَاللَّدْعَةِ بِالْمَيْسَمِ  
وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْيَمِيمِ يُسْبِنِي      فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْزِيبُنِي

(١) «سواهما» سري: خبر مقدم مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ، وَسَمِ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ، إِنْ أَمُرُ فِهِمْ<sup>(١)</sup>

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوه عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مثَّلَ بـ «هل وفي ولم» مُنبِهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشار بفي وَلَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص

= جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «وذلك كهل» «وفي ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به ليلى، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشفته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء.

(١) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله مز الآتي، وماضي مضاف و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف و«الأمر» مضاف إليه «إن حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر فهم» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر قسم بالنون إلخ». وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، واعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً - مثل باع يبيع بيعاً - إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسمّاً - مثل وصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

بالأسماء كفي، نحو «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كَلَمْ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد».

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في يَشْمُ: «لَمْ يَشْم» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يلي لم كَيْشْم.

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله: «وماضي الأفعال بالتأمر» أي: مَيَّزَ ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو «تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلال والإكرام» و«نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بُسَّتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر: قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي آسَمُ فِعْلٍ<sup>(١)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهي لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف. بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماضٍ، نحو هيهات وشتان، بمعنى بعد وافتراق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسن السماء» وكما في «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحِيَهْلٌ<sup>(١)</sup>  
 فَصَهْ وَحِيَهْلٌ : إسمان وإن دلاً على الأمر، لعدم قبولها نون التوكيد،  
 فلا تقول: صَهْنٌ ولا حِيَهْلَنْ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحِيَهْلٌ  
 بمعنى أقبل، فالفارق<sup>(٢)</sup> بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ، نحو «اسْكُتَنَّ،  
 وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

\* \* \*

(١) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محَلٌّ» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحَلٍّ «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجيء بالفاء للضرورة. والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الأمر في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وخذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً، فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظة «وحيهل» معطوف على صه.

(٢) ثلاثة فوائد - الأولى: أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع، النوع الأول: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو ويها وواها، والنوع الثاني: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو نزال وتراك وباهما، والثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو صه ومه، فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة.

والفائدة الثانية: توافق أسماء الأفعال في ثلاثة أمور، أولها: الدالة على المعنى، وثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي وال لزوم غالباً، وثالثها: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره، ومن غير الغالب في التعدي نحو «آمين» فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد، وكذا «إيه» =



فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زدني - وتخالفها في سبعة أمور، الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «أسكت» فإنك تقول: أسكتي، وأسكتا، وأسكتوا، وأسكتن، والثاني أنها لا يتقدم معمولةا عليها، فلا تقول: «زيداً عليك» كما تقول: «محمداً الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل، تقول: إنزل نزال، وتقول: أسكت صه، كما تقول: إنزل إنزل، وأسكت أسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: إنزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال، والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولةا، ولا متأخرة عن معمولةا، بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه، فنحو قول الشاعر:

يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر: خذ دلوي، ولا يجعل قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا آخر مثله مقدر، على الأصح. والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة، فلا تختلف أبنيته باختلاف الزمان، بخلاف الأفعال. والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وباء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع، فاحفظ هذا كله، وكن منه على ثب، والله يتولاك.

الفائدة الثالثة، اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيته باختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال، لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالاً وليست أسماء، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها «خالفة».

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ<sup>(١)</sup>

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ<sup>(٢)</sup>

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب، وهو: مَا سَلِمَ مِنْ شَبْهِ الحُرُوفِ، والثاني المبني، وهو: مَا أَشْبَهَ الحُرُوفِ، وهو المعنيُّ بقوله: «لِشَبْهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ» أي: لشبه مُقَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ، فعلةُ البناء منحصرةٌ عند المصنف - رحمه الله تعالى! - في شبه الحَرْفِ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وَجُوهَ الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شَبْهِ الحَرْفِ أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه - رحمه الله! - على أن علة البناء كُلُّهَا ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الرِّبِيع<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرايه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومن مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله مبني على معرب، لأنه يستلزم أن يكون المعنى: أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني، وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدني: اسم فاعل فعله أدنى، تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة، لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

(٣) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الإسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله - عند هؤلاء - من الإسم «نزل وهيهات» فإنهما لما أشبهها «انزل وبعد» في المعنى بنيا، وهذا =

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا<sup>(١)</sup>

= السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو: «سقيالك» و«ضربا زيدا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعلي المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بنى «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولية لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف. وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ«حذام» و«قطام» ونحوهما، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة، وهو فاسد، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره، بل لمضارعتة في الهيئة نزال ونحوه مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي «واسمي» مضاف و«جئنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئنا» وهما تاء المخاطب و«نا» ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية وفي «هنا» الإشارية.

وَكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتِرُ، وَكَافِتِقَارٍ أَصْلًا<sup>(١)</sup>  
ذكر في هذين البيتين وَجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَّهُهُ لَهُ فِي الْوَضْعِ ، كَأَن يَكُونَ الْاسْمُ مَوْضُوعًا عَلَى  
حَرْفٍ [وَاحِدٍ] ، كَالْتَاءِ فِي ضَرَبْتُ ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كـ «نَا» فِي «أَكْرَمْنَا» ،  
وَالْيَ ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : «فِي أَسْمَى جِئْنَا» فَالْتَاءِ فِي جِئْنَا اسْمٌ ، لِأَنَّهُ  
فَاعِلٌ ، وَهُوَ مَبْنِي ، لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ  
وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ «نَا» اسْمٌ ، لِأَنَّهُا مَفْعُولٌ ، وَهُوَ مَبْنِي ، لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي  
الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

(١) «وَكِنْيَابَةٍ» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على كَالشَّيْءِ «عَنِ الْفِعْلِ» جار ومجرور متعلق  
بِنِيَابَةٍ «بِلا تَأْتِرُ» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بـالباء، وظاهر إعرابه على ما بعده بطريق  
العامة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لِنِيَابَةٍ، ولا مضاف، وتأثر: مضاف إليه، مجرور بكسرة  
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارضة التي يقتضيها ما قبله «وَكَاغِتِقَارٍ» الواو  
حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كِنْيَابَةٍ «أَصْلًا» فعل ماضي مبني للمجهول، والألف  
للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب  
الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النِيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَرُ  
بِالْعَامِلِ، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالته من  
حالته.

(٢) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كياء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه  
وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين. والأصل في  
وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء، فما زاد من حروف  
المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في  
نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كناء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل  
في نوعه، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن  
الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ  
المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف بحكم الحرف  
وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسبباً، أولهما أن  
الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن =

(والثاني) شَبَّهَ الاسمَ له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبهه حرفاً موجوداً، والثاني ما أشبهه حرفاً غير موجود، فمثال الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحرف، في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو «مَتَى تَقُومُ؟» وللشرط، نحو «مَتَى تَقُمُ أَقْمُ» وفي الحالتين هي مُشَبَّهةٌ لِحَرْفٍ موجود، لأنها في الاستفهام كالهزمة، وفي الشرط كإِنْ، ومثال الثاني «هَنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كَأَنْ ينبغي أَنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعَ، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «لَيْتَ» وللترجي «لَعَلَّ» ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً<sup>(١)</sup>.

(والثالث) شَبَّهَهُ له في النِّبَاةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك

= يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزُه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب، لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب. والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين شبهه، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع، فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع.

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو آل العهدة، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدة ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً، وأيضاً «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدرًا، فافهم ذلك.

كأسماء الأفعال، نحو «دَرَاكَ زَيْدًا» فِدَرَاكَ: مبني، لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَل ولا يَعْمَلُ فيه غيره<sup>(١)</sup> كما أن الحرف كذلك.

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو «ضَرَبًا زَيْدًا» فإنه نائب مَنَاب «أَضْرَبَ» وليس بمبني، لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكَ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرَكَ» فليس متأثراً بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مَنَاب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمسابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها = من الإعراب والمسألة خلافية<sup>(٢)</sup>، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

(١) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبرة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «ما دام مقصوداً منه معناه» يريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلاً - فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني:

وَلَيْسَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمّة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالَ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسي:

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزَلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

(٢) إذا قلت «هيئات زيد» مثلاً - فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء: الأول - وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحويين - أن هيئات اسم فعل ماضي مبني على الفتح لا محل =

(والرابع) شَبَّه الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «وَكَاثِفًا أَصْلًا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصَّلَةِ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبنيت<sup>(١)</sup>.

وَحَاصِل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضممرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

\*\*\*

= له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمّة، وهذا الرأي هو الذي يجري عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر، والثاني - وهو رأي سيويه - أن هيهات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر، والثالث - وهو رأي المازني - أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بعد بعداً زيد. فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين، الثاني والثالث، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر، وسائر محمول عليه، يعني أن اسم الفعل أشبه الحرف شيهاً معنوياً، لا نيباً.

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم، ق، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف. أو في محل نصب بفعل مقدر كاقراً ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضممرات، فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف. وفيها الشبه الافتقاري، لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متصلاً إلى ما يفسره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَاً<sup>(١)</sup>  
 يريد أن المعرب خلاف المَبْنِي، وقد تقدم أن المَبْنِي ما أَشَبَّ  
 الْحَرْفَ، فالمعرب ما لم يُشَبَّ الْحَرْفَ، وينقسم إلى صحيح - وهو: ما  
 ليس آخره حرف علة كَأَرْضٍ، وإلى معتل - وهو: ما آخره حرف علة  
 كَسُمَاً - وَسُمَاً: لغة في الاسم، وفيه ست لغات: أُسم - بضم الهمزة  
 وكسرها، وَسُمٌ - بضم السين وكسرها، وَسُمَاً - بضم السين وكسرها أيضاً.  
 وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ - وهو المنصرف - كزَيْدٍ  
 وَعَمْرُو، وإلى متمكن غير أَمْكَنَ - وهو غير المنصرف - نحو: أَحْمَدُ  
 ومَسَاجِدُ ومَصَابِيحُ، فغير المتمكن هو المَبْنِي، والمتمكن: هو المعرب،  
 وهو قسمان: متمكن أَمْكَنُ، ومتمكن غير أَمْكَنُ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) «ومعرب» مبتدأ، ومعرب مضاف و«الأسماء» مضاف إليه «ما» إسم موصول في محل رفع خبر  
 المبتدأ «قد سلما» قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف «سلما» للإطلاق «من  
 شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف،  
 سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره. منع من ظهورها التعذر، وهو - بضم  
 السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى  
 وضحاً.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمَبْنِي فقال «المعرب  
 والمَبْنِي» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه معرب ومَبْنِي» ولكنه حين بدأ في  
 التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمَبْنِي وآخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المَبْنِي بسبب كونه هو  
 الأصل في الأسماء. وبدأ في التعريف بالمَبْنِي لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن  
 خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المَبْنِي من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!.

(٢) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين، إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمى  
 المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن أو أضيف،  
 ويسمى الاسم الذي لا ينصرف.



وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا: إِنَّ عَرَبًا<sup>(١)</sup>  
مِنْ نُونٍ تَسْوِكِيْدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ: كَيَّرَعْنَ مَنْ فُتِنَ<sup>(٢)</sup>

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال، وَمَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلُ في الأسماء، فَرَّغَ في الأفعال<sup>(٣)</sup>، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر. ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيًا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للثنائية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عرباً» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف بدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عربي الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضى بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً - مثل سما يسمو سمواً - إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَأَنِّي لَتَبْعِرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا اتَّقَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَةَ الْقَطْرِ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف و«توكيد» مضاف إليه، «مباشراً» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف و«إنثاء» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً فتن «فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معرباً لا يسأل عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه، وقد تقدم للنظام والشارح بيان علة بناء الاسم، وأنها مشابهة للحرف، ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما =

الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونَقَلَ ضياء الدين بن العَلَج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرَّع في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما أَتَقَقَّ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح<sup>(١)</sup> نحو «ضَرَبَ وَأَنْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(والثاني) ما اِخْتَلَفَ في بنائه والراجع أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو

= يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فلما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمنفعية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد، فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلاً وصار المراد نفي إحسانه، ولو نصبت لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافاً إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيّاً عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمراً، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبت لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنتك لو فعلت أيهما منفرداً جاز.

(١) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً وصفة وصله وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً، لئلا يجتمع ثقلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث والزمان.

«اضْرَبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعَرَّب عند الكوفيين<sup>(١)</sup>.

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناء، فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعل معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة<sup>(٢)</sup> فإن لم تتصل به يُبْنَى، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفٌ اثنتين نحو «هَلْ تَضْرِبَانَّ»، وأصله: هل تَضْرِبَانِ، فَاجْتَمَعَت ثلاثُ نوناتٍ، فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهةً توالي الأمثال، فصار «هل تَضْرِبَانَّ»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد وأُوْجِمَ أو ياء مخاطبةٍ، نحو «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون» و«هل تَضْرِبُنَّ يا هند»

(١) عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالسكون - وهو الضاد - فصار «اضرب» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظاً بها كما مثل الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأصبط بن قريع.

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لا تهين لا تهين بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنياً على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقاً بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تكسر النون في المثني للتبس للاثنتين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

وأصل «تَضْرِبَنَّ» تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصارت تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت تَضْرِبَنَّ، وكذلك «تَضْرِبَنَّ» أصله تَضْرِبِينَ، ففعل به ما فعل بتَضْرِبُونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عرياً من نون توكيد مباشر» فشرط في إعرابه أن يَعْرِى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرِ منه يكون مبنياً.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو «هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ» فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناء «الهنداتُ يَضْرِبَنَّ» والفعل معها مبني على السكون، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى! - في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناء، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) ممن قال بإعرابه السهلي وابن درستويه وابن طلحة، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه، فتقول في نحو (والوالدات يرضعن): يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بـأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِّبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا<sup>(١)</sup>  
وَمِنْهُ ذَوْفَتْحٍ ، وَذَوْ كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ<sup>(٢)</sup>

الحروف كلها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» فالتعويض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون، لأنه أخف من الحركة، ولا يُحَرِّكُ المَبْنِيُّ إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، كَأَيْنَ وَقَامَ وَإِنَّ، وقد تكون كسره، كَأَمْسٍ وَجَبَرٍ، وقد تكون ضمة، كَحَيْثُ، وهو اسم، و«مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به]، وأما السكون فنحو «كَمْ، واضْرِبْ، وَأَجَلْ».

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل،

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف و«حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبناء» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكن» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف: أي وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبره، ويجوز العكس.

بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنَ إِعْرَاباً لِّاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ: لَنْ أَهَاباً<sup>(٢)</sup>  
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا<sup>(٣)</sup>

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول الأمر المعتل الآخر، نحو: اغن وارم واسع، والثاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ لا النافية للجنس، نحو لا مسلمات، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسماً لـ لا النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيهما الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً، نحو: يا زيدون.

(٢) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إعراباً» مفعول ثان لاجعلن «الاسم» جار ومجرور متعلق بإعراباً «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهاباً» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه.

(٣) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماضٍ، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماضٍ مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي تكون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء: أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَأَنْصِبَنَّ فَتَحاً ، وَجُرْ كَسراً : كَذِكُرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسِرُّ<sup>(١)</sup>  
وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يُنُوبُ ، نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ<sup>(٢)</sup>

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «يَزِيدُ يَقُومُ»، وإنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو «بِزَيْدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو «لَمْ يَضْرِبْ».

والرفع يكون بالضممة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كسراً» مثل قوله فتحاً منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، إجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق بإجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جاء» فعل ماض قصر للضرورة «أخوه» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف و«بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«نمر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه.

نابت الواو عن الضمة في «أخو» والياء عن الكسرة في «بني» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

\*\*\*

وَأَرْفَعِ بِوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ،  
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ - مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ<sup>(١)</sup>

شَرَعَ في بيان ما يُعَرَّبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌّ، وَهَنْ، وَفَوْهٌ، وَذُو مَالٍ، فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتنصب بالالف نحو «رأيت أبا» وتجر بالياء نحو «مَرَرْتُ بِأبيه» والمَشْهُورُ أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والالف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وارفع بواو - إلى آخر البيت»، والصحيح أنها معربة بحركات مُقَدَّرَةٍ على الواو والالف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الالف، والجر بكسرة

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق برفع «وانصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالالف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجزر» الواو عاطفة، اجرز: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرز «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.



مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شيء عن شيء مما سبق ذكره<sup>(١)</sup>.

مِنْ ذَاكَ «ذُو»: إِنْ صُحِبَةً أَبَانَا وَالْفَمُّ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا<sup>(٢)</sup>

(١) في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد أقواله، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه. والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضاً، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذي قدمنا ذكره، قال أتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجوز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال أفرادها: أي قطعها عن الإضافة، فنقول: هذا أب لك وقد رأيت أماً لك، ومررت بحم، فإذا قلت في حال الإضافة، «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الأفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع، والفتحة والألف جميعاً علامة للنصب، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فرفدوها - في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم - بحروف زائدة، تكثر لأحرفها.

(٢) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبان» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل،=

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو، وتُنْصَب بالالف، وتَجْزُء بالياء -  
 ذُو، وَفَمٌ، ولكن يشترط في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو «جاءني  
 ذُو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أي: إِنْ  
 أَفْهَمَ صُحْبَةً، واخترز بذلك عن «ذو» الطائفة، فإنها لا تُفْهَمُ صحبة، بل  
 هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية،  
 وآخرها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «جاءني ذُو قَامٍ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامٍ،  
 وَمَرَرْتُ بِذُو قَامٍ»، ومنه قوله:

٤ - فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم، وجمله المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

٤ - هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي، وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة، وفي باب الموصول، كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً. وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلُ مَنْزِلٍ	عَلَى زَادِهِمْ أَبِكِي وَأَبِكِي أَبَوَاكِ يَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ	فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ	وَإِمَّا لِقَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا أَذْخَرْتُ ذَخِيرَةَ	وَبَطْنِي أَطْوَيْهِ كَطِيٍّ رَدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقبح، تقول: هجاء يهجو هجواً وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف، و«في» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة» أي بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقبح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول كرام موسرون، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضييفانهم، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضنائة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وأذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللثام «موسرون» ذوو ميسرة =

= وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «إما» حرف شرط وتفصيل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «لقيتهم» لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «كفاني» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وباء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين، فمن العلماء من روى «فحسبي من ذي عندهم» بالياء، واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة وتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجر بالواو في حال الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات =

وكذلك يُشترطُ في إعراب الفم بهذه الأحرفِ رَوَالُ الميم منه، نحو «هَذَا فُوهُ، وَرَأَيْتُ فَاهُ، وَنَظَرْتُ إِلَى فِيهِ»، وإليه أشار بقوله: «وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا» أي: انفصلت منه الميم، أي زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات، نحو «هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْتُ فَمًا، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمٍ».

\*\*\*

أَبْ، أَخْ، حَمْ - كَذَاكَ، وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ<sup>(١)</sup>  
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ<sup>(٢)</sup>

= على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسبه. قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

\* فَإِنْ بَيْتُ تَمِيمٍ ذُو سَمِعَتْ بِهِ \*

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، وتقول: رأيت ذو جاك، وذو جاك، وذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيء، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهد كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً، فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب علمنا أنه يراها مبنية، وبنائها كما علمت على السكون.

(١) «أَب» مبتدأ «أَخْ حَمْ» معطوفان على أَب مع حذف حرف العطف «كَذَاكَ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أَب ومبا عطف عليه «وَهَنْ» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «وَالنَّقْصُ» مبتدأ «فِي هَذَا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن الأخير «بَدَلْ أَوْ عَظْفُ بَيَانٍ مِنْ إِسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ هُوَ نَعْتٌ لَهُ «أَحْسَنُ» خبر المبتدأ.

(٢) «وَفِي أَبٍ» جار ومجرور متعلق بـيَنْدُرُ الْآتِي «وَتَالِيَيْهِ» معطوف على أَب «يَنْدُرُ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وَقَصْرُهَا» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف والضمير إليه «مِنْ نَقْصِهَا» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أَشْهَرُ» خبر المبتدأ.

يعني أن «أباً، وأخاً، وحمّاً» تَجْرِي مَجْرَى «ذو، وفم» اللّذَيْن سبق ذكرهما، فترْفَع بالواو، وتَنْصَب بالالف، وتَجْرُ بالياء، نحو «هذا أبوه وأخوه وحمّوها، ورأيت أباه وأخاه وحمّاها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «هَنُ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو «هَذَا هَنُ زَيْدٍ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ، ومررت بِهِنَ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>» وإليه أشار بقوله: «والنقص في هذا الأخير أَحْسَنُ» أي: النقصُ في «هَنٍ» أَحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو «هَذَا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنِيهِ» وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حَفِظَ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أَبٍ وتالييه يندر - إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتالييه - وهما «أخ، وحمّ» - فإحدى اللغتين النقصُ، وهو حذف الواو والالف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من نعى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكونوا» وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له: عض أير أبيك، ومعنى «ولا تكونوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغة في التشنيع عليه. ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «بهن أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: «من يطل هَنَ أبيه يتطرق به» يريدون من كثرة إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٣٠٠/٢ بتحقيقنا)

على الباء والخاء والميم، نحو «هَذَا أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَهُ وَحَمَاهَا،  
وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمَاهَا» وعليه قوله:

٥ - بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وهذه اللغة نادرة في «أب» وتاليه، ولهذا قال: «وفي أب وتاليه  
يندر» أي: ينذر النقص، واللغة الأخرى في «أب» وتاليه أن يكون  
بالألف: رفعا، ونصبا، وجرا، ونحو «هَذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ  
وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وعليه قول الشاعر:

٥ - ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي،  
وقبله قوله:

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنْتَقِمُ تَصُدُّعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مَنْ ظَلَمَ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة  
سار على نهج سيرته «فلما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه، لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه،  
وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسب الناس  
إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (أنظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠  
بتحقيقنا).

الإعراب: «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدي»  
فعل ماضٍ وفاعله «في الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور  
للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة في  
جواب الشرط، وما: نافية «ظلم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة  
في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم  
الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.  
الشاهد فيه: «بأبه - يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.  
وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون  
لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

٦- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا  
 فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في  
 المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

٦- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه  
 الجوهري لرؤية بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت  
 النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل  
 اليمن:

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَسُلَّ عَلَاهَا  
 وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو  
 للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجياً أباهاً» فإن «أباهاً» فاعل بقوله: «نَاجِيًا»  
 وهذا الفاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به  
 على لغة التمام لقال: «وناجياً أبوها».

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «أباهاً» أباً: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف،  
 ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة على الفتحة كما هو المشهور، وأباً مضاف والضمير مضاف  
 إليه «وأباً» معطوف على اسم إن، وأباً مضاف وأباً من «أباهاً» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير  
 مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغاً» فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع  
 خبر إن «في المجد» جار ومنجور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايته» مفعول به لبلغ على لغة من  
 يلزم المثني الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتها مضاف  
 وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير  
 لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد  
 الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباهاً» الثالثة لأن  
 الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيح كما رأيت في الإعراب، فيكون  
 نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف،  
 والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على  
 لغتين مختلفتين.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ فِي «أَب، وَأَخ، وَحَم» ثَلَاثَ لُغَاتٍ: أَشْهَرُهَا أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>، وَالثَّالِثَةُ أَنْ يَحْذَفَ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ، وَهَذَا نَادِرٌ، وَأَنْ فِي «هَنْ» لُغَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا النِّقْصَ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ، وَالثَّانِيَةُ الْإِتْمَامُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

\*\*\*

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ: أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَاكَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا<sup>(٢)</sup>

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة:

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وختعم وزيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي ﷺ، وذلك في قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران في ليلة» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قود في مثقل ولو ضرب به أبا قبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

(٢) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بان، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبير المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «للياء» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، وسجورده محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف، خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماضي «أخو» فاعل جاء، وأخو مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف و«اعتلا» مضاف إليه. وأصله عتلاء فقصره للاضطراب، وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب الذي هو كونها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرأ في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء، وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى «اعتلاء»، وكل واحد من المضاف إليه اسم غير ياء المتكلم كما ترى.



(أحدها) أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أب، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو «هذا أبو زيد وأخوه وحموه»، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقدَّرة، نحو «هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أباي زيد وذوي مال، ورأيتُ أباي زيد وذوي مال، ومررتُ بأبي زيد وذوي مال».

(الرابع): أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّة، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة<sup>(١)</sup>، نحو «هؤلاء آباء الزيدين، ورأيتُ آباءهم، ومررتُ بأبايهم»، وإن كانت مُثَنَّة أعربت

(١) المراد جمع التكسير كما مثل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً: بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَقَدَّيْنَا بِالْأَيْنَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافاً مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذاً،

وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

ضَحَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْهَا

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم

إِعْرَابِ الْمُشْنَى: بِالْأَلْفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً، نَحْوُ: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، وَمَرَرْتُ بِأَبَوَيْهِ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ سِوَى الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «وَشَرُطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءَ» أَيْ: شَرُطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تَضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ [إِضَافَتِهَا] إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ الشَّرْطَانِ الْآخِرَانِ مِنْ كَلَامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ «يُضَفَّنَ» رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَشَرُطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يَضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ».

وَاعْلَمْ أَنَّ «ذُو» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً، وَلَا تَضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ، بَلْ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ غَيْرِ صِفَةٍ، نَحْوُ: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ»، فَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ»<sup>(١)</sup>.



(١) إَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي وَضْعِ «ذُو» الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى نَعْتٍ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوَصَفَ بِهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْفَعُ صِفَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَوَسِيطِ شَيْءٍ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَازِمَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الْمَعْنَوِيَّةِ كَالْعِلْمِ وَالْمَالِ وَالْفَضْلِ وَالْجَاهِ فَتَقُولُ: مُحَمَّدٌ ذُو عِلْمٍ، وَخَالِدٌ ذُو مَالٍ، وَبَكْرٌ ذُو فَضْلٍ، وَعَلِيٌّ ذُو جَاهٍ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُوَصَفُ بِهَا إِلَّا بِوَاسِطَةِ شَيْءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ «مُحَمَّدٌ فَضْلٌ» إِلَّا بِوَاسِطَةِ تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِالمَشْتَقِّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَوْ بِوَاسِطَةِ قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ نَعْتاً - وَذَلِكَ الضَّمِيرُ وَالْعِلْمُ - فَلَا يَضَافُ «ذُو» وَلَا مِثْلَاهُ وَلَا جَمْعُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا، وَشَذَّ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ بِنِ أَبِي سَلَمَى الْمَزْنِيِّ الَّذِي سَبَقَ إِشْهَادُهُ:

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنَى، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَاً<sup>(١)</sup>  
 كَلَّتَا كَذَلِكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابِتَيْنِ، ابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ<sup>(٢)</sup>  
 وَتَخَلَّفَ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ<sup>(٣)</sup>

= صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيَّارَ ذَوِي أَرْوَمَيْتِهَا ذَوُوهَا  
 كما شد قول الآخر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا النَفْسِ كُلِّ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ  
 وشد كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:  
 أَهْنَأُ الْمَعْرُوفَ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ  
 إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافة «ذو» إليه، ونذر نحو قولهم: اذهب بذئ تبسم، والمعنى: اذهب بطريق ذي سلامة، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن.

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق برفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بوصول الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنان» معطوف عليه «كابتين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي «وابنتين» معطوف على ابنتين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرأ» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحده: «لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه» فيدخل في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو «شفع»، وخرج بقولنا<sup>(١)</sup> «بزيادة» نحو «شفع»، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول «أثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غير عليه، كالقمرين، فإنه صالح للتجريد، فنقول: قمر، ولكن يُعطف عليه مُغايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «القمرين».

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرفع بالألف، وكذلك شبه المثنى، وهو: كل ما لا يصدق عليه حد المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا»، فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلحق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلحقة بالمثنى، لأنها لا يصدق عليها حد المثنى، لكن لا يُلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضمر، نحو «جاءني كلاهما»، ورأيت

(١) وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين. وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: رجلان، وشبعان، وجوعان، وسكران ونذمان، ومثاله من الأعلام: عثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان، ورغفان، وجردان، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال، لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وجاءتني كِلْتَاهُمَا، ورأيت كِلْتَيْهِمَا، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، «جاءني كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين، ومررت بكِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين»، فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصلاً»<sup>(١)</sup>.

ثم يبين أن اثنتين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين، فاثنتان واثنتان مُلَحَقَانِ بالمشئى [كما تقدم]، وابنان وابنتان مشئى حقيقة.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألف في المشئى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا

(١) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم - من أن لكلا وكلتا حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المشئى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب، والسر فيه - على ما ذهب اليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المشئى، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمشئى من جهة المعنى، فأخذ حكم المفرد تارة وحكم المشئى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ، في الإعراب. وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نَعَمْ الْفَتَى عَمِدَتْ إِلَيَّ مَطْلِبَتِي فِي حِينٍ جَدُّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا

ومحل الشاهد في قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجزور محلاً بالياء في قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

إِنَّ الْمَرْيَةَ وَالْحَنُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال «يوفي المخارم» بالافراد، ثم قال «يرقبان» بالثنائية، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاهما» توكيداً كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المشئى جارياً على اللغة الفصحى.

مفتوحاً، نحو: «رَأَيْتَ الزُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِالزُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» واحترز بذلك عن ياء الجمع، فَإِنْ مَا قَبْلُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُوراً، نحو: «مَرَرْتُ بِالزُّيْدَيْنِ» وسَيَأْتِي ذَلِكَ.

وحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمَثْنَى وَمَا أَلْحَقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبُ وَيَجَرُّ بِالْيَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْمَثْنَى وَالْمَلْحَقِ بِهِ بِحَرَكَةِ مَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ رَفْعاً وَالْيَاءِ نَصْباً وَجَرّاً.

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْمَثْنَى وَالْمَلْحَقَ بِهِ يَكُونَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعاً وَالْيَاءِ نَصْباً وَجَرّاً هُوَ الْمَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَمَنْ الْعَرَبُ<sup>(١)</sup> مَنْ يَجْعَلُ الْمَثْنَى وَالْمَلْحَقَ بِهِ بِالْأَلْفِ مُطْلَقاً: رَفْعاً، وَنَصْباً، وَجَرّاً، فَيَقُولُ: «جَاءَ الزُّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتَ الزُّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالزُّيْدَانِ كِلَاهُمَا».



(١) هَذِهِ لُغَةُ كِنَانَةَ وَبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَنِي الْعَنْبِرِ وَبَنِي هَجِيمٍ وَبَطُونٍ مِنْ رِبْعَةِ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ وَزُبَيْدٍ وَخَثْعَمٍ وَهَيْدَانَ وَعَدْرَةَ. وَخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ» وَجَاءَ عَلَيْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَغْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فَإِنْ مِنْ حَقِّ «هَٰذَا»، وَوَتَرَانِ، وَأَذْنَاهُ - لَوْ جَرَيْنِ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ - أَنْ تَكُونَ بِالْيَاءِ: فَإِنَّ الْأَوَّلَى اسْمٌ إِنْ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ لَا، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ، وَالثَّلَاثَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ قَبْلُهَا، وَفِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى تَجْرِيهَا عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ فِي لُغَةِ عَامَةِ الْعَرَبِ: مِنْهَا أَنْ «إِنْ» حُرِفَ بِمَعْنَى «نَعَمْ» مِثْلُهَا فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الرِّقِيَّاتِ:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْرِ حَ يَلْمَتْنِي وَأَلُوهُنَّ  
وَيَقْلُنَ: شَبُّ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

يُرِيدُ فَقُلْتُ نَعَمْ، وَالْهَاءُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَ«هَٰذَا» فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ حَيْثُذُ مَبْتَدَأٍ، وَاللَّامُ بَعْدَهُ زَائِدَةٌ، وَ«سَاحِرَانِ» خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ. وَمِنْهَا أَنْ «إِنْ» مُؤَكِّدَةٌ نَاصِبَةٌ لِلْأَسْمِ رَافِعَةٌ لِلْخَبَرِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ مَحْذُوفٍ، وَ«هَٰذَا سَاحِرَانِ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ كَمَا فِي الْوَجْهِ السَّابِقِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ إِنْ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّهُ (أَيُّ الْحَالِ وَالشَّأْنِ) هَٰذَا سَاحِرَانِ.

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَيَاءٍ أَجْرُورٌ وَأَنْصِبُ سَالِمٌ جَمْعُ «عَامِرٍ» وَمُذْنِبٌ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماء الستة، والثاني المثني، وقد تقدّم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم وما حُيِّل عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.

وأشار بقوله: «عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمع، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد: أن يكون عَلَمًا، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن عَلَمًا لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل» رَجُلُونَ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ»، ورُجَيْلُونَ» لأنه وَصَفٌ<sup>(٢)</sup>، وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال في «زينب» زينبون، وكذا إن كان عَلَمًا لمذكر غير عاقل، فلا يقال

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وياء» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع وكل من انصب وسالم مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف إليه. و«عامر» مضاف إليه و«مذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قول الشاعر:

رَعِمَتْ تُمَاضِيرُ أَنْبِي إِذَا مِتْ يَسْدُدُ أَبْيُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد في قوله «أبيونها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمعاً مذكراً سالماً ورفع بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع، لأن ابناً اسم جامد وليس يعلم، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أبنياً في قوة قولك: ابن صغير؟

في لَاحِقٍ - اسم فرسٍ - لاحقون، وإن كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في «طَلْحَة» طَلْحون، وأجاز ذلك الكوفيون<sup>(١)</sup>، وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في «سيبويه» سيبويهن، وأجازه بعضهم.

• ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التانيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً، ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل، فلا يقال في سابق - صفة فرسٍ - سابقون، وخرج بقولنا «خالية من تاء التانيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التانيث، نحو عَلَامَة، فلا يقال فيه: عَلَامُون، وخرج بقولنا «ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً» ما كان كذلك، نحو «أَحْمَر» فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه: أَحْمرون، وكذلك ما كان من باب فَعْلَان فَعْلَى، نحو «سَكْرَان»، وسَكْرَى فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث، نحو «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رجل صَبُور، وامرأة صَبُور،

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التانيث كطلحة وحمزة جمعاً مذكراً سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التانيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة، الأولى: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التانيث جمعاً مذكراً سالماً، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التانيث أشد تمكناً في التانيث من المختوم بتاء التانيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التانيث جمعاً مذكراً سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التانيث هذا الجمع جائز من باب أولى.



ورجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلِمَ لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِبٍ» فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنِبُونَ.

\*\*\*

وَشَبَّهَ ذَيْنِ، وَبِهِ عَشْرُونَا      وَبَابُهُ أَلْحَقَ، وَالْأَهْلُونَا<sup>(١)</sup>  
أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلَيْنَا      وَأَرْضُونَ شَذَّ، وَالسَّنُونَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله أَلْحَقَ الآتي «عشرونًا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله عشرون، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونًا مضاف إليه «أَلْحَقَ» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونًا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله عشرون «شذَّ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استثنائية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخير عن الأخير منها فقط «والسنون» و«بابه» معطوفان على قوله عشرون.

وَيَابَهُ، وَمِثْلَ حِينَ قَدِيرٍ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ<sup>(١)</sup>

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم، فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأَفْضَل والضَّرَاب ونحوهما، فتقول: الأَفْضَلُونَ والضَّرَابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها، فَمَلاً واحداً له من لفظه، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط - فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به، فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَق بجمع المذكر السالم، لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَق به، لأن مفردة - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة<sup>(٢)</sup>، لأنه إسم جنس جامد

(١) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي، ومثل مضاف، و«حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباء» بدل أو عطף بيان أو نعت لاسم الإشارة «هو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد، وعند مضاف و«قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين» بالضممة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرده في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(٢) وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ، وَأَرْقَطٌ دَهْلُولٌ، وَعَرْفَاءٌ حَبْلَانٌ

كرجل، وكذلك «أولو»، لأنه لا واحد له من لفظه، و«عَالَمُونَ» جمع عَالَم، وعَالَم كرجل اسم جنس جامد، وَعَالِيُونَ: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، وَأَرْضُونَ: جمع أَرْض، وَأَرْضٌ: اسم جنس جامد مؤنث، والسنون: جمع سَنَة والسن: اسم جنس مؤنث، فهذه كلها مُلْحَقَة بالجمع المذكر، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سَنَة، وهو: كل اسم ثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث، ولم يكسّر: كمائة ومِئِينَ وَثُبَّةً وَثُبِينَ. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كُسِّرَ كَشَفَةً وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً، كطَبَّة، فإنهم كَسَرُوهُ على طَبَاة وَجَمَعُوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، فقالوا: طُبُون، وَطُبِينَ.

وأشار بقوله: «وَمِثْلَ حين قد يرد ذا الباب» إلى أن سِنِينَ<sup>(١)</sup> ونحوه

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً هي لغة الحجاز وعلباء قيس. وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسني يوسف» وقد روي هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهما رواه بلغة قبيلته، لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحديثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح، كما جاء قول جرير:

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنَ مِنِّي      كما أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ  
وقول الشاعر:

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ - سَلِي مَعْدَا -      سِنِيناً مَا تَعْدُلُنَا حَسَابَا =

قد تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنِيناً، ومررت بسِنِين، وإن شئت حذفَت التَّوْنين، وهو أقل من إثباته، واختلف في أطراد هذا، والصحيح أنه لا يطرَد، وأنه مقصور على السماء، ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كسِنِينِ يوسُفَ» في كسر السين، إحدى الروايتين، ومثله قول الشاعر:

٧- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنْ سِنِينَهُ لِعَيْنَ بِنَاشِيئاً وَشَيْتَنَ مُرْدَاً

وقول الآخر:

سِنِينِي كُلَّهَا لَاقَيْتُ حَرْباً أَعْدُ مَعَ الصَّلَاحِيَةِ الذَّكُورِ  
ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقبلة على الواو منع من ظهورها الثقيل، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كأعراب زيتون ونحوه. ومنهم من يجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به، إجراء له مجرى المفرد، ويتخرج على هذه اللغة قول ذي الإصبع العدواني:  
إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَبِيِّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيَّيْنِ  
ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً فتلخص لك من هذا أن في سنين وبابه أربع لغات، وأن في الجمع عامة لغتين.

٧- البيت للصمة بن عبدالله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هنوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجه لها على أن يمهرها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً، فرحل إلى الشام، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراتي» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة اليمن وأسفلها العراق والشام، و«الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و«المرد» بضم فسكون - جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف تأكيد ونصب «سنيته» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لعين» من الفعل =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجَرَى الحين، في الإعراب بالحركات  
والزام النون مع الإضافة].

\*\*\*

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ، وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ<sup>(١)</sup>

= وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعين «شيئا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملة «شيئنا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين «مرداً» حال من المفعول به في قوله شيئنا.

الشاهد فيه: قوله «فإن سنيه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالتون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكيناً، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف، لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول بشعر «اللهم اجعلها عليهم سنيماً كسنيين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٩) وتقدم لنا ذكر ذلك.

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «افتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: إفتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقُلْ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أي في حالتي التصب والجر أما في حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

وَنُونٌ مَّائِنِيٍّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ يَعْكُسُ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ<sup>(١)</sup>  
حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْفَتْحُ، وَقَدْ تَكْسَرُ شُدُودًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٨- عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ  
وقوله:

(١) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «شي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه حوَّازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والمُلْحَق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالمُلْحَق «يَعْكُسُ» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف وذا من «ذلك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثني مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

٨- هذا البيت لجزير بن عطية بن الخطفي، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى، وقوله:

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ، لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وركلب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة - بكسر الزاي والتون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأتباع، وفي القاموس «الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً» هـ. والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للشام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفر» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر وبني مضاف وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

(الشاهد فيه) كسر نون الجمع في قوله «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روي البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ؟ كَذَبْتُ، لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتَحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟!

٩ - هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيه بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرْتُنِي فَمَا بَالِي وَيَا أُنِّي لُبُون؟  
وبعدهما قوله:

أَخَوْحُمِينَ مُجْتَمِعُ أَشْدَى وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ  
المفردات: «يتبغي» معناه يطلب، ويروي في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع أدركه إذا خيله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة: ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و«الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. واذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغي «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و«الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرأ، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة، لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرج على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسيكين وغسلين ويقطين ومنهم من خرج على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الأصبع العدوانى الذي روينا له (ص ٦٦) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ؟

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك.

وَحَقُّ نونِ المثنى وَالْمُلْحَقُ بِهِ الْكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغة، ومنه قوله:

١٠ - عَلَى أَحْوَذِيَّينَ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرُها في الجمع شاذٌّ

١١ - البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة؛ وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كَمَا انْقَبَضَتْ كِدْرَاءٌ تَسْقِي فِرَاحَهَا      يَسْمُطُظَّةٌ رَفْهًا وَالْمِيَاءُ شُعُوبُ  
عَدَّتْ لَمْ تُضَعِّدْ فِي السَّمَاءِ، وَتَحْتَهَا      إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةً وَلِهَوْبُ  
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثُمَّ قَلَصَتْ      بِمَفْحَصِهَا، وَالْوَارِدَاتُ تُنُوبُ

البلغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذى، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارَت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة. الإعراب: «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل: فعل ماضٍ، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «عشية» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «اللمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغة، وليست بضرورة، لأن كسرُها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.



وفتحها في التثنية لغة، كما قدّمناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني<sup>(١)</sup>.

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه، واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه، الأول - وعليه ابن مالك - أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بني كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه. وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين، وبعداً عن توهم الأفراد في «هذان» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين»، إذ لولا النون لالتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع، الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج، والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولاد والجزولي.

والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كزئب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفتى، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحبلى، وعليه ابن جني، والسادس: أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثني، إذا لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مرفوع، وعلى هذا الفراء، والسابع: أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثني مفتوحة في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا، بل مع الألف والواو أيضاً.

وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثني، وعلى هذا يشدون قول الشاعر:

يَا أَبَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

=

وهذا إنما يجيء مع الألف، لا مع الياء.

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر:

١١ - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وسمع تشديد نون المثنى في تشبيه اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئء بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بِرَهَانَانَا﴾ وقوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾ وقوله: ﴿إِحْدَى ابْتِئِي: هَاتِي﴾ وقوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذِينَ﴾.

١١ - البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إِنَّ لِسَلَمَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي قُلَانَا وَأَلْنَهُ قُلَانَا  
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا

اللغة: «الجيد» العقب «منخرين» مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد «ظبيان: اسم رجل، أراد أشبهها بمنخري ظبيان». فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ يريد أهل القرية «أهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفاً.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منها» جنار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضاً، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «أشبهها» أشبه: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل «ظبيان» مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله «ظبياناً»، ويتأتى ذلك على أنه تشبيه ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهداً أيضاً، فهو نظير قول حميد بن ثور «على

أحوديين» الذي تقدم (ش رقم ١٠)

وقد قيل: إنه مصنوع<sup>(١)</sup>، فلا يُحتج به.

\*\*\*

وَمَا بِتَاوَالِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا<sup>(٢)</sup>

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو قسمان، أحدهما: جمع المؤنث السالم، نحو مُسَلِّمَاتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى! - بقوله: «وَمَا بِتَاوَالِفٍ قَدْ جُمِعَا» أي جمع

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمشي بالالف في حالة النصب، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبياننا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلماً يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيثان، أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى أن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك، وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره: \* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا \*

بالالف في «منخرين» أيضاً، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتي «وَأَلِفٍ» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعاً» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بـ «وفي النصب» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

الألف والتاء المزيديتين، فخرج نحو قُضَاة<sup>(١)</sup>، فإنَّ ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء، لأن أصله قُضِيَّةٌ، ونحو أبيات<sup>(٢)</sup> فإنَّ تاءه أصلية، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالة على الجمع، نحو «هِنْدَاتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضَاةٍ، وأبياتٍ»، فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلتبسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه، لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قُضَاةٍ، وأبياتٍ» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيديتين، فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله: «جميع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمّة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: «جاءني هِنْدَاتُ، ورأيتُ هِنْدَاتٍ، ومررتُ بهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) مثل قضاة في ذلك: بناء، وهداة، وزماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء.

(٢) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.

(٣) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً: أي سواء كان مفردة صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفردة معتلاً، وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحاً، وقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً، حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلوا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال، وأصحها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

كَذَا أُولَاتٌ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ<sup>(١)</sup>

أشار بقوله: كذا أولات» إلى أن «أولات» تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقَةٌ به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذي اسماً قد جعل» إلى أن ما سُمِيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أُذْرِعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أُذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ»، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران، أحدهما: أنه يرفع بالضمّة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزَالُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعَاتُ، ورأيت أذرعَاتِ، ومررت بأذرعَاتِ» والثاني: أنه يرفع بالضمّة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذرعَاتُ، ورأيت أذرعَاتَ، ومررت بأذرعَاتَ»، ويُروى قوله:

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «اسماً» مفعول ثانٍ لجعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كأذرعَات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعَات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتدأ ثانٍ «أيضاً» مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماضٍ، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو الذي، أي: وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعَات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك: أي كالجمع بالالف والتاء، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعَات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً، وأذرعَات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجماليات، وقد سمي بأذرعَات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

١٢- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ، وَأَهْلُهَا بِثَرِبٍ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

\*\*\*

١٢- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

الْأَعْمُ صَبَاحاً إِلَيْهَا السُّطُلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْقَصْرِ الْخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد، و«أدروعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والإمتداد.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أدروعات» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «يثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف والضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله «أدروعات» فإن أصله جمع، كما بينا في تقدير بيت الناظم، ثم نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح: فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالالف والتاء المزيديتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة، إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها، لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه امرين: أولهما أنه جمع بخسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبيهاً، فمن جهة كونه جمعاً نصّبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، وأما الذين روه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنه علم مؤنث.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكْ بَعْدَ «أَل» رَدَفٌ<sup>(١)</sup>

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضممة، نحو: «جَاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة، نحو: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: «مررت بأحمد» فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفَّ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأحمدكُم» وكذا إذا دخله الألف واللام، نحو «مررت بالأحمد<sup>(٢)</sup>»، فإنه يجر بالكسرة<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون. ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضيف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن للوقف. والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما: أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصلى وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً، فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الرازي:

بَاعِدْ أَمَّ الْعَسْرِ وَمِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

هَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِ أَسْرَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

(٣) سواء أكانت «أل» معرفة، نحو «الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل» أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

وَأَجْعَلَ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَا رَفْعاً، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا  
وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوُمِي مَظْلَمَةً

لما فرغ من الكلام على ما يُعَرَّب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو «يَضْرِبَانِ» أو التاء، نحو «تَضْرِبَانِ» وأشار بقوله: «وتدعين» إلى كل فعل

رَأَيْتُ السُّوَيْدِيَّ الْيَزِيدَ مُبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً  
فإن الاسم مع كل واحد منها يجز بالكسرة.

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و «يفعلان» قصد لفظه: مضاف إليه «النونا» مفعول به لأجعل «رفعا» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمه الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمة» خبر المبتدأ، والسمة: بكسر السين المهملة - العلامة، وفعلها وسم بسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووفق يوفق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجروح بها محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمة» مفعول به لترومي، والمظلمة - بفتح اللام - الظلم، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها في تأويل مصدر مجزوم بلام الجحود، واللام ومجروها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.



اتصل به ياء مخاطبة، نحو «أَنْتِ تَضْرِبِينَ» وأشار بقوله «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع، «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ».

فهذه الأمثلة الخمسة - وهي: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ - تُرْفَعُ بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو «الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، نحو «الزَّيْدَانِ لَنْ يَفْعُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من «يقوما، ويخرجا» ومنه قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ).

\* \* \*

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا<sup>(١)</sup>  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلاً» مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارمًا» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي، حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال - معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثانٍ «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في=

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضاً يَجْرُ<sup>(١)</sup>

شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمَعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ «الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي» يَسْمَى مَعْتَلًّا، وَأَشَارَ «بِالْمُصْطَفَى» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لِإِزْمَةِ قَبْلِهَا فَتْحَةٌ، مِثْلَ «عَصَا، وَرَحَى»، وَأَشَارَ «بِالْمُرْتَقِي» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «الْقَاضِي، وَالذَّاعِي».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَأَنَّهُ يَسْمَى الْمَقْصُورَ، فَالْمَقْصُورُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لِإِزْمَةٍ، فَاحْتَرَزَ بـ «الاسم» مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوَ يَرْضَى، وَبـ «الْمُعْرَبِ» مِنَ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ إِذَا، وَبـ «الْأَلْفِ» مِنَ الْمَنْقُوصِ، نَحْوُ الْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَبـ «لِلْإِزْمَةِ» مِنَ

«قَدَر» ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «جَمِيعُهُ» تَوْكِيدًا لِلْإِعْرَابِ وَيَكُونُ فِي «قَدَر» ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ عَائِدٌ إِلَى الْإِعْرَابِ أَيْضاً «هُوَ الَّذِي» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ «قَدَ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «قَصْرًا» فِعْلٌ مَاضِي مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى الَّذِي، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ لَهَا، وَالْمَعْنَى: فَالْأَوَّلُ - وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَالْمُصْطَفَى - الْإِعْرَابُ جَمِيعُهُ: أَيِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، قَدَرُ عَلَى آخِرِهِ الَّذِي هُوَ الْأَلْفُ، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الَّذِي قَدْ قَصَرَ: أَيِ سَمِيَ مَقْصُورًا، مِنَ الْقَصْرِ بِمَعْنَى الْحَبْسِ، وَإِنَّمَا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ حَبِسَ وَمُنِعَ مِنَ جِنْسِ الْحَرَكَةِ.

(١) «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ «وَنَصْبُهُ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، نَصَبٌ: مُبْتَدَأٌ، وَنَصْبٌ مَضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ الْغَائِبُ الْعَائِدُ عَلَى الثَّانِي مَضَافٌ إِلَيْهِ «ظَهَرَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ نَصَبٌ «وَرَفْعُهُ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَرَفْعٌ: مُبْتَدَأٌ، وَرَفْعٌ مَضَافٌ وَالْهَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ «يُنْوَى» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ «كَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَجْرُ «أَيْضاً» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ «يَجْرُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ.

المَثْنَى في حالة الرفع، نحو الزَيْدَانِ، فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء في الجر والنصب، نحو [رَأَيْتُ] الزَيْدَيْنِ.

✓ وأشار بقوله «الثاني منقوص» إلى المُرتَقِي، فالمنقوص هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المُرتَقِي، فاحترز بـ «الاسم» عن الفعل نحو يَرْمِي، وبـ «المعرب» عن المبني، نحو الَّذِي، ويقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو ظَبْيٍ وَرَمِيٍّ، فهذا معتل جارٍ مجزئ الصحيح: في رفعه بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب<sup>(١)</sup>، نحو «رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ»، وقال الله تعالى: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ويُقدَّر فيه الرفع والجَرُّ لثقلهما على الياء<sup>(٢)</sup> نحو «جَاءَ الْقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، فعلامة الرفع ضمة مُقدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مُقدَّرة على الياء.

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً، إجراء للنصب مجزئ الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى: وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِأَلِيمَةِ دَارِهِ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا وقول بشر بن أبي حازم، وهو عربي جاهلي: كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي وَلَيْسَ لِشُهْدٍ إِذْ طَالَ شَأْفِي فانت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم أن، وترى بشراً قال «كافي» مع حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلفت النحاة في ذلك، فقال لرفيقه: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام، فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء.

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية: فَيَوْمًا يَوَافِينِ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ، نَحْوُ هُوَ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ نَحْوَ «جَاءَ أَبُوهُ» وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَا سَمِيَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوَ يَدْعُو، وَيَغْزُو، وَالثَّانِي: مَا كَانَ أَعْجَمِيًّا، نَحْوَ سَمَنْدُو، وَقَمَنْدُو.

\* \* \*

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ<sup>(١)</sup>

= وقول الشماخ بن ضرار العطفاني:

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُ وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ  
وقول جرير أيضاً:

وَعُرِفَ الْفَرْزُوقُ شَرُّ الْعُرُوقِ حَيْثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنِدِ  
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجبر، فأعطينا الأقل حكم الأكثر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفر الصادق رضي الله عنه: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ» أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجبر - على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا انتفت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف و«فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف - على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو وَاوٍ أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة «أو وَاوٍ أو ياء» معطوفان على =

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

\*\*\*

فَالْأَلْفَ أَنْوْفِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَيْدُ عُوَيْرْمِي<sup>(١)</sup>  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا<sup>(٢)</sup>

= ألف «فمعتلاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، و «معتلاً» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماضي مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو - أي الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء.

(١) «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أهد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب للذات هما غير الجزم، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

(٢) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول لا حذف بتقدير مضاف، ومعمول جازماً محذوف، والتقدير: واحذف أو آخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال، أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازماً، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: =

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ - وَهُوَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ - نَحْوَ «رَيْدٌ يَخْشَى» فَيَخْشَى: مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ، وَ«لَنْ يَخْشَى» فَيَخْشَى: مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ، لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ، نَحْوَ «لَمْ يَخْشَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي» إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيمَا آخِرُهُ وَآوِ أَوْ يَاءٌ، نَحْوَ «لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمِي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ» إِلَى أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، نَحْوَ «يَدْعُو، وَيَرْمِي» فَعَلَامَةُ الرِّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَحْذَفُ جَازِماً ثَلَاثَهُنَّ» إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ - وَهِيَ الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ - تَحْذَفُ فِي الْجَزْمِ، نَحْوَ «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ» فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ: أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا، وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ.

\* \* \*

= واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف. وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازماً» نعت لحكماً.

## النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

نَكْرَةٌ: قَابِلُ أَلٍ، مُؤَثَّرًا، أَوْ وَاقِعُ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَ<sup>(١)</sup>

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع مَوْقِع ما يقبل «أل»<sup>(٢)</sup> فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف «رَجُلٌ» فتقول: الرجل، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف،

(١) «نكرة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: إسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و«أل» مضاف إليه، مقصود لفظه «مؤثراً» حال من أل «أو» عاطفة «واقع» معطوف على قابل، و«موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف و«ما» إسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل، والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك الحال في نحو «جاء زيد ركباً» والتمييز في نحو «اشتريت رطلاً عسلاً» واسم لا النافية للجنس في نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب في نحو «رب رجل كريم لقيته».

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا. واعتراض عليه أيضاً بأنه غير مانع، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل.

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودي ومجوسي، فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل، فلا يصدق التعريف عليه.

كَعَبَّاسٍ عِلْمًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ: الْعَبَّاسُ، فُتَدْخِلُ عَلَيْهِ «أَل» لَكُنْهَا لَمْ تَوْثُرْ فِيهِ التَّعْرِيفَ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ قَبْلَ دُخُولِهَا [عَلَيْهِ] وَمِثَالُ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ «أَل» ذُو: الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ، نَحْوُ «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أَي: صَاحِبُ مَالٍ، فَذُو: نَكْرَةٌ، وَهِيَ لَا يَقْبَلُ «أَل» لَكُنْهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ صَاحِبٍ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ «أَل» نَحْوُ الصَّاحِبِ.

\*\*\*

وَعَیْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وَذِي وَهْنَدَ، وَأَبْنِي، وَالْغَلَامَ، وَالَّذِي<sup>(١)</sup>  
 أَي: غَيْرُ النَّكْرَةِ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ: الْمَضْمِرُ كَهُمْ، وَاسْمُ  
 الْإِشَارَةِ كَذِي، وَالْعَلَمُ كَهْنَدَ، وَالْمُحَلِّي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَالْغَلَامِ، وَالْمَوْصُولُ  
 كَالَّذِي وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنِي، وَتَسْتَكَلِمُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ.  
 فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ<sup>(٢)</sup>

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهم معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك، لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبيه عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا ليس بسديد.

(٢) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم، مبني على السكون في محل نصب «الذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف و«غيبه» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.



يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ: مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ، أَوْ حُضُورٍ، وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ أَنْتَ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ أَنَا.

\* \* \*

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا<sup>(١)</sup>  
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ «أَبْنِي أَكْرَمَكَ» وَلْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»<sup>(٢)</sup>

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدأ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل صلة الموصول. والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به، فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به ليلي «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بيلي.

(٢) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «أبني» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكْرَمَكَ» أكرم: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أبني، والكاف مفعول به، والجملة في محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذي يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي والياء والهاء حال كونهما من قولك - إلخ «سليه» سل: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثانٍ ليلي «ملك» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما.

سلي

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومُنْفَصِل ، فالمتصل هو : الذي لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوه ، ولا يقع بعد «إِلَّا» في الاختيار<sup>(١)</sup> ، فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣ - أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ  
عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

وقوله :

(١) أجاز جماعة - منهم ابن الأنباري - وقوعه بعد إلا اختياراً ، وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين - وهما .

١٣ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل .

اللغة : «أعوذ» ألتجىء وأتحصن ، و «الفتنة» الجماعة ، و «البغي» العدوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبلي مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبني على الضم كقبل وبعد المعنى : إني ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بخمائه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة ، فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : «أعوذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فتنة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغي : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فتنة ، والتناء للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفتنة «عليّ» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلا» : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائذ إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «إلا» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ، فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

١٤ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا -

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

\*\*\*

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها.  
اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له  
والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في  
الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:  
لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي  
و«ديار» معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديار، وما في الدار  
ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين  
دياراً﴾ يريد لا تذر منهم أحداً، بل استأصلهم وافنهم جميعاً.  
المعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في  
جوارها ويسر له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف  
متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان، وجارة  
مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن»  
مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك»  
إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي  
«ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه «وما علينا»  
تكون ما نافية أيضاً، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت  
عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتداً مؤخراً، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتداً،  
وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على  
نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا،  
ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتداً محذوف، والمصدر منصوب على  
نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت  
جارتنا.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدتها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَنَاءُ يَجِبُ، وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظِ مَا نَصِبٌ<sup>(١)</sup>

المضمرات كلها مبنية، لشبها بالحروف في الجمود<sup>(٢)</sup>، ولذلك لا

\* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ \*

وقال صاحب اللب: رواية النصريين:

\* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ \*

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين، فتفطن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف و«مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البناء» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبني - أن الضمائر مبنية لشبها بالحروف شهاً وضعياً، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين، وحمل الموضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تنثنى ولا تصغر، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتم وأنثى»، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينه التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر، وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى ولم يجزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٣٢، ٣٧).

تُصَغَّرُ وَلَا تُثَنَّى وَلَا تُجَمَّعُ، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصب، وهو: كل ضمير نصب أو جر مُتَّصِلٌ، نحو: أَكْرَمْتُكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ، وَإِنَّهُ وَلَهُ، فالكافُ في «أَكْرَمْتُكَ» في موضع نصب، وفي «بِكَ» في موضع جر، والهاء في «إِنَّهُ» في موضع نصب، وفي «لَهُ» في موضع جر. ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَعَ<sup>(١)</sup>  
أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو نِلْنَا، وللنصب، نحو فَإِنَّا، وللجر، نحو بِنَا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياء، فمثال الرفع نحو «أَضْرِبِي» ومثال النصب نحو «أَكْرَمَنِي» ومثال الجر نحو «مَرَّ بِي».. ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ» فمثال الرفع «هُمْ قَائِمُونَ» ومثال النصب «أَكْرَمْتُهُمْ» ومثال الجر «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياءَ وهمَ لأنهما لا يُشْبِهَانِ «نَا» من كل

(١) «الرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

وجه، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، لأنها في حالة الرفع للمخاطب، وفي حالتها النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»، لأنها - وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا»، لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتها النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

\* \* \*

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا<sup>(١)</sup>

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثال الغائب «الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثال المخاطب «اعْلَمَا، وَاعْلَمُوا»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

\* \* \*

(١) «ألف» مبتدأ - وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماضٍ وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الإثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِئَةٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ<sup>(١)</sup>

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز<sup>(٢)</sup>، والمستتر إلى واجب الاستتار

(١) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«ضمير مضاف. و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كأفعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك، وأفعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغبتط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي، ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله «نغبتط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء في أكرمت، والياء في ابني، أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت، فإن التقدير جاء الذي ضربته، فحذفت التاء من اللفظ، وهي منوطة، لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت - وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقع في العمد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل الشكري، في وصف امرئ يضر

بغضه:

مُسْتَتِرُ الشَّنْءِ، لَوْ يَفْقِدُنِي لَبَدَا مِنْهُ دُبَابٌ فَنَبَحَ

يريد هو مستتر البغض، فحذف الضمير، لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

وجائزه. والمراد بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ محلّه الظاهر.

وذكر المصنّف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

✓ الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ **افْعَلْ** التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر، فلا تقول: **افْعَلْ زَيْدٌ**، فأما **«افْعَلْ أَنْتَ»** فأنت تأكيد للضمير المستتر في **«افْعَلْ»** وليس بفاعل لافْعَلْ، لصحة الاستغناء عنه، فتقول: **افْعَلْ**، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير، نحو **اضْرِبِي**، و**اضْرِبَا**، و**اضْرِبُوا**، و**اضْرِبْنَ**.

✓ الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة) نحو **«أوافق»** والتقدير أنا، فإن قلت **«أوافق أنا»** كان **«أنا»** تأكيداً للضمير المستتر.

✓ الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون) نحو **«نَغْتَبِطُ»** أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد) نحو **«تَشْكُرُ»** أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير، نحو **أَنْتِ تَفْعَلِينَ**، و**أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ**، و**أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ**.

هذا<sup>(١)</sup> ما ذكره المصنّف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير، الأول: اسم فعل الأمر، نحو صه، ونزال، ذكره في التسهيل، والثاني: اسم فعل المضارع، نحو أف وأوه، ذكره أبو حيان، والثالث: فعل =



ومثال جوائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أي هو، وهذا الضمير جوائز الاستتار، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كُلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ، أي هو.

\* \* \*

وَذُوْآرْتَفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ: أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ<sup>(١)</sup>

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومنفصل، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم وَحْدَهُ، و«نَحْنُ» للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ،

= التعجب، نحو ما أحسن محمداً، والرابع: أفعِل التفضيل، نحو محمد أفضل من علي، والخامس: أفعال الاستثناء، نحو قاموا ما خلا علياً، أو ما عدا بكرأ، أو لا يكون محمداً. زاده ابن هشام في التوضيح نبأ لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل، وهو حق، السادس: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً. وذلك نحو «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح في جوائز الاستتار، وهو صحيح، وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو «نعم رجالاً أبو بكر، وبئس امرأة هند»، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر «نعم الرجل زيد، وبئس المرأة هند».

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و«ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشبهه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو الفروع.

وَأَنْتَ لِلْمُخَاطَبِ، وَأَنْتُمْ لِلْمُخَاطَبِينَ، وَأَنْتُمَا لِلْمُخَاطَبَيْنِ أَوْ  
الْمُخَاطَبَتَيْنِ، وَأَنْتُنَّ لِلْمُخَاطَبَاتِ، وَأَنْتُنَّ لِلْمُخَاطَبَاتِ، وَأَنْتُنَّ لِلْمُخَاطَبَاتِ،  
وَهِيَ لِلْغَائِبَةِ، وَهُمَا لِلْغَائِبَتَيْنِ أَوْ الْغَائِبَتَيْنِ، وَهُمَّ لِلْغَائِبَيْنِ، وَهُنَّ لِلْغَائِبَتَيْنِ.

\*\*\*

وَذُو أَنْتَصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَ: إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا<sup>(١)</sup>  
أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر:  
«إِيَّايَ» للمتكلم وحده، و«إِيَّانَا» للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه،  
و«إِيَّاكَ» للمخاطب، و«إِيَّاكَ» للمخاطبة، وإياكما» للمخاطبين أو  
المخاطبتين، و«إِيَّاكُمْ» للمخاطبين، و«إِيَّاكُنَّ» للمخاطبات، و«إِيَّاهُ»  
للغائب، و«إِيَّاهَا» للغائبة، و«إِيَّاهُمَا» للغائبين أو الغائبتين، و«إِيَّاهُمْ»  
للغائبين، و«إِيَّاهُنَّ» للغائبات<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) وذو مبتدأ، وذو مضاف و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من الضمير المستتر في جعل الآتي «جعلاً» فعل ماضٍ، مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إيَّاي» مفعول ثانٍ لجعل، والجملة من جعل  
ومعمولي في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب  
الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من  
ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد «إيَّاه» فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيَّاه»  
متكلاً أو مخاطباً أو غائباً، مفرداً أو مثني أو مجموعاً، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما  
وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفراسي  
والأخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.  
وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت =

عَرَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول  
عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنف، فلا تقول في أكرمك  
«أكرمت إياك» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمك.

فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل، نحو إياك أكرمت<sup>(٢)</sup>،  
وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

= إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو «إذا بلغ الرجل الستين فليأه  
وإيا الشواب» فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين، الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني  
أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص  
الأسماء المعربة، فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة، ألسنت ترى أنهم أعربوا «أي» الموصولة  
والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميراً، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلاً للضمير، والضمير هو  
اللواحق، ليكون دعامة يعتمد عليها، لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة.

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء، ثم خالفه في «إيا» فادعى أنها اسم  
ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيا» ولو أحقها ضمير واحد.

(١) وفي اختيار جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل  
مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتي» فعل ماضٍ «أن» حرف  
مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه  
في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: تأتي مجيء المتصل، والجملة من تأتي وفاعله في محل  
جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتي مجيء المتصل  
فلا يجيء المنفصل.

(٢) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، في عشرة مواضع:

الأول: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه» وكقول

الفرزدق:

= أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو «عجبت من ضربك هو»

وكقول الشاعر:

يَنْصُرُكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وَقَدْ أَغْرَى الْعَيْدَى بِكُمْ اسْتِيسْلَامُكُمْ فَشَلَا

الثالث: أن يكون عامل الضمير مضمراً، نحو قول السموأل:

وَأِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى خُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْنِي عِلْمُكَ فَانْتَبِ

الرابع: أن يكون عامل الضمير متاخراً عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عامل الضمير معنوياً، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو «اللهم أنا عبد أئيم، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ «ما من أمهاتهم» «وما أنا بطارد المؤمنين» «إن أنا إلا نذير مبين» وكقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع: أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ وكقول الشاعر:

مُبْرَأِينَ غِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَفِصٍ وَإِيَّانَا

الثامن: أن يقع الضمير بعد واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَالَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحَدٌ وَاقْصِيدةٌ تَكُونُ وَإِيَّانَا بِهَامِثًا لَبْعِيدِي

التاسع: أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر، وأما أنت فكاتب، وأما هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصُّدِيْقَ حَقًّا لِأَيَّاكَ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسياتي موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

## ١٥ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ \*\*\*

١٥ - البيت من قصيدة للفرزدق، يفخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبلة:  
يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا      وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورِ  
إِنِّي حَلَفْتُ، وَكَمْ أَحْلَفْتُ عَلَى فَنَدٍ،      فَنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورِ  
اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك  
بعد فناء الملاك «ضمنت» - بكسر الميم مخففة - بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت  
بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.  
الإعراب: «يا لباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت،  
والأموات: يجوز فيه وجهان، أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو  
الباعث والوراث على مثال قوله:

يَا مَنِ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ لَهُ      بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ  
وقولهم «قطع الله يد رجل من قالها» والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه  
مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة «ضمنت» فعل  
ماضٍ، والتاء للتأنيث «وإياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار  
ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف و«الدهارير» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.  
الشاهد فيه: قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر،  
ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض».  
ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكّر أهله والحنين إلى  
وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أشى - بزنة المصغر (وانظر  
٦٥/١ من كتابنا السالك إلى أوضح المسالك):

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ      إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ  
فقد جاء بالضمير منفصلاً - وهو قوله «هم» في آخر البيت - وكان من حقه أن يجيء به متصلاً  
بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حباً إلي».  
ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري:

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا      يَا صَاحَ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ  
وكان من حقه أن يقول: «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر لفصل

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءُ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى<sup>(١)</sup>  
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَأَتَصَّالًا أَخْتَارُ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ<sup>(٢)</sup>  
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها  
بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيهِ» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس  
خيراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدَّرْهُمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في  
هاء «سَلْنِيهِ» الاتصال نحو سَلْنِيهِ، والانفصال نحو سَلْنِي إِيَّاهُ، وكذلك كل  
فعل أشبهه، نحو الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتُكَه، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال  
على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن  
الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف  
عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة  
افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان، فأعمل فيه الثاني، وهما مضاف  
و «سَلْنِيهِ» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ  
«أشبهه»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به،  
والجملة لا محل لها صلة ما «في كُنْتَهُ» جار ومجرور متعلق بـانْتَمَى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل  
ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في  
محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن  
هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خِلْتَنِيهِ» قصد لفظه:  
مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري» غير: مبتدأ، وغير مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه  
«أختار» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من أختار  
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالاً» مفعول به لأختار، والألف للإطلاق.

وأشار بقوله: «فِي كُتَّتْهُ الْخُلْفُ انْتَمَى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلَفَ في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال، نحو كُتَّتْهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو كنت إياه<sup>(١)</sup>، [تقول، الصديق كُتَّتْهُ، وكُنتَ إياه].

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو «خِلْتَنِيهِ»<sup>(٢)</sup> وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال، نحو خِلْتَنِي إياه، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِه لهم، قال الشاعر:

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب، فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيع المخزومي:  
لَيْسَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ  
وقول الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ، وَلَا نَحْشَى رَقِيبَا  
ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا

وقول رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: «إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٥.

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً، فمن الاتصال قوله تعالى: «إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا» وقول الشاعر:

بُلَّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرَأْخَالِكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُعْتَذِرًا  
ومن الانفصال قول الشاعر:

أَجِجِي حَبِيبُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

## ١٦ - إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

\*\*\*

١٦ - هذا البيت قيل إنه ليسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الخواشي أنها الزياء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدياء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

وَأَحْكُمُ بِحُكْمِ قَسَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ      إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمِيدِ  
قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا      إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي روينا لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.



وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنَ مَا شِئْتَ فِي أَنْفِصَالٍ<sup>(١)</sup>  
 ضمير المتكلم أَخْصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب  
 أَخْصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخْصُّ  
 من الآخر، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الْأَخْصِّ منهما، فتقول: الدرهم  
 أعطيتكه وأعطيتنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنها أَخْصُّ من  
 الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز  
 الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتُوك، ولا أعطيتُهُوني، وأجازه قوم،  
 ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه:  
 «أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»، فإن فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بالخيار، فإن شِئْتَ  
 قَدَّمْتَ الْأَخْصَّ، فقلت: الدرهم أعطيتُكَ إياه، وأعطيتُني إياه، وإن شِئْتَ  
 قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخْصِّ، فقلت: أعطيتُهُ إِيَّاكَ، وأعطيتُهُ إِيَّايَ، وإليه أشار  
 بقوله: «وَقَدَّمَنَ مَا شِئْتَ فِي أَنْفِصَالٍ» وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه،  
 بل إنما يجوز تقديمُ غَيْرِ الْأَخْصِّ في الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْسِ، فإن  
 خيف لبس لم يجز، فإن قلت: زيد أعطيتُكَ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup>، لم يجز تقديمُ

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر  
 للتخلص من التثاق الساكين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم  
 «في اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر، مبني على الفتح  
 لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به  
 لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة  
 ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئت «في انفصال» جار ومجرور متعلق  
 بقدمن.

(٢) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً كما ترى في مثال الشارح،  
 ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذاً ويصلح أن يكون مأخوذاً، أما نحو  
 «الدرهم أعطيتهُ إِيَّاكَ» أو «الدرهم أعطيتُكَ إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر،  
 والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك، لأنه لا يُعَلَم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

\*\*\*

وَفِي اتِّحَادِ الرُّبَّةِ الزَّم فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا  
إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتَّحَدَا في الرُّبَّة - كأن يكونا  
لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين - فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما،  
فتقول: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ، ولا يجوز اتصال  
الضميرين، فلا تقول: أَعْطَيْتَنِي، ولا أَعْطَيْتَكَ، ولا أَعْطَيْتَهُ، نعم إن  
كانا غائبين واختَلَفَ لفظُهُما فقد يتصلان، نحو الزَّيْدَانِ السَّدْرَهُمُ  
أَعْطَيْتُهُمَا، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوِ «ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية، وليس منها، وأشار  
بقوله: «ونحو ضمنت - إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً  
في موضع يجب فيه اتِّصَالُهُ ضرورةً، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ

إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (١٥)

وقد تقدم ذكر ذلك

\*\*\*

(١) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزَم الآتي، واتحاد مضاف و«الرُّبَّة» مضاف إليه «الزَم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وحباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لا لزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيع «فيه» جار ومجرور متعلق «ببيع» «ووصلاً» مفعول به لبيع.

(٢) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ٩٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونٌ وَقَايَةٌ، و «لَيْسِي» قَدْ نُظِمَ<sup>(١)</sup>

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو «أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمَنِي، وأَكْرَمَنِي» وقد جاء حَذْفُهَا مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:  
١٧ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف و «يا» مضاف إليه، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف «نون» نائب فاعل لا تزم مرفوع بالضمّة، ونون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماضي مبني للمجهول على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليس، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

١٧ - هذا البيت نسبة جماعة من العلماء - ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج، وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.  
اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عددهم مثل عدده، و «الطيس» - بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المشاة من تحت، وفي آخره سين مهملة - الرمل الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل» اهـ «ليس» أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروي صدر الشاهد:

\* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.  
الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومي» قوم: مفعول به، وقوم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدداً مثل =

واخْتَلَفَ في أَفْعَلَ التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله، وما أَفْقَرِي إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ «لَيْتَنِي» نَدَرَا وَمَعَ «لَعَلَّ» اَعْكَسَ، وَكُنْ مُخَيَّرًا<sup>(٢)</sup>  
«لَيْتَنِي»

عديد، وعديد مضاف و«الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماضٍ «القوم» فاعله «الكرام» صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماضٍ ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب. الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه - على مذهبه هذا - أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني - وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠١.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية، لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «وليتني» الواو عاطفة، ليتني قصد لفظه: مبتدأ «فشأ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشأ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وليتني» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «ندرا» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف و«لعل» قصد لفظه: إليه «اعكس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» خبره.

فِي الْبَاقِيَاتِ، وَأَضْطَرَّاراً خَفَفَا مَنِيَّ وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا<sup>(١)</sup>

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت»  
وأن نون الوقاية لا تُحذف منها، إلا ندوراً، كقوله:

١٨ - كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي

(١) «في الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخبر في البيت السابق «واضطراراً» الواو عاطفة، اضطراراً: مفعول لأجله «خففا» فعل ماضٍ، والألف للإطلاق «مني» قصد لفظه: مفعول به لخفف «وعين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على مني «بعض» فاعل خفف، وبعض مضاف، و«من» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

١٨ - هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل، لأنه كان فارساً.

اللغة: «المنية» بضم فسكون - اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضاً اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَسْمُنِي مَزِيدُ زَيْدٌ فَلَأَقَى	أَخَاثِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كُمْنِيَّة جَابِرٍ، إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي	أَصَادِفُهُ وَأَفْقُدُ جُلَّ مَالِي
تَلَأَقَيْنَا، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ	وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْ بَيَّ	لَقَدْ قَامَتْ نُورَةٌ بِالمَالِي
شَكُوتُ بَيَابِهِ لَمَّا التَقَيْنَا	بِمُطَرِدِ الْمَهْرَةِ كَالْخِلَالِ

«مزید» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً «أخاثقة» أي صاحب وثوق في نفسه واضطربار على منازل الأقربان في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزید تمنياً مشابهاً لمنية جابر، ومنية مضاف و«جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضي من الزمان «قال» =

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن، قال الله تعالى:  
يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعل» فذكر أنها بعكس ليت، فالفصيح تجرئها من النون  
كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقل ثبوت  
النون، كقول الشاعر:

١٩ - فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ، لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا الْأَبْيَضَ مَاجِدَ

فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة  
إذ إليها «ليني» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب  
«أصاف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في  
محل رفع خبر ليت «وأفقد» النواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنا، والجملة في محل خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في  
محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من يلي «مضاف إليه ومال مضاف وياء  
المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليني» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام  
المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه  
هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في  
السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبرة سبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال:  
«وقد قالت الشعراء «ليني» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاري» اهـ، وانظر  
شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي:  
يَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْجَا  
وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:  
أَلَا يَلَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجِدُنِي عَلَيَّ الْيَوْمَ لَيْتَنِي؟  
١٩ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» ويروى «أعيروني» وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع  
بقاء عنه ثم يردّه إليك «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب:

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخوات لَيْتَ ولَعَلَّ - وهي إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ - فتقول: إِنِّي وَإِنِّي، وَأَنِّي وَأَنِّي، وَكَأَنِّي وَكَأَنِّي، وَلَكِنِّي وَلَكِنِّي.

ثم ذكر أن «مِنْ، وَعَنْ» تلزمهما نون الوقاية، فتقول: مِنِّي وَعَنِّي - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون، فيقول: مِنِّي وَعَنِّي - بالتخفيف - وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

\*\*\*

= «أخط بها» أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل «قبراً» المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف «لأبيض ماجد» سيف صقيل. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أعيراني» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «أعيرا» «القدم» مفعول ثان «لأعيرا» «لعلني» لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبراً» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد فيه: قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البذل والجود:

أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنِ، أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾ وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾، ومنه قول الفرزدق:

وَإِنِّي لَرَجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أُرْوَرُهَا

وقول الآخر:

وَلَسِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٢٠ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين،

وقال ابن هشام عنه «وفي النفس من هذا البيت شيء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في =

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ، وَفِي - قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْنِي<sup>(١)</sup>

أشار بهذا إلى أن الفصح في «لَدُنِّي» إثبات النون، كقوله تعالى :  
(قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقل حذفها، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِّي)  
بالتخفيف والكثير في «قَدْ، وَقَطْ» ثبوت النون، نحو: قَدْنِي وَقَطْنِي، ويقل  
الحذف نحو: قَدِي وَقَطِي، أي حَسْبِي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في  
قوله :

هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و«عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس - بهمة وصل ونون - ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس - بياء مثناة تحتية - وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس ابن عيلان.  
الإعراب: «أيها» أي: منادى حذف منه ياء النداء، مبني على الضم في محل نصب، وها للتنبيه «السائل» صفة لأي «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعني» معطوف على عنهم «لست» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «قيس» مبتدأ «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عني» و«مني» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة.

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لدني» قصد لفظه: مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة، والجملة من قل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي قطني» جار ومجرور متعلق بفي الأتي «وقطني» معطوف على قطني «الحذف» مبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تليل «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حذف، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحذف» والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.



## ٢١ - قَدْني مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدْني [لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ]

\*\*\*

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.  
اللغة: أراد بالخبيين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه، وغلبه شهرته، ويروى «الخبيين» - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى «قدني» حسبي وكفاني «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير، لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان - مع ذلك - مبخلاً لا تبض يده بعتاء.

الإعراب: «قدني» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و«الخبيين» مضاف إليه «قدني» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماضٍ بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفيني، وهذا رأي ضعيف جداً، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماضٍ ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله «قدني» و«قدني» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح، وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر قطي وقدني فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطرب الشاعر فقال قدني شبهه بحسبي لأن المعنى واحد» اهـ. وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل، لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء، لثلاثي غير آخرهما عن السكون» اهـ وقال الجوهري: «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول: قدني، وقدني أيضاً بالنون على غير قياس، لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني» قال ابن بري يرد على الجوهري «وهم الجوهري في قوله إن النون في قدني زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير، وليس كذلك،=

وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في من وعن إذا أضفتها لنفسك: متني وعني، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام ههنا كلام كثير وتفرعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللبيب، وقد عينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ٨) ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا شارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي وقد الحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني» وفي قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمُؤَاظِمِينَ لِيُزْفَدَ خَائِبًا      فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا  
وفي قول الآخر:

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبَيَّانَ يَحْمِلُنِي      وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا أَبْنُ حَمَّالٍ  
وفي قول الآخر:

وَلَيْسَ بِمُعِينِي فِي النَّاسِ مَمْنَعٌ      صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ  
كما لحقت أفعال التفضيل في قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفي عليكم» لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجيب.

## الْعِلْمُ<sup>(١)</sup>

اسْمٌ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا<sup>(٢)</sup>  
وَقَرْنٍ، وَعَدْنٍ، وَلَا حِقٍ، وَشَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقٍ<sup>(٣)</sup>

الْعِلْمُ هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و«يعين مسماه»: فَضْلُ أَخْرَجَ النكرة، و«بلا قيد» أَخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنا» أو الخطاب كـ «أنت» أو الغيبة كـ «هو»، ثم مَثَلُ الشَّيْخِ بأعلام الأناسيِّ وغيرهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّياتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات، فجعفر: اسم رجل، وَخِرْنَقُ: اسم امرأة من شعراء العرب<sup>(٤)</sup>، وهي أخت طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ لَأُمِّهِ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآت فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ أي كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهَيْدَةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

(٣) «وخرنقا، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وَقَرْنُ: اسم قبيلة، وَعَدَنُ: اسم مكان، ولاحِقُ: اسم فرسٍ، وَشَدَقَمُ: اسم جمل، وَهَيْلَةُ: اسم شاة، وواشِقُ: اسم كلب.

\*\*\*

وَأَسْمَاءُ أَتَى، وَكُنْيَةُ، وَلَقَبَا وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيبًا<sup>(١)</sup>  
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ، والمراد  
بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ، كزيد وعمر، وبالكُنْيَةِ: ما كان في  
أوله أَبٌ أو أُمٌّ كأبي عبدالله وأُمُّ الخير، وبالقَبِ: ما أشعرَ بمدحٍ كزَيْنِ  
العابدين، أو دَمٌ كَأَنْفِ النَّاقَةِ.

وأشار بقوله «وَأَخْرَنُ ذَا - إلخ» إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسم  
وجب تأخيرُهُ، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم، فلا  
تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قوله:

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا  
بِبَطْنِ شَرِيَّانٍ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

(١) «واسما» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى العلم «وكُنْيَةٍ، وَلَقَبَا» معطوفات على قوله اسما «وَأَخْرَنُ» الواو حرف عطف، آخر:  
فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«ذَا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إِنْ» حرف شرط «سِوَاهُ»  
سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه  
«صَحِيبًا» صحب: فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سِوَاهُ  
فأخره.

٢٢ - البيت لجَنُوبِ أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها تروثه  
بها، وأولها:

كُلُّ امْرِئٍ بِمَحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيْسَامَ مَغْلُوبٌ =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواء، ويدخل تحت قوله «سواء» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار<sup>(١)</sup> بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب،

= اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب - كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان» - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوي» حوله الذيب «كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله: أَبْلُغْ هَذِيلاً وَأَبْلُغْ مَنْ يُبْلَغُهُمْ عَنِّي حَدِيثاً، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب «ذا» - بمعنى صاحب - اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و «الكلب» مضاف إليه «عمرأ» بدل من ذا «خيرهم» خير: صفة لعمرأ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسباً» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله»: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمرأ» حيث قدمت اللقب - وهو قولها «ذا الكلب» - على الاسم - وهو قولها «عمرأ» - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت «بأن عمرأ ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة. ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن نبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري - ذكروا =

فتقول: أبو عبدالله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية، فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبدالله، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: \* وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا \* : \* «وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا» \* وهو أَحْسَنُ منه، لسلامته مما وَرَدَ على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومُه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا» لَمَا وَرَدَ عليه شيء، إذ يصير التقدير: وَأَخْرَ اللَّقْبَ إِذَا صَحِبَ سِوَى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

\* \* \*

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ<sup>(١)</sup>

= أن قول ابن مالك \* وأخرن ذا إن سواه صحبا \* موهم لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطي في جمعه: إن كان (أي اللقب) مع الكنية فالذي ذكره جواز تقديمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عده، سواء أكان اسماً أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبیت المصنف هذا نصه: «وأخرن هذا إن اسماً صحباً» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبدالله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجوزم بيان، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني «فأُضِفَ» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في =

إذا اجتمع الاسم واللقب: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة<sup>(١)</sup>، نحو: هذا سعيدٌ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإبتاعَ، فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدِ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين، نحو عبدالله أنفُ الناقة، أو مركباً ومفرداً، نحو عبدالله كرز، وسعيد أنفُ الناقة - وجب الإبتاعُ، فُتْبِعُ

= محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق «ولاء» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فادغمت النون في اللام، وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أي وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» إسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بابتاع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبه أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أَنْفُ الناقة، وَأَنْفُ الناقة، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أَنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أَنْفُ الناقة، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زَيْدٌ أَنْفُ الناقة، ورأيت زيدا أَنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أَنْفُ الناقة، وَأَنْفُ الناقة.

\* \* \*

وَمِنْهُ مَنَقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ      وَذُو أَرْتَجَالٍ: كَسَعَادٍ، وَأَدَدٌ<sup>(١)</sup>  
وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا،      ذَا إِنْ يَغْيِرُ «وَيْه» تَمَّ أَغْرِبًا<sup>(٢)</sup>

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف و«ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول»، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي «ركباً» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي، وغير مضاف و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «وأعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ يه أعرب.



وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قَحَافَةٍ<sup>(١)</sup>

ينقسم العلم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتجل هو: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، كسعاد، وأدد، والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، والنقل إما من صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كقام زيد، وزيد قائم<sup>(٢)</sup>، وحكمها أنها تُحَكَّى، فتقول: جاءني زيد قائم، ورأيت زيد قائم، ومررت بزيد قائم، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: ما ركب تركيب مزج، كعَلْبِكَ، ومَعْدِي كرب، وسيبويه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج: إن ختم بغير «ويه» أعرب، ومفهومه أنه إن ختم بـ «ويه» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره، فتقول: جاءني بَعْلُكَ، ورأيت بَعْلَكَ، ومررت ببَعْلِكَ، فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فتقول: جاءني بَعْلُكَ، ورأيت بَعْلَكَ، ومررت ببَعْلِكَ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب

(١) «وشاع» فعل ماض «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة، وأبي مضاف «وقحافة» مضاف إليه.

(٢) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا «تأبط شراً» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تُصَرُّوْا وَتُحْلَبُ

وسموا «ذرى حبا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسوها النحاة على الجملة الفعلية.

المتضايقين، فتقول: جَاءَنِي حَضْرُ مَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَ مَوْتٍ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرٍ مَوْتٍ.

وتقول [فيما ختم بؤيه]: جَاءَنِي سَيُوبِيهِ، وَرَأَيْتُ سَيُوبِيهِ، وَمَرَرْتُ بِسَيُوبِيهِ، فتنبيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، نحو جَاءَنِي سَيُوبِيهِ، وَرَأَيْتُ سَيُوبِيهِ، وَمَرَرْتُ بِسَيُوبِيهِ.

ومنها: ما ركب تركيب إضافة: كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ، وهو معرب، فتقول: جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبُو قُحَافَةٍ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةٍ. وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ.

ونبّه بالمثالين على أن الجزء الأول، يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدٍ»، وبالحروف، كـ «أَبِي»، وأن الجزء الثاني، يكون منصرفاً، كـ «شَمْسٍ»، وغير منصرف، كـ «قُحَافَةٍ».

\*\*\*

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌ<sup>(١)</sup>

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماضٍ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب متون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

مِنْ ذَاكَ: أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّغْلِبِ<sup>(١)</sup>  
وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبَرَّةِ، كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ<sup>(٢)</sup>

العلم على قسمين: علم شخص، وعلم جنس.

فعلم الشخص له حكمان: معنوي، وهو: أن يُراد به واحد بعينه: كزيد، وأحمد، ولفظي، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه، نحو «جاءني زيد ضاحكاً» ومنعه من الصُّرف مع سبب آخر غير العلمية، نحو «هذا أحمد» ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا نقول «جاء العَمْرُو»<sup>(٣)</sup>.

(١) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف و«عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذلك حال. كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعاله» مبتدأ مؤخر «للتغلب» جار ومجرور بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

(٢) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «برة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر، مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(٣) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل الإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم، فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلّام، =

وَعَلِمَ الْجِنْسَ كَعِلْمِ الشَّخْصِ فِي حَكْمِهِ [الْلَفْظِيَّ]، فَتَقُولُ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا» فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، فَلَا تَقُولُ: «هَذَا الْأُسَامَةُ»<sup>(١)</sup>.

وَحَكْمَ عِلْمِ الْجِنْسِ فِي الْمَعْنَى كَحَكْمِ النُّكْرَةِ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا بَعِينَهُ، فَكُلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أُسَامَةُ، وَكُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أُمُّ عَرِيطٍ، وَكُلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ثُعَالَةُ.

= وقد جاء ذلك عنهم، فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:  
بَاعَدْنَا أُمَّ الْعَمْرِ وَمِنْ أَسْبَرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
وقول الأخطل التغلبي:  
وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ  
وفي هذا البيت اقتران العلم بال، وإضافته.  
ومن مجيء العلم مضافاً قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء، وقال رجل من طيء:

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسُ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ  
وقال ربيعة الرقي:

لَثْنَانِ مَابَيْنَ الْبَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَابِي حَاتِمٍ  
وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُرَيْتِ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمُّهُنَّ  
\* أَفَسَمْتُ بِاللهِ لَتَفَعَلَنَّهُ \*

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص ٨٢ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:  
(الأول) أنه يتبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ، تقول: أسامة مقبل: وثعالة هارب، كما تقول: علي حاضر، وخالد مسافر.

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه، فلا يجوز أن تقول: أسامتنا، كما يتمتع أن تقول: محمدنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقية صحت إضافته على ما علمت في علم الشخص.

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة، لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم.

وعَلِمَ الجنس: يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما  
مثَّلَ بقوله: «بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ، وفَجَّارٌ لِلْفَجْرَةِ».

\*\*\*

## اسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ بِذِي وَذِهِ تَبَيَّنَ عَلَى الْأَنْثَى اقْتِصَارٌ<sup>(١)</sup>

يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ بـ «ذَا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة<sup>(٢)</sup>.

ويُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بـ «ذِي»، و«ذِهِ» بسكون الهاء، و«تِي»، و«تَا»،

(١) «بِذَا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشْر» الآتي «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشْر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشْر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذِي» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذِي «تِي تَا» معطوفان على ذِي بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشْر» بإسقاط العاطف.

(٢) ههنا ثلاثة أمور، أولهما: أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى «ذَا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأول «ذاء» بهمة مكسورة بعد الألف، والثاني «ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث «ذاؤه» بهمة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، والرابع «الك» بهمة ممدودة بعدها لام ثم كاف، ومن ذكر ذلك الناظم في كتابه التسهيل.

الأمر الثاني: أن «ذَا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً، فالمفرد الحقيقي نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكماً نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عَوَان بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذَا» في الإشارة إلى الجمع، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا

وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟

الأمر الثالث: أن الأصل في «ذَا» أن يشار به إلى المذكر حقيقة، كما في الأمثلة التي ذكرناها، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما في قول الله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾ أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله «بَازِغَةً» -

بقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ لأنه نزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة

إبراهيم - عليه السلام! الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث:

و «ذِه» بكسر الهاء: باختلاس، وبإشباع، و «تِه» بسكون الهاء، وبكسرهما، باختلاس، وإشباع، و «ذَاتْ».

\*\*\*

وَذَانِ تَانِ لِّلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعُ<sup>(١)</sup>

يُشار إلى المثنى المذكور فيه حالة الرفع بـ «ذَانِ» وفي حالة النصب والجر بـ «ذَيْنِ» وإلى المؤنثين بـ «تَانِ» في الرفع، و «تَيْنِ» في النصب والجر.

\*\*\*

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقاً، وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وَذَانِ» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرف «ذَيْنِ» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتي «تَيْنِ» معطوف على ذَيْنِ بإسقاط العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(٢) «وَبِأُولَى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و «أُولَى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشْر» الآتي «أشْر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشْر» السابق «مطلقاً» حال من قوله «جمع» «والمدة» مبتدأ «أُولَى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقاً» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

بِالْكَافِ حَرْفًا: دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ  
وَاللَّامُ - إِنْ قَدِّمْتَ هَا - مُمْتَنِعَةٌ<sup>(١)</sup>

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ - مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا - بِـ «أُولَى» وَلِهَذَا قَالَ  
المصنف: «أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا»، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقْلَاءِ  
وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، وَمِنْ وَرُودِهَا  
فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ:

٢٣ - ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفًا» حال من «الكاف» «دون» ظرف  
متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه»  
مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقة حالاً وهو دون، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب  
مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في  
محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و «هنا» مفعول به لقدم «ممتنعة» خبر  
المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت هنا  
فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.  
٢٣ - البيت لجريز بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبلة - وهو المطلع -  
قوله:

سَرَبَ الْهُمُومُ قَيْتَنَ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخَوُ الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر،  
لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من  
التقاء الساكنين، والفتح للتحفيف، لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم،  
لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل، أو منزلة، وهو محل  
النزل، وكونه مهنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد «منزلة اللوى» - واللوى - بكسر اللام  
مقصوراً - موضع نعيه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المصرة، وذم أيام الحياة  
التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.



وفيها لغتان: المد، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر، وهي لغة بني تميم.

وأشار بقوله: «وَلَدَى الْبَعْدِ انْطَقَا بِالْكَافِ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبَتَانِ: القرب، والبعد، فجميع ما تقدم يُشار به إلى القريب، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بِالْكَافِ وَحْدَهَا، فتقول: «ذَلِكَ» أو الكاف واللام نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لاختلاف فيه.

فإن تقدّم حرف التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أثبت بالكاف وَحْدَهَا، فتقول «هَذَا»<sup>(١)</sup> وعليه قوله:

= الإعراب: «ذم» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسورة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومة للاتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنازل» مفعول به لزم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و «منزلة» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من «أولئك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أو الرواية الصحيحة في بيت الشاهد \* والعيش بعد أولئك الأقوام \* وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلونها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حيثئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجي، وقيل: =

## ٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

= قائله كامل الثقفي:

يَا مَأْمِيلَ غَزَلَانَا شَدَّنْ لَنَا مِنْ هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ

الشاهد فيه هنا: قوله «هوليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتصلت به «ها» التنبيه في أوله، وكاف الخطاب في آخره.

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِحَوْلَةٍ أَطْلَلُ بِبُرْقَةٍ تُهَمِّدُ تَلَوْحُ كِبَاقِي الْوُشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ  
وقيل بيت الشاهد قوله:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتَنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُسْلَدِي  
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمَعْبُودِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنثافي «برقة» بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة تهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بني» مفعول به، وبني مضاف، و«غبراء» مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينكرونني» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكرونني» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطף بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذا» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجرء باللام، ولم يقع لي - مع طويل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا تقول «هَذَا لَكَ».

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبَى، وَبُعْدَى، كما قرَّرناه، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قُرْبَى، وَوُسْطَى، وَبُعْدَى، فيُشار إلى مَنْ فِي الْقُرْبَى بما ليس فيه كاف ولا لام: كَذَا، وَذِي، وإلى مَنْ فِي الْوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى مَنْ فِي الْبُعْدَى بما فيه كاف ولا م، نحو «ذَلِكَ».

\*\*\*

وَبِهْنَا أَوْ هُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً<sup>(١)</sup>  
فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِشَمُّ فُهْ، أَوْ هُنَا أَوْ بِهْنَالِكَ أَنْطَقَنْ، أَوْ هِنَا<sup>(٢)</sup>  
يُشار إلى المكان القريب بـ «هنا» وَيَقْدُمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ، فيقال

= بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافوها العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة.

(١) «وبهنا» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله «أشِرْ» الآتي، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشِرْ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشِرْ «داني» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، وداني مضاف و«المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله صِلَاً الآتي «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو صِلَاً الآتي «صِلَاً» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

(٢) «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صِلَاً» في البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بشَم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتي «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي «انطقن» انطق: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

«هَهْنًا»، ويُشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ «هُنَّاكَ»، وهنالك وَهْنًا بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد النون، وبـ «ثُمَّ» و «هِنْتُ»، وعلى مذهب غيره «هُنَّاكَ» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

\*\*\*

## المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا ثُبَّتْ<sup>(١)</sup>  
 بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ<sup>(٢)</sup>  
 وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قُصْدًا<sup>(٣)</sup>

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف و«الأسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر، والرباط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنشأه التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلًا من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتي «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائدة «ثبتا» ثنى: فعل ماضٍ مبني للمجهول والـف الإثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «لا» نافية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثبتت هما - أي الذي والتي - فلا تثبتا.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول - إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شددًا» الآتي

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : «أن» المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» ومضارعاً ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمرأً ، نحو «أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ» ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ - فهي مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة .

ومنها : «أن» وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» ومنه قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ وأن المخففة كالثقيلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن أَسْمُهَا يكون محذوفاً ، واسم المُثَقَّلَة مذكوراً .

ومنها : «كَيَ» وتُوصَلُ بفعل مضارع فقط ، مثل «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا» .

ومنها : «ما» وتكون مصدرية ظرفية ، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا» [أي : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا» وتُوصَلُ بالماضي ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا

= «وتين» معطوف على «ذين» «شدد» شدد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الاتي «قصد» قصد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

يَقُومُ زَيْدٌ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْدًا<sup>(١)</sup> ومنه<sup>(٢)</sup>: (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ) وبالجمله الاسمية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل<sup>(٣)</sup>. وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا» ويقلُّ وصلها - أعني المصدرية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيًا بلم، نحو «لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

(١) أي من وصلها بالفعل، يقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدري نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجماً، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حراء مكانه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والجميل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضاً، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الاسمية، لأن ذلك أقل تقديراً.

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسب ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه - إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء - والمعنى واحد «أوي» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وإرتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم. الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«ما» مصدرية =

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنّف «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفي - وهو «أَنْ وَأَنْ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ» - وعلامتهُ صحّةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقَعُهُ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، و«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ، وَيُعَجِّبُنِي أَنْكَ قَائِمٌ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسميُّ فـ «الذي» للمفرد المذكر<sup>(١)</sup>، و«التي» للمفردة المؤنثة.

= «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ماء» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «أوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «أوي» «قعيدته» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت»، وهذا هو الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما في قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء، وهو في قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سبباً للاثبات لا يستعمل إلا منادى، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار، ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة، كما تقول: زيد الذي يزورنا رجل كريم، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول: الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا، وأن يكون غير عاقل كما تقول: اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً.



فإن ثَبِتَ أَسْقَطَتِ الياء وأُتِيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو «اللَّذَانِ، واللَّتَانِ» وبالياء في حَالَتِي الجر والنصب، فتقول: «اللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدتِ النون - عوضاً عن الياء المحذوفة - فقلت: «اللَّذَانُ واللَّتَانُ» وقد قرئ: (وَاللَّذَانُ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول: «اللَّذَيْنِ، وَاللَّتَيْنِ» وقد قرئ: «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ» - بتشديد النون -.

وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة، فتقول: «ذَانْ، وتَانْ» وكذلك مع الياء، فتقول: «ذَيْنْ وتَيْنْ» وهو مذهب الكوفيين - والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي؛ والتي».



جَمْعُ الَّذِي إِلَى الَّذِينَ مُطْلَقاً      وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَظْقاً<sup>(١)</sup>  
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا      وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا، وَقَعَا<sup>(٢)</sup>

(١) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف و«الذي» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي «رفعاً» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقاً» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.

(٢) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعاً» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو =

يُقَالُ في جمع المذكر «الآلى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيره، نحو «جاءني الآلى فعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٦ - وَتُبْلِي آلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى آلَى  
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ

= حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزرأ» حال ثانية من الضمير المستتر في «وقع» و«قعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء.

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي، وقوله:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا، فَتَبْلِينَا الْمُنُونَ، وَمَا تُبْلِي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلثمون» يلبسون اللأمة، وهي الدرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبه وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون وما نبليها، وتبلي من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: «وتبلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الآلى» مفعول به لتبلي «يستلثمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «على» حرف جر «الآلى» إسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الآلى» الواقع مفعولاً به لتبلي «تراهن» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و«الروع» مضاف إليه «كالجدأ» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «القبل» صفة للحدأ، وخملة ترى وفاعله ومفعوليها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «الاولى يستلثمون»، وقوله «الآلى تراهن» حيث استعمل لفظ الآلى في المرة

فقال: «يَسْتَلْتُمُون» ثم قال: «تراهن».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الَّذِينَ» مطلقاً - أي: رفعاً، ونصباً - وجراً - فتقول: «جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، ورأيت الذين أكرموه، ومرت بالذين أكرموه».

وبعض العرب يقول: «الَّذُونَ» في الرفع، و«الَّذِينَ» في النصب والجر، وهم بنو هذيل، ومنه قوله:

٢٧ - نَحْنُ الَذُونَ صَبَّحُوا الصُّبَا حَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

= الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل، لأن المراد بالآلى تراهن إلخ الخيل كما بيننا في لغة البيت، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن».

ومن استعمال «الآلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانَنَا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر:

فَأَمَّا الْآلَى يَسْكُنْ غَوْرَ تَهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَشْرُكُ الْجِجْلَ أَفْصَمًا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح، ولا يقع في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في الذكور العقلاء قول الشاعر:

فَإِنَّ الْآلَى بِالْطُّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَسَوَّاءُ الْكِرَامِ التَّائِسِيَا

ومن استعماله في الذكور غير العقلاء - وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الآخر:

تُهَيَّجْنِي لِلْوَضَلِ أَيَّامَنَا الْآلَى مَرَرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ

٢٧ - اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلي الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤية بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد: نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا حَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مُسْرَا حَا =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ: «الَّلَاتِ، وَالَّلَاءِ» بِحَدْفِ الْيَاءِ، فَتَقُولُ «جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنْ، وَالَّلَاءِ فَعَلَنْ» وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، فَتَقُولُ «الَّلَاتِي، وَالَّلَاتِي».

وقد وَرَدَ «الَّلَاءِ» بِمَعْنَى الَّذِينَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٨ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الَّلَاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

= إِنْ دَسَارًا أَوْ دَمًا مُفَاحًا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا  
\* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا \*

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره «نحن الذين» على الوجه المشهور في لغة عامة العرب، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: «فَأَخَذْتَهُمُ الصَّبْحَةَ مُصْبِحِينَ». «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحاً» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحاً» بضم الميم - مرافاً حتى يسيل «صراحاً» يريد أن تسهم إليه صريخ خالص لا شبهة فيه ولا ظنة وهو برنة غراب، وجعله العيني - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريخ مثل كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر المبتدأ «صبحوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الصباحا» يوم «ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق - أي مغيرين - وقوله «ملحاحاً» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمعاً مذكراً سالماً، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

٢٨ - البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء اللغة: «أمن» أفعال تفضيل من قولهم: من عليه، إذا أنعم عليه «مهَّدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك: مهَّدت الفراش مهَّداً، إذا بسطته ووطأته وهَيَّأته، ومن هنا سمي الفراش مهَّداً لوثارته، وقال الله تعالى: «فَلَا تَنْفَسُهُمْ يَمْهَدُونَ» أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها

[كما قد تجيء «الأولى» بمعنى «اللاء» كقوله :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنْ غُورَ نَهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْجِجَلِ أَقْصَمًا]

\*\*\*

وَمَنْ، وَمَا، وَأَل - تُسَاوِي مَا ذَكَرُ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٌ<sup>(١)</sup>

= «الحجور» جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها - وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون في حفظه وسترة ورعايته.  
المعنى: ليس أبأؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا. وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «آبأؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجور» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي - الذي هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفاً لآباء.  
وقد استعملوا «اللاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْإِلَاءُ كَانَهُمْ صَفَائِحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصُّفْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْإِلَاءُ كَانَهُمْ سُبُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صَقَلَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوي» وقوله «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتي «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتي، وعند مضاف «وطيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

وَكَاثِي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتٌ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ<sup>(١)</sup>

أشار بقوله: «تساوي ما ذكر» إلى أن «مَنْ، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث - [المفرد] والمثنى، والمجموع - فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ، وَأَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ، وَمَا رُكِبَتْ، وَمَا رُكِبَا، وَمَا رُكِبَتَا، وَمَا رُكِبُوا، وَمَا رُكِبْنَ، وجَاءَنِي القائم، والقائمة، والقائمَانِ، والقائمَتَانِ، والقائمُونَ، والقائمَاتُ.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي) وقولهم: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا» و«سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

و«مَنْ» بالعكس، فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في

(١) «كاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الاتي، وموضع مضاف و«اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

(٢) تستعمل «ما» في العاقل في ثلاثة مواضع، الأول: أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: «سبح لله ما في السموات وما في الأرض» فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله: «وإن من شيء إلا يسبح بحمده» والموضع الثاني: أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كقولك - وقد رأيت شبحاً من بعيد - : أنظر ما ظهر لي، وليس منه قوله تعالى: «إذ قالت امرأة عمران رب إنني نذرت لك ما في بطني محرراً» لأن إبهام ذكورتها وأنوثته لا يخرجها عن العقل، بل استعمال «ما» هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد، والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم» وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

غيره<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر:

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِي  
أَسْرَبُ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ  
فَقُلْتُ وَمَثَلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ  
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيَتْ أَطِيرُ؟

(١) تستعمل «من» في غير العاقل في ثلاثة مواضع؛ الأول: أن يقتصر غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رَجْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع، والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ تَعَالَى﴾ وقول الشاعر: «أسرب القطا هل من يعير جناحه» وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة، والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب، وأعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وهذه النكتة تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

٢٩ - هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لاستشهاداً، كما يفعل المحقق الرضی ذلك كثيراً؛ يمثل بشعر المتنبي والبحري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللمعة: «السرب» جماعة الطباء والقطا ونحوهما، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو - أي أحببت

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي «بي» جار ومجرور متعلق بمن «فقلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدیر الآتي «جدیر» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة «يعير

وأما الألف واللام فتكون للعاقل، ولغيره، نحو «جَاءَنِي الْقَائِمُ،  
وَالْمَرْكُوبُ» وَاخْتَلَفَ فِيهَا، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو  
الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل: إنها حرف تعريف، وليست  
من الموصولية في شيء.

وأما مَنْ وما غير المصدرية فاسْمَانِ اتِّفَاقاً، وأما «ما» المصدرية  
فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغة طيء استعمال «ذو» موصولة، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر  
لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى،  
ومجموعاً<sup>(١)</sup>، فتقول: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ، وَذُو قَامَتٍ، وَذُو قَامَا، وَذُو قَامَتَا،

= جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو مَنْ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف،  
وتقدير الكلام: هل الذي يعبر جناحه موجود «جناحه» جناح: مفعول به ليعبر، وجناح مضاف  
والضمير مضاف إليه «لعلي» لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف  
جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر يالي، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير  
الآتي «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد  
محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويت «أطير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنا، والجملة في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعبر جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك،  
ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله  
بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا  
يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه  
طالباً أن يعبره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

الْأَعْمُ صَبَاحاً أَيُّهَا السُّطَّلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل، فمن استعمالها في المفرد  
المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائي:



وَدُو قَامُوا، وَدُو قُمْنَ، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً - البيت» ومنهم من يُثنيها ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وَذَوُو» في الرفع و«ذَوِي، وَذَوِي» في النصب والجَر، و«ذَوَاتَا» في الرفع، و«ذَوَاتِي» في الجَر والنصب، و«ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية، ومنهم من يُعربها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، فيقول: «جاءني ذو قَامَ، ورأيت ذا قَامَ، ومررت بذي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد روي قوله:

فَلَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ  
فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدُهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

= فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُو جَاءَ سَاعِيَا: هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْمَفْرَاضُ  
يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي:  
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبُثْرِي دُو حَفَرْتُ. وَدُو طَوَيْتُ  
يريد: وبثري التي حفرتها والتي طويتها، لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.

ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً:  
أَطْنُكَ دُونَ الْمَالِ دُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَلَقَاكَ بَيْضُ لِلنَّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (ش رقم ٤) شرحاً وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما، ووجه الاستدلال بهما.

وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل «ذَوَاتٌ» ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ: فيرفعها بالضمّة، وينصبها ويجرها بالكسرة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

ومثُلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَمَ أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup> يعني أن «ذا» اخْتَصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ]: للمذكر، والمؤنث - مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً - فتقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» و«مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

(١) قال ابن منظور: «قال شمر: قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها، فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعون التاء على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التنبيه: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

\* وبشري ذو حفرت وذو طويت \* ومنهم من يثنى، ويجمع، ويؤنث، فيقول: هذان ذوا قالوا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ  
أهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٢) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و«ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف و«استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، معزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقوله «في الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله تلغ.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو «مَنْ ذَا جَاءَكَ، وَمَاذَا فَعَلْتَ» فمن: اسم استفهام، وهو مبتدأ، و«ذَا» موصولة بمعنى الذي، وهو خبر مَنْ، و«جاءَكَ» صلة الموصول، والتقدير «من الذي جاءَكَ؟» وكذلك «مَا» مبتدأ، و«ذَا» موصول [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره «ماذا فعلته؟» أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» من أن تجعل «مَا» مع «ذَا» أو «مَنْ» مع «ذَا» كلمة واحدة للاستفهام، نحو «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أي: أي شيء عندكَ؟ وكذلك «مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟» فماذا: مبتدأ، و«عندكَ» خبره [وكذلك: «مَنْ ذَا» مبتدأ، و«عندكَ» خبره] فذا في هذين الموضعين مُلْغَاةٌ، لأنها جزء كلمة، لأن المجموع استفهام.



وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ<sup>(١)</sup>

الموصولات كُلُّهَا - حرفية كانت، أو اسمية - يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

(١) «وكُلُّهَا» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأنه نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الأسماء؟» و«يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله يلزم، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي «لائق» نعت للضمير «مشتملة» نعت لصلة.

ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كان مفرداً مفرداً، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو «جاءني الذي ضربته» وكذلك المثنى والمجموع، نحو «جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم» وكذلك المؤنث، تقول: «جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتهن».

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «من»، وما إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجبني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن» على حسب ما يُعنى بهما.

\* \* \*

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصَلَ بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَاهُ كُفْلٌ<sup>(١)</sup>

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على ذا الوجه: والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله «جملة مبتدأ قوله «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجزور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

الجملة الظرف والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

وُشْتَرَطَ في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط، أحدها: أن تكون خبرية<sup>(١)</sup>، الثاني: كونها خالية من معنى التعجب<sup>(٢)</sup>، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز بـ«الخبرية» من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز «جاءني الذي أضربه» خلافاً للكسائي، ولا «جاءني الذي ليته قائم» خلافاً لهشام، واحترز بـ«خالية من معنى التعجب» من

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَأَنِّي لَرَجَاحٌ نَظَرَةٌ قَبْلَ اللَّيْلِ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا  
وقول جميل بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة:

وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشْشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لِكَ عَاشِقُ

وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعل واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن «ما» في قول جميل «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي الخ، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعاً قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها، فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز، لأن التعجب، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه، فإن ظهر السبب بطل التعجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد: «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية، فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

جملة التعجب، فلا يجوز «جاءني الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الذي لکنه قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: «ما قعد زيد لکنه قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامينين، والمعني بالتأم: أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: «جاء الذي عندك، والذي في الدار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي استقر عندك» أو «الذي استقر في الدار» فإن لم يكونا تامينين لم يجزر الوصل بهما، فلا تقول «جاء الذي بك» ولا «جاء الذي اليوم».

\*\*\*

وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل<sup>(١)</sup>

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: «الضارب» واسم المفعول نحو: «المضروب» والصفة المشبهة نحو: «الحسن الوجه» فخرج نحو: «القرشي»، والأفضل «وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف»، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن

(١) «وصفة الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه، و«بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك<sup>(١)</sup>.  
وقد شذَّ وَصُلُّ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله:  
«وكونها بمعرب الأفعال قُلٌّ» ومنه قوله:

٣٠ - مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

(١) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل ال بالصفة المشبهة، فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لال، قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لال أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث، ولودل أحدهما على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لال، بل تكون ال الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفسق والكافر والمنافق، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لال، لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته في المعنى -، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعاً؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لال، لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل، أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث، وأما عدم شبيهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل.

٣٠ - هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عذرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فعاتبهم العذري أن قال:

فَحَيَّا الْإِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَزْعَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ  
وَجَدَ الْفَرَزْدَقِ أَتَمَّ بِهِ وَدَقَّ خَبَاشِمَهُ الْجَنْدَلَ

و«أبو حزره»: كنية جرير، و«أزعم أنفك»: يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلمص أنفه بالرغام - وهو التراب - و«الجد» الحظ والبخت، وفي قوله «وجد الفرزدق أتمس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسندكر في ذلك =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف -  
في غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء  
وَصَلُّهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قوله:  
٣١ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدُ

= بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:  
يَا أَرْعَمُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطْلِ  
اللغة: «الخنَى» - بزنة الفتى - هو الفحش، و«الخطل» - بفتح الخاء المعجمة والنطاء المهملة - هو  
المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي  
يقضي بينهما، ويفصل في خصومتها «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.  
المعنى: يقول: لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم، ولا أنت بذني حسب  
رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف ترضاك حكماً؟!  
الإعراب: «ما» نافية، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم: خبر ما النافية  
«الترضى» أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل  
مضارع مبني للمجهول «حكومته» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف  
إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي  
«الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذي» معطوف على الحكم أيضاً، وذو مضاف  
و«الرأي» مضاف إليه، و«الجدل» معطوف على الرأي.  
الشاهد فيه: قوله «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملة فعلية فعلها مضارع، ومثله قول  
ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُنَجِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْجَمَارِ الْيُجِدُّعِ  
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَضُّعِ

٣١ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به،  
ولم يعزه إلى قائله» اهـ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضاً إلى قائل،  
وهو:

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلت، وخضعت، وانقادت «معد» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو  
هاشم قوم النبي ﷺ منهم



= الإعراب: «من القوم الرسول الله»: الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خيراً لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم إلخ، والألف واللام في كلمة «الرسول» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة يل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي «دانت» دان: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف و«معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل آل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

\* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِحِ فَأَبَانَ \*

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤية يقول:

\* أَوَّالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمِي \*

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال الشاعر وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصده:

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى: ﴿وَحَضَمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ أي كالذين خاضوا - وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي وحضمت كخوضهم، وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف أي: وحضمت كالخوض الذي خاضوه - قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوْهُمْ: أَنْ أَلْجَمُوا، أَلَتَا، قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ: أَلَفَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التي تفتتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم، حم، ص - من هذا القبيل، فيقولون: ألم أصله: أنا =

ومن الثاني قوله :

٣٢ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ  
فَهُوَ حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

\*\*\*

= الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم .

قلت : هذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى ، فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا ينوِّغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي .

٣٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق «سعة» بفتح السين ، وقد تكسر - اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ .

الإعراب : «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكراً» خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومنع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة ، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ ، و«حر» خبره ، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو «من» في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الواقع خبراً لهو «ذات» صفة لعيشة ، وذات مضاف و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقوف

الشاهد فيه : قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت - في وصل أل بالظرف شذوذاً - قول الآخر :

وَعَيَّرَنِي مَا عَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمَّرًا وَحُجْرًا بِالمُشَقَّرِ الْمَمَا =

أَيُّ كَمَا، وَأَعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَذَفَ<sup>(١)</sup>  
يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر،  
والمؤنث - مفرداً كان، أو مثني، أو مجموعاً - نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ  
قَائِمٌ».

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال، أحدها: أن تضاف ويُذكر صدرُ  
صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر  
صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٍ» الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر  
صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون  
معربة بالحركات الثلاث، نحو «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ  
قَائِمٌ، ومررت بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» وكذلك: «أَيُّ قَائِمٍ، وأَيُّ قَائِمٍ، وأَيُّ قَائِمٍ»  
وكذا، «أَيُّ هُوَ قَائِمٍ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٍ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٍ» الرابع، أن تضاف  
ويحذف صدر الصلة، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ» ففي هذه الحالة تبنى

= يريد: الذين معه، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفاً،  
وهو شاذ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال الكسائي في هذا البيت: إن  
الشاعر يريد «معاً» فزاد آل.

(١) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماضٍ  
مبني للمجهول، والتاء تاء التانيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على  
«أي» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر:  
مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه  
«ضمير» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في  
تضف العائد على أي «أنحذف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على  
«ضمير» والتقدير: أي مثل ما - في كونها موصولةً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع  
مذكراً كان أو مؤنثاً - وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً  
محذوفاً.

على الضم، فتقول: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ» وعليه قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر:

٣٣- إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ  
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وهذا مستفاد من قوله: «وَأُعْرِبْتَ مَا لَمْ تَضِفْ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» أي: وأعربت أي إذا لم تُضِفْ في حالة حذف صدر الصلة، فدخل في

٣٣- هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد وذكر البيت الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف و«مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أي» وبجزة، وهو اسم موصول على الحالين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنيًا على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافاً، وقد حذف صدر صلتته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما أن تكون مضافة لفظاً، والثاني: أن يكون صدر صلتتها محذوفاً، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتتها، فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال، أضيفت أو لم تضيف، حذف صدر صلتتها أو ذكر.

هذه الأحوال الثلاثة السابقة، وهي ما إذا أضيفت وذُكر صدر الصلاة، أو لم تُضَف ولم يذكر صدر الصلاة، أو لم تُضَف وذكر صدر الصلاة، وخرج الحالة الرابعة، وهي: ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلاة، فإنها لا تعرب حينئذ.

\* \* \*

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذا الحذف أياً غير أي يقتضي<sup>(١)</sup>  
 إن يُستَظْلَ وَصَلٌ، وإن لم يُستَظْلَ فالحذف نَزْرٌ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ<sup>(٢)</sup>

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم «مطلقاً» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أياً مطلقاً «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتضي» الآتي «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أياً» مفعول به لقوله «يقتضي» الآتي «غير» مبتدأ، وغير مضاف و«أي» مضاف إليه «يقتضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أي الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتضي ويتبع أياً في جواز حذف صدر الصلاة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستظل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستظل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستظل وصل فغير أي يقتضي أياً «وإن» الواو عاطفة، إن شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستظل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ «نزر» خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وَأَبْوَأُ» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِمَوْصِلٍ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي<sup>(١)</sup>  
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ أَنْتَصَبَ بِفَعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ: كَمَنْ تَرَجَّوْهُمْ<sup>(٢)</sup>

يعني أن بعض العرب أعرب «أيا» مطلقاً، أي: وإن أضيفت  
 وحذف صدرُ صلتها، فيقول: «يعجبني أيُّهم قائم»، ورأيت أيُّهم قائم،  
 ومررت بأيُّهم قائم» وقد قرئ (ثم لنزعه من كل شيعة أيُّهم أشد)  
 بالنصب، وروي \* فسلم على أيُّهم أفضل \* [٣٣] بالجر.

\* \* \*

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف - إلى آخره» إلى المواضع التي  
 يُحذف فيها العائد على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره،  
 فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو  
 الذي في السماء إله) وأيُّهم أشد]، فلا تقول: «جاءني اللذان قام» ولا

(١) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط  
 محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للموصل فقد أبوا الحذف  
 «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ  
 «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى. وعند مضاف والضمير العائد إلى  
 العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٢) «في عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية  
 «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد «يفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف  
 على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل  
 مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير نحن، ومفعوله  
 محذوف، وهو العائد، والتقدير كمن نرجوه، والجملة لا محل لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع  
 لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

«الَّذَانِ ضُرِبَ»، لرفع الأول بالفاعليّة والثاني بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وَضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ» ونحوه، ولا يُحذفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاء الذي هو ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً» التقدير «بالذي هو قائلٌ لك سوءاً» فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو «جاء الذي قائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قوله تعالى: «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» في قراءة الرفع، والتقدير «هو أَحْسَنُ»<sup>(١)</sup>.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، أي سواء أكان الموصول أياً أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً، فإن كان الموصول غير أي لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أي، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) قالوا: التقدير على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السماك: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) قالوا: التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

لَا تُنْوِرُوا الَّذِي خَيْرٌ، فَمَا شَقِيقٌ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلْسَى لِلشَّرِّ نَاوِنَا

قالوا: التقدير لا تنو إلا الذي هو خير، ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يَعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمُجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه، ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَيْثِيَانِ فِي غَبَنِ الْإَيَّامِ يَذْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يذرون الذي هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهاً من الإعراب غير الذي ذكره، فمن ذلك أن «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر، والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون، =

وقد جوزوا في «لا سِيَّما زَيْدٌ» إذا رُفِعَ زيد: أن تكون «ما» موصولة، وزيد: خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سيَّ الذي هو زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوباً، فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تَطُلِ الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ<sup>(١)</sup>.

= وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد، فلنجزئ لك بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة:

فأما الجر فتخريجه على وجهين، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس و«سيَّ» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ما» زائدة، وسيَّ مضاف، و«يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و«ما» نكرة غير موصوفة إليه مبني على السكون في محل جر، و«يوم» بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً و«سي» اسمها، و«ما» نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليه، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً، أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوماً» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا =



وأشار بقوله «وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ \*» إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٌ إِلَى أَنْ شَرَطَ حَذْفَ صَدْرِ الصَّلَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحاً لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، أَوْ «هُوَ يَنْطَلِقُ» أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، تَأْمَانٌ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ» أَوْ «هُوَ فِي الدَّارِ»، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَةِ، فَلَا تَقُولُ «جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» تَعْنِي «الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ، فَلَا يُدْرَى أَحْذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ وَكَذَا بَقِيَةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ «أَيٍّ» وَغَيْرِهَا، فَلَا تَقُولُ فِي «يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ»: «يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفُ، وَلَا يَخْتَصُ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، بَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْعَائِدِ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَةِ ضَمِيرٌ - غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ - صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ، نَحْوُ «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ ضَرَبْتُهُ، فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمَحذُوفُ.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام، فإنه لم يبين أنه

= مثل شيء أعني يوماً بدارة لجلجل، وثانيهما: أن تكون «ما» أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و«يوماً تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «سيما».

والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة.

متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحذف مع «أي» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو «جاءني الذي ضربته في داره، ومررت بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهم ضربته في داره، ومررت بأيُّهم مررت به في داره».

\* \* \*

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي - إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وشرط جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو «جاء الذي ضربته، والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ».

فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذي ضربت» ومنه قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) التقدير «خَلَقْتُهُ، وَبَعَثْتُهُ».

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين، لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في

الفصح، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً      فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَجِيبُ

وَأُصِرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي      وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أَجِيبُ

=

وكذلك يجوز حذف الهاء من «مُعْطِيكَ»، فتقول «الذي أنا مُعْطِيكَ  
دِرْهَم» ومنه قوله:

٣٤ - مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدُنْهُ بِهِ  
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

= أراد أن يقول: أصرف عن وجهي الذي كنت أرثيه، وأنسى الذي أعددت، فحذف العائد  
المنصوب بأرثي وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف:

٣٤ - هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب  
عليه سبحانه شيئاً من ذلك، فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك، وأن غيره لا  
يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل  
مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر  
بالإضافة، وهو المفعول الأول، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول، والتقدير:  
موليك، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خير» خبر عن «ما»  
الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر. وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،  
والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق بإحمد «فما» الفاء  
للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها،  
وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير  
الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «ضرر»  
معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهيمة، و«لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم،  
و«نفع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب  
بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليك، أي: الشيء الذي الله تعالى  
معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لال فإن كان  
الوصف صلة لال كان الحذف شاذاً، كما في قول الشاعر:

تقديره: الذي الله مُوليكَه فَضَّل، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنّف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذَفُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلاً<sup>(١)</sup> لم يجز الحذف، نحو «جاء الذي إياه

مَا الْمُتَشَفِّرُ الْهَوَىٰ مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ وَلَمْ يُتَبَّحْ لَهُ صَفْوٌ إِلَّا كَدَّرَ  
كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه  
صلة لال، ومثله قول الآخر:

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَقْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَبَا  
أراد أن يقول: في المعقبة البغي، فلم يتسع له.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة ال إذا كان هذا المنصوب عائداً على ال نفسها، لأنه هو الذي  
يدل على اسمية ال، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

(١) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فاما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه،  
وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما في المثال الذي ذكره الشارح،  
أو كان مقصوراً عليه كقولك: جاء الذي ما ضربت إلا إياه، والسر في عدم جواز حذفه حيث أن  
غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت «جاء الذي إياه ضربت» كان المعنى:  
جاء الذي ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت «جاء الذي ضربت» صار غير دال على أنك لم  
تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك «جاء الذي ما ضربت إلا إياه» فإنه يدل على أنك قد  
ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيره، فإذا قلت: «جاء الذي ما ضربت» دل الكلام على أنك لم  
تضرب هذا الجائي فحسب.

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

\* مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ فَضَّلَ فَأَحْمَدْنَهُ بِهِ \*

فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما  
سبق (في مباحث الضمير) السر في جواز الوجهين، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال  
قول الله تعالى: ﴿فَاكْهَيْنِ بِمَا آتَاهُم رَّبُّهُمْ﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذي آتاهموه ربهم» وأن  
يكون التقدير «بالذي آتاهم إياه ربهم» والثاني أولى، فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك  
قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهموه» كما  
يجوز أن يكون التقدير «ومن الذي رزقناهم إياه».

ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذف «إياه» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ - وهو الحرف - نحو «جاء الذي إنَّه مُنْطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء<sup>(١)</sup>، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كأنه رَيْدٌ».

\*\*\*

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا      كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى<sup>(١)</sup>  
كَذَا الَّذِي جُرِّمًا الْمَوْصُولُ جَرٌّ      كَ «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»<sup>(٢)</sup>

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» هذا إذا قدرت أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، على حد قول كثير: وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ؟ فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(٢) وكذا «الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أي كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للمقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف و «أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: «فاقض ما أنت قاض» كما قال الشارح.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو «جاء الذي أنا ضاربُهُ: الآن، أو غداً، فتقول: جاء الذي أنا ضاربُ، يحذف الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف، نحو «جاء الذي أنا غلامُهُ، أو أنا مَضْرُوبُهُ، أو أنا ضاربُهُ أَمْسٍ» وأشار بقوله: «كأنت قاضٍ» إلى قوله تعالى: فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ (التقدير «ما أنت قاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيَّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله: لَفْظاً ومعنى، واتفق العامل فيهما مادةً، نحو: مررتُ بالذي مررتُ به، أو أنتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ قال الله تعالى: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنتَ مارٌّ» أي به، ومنه قوله:

= محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله «الموصول» مفعول مقدم لجبر الآتي «جر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذي» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

٣٥- وَقَدْ كُنْتَ يُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً  
فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ  
أي: أنت بائح به.

٣٥- هذا البيت لعترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:  
طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الطُّبَاءُ السُّوَائِحُ      عَذَاةٌ عَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ  
تَغَالَتْ بِي الْأَسْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا      بِرُزْنَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ  
اللغة: «طربت» الطرب: خفة تعريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك، وبعتت شوقك  
«الطبء» جمع طبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طبي أو طير  
أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح»  
اسم فاعل من قدح الزند قدحاً، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقيبة» - بكسر فسكون - في الأصل  
تطلق على ثمانين عاماً، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «ياح بالأمر يباح به»: أي أعلنه  
وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة  
الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جرير بن عطية:

أَلَا نَ وَقَدْ نَزَعْتُ إِلَى نُسْمِيرٍ      فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَاباً  
وقول الآخر:

أَلَا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ      أَرَأَيْتَ لَانَ وَصَلُّكَ أَمْ جَدِيدُ؟  
وقول أشجع السلمي:

أَلَا أَسْتَرْحَنَا وَأَسْتَرْاحَتْ رِكَابُنَا      وَأَمْسَكَ مَنْ يُجَلِّي وَمَنْ كَانَ يُجَنِّدِي  
وروي الأعلام بيت الشاهد:

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً      فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ  
وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على  
الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة  
من تخفي وفاعله خبر «كان» في محل نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف و«سمراء»  
مضاف إليه «حقيبة» ظرف زمان متعلق بتخفي «فبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذي» جار ومجرور متعلق ببح أيضاً «أنت بائح» مبتدأ وخبر،  
والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام:  
فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول =

فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتُ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «به» منه، لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجر الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرٌّ» أي كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به<sup>(١)</sup>، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بِرَّ» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

\*\*\*

= من جملة الصلة، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول - وهو الباء - والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول «يح» والثاني «بائع» ومعنى: لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

إِنْ تُعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُيِّنْتُ      نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَطْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا  
لَا تَرْكَنْنَ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ      أَبْنَاءُ يُعْصِرُ جَيْنَ أَضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذي عيّنت» فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عيّنت به، فحذف المجرور ثم الجار، لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد. وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذي ركنت» فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار، لكون الموصوف - وهو الأمر - مجروراً بحرف مماثل للحرف الذي جره ذلك العائد.



## المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفِي، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ،  
فَنَمَطٌ عَرِّفَتْ قُلُ فِيهِ: «النَّمَطُ»<sup>(١)</sup>

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل المُعَرَّفُ هو «أَلْ»، وقال سيبويه: هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ، وعند سيبويه همزة وَصْلٍ اجْتَلَبْتُ للنطق بالساكن<sup>(٢)</sup>.

(١) «أَلْ» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف و«تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب - أي كاف - حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و«قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انتبه وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانتبه» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداؤه، وجملة «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه - على هذا - خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أَلْ» برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكسرت، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها، وبقي عليه أن يجب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال، لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام؟ أجيب:

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) وَلَاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلٌّ» ولتعريف الحقيقة، نحو: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و«النمط» ضرب من البُسط، والجمع أنمَاطٌ - مثل سَبَبٍ وأسباب - والنمط - أيضاً - الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ، كذا قاله الجوهري.

\*\*\*

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا: كَاللَّاتِ، وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ<sup>(١)</sup>  
وَلِإِضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا، «وَطِبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ» السَّرِيِّ<sup>(٢)</sup>

= عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية، فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام، وأبقيت على أصل وضعها. وجيء بهمة الوصل قبلها.

(١) «قد» حرف تقليل «تزداد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ال» «لازماً» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزداد حال كون الزيد لازماً، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف: أي زيداً لازماً، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك إلخ، وبنات مضاف و«الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي - في زيادتها - على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مثل الزائدة اللازمة بـ «اللات»<sup>(١)</sup> وهو اسم صنم كان بمكة، وبـ «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح<sup>(٢)</sup>، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك:

(١) مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مترجلاً أم كان منقولاً، فمثال المترجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموال، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبد بها، ومنه اللات، وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته، ثم سمي به صنم، وأصله بتشديد التاء، فلما سمي به خفت تاؤه، لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به.

(٢) أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح، ثم اختلفوا في سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى «أل» الحضورية، وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة، وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة، وبنائه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجودة، ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح:

وَأَنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ  
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما شبيهه لتضمنه معنى «أل» غير الموجودة فيه، وهذا عجيب منهم، لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدم، وقال قوم: بني «الآن» لتضمنه معنى الإشارة، فإنه بمعنى هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، وقيل: بني «الآن» لشبهه بالحرف شبيهاً جمودياً، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة، ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان، فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للتصنيف على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر، ويقول صاحب النكت: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول بـ «أل» لا توجد له علة صحيحة» اهـ.

«مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلَ»، لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائدة، وهو مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومثل - أيضاً - بـ «الذين»، و «اللآت» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «أل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فإن لم تكن فيه فَبَيَّنَتْهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أَيَّا» فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفَةً، كما حذفت من قولهم: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين - يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة - اضطراراً - على العَلَمِ، كقولهم في «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمَاءِ «بنات الأوبر» ومنه قوله: ٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلًا، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك، ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ و ﴿يَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ و ﴿وَالْقَمَرِ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ «أكْمؤًا» جمع كم - بزنة فلس - ويجمع الكم على كمأة، أيضاً، فيكون المفرد خالياً من الناء وهي في جمعه، على عكس تمرة ونمر، وهذا من نوادر اللغة، وعساقلاً جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ فإنه جمع مفاتيح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتيح جمع مفتاح، وليس جمع =

والأصل «بنات أوبر» فزِيدَتِ الألف واللام، وزعم المبرّد أن «بنات أوبر» ليس بعلم، فالألف واللام - عنده - غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقوله:

٣٧ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا  
صَدَدْتَ، وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو

= مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل - بزنة منبر - و«بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤاً» مفعول ثان «وعساقلأ» معطوف على قوله أكمؤاً «ولقد» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسمة، و«قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و«الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله «أل»، فراراً من اجتماع معرفين، وهما حيثئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

\* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ \*

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرُومِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا  
(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر:  
يَا لَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِو كَسَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرُّكَائِبِ

قال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقل «اه كلام الأصمعي».

٣٧ - البيت لرشيد بن شهاب الشكري، وزعم التوزي - نقلاً عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك، لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلدنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدة =

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألف واللام، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفةً، فالألف واللام عندهم غير زائدة.

والى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السري».

\* \* \*

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا

= وقع سيوفنا «صددت» أغرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: «رايتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان، لأن «راى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و«طبت» فاعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة «صددت النفس» تمييز نسبة «يا قيس» يا: حرف نداء، و«قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصدت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذي يجب له التنكير - ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرفة ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصدت، وتميز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و«الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتي «دخلا» دخل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، وللمح مضاف

كَالْفُضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ، فَذَكَرْ ذَا وَحَذَفْهُ سَيَّانٌ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون مُعْرِفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَةُ، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «أَلْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حَارِثٍ»: «الْحَارِثُ» وقد تدخل على المنقول من مُصَدِّرٍ، كقولك في «فُضْلٍ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مُصَدِّرٍ، كقولك في «نُعْمَانٍ»: «النُّعْمَانُ» وهو في الأصل من أسماء الدم<sup>(٢)</sup>، فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

= و«ما» اسم موصول إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي «نقلاً» نقل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول.

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر كضاف و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد:

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً، لأن الحمرة لازمة للدم. والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل» وضعه كالكلمات والعزى والسموال، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تراء لازماً» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذَا وحذفه سَيَّان» والخطب في هذا سهل، لأنه يحمل على أن =

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة، أو ما في معناها.

وخاصة: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أُتِيَتْ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ وَيَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دُعِلَ على مَعْنَى وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كَفَضْلٍ ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه علماً لم تُدْخِلِ الألف واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنْزَلُ على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَحَ لم يُؤْتِ بهما.

\*\*\*

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة

= العرب سمت «النعمان» أحياناً مقروناً بال، فيكون من النوع الأول، وسمت أحياناً أخرى «نعمان»

بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

(١) «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقييد «يصير» فعل مضارع ناقص «علماً» خبر يصير مقدم على

اسمه «بالغلبة» جار ومجرور متعلق ب«يصير» مضاف «اسم يصير مؤخر عن خبره» «أو مصحوب» أو:

حرف عطف، مصحوب معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه

«كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.



وَحَذَفَ أَلْ ذِي - إِنْ تَنَادَ أَوْ تُضِفَ -

أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ<sup>(١)</sup>

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة، نحو: «المَدِينَةُ»، و«الكِتَابُ»، فَإِنَّ حَقَّهُمَا الصَّدَقُ عَلَى كُلِّ مَدِينَةٍ وَكُلِّ كِتَابٍ، لَكِنْ غَلَبَتْ «المَدِينَةُ» عَلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَ«الكِتَابُ» عَلَى كِتَابِ سَيُوبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حَتَّى إِنَّهُمَا إِذَا أُطْلِقَا لَمْ يَتَبَادَرَا إِلَى الْفَهْمِ غَيْرَهُمَا.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو «يَا صَعِقُ» فِي الصَّعِقِ<sup>(٢)</sup>، وَ«هَذِهِ مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(١) «وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ذي» اسم إشارة نعت لـ «إن» شرطية «تناد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها - مع أنها جملة طلبية - ضرورة «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر «غيرهما» غير: مجرور بقي، وغير مضاف والضمير - الذي يعود على النداء والإضافة - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تتحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة.

(٢) الصعق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبها، فرمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصعق.

وقد تحذف في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هَذَا عَيُوقٌ طَالِعاً، والأصل الْعَيُوقُ<sup>(١)</sup>، وهو أَسْمُ نَجْمٍ..

وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً: كَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، فإنه غَلَبَ على الْعِبَادَةِ<sup>(٢)</sup> دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقُّهُ الصَّدَقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبدالله، وكذا «ابن عباس» و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

\*\*\*

(١) العيوق - في أصل الوضع - كلمة على زنة فيعول من قولهم: عاق فلان فلاناً يعرفه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعنا عائق، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

(٢) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام في آخره، كما زيدت في «زيد» حتى صار زيدلاً، والثاني أن يكونوا قد نحتوه من «عبدالله» فاللام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع، فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدذر، من عبد الدار، ومرقس، من امرئ القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمد لله، وسبحلة، من سبحان الله، وجعفده، من قولهم: جعلت فداءك، وطلبة، من قولهم: أطال الله بقاءك - وأشباه لهذا كثيرة.

وقال الشاعر، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت: لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَيْلِيهَا فَيَا حَبِذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسَمِلُ  
ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه، فتقول «مشال مشالة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول «سبحر سبحرة» إذا قال: سبحان ربي، وتقول «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا، وقدامي العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع، فتدبر هذا، ولا تكن أسير التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعة ثانية).

## الابتداء

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرٌ، إِنَّ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»<sup>(١)</sup>  
 وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارِ ذَانِ»<sup>(٢)</sup>  
 وَقِسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ»<sup>(٣)</sup>

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الخبر، فمثال الأول «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ» والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني، فزيد:

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعِل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره، وفاعله - من جهة كونه اسم فاعل - ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام: إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقة محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف، قد حرف تقييد «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل يفائز سد مسد الخبر، وأولو مضاف و«الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المعني عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.

مبتدأ، وعاذر: خبره، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني «أَسَارِ ذَانِ»  
 فالهمزة: للاستفهام، وسَارٍ: مبتدأ، وذان: فاعِل سَدَّ مَسَدَ الخبر، ويُقاس  
 على هذا ما كان مثله، وهو: كل وَصَفٍ اعْتَمَدَ على استفهام، أو نفي -  
 نحو: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن  
 مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - وَرَفَعَ<sup>(١)</sup> فاعلاً ظاهراً، كما  
 مُثِل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أَقَائِمُ أَنْتَمَا» وتم الكلام به<sup>(٢)</sup>، فإن لم يتم  
 به [الكلام] لم يكن مبتدأ، نحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخر،  
 وقَائِم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ،  
 لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ، إذ لا يقال «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ» فيتَمَّ الكلام،  
 وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال  
 في «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل  
 أغنى عن الخبر، لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً<sup>(٣)</sup>، ولا  
 فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مُثِل، أو بالاسم كقولك:  
 كَيْفَ جَالِسُ الْعَمْرَانِ<sup>(٤)</sup>؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما  
 مُثِل، أو بالفعل كقولك: لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ فليس: فعل ماضٍ

(١) «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط، أولها: أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي - عند البصريين - والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(٢) سنسب القول في هذه المسألة (انظر ص ١٨٠ من هذا الجزء).

(٣) «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من «العمران» الآتي و«جالس» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، و«العمران» فاعل بجالس أغنى عن الخبر، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشي.

[ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعِل سَدَّ مَسَدٌ خبر ليس، وتقول: غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ «غير: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدٌ خبر غير، لأن المعنى مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، فعومل «غَيْرُ قَائِمٍ» مُعَامَلَةً «مَا قَائِمٍ» ومنه قوله:

٣٨ - غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطْرَحَ اللَّهُو، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمٍ

فغير: مبتدأ، ولاه: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدٌ خبر غير، ومثله قوله:

٣٨ - لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطرح» - بتشديد الطاء - أي - اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها - أي صلح وموادة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يترصدون بك الدوائر، فلا تتركن إلى الغفلة، ولا تغترر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال، فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عِدَاكَ» عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللَّهُو» مفعول به لا طرح «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف، و «سلم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير، لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي، فكأنه «ما» في قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء ولل كلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

## ٣٩ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار

٣٩ - البيت لابي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثلاً للمسألة، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمنجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعامل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خير المبتدأ «ينقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «والحزن» الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

التمثيل به: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدتين في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله «غير» خير مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؟ لما يلزم عليه من الكلفات البعيدة، لأن العبارة الواردة في البيت لا تنصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله «غير» خير لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - الخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور، والمنجلود، والمحلوف» =

ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ ، وقد سَدَّ مَسَدُ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جني وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه .

وَمَذْهَبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام<sup>(١)</sup> ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم

= وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّرْتَ سَبْقاً      غَيْرُ مُذْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ  
(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أسافر أنت» صح هذا الكلام عربية، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً، و«أنت» مبتدأ مؤخر، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير، فمن ذلك قوله تعالى: «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم» إذ لو جعلت «أراغب» خبراً مقدماً و«أنت» مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين «أراغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتي» بأجنبي وهو أنت، لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» في الشاهد رقم ٤٠ الآتي .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَمْ نَجِزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَثَقْتُ بِهِ      أَمْ أَتَقَاتِلُنَّ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ؟

ومثله قول الآخر:

خَلِيلِي مَا وَافَّ بِعَهْدِي أَنْتَمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ =

اشتراط ذلك، فأجازوا «قَائِمُ الزَّيْدَانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائز أولو الرُّشد» أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قوله:

٤٠ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَا لَا

= وقول الآخر:

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَذًى - عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

٤٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من الثوب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بشو به ليرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تنويماً لذلك «قال يا لا، أي: قال يا لفلان، فحذف فلاناً وأبقى اللام، وانظر ص ١٥١ السابقة.

الإعراب: «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخبر «عند» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف و«الناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضاً «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «المثوب» نعت للداعي «قال» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «يا لا» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان =



فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، ولم يَسْبِقْ «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قوله:  
 ٤١ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا  
 مَقَالَةٍ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

= الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله «فخير نحن»، أما الأول فإن «نحن» فاعلٌ سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفي ولا استفهام وزعم جماعة من النحاة - منهم أبو علي وابن خروف - أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يعني عنه؟ وأما الشاهد الثاني فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرًا ويكون «خير» خبراً مقدماً، إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبي، على ما قرناه قوله تعالى: «أراغب أنت عن آلهتي» (في ص ١٨١)، فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميراً بارزاً.

٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. اللغة: «خبير» من الخبرة، وهي العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بني نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة: تَيَمَّنتُ لِهَبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهَبٍ المعنى: إن بني لهب عالمون بازجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و«لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة، لا: ناهية «تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبرتك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف و«لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان =

فخبر: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلُ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.  
وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا أَلْوَصَفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ<sup>(١)</sup>

= ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغياً... إلخ «مرت»: مر: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة. الشاهد فيه: قوله «خبر بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبر عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفياً ولا استفهاماً، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون - ما عدا الأخفش - أن قوله «خبر» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الأرجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفراداً وتثنية وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما لأن «خبر» مفرد، و«بنو لهب» جمع، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن، فإن «خبر» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذمیل والصهیل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء، تحقيقاً لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ وقول الشاعر:

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِّلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

(١) «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفة، ذا اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوي» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوي مضاف، و«الإفراد» مضاف إليه «طبقاً» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام «إن في سوي الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ - إلخ».

الْوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تشبيهاً أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً - نحو «أقائم زيد» - جاز فيه وجهان<sup>(١)</sup>، أحدهما:

أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدُ الْخَبَرِ، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرأ، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله

(١) ههنا ثلاثة أمور نجب أن ننهيك إليها، الأول: أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها، نحو أقتيل زيد، ونحو أجريح الزيدان، ونحو أصدق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً، فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور: أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً، وأن يكون الوصف مما يستوي فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى، أو جمعاً، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً.

والأمر الثاني: أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه، إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين.

والأمر الثالث: أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر، ففي قوله تعالى «أراغب أنت عن آلهتي» وفي قولك «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلاً، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التانيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وفي قولك «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلاً، لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع.

تعالى<sup>(١)</sup>: «أَرَاغِبْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ» فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و«أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا، و«أراغب» خبرًا مقدمًا.

والأول - في هذه الآية - أولى، لأن قوله: «عن آلهتي» معمول لـ «أراغب»، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «أراغب»، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من «أراغب» على هذا التقدير، لأنه مبتدأ، فليس لـ «أراغب» عمل فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقًا تشيئةً نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعًا نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ - إلى آخر البيت» أي: والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تطابقًا في غير الأفراد - وهو التشيئة والجمع - هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

(١) قد عرفت (ص ١٨١ و ١٨٣) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد، لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما، فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآية أولى» ليس دقيقًا، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره».

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم - فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و«أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّد الخبر<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) أحب أن أجلي لك حقيقة هذه المسألة، وأبين لك عللها وأسبابها بياناً لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين، الأول: لم جاز في الوصف الذي يمع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً، وأن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخرًا، والثاني: على أي شيء يستند تعين أحدهما هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟ أما عن الأمر الأول فنقول لك: إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى، لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتزداد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل، ثم ترجع ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات. لا إلى الذوات أنفسها، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا يجرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه، ومن هنا تفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه.

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عام للفاعل والمعمول.

فالفاعل يجب أن يكون عامله مجرداً من علامة الثنية والجمع على أفصح اللغتين، فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى.

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والثنية والجمع، فمتى كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ.

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ (١)

مَذْهَبُ سَيُوبَةَ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

فَالْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ - وَهُوَ كَوْنُ الْأِسْمِ مَجْرُوداً عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا - وَاحْتَرَزَ بِغَيْرِ الزَّائِدَةِ مِنْ مِثْلِ «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فَيَحْسَبُكَ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَجْرُودٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، وَلَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الزَّائِدَةِ، فَإِنَّ الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ، وَاحْتَرَزَ «بِشَبْهَهَا» مِنْ مِثْلِ «رُبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ» فَرَجُلٌ: مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفَعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ «رُبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ».

= الْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ مَفْرُوداً مَذْكُوراً وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُوداً مُؤَنَّثاً إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ امْتَنَعَ الْكَلَامُ، لِأَنَّ مِطَابَقَةَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ وَالْفَاعِلِ وَرَافِعِهِ فِي التَّائِيثِ وَاجِبَةٌ حَيْثُذُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ صَحَّ جَعْلُ الْمَرْفُوعِ فَاعِلاً وَلَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً، فَإِنَّ وَجُوبَ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا تَزُولُ بِالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَصَحَّ جَعْلُ الْمَرْفُوعِ فَاعِلاً، لِأَنَّ الْفَصْلَ يَبْسِجُ فَوَاتِ الْمِطَابَقَةِ فِي التَّائِيثِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ التَّائِيثِ وَرَافِعِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُودَيْنِ مَذْكُرَيْنِ وَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مَعْمُولٌ لِلْوَصْفِ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعُ فَاعِلاً وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، إِذْ يَتَرْتَبِ عَلَى جَعْلِهِ مُبْتَدَأً أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ. وَإِذَا كَانَ الْوَصْفُ مِثْنِيًّ أَوْ مَجْمُوعاً وَالْمَرْفُوعُ مَفْرُودٌ لَمْ يَصِحَّ الْكَلَامُ بَتَّةً، لَا عَلَى اللُّغَةِ الْفَصْحَى، وَلَا عَلَى غَيْرِ اللُّغَةِ الْفَصْحَى مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ - وَهُوَ التَّطَابُقُ - غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَشَرْطُ الْفَاعِلِ وَعَامِلِهِ - وَهُوَ تَجَرُّدُ الْعَامِلِ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ - غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَغَيْرُ الْفَصْحَى لَا تَلْحَقُهَا مَعَ الْفَاعِلِ الْمَفْرُودِ.

(١) «وَرَفَعُوا» الْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ، رَفَعُوا: فَعَلَ وَفَاعِلُ «مُبْتَدَأٌ» مَفْعُولٌ بِهِ رَفَعُوا «بِالْإِبْتِدَاءِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَفَعُوا «كَذَلِكَ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ «رَفَعُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَرَفَعُ مِضَافٌ وَ«خَبَرٌ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «بِالْمُبْتَدَأِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَفَعُ.

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيويه رحمه الله!.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وقيل: تَرَفَعَا، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وَأَنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأَعَدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيويه [وهو الأول]، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

\*\*\*

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ، كَاللَّهِ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(١)</sup> عَرَّفَ المصنّفُ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمَكْمَلُ لِلْفَائِدَةِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ، نَحْوُ «قَامَ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَائِدَةِ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ: إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً، وَلَا يَرِدُ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً، بَلْ يَنْتَظِمُ مِنْهُ مَعَ الْفِعْلِ جُمْلَةً، وَخُلَاصَةُ هَذَا أَنَّهُ عَرَّفَ الْخَبَرَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَالتَّعْرِيفُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِالْمُعَرَّفِ دُونَ غَيْرِهِ.

\*\*\*

(١) «والخبر» الواو للاستئناف، والخبر: مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له، والمتم مضاف و«الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادي شاهده» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ<sup>(١)</sup>  
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا: كَنَطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى<sup>(٢)</sup>  
ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ<sup>(٣)</sup>، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ» والرابط: (١)

(١) «ومفرداً» خال من الضمير في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفة، يأتي فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «حَاوِيَةً» نعت لجملة، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاوية. ومعنى مضاف و«الذي» مضاف إليه «سيق» سيق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسبق.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قوله جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جاز ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جارة لقول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «وحسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأصله وكفى به، فحذف حرف الجر، فانصل الضمير واستتر.

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط، الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه، والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا



إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبَوْهُ» وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا، نحو «السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَذِرُهُمْ» التقدير: مَنَوَانٍ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة مَنْ رَفَعَ اللِّبَاسَ (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع

= أعدل الناس خبراً عن محمد، الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ،... كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهاً للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠).

وَجَدْتُ الْفَرْزُفَقِي أَتْعَسُ بِهِ وَنَدَقْتُ خَيْشَاشِيْمَهُ الْجُنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله، وكن منه على ثب.

(١) هذه الآية الكريمة أولها: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ وقد قرئ فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه، فأما قراءة النصب فعلى العطف على «لباس يوارى» ولا كلام لنا فيها الآن، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب، الأول: أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول، و«ذلك» مبتدأ ثانياً، و«خير» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه، والوجه الثاني: أن يكون «ذلك» بدلاً من «لباس التقوى»، والثالث: أن يكون «ذلك» نعتاً لباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و«خير» خبر المبتدأ الذي هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد في الآية لما نحن بصددده في هذا الباب.

التعظيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ» (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو «زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن - إلى آخر البيت» أي: وإن تكن الجملة إياه - أي المبتدأ - في المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي»، فنطقي: مبتدأ [أَوَّلُ]، والاسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرَابِطِ، لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك «قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

\* \* \*

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ<sup>(١)</sup>

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بـ«إن» الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و«ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أنه يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانياً، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرباط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطي يوجب هذا الوجه من الإعراب، لأن الضمير المستتر في قوله «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقاً، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد: فلما أن يكون جامداً، أو مشتقاً.

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائي والرَّمَانِي وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تَضَمَّنَ معناه نحو «زَيْدٌ أَسَدٌ» - أي شجاع - تَحَمَّلَ الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو «مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الْفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الْفَتْح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقُصِدَ بِهِ الزمان أو المكان كـ «مَرْمَى» فإنه مشتق من «الرَّمْي» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت «هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مَكَانَ رَمِيهِ أو زَمَانَ رَمِيهِ كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصل ما ذكر: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إن أول بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو: «هَذَا مِفْتَاحٌ»، و«هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ».

\* \* \*

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً<sup>(١)</sup>

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضمير فيه، نحو:

(١) «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقاً» حال من الضمير البارز، ومعناه: سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب «ليس» فعل ماضٍ ناقص «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلًا» الاتي «محصلًا» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما»، وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلًا لذلك المبتدأ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا  
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرَطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن».

«زيد قائم» أي هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزته فقلت: «زيد قائم هو» فقد جَوَزَ سبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم» والثاني أن يكون فاعلاً بـ «قائم». هذا إذا جرى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير، سواء أَمِنَ اللبس، أو لم يُؤْمَن، فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثال ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبس لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً» أي سواء أَمِنَ اللبس، أو لم يُؤْمَن. ٢

وأما الكوفيون فقالوا: إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» - فإن شئت أتيت بـ «هو» وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيدا، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً» يعني سواء خِيفَ اللبس، أو لم يُخَف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

٤٢ - قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوَهَا وَقَدْ عَلِمْتَ  
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ  
التقدير: بَانُوَهَا هُمْ، فحذف الضمير لأمن اللبس.

\*\*\*

٤٢ - هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع.  
اللغة: «ذرا» بضم الذال - جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله  
العيني فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعاً سبأً مثل  
قاص وقاصون وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك «قاصو المدينة  
ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني «كنه» كنه كل شيء: ونهايته، وحقيقته.  
الإعراب: «قومي» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا  
مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد  
إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال،  
قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت،  
وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «عدنان»  
فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير - مع أن  
المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوهاهم»  
وإنما لم يبرز الضمير ارتكناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس  
في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب  
إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد  
مبنية وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت - من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب  
إبرازه على حالة الالتباس - هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع  
هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر، فإذا كان يؤمن اللبس  
ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده  
على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير، والبيت حجة لهم في ذلك.  
والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ  
نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنٍ» أَوْ «أَسْتَقَرَّ»<sup>(١)</sup>

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جَاراً و] مجروراً<sup>(٢)</sup>، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجبٍ الحذف<sup>(٣)</sup>، وأجاز قوم -

= أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانياً كما أعرب الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على من له، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله «وأخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و«كائن» مضاف إليه «أو» عاطفة «استقر» قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

(٢) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تاماً، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين: أولاهما: أن يكون المتعلق عاماً، نحو: زيد عندك، وزيد في الدار.

وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غداً، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غداً، وجعل ابن هشام في المغنى من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

(٣) ههنا أمران، الأول: أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتي قريباً.

الأمر الثاني: اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، =

منهم المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «استقر» فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير «زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نسب هذا لسيويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير «زيد استقر - أو يستقر - عندك، أو في الدار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يجعل من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يجعل من قبيل الجملة، فيكون التقدير «استقر» ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذاً، كقوله:

= والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقربة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طرداً للباب على وتيرة واحدة.



## ٤٣ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنُّ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُنُونِ كَائِنٌ

٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة، منها السيد، والعبد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحب، والجار، والصهر «يهن» يروى بالبناء للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا، لأن الفعل الثلاثي لازم، فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني، ولكنه ليس بمتعين، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب، لمقابلته بقوله: «عزه» الثلاثي اللازم، وقوله «بحبوحه» هو بضم فسكون، وبحبوحه كل شيء: وسطه «الهون» الذل والهوان.

الإعراب: «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شرطية «مولاك» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، أي: إن عز مولاك فلك العز «وإن» الواو عاطفة، وإن: شرطية «يهن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتي، ولدى مضاف و«بحبوحه» مضاف إليه، وبحبوحه مضاف و«الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «كائن» حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبراً - شذوذاً، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف، كما قرره الشارح العلامة، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلاً، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً، كذلك قالوا:

والذي يتجه للبعد الضعيف - عفا الله تعالى عنه! - وذكره كثير من أكابر العلماء أن «كائناً» واستقر قد يراد بهما الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً، وحيشذ =

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبراً -  
كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في  
الدار» أو حالاً، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو صِلَةً، نحو:  
«جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون  
المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي استَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما  
الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

\* \* \*

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يَفْدُ فَأَخْبَرًا<sup>(١)</sup>

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيْدٌ عندك» وعن المعنى  
نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو  
مجروراً بفي، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع  
خبراً عن الجثة، قال المصنف: إلا إذا أفادَ نحو «الليلةُ <sup>طيرة</sup>الهِلَالُ،  
وَالرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعٍ» فإن لم يقد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيْدٌ

= يجوز ذكره، و«ثابت» و«ثبت» بهذه المنزلة، فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال  
فيكونان عامين، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصين، وبهذا يزد  
على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا - أيضاً - يتجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو  
قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾، لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من  
أول الأمر.

(١) «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون، واسم  
مضاف و«زمان» مضاف إليه «خبراً» خبر يكون «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله خبراً، أو  
بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن: شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبراً» الفاء واقعة في جواب  
الشرط، أخبر فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

اليَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: «اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَانْرُطَبُ شَهْرِي رَبِيع، التقدير: طُلُوعُ الْهَلَالِ اللَّيْلَةَ، وَوُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرِي رَبِيع، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد<sup>(١)</sup>،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبييناً واضحاً، الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم، وإما أن يكون اسم جثة، والمراد بها الجسم على أي وضع كان، كزيد والشمس والهلال والورد، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زماناً» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكاناً» ونحو «القتال مكاناً» لم يجز الإخبار، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها.

الأمر الثاني؛ أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة، أولها: أن يشخص اسم الزمان بوصف أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجروراً بقي، نحو قولك: «نحن في يوم قاتظ، ونحن في زمن كله خير وبركة» ولا يجوز في هذا إلا الجر بفي، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليوم خمر، وغداً أمر، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر، وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو قولهم: الرطب شهري ربيع، والورد أيار، ونحو قولنا: القطن سبتمبر، ويجوز في هذا النوع أن تجره بفي، فنقول: الرطب في شهري ربيع، والورد في أيار - وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

كقولك: «نحن في يومٍ طيّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفد فأخيراً» فإن لم يفد امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

\*\*\*

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ      مَا لَمْ تُفَدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً<sup>(١)</sup>  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلْ لَنَا،      وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>  
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ      بِرِّيزِينَ، وَلَيْقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ<sup>(٣)</sup>

(١) «لا» نافية. «يجوز» فعل مضارع «الابتداء» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتداء «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة «عند» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف و «زيد» مضاف إليه «نمرة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة.

(٢) «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خِلْ» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(٣) «رغبة» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف و «بر» مضاف إليه «يزين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وهو مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة<sup>(١)</sup> وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفيد، وَتَحْصُلُ الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنّف منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور<sup>(٢)</sup>، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةٌ»<sup>(٣)</sup>، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام<sup>(٤)</sup>، نحو: «هَلْ فُتِيَ فِيكُمْ».

(١) المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فنبهه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا واجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً، أو نكرة مخصصة، ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة، لأن حكمه - وهو المعبر عنه بالفعل - متقدم عليه البتة، فيتقرر الحكم أولاً في ذهن السامع، ثم يطلب له محكوماً عليه أيأ كان، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه، وكل واحد منهما معه حكمه، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه.

(٢) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة، نحو قولك: قصدك غلامه رجل، فرجل مبتدأ مؤخر، وجملة «قصدك غلامه» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم، المسوغ للإبتداء بالنكرة، هو تقديم خبرها وهو جملة، واعلم أنه لا بد - مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثة: الجملة، والظرف، والجار والمجرور - من أن يكون مختصاً، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه، فلو قلت: في دار رجل رجل، أو قلت عند رجل رجل، أو قلت ولد له ولد رجل - لم يصح.

(٣) النمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

(٤) اشترط جماعة من النحويين - منهم ابن الحاجب - لجواز الإبتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين، الأول: أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، والثاني، أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيح، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره، فإن قلت: فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للإبتداء بها؟ فالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكاري وإما حقيقي، أما الاستفهام الإنكاري فهو بمعنى حرف النفي، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للإبتداء بها، =

الثالث: أن يتقدم عليها نفي<sup>(١)</sup>، نحو: «مَا خِلْ لَنَا».

الرابع: أن تُوصَفَ<sup>(٢)</sup>، نحو: «رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».

الخامس: أن تكون عاملة<sup>(٣)</sup>، نحو: «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ».

= إذا الممنوع إنما هو الحكم على فرد منهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقي فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين بطلب بالسؤال تعيينه، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم، فأشبه العموم، فالمسوغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به.

(١) قد عرفت مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي، لأن النفي هو الذي يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد، وحمل الاستفهام الإنكاري عليه لأنه بمعناه، وحمل الاستفهام الحقيقي عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة.

(٢) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة - نحو أن تقول: رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكرة، والوصف على ثلاثة أنواع، النوع الأول: الوصف اللفظي، كمثال الناظم والشارح، والنوع الثاني: الوصف التقديري، وهو الذي يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام، كقوله تعالى ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾ والنوع الثالث: الوصف المعنوي، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر، ولكن صيغة النكرة تدل عليه، ولذلك موضعان، الموضع الأول: أن تكون النكرة على صيغة التضعيف، نحو قولك: رجيل عندنا، فإن المعنى رجل صغير عندنا، والموضع الثاني: أن تكون النكرة دالة على التعجب، نحو «ما» التعجبية في قولك: ما أحسن زيدا، فإن الذي سوغ الابتداء بما التعجبية وهي نكرة كون المعنى: شيء عظيم حسن زيدا، فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفة - يشتمل على أربعة أنواع.

(٣) قد تكون النكرة عاملة الرفع، نحو قولك: ضرب الزيدان حسن - بتوئين ضرب، لأنه مصدر - وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خير المبتدأ، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح، فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملة الجر، كما في قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يعني عن ذكر السادس، لأن السادس نوع منه.

السادس: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أَنهَاهَا غَيْرُ المصنِفِ إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً [وَأَكْثَرَ من ذلك<sup>(١)</sup>]، فذكر [هذه] السُّتَةَ المذكورة.

والسابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».

الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير «رَجُلٌ عِنْدِي».

التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ».

العاشر: أن يُقْصَدَ بها التَّنَوُّعُ، كقوله:

٤٤ - فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَيْسَتْ، وَثَوْبٌ أَجْرٌ

(١) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصلوها تفصيلاً لئلا يحرجوا المبتدأ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره السابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنين ذلك.

٤٤ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا، وَأَبِيكَ أَبْنَةُ الْعَامِرِ يٌ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ  
وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ أَهْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ  
ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

\* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا \*

اللغة: «تسديتها» تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى «ثوب نسي».

[فقوله «ثوب» مبتدأ، و «لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجر»].

الحادي عشر: أن تكون دُعاءً، نحو: (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب<sup>(١)</sup>، نحو: «مَا أَحْسَنَ

زَيْدًا!»،

= الأعراب: «فأقبلت» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل «زحفاً» يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من التاء في «أقبلت» ويجوز بقاءه على مصدرته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أرحف زحفاً «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفاً» «ثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرباط ضمير محذوف، والتقدير نسيت، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ «أجر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرباط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه قصد التنوع، إذ جعل أثوابه أنواعاً، فمنا نوع أذهله جها عنه فنيه، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم، أحدهما: أن جملتي «نسيت، وأجر» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدئين، وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور، والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: ثوب لي نسيت وثوب لي أجره، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة، وفي البيت رواية أخرى، وهي \* ثوباً نسيت وثوباً أجر \* بالنصب فيهما، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر.

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذي بعده داخلان في الموضع الرابع، لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري: أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع، تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في أوضحه على ذلك.



الثالث عشر: أن تكون خَلْفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَةً، نحو: «رُجُلٌ عِنْدَنَا»، لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرُّ أَهَرِّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ» التقدير «مَا أَهَرُّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني [أَنَ التَّقْدِيرِ] «شَرُّ عَظِيمٌ أَهَرُّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ»، فيكون داخلاً في قِسْمٍ ما جاز الإبتداء به لكونه موصوفاً، لأن الوصف أَعَمُّ من أن يكون ظاهراً أو مقدرأً، وهو هنا مُقَدَّرٌ.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحِيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السرى - بضم السين - وهو السير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محياك» وجهك. المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال، نجم: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماضٍ «محياك» محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «أخفى» فعل ماضٍ «ضوؤه» ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى، وكل مضاف و«شارق» مضاف إليه، والجملة من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي =

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تَمِيمٌ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوف، نحو: «رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مُبْهَمَةً، كقول امرئ القيس:

٤٦- مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهٍ عَسَمُ يَسْتَغْيِي أَرْنَبَا

= نريد أن تنبهك إليه ما هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا):

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذُّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ  
الذُّنْبُ يَنْظُرُهَا فِي الدُّهْرِ وَاجِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِسَيْدِي

الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال، لأن جملة «مدية يدي» في محل نصب حال من باء المتكلم في قوله «تراني».

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر:

عِنْدِي اضْطَبَّارٌ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا؟

فإن الواو في قوله «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً.

٤٦- اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك، ف قيل: لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرئ القيس ابن مالك الحميري، لكن الثابت في نسخة

ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي - برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأعلام الشنمري من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي،

وقال السيد المرتضى في شرح القاموس، نقلاً عن العباب، ما نصه: «هو لامرئ القيس بن مالك»

= الحميري، كما قاله الأمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير، اهـ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَبَا هِنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوْهَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: «بوهة» هو يضم الباء - الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق «عقيقته» العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل «أحساب» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلده. وقال الفتيبي: أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا ينتظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هي التيممة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل هي مثل المعادة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله جرأاً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسخ - يوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروي «بين أرباقه» والأرباق: جمع ربق - بكسر فسكون - وهو العجل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تيممته في حبال «عسم» اعوجاج في الرسخ ويس «أرنبا» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تيممة لم يقربه جن، ولم يؤذ سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب: يضع التمام، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسخه اعوجاج ويس، لا يبحث إلا عن الأرنب ليتخذ كعوبها تماماً جباناً وفاقاً.

الإعراب: «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ. وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «يبغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً «أرنبا» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله «عليه عقيقه» والثانية قوله «أحساب» والثالثة جملة «مرسعة بين أرساغه» والرابعة جملة «به عسم»، والخامسة جملة «يبغني أرنبا».

الشاهد فيه: قوله «مرسعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إيهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإيهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أن تقليل الشيوع، وأنت =

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا»، كقولہ:

٤٧ - لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ  
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِالْطَّعْنِ

= خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، ويرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧ - لم ينسوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومقه يمقه مقة - كوعده يعده عدة - والتاء، في مقة عوض عن فاء الكلمة - وهي الواو - كعدة وزنة ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الطن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبائه، وتجلد حين اعتموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اضطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديريه: موجود، وقوله «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«مقة» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للثاني «مطايأهن» مطايا: فاعل استقل، ومطايأ مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «للطن» جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله «اضطبار» فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا». وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغاً للإبتداء بها لأن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوخ هذه النكرة.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»<sup>(١)</sup>.

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لأم الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كَمْ» الخبرية، نحو قوله:

٤٨ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ      فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

(١) هذا من أمثال العرب، والعير - يفتح فسكون - هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حباله يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني (٢١/١) طبع بولاق، رقم ٨٢ في ٢٥/١ (بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٨١/١) بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) وزواه هناك «إن هلك عير فعير في الرباط» وقال بعد روايته: يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة:  
هَلْ وَضَلْ عَزَّةً إِلَّا وَضَلْ غَسَانِيَةً      فِي وَضَلْ غَسَانِيَةً مِنْ وَضَلَهَا بِذَلْ  
٤٨ - البيت للفردق يهجو جريراً، وقبله قوله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ      قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ  
وَرِثَ السَّكَّارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ      ضَخْمُ الدُّبَيْعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدبيعة» الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفتون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حليبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشاء - بضم العين المهملة وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾.

الإعراب: «كَمْ» يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية «عممة» يجوز فيها وفي «خالة» المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن «كَمْ» خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

\*\*\*

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا ضَرَّرَ<sup>(١)</sup>

= «حلبت» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «حلبت» أيضاً، وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتي، وعلى هذين يكون قوله «عمة» مبتدأ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة «قد حلبت» في محل رفع خبره، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف، وهي - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً، و«فدعاء» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثله الذي أثبت في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».

الشاهد فيه: قوله «عمة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لسوقها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح الغلامه، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن «عمة» على أي الوجه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة. وبحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

(١) «والأصل» مبتدأ «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخر» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذا» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ماسيين، فتقول «قائم زيد»، وقائم أبوه زيد وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر<sup>(١)</sup>، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين، والكوفيين - على جواز «في داره زيد» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث<sup>(٢)</sup>، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زيد قائم، وزيد قام

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً، وكان ينبغي - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة.

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: «وفيه بحث»، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع، لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «في داره زيد» فاعلاً بالجار والمجرور، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام، لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين، فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور، فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض، هذا من حيث تعبيره.

فأما من حيث الموضوع في ذاته، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف» في مسائل الخلاف (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، وعقد في ذلك مسألة خاصة، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «في الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم.

فإن قلت: فهذا الخبر جار ومجرور، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة.

فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور، خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً يرأسه - لا =

أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ» والحقُّ الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ» فَمَنْ: مبتدأ ومَشْنُوهُ: خبر مقدم، و«قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٤٩ - قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ  
وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

= يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوز عندهم، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً.

٤٩ - البيت لشاعر سيدنا رسول الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري اللغة: «ثكلت أمه» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها «منتشياً» عالقاً داخلاً «برثن الأسد» مخليه، وجمعه برائن، مثل برقع وبراقع، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «أمه» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ال وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «واحد» واحد خبر كان، أو واحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفة، بات: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «منتشياً» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشِب، وبرثن مضاف و«الأسد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحد» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحد» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخراً - بمنزلة المتقدم في اللفظ، فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.



فـ «مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ» مبتدأ مؤخر، و «قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمَّهُ»: خبر مقدم،  
و «أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ»، ومنه قوله:

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُليْبُ تُصَاهِرُهُ

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل: أحدها من قريش، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر،  
والثاني من قيس عيلان، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان، والثالث من عبد القيس، وهو  
محارب بن عمر بن وداعة بن لكيز بن أفضى بن عبد القيس «كليب» بزنة التصغير - اسم ورد في  
عدة قبائل أيضاً: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن حشية بن سلول، والثاني في تغلب بن وائل،  
وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير، والثالث في تميم، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن  
مالك، والرابع في النخع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع، والخامس  
في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيئتي» في بيت سابق على بيت الشاهد،  
وهو قوله:

رَأُونِي، فَسَادُونِي، أَسُوقُ مَطِيئَتِي

بِأَصْوَاتٍ هَسَلَالٍ صَعَابٍ جَرَّائِرَةٍ

«ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب»  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجملة «ما» ومعمولها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو:  
مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك «ولا»  
الواو عاطفة، لا نافية «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التانيث «كليب» اسم كان  
«تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب  
خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة، فأما النحاة فيستشهدون به على  
تقديم الخبر - وهو جملة «ما أمه من محارب» على المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدير: إلى ملك  
أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على التعقيد اللفظي الذي سببه  
التقديم والتأخير، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل  
المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَا يَمِثُّهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكٌ أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ  
التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه أبوه.

## شرح ابن عقيل: الجزء الأول

فـ «سَابُوهُ»: مبتدأ [مؤخَّر]، و «ما أمُّه من مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ هِبَةُ اللَّهِ بنِ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

\*\*\*

فَإَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجَزْآنُ: عُرِفْنَا، وَنُكِرْنَا، عَادِمِي بَيَانٍ<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرُ، أَوْ قَصْدُ اسْتِعْمَالِهِ مُنْهَضَرًا<sup>(٢)</sup>  
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً، أَوْ لِزِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا<sup>(٣)</sup>

(١) «فأمنعه» امنع: فعل امر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوي» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «حين» إليها «عرفاً» تمييز «ونكرأ» معطوف عليه «عادي» حال من «الجزآن» وعادمي مضاف و «بيان» مضاف إليه، والتقدير: فأمنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتكثير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضاً، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبر» الخبر: خبر «كان» والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة «أو» عاطفة «قصد» فعل ماض مبني للمجهول «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصرأ» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

(٣) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «مستندأ» خبر كان «الذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذو مضاف، و «لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و «ابتداء» مضاف إليه «أو عاطفة «لازم» معطوف على ذي، ولازم مضاف، و «الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً «من» اسم استفهام مبتدأ «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجداً» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

يتقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدم مبتدأ<sup>(١)</sup>، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدل عليه، فإن وُجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله :

٥١ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

(١) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، وكانا جميعاً معرفتين، فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال، أولها: أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح، وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما، والثالث: أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر، سواء أتقدم أم تأخر، وإلا - بأن كانا جامدين، أو كان كلاهما مشتقاً - فالمقدم مبتدأ، والرابع: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ.

٥١ - نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: «بنونا» بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف =

فقوله «بُنُونًا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم.

= وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبنائنا» الواو عاطفة، بنات مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهم» بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف و«الرجال» مضاف إليه «الأعابد» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله «بنو بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساء ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه - وهو الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت: «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب: كقول ذي الرمة:

﴿ وَرَمَلْ كَأَوْرَاكِ الْقَعْدَارَى قَطَعَتْهُ ﴾

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت:

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَأَفْيَاهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء، وعن أفياها بأنه أعذر الناس، لا العكس» أهد كلام ابن هشام.

والجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل على ما يتدر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه، فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبرة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أرفى هذه القبيلة بأنه أعذر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد:

ومثل بيت الشاهد قول الكمي بن زيد الأسدي:

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةُ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

والثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زَيْدٌ قَامَ» فقام وفاعله المقدر<sup>(١)</sup>: خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ، ولا يجوز التقديم، فلا يقال «قَامَ زَيْدٌ» على أن يكون «زَيْدٌ» مبتدأ مؤخرأً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زَيْدٌ» فاعلاً لقَامَ، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ - نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» - جاز التقديم، فتقول «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك<sup>(٢)</sup>، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو «الزَّيْدَانِ قَامَا» فيجوز أن تُقدِّم الخبر فتقول «قَامَا الزَّيْدَانِ» ويكون «الزَّيْدَانِ» مبتدأ مؤخرأً، و«قَامَا» خبراً مقدماً، ومنَعَ ذلك قوم.

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضي [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بيئاً، نحو «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» أو بإلا، نحو «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» وهو المراد بقوله «أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ» منحصرأً، فلا يجوز تقديم «قَائِمٌ» على «زَيْدٌ» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً كقول الشاعر:

٥٢ - فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ؟

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

(٢) يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوز البصريون التقديم، ومنعه الكوفيون (واقراً الهامشة رقم ١ في ص ٢١٣).

٥٢ - البيت للكُميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات =

الأصل «وَهَلِ الْمُعْوَلُ إِلَّا عَلَيْكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء، نحو «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَاءً» فلا

= قالها في مدح بني هاشم، وأولها قوله:

أَلَا هَلْ عَمِي فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ؟

اللغة: «عم» العمى ذهب البصر من العينين جميعاً، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المقول» تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله يرتجى، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه، لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بالإلا في الموضعين شذوذاً، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها. وعبرة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً - كما ذكره الشارح - هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوداً عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم، لأن المعنى المقصود لا يضيع، إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: «قائمٌ لزَيْدٌ» لأن لام الابتداء صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٣ - خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرُ خَالِهِ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأُخْوَالَ

فـ «لَأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و«خالي» خبر مقدم.

٥٣ - البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يروى في مكانه «تميم»، ويروى أيضاً عوف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدوداً - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر عَلِيَ في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سماءً.

الإعراب: «خالي لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و«أنت» خبر المبتدأ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ، وثانيهما أن يكون «خالي» خبراً مقدماً، و«لأنت» مبتدأ مؤخرًا، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «الأخوال» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول، والأولى أن يكون قوله: «ويكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوال» تمييزاً: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

\* وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو \*

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول «ينال العلاء» ولكنه جاء به مجزوماً، فحذف عين الفعل كما يحذفها

الخامس: أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو «مَنْ لِي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «مَنْ»، فلا تقول «لي مَنْ [منجداً]».

\* \* \*

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبِرُ<sup>(٢)</sup>

= في «لم يخف» ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول:

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تَصْبُهُ عَلَى رَعْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ  
وليس لك أن تزعم أن من في قوله «من جرير خاله» شرطية، فلذلك جزم المضارع في جوابها، لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة، لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر - مع ذلك - شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي).

والشاهد الثاني: في قوله «ويكرم الأخوال» فإنه تمييز، وقد جاء به معرفة، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة، والبصريون يقولون: ال في هذا زائدة لا معرفة.

والشاهد الثالث: - وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا - في قوله «خالتي لانت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء، شذوذاً، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب، والثاني: أنه أراد «لخالتي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة، والثالث: أن يكون أصل الكلام «خالتي لهُو أنت» فخالتي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذفت الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَسَجُورُ شَهْرَتُهُ تَرُصِي مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

(١) «ونحو» مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله «نحو» في أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و«الخبر» مضاف إليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماضٍ =



كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا<sup>(١)</sup>

وَحَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا<sup>(٢)</sup>

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث، وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل»، وفي الدار امرأة»، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رَجُلٌ عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ»

= «عليه» جار ومجرور متعلق بـ «مضمرة» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً، وما اسم موصول «به، عنه» متعلقان بـ «مبيناً» حال من المجرور في «به» «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» وجملة «عاد عليه مضمرة» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الإلتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أي مفسراً - لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديراً» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيراً» مفعول ثانٍ لعلم، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي، وخبر مضاف و«المحضور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بـ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، و«ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاة «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف و«أحمداً» مضاف إليه، مجرور بالفتحة: إية عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

وأجمع النحاة والعرب على مَنَع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي درهم، ولي وَطَرَه البيت»، فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمران، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي»، و«عِنْدِي رَجُل ظَرِيف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»، لثلاث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ - البيت» أي: كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ» ثم حُذِف المضاف - الذي هو مُلَابِس - وأقيم المضاف إليه - وهو الهاء - مُقَامَهُ، فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه». ومثّل قولك «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» قولهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا» وقوله:

٥٤ - أَهَابُكَ إِجْلَالًا، مَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسِبُهَا

٥٤ - هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأماشي (ص ٤٠١) - لنصيب

بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١)

بولاق) إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلِي لِنَفْسِي لَيْلِي، ثُمَّ أَنْتَ حَسِبُهَا =

فحببيها: مبتدأ [مؤخر] وملء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيرها، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عين» وهو متصل بالخبر، فلو قلت «حبيبها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وقد جرى الخلاف في جواز «ضرب غلامه زيداً»<sup>(١)</sup> مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة، ولم يجر خلاف - فيما أعلم - في منع «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، والفرق

= دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُوهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: «أهابك» من الهبة، وهي المخافة «إجلالاً» إعظاماً لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك علي، ولكن إعظاماً لقدرك، لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة، وهو معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول بن الدمين:

وَأَنِّي لَأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ يَظْهَرُ الْغَيْبُ مِنْكَ رَقِيبُ

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدرة» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيبها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

(١) مثل ذلك المثال: كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم، وهذا الضمير عائد على المفعول

التأخر، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفيه، «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

ونحو قول الشاعر الآخر:

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل.

[بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غلامه زيدا» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديراً» نحو «أَيْنَ زَيْدٌ؟» فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤخَّرُ، فلا تقول: «زيد أين»، لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، وكذلك «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً؟» فأين: خبر مقدم، ومَنْ: مبتدأ مؤخر، و«علمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدارِ زَيْدٌ، وما في الدارِ إِلَّا زَيْدٌ» ومثله «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ».

\*\*\*

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا  
تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»<sup>(٢)</sup>

- (١) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام، حتى ليظن أن رتبة قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم، لكونه حكماً، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة، وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعران بالمفعول، فكان المفعول كالمقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير.
- (٢) وحذف مبتدأ، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار =

وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنْفٌ»  
فَزَيْدٌ أَسْتَفْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ: جَوَازاً، أَوْ وَجُوباً،  
فَذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً، فَمَثَلُ حَذْفِ الْخَبَرِ أَنْ يَقَالَ: «مَنْ  
عِنْدَكُمَا؟» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ» التَّقْدِيرُ «زَيْدٌ عِنْدَنَا» وَمِثْلُهُ - فِي رَأْيٍ - «خَرَجْتُ  
فَإِذَا السَّبْعُ» التَّقْدِيرُ<sup>(٢)</sup> «فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ» قَالَ الشَّاعِرُ:

= والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره  
محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بقول «من» اسم استفهام مبتدأ  
«عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف والضمير الذي  
للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر  
بإضافة بعد إليها.

(١) «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر، وجملة  
المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد دنف «فزيد» الفاء  
للتعليل، زيد: مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى، والجملة من  
الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغنى، أو حرف دال على  
التعليل «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) «إذا» في هذا المثال ونحوه تسمى «إذا الفجائية» وللعلماء فيها خلاف: أي حرف أم ظرف؟  
والذين قالوا هي ظرف اختلفوا: أي ظروف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هي ظرف جعلها خبراً  
مقدماً، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً، وكان القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف  
زمان - خرجت فني وقت خروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت فني مكان  
خروجي الأسد، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه، ومن قال: هي حرف جعل الاسم المرفوع  
بعدها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الأسد موجود، أو حاضِر، أو نحو ذلك. وهذا  
الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله: «في رأي».

٥٥ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

التقدير «نحن بما عندنا راضون».

٥٥ - هذا البيت نسبة ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن أمريء القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْرِفُ زَمْناً كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَخَشْأً غَيْرَ مُوقِفٍ رَاكِبٍ؟

اللغة: «الرأي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه آراء، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رثم آرام، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال.

الإعراب: «نحن» ضمير مقصّل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف ذل عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتي «عندك» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «راض» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و«الرأي مختلف» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور، فزعم أن «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه.

وهذا كلام غير سديد، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها، فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى:

«وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ» وما أشبهه.

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد؟» فتقول. «صحيح» أي: «هو صحيح».

وإن شئت صرَّحت بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح».

ومثله قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أي: «من عمل صالحاً فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل: وقد يحذف الجزآن - أعني المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (وَاللَّائِي يَئُسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ آرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) أي: «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» - لدلالة ما قبله عليه، وإنما خُذِفَا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يَحْضَنْ كذلك» وقوله: (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) معطوف على (وَاللَّائِي يَئُسْنَ) والأولى أن يُمثَّلَ بنحو قولك: «نعم» في جواب «أزيد قائم؟» إذ التقدير «نعم زيد قائم».

\* \* \*

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرٍّ<sup>(١)</sup>

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتي، وبعد مضاف، و«لولا» مضاف إليه، مقصود لفظه «غالباً» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ، وحذف مضاف و«الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقَرَّ الآتي، ونص مضاف و«يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقَرَّ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيِّنْتَ مَفْهُومَ مَعِ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»<sup>(١)</sup>  
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ<sup>(٢)</sup>  
 كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا، وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحَكْمِ<sup>(٣)</sup>  
 حَاصِلُ مَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ حَذْفُهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

(١) «وبعد» الواو عاطفة، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لـ «واو» «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف، و «مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

(٢) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

(٣) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المضمر «مسيئاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان (أي وجد، هو: أي العبد) مسيئاً «وأتم» الواو عاطفة، أتم: مبتدأ، وأتم مضاف وتبين من «تبيني» مضاف إليه، وتبين مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً، والتقدير: أتم تبيني الحق إذا كان (أي وجد، هو: أي الحق) حال كونه منوطاً بالحكم.



الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتَكَ»  
التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره فيه  
شدوذاً، كقوله:

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيدِ

ف «عمر» مبتدأ، و «قَبْلَهُ» خبر.

٥٦ - البيت لأبي عطاء السندي - واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار - مولى بني أسد، وهو من  
مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة  
ذلك في الأغاني (٨٤/١٦ بولاق) وقيل البيت المستشهد به قوله:

أَمَا أَبُوكَ فَسَمِعْتُ الْجُودَ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهَ خَلَقِي اللَّهُ بِالْجُودِ  
ويروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا - إلخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمِيهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنْ الْعُودِ  
اللغة: «معد» هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سبيويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة،

لقولهم «تمعد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوي وكمل، قال الراجز:  
رُبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْمَعْنَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلّة تمفعّل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك، وذهبوا إلى أن الميم في معد زائد بدليل  
إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدّد على زنة تمفعّل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من  
كتابنا دروس التصريف «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفردة إقليد - على غير  
قياس - وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتناع أمر الممدوح.  
المعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم، لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر  
خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب «أبوك» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً «ولولا» الواو  
عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل  
مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقي: فعل ماضٍ، والثاء تاء التانيث  
«إليك» جار ومجرور متعلق بالقت «معد» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل  
لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بالقت.

الشاهد فيه: قوله «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلك المبتدأ

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً - هو طريقة لبعض النحويين، والطريقة الثانية: أن الحذف واجب [دائماً<sup>(١)</sup>] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤوّل، والطريقة الثالثة أن الخبر: إما أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا، أو كَوْنًا

واقعاً بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجمله الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه.

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَوْلَا بُنُوهُمَا حَوْلَهَا خَبِطَتْهَا كَخَبِطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْهُمْ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالماً، والضمير البارز مضاف إليه، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقاً بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح.

(١) ههنا شيان نجب أن ننهيك إليهما، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهور النحاة، والفرق بينها وبين الصفة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل، وليس شاذاً، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادراً عن لا يستشهد بكلامه كما في بيت المعري الآتي فهو لحن، وإن كان صادراً عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمّله من عده من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وهو الذي أشرنا إليه عند إعراب البيت، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالباً» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كَوْنًا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقة الثالثة، فتدبر.

مُقَيَّدًا، فإن كان كوناً مُطلقاً وَجَبَ حَذْفُهُ، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كوناً مُقَيَّدًا، فإما أن يدلَّ عليه دليل، أو لا، فإن لم يدلَّ عليه دليل وَجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ» وإن دلَّ عليه [دليل] جاز إثباته وَحَذْفُهُ، نحو أن يقال: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي: «لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَيَّ»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتته، ومنه قولُ أبي العلاء المعريِّ.

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبدالله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به. اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمْد» قراب السيف وجفنه.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف و«عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمْد» مبتدأ «يمسكه» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ =

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين<sup>(١)</sup>، نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» التقدير «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله «يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ» التقدير «يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً<sup>(٢)</sup>، لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قَسَمِي

= الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وهو أن «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل، كقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً خاصاً أولاً؟ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتة، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم، يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً: فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين: أن يغلب استعماله فيه، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو: الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى: «وأوفوا بعهد الله» وقولهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منه القسم إذا قلت: عهد لأفعلن كذا، لذكرك المقسم عليه.

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لأعراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين، أولهما: أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله، ولم يقل

يَمِينُ اللَّهِ» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وَحَقُّهَا الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ» التقدير «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وَعَلَيَّ: خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» فكلُّ: مبتدأ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ» ويُقدَّرُ الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عُصْفُور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً<sup>(١)</sup>، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا، وبعده حال سد [ت] مَسَدُ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسد الحال مسده، وذلك نحو «ضَرَبَ الْعَبْدُ مُسِيئًا» فضربي: مبتدأ، والعبد:

= أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له وثانيهما: أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذكره.

معمول له، ومسيئاً: حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر، والخبرُ محذوف وجوباً،  
والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت  
المضي فالتقدير «ضربي العبد إذ كان مُسيئاً» فمسيئاً: حال من الضمير  
المستتر في «كان» المفسر بالعبد [و] «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان  
نائب عن الخبر].

ونبه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مُقدَّر  
قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون  
خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله! - من  
قولهم «رَيْدٌ قائماً» فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثَبَّتَ قائماً»  
وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر  
واجب الحذف، بخلاف «ضربي العبد مُسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن  
تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: «ضربي العبد مُسيئٌ» لأن  
الضرب لا يُوصَف بأنه مُسيئٌ.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو «أتمُّ  
تبيني الحقَّ منوطاً بالحكم» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبيني: مضاف إليه، والحقُّ:  
مفعول لتبيني، ومنوطاً: حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبرِ أتم، والتقدير: «أتمُّ  
تبيني الحقَّ إذا كان - أو إذ كان - منوطاً بالحكم».

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ، وجوباً، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة<sup>(١)</sup>:

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَبِيثِ» أو ترحم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين».

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو:

(١) بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦)، وهو:

الْأَرْبَ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ فَمِنْهُمَا      وَلَا سِيَّماً يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ  
أم كان معرفة كما في قولك: أحب النابهين لا سيما علي، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذي هو علي، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجري على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقاً لك، وتعباً لك، ويؤساً لك، التقدير: سحقاً وتعبت ويؤست، هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقياً لك، ورعياً لك، والتقدير: اسق اللهم سقياً وارع اللهم رعيّاً، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنتين مختلفتين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو «شكراً لك»: أي شكرت لك شكراً، نحو «سقياً لزيد»: أي اسق اللهم زيداً - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمفعوله.

«نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنِشَسَ الرَّجُلُ عَمْرُو» فزيد وعمرو: خَبَرَانِ لِمَبْتَدَأٍ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرُو» أي المذمومُ عَمْرُو.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ» ففي ذمتي: خبرٌ لِمَبْتَدَأٍ محذوفٍ واجبٍ الحذف، والتقدير «فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «صَبَرَ جَمِيلٌ» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ - الذي هو «صبري» - وجوباً<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَأَخْبَرُوا بِأَنْثَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شَعَرًا<sup>(٢)</sup>

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف

(١) وقد ورد عن هذا قول الله تعالى: (فصبر جميل) وقول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمَنْ لَكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامَتِي فَبِكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَغْجَبُ

وقول الراجز:

شَكَا إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبِرَ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُنْتَلَى

لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر، وكون الحذف واجباً ليس بلازم أيضاً، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و«لتلك» خبره.

(٢) «وأخبروا» فعل ماضٍ وفاعله «بائنتين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثراً» جار

ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم»

الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ

«سراة» خبر أول «شعراء» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه

في محل نصب مقول القول المقدر.



عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك، سواء<sup>(١)</sup> كان الْخَبَرَانِ في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرَانِ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الْعُطْفُ، فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ شَيْءٌ بِغَيْرِ عُطْفٍ قُدِّرَ لَهُ مَبْتَدَأٌ آخَرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر:

٥٨ - مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتِّي      مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مَشْتِي

وقوله:

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح - وهو تابع فيه للنظام في شرح الكافية - أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، كآلية القرآنية التي تلاها، وكمثال النظم، وكاليتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع - عند من أجاز التعدد - أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثاني) التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أسير، أي يعمل بكلتا يديه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف، لأنهما عند التحقيق كشيء واحد، فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٥٨ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في أحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

\* أَخَذْنُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ بَسَتْ \*

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله:

\* سُودٌ نَعَاجٍ كَنَعَاجٍ الدَّشْتِ \*

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت، =

## ٥٩ - يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا، فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

= وقوله «مقيظ، مصيف، مشتي» أي: يكفيني للفيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف، وللشتاء «الدشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَدْ عَلِمْتُ قِبَارِسَ وَجَمِيرَ وَأَلْأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة: «وهو فارسي مغرب، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس». المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حيثئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في «فهذا بيتي» لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبريك، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«بت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «فهذا» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومته، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «يتي» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ، مصيف مشتي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» إن قدرت «من» موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية: الشاهد فيه: قوله «فهذا بيتي، مقيظ، مصيف، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعماً للأول، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

٥٩ - البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: «مقْلَتَيْهِ» عينه «المنابا» جمع منبة، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المُعَرِّبين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا

= يمينه - على وزن رمي يرمي - بمعنى قدره، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع»، لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبلة قوله:

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ  
وَأِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضُقْ بِهَا ذِرَاعًا، وَلَمْ يَضِغْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب: «ينام» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقي» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقي «المنايا» مفعول به ليتقي «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر الشاهد فيه: قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أُخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحدته ونكرانه. وما استشهد به المجيز قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُظْلَمُ لِلشَّوْىِٕ﴾ وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾ ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَةً كَلَيْتَ غَابَاتِ غَلِيظِ الْقَصْرِ  
\* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلُ السُّنْدَرَةِ \*

فإن قوله «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعده خبره، ويجوز أن يكون «كليت» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان، وقوله «أكيلكم» جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَّزُوا كَوْنٌ «تَسْعَى» خَبِراً ثانياً، ولا يتعين ذلك، لجواز كونه حالاً<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبراً ثانياً كما يقول المعربون فهي في محل رفع صفة لحية، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح، وذلك لأن (حية) نكرة لا مسوغ لمجيء الحال منها، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم لأن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

## كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ	تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عَمَرُ <sup>(١)</sup>
كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا	أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرَحًا <sup>(٢)</sup>
فَتَى، وَأَنْفَكَ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ	لِشِبْهِ نَفِيٍّ، أَوْلِنَفِيٍّ، مُتَبَعَةٍ <sup>(٣)</sup>
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ «مَا»	كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا <sup>(٤)</sup>

(١) «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدأ» مفعول به لترفع «اسمًا» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفة، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصب» نصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «كان»، والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من نصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرته «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كل من كقولك، كان: فعل ماض ناقص «سيداً» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضممة الظاهرة، وسكن للوقف.

(٢) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار ليس، زال، برحاً» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

(٣) «فتى، وأنفك، وهذي الأربع» معطوفان أيضاً على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له، «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعة» الاتي، وشبه مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعة» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «يسير» حال من دام «بما» الباء حرف جر، وما قصد لفظه مجرور محلاً بالياء، والجار والمجرور متعلق بمسبوقة «كأعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً أعطى: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير «أعطى المحتاج» مثلاً «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيياً» خبر =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلها أفعال اتفاقاً، إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليه - إلى أنها حرف<sup>(١)</sup>.

= دام «درهماً» مفعول ثانٍ لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان - في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك «أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً» أي مدة دوامك مصيباً، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً.

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف، هو ابن السراج وتابعه علي ذلك أبو علي الفارسي في «الحليات» وأبو بكر بن شقير، وجماعة.

واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

والدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر

للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية

تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في

الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: «ليس خلق الله

مثله» فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله

في محل نصب خبرها. وفي هذا المثال قرينة - وهي كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي

الخلق في الماضي، وقوله تعالى: «ألا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم» يشتمل على قرينة تدل =

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوب بها خبراً لها.

وهذه الأفعال قسمان: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط، وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديرأ، أو شبهة نفي، وهو أربعة: زال، وبرح، وفتى، وانفك، فمثال النفي لفظاً «ما زال زيد قائماً» ومثاله تقديرأ قوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) أي: لا تفتؤ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كآلية الكريمة، وقد شذَّ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

٦٠- وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

= على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان، ومن أجل ذلك كله قالوا: هي حرف. ويرد ذلك عليهم قبولهم علامات الفعل، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها، فتقول: ليست هند مفلحة، وأن تاء الفاعل تدخل عليها، فتقول: لست، ولست، ولستما، ولستم، ولستن. وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه، لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن «ليس» دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولكن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول: إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

٦٠ - البيت لخداش بن زهير.

اللغة: «منتطقاً» قد فسره الشارح العلامة تفسيراً، ويقال: جاء فلان منتطقاً فرسه، إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاذاً في الثناء على قومه، أي: ناطقاً (مجيداً) بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله «منتطقاً»، وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

أي : لا أبرح منتظفاً مجيداً، أي : صاحب نطاقٍ وجواد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَعْنِي ما بقي له قومه، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

= المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً، أو ناطقاً بمآثر قومه، ذاكراً ممدوحهم، لأنها كثيرة لا تنفي، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم، لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب : «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم : مفعول به لأدام، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتظفاً» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيداً» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً قريباً مجيداً، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك، لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بحمد المدح.

الشاهد فيه : «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة، فكانه قال «لا أبرح» ومنهم من قال : إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده : أزلو بحمد الله عن أن أكون منتظفاً مجيداً، أي : صاحب نطاق وجواد - لأن قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَبِيبٌ تَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي.

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ أَهْدَى الْجُيُوشِ عَلَى شِعْكَتَيْهِ  
حَتَّى أَفْجَعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأُسْوَاقِ نِسْوَتِهِمْ بِنِسْوَتَيْهِ



ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قوله:

٦١ - صَاحِ شَمْرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء، كقولك: «لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ»، وقول الشاعر:

٦٢ - أَلَا يَا أَسْلَمِي، يَا دَارَمِي، عَلَى الْبَلَى،  
وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

= وقل عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتِنَا أَرْأَقَبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتُ نِي حَنِينَهَا الْإِبِلُ

الثالث: أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرئ القيس، وبيت عبدالله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما في بيت خدش، وبيت خليفة بن براز.

٦١ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيماً غير قياسي، لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولاً» الواو عاطفة، لا: ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكره» خبر تزل، وذاكر مضاف، و«الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف ذال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل، لكونها مسوقة بحرف النهي، والنهي شبه بالنفي.

٦٢ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية.

اللغة: «البلَى» من بلى الثوب يبلَى - على وزن رضى يرضى - أي: خلق ورث «منهلاً» منسكباً منصباً «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» المطر.

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وهذي الأربعة - إلى آخر البيت».

= المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثن وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاة أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير «يا دارمية» «اسلمي» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا دار» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و«مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسملي «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان، الأول: في قوله «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه، لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت في ما ذكرناه قول الشماخ:

يَقُولُونَ لِي: يَا أَحْلِفْ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ      أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا كَيْمَا أَنَالَهَا  
فقد أراد: يقولون لي يا هذا احلف، ومثله قول الأخطل:

أَلَا يَا اسْلِمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ      وَلَا زَالَ حَيَانَا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ  
أراد: ألا يا هند اسلمي يا هند بني بكر، ومثله قول الآخر:

أَلَا يَا اسْلِمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْمَقْدِ      وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْغُرَّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج - إلخ، ومثل الأمر الدعاء كما في قول الفرزدق:

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ      يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطْلِ  
يريد: يا هذا أرغم الله أنفاً - إلخ، ومثله قول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ      وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمر رواه برفع «لعنة الله»

والشاهد الثاني في قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

القسم الثاني: ما يُشْتَرَطُ في عمله، أن يسبقه «ما» المَصْدَرِيَّةُ الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا» أي: أعطَ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيباً دِرْهَمًا، ومنه قوله تعالى: (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أي: مُدَّةَ دوامي حياً.

ومعنى ظَلَّ: اتَّصَفَ المخبر عنه بالخبر نهائياً، ومعنى بات: اتَّصَفَ به ليلاً، وأضحى: اتَّصَفَ به في الضُّحَى، وأصبح: اتَّصَفَ به في الصباح، وأمسى: اتَّصَفَ به في المساء، ومعنى صار: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، ومعنى ليس: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآن وعند التقيد بزمن على حَسَبِهِ، نحو: «ليس زيد قائماً غداً» ومعنى ما زال وأخواتها: مُلَازِمَةُ الخبرِ المخبر عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحال نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أَرْزَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واستمرَّ.

\* \* \*

وَعَبَّرَ مَا ضَمِيرٌ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالاً<sup>(١)</sup>

(١) «وغير» مبتدأ، و«غير مضاف، و«ماض» مضاف إليه «مثله» مثل: حال مقدم على صاحبها، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه، ومثل من الألفاظ المتوعدة في الإبهام، فلا تفيدُها الإضافة تعريفاً، فلماذا وقعت حالاً «قد» حرف تحقيق «عملاً» عمل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «غير» اسم كان، وغير مضاف، و«الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعمالاً» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن كان غير الماضي مستعمالاً فإنه يعمل مثابها الماضي.

هذه الأفعال على قسمين<sup>(١)</sup>: أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام، فَنَبَّهَ المصنّف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع. نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر، نحو: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى: (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً)، واسمُ الفاعل، نحو: «رَيْدٌ كَاتِنٌ أَخَاكَ» وقال الشاعر:

٦٣ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاتِنًا  
أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُتَجِدًا

(١) هي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي، وهو قعلان: ليس، ودام، فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتى، وبرح، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي، فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب! وأجازه غير أبي علي، فاحفظ ذلك.

٦٣ - البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «متجداً» مساعداً.

المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها، وكل مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «البشاشة» مفعول به ليبيدي «كائنات» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من =

والمَصْدَرُ كذلك، واختلف الناس في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرًا، ومنه قوله:  
 ٦٤. بِبَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى  
 وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلغي «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجداً الآتي «منجداً» مفعول ثانٍ لتلغي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسماً ونصب خبراً: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

٦٤ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين.

اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وبنه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله «يسير» الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فل هذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله «إياه» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد =

وما لا يتصرف منها - وهو دَامَ، وليس<sup>(١)</sup> - وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر.

\*\*\*

وفي جميعها تَوَسُّطُ الْخَبَرِ  
أَجْزٌ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ<sup>(٢)</sup>

مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه - يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم<sup>(٣)</sup>، فمثال وجوب تقديمها على الاسم

= على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال - سواء أكان اسماً، أم كان فعلاً غير ماضٍ - يعمل العمل الذي يعمل به الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (١) رجع العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿ما دمت حياً﴾ بقولهم: مدة دوامي حياً، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام النامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكننا بذلك جائرین مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

(٢) «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و «الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حظر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

(٣) جاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال: الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾ والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق.

قولك: «كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا»، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، لثلاث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: «كَانَ أَخِي رَفِيقِي» فلا يجوز تقديم رفيقي - على أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وكذلك سائر أفعال هذا الباب - من المتصرف، وغيره - يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصواب جوازُهُ، قال الشاعر:

٦٥ - سَلِي - إِنْ جَهِلْتُ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ      فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُولٍ

= الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم، لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو «أين كان زيد»؟

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو «كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلمها» يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: «في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلمها» - بنصب غلام - ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً، نحو «هل كان زيد صديقك»؟ ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز «هل كان صديقك زيد» ولا يجوز تقديم الخبر على هل، لأن لها صدر الكلام، ولا توسطه بين هل والفعل، لأن الفصل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة، نحو «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد، بنصب الصديق.

٦٥ - البيت من قصيدة للسموال بن عاديء الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته =

وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنَّ خَيْرَ «دَامٍ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا، فَلَا تَقُولُ: «لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ» وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:  
 ٦٦ - لَا طِيبَ لِسُلْعَيْشٍ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ  
 لَذَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضُهُ      فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَبِيلٌ  
 وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا      فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة: «يدنس» الدنس - بفتح الدال المهملة والتون - هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد ههنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابيح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها «ضميمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنهم بنا - إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم - لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «سلي» فعل أمر، وباء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلي «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الغاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماضٍ ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجاهول» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

٦٦ - البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتجح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من المنغص وهو التكدير «بأذكار» تذكير، وأصله «للفكر» فقلت تاء الاتفعال دالاً، ثم قلت البذل دالاً، ثم أدغمت البذل في الدال، ويجوز فيه «الفكر» بالبذل المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كبل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول «إذكار» =



وأشار بقوله: «وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ» إلى أن كلَّ العرب - أو كلُّ

وبالوجه الأول قد قوله تعالى: «فهل من مدكر» أصله مذتكر فقلبت التاء دالاً ثم ادغمنا على ما ذكرناه أولاً.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «منغصة» خبر دام مقدم على اسمها «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف، و «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف بالواو على الموت. الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصة» على اسمها وهو قوله «لذاته».

هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، ردأ على ابن معط. وفيه خال من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقة وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميراً مستتراً، وقوله «منغصة» خبرها، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصة»، لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظٌ سَرِّيَ مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدًا

فإن قوله «حافظ سري» خبر دام، وقوله «من وثقت به» اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلاً بحافظ، لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر.

قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر هنا، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما: «دام» وحافظ سري - وتأخر مفعول واحد - وهو «من وثقت به» - فلما عمل العامل الثاني ضمير في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال، إن شاء الله.

النحاة - منع سبق خبر «دام» عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وحدها، نحو «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» - وعلى ذلك حملة ولده في شرحه - ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها، فتقول: «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» كما تقول: «لا أصحبك ما زيدا كلمت».

\* \* \*

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةٌ، لَا تَالِيَةَ<sup>(١)</sup>

يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان، أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عمله، نحو «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زال زيد» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو «ما كان زيد قائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضهم<sup>(٢)</sup>.

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و «خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجيء» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجيء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة.

(٢) أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي، لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: «قائماً لم يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرُو» ومنعهما بعضهم<sup>(١)</sup>.

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو «مَا قائماً زَالَ زَيْدٌ» و«ما قائماً كان زيد» ومنعه بعضهم.

\*\*\*

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ أَصْطَفِي، وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي<sup>(٢)</sup>  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِماً قَفِي<sup>(٣)</sup>  
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، فذهب

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:  
مَنْعَ عَاذِلِي فَهَائِمَ لَنْ أَرْحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إن ذلك جائز عند الجميع.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«سبق» مضاف إليه، وسبق مضاف و«خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه: مفعول به لسبق «اصطفى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف، ذو: مبتدأ، وذو مضاف و«تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق ب«يكتفي» الآتي «يكتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.  
(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «في فتى» جار ومجرور متعلق بقوله «قفي» الآتي «ليس، زال» معطوفان على «فتى» بإسقاط حرف العطف «دائماً» حال من الضمير المستتر في قوله «قفي» الآتي «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص».  
وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي - أي اتبع - حال كونه مستمراً في فتى وليس وزال.

الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زيد» واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصرفاً» وقد تقدم على «ليس» قال: ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) هذه القاعدة ليست مطرودة تمام الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل:

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو «عمرو ضرب زيداً». فيقولون «زيداً عمرو ضرب».

الموضع الثاني: خبر إن - إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لم يجيزوا تقديمه على اسمها، فلا يقولون: «إن جالس زيداً»، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: «إن عندك زيداً جالس».

الموضع الثالث: الفعل المنفي بلم أو لن - نحو «لم أضرب، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو «زيداً لن أضرب، وعمراً لم أضرب».

الموضع الرابع: الفعل الواقع بعد إما الشرطية، لم يجيزوا إيلاءه لإما، وأجازوا إيلاء معموله لها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْبَيْتُ فَلَا تَقْهَرْ﴾.

والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند: أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه، فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها.

وقوله: «وذو تمام - إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين، أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً، والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكل هذه الأفعال يجوز أن تُستعمل تامةً، إلا «فتى»، و«زال» التي مضارعها يَزَالُ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة، نحو «زالت الشمس» و«لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إن وُجد ذو عُسرة، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

\*\*\*

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ<sup>(١)</sup>  
يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «العامل» مفعول به يلي مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلي، ومعمول مضاف و«الخبر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفاً» حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفاً» وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه، وجمله «أتى» وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلها في موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف، وهو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر.

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر [وَحْدَهُ على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو «كان طعامك زيداً أكلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم معمول والخبر على الاسم، ويتقدم معمول على الخبر، نحو «كان طعامك أكلاً زيداً» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعض البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقُدِّم الخبر على معمول جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمول خبرها، فتقول «كان أكلاً طعامك زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً».

\*\*\*

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَمْتَنَعُ<sup>(١)</sup>

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أنو» الآتي، ومضمر مضاف و«الشأن» مضاف إليه «اسماً» حال من مضمر «أنو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وتقدير البيت: وأنو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي وضع امتناعه، وهو إيلأء كان معمول خبرها.

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ «كان» وأخواتها معمولٌ خبرها فأوَّلُهُ على أَنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

٦٧ - قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

٦٧ - البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، وهي من النقائص بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَاسٍ أَلْوَى بِهَائِمٍ أَحْمَدًا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو - بضمين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل في السرى، فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضاً «أسرى من أنقد» وأنقد: إسم للقنفذ، ولا يتصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (٢٣٩/١ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع» اهـ، ويقال في مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهامش الميداني ٧/٢) «هداجون» جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو انهدجان، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويروى «قنافذ دراجون» والدرج: صيغة مبالغة أيضاً من «درج الصبي والشيخ» - من باب دخل - إذا سار سيراً متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجار، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسمياً، والأحسن أن تكون موصولاً حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا: مفعول مقدم على عامله، وهو عود، واستعرف ما فيه، وقوله «عطية» اسم كان «عوداً» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

فهذا ظاهرة أنه مثل «كان طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا» ويتخرَّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان].

= هو يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عود» عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك ويمتنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات:

أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم: مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمير يلي العامل. والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و«عطية عود» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما»، أي بالذي عطية عودهموه.

والثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:

بَاسَتْ فَوَادِي ذَاتِ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذاات الخال: اسم بات، وسالبة: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال وفوادي: مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَيْنَ كَسَانِ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِيًّا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوكَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغرياً خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به =



ومما ظاهره أنه مثل «كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ» قوله:  
 ٦٨ - فَأَصْبَحُوا وَالنُّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ  
 وَلَيْسَ كُلُّ النُّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

= لمغرياً تقدم على اسم كان، ولا تنأى فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً، فزعم أن «فؤادي» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادي ذات الخال سالية إياك، ولئن يا سلمى الشيب مغرياً إياك بالصد، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليه.

٦٨ - البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلاً، فنزل به أضياف، فقدم لهم تمرأ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبلة قوله:

بَاتُوا وَجَلَّتْنَا الصُّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ      كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة: «جللتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه، وجمعه جلل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضاً على جلال، وهي عربية معروفة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعمش في شرح شواهد سيبويه: الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه، فلذلك وصفها بالصهبة، اهـ، «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معمرسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» - بتشديد الراء مفتوحة - أي نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمرأ، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويلقون بعضاً، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشرة.

الإعراب: «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حالية «النوى» مبتدأ «عالي» خبره، وعالي مضاف ومعمرس من «معمرسهم» مضاف إليه، ومعمرس مضاف والضير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقي» وكل مضاف، و «النوى» مضاف إليه «تلقي» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جار على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله «وليس كل النوى تلقي المساكين» ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه، ويروى «يلقي المساكين» بياء المضارعة كما يروى «تلقي المساكين» بالتاء، فهذه أربع روايات.

أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقي المساكين» أم كانت «وليس كل النوى =

- إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق - فَيُخْرِجُ البَيْتَانِ عَلَى إِضْمَارِ

الشَّانِ :

تلقى المساكين - فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس، وكل مضاف، والنوى : مضاف إليه، ويلقي أو تلقي : فعل مضارع، والمساكين : فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت : كيف جاز أن يروى «تلقى المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أنه مفردة مذكر - قول الله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس : فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل مفعول مقدم ليلقي، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه، ويلقي : فعل مضارع، والمساكين : فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعتي أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً، ويلقي فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها.

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روي البيت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأت لا تقول : الأعراب قال، ولا تقول : المساكين يلقي، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا، وتقول المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول : الأعراب قالت : أن تقول : المساكين ألت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين، أو تقول : تلقون المساكين، أو يقول تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده.

والتقدير في الأول «بما كان هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من

= رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالياء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: اسم ليس تأخر عن خبره، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقي فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو: أي الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين، فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناطم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب، فأنكر العيني عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه، لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والإسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يرو إلا «يلقي المساكين» بالياء التحتية، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين، اهـ كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه! - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناطم لا يقره الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه.

الأول: أن قوله «والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية» غير صحيح، فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والياء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد روي بالياء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية الياء، فكان عليه أن يمسك عن تخطئه في الرواية، لأن الرواية ترجع إلى الحفاظ لا إلى العقل، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرع شواهد.

الثاني: في قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن =

المبتدأ وخبره خبر كان، فلم يَفْصِلُ بين «كان» واسمها معمول الخبر، لأن اسمها مُضْمَرٌ قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلّ [النوى] منصوبٌ بتلقي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

\*\*\*

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>

= يقول: تلقي المساكين، كما بينا لك، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء:

الثالث: أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيراً صحيحاً، لأن الاسم في الكلام الذي نظره به جمع مذكر سالم، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتم له التنظير، والله يغفر لنا وله!! ومن مجموع ما قدّمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب. الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث. الثالث: أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة، وهي «وليس كل النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون. الخامس: أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم، لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

(١) «وقد» حرف ت قليل «تزد» فعل مضارع مبني للمجهول «كان» قصد لفظه: نائب فاعل تزد «في حشو» جار ومجرور متعلق بـتزد «كما» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهي نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائدة «أصح» فعل ماض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم» مفعول به لأصح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: التامة، وقد تقدم ذكرهما والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدأ وخبره، نحو «رَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ» والفعل ومرفوعه، نحو «لَمْ يُوَجَدْ» كَانَ مِثْلُكَ» وَالصَّلَاةُ وَالْمَوْصُولُ، نحو «جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتُهُ» وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ، «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ» وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تزداد كان في حشو» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما» وفعل التعجب، نحو «ما كان أصحَّ علماً من تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>» ولا تزداد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعَتْ زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم<sup>(٢)</sup>: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوَجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ. [وقد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

(١) مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر:

لِللَّهِ دَرٌّ أَنْوَ شَرَّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفُهُ بِالدُّوْنِ وَالسَّفَلِ

ونظيره قول الحماسي (أنظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا):

أَبَاخَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعْدَأُ يَوْمٍ أَصْبَحَتْ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب):

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَقَمَتْهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَ

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها، وقول عروة ابن أذينة:

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشِ مُؤْتِنِفًا غَضًّا، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب، في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار ابن بغيض بن ريث

بن غطفان، وأولادها هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ وربيعة الكامل،

وأبوهم زياد العبسي، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن.

٦٩ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وَشَدَّ زِيَادَتَهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ، كَقَوْلِهِ:

٦٩ - البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «دار» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و«قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - وستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران»

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في توضيحه: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها، فلا تزداد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، فإنه منع زيادة كان في هذا البيت، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فضل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام - على هذا - وجيران كرام كانوا لنا.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية، لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون ظنت «متأخرة ومتوسطة» ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غير.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه بقوله الشاعر:

\* «وجيران لنا كانوا كرام» اهـ

وقال الأعلام: الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضي، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها - من غير أن تكون متصلة باسمها - قول جابر =

٧٠- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ بن أبي طالب:

= الكلاوي (وانظر معجم البلدان مادة كتيبة):

وَمَاوُكَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شَفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالًا اغْتِلَالُهَا

فإن جملة «طال اغتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

٧٠- أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلًا، ويروى المصراع الأول منه:

\* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي \*

اللغة: «سراة» جمع سري، وهو جمع عزيز، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامي» أصله تتسامى - بناءً من فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العرب» هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

\* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والمطهمة: البارة الثامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد. المعنى: من رواه «سراة بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول.

ومن رواه «جواد بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلىها.

الإعراب: «جواد» مبتدأ، وجواد مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف و«أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «تسامي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جواد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة «المسومة» مجرور بعلى «العرب» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامي.

الشاهد فيه: قوله «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

## ٧١- أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُ شَمَالُ بَلِيلُ

\*\*\*

٧١- البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:  
 إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَيَسِي الْمُلَقَّفُ الْمَحْمُولُ  
 أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُ شَمَالُ بَلِيلُ  
 \* يُعْطِي رَجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \*

اللمعة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوباً وهيباً، إذا هاجت «شمال» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمال» فاعل تهب «بليل» نعت لشمال، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ ونحو ذلك، فاما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم، فتحصن بذلك عن أن يزداد، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله.

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استدلك به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع «مراجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيته وزعموا أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مراجها» على أنه خبر يكون مقدماً، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها =



وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَيَعْدُ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ<sup>(١)</sup>

تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ، كقوله:

٧٢- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟

= ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها.

وكذلك بيت الشاهد، ليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكون.

(١) «يحذفونها» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان مفعول به «ويبقون» الواو حرف عطف، يبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله «الخبر» مفعول به ليقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي، وبعد مضاف و «إِنْ» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إِنْ «كثيراً» حال من الضمير المستتر في اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٧٢- البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١٣١/١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهد إلى نسبه بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليلى.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إِنْ» شرطية «صدقاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صِدْقًا» وإِنْ كَذِبًا» مثل قوله «إِنْ صِدْقًا» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قيلًا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: =

التقدير: «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صَدَقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَذِبًا» وبعد  
لَوْ<sup>(١)</sup>، كقولك: «أَثْبَتِي بَدَائَةَ وَلَوْ حَمَارًا» أي: «ولو كان الماتِيُّ به حَمَارًا».  
وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُنْ، كقوله:

٧٣ - \* مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا \*

[التقدير: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا].

\* \* \*

= إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: «إِنْ صَدَقًا، وَإِنْ كَذِبًا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إِنْ» الشرطية،  
وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلَى الأَخيلية (انظره في أمالي القالي ٢٤٨/١) ثم انظر  
اعتراضاً عليه في التنبيه (٨٨):

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ      إِنْ ظَالِمًا - أَبَدًا - وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول النابغة الذبياني:

حَدِثَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةٍ كُلَّهَا      إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو      دُ إِنْ عَاذَرًا لِي وَإِنْ تَارَكَا  
وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوبَعِيَّ وَلَوْ مَلِكًا      جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد» التقدير: ولو  
كان ملتصقاً خاتماً من حديد، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

٧٣ - هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، وهو  
من شواهد سيبويه (١/١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء.

اللغة: «شَوْلًا» قيل: هو مصدر «شالت الناقة بذنبها» أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع  
لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلاؤها» مصدر «أتلت  
الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد - مثلاً «شَوْلًا» خبر لكان  
المحذوفة مع اسمها، والتقدير «من لد أن كانت الناقة شَوْلًا» «فإلى» الفاء حرف عطف، وإلى =

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا أَرْتَكِبُ  
كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ»<sup>(١)</sup>

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ «كَانَ» تُحذفُ بَعْدَ «أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ وَيُعَوِّضُ  
عنها «مَا» وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا، نَحْوُ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ» وَالْأَصْلُ «أَنْ  
كُنْتَ بَرَأٌ فَاقْتَرِبْ» فَحذفت «كَانَ» فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ،  
فَصَارَ «أَنْ أَنْتَ بَرَأٌ» ثُمَّ أَتَى بِـ«مَا» عَوْضاً عَنْ «كَانَ»، فَصَارَ «أَنْ مَا أَنْتَ  
بَرَأٌ» [ثُمَّ أَدغمتِ النُّونُ فِي المِيمِ، فَصَارَ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأٌ»]، وَمِثْلُهُ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ:

= حَرْفُ جَرٍّ «إِتْلَافُهَا» إِتْلَاءٌ: مَجْرُورٌ بِإِلَى، وَإِتْلَاءٌ مَضَافٌ وَهَا مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِقٌ  
بِمَحذُوفٍ مَعْطُوفٌ بِالْفَاءِ عَلَى مُتَعَلِقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: رَيْبَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ مِنْ  
لَدِ كَانَتْ شَوْلًا فَاسْتَمَرَ ذَلِكَ إِلَى إِتْلَافِهَا.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «مَنْ لَدِ شَوْلًا» حَيْثُ حَذِفَ «كَانَ» وَاسْمُهَا وَأَبْقِيَ خَبَرُهَا وَهُوَ «شَوْلًا» بَعْدَ لَدِ، وَهَذَا  
شَاذٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا الْحَذْفُ بَعْدَ «إِنْ، وَلَوْ» كَمَا سَبَقَ، هَذَا بَيَانُ كَلَامِ الشَّارِحِ الْعَلَامَةِ وَأَكْثَرِ  
النُّحَوِيِّينَ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ.

وَفِي الْكَلَامِ تَوْجِيهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُمْ «شَوْلًا» مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلِ مُحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ «مَنْ لَدِ  
شَالَتْ النَّاقَةُ شَوْلًا» وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَذْكُرُ فِيهِ إِعْرَابًا ثَلَاثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ نَصَبُ «شَوْلًا» عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ  
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَمَا يَنْتَصِبُ لَفْظُ «غَدْوَةٌ» بَعْدَ «لَدَنِ» وَعَلَى هَٰذَيْنِ التَّوْجِيهَيْنِ لَا يَكُونُ فِي  
الْكَلَامِ شَاهِدٌ لَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَرَاجِعٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَشَرَحَ هَذَا الشَّاهِدَ فِي شَرْحِنَا عَلَى شَرْحِ أَبِي  
الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيِّ فِي (ج ١ ص ٣٨٦ الشَّاهِدُ رَقْمُ ٢٠٦) تَظْفَرُ بِبَحْثِ ضَافٍ وَافٍ.

(١) «وَبَعْدَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ «أَرْتَكِبُ» الْآتِي، وَبَعْدَ مَضَافٍ، وَ«أَنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ  
«تَعْوِيضٌ» مُبْتَدَأٌ، وَتَعْوِيضُ مَضَافٍ، وَ«مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ «عنها» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ  
بِتَعْوِيضِ «أَرْتَكِبُ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى تَعْوِيضٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَرْتَكِبُ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، «كَمِثْلِ» الْكَافُ زَائِدَةٌ،  
مِثْلُ: خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ «أَمَّا» هِيَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الْمَدْغَمَةَ فِي مَا الزَّائِدَةُ الْمَعْوِضُ بِهَا عَنْ كَانَ  
الْمَحذُوفَةِ «أَنْتَ» اسْمُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ «بَرَأٌ» خَبَرُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ «فَاقْتَرِبْ» فِعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ  
مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ.\*

## أَبَاخِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ - البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد ذا قوم تعزبهم وجماعة تمتلئ بهم فخراً «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدية، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدية، فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعزب بجماعتك فإن قومي موفورون كثير العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدية، ولم يضعفهم الحرب ولم تزل منهم الأزمان. الإعراب: «أبا» منادى حذف منه ياء النداء، وأبا مضاف، و«خراشة» مضاف إليه «أما» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائية عن «كان» المحذوفة «أنت» اسم لكان المحذوفة، «ذا» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها «ما» الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فخرت على لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذف «كان» لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فادغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذا، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إَمَا أَقْسَمْتُ وَأَمَا أَنْتَ مُرْتَجِلًا      فَاللهُ يَكْغُلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

فَأَنَّ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنت: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَقَرٍ: خَبَرُها، ولا يجوز الجمع بين كان وما، لكون «ما» عَوْضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول «أَمَّا كُنْتُ منطلقاً انطلقت»<sup>(١)</sup>.

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذَفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاء أسمها وخبرها إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مثَّلَ به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقت» والأصل «أَنْ كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت» والقياسُ جَوَازُهُما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت» وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً».



وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذَفُ مَا أَلْتَزِمَ<sup>(٢)</sup>  
إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان، فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقاً انطلقت».

(٢) «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانية لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم أت من مصدر كان وهو حذف لم تلزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

لَا يُحَذَفُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ، لَكُنْهُمْ حَذَفُوا النُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفاً  
لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ<sup>(١)</sup>، فَقَالُوا: «لَمْ يَكْ» وَهُوَ حَذَفَ جَائِزٌ، لَا لَازِمَ، وَمَذْهَبُ  
سِيبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ لَا تَحْذَفُ عِنْدَ مِلَاقَاةِ سَاكِنٍ، فَلَا تَقُولُ:  
«لَمْ يَكِ الرَّجُلُ قَائِماً» وَأَجَازَ ذَلِكَ يُونُسُ، وَقَدْ قَرِئَ شَاذاً «لَمْ يَكِ الَّذِينَ  
كَفَرُوا» وَأَمَّا إِذَا لَاقَتْ مَتَحَرِّكاً فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَتَحَرِّكُ  
ضَمِيراً مُتَصِلاً، أَوْلاً، فَإِنْ كَانَ ضَمِيراً مُتَصِلاً لَمْ تَحْذَفِ النُّونُ اتِّفَاقاً،  
كَقَوْلِهِ ﷺ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صِيَادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ،  
وَلَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»<sup>(٢)</sup>، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ، فَلَا تَقُولُ:  
«إِنْ يَكُهُ، وَالْأَيُّكُهُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ [ضَمِيرٍ] مُتَصِلٍ جَازَ الْحَذْفُ  
وَالْإِبْتَاتُ، نَحْوُ «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِماً» وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه، فمن أمثالهم «إِنْ لَمْ يَكْ لَحْمٌ فَنَفْسٌ»  
والنفس: الصوف، ويروى «إِنْ لَمْ يَكُنْ» وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب، ومن

شواهد ذلك قول علقمة الفحل:

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ      وَلَمْ يَكْ حَقّاً كُلُّ هَذَا السَّجَبِ  
وقول عروة بن الورد العبسي:

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُسْقَتِراً      يُغَرَّرُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ  
وقل مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فَإِنْ يَكْ بِالدُّنَايِ طَالَ لَيْلِي      فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ  
وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وَإِنْ أَكْ فِي نَجْدٍ سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ      بِمَنَانٍ مِنْهُ! فَقَلْبِي عَلَى قُرْبٍ  
وقول الحطيئة العبسي:

أَلَمْ أَكْ جَارُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي      وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن  
وأشراط الساعة من صحيحه. ورواه الإمام البخاري في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من  
كتاب الجهاد من صحيحه، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ «إِنْ يَكُنْ هُوَ،  
وَأَنْ لَا يَكُنْ هُوَ».

المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء:  
(وَإِنْ تَلَّكَ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي التامة.

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاَتَ وَإِنْ الْمُسَبَّهَاتِ بَلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أَعْمِلْتُ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ<sup>(١)</sup>  
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ»<sup>(٢)</sup>

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى  
أَفْعَالٍ وَحُرُوفٍ، وَسَبْقِ الْكَلَامِ عَلَى «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ  
النَّاسِخَةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي، وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ  
الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ] قِسْمًا يَعْمَلُ عَمَلُ «كَانَ» وَهُوَ: مَا، وَلَا، وَلَاَتَ، وَإِنْ.

(١) «إِعْمَالِ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمِلْتُ» الْآتِي، وَإِعْمَالُ مَضَافٍ وَ«لَيْسَ» قَصْدُ لَفْظِهِ:  
مَضَافٌ إِلَيْهِ «أَعْمِلْتُ» أَعْمَلُ: فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ: نَائِبُ  
فَاعِلٍ أَعْمِلْتُ «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» وَدُونَ مَضَافٍ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ:  
مَضَافٌ إِلَيْهِ «مَعَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» أَيْضًا، وَمَعَ مَضَافٍ، وَ«بَقَا» مَقْصُورٌ مِنْ  
مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَبَقَا مَضَافٍ، وَ«النَّفْيِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «بَقَا»  
السَّابِقِ «زُكْنٍ» فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ. وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
تَرْتِيبِ، وَالْمَجْمَلَةُ مِنْ زُكْنٍ وَنَائِبِ فِعَالِهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةٌ لِتَرْتِيبِ، وَحَاصِلُ الْبَيْتِ: أَعْمِلْتُ مَا  
النَّافِيَةَ إِعْمَالِ لَيْسَ، حَالٌ كَوْنُهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ الزَّائِدَةِ، وَحَالٌ كَوْنُهَا تَفِيهَا بَاقِيًا، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا  
عَلَى خَبَرِهَا.

(٢) «وَسَبْقِ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتِي، وَسَبْقُ مَضَافٍ، وَ«حَرْفِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ،  
وَحَرْفُ مَضَافٍ، وَ«جَرٍّ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفِ» مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ  
مَحْذُوفٍ، مَا: نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِي» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيًّا الْآتِي «أَنْتَ» اسْمٌ مَا «مَعْنِيًّا» خَبَرٌ  
مَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» فَعَلَ مَاضٍ «الْعُلَمَاءُ» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ: فَاعِلٌ أَجَازَ:  
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ: وَأَجَازَ النُّحَاةَ الْعَالَمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ مَا، يَشْرُطُ  
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا، لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ  
نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي، تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَاءِ الْخَبَرِ  
مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ، وَمَعْنَى: هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنِ فُلَانٍ بِفُلَانٍ» - بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ - إِذَا اِهْتَمَّ بِأَمْرِهِ.



أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زيد قائم» فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمَلٌ لما في شيء منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: «ما زيد قائماً» قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ وقال الشاعر:

٧٥ - أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ، وَمَاهُمْ أَوْلَادُهَا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

٧٥ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قوله: وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشَ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا اللغة: «الندير» المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحرة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتبية السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادها» جمع قود، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي أبناء هذه الكتبية التي يندهرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد «متكنفون» أي: قد احتاطوا به، والتفوا حوله، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة. الإعراب: «أبناؤها» أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا: مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقوا» خبر ثان، وحنقوا مضاف، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازية «هم» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «أولادها» أولاد: خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الأول : أَلَّا يُزَادَ بعدها «إِنْ» فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا، نحو: «مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم<sup>(١)</sup>.

الثاني : أَلَا يَنْتَقِضُ النَّفْيُ بِإِلَّا، نحو: «مَا زِيدَ إِلَّا قَائِمٌ»، فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ وقوله : ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾] خلافاً لمن أجازاه<sup>(٢)</sup>.

(١) أجاز يعقوب بن السكيت، إعمال «ما» عمل ليس مع زيادة «إِنْ» بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ  
وزعم أن الرواية بالنصب، وأن «ما» نافية، و «أنتم» اسمها، و «ذهباً» خبرها، وجمهور العلماء يروونه - 'إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ' بالرفع على إهمال «ما»، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن «إِنْ» زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما.

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ  
فزعم أن «ما» نافية، و «الدهر» اسمها، و «منجنونا» خبرها، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك، و «صاحب الحاجات» اسمها، و «معذباً» خبرها، ويقول الشاعر:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَغْشَوْنَ نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكْبَالاً  
فما: نافية، وحق: اسمها، ونكالا: خبرها، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوqاً بإلا.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها، فما أولوا به البيت الأول أن «منجنونا» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله «معذباً» في الشطر الثاني: أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً، وبعضهم يقول: منجنوناً مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، ومعذباً ليس اسم مفعول، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكلاً أي تنكياً، وهذه الجملة الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة.

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدمَ وَجَبَ رَفَعُهُ، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ» فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف<sup>(١)</sup>.

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته فقلت: «ما في الدار زيد»، و«ما عندك عمرو» فاختلف الناس في «ما» حيثُ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها، وَمَنْ لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكّن،

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قَرِيضُ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: إسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يابون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه: الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسرف في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى ليس - تعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل. والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ. ولكننا لا نسلم أن «مثل» منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع.

وهذا هو المراد بقوله: «وترتيب زُكِن» أي: عَلِمَ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدِّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدَّم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك، وقد صرَّح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو: «ماطَعامَكَ زَيْدٌ أَكَلُ» فلا يجوز نصب «أَكَلُ» ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِزُّ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى، لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك، لما في الأعمال مع تقدُّم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها، نحو: «ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت مَعْنِيًّا»، لأن الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف، لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما»، فإن تكررت بَطُلَ عملها، نحو: «ما ما زيد قائم» [فالأولى نافية، والثانية نَفَتِ النفي، فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم<sup>(١)</sup>.

(١) إذا رأيت «ما» متكررة في كلام فالثانية: إما أن تكون نافية لنفي الأولى، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى، وإما أن تكون زائدة، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً، لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالها جميعاً، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائدة، وإن كانت «ما» الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز =

الشرط السادس: ألا يُبدل من خبرها مُوجِب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به» فبشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه - رحمه الله تعالى! - في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين - أعني القول باشتراط ألا يبدل من خبرها مُوجِب، والقول بعدم اشتراط ذلك - فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشيء»، إلى آخره -: «استوت اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شراخ الكتاب فيما يرجع إليه قوله: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمراد أنه لا عمل لـ «ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال «ما» ألا يُبدل من خبرها مُوجِب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً<sup>(١)</sup> سواء جعلت «ما»

= لك حيثذ الإعمال، وعلى هذا ورد قول الراجز:

لَا يُنْسِيكَ الْأَنْسَى نَأْسِيًّا، فَمَا مَإِنْ حَمَامٍ أَحَدُ مُسْتَعْصِمًا

فما الأولى هنا: نافية، والثانية مؤكدة لها، وأحد: اسمها، ومستعصماً: خبرها، ومن حمام: جار ومجرور متعلق بمستعصم، وأصل الكلام: فما أحد مستعصماً من حمام. وبعد، فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي.

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين: الأول الاستثناء، سواء أعملت ما أم أهملتها، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة، وأما الرفع فعلى أحد وجهين: الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبا به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة، أو مهملة، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة.

حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبدل من خبرها موجب، وتوجيه كل من القولين، وترجيح المختار منهما - وهو الثاني - لا يليق بهذا المختصر.

\*\*\*

وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بِلَكِنْ أَوْ بَلَّ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حُلٌّ<sup>(١)</sup>  
إذا وقع بعد خبر «ما» عاطفٌ فلا يخلو: إما أن يكون مقتضياً للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفعُ الاسم الواقع بعده - وذلك نحو «بل، ولكن» - فتقول: «مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِداً» أو «بَلْ قَاعِداً»، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»، لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتَضٍ للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصبُ والرفعُ، والمختار النصب، نحو «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع، فتقول: «وَلَا قَاعِداً» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعد».

(١) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «الزم» الآتي، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف و «منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم مبني على الضم في محل نصب «حل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

\*\*\*

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ كَانَ قَدْ يُجَرُّ<sup>(١)</sup>

تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ «لَيْسَ، وَمَا» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ و﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ﴾ وَلَا تَخْتَصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» بِكَوْنِهَا حِجَازِيَّةً خِلَافًا لِقَوْمٍ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ، وَقَدْ نَقَلَ سَيِّبُوهُ وَالْفَرَّاءُ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى! - زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً: معطوف على ما «جر» فعل ماضٍ «البا» قصر للضرورة: فاعل جر «الخير» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر.

(٢) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥):  
لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ يَخَارُكَ حَفْنُهُ وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرُ  
ثم إن الباء قد دخلت في خبر «ما» غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما في قول المتدخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك مبتدأ، ولا عمل لما فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإبان الزائدة بعد ما؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ - وهو قوله «بواه» - فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أوحجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

وقد اضطرب رأيُ الفارسيِّ في ذلك، فمرة قال: لا تُزَادُ الباءُ إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تُزَادُ في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباءِ قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتَيْلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ «لَمْ» كقوله:

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

\*\*\*

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَبَيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَائِبِ

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جُئْتُ شَيْبُ الدَّوَائِبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» «لي» جار ومجرور

متعلق بقوله «شفيعاً» الآتي «شفيعاً» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً

«لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و«شفاعه»

مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة، مغن خبر لا، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلاً وينصب

مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«فتيلاً» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن»

صفة لسواد، وابن مضاف، و«قارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خير لا النافية كما تدخل على خبر ليس

وعلى خبر ما.

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقيه، والبيت من قصيدته المشهورة

بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَبِإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا مِيلَ =



فِي النَّكَرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقبتكم «فإني إلى قوم سواكم الخ» يؤذن قومه بأنه من رحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعين من تراخيك وإفراكم بالضم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريك - أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «إن» شرطية «مدت» مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل قيل: هي حيثند حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق، و«أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف، و«القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ»؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها، وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

(١) «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتي «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتانيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس «لا» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلي» فعل مضارع «لات» فاعل تلي «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس، وقد تلي لات وإن هذا العمل.

وَمَا لَـ«لَاتَ» فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ  
وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَاءُ، وَالْعَكْسُ قُلٌّ<sup>(١)</sup>  
تَقْدَمُ أَنَّ الحُرُوفَ العاملة عملَ «ليس» أربعة، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على  
«ما» وَذَكَرَ هُنَا «لا» و«لَاتَ» و«إِنَّ».

أَمَّا «لا» فمَذْهَبُ الحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلَ «ليس»، وَمَذْهَبُ تَمِيمٍ  
إِهْمَالُهَا<sup>(٢)</sup> وَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ<sup>(٣)</sup>:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ وَالْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ  
مِنْكَ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

(١) «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله  
عمل الآتي، و«سوى» مضاف، و«حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ، وحذف  
مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذو مضاف و«الرفع» مضاف إليه «فشاء» فعل  
ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذي الرفع، والجملة في محل رفع  
خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس.  
وتقدير البيت: وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه، وحذف صاحب الرفع من  
معمولها مع بقاء المنصوب فاش كثير، والعكس - وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع - قليل.

(٢) قال أبو حيان: «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب  
المغرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام  
الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها،  
ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها». وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٣) وبقي من شروط إعمال «لا» عمل ليس شرطان، أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصاً، فإن كانت  
لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبني اسمها حيثئذ  
على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، والشرط الثاني: ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها،  
فإن تقدم نحو «لا عندك رجل مقيم ولا امرأة» أهملت.

٧٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وقوله :

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ  
فَبُوتْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا

٧٨ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معينًا .  
اللغة : «تعز» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ، والواقى، والحافظ «واقياً» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ .  
المعنى : اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء تعليلية، ولا : نافية  
تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقياً» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء «باقياً» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله، و «واقياً» خبر لا .

الشاهد فيه : قوله «لا شيء باقياً، ولا وزر واقياً» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً، فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .

٧٩ - هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه إلى قائل، وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : «بوت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم : بوأه الله منزلاً، أي أسكنه إياه «الكُمَاة» جمع كمي، وهو الشجاع المتكفي في سلاحه، أي : المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، =

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:  
 ٨٠ - بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا  
 وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

= لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا، و«غير مضاف، و«خاذل» مضاف إليه «فبوت» الفاء عاطفة، بوى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوى «حصناً» مفعول ثان «بالكناة» جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله «نصرتك» في أول البيت، وعندئذ: أن يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصناً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

٨٠ - البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود - بثلاث الواو - المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتي» بتشديد القاف - تركتها باقية «سواد القلب» سوادؤه وهي حبه السوداء «باغياً» طالباً «متراخياً» متهاوناً فيه.

الإعراب: «بدت» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «فعل» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفل، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق.

لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذو مضاف، و«ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذي هو جوابه «تبعته» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وبقت» مثله «حاجتي» حاجة. مفعول به لبقت، وحاجة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «في فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت»

حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «سواد» مفعول به =

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت، فمرة قال: إنه مُؤَوَّل، ومرة قال: إنَّ القياس عليه سائغ<sup>(١)</sup>.

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول «لا قائماً رجُل».

= لحلت، وسواد مضاف، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغياً» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى: مفعول به لباع، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «عن حبيها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراجياً الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائية مضاف إليه «متراجياً» معطوف على قوله باغياً السابق. الشاهد فيه: قوله «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا» وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلاً عن المصنف - بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله «أنا» ليس اسماً للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام - على هذا - «لا أرى باغياً» فلما حذف الفعل، وهو «أرى» برز الضمير المستتر، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله «باغياً» حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغياً»، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذي هو قوله «باغياً» - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ، هو أبو حيان، شارح كتاب التسهيل لابن مالك، فإن ابن مالك قال في التسهيل، «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه: «قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك): وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي \* وحلت سواد القلب لا أنا باغياً \* البيت اه، وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال: إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرَزَقْ خِلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مُكْسُوباً، وَلَا الْمَالُ بِأَقْبَاً والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال لا في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب التمام» اه كلام أبي حيان بحروقه.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلّا، فلا تقول: «لا رَجُلٌ إلا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجب رَفْعُهُ.  
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

\*\*\*

وأما «إن» النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - إشارة إلى ذلك، وقد وردَ السماعُ به، قال الشاعر:

٨١ - إنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْضَعِ الْمَجَانِينِ

٨١ - يكثر استشهاده النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكر قائل معين.

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة: إحداها: الرواية التي رواه الشارح.  
والثانية:

\* إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلَأَعِينِ \*

والثالثة:

\* إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَنَاحِيسِ \*

«مستولياً» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من خالفه سوء الطالع.  
المعنى: ليس هذا الإنسان يذِي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.  
الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق =

وقال آخر:

٨٢ - إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ  
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و«المجانين» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً».

وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئاً، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيراً، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير - رضي الله عنه! - في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد - زيادة على ذلك - أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا»: فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له. ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل، لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف... إلخ».

٨٢ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له، ولا نصيراً يأخذ بيده، ويتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «بغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغي، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذل» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق.

وذكر ابن جني - في المحتسب - أن سعيد بن جبير - رضي الله عنه! - قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ بنصب العباد.

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا، [وَأَنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ]، وَأَنْ زَيْدٌ قَائِمًا».

\*\*\*

وأما «لَاتَ» فهي «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس»، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً، بل [إنما] يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير «وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ» فالحين: اسمها، وحين مناص: خبرها، وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخبر محذوف، والتقدير «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ» أي: ولات حِينَ مَنَاصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ».

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه، فقال قوم: [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة

= الشاهد فيه: قوله «إِنْ المرء ميتاً» حيث أعمل «إِنْ» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.



ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان، وَمِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قول الشاعر:

٨٣- نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ  
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وكلام المصنف محتمل للقولين، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إِنْ وَجَدَ الاسمُ بعدها منصوباً

٨٣- قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسموه، وقال العيني: قاتله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكنانى، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعباً، ومنه قوله تعالى ﴿نَرْتَعِ وَنَلْعَبُ﴾ «وخيم» أصله أن يقال: وخم المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «ندم» فعل ماض «البغاة» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «ساعة» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم، لأن وقته قد فات، وساعة مضاف و«مندم» مضاف إليه «والبغى» مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة «مرتع» ثان مرفوع بالضممة الظاهرة، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى - إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

فناصبه فعلٌ مُضْمَرٌ، والتقدير «لَا تَأْرِى حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعاً  
فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لَا تَأْرِى حِينَ مَنَاصٍ كَائِنْ لَّهُمْ» والله  
أَعْلَمُ.

\*\*\*

---

= ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، وهو:  
وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً      وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةَ مَنِيْدَمٍ

## أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء]، وهو «كاد» وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup>، والصحيح أنها فعل، بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو «عَسَيْتُ» وَعَسَيْتَ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

(١) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماضٍ «غير» فاعل ندر، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربعية التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المعنى وشرح الشذور على أن ثعلباً يصرى هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترج، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها، لقوة التشابه بينهما.

ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (أنظر ص ٣٤٥ الآتية): الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها، وهذه حرف ترج، ومن شواهدا قول ضخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعْوَدُهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة - وهذا فعل ماضٍ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك:

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقاربة، وهي: كاد، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.  
والثاني: ما دَلَّ على الرَّجَاءِ، وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَأَخْلَوَلَقَ.  
والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ،  
وَأَنشَأَ.

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد

---

= جامد، ولم يخرج ذلك عن فعليته، أليست حاشا وغدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجباً لحرفيتها؟  
وهذا الذي ذكرناه - من أن «عسى» على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢).

ومن هذا كله يتضح لك: أن في «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة، الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نخلة البصرة ورجحه المتأخرون، والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج. والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أتشدناه، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة، ولا تنسج هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأي وتخريج الشواهد على كل مذهب.

وعسى» لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ونَدَر مجيئه اسماً بعد «عسى، وكاد» كقوله:

٨٤- أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحاً دَائِماً  
لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

٨٤- قال أبو حيان: «هذا البيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اهـ، قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنية السائل، فقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين» اهـ، وقيل: إنه لرؤية بن العجاج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤية فلم أجده في أصل الديوان، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوباً إليه، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه.

اللغة: «العذل» الملامة «ملحاً» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحاً» أي أكثر. الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحاً» حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها «دائماً» صفة للحال «لا تكثرن» لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «عسيت» عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «صائماً» خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «عسيت صائماً» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الإسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ومثل هذا البيت قولهم في المثل «عسى الغوير أبؤساً».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفي بفاعل، وهو هنا تاء المتكلم، بدليل وقوع جملتها خبراً لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن عسى للترجي، والترجي إنشاء، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية، والجمل الإنشائية لا تقع خبراً لأن، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ، وإذا كان ذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية، فلا تكون «عسى» ناقصة، وأما قوله «صائماً» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: إني رجوت أن أكون صائماً.

وقوله:

٨٥- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آئِباً  
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

وهذا هو مراد المصنف بقوله: «لكن نذر - إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسم، والظرف، والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها

٨٥- هذا البيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسه (أنظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله:  
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَذَّجْدُهُ أَصْاعٌ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُبْدِرُ  
اللغة: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تناسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا علي. وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان - وهم حي من هذيل - وجدوا تأبط شراً يشتر عسلاً من فوق جبل، ورأهم يترصّدونه، فخشى أن يقع في أيديهم، فأتى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزل على حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكما مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تنأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» الفاء عاطفة، أب: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حالية، ما: نافية «كدت» كاد: فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسم «آئياً» خبر كاد، والجملة في محل نصب حال «وكم» الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «مثلها» مثل: تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهي» الواو للحال، هي: مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آئياً» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آئياً».

خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نذر مجيء الخبر اسماً، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين.

\*\*\*

وَكُونُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى      نَزَرَ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْساً<sup>(١)</sup>  
أي: اقتران خبر «عسى» بـ «أَنْ» كثير<sup>(٢)</sup>، وتجريده من «أَنْ» قليل،

(١) «وكونه» الواو عاطفة، وكون: مبتدأ - وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء - وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه، وخبره محذوف، أي: وكونه وارداً «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف - ودون مضاف و «أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف، و «عسى» قصد لفظه: مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفة، وكاد قصد لفظه: مبتدأ أول «الامر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتي «عكساً» فعل ماض مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد: اسم عسى، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب.

وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه:

أولها: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف، إما قبل الاسم وكأنك قلت: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل الخبر وكأنك قلت: عسى زيد صاحب القيام، فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات، لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها.

وثانيها: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت: عسى زيد قائماً.

وثالثها: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام.

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات، أو يقع نعتاً لاسم ذات، أو يجيء حالاً من اسم الذات.

وهذا مذهب سيويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من «أن» إلا في الشعر، ولم يرّد في القرآن إلا مقترناً بـ «أن» قال الله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾، وقال عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾.

ومن وروده بدوّن «أن» قوله:

٨٦- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= ورابعها: أن «أن» ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة، فكأنك قلت: عسى زيد يقوم، وهذا وجه ضعيف، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام في السعة أحياناً، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر.

٨٦- البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي الفاي في أماليه، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتُ، وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبٌ      وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الْمَشِيبُ؟  
يُجِدُّ النَّائِي ذِكْرَكَ فِي فُرَادِي      إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّائِي الْقُلُوبُ  
يُؤَرِّقُنِي أَكْتِيَابُ أَبِي نَمِيرٍ      فَقُلَيْبِي مِنْ كَاتِبِهِ كَثِيبُ  
فَقُلْتُ لَهُ: هَذَاكَ اللَّهُ! مِنْهُلًا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ  
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي روينها، وكان أبو نمير معه في السجن.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى مرفوع به «الذي» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهاء =



وقوله:

٨٧- عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ، إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

= مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون» والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه: قوله «يكون وراء» - إلخ حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْتَهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ

(المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الآيات قول الآخر:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَبِيقُ لَيْثٍ

٨٧- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتي» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتي «الله» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وكل مضاف، و«يوم» مضاف إليه «في خليقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، وخليقة مضاف والضمير الموضوح للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «يأتي به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر، وحاصله: أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى.

فأما «غير عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم، وأما قول ذي الرمة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبْشُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو «تكلمني» رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول.

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى»، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد<sup>(١)</sup> من «أن» وَيَقِلُّ اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ «أن» مخصوص بالشعر، فمن تجريده من «أن» قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقال: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ تَرْبِعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ومن اقترانه بـ «أن» قوله ﷺ:

مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ وقوله:  
 ٨٨ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةَ وَبُرُودِ

= أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى، فلا هو ضمير الاسم، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم، وذلك شاذ أيضاً.

(١) ومثل الآيتين الكريميتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ - لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ - يَتَنَصَّرُ

الشاهد فيه: قوله «كاد يتنصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن.

٨٨ - هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالسَّهْدِودِ

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

اللغة: «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويرى في مكانه «تفيض» وكل الرواة يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول «فاضت نفس فلان» بالطاء، وكلام غير الأصمعي أسد، فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظِمًا، وَتَخْشَى حِمَامًا، فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز:

تَجَمَّعَ النَّاسُ، وَقَالُوا: عُرْسُ فَفُتِّتْ عَيْنُ، وَفَاضَتْ نَفْسُ

تول الشاعر في بيت الشاهد «ربطة» بفتح الراء وسكون الياء المشاة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جِعَلَا      خَبَرَهَا حَتْمًا بِ«أَنْ» مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup>  
وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى      وَيَعْدُ أَوْشَكَ أَنْتَفَا «أَنْ» نَزْرًا<sup>(٢)</sup>

= الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أَنْ» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس، والجملة خبر «كاد» في محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غدا» فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي «حشوا» خبر غدا، وحشوا مضاف و«ربطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ربطة.

الشاهد فيه: قوله «أَنْ تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السَّلَامِ مِنَّا، فَكِدْتُمْ      لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّل  
وقول رؤية بن العجاج:

رَبْعَ عَفَا الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَمَحَى      قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه! - «كاد قلبي أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، غير شديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسينويه.

(١) «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جعل» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «خبرها» خبر: نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتماً» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: اتصالاً حتماً «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتي «متصلاً» مفعول ثان لجعل.

(٢) «ألزموا» فعل وفاعل «أخلولق» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «أَنْ» قصد لفظه أيضاً: مفعول ثان لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «أخلولق» السابق، ومثل مضاف و«حرى» قصد لفظه: مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتي، وبعد مضاف، و«أوشك» قصد لفظه: مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة: مبتدأ، وانتفا مضاف و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «نزراً» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا، وتقدير البيت: وألزم العرب أخلولق أن حال كونه إمشبهاً في ذلك حرى، وانتفا أن بعد أوشك قد قل.

يعني أن «حَرَى» مثل «عَسَى» في الدلالة على رَجَاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنَّ»، نحو «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجَرَّد خبرها من «أَنَّ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «أَخْلَوُلُقَ» تلزم «أَنَّ» خبرها نحو «أَخْلَوُلُقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنَّ» ويقلُّ حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله:

٨٩- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا  
- إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

٨٩- هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبلة:

أَبَامَالِيكَ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ، وَاتَّهِسْ بِكَفَيْكَ فَضَلَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ  
المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفس الأشياء، وأهونها خطراً، وأقلها قيمة - لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل ل قيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجمله في محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين، الأول: في قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكسرا استعمال «أوشك» وزعموا أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتي للشارح ذكر هذا، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨)، والأمر الثاني: في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يَقْدَرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ - يَوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيِّهِ      فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا  
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا      وَتَرَكُ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا<sup>(١)</sup>

= وقول الكلجة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ يَغْشَى الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ      جَبَالَ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

٩٠ - البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩).

اللغة: «منيته» المنية الموت «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك». والشاهد فيه: قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) «مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«كاد» قصد لفظه: مضاف إليه «في الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كرباً» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ، وترك مضاف و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك، ومع مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و«الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ، كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ<sup>(١)</sup>

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تَجَرَّدَ خَبَرَهَا من «أن» وزعم المصنف أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل «كاد»، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقال اقترانه بها، فمن تجريده قوله:

٩١ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ  
وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا قَوْلُهُ:

(١) «كَأَنَّهُ» الكاف جارة لقول محذوف، أنشأ: فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ. «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأخذت، وعلق» معطوفان على جعلت.

٩١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الأخفش: إنه للكلمة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة! «جواه» الجوى! شدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو التمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العدول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن.

٩٢- سَقَاهَا ذُوو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا  
وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا  
والمشهورُ في «كرب» فتح الراء، ونُقِلَ كسرُها أيضاً.

٩٢- البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُروفاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى  
حَدِيثاً، فَلَمْ تَهْمُ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا  
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْخُسَى

واللغة: «مصت الثرى حديثاً» أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى «تترعرها» بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبدل، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيد، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: حَلَبَ فُلَانٌ الدَّهْرَ أَشْطَرَهُ، يريدون ذاق حلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلاً» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل، والغرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأثانية، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى، وذوو مضاف، و«الأحلام» مضاف إليه «سجلاً» مفعول ثانٍ لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التانيث «أعناقها» أعناق اسم كرب، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «نقطعا» =

ومعنى قوله «وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا» أَنْ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِـ «أَنْ» لِمَا بَيَّنَّهُ وَبَيْنَ «أَنْ» مِنَ الْمُنَافَاةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْحَالُ، وَ«أَنْ» لِلْاِسْتِقْبَالِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَأَخَذَ يَنْظُمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا».

\*\*\*

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا<sup>(١)</sup>  
أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلا «كاد»، وأوشك»، فإنه قد استعمل  
منهما المضارع، نحو قوله تعالى: «يَكَادُونَ يَسْطُونَ» وقول الشاعر:

\* يُوْشِكُ مَنْ فَرَمِنْ مَنِيَّتِهِ<sup>(٢)</sup> \*

[٩٠]

= فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين - وأصله تنقطعا - منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أن تنقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن»، وفي هذا البيت رد عليه، ومثله قول الراجز، وهو العجاج بن ربيعة:

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تُبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَا تُخْرِمْ نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتُ مِنْ شِدَّةِ الْوُجْدِ تَطْلُعُ

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به لاستعمل «الأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك «لا» عاطفة «غير» معطوف على أوشك، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزاد.

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً، فالظرة (ص ٣٠٧) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشك» حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه.



وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ «يُوشِكُ» إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بجيدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:  
وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا  
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا<sup>(١)</sup> [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناه أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كَقَوْلِهِ:

٩٣ - فَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشاً يَبَابَا

(١) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريباً، فانظره في (ص ٣٠٦) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه.

٩٣ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابَا

اللغة: «خلاف الأنيس» أي بعد المؤانس «وحوشاً» فقرأ خالياً، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في اللسان: «الياب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيْيْنِ لَوْ بَيِّنَ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْلَوْ أَجَابَا؟

فإلى قَصْرِ ذِي الْعَثِيرَةِ فَالْصَا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَيْسِ يَبَابَا

معناه خالياً لا أحد به» اهـ.

الإعراب: «فموشكة» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أرض =

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من «كاد» وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ - أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرُّجَامِ، وَإِنِّي  
يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنّفُ هذا في غير هذا الكتاب.

= «خلاف» منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف، و«الأنيس» مضاف إليه «وحوشاً» حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله «يبابا» حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعنى، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خير موشك. الشاهد فيه: قوله «فموشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فَأَنْتَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعُدُّو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَنُودِي  
٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ  
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوْ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَايِنِ الْجَفْنِ رَائِدٌ  
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي وَتَشْرَى إِذَا مَا حَثَّحَتْهَا الْمَرَاوِدُ  
اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكدرقاً، وشل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تلح «حثحثها» حركتها «المراد» جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزناً وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم - موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «أسياً» أي حزناً «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و«الرجام» مضاف إليه «وإنني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقيناً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقيناً «لرهن» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «بالذي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول =

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنَفِ أَنَّ غَيْرَ «كَادَ، وَأَوْشَكَ» مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمَضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَحَكَى غَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَحَكَى صَاحِبُ الْإِنْصَافِ اسْتِعْمَالَ الْمَضَارِعِ وَاسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ «عَسَى» قَالُوا: عَسَى يَعْنِي، فَهُوَ عَاسٍ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ مَضَارِعَ «طَفِقَ»، وَحَكَى الْكَسَائِيُّ مَضَارِعَ «جَعَلَ».

\* \* \*

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ  
غَنَى بـ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
اِخْتَصَّتْ «عَسَى»، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ» بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً.

فَأَمَّا النَّاقِصَةُ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا التَّامَةُ فَهِيَ الْمُسْنَدَةُ إِلَى «أَنْ» وَالْفِعْلِ، نَحْوُ «عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فَ«أَنْ» وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلِ «عَسَى»، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ» وَاسْتَعْنَتْ بِهِ عَنِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا.

= ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذي أنا كائد ألقاه، مثلاً.  
الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قوماً من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتي، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجمله من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان.

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد «أَنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به، فإنَّ وليه نحو «عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلُوبِيْن إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أَنْ» فـ «أَنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفراسي إلى تجويز ما ذكره الشَّلُوبِيْن وتجويز وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أَنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و «أَنْ» والفعل في موضع نصب بعسى، وتَقَدَّمَ على الاسم، والفعل الذي بعد «أَنْ» فاعله ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه - وإن تأخَّر - لأنه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول - على مذهب غير الشلوبيين - «عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يَقْمُنَ الهنداتُ» فتأتي بضمير في الفعل، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ «عسى» وعلى رأي الشلوبيين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده.

\*\*\*

وَجَرَدَنَّ عَسَى، أَوْ ارْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ<sup>(١)</sup>

(١) «وجردن» جرد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عسى» قصد لفظه: مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضمرأ» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إذا ذكر اسم «قبلها» قبل: ظرف متعلق بذكر الآتي، وقبل مضاف وها:.

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجریدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و«أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و«أن يقوم» في موضع رفع بعسى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول - على لغة تميم -: «هند عَسَتْ أَنْ تقومَ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقْمَنَّ» وتقول - على لغة الحجاز -: «هند عسى أَنْ تقومَ، والزيدان عسى أَنْ يقوموا، والزيدون عسى أَنْ يقوموا، والهندان عَسَى أَنْ تقوما، والهنداتُ عَسَى أَنْ يَقْمَنَّ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جَعَلَ يَنْظِمَانِ» كما تقول: «الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا».

\*\*\*

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي السُّيْنِ مِنْ  
نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وَأَنْتِيقَا الْفَتْحَ زُكْنَ<sup>(١)</sup>

= مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرأ» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية.

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» =

إذا اتصل بـ «عَسَى» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو  
 «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو «عَسَيْتَ، وَعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ،  
 وَعَسَيْتُنَّ» أو لفائبات، نحو «عَسَيْنَ» جاز كَسُرُ سِينِهَا وَفَتَحُهَا، والفتحُ  
 أَشْهَرُ، وقرأ نافع: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) - بكسر السين - وقرأ الباقر  
 بفتحها.

\*\*\*

= فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجزء «من  
 نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه:  
 مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة، انتقا: وانتقا مضاف و«الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني  
 للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن  
 ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

## إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لَإِنَّ، أَنْ لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ<sup>(١)</sup>  
كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ<sup>(٢)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف<sup>(٣)</sup>: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّهَا سيبويه خمسة؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحة لأن أصلها «إِنَّ» المكسورة، كما سيأتي.

(١) «لَإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ» كلهم معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لَكَانَ» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول: أي عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الأول.

(٢) «كَأَنَّ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إِنَّ: حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأنِّي» الباء جارة، وَأَنَّ: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كف» خبرها، وَأَنَّ ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف و«ضغن» مضاف إليه.

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٢٩٧) أَنَّ سيبويه رحمه الله يرى أَنَّ «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل لَعَلَّ وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أَنْ يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر:

\* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا \*

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز:

نَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَتَى أَسَاكَ، يَا أَبَتَا عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة: الستة التي عدّها الناظم والشارح، والسابع عسى، عند سيبويه وجماعة من النحاة، فاعرف ذلك.

ومعنى «إِنَّ، وَأَنَّ» التوكيد، ومعنى «كَأَنَّ» التشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمني، و«لَعَلَّ» للترجي والإشفاق، والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا» وفي غير الممكن، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»<sup>(١)</sup>، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ» والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه، نحو: «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروف تعمل عَكْسَ عمل «كَانَ» فتنصب الاسم، وترفع الخبر<sup>(٢)</sup> نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزئين، وهذا مذهب

(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، وهو قوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٢) وهنا أمران يجب أن تنتبه لهما:

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل «ما» التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أي الوقوع في صدر الجملة - كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن، فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومن: اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لأن، لكونه مما يجب له التصدير، وقد حمل على ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل من في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب، ويجعل «أشد» اسم إن. و«المصورون» خبرها وهو مبني على رأي ضعيف، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلياً أو إنشائياً، فاما قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وقوله سبحانه =



البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقي على رفعه الذي كان له قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

\*\*\*

﴿إن الله يعظكم به﴾ وقول الشاعر:  
 إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِبَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا  
 فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا- إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له. ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خفت نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾.

الأمر الثاني: أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بيان وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه).

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا  
 ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً:

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَنَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا  
 ويقول ذي الرمة:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَوَّمَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا دَهَبًا زُلَالًا  
 ويقول الراجز:

﴿يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا﴾

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين بيان وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، يا لية: أيام الصبا تكون رواجع.

رَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ<sup>(١)</sup>

أي: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان: أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ» أي الْوَقْعُ؛ فيجوز تقديم «فيها» وهنَا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إِنَّ زَيْدًا وَاثِقُ بِكَ» أو «جَالِسٌ عِنْدَكَ» فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: «إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاثِقُ» أو «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ» وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

(١) «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي - إلخ «كليت» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملة صلة الذي وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفة، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«البدئي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها - إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

٩٥ - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ  
وَهَمَزُ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَّ مُصَدِّرٍ مَسَدَّهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرُ<sup>(١)</sup>  
«إِنْ» لها ثلاثة أحوال: وَجُوبُ الْفَتْحِ، وَوَجُوبُ الْكَسْرِ، وَجَوَازُ

الأميرين:

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمُصَدِّرٍ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ<sup>(٢)</sup>

٩٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ٢٨٠/١).

اللغة: «لا تلحني» - من باب فتح - أي: لا تلمني ولا تعذلي «جم» كثير، عظيم «بلابل» أي ساسه، وهو جمع بلبل، وهو الحزن واشتغال البال. المعنى: قال الأعلام في شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «فلا» ناهية «تلحني» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحي «إِنَّ» الفاء تعليلية، إِنْ: حرف توكيد ونصب «بحبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «أخاك» أخا: اسم إِنْ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إِنْ، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لأن «بلابل» بلابل: فاعل لجم، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إِنْ» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أخاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إِنْ أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ بِحُبِّهَا» فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إِنْ واسمها، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (أنظر الكتاب ٢٨٠/١).

(١) «وهمز» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «افتح» الآتي، وهمز مضاف و «إِنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف و «مصدر» مضاف إليه «مسدها» مسد: مفعول مطلق، ومسده مضاف والضمير مضاف إليه «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «أكسر» الآتي، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «أكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

فَعِلْ<sup>(١)</sup>، نحو: «يعجبني أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُكَ، أو مَنْصُوبِهِ، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُكَ، أو في موضعٍ مجرورٍ حرفٍ، نحو: «عجبت من أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: من قيامِكَ<sup>(٢)</sup>، وإنما قال: «لَسَدٌ مَصْدَرٌ مَسْدَهَا» ولم يَقُلْ: «لَسَدٌ مفرد مسدها» لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا ويجب كسرُها، نحو: «ظننت زيداَ إنه قائمٌ»؛ فهذه يجب كسرُها وإن سَدَّ مَسْدَهَا

(١) شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَاهُ﴾ أي: أو لم يكفهم إنزالنا، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ أي: قل أوحى إلي استماع نفر من الجن، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة، وبين أن يكون الفعل مقدراً، وذلك بعد «ما» المصدرية نحو قولهم: «لا أكلمه ما أن في السماء نجماً» وقولهم: «لا أفعَل ما أن حراء مكانه» التقدير: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين، وذلك كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ أي لو ثبت صبرهم.

(٢) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التي يجب فيها فتح همزة «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:  
الأول: أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ أي ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثاني: أن تقع في موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي ظني إقامتك معنا اليوم.  
الثالث: أن تقع في موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ أي مثل نطقكم، فما: صلة، ومثل مضاف وإن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.  
الرابع: أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.

الخامس: أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ أي: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدل اشتغال من المفعول به.

مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح «ظننت زيدا قيامه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تُكسَرُ: وجوباً، أو جوازاً، على ما سنبين، وتحت هذا قسمان؛ أحدهما: وجوب الكسر، والثاني: جواز الفتح والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ      وَحَيْثُ «إِنْ» لِيَمِينِ مُكْمِلَةٍ<sup>(١)</sup>  
أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ      حَالٍ، كَزَرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ<sup>(٢)</sup>  
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا      بِاللَّامِ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى<sup>(٣)</sup>

(١) «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق بـ «فاكسر» وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف و «صله» مضاف إليه «وحيث» الزاوة عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه: مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكملة» الاني «مكملة» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكي: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محَلَّ» مفعول فيه، ومحَل مضاف، و «حال» مضاف إليه «كزرت» الكاف جارة لقول محذوف، كما سلف مراراً، زرت: فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «ذو» خبرها، وذو مضاف، و «أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرت».

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل خبر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير

[فذكر أنه] يجب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إِنَّ» ابتداءً، في أول الكلام، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً؛ فلا تقول: «أَنْتَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير؛ فتقول: «عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إِنَّ» صَدْرَ صِلَةٍ، نحو: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، ومنه قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ).

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مُحْكِيَةٍ بالقول، نحو «قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» [قال تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)]؛ فإن لم تُحَكَّ به - بل أجرى القول مُجْرَى الظن - فتحت، نحو: «أَتَقُولُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ؟» أي: أتنظُرُ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «رُزُّهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر:

٩٦ - مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها «الذو» اللام هي لام الابتداء، وهي المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«تقى» مضاف إليه.

٩٦ - البيت لكثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعُ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَأَذْكَرَ خَلِيلُكَ مِنْ بَيْتِي الْحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان =

السادس: أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام، نحو: «علمت إن زَيْداً لقائم» وسنبين هذا في باب «ظن» فإن لم يكن في خبرها اللام فُتِحَتْ، نحو: «علمت أن زَيْداً قائم».

هذا ما ذكره المصنف، وأورد عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ إنَّ فيها:

= بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيوييه - رحمه الله - على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيوييه أعرف وأشهر وأصلح من جهة المعنى «حاجزي» أي ما نعي، وتقول: حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه.

الإعراب: «ما» نافية «أعطيني» أعطى: فعل ماضي، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطيني شيئاً «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق «إلا» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطيني ولا سألتهما في حالة من الأحوال «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «لحاجزي» اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «كرمي» كرم: فاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطيني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: «إلا وإني - إلخ» حيث جاءت همزة «إن» مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة «إن» وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢): الشاهد فيه كسر إن، لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك «اه».

ومثل هذا البيت قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفاحية، نحو: «أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ». ومنه قوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ).

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ».

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين، نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ.

ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتداء» لأن هذه إنما كسرت لكونها أَوَّلَ جملة مبتدأ بها.

\*\*\*

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي<sup>(١)</sup>  
مَعَ تِلْوَفَا الْجَزَا، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ «خَيْرَ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»<sup>(٢)</sup>

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف و«فجاءة» مضاف إليه، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن.

(٢) «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و«الجزا» قصر للضرورة أيضاً: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن. وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.



يعني أنه يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو «خرجت فإذا إن زيدا قائم» فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية، والتقدير «فإذا قيام زيد» أي ففي الحاضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير «خرجت فإذا قيام زيد موجود»<sup>(١)</sup>، ومما جاء بالوجهين قوله:

٩٧ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا  
إِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ الْقَفَا وَاللَّهَازِمُ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف في إذا الفجائية: أي حرف أم ظرف؟ (انظر ص ٢٢٧ وما بعدها) فمن قال هي ظرف مكاني أو زمني جعلها الخبر، وفتح الهمزة، ومن قال هي حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفرداً فتحت الهمزة. والحاصل أن من قال «إذا حرف مفاجأة» وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله.

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف، أو على التلقيق من المذهبيين: بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً.

٩٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئة تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فانت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب=

روي بفتح «أَنَّ» وكسرهما؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً [مستأنفة]،  
والتقدير «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ» ومن فَتَحَهَا جعلها مصدرًا مبتدأ، وفي

= على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته  
ودنائه:

المعنى: كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.  
الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن -  
فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول «كما» الكاف جارة،  
وما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخلوها في تأويل مصدر مجرور  
بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً  
مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس «سيِّداً» مفعول ثان لأرى، والجملة من «أرى» وفاعلها  
ومفعولها في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «عبد»  
خبر إن، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان، فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع  
معمولها بالمفرد الذي هو مصدر، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لشم بهما جملة،  
وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كما أنه يتأتى على القول  
بأنها ظرف، وأما الكسر فللتقديرها مع مفعولها جملة، وهي في ابتدائها، قال سيوي: «فحال إذا  
ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت  
فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ، وقال الأعلام: «الشاهد فيه  
جواز فتح إن وكسرها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير فإذا  
العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمنحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك:

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن، وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر، ويجوز لك - حيثئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا  
نفسها، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية  
موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فإذا  
شأنه العبودية، وهذا تقدير سيوي كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما، فإن فتحها فهي ومدخلوها  
في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، =

خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فإذا عبوديته موجودة».

④ وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو «حلفت أن زيدا قائم» بالفتح والكسر؛ وقد روي بالفتح والكسر قوله:

٩٨ - لَتَقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ      مَنِ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ  
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ      أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

= والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر، إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضاً: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليائي، لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدين» فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة لتخلص من التقائهما وهي كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، وذي مضاف و «القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة =

ومتقضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ به، نحو «حلفت إن زيدا قائم» أو غير ملفوظ به، نحو «والله إن زيدا قائم» أو اسمية، نحو «لعمرك إن زيدا قائم»<sup>(١)</sup>.

= نصبه حذف النون، وباء المخاطبة فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، وهو مضاف والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبر أن، وأبو مضاف وذيا من «ذيلك» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه، أو نعت له. الشاهد فيه: قوله «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح، لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جواباً لا بد أن يكون جملة، ويستدعي محلوفاً عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى، فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجزوراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

(١) اعلم أن ههنا أربع صور:

الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصديق، ومنه قوله تعالى: ﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم﴾ وقوله جل شأنه: ﴿أهلؤا الذين أقسموا بالله جهداً أيمانهم إنهم لمعكم﴾.

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضاً في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾.

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين، لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقتصرن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق

(رقم ٩٨).

﴿٦﴾ وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاء الجزاء، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسر على جَعَلَ «إن» ومعموليها جملةً أجيبت بها الشرط، فكأنه قال: مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتح على جَعَلَ «أن» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «مَنْ يَأْتِنِي فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير «فجزاءه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير «فَالْغُفْرَانُ جزاؤه» أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

﴿٧﴾ وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أن» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرٌ «إن» قولٌ، والقائل واحدٌ، نحو «خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد

= ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك، والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمِثْنِ إِنْ أُنْزِلْنَاهُ﴾.

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لأنه لم يسمع» اهـ.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

[الله] «فَمَنْ فَتَحْ جَعَلَ «أَنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير «خَيْرُ القولِ حمدُ الله» فـ «خير»: مبتدأ، و «حَمْدُ الله»: خبره، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي (سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)» فأولُ: مبتدأ، و «سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و «إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل «نُظِّقِي الله حَسْبِي» وَمَثَلُ سَيُوبِهِ هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أقولُ أَنِّي أَحْمَدُ الله» وَخَرَجَ الكسر على الوجه الذي تقدّم ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمال، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر؛ وعليه أكثر النحويين.

\*\*\*

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ

لَامٌ ابْتِدَاءً، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَزْتُ<sup>(١)</sup>

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إِنَّ» المكسورة<sup>(٢)</sup>، نحو «إِنَّ زَيْدًا

لقائم.

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الاتي، وبعد مضاف، و «ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزز» اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يستعان به.

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط. ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي. الأول: أن يكون مؤخراً عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك: إن في الدار زيدا، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو

وهذه اللام حَقُّها أن على أول الكلام، لأنَّ لها صَدَرَ الكلام، فحقُّها أن تدخل على «إن» نحو «لأنَّ زيدا قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، كرهوا الجَمْع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات «إن»؛ فلا تقول «لعلَّ زيدا قائم» وأجاز الكوفيون دخولها في خبر «لكن»، وأنشدوا:

٩٩ - يُلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

= قوله تعالى: «إن ربهم بهم يومئذ لخبير» فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ».

الثاني: أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي، فإن كان منفياً امتنع دخول اللام عليه.

الثالث: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقصد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء، أولها: المفرد نحو «إن زيدا قائم»، وثانيها: الجملة الاسمية نحو «إن أخاك لوجه حسن»، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو «إن زيدا يقوم»، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو «إن زيدا لعسى أن يزورنا»، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقصد، نحو «إن زيدا لقد قام».

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزئها نحو «إن زيدا لوجه حسن»، وعلى الثاني منهما نحو «إن زيدا وجهه لحسن»، ودخولها على أول الجزئين أولى، بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ.

٩٩ - هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر، لكن، واستدلوا بقوله:

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ \*

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والاتقان» اهـ كلامه، ومثله للإباري في الإنصاف (٢١٤)، وقال ابن هشام في معنى اللبيب: «ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. =

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ كَمَا شَدَّ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ «أَمْسَى» نَحْوَ  
قوله:

١٠٠ - مَرُّوا عَجَالِي، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟  
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لِمَجْهُودًا

= اللغة: «عميد» من قولهم: عنده العشق، إذا هذه، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.  
الإعراب: «يلوموني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء  
مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جربنا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو  
حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وقوله «في حب» جار ومجرور متعلق بيلوم،  
وحب مضاف، و«ليلي» مضاف إليه «عواذلي» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكنني» لكن: حرف  
استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد  
الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف  
في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.  
الشاهد فيه: قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكن، وجواز ذلك هو  
مذهب الكوفيين.

والبصريون يابون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة.  
أحدها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأئمة.  
الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة، وليست لام الابتداء.  
الثالث: سلمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما  
هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام «ولكن إنني من حبها  
لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنان نونا «إن»  
والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.  
الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة خبر لكن، ولكننا لا  
نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت  
المفرد والبيتان لا بنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما تذكره من  
قول كثير في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا يَعْدُ عِزُّهُ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَغْلَاجَ سُودَانِ  
١٠٠ - حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب، ولم ينسوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في



= التذكرة مهملاً أيضاً، وأنشده ثعلب في أماليه، وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه.

اللغة: «عجالي» جمع عجلائ - كسكران وسكارى - ومن العلماء من يرويه «عجلاً» بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه «سراعاً» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روي في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أنه جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «عجالي» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهوداً» اللام زائدة، مجهوداً: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول في محل نصب. الشاهد فيه: قوله «لمجهوداً» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة، ومثل هذا قول كثير عزة:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا  
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْضَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام في خبر «زال» - وهو قوله لكالهائم - زيادة شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

\* ولكنني من حبها لعميد \*

هي لام الابتداء، و- لا - الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي - كما زعمتم - لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترب بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:

١٠١ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وأجاز المبرّد دخولها في خبر أَنَّ المفتوحة، وقد قرئ شاذاً: (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح «أَنَّ»، وبتخرج أيضاً على زيادة اللام.

\*\*\*

١٠١ - نسب جماعة هذا البيت - ومنهم الصاغانى - إلى عبّرة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤية بن المعاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حلس، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البردعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأثان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبهها بالأتان «شهرية» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البذل مثلها في قوله تعالى ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لِبَنَاتٍ﴾ أي بدلكن، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعض.

الإعزاب: «أم» مبتدأ، وأم مضاف، و«الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهرية» صفة لعجوز «ترضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف و«الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به - وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز - إلخ. فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ وقد امتن عليه يوم بدر.

فَإِنَّكَ مَنْ حَارِبْتَهُ لِمَحَارَبِ شَيْقِي، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدِ

الشاهد في قوله: «من حاربه لمحارب» وفي قوله «من سألته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَا      وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَمَا أَنَّ ذَا      لَقَدْ سَمَاعِلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا<sup>(٢)</sup>  
إذا كَانَ خَبَرٌ «إِنَّ» مَنْفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا  
لَمَّا يَقُومُ» وقد ورد في الشعر، كقوله:

٢٠١ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا      لَلْأُمْتِ شَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به يلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيًا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقع جملته صلة «ما» الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

(٢) «وقد» حرف تقييد «يليهما» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به يلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف و«قد» قصد لفظه مضاف إليه «كان» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذاً» حال من الضمير المستتر في «سما».

١٠٢ - البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذي يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليماً» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركاً» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.  
الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب =

وأشار بقوله «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ» وأجاز ذلك الكسائي، وهشام؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف نحو «إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى» وغير المتصرف، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَيَذُرُ الشَّرَّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [به]، «إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ» أو «سَيَقُومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلافاً؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

= «تسليماً» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ. وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت؛ فظاهر كلام الرضي - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها. قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء، كما ذكرنا لك في لغة البيت. وذهب ابن عصفور - تبعاً للضراء - إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة - على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح ههنا - كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي.

وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبرنا اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان: أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي.

ويخلص من هذا كله أن تعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة.

وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام - وهي للإيجاب - على لا وهي للنفي من قبل أنه شبه لا بغير، فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبه الآخر ما التي للنفي بما التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنَبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهراً كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه؛ فتقول: «إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِشَّ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول، أن سيبويه لا يُجيز ذلك.

فإن قرَن الماضي المتصرف بـ «قَدْ» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قد» نحو «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ».

\*\*\*

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ، وَأَسْمَاءُ حُلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ<sup>(١)</sup>

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا تَوَسَّطَ بين اسم إن والخبر، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلُ» وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلْنَا<sup>(٢)</sup> فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام

(١) «وتصحَّب» الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحَّب «معمول» بدل منه، أو حال منه، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسماً» معطوف على الواسط أيضاً «حل» فعل ماض «قبله» قبل: ظرف متعلق بحل، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله «اسماً» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله «اسماً».

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن، سواء أكان التالي لأن هو اسمها كما في مثال الشارح، أم كان التالي لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو «إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا» أم كان التالي لها معمولاً آخر للخبر المؤخر، نحو «إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر»، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعمول هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بينه =

عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ «قَدْ» لم يصح دخول اللام على المعمول؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضهم، وإنما قال المصنف: «وتصحب الواسط» - أي: المتوسط - تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطَعَامَكَ».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَاكِلْ»، وذلك من جهة أنه خصّ دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكى من كلامهم «إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفصل<sup>(١)</sup>» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير

= شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً؛ فلا يصح أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرَاكِبًا حَاضِرٌ» ولا تقول «إِنَّ زَيْدًا لِعِرْقًا يَتَصَبَّبُ» وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرُكُوبِ الْأَمِيرِ رَاكِبٌ» ولا أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِتَأْدِيَةِ ضَارِبِ ابْنِهِ» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، لا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

(١) البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عماداً» ووجه تسميته إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ فالأكثر على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمي «ضمير الفصل» ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه؛ فهو في محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو» =

الفَصْل ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْقَائِمُ» وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) فـ «هذا» اسم «إِنَّ» ، و«هو» ضمير الفَصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و«القَصَصُ» خبر «إِنَّ» .

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصِل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ «هو» لاحتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ «هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد .

وشرَطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> ، نحو «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْقَائِمُ» .

وأشار بقوله : «وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا» قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

= «القائم» ، وفي محل نصب إذا قلت «إن زيدا هو القائم» ومنهم من قال : هو اسم محله الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) .

(١) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط :  
الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .  
الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمداً هو المنطلق» أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو «محمد أفضل من عمرو» .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة .  
الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فانت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الأفراد كما قبله ، ونحو (وإننا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

وكلامه يُشعرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَهُوَ لِقَائِمٌ»، ولا «إنَّ لِفِي الدَّارِ لَزَيْداً».

ومُقْتَضَى إطلاقه - في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلَّ مفعولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَصَاحِباً رَاكِباً».

\*\*\*

وَوَصَلَ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ  
إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بأن وأخواتها كَقَتَّهَا عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإِعْمَالُ [والإهمال] فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْدٍ» وكذلك أن [وَكأنَّ] ولكن ولعل، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زَيْداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرف كَقَتَّهَا عن

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «بذي» جار ومجرور متعلق بوصل

«الحروف» بدل أو عطف بيان من ذي «مبطل» خبر المبتدأ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها»

إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقييد «يبقى» فعل مضارع

مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.



العمل، وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين<sup>(١)</sup> [كالزجاجي، وابن السراج]، وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيداً قائمٌ» والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلا «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو «إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» [أي: إن الذي عندك حسنٌ]، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر، نحو «مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أي: إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ.



(١) ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها، إلا ليت؛ فإن إعمالها مع ما جائز، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى: (قل إنما يوحى إليّ أنما يحكم إله واحد) وقوله سبحانه: (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرئ القيس: وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي وتسمى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهيئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتسمى أيضاً ما الزائدة، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، وقد جاء السماع معضداً لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنِي هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَلَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفع؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطף بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت، وذهب الزجاج في كتابه «الاجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، قال: «من العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكرة جالس، وكذلك أخواتها: ينصب بها، ويلغى ما» اهـ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي؛ وابن السراج، وهو الذي يفيد كلام الناظم.

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى  
مَنْصُوبٍ «إِنَّ»، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا<sup>(١)</sup>

أي : إذا أتى بعد اسم «إِنَّ» وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده  
وَجَهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا : النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى اسْمِ «إِنَّ» نَحْوُ «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا» .

والثاني : الرفع نحو «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» واختِلَفَ فيه<sup>(٢)</sup> ؛ فالمشهور أنه

(١) «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة  
المصدر إلى فاعله «معطوفاً» مفعول به للمصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف ،  
ومنصوب مضاف وقوله «إِنَّ» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أَنْ» مصدرية  
«تستكملا» فعل مضارع منصوب بآن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
يعود إلى إِنَّ ، و«أَنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، وثمة مفعول  
لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

(٢) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب - في جملة صالحه من الشعر ،  
وفي بعض النثر - وقوع الاسم المرفوع مسبوqاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول  
ضامى بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ نَبِكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ  
ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طَبْتُ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا      - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - ذَيْفَانُ !

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ، الأولى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ والثانية قراءة بعضهم : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ برفع  
«ملائكته» .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك ، فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن  
باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره  
محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على  
جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها  
معرضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها  
وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير  
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوفة عليها .

معطوف على محل اسم «إن» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعربه [ظاهر] كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمر وكذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إن» - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيين النصب عند جمهور النحويين؛ فتقول: إن زيدا وعمراً قائمان، وإنك وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ<sup>(١)</sup>

حُكْمُ «أَنْ» المفتوحة و«لَكِنْ» في العطف على اسمهما حكم «إِنْ» المكسورة؛ فتقول: «علمت أن زيدا قائم وعمرو» برفع «عمر» ونصبه، وتقول: «علمت أن زيدا وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً» بنصب خالد ورفع، و«ما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعل، وكأن» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تقدم المعطوف، أو تأخر؛ فتقول: «ليت زيدا وعمراً قائمان، وليت زيدا قائم وعمراً» بنصب «عمر» في المثاليين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأن؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفع فيه - متقدماً ومتأخراً - مع الأخرى الثلاثة.

\*\*\*

(١) «والحققت، الواو عاطفة، الحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتانيث «بيان» جار ومجرور متعلق بالحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً، ودون مضاف و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «ولعل، وكأن» معطوفان على ليت.

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ السَّلَامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ<sup>(١)</sup>  
وَرُبَّمَا اسْتَغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا<sup>(٢)</sup>

إذا حُفِّفَتْ «إِنْ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: «إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين «إِنْ» النافية، ويقلُ إعمالها فتقول: «إِنْ زَيْدًا قائمٌ» وحكى الإعمالُ سيبويه، والأخفش، رحمهما الله تعالى<sup>(٣)</sup>؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ؛ [لأنها تلتبس - والحالة

(١) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضي مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إِنْ» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماضٍ معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَنْ المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

(٢) «وربما» الواو عاطفة، رب حرف تقييل، وما كافة «استغنى» فعل ماضٍ مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى، والضمير المجرور محلاً عائداً على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها «إِنْ» شرطية «بدا» فعل ماضٍ فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى، فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراد» أراد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر في «أراد».

(٣) على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى «وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم» في قراءة من قرأ بسكون نون «إِنْ» وتخفيف ميم «لما»، وفي هذه الآية - على هذه القراءة - إعرابان: أولهما أن «إِنْ» مؤكدة مخففة من الثقيلة «كلا» اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الدين خبر إن المؤكدة المخففة «ليوفيهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، يوفي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول، و«ربك» رب فاعل يوفي، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، وأعمال: مفعول ثانٍ ليوفي، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد =

هذه - بالنافية) لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يُستغنى عن اللام، كقوله:

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ

= على الذين مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، وتقدير الكلام: وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغني بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم، وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية، والإعراب الثاني أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء، وما زائدة «ليوفينهم» اللام مؤكدة للام الأولى، ويوفي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل، ومضاف إليه، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه، والجملة من الفعل المضارع ومفعوله في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر»، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أبا الضيم» يروي في مكانه «أبا ابن أبا الضيم» وأبابة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أي امتنع - تقول: أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله والضمير: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جرويل بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «ونحن» مبتدأ «أبابة» خبر المبتدأ، وأبابة مضاف، و«الضمير» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة مهملة «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك كانت - إلخ» حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر «إن» =

التقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام؛ لأنها تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إن بدا - إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية و«إن» المنخفضة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخصر؛ وهي قوله عليه السلام: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لُمُومِنَا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاماً أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن. وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي علي الفارسي؛ فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي

= المكسورة الهمزة المنخفضة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاً بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تملح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة هنا معنوية.

ومثل هذا البيت - في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية - قول الشاعر:

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْتِكُمْ لَوْ لَمْ تُمْثُوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبائه؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا، ولم يستقم الكلام.

العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخرى<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِيًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا<sup>(٢)</sup>

إذا حُفِّقَتْ «إِنْ» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ، أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خالٍ من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثبيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خيراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو، وسيأتي شرحه:

شَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ  
وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه «قد» نحو قولك: إن زيد لقام، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة، فمذهب أبي علي الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة.

(٢) «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخاً» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتأني، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالباً» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بيان» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلاً» الآتي «ذي» نعت لأن «موصلاً» مفعول ثانٍ لتلفي.

عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ، وَآلَ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)، وقال الله تعالى (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقولُ أَنْ يَلِيهَا غَيْرُ النَّاسِخِ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه» وقولهم: «إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبَكَ لَسُوطاً» وأجاز الأخفش «إِنْ قَامَ لَأَنَا»<sup>(١)</sup>.

ومنه قول الشاعر:

١٠٤ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا  
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) ههنا أربع مراتب، أولاها: أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو (وإن كان لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية: أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك)، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة: أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قول عاتكة «إن قتلت لمسلماً» والرابعة: أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزيناك لنفسك»، وإن يشينك لهيه» وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة.

١٠٤ - البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.  
اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التي هي اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ «حلت عليك» أي نزلت، وبروى مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يميناك» يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلماً» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل، وعقوبة مضاف و«المتعمد» مضاف إليه.  
الشاهد فيه: قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المنخفة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.



وَأَنْ تُخَفِّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ<sup>(١)</sup>

إذا خُفِّفَتْ أَنْ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً<sup>(٢)</sup>، وخبرها لا يكون إلا في جملة، وذلك نحو «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» فـ «أَنْ» مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واسمها ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير [«أَنَّهُ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» في جملة في موضع رفع خبر «أَنْ» والتقدير] «عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

١٠٥ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

\*\*\*

(١) «وَأَنْ» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أَنْ» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جملة» مفعول ثانٍ لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) الذي اشترط في أَنْ المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النحاة هو ابن الحاجب، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك، لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر، ومن أجل ذلك قدر سيبويه - رحمه الله! - في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رَبِّكَ الْوَيْلُ﴾ أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا. ١٠٥ - البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين:

اللغة: «أَنْك» بكسر كاف الخطاب - لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في «سألني» مكسورة أيضاً لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعلاً بمعنى مفعول فيكون تأكيداً كبيره مع أن المراد به أنثى قياساً، لأن فعلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح =

وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاً<sup>(١)</sup>

= وقتيل، ويجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى، لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه. المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بينما لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبائه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «فلو» لو: شرطية غير جازمة «أنك» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتي، ويوم مضاف و «الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «فراقك» فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال، أنت؛ ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب - الذي جرى الشارح على رأيه - أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة.

واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفرداً، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَعْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً  
بِأَنْكَ رَبِيعٍ وَعَيْتُ مَرِيعُ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالاً

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله «وأنت تكون الشمال».

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلاً» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل =

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أَوْ نَفْيٍ. أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ<sup>(١)</sup>  
إذا وقع خبرها جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل؛  
فتقول: «علمتُ أن زيداً قُلْتُ» من غير حرفٍ فاصلٍ بين «أن» وخبرها، إلا  
إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى: (وَأَنْ لَا إِلَهَ  
إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ).

وإن وقع خبرها جملة فعلية، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل  
متصرفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يُوْتَّ بفاصل نحو قوله  
تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى: (وَأَنْ عَسَى أَنْ  
يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاءً،  
أولاً، فإن كان دعاءً لم يفصل، كقوله تعالى: (والخامسة أن غَضِبَ اللهُ  
عليها) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً فقال  
قوم: يجب أن يُفْصَلَ بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز  
الفصل وتركه<sup>(٢)</sup> والأحسن الفصل، والفاصل أحدُ أربعة أشياء.

= مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر  
«دعا» قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل  
نصب حال «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وحزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم  
«تصريفه» تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه «ممتنعاً» خبر يكن الأخير.  
(١) «فالأحسن» الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ «الفصل»  
خبر المبتدأ «بقَدْ» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفي، أو تنفيس، أو لو» كل واحد منها  
معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفة، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف و«لو»  
قصد لفظه مضاف إليه.

(٢) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى  
ما سينشده الشارح - قول النابغة الذبياني:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللهِ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ =

الأول: «قَدْ» كقوله تعالى: (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا).

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثال السين قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي) ومثال «سَوْفَ» قول الشاعر:  
١٠٦ - وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ      أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

= أَكْبَّ عَلَى فِاسٍ يُجِدُّ غُرَابَهَا      مُذَكِّرَةً مِنَ الْمَعَاوِلِ بِأَيِّرَةٍ

فإن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وثمر: فعل ماض، والله: فاعل، ومال: مفعول به لثمر، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن، وهذا الفعل: ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري.

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية.

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين: واجب، وغير واجب، فيجب إذا كان الموضع يحتملها، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للترقة دائماً.

وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك؟

١٠٦ - هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.

الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من =

الثالث: النفي، كقوله تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ) وقوله تعالى: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ).

الرابع: «لو» - وَقُلْ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ - ومنه قوله [تعالى]: (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى]: (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ نُنْشِئَ أَصْنَانَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ).

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قوله:

١٠٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أَبِيتُ أَمْنِي النَّفْسُ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

١٠٧ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة «علموا قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و «سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين «أن» وجملة الخبر.

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على منهج الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم =

وقوله تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن «أن» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَحُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فُنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتاً أَيْضاً رُؤْيٍ<sup>(٢)</sup>

= غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصب في هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنِي عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكَمَا مِسْنِي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا

وكما لم تنصب في قوله تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع «يتم» وكما لم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها [٦٦/١٢٠] الطبعة السلطانية) قال رسول الله ﷺ لها «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك»، إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهمله، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قيل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قريبة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب؛ يهملون «أن» المصدرية كما أن عامة العرب يهملون «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة، ولكننا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

(٢) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كان» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فُنُوي» الفاء عاطفة، نُوى: فعل ماض مبني للمجهول «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نُوى، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتاً» الواو عاطفة، وثابتاً: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» الآتي، و «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خُفِّفَتْ «كَانَ» نُويَ اسْمُهَا، وأخبر عنها بجملة اسمية<sup>(١)</sup>، نحو «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ» أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ «لَمْ»<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: (كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِ [٢] <sup>(٣)</sup>

أي: «وكأنَّ قَدْ زَالَتْ» فاسمُ «كَانَ» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضميرُ الشَّانِ، والتقدير «كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ» وكأنَّه لم تَغْنِ بِالْأَمْسِ، وكأنَّه قَدْ زَالَتْ» والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُويَ مَنْصُوبُهَا» وأشار بقوله «وثابتاً أيضاً رُوي» إلى أنه قد رُوي إثباتُ منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله:

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كَانَ» جملة اسمية، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨)

في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت، ولكنه أشار إليها بعد:

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ أَلْوَنُ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكان: حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وتدياه. مبتدأ ومضاف إليه، وحقان:

خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان.

(٢) إذا كانت جملة خبر «كَانَ» المخففة فعلية؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كيبت النابغة

الذي أنشده الشارح (رقم ٢)، وكقول الآخر:

لَا يَهْوُلَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ بِفَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة، وكما في قول الخنساء:

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمِيَّ يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَبَرَا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦).

كَأَنَّ لَمْ يُدْمِنُهَا أُنَيْسٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمِ لَمَّةٌ عَابِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك،

والاستشهاد به هنا في قوله «وكأن قد» حيث خففت «كَانَ» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية

مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم

في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله «لما تزل برحالنا».

## ١٠٨ - وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَّانِ

١٠٨ - هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبها للغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة «وجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروایتين تكون الهاء في قوله «نديه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن نديي صاحبه، فحذف المضاف - وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشريق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» ثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من الثنية كما حذفت في ثنية «خصية» وألية «فقالوا»: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان ثنية حق - بضم الحاء وبدون تاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَدْرًا مِثْلُ حَقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِيسِ

والعرب تشبه الشدين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثر على رواية بالجزم؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف و«اللون» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «نديه» نديي: اسمها، ونديي مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن، ومن روى «ندياه حقان» وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقه سبقت قريباً (ص ٣٥٧) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه - أي الحال والشأن - ندياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله! - الروایتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله «كأن نديه حقان» حيث روى بنصب «نديه» بالياء المفتوح ما قبلها: على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع نديه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب.

ولا داعي لما أجازاه الشارح على رواية «كأن ندياه» من أن يكون «ندياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف؛ فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كأن - مع إمكان حملة على الكثير المشهور، والذي يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حملة على وجه صحيح راجح.



فـ «نَدَّيَّه» اسمُ كَأَنَّ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مشئى، و«حُقَّانِ» خبر كَأَنَّ، وروى «كَأَنَّ ثُدَيَاهُ حُقَّانِ» فيكون اسم «كَأَنَّ» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير «كَأَنَّهُ ثُدَيَاهُ حُقَّانِ»: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأَنَّ، ويحتمل أن يكون «ثُدَيَاهُ» اسم «كَأَنَّ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المشئى بالألف في الأحوال كلها.

\* \* \*

## لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِأَفِي نَكْرَهُ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ وَمُكْرَرَةً<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمراد بها «لا» التي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله.

وإنما قُلْتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا»؛ فإنها ليست نصاً في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِمًا» بل «رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِمًا» بلا «رجلان»، وأما «لا» هذه فيه لنفي الجنس ليس إلا؛ فلا يجوز «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ» بل «رجلان».

وهي تعمل عمل «إِنْ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو «لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ» وبين المكررة، نحو «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي، وعمل مضاف و «إِنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف على مفردة.

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة<sup>(١)</sup>؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم «قضية ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها<sup>(٢)</sup> ويدل على أنه مُعامل مُعاملَة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة «قولك «لا أبا حسن حلاً لها» ولا يُفصل بينها وبين اسمها؛ فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: (لا فيها غول)».

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافاً، أَوْ مُضَارِعَةً  
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً<sup>(٣)</sup>

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن سته، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زاد، وقولهم: غضبت من لا شيء، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحداً، وهو ألا يدخل عليها جار.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح، لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل كلمة متوغلة في الإيهام لا تعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه؛ والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(٣) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافاً» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله «مضافاً» ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله «مضافاً» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لا ذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً: كَلَا  
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي أَجْعَلًا<sup>(١)</sup>  
 مَرْفُوعاً، أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مُرَكَّباً،  
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلاً لَا تَنْصِبًا<sup>(٢)</sup>

لا يخلو اسم «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال (الحال الأول: أن يكون مضافاً نحو «لا غلامَ رجلٍ حاضِرٌ»). الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمراد به: كل اسم له تعلّق بما بعده: إما بعملٍ، نحو «لا طالِعاً جبلاً ظاهراً، ولا خيراً من زيدٍ راكبٍ»، وإما بعطفٍ

(١) «وركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحاً» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «كلاً» الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها. وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله اجعلاً الآتي «اجعلاً» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) «مرفوعاً» مفعول ثانٍ لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصب»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصب»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصب.

نحو: «لا ثلاثة وثلاثين عندنا» ويسمى المشبّه بالمضاف: مُطَوَّلًا، ومَمَطَوَّلًا، أي: ممدودًا، وحُكِّم المضاف والمشبّه به النصب لفظًا، كما مُثَّل، والحال الثالث: أن يكون مفردًا، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّه بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان يُنصَّب به؛ لتركيبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسَ عَشَرَ، ولكن محلّه النصب بلا؛ لأنه اسم لها؛ فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا يُنصَّبان به - وهو الياء - نحو «لا مُسْلِمِينَ لَكَ، ولا مُسْلِمِينَ» فمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ مبنيان؛ لتركيهما مع «لا» كما بني «رجل» [لتركيه] معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك: «لا رَجُل» معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمِينَ» و«مُسْلِمِينَ» معربان<sup>(١)</sup>.

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء، والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولهما - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبا معه بما هو =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم: مبنيٌّ على ما كان ينصب به - وهو الكسر؛ فتقول: «لا مُسَلِّماتٍ لك» بكسر التاء، ومنه قوله:

١٠٩ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ  
فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

من خصائص الاسم وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله

أَوْدَى الشَّبَابَ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ      أَوْدَى، وَذَلِكَ شَأُو غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
وَلَّى حَشِيئاً، وَذَاكَ الشَّيْبُ يَنْبَعُهُ      لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ

اللغة: «أودى» ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميداً» محموداً «التعاجيب» العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حشيئاً» سريعاً «اليعاقب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا:

\* أَوْدَى الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ... إلخ \*

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذي» اسم موصول: نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذذ الآتي «نلذذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وأجاز بعضهم الفتح، نحو «لا مسلمات لك»<sup>(١)</sup>.

وقول المصنف: «وَبَعْدَ ذَلِكَ رَافِعَهُ» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعة [عند سيبويه الرافع له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»

(١) اعلم ان للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب:

الأول: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.  
الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوين، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحنجهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.  
الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفراسي، ورجحه ابن هشام في المغنى والمحقق الرضوي في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح.  
وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبنى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانية عاملة عمل إن، نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: النصب عطفاً على محل اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله:

١١٠ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ - اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) بفتح بيع وخلة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف للتأالة ما قبله عليه.

ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

لَحْنُ بَنِي خُوَيْلِدٍ ضَرَّاحَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَّاحَا

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس،

ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالْجُبُوبِ إِذْ أَتَهَجَّ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحَيْلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

من كلمة قافية، وقبله:

لَا ضَلَحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا بَيْنَكُمْ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ، وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: وخلة، بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما

في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة.



الثالث: الرفع. وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحيثئذ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للأعمال فيه، وذلك نحو «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله:

= أَلَا أَبْلِغُ خُلَّتِي زَائِدًا وَصِنُوي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

الرائع» ومثله «الرائق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهيج» أخذ في البلى «أعياء» صعب، وشق، واشتد «العائق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوت، وصاح، و«قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الرائع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حملة الشارح - تبعاً لجمهور النحاة - عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناءه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى، وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه.

وقال الرمخشري في مفضله: إن «خلة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لانسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما.

# ١١١ - هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أَمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ

١١١ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مدحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا العمركم» العمر - بفتح فسكون - الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم - وهي قوله «لعمركم» مع خبره المحذوف - ويروي «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب - الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «هذا» اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمني، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ فعل ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموراً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع - معطوف على محل لا واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، و«أب» اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بأيّ بلاءٍ يا نُمَيْرُ بنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ دُنَابِئِي، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ؟

وقد ورد على غرار ذلك قوله المتنبي:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة - أعني البناء، والرفع، والنصب - نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة.

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان؛ الأول البناء على الفتح، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأة، ولا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأة» ومنه قوله: فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات

كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَخِرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة: «لغو» أي. قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأيم» هو مصدر أئمه - بتشديد التاء - بمعنى نسبه إلى الإثم بأن قلت له: يا أتم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم - وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ، مرفوع بالضممة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: «نافية للجنس تعمل عمل إن «تأيم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدًا» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأيم» حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس؛ فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

والثاني: الرفع، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأة؛ ولا غلامٌ ولا امرأة<sup>(١)</sup>».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جازبها تقدّم للعطف على [محل] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: «وإن رفعت أولاً لا تنصب».

\*\*\*

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَاَفْتَحَ، أَوْ أَنْصَبَنَ، أَوْ أَرْفَعُ، تَعْدِلُ<sup>(٢)</sup>

إذا كان اسم «لا» مبنيًا، ونُعت بمفرد يليه - أي لم يُفصل بينه وبينه بفواصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه:

= ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في باب الفاعل:  
فَلَا مُزْنَةٌ وَذَقْتُ وَذَقَهَا ~ وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا  
الرواية فيه برفع «مزنة» بالضمّة الظاهرة وفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) يرفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً: لَا نَافَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ  
وقد نسج عليه أبو الطيب المعتني في قوله:

بِمِ السُّعْبِلِ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ وَلَا نَدِيمُ وَلَا كَاسٌ وَلَا سَكِينُ؟

(٢) «ومفردًا نعتًا» يجوز أن يكون مفردًا مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتاً، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «أرفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر لاجل الروي.

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع اسم «لا»، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

الثاني: النصب، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرفع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

\*\*\*

وَعَيَّرَ مَا يَلِي، وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ

لا تَبْنِ، وَأَنْصِبُهُ، أَوِ الرُّفْعَ اقْصِدِ<sup>(١)</sup>

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ووليّه النعت، جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يلِ النعت المفرد المنعوت المفرد، بل فصل بينهما بفصل، لم يجز بناء النعت؛ فلا تقول «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ» ببناء ظريف، بل يتعين رفعه، نحو «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ» أو نصبه، نحو «لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب

(١) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «لا تبن» الآتي، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، والمفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إذا كان المنعوت غير كفرد، نحو «لا طالعاً جبلاً ظريفاً» ولا فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غير مفرد.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبّه بالمضاف - تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نَصْبُهُ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفَصَّلَ بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو «لا رَجُلٌ صَاحِبٌ بِرٍّ فِيهَا، وَلَا غَلَامٌ رَجُلٍ فِيهَا صَاحِبٌ بِرٍّ».

وحاصل ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يُفَصَّلَ بينهما؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه، نحو «لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ، وَظَرِيفاً، وَظَرِيفٌ» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

\*\*\*

وَالْعَظْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا  
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى<sup>(١)</sup>

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر «أحكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل أحكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان بأحكام، وما: اسم موصول «لنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي «ذي» نعت للنعت، وذو مضاف، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصولة.

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لَا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم [في البيت الذي قبله] أنه يجوز فيه: الرفع، والنصب<sup>(١)</sup>، ولا يجوز فيه البناء على الفتح؛ فتقول: «لَا رَجُلٌ وامْرَأَةٌ، وامْرَأَةٌ» ولا يجوز البناء على الفتح، وَحَكَّى الْأَخْفَشُ «لَا رَجُلٌ وامْرَأَةٌ» بالبناء على الفتح، على تقدير تكرار «لَا» فكانه قال: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ثم حذف «لَا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت «لَا» نحو «لَا رَجُلٌ وَلَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ» أو لم تتكرر، نحو «لَا رَجُلٌ وَغُلَامٌ امْرَأَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

= وحاصل البيت: والعطف إن لم تكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منوعته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عدها من الرفع والنصب.

(١) من شواهد هذه المسألة قوله رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ إِذَا هُوَ بِالسَّجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَوَّزَا

فأنت تراه قد عطف «ابناء» على اسم لا الذي هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوباً، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالعطف على محل «لا» مع اسمها؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه، كما تقدم ذكره مراراً.

(٢) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا، وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البديل منه. وحاصله أن البديل إما أن يكون نكرة كاسم لا، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البديل نكرة جاز فيه الرفع والنصب؛ فتقول: لا أحد رجلاً وامْرَأَةً فيها، وتقول: لا أحد رجل وامْرَأَةً فيها، وإن كان البديل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي، لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

هذا كله إذا كان المعطوف نكرةً؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع، على كل حال، نحو «لا رَجُلٌ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلٌ وزَيْدٌ فيها».

\*\*\*

وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ (١)  
إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا طَالِعاً ظَاهِرٌ» وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ وَالصِّفَةِ - بعد دخول همزة الاستفهام - كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أَطْلَقَ المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي؛ فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره: من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلغاء.

(١) «وَأَعْطِ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لَا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لَا» ومع مضاف، و «همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لَا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لَا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لَا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لَا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.



فمثال التوبيخ قولك: «ألا رُجوعَ وَقَدْ شُبِّتَ؟» ومنه قوله:

١١٣ - أَلَا أَرَعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ  
وَأَذَنْتُ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: «ألا رجلَ قائم؟» ومنه قوله:

١١٤ - أَلَا اضْطَبَّارٍ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟  
إِذَا الْأَقْيَ الَّذِي لَاقَاهُ أُمَثَالِي

١١٣ - هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين .  
اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه «أذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقايح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال!  
الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولت» ولي: فعل ماض، والتاء تاء التانيث «شيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه. والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول «وأذنت» الواو عاطفة، أذن: فعل ماض، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بأذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله «ألا ارعواء» حيث أبقى لـ لا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

١١٤ - نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

\* أَلَا اضْطَبَّارٍ لِّلْئَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ \*

اللغة: «اضطبار» نصير، وتجلد، وسلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.  
المعنى: ليت شعري - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت - أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى:

وَإِذَا قُصِدَ بِالْأَلِ التَّمْنِي: فَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ أَنَهَا تَبْقَى عَلَى جَمِيعِ مَا  
كَانَ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، وَعَلَيْهِ يَتَمَشَّى إِطْلَاقُ الْمَصْنَفِ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ  
يَبْقَى لَهَا عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِ، وَلَا يَجُوزُ الْغَاوُهَا، وَلَا الْوَصْفُ أَوْ الْعَطْفُ  
بِالرَّفْعِ مِرَاعَاةً لِلْإِبْتِدَاءِ.

وَمَنْ اسْتَعْمَالَهَا لِلتَّمْنِي قَوْلُهُمْ: «أَلَا مَاءٌ مَاءً بَارِدًا» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

١١٥ - أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ

فَيَرَابَ مَا أَثَاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ

\*\*\*

= لَهَا تَجْلِدُهَا وَصَبْرُهَا؟

الإعراب: «أَلَا» نَهْمَزَةٌ لِلْاسْتِفْهَامِ، وَلَا: نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ «اصْطِبَار» اسْمٌ وَلَا: مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي  
مَحَلِّ نَصْبٍ «لِسُلْمَى» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ «لَا» «أَمْ» عَاطِفَةٌ «لَهَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ «جَلْد» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ «لَا» وَاسْمُهَا وَخَبْرُهَا «إِذَا»  
ظَرْفِيَّةٌ «الْأَقْي» فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ وَجَوَابٌ تَقْدِيرُهُ أَنَا، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ  
«إِذَا» إِلَيْهَا «الَّذِي» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِالْأَقْي «وَلِاقَاهُ» لَاقَى: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ  
لِلْأَقْي تَقْدِمْ عَلَى فَاعِلِهِ «وَأَمَثَالِي» أَمَثَالٌ: فَاعِلٌ لَاقَى، وَأَمَثَالٌ مُضَافٌ وَبَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ،  
وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمُوَصُولِ.

الشاهد فيه: قوله «أَلَا اصطبار» حيث عامل «لَا» بعدد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل  
دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لَا» النفي، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن  
النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلويين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معاً  
دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لأن مراد الشاعر أن يسأل: أيتنفي  
عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

١١٥ - احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين.

اللغة: «ولي» أدبر، وذهب «فيراب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت وشعبت، وأفسدت،  
تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرَابُ الصَّدْعُ وَالنَّأْيُ بِرَصِيصٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغْيِسُ

(يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يميز: أي يمون الناس).

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>

إذا دَلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التمييزين والطائنين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟ فتقول: «لَا رَجُلٌ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ - وهو قائم - وجوباً عند التمييزين والطائنين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور، كما مَثَلٌ، أو ظرفاً أو جاراً

= الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمي، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديرأ «عمر» اسمها «ولى» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد ذاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول: مفعول به ليرأب «أثأت» أثأتى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف و«الفعلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمي في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف و«الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتي، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُل».

فإن لم يَدُلْ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» وقول الشاعر:

١١٦ - \* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ \*

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهْر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حيثُذ الحذف كما تقدم.

\*\*\*

١١٦ - نسب الزمخشري في المفصل (٨٩/١) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه - كما قال الأعلام - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابعة الديباني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفرز يخطبونها، فأثرت حاتماً عليهم، وصدر هذا الشاهد:

\* إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا \*

وبعض النحاة - كسيبويه، والأعلام، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

\* وَرَدَ جَاوَزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً \*

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَلَا سَأَلْتُ النَّبِيتَيْنِ مَا حَسَبِي	عِنْدَ الشَّبَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَ جَاوَزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً	فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا	وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة: «اللفاح» جمع لفوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

= الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد «ولا كريم من الولدان موجود، لأن الذي يحذف - عند عدم قيام قرينة - هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلام الشنتمري وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتاً لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً، لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلام: «ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم \* ولا كريم إلخ \* يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائين حذف خبر لا مطلقاً، أعني سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا، عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله «مصبوح» نعتاً لقوله «ولا كريم» أي نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويصرك.

## ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبَ يَفْعَلِ الْقَلْبُ جُزْءِي أَيْتَدَا      أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا<sup>(١)</sup>  
 ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدَّ      حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَأَعْتَقَدُ<sup>(٢)</sup>  
 وَهَبْتُ، تَعَلَّمْتُ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا      أَيْضاً بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ<sup>(٣)</sup>

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظَنَّ وأخواتها. وتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين؛ أحدهما: ما يدلُّ على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رَأَى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، والثاني منهما: ما يدل على الرَّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ.

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جزءي» مفعول به لانصب، وجزءي مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال»، علمت، وجداً كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن»، «حسبت»، «زعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف و«عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا»، «درى»، و«جعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول - وهو لغة في الذي - صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

(٣) «وهب»، «تعلم»، «معتوفان» على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصير» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق للفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبر» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

فمثال رأى قول الشاعر:

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُجَاوِلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظن»<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أي: يَظُنُّونَهُ.

ومثال «علم» «عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقول الشاعر:

١١٧ - البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي \*وأكثرهم عديداً\* والثانية رواها أبو حاتم، وأكثره جنوداً\*.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثانٍ لرأى، وأكبر مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر»، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنوداً» تمييز أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

(١) تأتي رأى بمعنى علم، وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي رأى في منامه - وتسمى الحلمية - وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتي بمعنى أصاب رثته. «تقول رأيت محمداً» تريد ضربته فأصبت رثته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

خَوَارِجَ نَرَاكَيْنَ قُضِدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنتين، فأما تعديتها لواحد ففي قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنتين ففي قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

١١٨ - عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ؛ فَانْبَعَثَتْ  
إِلَيْكَ بِي وَاجْهَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

ومثال «وَجَدَ» قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ).

ومثال «دَرَى» قوله :

١١٨ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين .

اللغة : «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء»، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهي ضرب من السير السريع، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً - بوزن وعد يعد وعداً - ووجيفاً؛ إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب).

الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثاني لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفة، وانبعث : فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إليك، بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف «والشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه : قوله «علمتك الباذل»... إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أبقيت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار).

وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين.

وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أي مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً.



١١٩ - دُرِيتَ الْوَفِيُّ الْعَهْدَ يَا عُرُو فَاعْتَبِطْ  
فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ  
وَمِثَالُ «تَعَلَّمَ» - وهي التي بمعنى اعْلَمَ<sup>(١)</sup> - قوله:

١١٩ - وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبه إلى قائل معين.

اللغة: «دریت» بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم «فاعتبط» أمر من الغبطة، وهي أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاعتباط أحد أمرين: أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفى إذا عاهد؛ فليزملك أن تغتبط بهذا، وتقربه عين، ولا لوم عليك في الاعتباط به.

الإعراب: «دریت» درى: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول «الوفاي» مفعول ثانٍ «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفع على الفاعلية؛ لأن قوله «الوفاي» صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرفوع بحذف التاء، وأصله عروة «فاعتبط» الفاء عاطفة، اعتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اعتباطاً» اسم إن «بالوفا» جار ومجرور متعلق باعتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «درى» الوفاي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفاي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقتين؛ أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولشان بالباء كما في قوله تعالى: (ولا أدراكم به) والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

(١) احترز بقوله «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن قولك «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، وثانيهما: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد، وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

١٢٠ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثال الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل

« خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ - دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتَنِي

لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

١٢٠ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلَة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبلغ في الاحتيال لذلك ؛ لكي تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله : « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها كما في قول النابغة الذبياني .

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُسْطَيرٍ ، وَهُوَ الشُّبُورُ  
وقال الحارث بن ظالم المري :

تَعَلَّمَ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أَنِّي فَاتِكُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابِنِ جَعْفَرٍ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، ونسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ - هذا البيت للنمر بن بن تُوَلْبِ العكلي ، من قصيدة له مطلعها قوله :

و «ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: (وَوَظَّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و «حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

١٢٢ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ جَارَةٍ  
رَبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جُمَرَةٍ مَائِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ  
اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت بيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله وعمهن مفعوله.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «الدعواني» فاعل دعا «عمهن» عم: مفعول ثانٍ لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه «وخلتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو المتكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

١٢٢ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً، وأولها قوله:

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّاسِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءَ الْبَطَاحِ وَأَنْتَحَقْنَ الْمَسَايِلَ

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير - اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال باقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، =

ومثال «زَعَمَ» قوله :

١٢٣ - فَإِنْ تَزْعِمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ  
فإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من لحفه ، اهـ «خيلاً» الخيل : فباد العقل ، ويروى «وكانت له شغللاً على النأي شاعلاً» وقوله «تربعت الأشراف» معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء - الريح «ثاقلاً» ميتاً ، لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء رباحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والوجود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده .

الإعراب : «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والوجود» معطوف على التقى «خير» مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و «تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله «حسبت التقى خير تجارة - إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ، أولهما قوله «التقى» وثانيهما قوله «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

اللفظة : «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يرجح لديك أنني كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

الإعراب : «إن» شرطية «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وباء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم

ومثال «عَدَّ» قوله :

١٢٤ - فَلَا تُعَدِّدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى  
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

= «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر «إن» والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعذك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله «تزعمني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعمولها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدى إلى معمولها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: «وزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا»، وقوله سبحانه: «بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً» أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَلَقَدْ هَجَرَهَا، قَدْ كُنْتُ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ، أَلَا يَارَبُّمَا كَذَبَ الرَّعْمُ

وكما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ؟

وهذا الاستعمال - مع كثرة - ليس لازماً، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمْتُ بِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيباً

وزعم الأزهري أي «زعم» لا تتعدى إلى مفعولها بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما رويناه من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

١٢٤ - هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي:

اللغة: «لا تعدده» لا تظن «المولى» يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها (ص ١٩٨) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر، ويقال: عدم الرجل لعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أبداً غناك، فإنما الصديق الحق هو الذي

ومثال «حَجَا» قوله:

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثِقَةً

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مَلَمَاتٍ

= يلوذ بك ويشاركك أيام ففرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كسافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله «المولى»، والثاني قوله «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لَا أَعِدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا، وَلَكِنْ قَدْ مَن قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ

فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنَى صَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَيْيُ الْمُقْنَعَا

فتعدون: بمعنى تظنون، وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٢٥ - هذا البيت نسبته ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥٧) أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ، وَالْمَرْءُ تُخْطِئُهُ عَظِيَّتُهُ: أَدْنَى عَظِيَّتِي إِسَائِي، مِمَّنَاتٍ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر. المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسم «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف و«عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعموليها في محل نصب خبر كان «ثقة» يقرأ بالنصب =

ومثال «جَعَلَ» قوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا).

وقيد المصنف «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثال «هَبَّ» قوله:

١٢٦ - فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ، وَإِلَافَهُ بَنِي أُمِّرَأَ هَالِكاً

= منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً، فأخا - حينئذ - مضاف، و«ثقة» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله «أحجروا أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما «أبا عمرو» والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَيْنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ      وَقَبِلَ بَيْنِي النُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو  
(عص ملكهم: أي صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام، ومنه قول عمارة ابن يمن:

\* حَيْثُ تَحَجَّى مَطَرِقُ بِأَلْقَالِي \*

وقول المعاج:

فَهَرَّ يَسْكُفَنَّ بِهِ إِذَا حَجَا      عَكَّفَ النَّبِيْطُ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

١٢٦ - البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جاراُ تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو

وَبَّه المصنّف بقوله: «أعني رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعده مما ذكره المصنّف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازم، نحو «جَبَنَ زيد» ومُتَعَدٍّ إلى واحد، نحو «كَرِهْتُ زيداً».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعال القلوب

وأما أفعال التَّحْوِيل - وهي المرادة بقوله: «والتي كصيرا - إلى آخره» - فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدّها بعضهم

= الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هني» أي عدني واحسبني. المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأيا مضاف، و«مالك» مضاف إليه «والا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهني» الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول أول «امراً» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله «فهني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «امراً» على ما أوضحناه في الإعراب. واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما يتفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق﴾ وقال سبحانه: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً﴾ وقال: ﴿هب لي حكماً﴾.

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولها، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأبيات من العلماء المحققين: ليس لحناً، لأنه واقع في فصيح العربية. وقد روي من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً»، وهو - مع فصاحته - قليل.



سبعة: «صَيَّرَ» نحو «صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا» و«جَعَلَ» نحو قوله تعالى: «وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا» و«وَهَبَ» كقولهم «وَهَبَنِي اللَّهُ فِذَاكَ أَي صَيَّرَنِي، و«تَخَذَ» كقوله تعالى: (لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا) و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و«تَرَكَ» كقوله تعالى: (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر:

١٢٧ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ - البيت لفرعان بن الأعراف - ويقال: هو فرعان بن الأضحى بن الأعراف - أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَتْ رَجْمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنَازِلِ	جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ خَالِبُهُ
لَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا ضَ شَبِظْماً	يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْهَرَ الشَّخْصَ أَشْخَصاً	قَرِيباً، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَخَمَّطَ حَقِّي بِاطِّلا، وَلَوَى يَدِي	لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبير، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «رَبَّيْتُهُ» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ «ترك» مفعولين، لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله «أخا القوم»: وقد أوضحناهما في الإعراب، هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ وقوعه حالاً - مع كونه معرفة، لأنه مضاف إلى المحلى بال - والحال لا يكون إلا نكرة، لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم، ولا يخص قوماً دون قوم، وإنما عني أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار.

و «رَدَّ» كقوله:

١٢٨ - رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُمُودَا  
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

\*\*\*

١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٤٩٤/٢) وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَغَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَنْصُكَّانِ السُّدُودَا  
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا السَّقِينِيدَا

اللغة: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أي حزن وأقمعن متحجرات، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوههن - إلخ» يزيد أنه قد صير شعورهن بيضاً من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: أبيض مني ما كنت أحب أن يسود، وأسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد أبيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه وزونق شبابه، فصار أسود كالبياض.

الإعراب: «رمى» فعل ماضٍ «الحدثان» فاعل رمى «نسوة» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه، وآل مضاف، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سموداً» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفة، رد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضاً» مفعول ثانٍ لرد «ورد وجوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فرد شعورهن - إلخ»، وقوله «ورد وجوههن - إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل. ونصب به - في كل واحد من الموضعين - مفعولين.

وُخِّصَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا<sup>(١)</sup>  
كَذَا تَعَلَّمَ، وَلَغِيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنَ<sup>(٢)</sup>

تَعَلَّمَ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالثَّانِي:  
أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ.

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَصَرِّفَةٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ.

فَالْمُتَصَرِّفَةُ: مَا عَدَا «هَبْ، وَتَعَلَّمَ» فَيَسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي، نَحْوُ  
«ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَغَيْرُ الْمَاضِي - وَهُوَ الْمُضَارِعُ، نَحْوُ «أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا»  
وَالْأَمْرَ، نَحْوُ «ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَنَحْوُ «أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا»  
وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا» فَأَبُوهُ: هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ،

(١) «وُخِّصَ» فَعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «بِالتَّعْلِيْقِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَصٍّ  
«وَالْإِلْغَاءِ» مَعْطُوفٌ عَلَى التَّعْلِيْقِ «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لَخَصٍّ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ  
نَصْبٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَصٌّ فَعْلاً مَاضِياً مَبْنِياً لِلْمَجْهُولِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «مَا» اسْماً مُوصُولاً مَبْنِياً  
عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٍ فَاعِلٍ لَخَصٍّ، وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلِي، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَى هَذِهِ  
الْجُمْلَةِ خَبَرِيَّةٌ «مَنْ قَبْلَ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةٌ مَا، وَقَبْلَ مُضَافٍ وَ«هَبْ» قَصْدُ لَفْظِهِ:  
مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَالْأَمْرَ» الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، الْأَمْرُ - بِالنَّصْبِ - مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ. وَهُوَ «أَلْزَمَ»  
الْآتِي «هَبْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأٌ «قَدْ» حَرْفُ تَحْقِيقٍ «أَلْزَمَا» أَلْزَمَ: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ،  
وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ - وَهُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ - ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى  
هَبْ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَلْزَمَ وَمَعْمُولَاتِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ.

(٢) «كَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «تَعَلَّمَ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «وَلَغِيْرِ» الْوَاوُ  
عَاطِفَةٌ، لَغِيْرٌ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «أَجْعَلْ» الْآتِي، وَغَيْرُ مُضَافٍ وَ«الْمَاضِي»: مُضَافٌ إِلَيْهِ  
«مِنْ سِوَاهُمَا» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعْتٌ لَغِيْرٍ، وَسِوَى مُضَافٍ، وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ  
«أَجْعَلْ» فَعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «كُلَّ» مَفْعُولٌ بِهِ لِأَجْعَلْ، وَكُلُّ مُضَافٍ  
وَ«مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزَكْنِ الْآتِي «زَكْنَ» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ  
لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ  
زَكْنَ وَنَائِبُ نَائِبِ فَاعِلِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ الْمَوْصُولِ.

ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني، والمصدر، نحو  
«عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قائماً» - وَيَثْبُتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ  
لِلْمَاضِي.

وغير المتصرف اثنان - وهما: هَبْ، وَتَعَلَّمْ، بمعنى اعْلَمْ - فلا  
يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:  
تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا  
فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠]<sup>(١)</sup>

وقوله:

فَقُلْتُ: أَجْرُنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦]<sup>(٢)</sup>  
وَاخْتَصَصَتِ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ<sup>(٣)</sup>؛ فَالتَّعْلِيْقُ هُوَ: تَرْكُ

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٣٨٤) وهو الشاهد ١٢٠.

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً، فارجع إليه في (ص ٣٨٩) وهو الشاهد ١٢٦.

(٣) هذه العبارة موهمة «أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه،  
وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون  
معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها  
من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو  
التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل: (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين  
على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان  
معني خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم  
كاذب، واتضح لي أمجهت أنت أم مقصر (الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو: فكرت  
أقيم أم تسافر، وامتنحت علياً أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت  
أتزورنا غداً أم لا، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الخواص الخمس،  
نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو «ظننتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، فقولك «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك، وهو الام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أَنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحو «ظننتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ<sup>(١)</sup>

والإلغاء هو؛ تَرَكُ العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو «رَيْدٌ ظننتُ قَائِمٌ» فليس لـ «ظننت» عَمَلٌ في «زيد قَائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي، نحو «أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» و«رَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغير المتصرفية لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، نحو «صَيَّرَ» وأخواتها.

\*\*\*

وَجَوُزٌ أَلْغَاءٌ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنُوصِمِيرَ الشَّانِ، أَوْ لَا مَ آيْتِدَا<sup>(٢)</sup>  
فِي مُوْهِمٍ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَأَلْتَزِمَ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»<sup>(٣)</sup>

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة:

وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

فانت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدرى» بسبب «ما» الاستفهامية. وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتداء» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير «لام» مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه وقد قصره للضرورة.

(٣) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء»:

و «إِنْ» وَ «لَا»؛ لَمْ أَبْتَدَأْ، أَوْ قَسَمَ،  
كَذَا، وَالْأَسْتَفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمُ<sup>(١)</sup>

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما  
إذا وقعت وَسَطاً، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخِراً، «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»<sup>(٢)</sup>،  
وإذا تَوَسَّطَتْ، فقول: الإعمال والإلغاء سَيَّانَ، وقيل: الإعمال أحسن من  
الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند  
البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجب الإعمال؛ «ظَنَنْتُ زَيْدًا

= مفعول به لموهم، وإلغاء مضاف، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما  
الموصولة «والتزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لا لتزم «قبل» ظرف متعلق  
بالتزم، وقبل مضاف و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه مضاف إليه.  
(١) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف و«ابتداء» مضاف إليه  
«أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ  
«والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الأنبي «انحتم»  
فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم  
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ  
الأول.

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل  
للإلغاء - مع ذلك - ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه، فأما الحال  
الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: عمرو  
مسافر ظني، فلا يجوز الإعمال هنا، لأن المصدر لا يعمل متأخراً، وثانيهما: أن يتقدم المعمول  
وتقترب به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء  
فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيداً قائماً لم أظن، فلا يجوز هنا أن  
تقول: زيد قائم لم أظن، لثلاث يتوهم أن صدر الكلام مثبت، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا  
ذلك.

فائماً» فإن جاء من لسان العرب ما يؤهم إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩- أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فالتقدير «وما إخاله لدينا منك تنوِيلُ» فالهاء ضمير الشأن، وهي

١٢٩- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَاسَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ      مُتَيِّمٌ لِشَرِّهَا، لَمْ يُفَدَ، مَكْبُولُ  
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْيَمِينِ إِذْ رَحَلَتْ      إِلَّا أَغْنَى غَضِيضُ الظَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبلة الحب: أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبدته «إثرها» بعدها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنوِيلُ» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وَأَمَلُ» مثله «وَأَنْ» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف لها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لَدَيْنَا» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنوِيل «تنوِيلُ» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في مجل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنوِيل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنوِيل منك» كما قرناه في إعراب البيت.

وهذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله «تنوِيل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائن لدينا منك هو تنوِيل. وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني،  
وحيثُ فلا إلغاء؛ أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

١٣٠ - كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي  
أَنْبِي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ

١٣٠ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: نادياً مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ جِئْنَ أَنْأِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ، وَالسُّوْرَةُ اللَّقْبُ

«ملاك» بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.  
الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير على كل حال: نادياً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماضٍ ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أنبي» أن: حرف توكيد ونصب، والباء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ، وملاك مضاف و«الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علقنا هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والاصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليل، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك» وإما من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره =



التقدير: «أني وجدت لَمَلَاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ» فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء التقديم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزُ الإِلْغَاءُ» لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل ها جائز؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم، ولهذا قال: «وَالْتَزِمَ التَّعْلِيْقُ»]

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو «ظننتُ ما زيد قائم».

أو «إن» النافية، نحو «علمتُ إن زَيْدٌ قائمٌ» ومثلوا به بقوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ الْمُعْلَقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فينصب مفعولين، «ظننتُ ما زَيْدٌ قائمٌ»؛ فلو حذفت «ما» لقلت: «ظننتُ زَيْدًا قائمًا» والآيةُ الكريمة لا يتأتى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المتعلق - وهو «إن» - لم يَتَسَلَّطَ «تظنون» على لبثتم؛ إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يُعْلَقُ الْفِعْلُ إذا وقع بعده «لا» النافية، نحو «ظننتُ لا زَيْدٌ

= في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو» أو لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، نحو «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» أو لَامُ الْقَسَمِ،  
 نحو «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» ولم يَعُدَّهَا أَحَدٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ<sup>(١)</sup>،  
 أو الاستفهام، وله صُورٌ ثَلَاثٌ؛ أن يكون أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ،  
 نحو «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسمِ اسْتِفْهَامٍ،  
 نحو «عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام،  
 نحو «عَلِمْتُ أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟».

\*\*\*

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تَهْمَةٍ تَعْدِيَّةٍ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةٍ<sup>(٢)</sup>  
 إذا كانت «عِلْمٌ» بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ:

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه -  
 قوم: منهم الأعلام الشتمري، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا  
 لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ ويقول الشاعر:  
 وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ  
 ويقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَائِي لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وذهب سيبويه - رحمه الله! - وتبعه المحقق الرضي، وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه  
 الشواهد كلها قد خرجت عن معناه الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من  
 الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحيثُ تخرج عما نحن بصدد، فلا تقتضي معمولاً، ولا  
 تنصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) «هذا باب الأفعال في  
 القسم... وقال لبيد \* ولقد علمت لتأتين \* كانه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت  
 لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضي (ج ٢ ص ٢٦١) «وأما قوله \* ولقد علمت لتأتين \*  
 فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اهـ.

(٢) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«علم مضاف و«عرفان» مضاف إليه «وظن»  
 معطوف على علم، وظن مضاف و«تهمة» مضاف إليه «تعديّة» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور  
 متعلق بتعديّة «ملتزمة» نعت لتعديّة.

«علمت زيداً» أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً).

وكذلك إذا كانت «ظَنٌّ» بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْدًا» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) أي: بِمُتَّهَمٍ.

\*\*\*

وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَا<sup>(١)</sup>

إذا كانت رَأَى حُلُمِيَّةً<sup>(٢)</sup> - أي: للرؤيا في المنام - تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عِلِمٌ» المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنْتُمْ أي: أَنْسَبَ لرأى التي مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدرًا لغير «رأى» الحلمية، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدرًا لها<sup>(٣)</sup>،

(١) «لرأى» جار ومجرور متعلق بأنتم، ورأى المقصود لفظه مضاف و«الرؤيا» مضاف إليه «انتم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانتم «لعلماء» جار ومجرور متعلق بأنتم «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول: أي انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٢) «حلمية» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم، مثل قتل يقتل - إذا رأى في منامه شيئاً.

(٣) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك، ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت في حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول

ومثال استعمال «رأى» الحُلُمِيَّة متعدية إلى اثنين قوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا)؛ فالياء مفعول أول، و«أعصر خمرًا» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣١ - أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلَّقَ، وَعَمَّارٌ، وَآوِنَةٌ أَثَالَا  
أَرَاهُمْ رُفُقَتِي، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا  
فَالهَاء والميم في «أَرَاهُمْ»: المفعول الأول، و«رُفُقَتِي» هو المفعول الثاني.

\*\*\*

= فَكَبُرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُرَاؤُهُ وَبَشَّرَ قَلِيًّا كَانَ جَمًّا بِلَابِلُهُ  
ومع أنهم جوزوا ذلك، واستدلوا لصحته، ليس في مكتهم أن يدعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً، ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحلمية.  
١٣١ - هذه الأبيات لعمر بن أحمَر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويكيهم، وأولها قوله:  
أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا أَحْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَفِثَّ يُرْجِي طَالِبُهَا بِهِمَا يُقَالَا  
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا، فَالْمَاءُ يَجْرِي خَالَهُمَا، وَيَنْسَلُ أَنْسِلَالَا  
عَلَى حَيْثُ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طَالِبُهُمَا وَطَالَا  
فَأَيَّةَ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا  
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواه الشارح قد استشهد به سيوريه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترغيم في غير النداء للضرورة، واستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.  
اللغة: «تلحاً» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد أن تدوم على البكاء «سعيناً مستفث» سعيناً: مثني سعين، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينذ فيها، وربما اتخذت دلو يستقى بها، والمستفث: طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلحاً، يقول: امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأؤهما على حيين «وهي» ضعف أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالاً» أعلام رجال «تجافى الليل وأنخزل أنخزالاً» كناية عن الظهور، =

وَلَا تُجِزُّ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ<sup>(١)</sup>

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالٌ حَذَفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قائماً؟»  
فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير «ظننت زيدا قائماً» فحذفت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

= وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالاً» - بزنة - كتاب - ما تبل من حلقك من الماء وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمة ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنشل» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» في محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنشل»، وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله أثال ولم يكتف بتريخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف للتريخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتي» رفقة: مفعول ثانٍ لأرى، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله «رفقتي» ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم»، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعد، بطريق العارية، وهو مجرور محلاً بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف و«دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف و«مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

١٣٢ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحَسِبُ؟  
 أي: «وَتَحَسِبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ» فحذف المفعولين - وهما:  
 «حُبَّهُمْ»، و«عَاراً عَلَيَّ» - لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟»  
 فتقول: «ظَنَنْتَ زَيْدًا» أي: ظننت زيدا قائماً، فتحذف الثاني للدلالة  
 عليه، ومنه قوله:

١٣٢ - البيت للكميث بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها  
 قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ، وَلَا لِعِبَاءِ مَنِيٍّ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟  
 وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَشْمٌ مَنَزِلٌ، وَلَمْ يَطْرُبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبٌ  
 اللغة: «ترى حبه» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا،  
 ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب  
 ومذمة، وتقول: غيرته كذا، ولا تقل: غيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية  
 السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَبِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ  
 ومن نقله اللغة من أجاز أن تقول: غيرته بكذا، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسة ١ - ٢٣٢  
 بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف و«كتاب» مضاف إليه «أم»  
 عاطفة «بأي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه  
 «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبه» حب: مفعول أول لترى،  
 وحب مضاف وهم: مضاف إليه «عاراً» مفعول ثان لترى، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها  
 علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «علي» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له  
 «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،  
 ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبه عاراً علي»  
 الشاهد فيه: قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في  
 الإعراب، وبينه الشارح.

١٣٣ - وَلَقَدْ نَزَّلْتَ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً فـ «غَيْرُهُ» هو المفعول الأول، و «وَاقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يَدُلْ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

\*\*\*

١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ؟

اللفظة: «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول - وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «متروم» بالنون - وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتبها لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب الكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وباء المخاطبة فاعل «غيره» غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «وبمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهور النحاة، خلافاً لابن ملكون.

وَكَتَّظُنُّ أَجْعَلُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ<sup>(١)</sup>  
 بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ  
 وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ<sup>(٢)</sup>  
 القولُ شأنه إذا وَقَعَتْ جملةٌ أَنْ تُحَكِّي، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو  
 مُنْطَلِقٌ»، و«تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لكن الجملة بعده في موضع نصبٍ على  
 المفعولية.

ويجوز إَجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظنِّ، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما  
 تنصبهما «ظَنُّ».

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما - وهو مذهب عامة  
 العرب - أنه لَا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إِلَّا بِشُرُوطٍ - ذكرها المصنف -  
 أَرْبَعَةٌ، وهي التي ذكرها عامة النحويين؛ الأول: أن يكون الفعل  
 مضارعاً؛ الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «أَجْعَلُ تَقُولُ»

- (١) «وكتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «أجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
 «تقول» قصد لفظه: مفعول به لأجعل «إن» شرطية «ولي» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهماً» مفعول به لولي «به» جار ومجرور في موضع  
 نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب،  
 ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر لأجل الزوى. وفاعله  
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.
- (٢) «وبغير» جار ومجرور متعلق بيفصل في البيت السابق. وغير مضاف و«ظرف» مضاف إليه «أو»  
 عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضاف، وظرف: مضاف إليه  
 «أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطية «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي.  
 وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «فصلت» فصل: فعل ماض، فعل الشرط، والتاء ضمير  
 المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون؛ لأنه جواب الشرط،  
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.



فإن «تقول» مضارع، وهو للمخاطب؛ الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به»، الشرط الرابع: أن لا يُفصلَ بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «أتقول عمراً منطلقاً»؛  
فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٣٤ - متى تقول القلص الرواسمًا يحملن أم قاسمٍ وقاسمًا

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو «قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء، نحو «يقول زيدٌ عمروٌ منطلقٌ» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو «أنت تقول عمروٌ منطلقٌ» أو سبق باستفهام ولكن فصلَ بغير ظرف، ولا [جارّ] ولا مجرور، ولا معمول له، نحو «أأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ»، فإن فصل

١٣٤ - البيت لهدبة بن حضم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لقد أرايني والغلام الحازمًا      نرجي المطي ضمرًا سواهما  
متى يقدو الذبل الرواسمًا      والأجلة الناجية العواهما

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر - جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

بأحدها لم يَضُرَّ، نحو «أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَعْمَرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا»، ومنه قوله:

١٣٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فَبَنِي [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوَّل، وجُهَالًا: مفعول ثان.

وإذا اجتمعت الشُّرُوطُ المذكورة جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، نحو «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» و«جَازَ رَفْعُهُمَا عَلَى الحِكَايَةِ، نحو «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا».

\*\*\*

= المعنى: متى تظن التوق المضمرات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسم» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإنثاء فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و«قاسم» مضاف إليه «وقاسم» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثاني جملة «يحملن» كما قرناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ورويه بعضهم \* متى تظن... إلخ \* فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن، لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت، لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥ - هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجْهَالًا» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنواس» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد =

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظْنٍ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»<sup>(١)</sup>

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مُجَرَّي الظن في نَصْبِ المفعولين؛ مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وَجَدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو «قُلْ ذَا مُشْفِقًا» ف «ذا» مفعولٌ أَوَّلُ، و «مشفقاً» مفعولٌ ثَانٍ، ومن ذلك قوله:

= بهم جمهور قريش وعامتهم، لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلين» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رويوا في صدر البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومين» والمتناوم: الذي يتصنع النوم، وبالمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث. المعنى: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وأنسروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لما رُبَّ لهم في أنفسهم؟؟.

الإعراب «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و «لؤي» مضاف إليه «لعمري» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلين» معطوف على قوله «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهالاً» والثاني قوله «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة - والفعل. بفواصل - وهو قوله «جهالاً» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثانٍ له.

(١) «أجري» فعل ماضٍ مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقاً» حال ثانٍ من القول «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقاً» مفعول ثانٍ.

١٣٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيَا  
فـ «هذا»: مفعول أول لقالت، و «إسرائيلينا»: مفعول ثان.

\*\*\*

١٣٦ - البيت لأعرابي صناد صبا فأتى به أهله، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل أي: هو ما  
سخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المغرب» هكذا:  
وَقَالَ أَهْلُ السُّورِ لَمَّا جِئْنَا: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيَا  
اللغة: «فطينا» وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم، فطنة - بكسر  
فسكون - وفطانة، وفطانية - يفتح الفاء فيهما - وتقول أيضاً: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة:  
الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - «جينا» أصله جئنا - بالهمزة - فليته  
بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها «إسرائيلين» لغة في إسرائيل، كما قالوا:  
جبرين، وإسماعين. يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
«وكنْتُ» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «رجلاً» خبر كان «فطينا» صفة  
لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم  
الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ. وخبره محذوف  
وجوباً، والتقدير لعمر الله يعني، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل  
لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «إسرائيلينا» مفعول ثان لقالت.

الشاهد فيه: «قوله» «قالت» ... هذا ... إسرائيلينا حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به  
مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة - وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا. والذي  
حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، «إسرائيلينا» مضاف إلى  
محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائيلينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه  
على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في  
قوله تعالى: «تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع  
منصوباً مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرج ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى، لأن الأصل عدم الحذف، لأن حذف المضاف  
وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض  
العرب كما قرره الناظم والشارح.

## أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَ عَدُوا، إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَ<sup>(١)</sup>

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعة أفعال: منها «أَعْلَمَ، وَأَرَى» فذكر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرَأَى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو «علم زيداً عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكرة أخاك» فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و«أَرَيْتُ خالداً بكرة أخاك»؛ فزيداً، وخالدأ: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «خرج زيد، وأخرجت زيداً» وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَيْسَ زيد جُبَّةً» فتقول: ( أَلْبَسْتُ زيداً جُبَةً » وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم في «أَعْلَمَ، وَأَرَى».



(١) «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بـ «رأى» مفعول به مقدم لـ «وعلماً» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صاراً» صار: فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلماً» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صاراً أرى، وأعلماً فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقاً لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حَقَّقَا<sup>(١)</sup>

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى»: من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل، ومثال ذلك «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرو قائم» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائم» ومنه قولهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» فـ «ننا»: مفعول أول، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أَعْلَمَنَا اللهُ الْبَرَكَةَ مَعَ الْأَكَابِرِ»، ويجوز التعليق عنهما؛ فتقول: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُوً وقائم» ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عَمْرًا قائماً؟ فتقول: أعلمت زَيْدًا، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أي: قائماً، أو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائماً» أي: عَمْرًا قائماً.

\*\*\*

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْتَبِهُ بِهِ تَوَصَّلَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أَيْضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حقَّقَا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وان» شرطية «تعدّيا» فعل ماض مبني للشرط، وألف الاثنين فاعل، «لِوَاحِدٍ» جار ومجرور متعلق =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنِي كَسَا  
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا<sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ أَنْ «رَأَى، وَعَلِمَ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ النُّقْلِ تَعْدِيًا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِهَمَا هَذَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعْدِيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعْدِيَانِ إِلَى وَاحِدٍ - كَمَا إِذَا كَانَتْ «رَأَى» بِمَعْنَى أَبْصَرَ، نَحْوُ «رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا» وَ«عَلِمَ» بِمَعْنَى عَرَفَ نَحْوُ «عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ» - فَإِنَّهُمَا يَتَعْدِيَانِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» وَ«أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ» وَالثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ كَالْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي «كَسَا» وَ«أَعْطَى» نَحْوُ «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وَ«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا»: فِي كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ؛ فَلَا تَقُولُ (زَيْدٌ الْحَقُّ)، كَمَا لَا تَقُولُ [زَيْدٌ دِرْهَمٌ]، وَفِي كَوْنِهِ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْأَوَّلِ، وَحَذْفُ الثَّانِي وَإِبْقَاءُ الْأَوَّلِ، وَحَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِبْقَاءُ

= بقوله تعديا «بلا همزة» إلباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محللاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً، ولا مضاف و«همزة» مضاف إليه «فلانين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله توصلًا الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلًا أيضاً «توصلًا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلًا فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(١) «وَالثَّانِ» مَبْتَدَأٌ «مِنْهُمَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ صَاحِبِهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ الْآتِي «كَثَانِي» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَثَانِي مضاف و«اثني» مضاف إليه، و«اثني» مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مَبْتَدَأٌ «به» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاثْنَسَا الْآتِي «فِي كُلِّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاثْنَسَا أَيْضاً، وَكُلُّ مضاف و«حكم» مضاف إليه «ذو» خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَذُو مضاف، وَ«اثْنَسَا» مضاف إليه، وَأَصْلُهُ مَمْدُودٌ فَقْصَرَهُ لِلزُّرُورَةِ، وَالْإِثْنَاءُ أَصْلُهُ بِمَعْنَى الْإِثْنَاءِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ حُكْمٍ.

الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل؛ فمثال حذفهما «أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول «أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا» ومنه قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا» ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله: «والثاني منهما - إلى آخر البيت»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرَ حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَاكَ خَبَّرَ<sup>(٢)</sup>  
تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر «أَعْلَمَ، وَأَرَى» وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي: «نَبَأًا كَقَوْلِكَ: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا» ومنه قوله:

(١) عبارة النظام - وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو اثبتا» - عامة، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله! - في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشان مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلق عنه العامل، لكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ فأرني هنا بصرية، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾؟.

(٢) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نَبَأًا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أَخْبَرَ، حَدَّثَ، أَنْبَأَ» معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدر «كَذَاكَ» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خَبَّرَ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.



١٣٧ - نُبِثْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا -

يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

و «أَخْبَرَ» كقولك: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قوله:

١٣٨ - وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا

وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِيَنِي؟!

١٣٧ - هذا البيت للنابعة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابعة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابعة ذلك؛ لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابعة أن زرعة يتوعد، فقال أبياتاً يهجو فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نُبِثْتُ» أخبرت، والنبا كالخير وزناً ومعنى، النبا أخص من الخبر؛ لأن النبا لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع أبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نُبِثْتُ» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نُبِثْتُ زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبا» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني «زرعة» والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

١٣٨ - هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا      رَهْنِ الْمَنِيَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنَا  
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً      وَتَغْمِسِي فَالِكَ فِيهَا سَمَّ تَسْقِيَنَا

=

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا.

و «حَدَّثَ» كقولك «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا» ومنه قوله:

١٣٩ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدَّ

تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ؟

= اللغة: «دنفًا» بزنة كنف - هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الذي ينهك القوي «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة «زهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا يقال في زيارة غيره.

الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثاني لأخبر «دنفًا» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر هنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر الشاهد فيه: قوله «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة البشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

أَذْتَنَّا: بَيِّنْهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الشَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإحياء والمساواة فلاي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعنا؟ «فمن حدثموه» له علينا الولاء» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى «الغلاء» بالغين المعجمة وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب =

و «أَنْبَأْتُ» كقولك: «أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا» ومنه قوله:

١٤٠- وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ      كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

و «خَبَّرْتُ» كقولك: «خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا» ومنه قوله:

= فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

١٤٠- هذا البيت للأعشىميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُورُوا هَذَا الزَّمْنَ      عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءَ مُعْنٍ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه «ولم آته» ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحجسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيساً» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، ومفعول، في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه من تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأنبئت قيساً... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله «قيساً»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

## ١٤١ - وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بِمَضَرَ أَعُوذُهَا

١٤١ - هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عثق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجده به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعاً، وهو يقول أحياناً أولها بيت الشاهد، وبغده قوله:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَجِيرُ بَعْدُنَا      مَلَاخَةً عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا؟  
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ      أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا؟  
وَلَمْ يَسْقِ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبُّهُ      وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو يضم الغين على زنه التصغير، ويروى «ونبت سوداء الغميم» ويروى أيضاً «ونبت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه في قوله:

قَفِي يَا أَمِيمَ الْقَلْبِ نَقْصُ لُبَانَةٍ      وَتَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ  
ويجوز أن يكون أراد أنها نحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً، ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خير: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثانٍ، وسوداء مضاف و«الغميم» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بمضرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لباء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وهاء: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

اشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني =

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذَكَرَ أولاً [أَرَى] المتعدية إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعال الخمسة مثل «أرى» السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أَرَى» المتأخرة، وهي المتعدية إلى اثنين.

---

= والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كييت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة» أ هـ.

## الفاعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ» مُنِيرًا وَجْهَهُ «نَعَمْ الْفَتَى»<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع - وهو الفاعل، أو نائبه - وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأما الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فعل، أو شبهه، وحكمه الرفع<sup>(٢)</sup>، المراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤول به، نحو: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

(١) «الفاعل» مبتدأ «للذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «منيراً» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل لمنير، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر. وقال الأخطل:

مِثْلُ الْفَنَافِذِ هَذَا جُورٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَائِهِمْ هَجْرٌ  
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا      بِنَظْمِ خُلَيَّاتِ دَوَائِسِ أَرْبَعَا  
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَاْدِي الْمَغْمَسِ بَدَلْتُ      مَعَالِمَهُ وَبَلَا وَنُكْبَاءَ رُغَزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، كما قال الراجز:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا      الْأَفْعُوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا  
وربما رفعوهما جميعاً، كما قال الشاعر:

إِنْ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومٌ      كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمٌ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة. وتعرض هنا للكلام عليها مرة أخرى، إن شاء الله تعالى.

فخرج بـ «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ»  
أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زَيْدٌ قَامَ» أو ما هو في قوة الجملة،  
نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامُهُ» أو «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو - وخرج بقولنا «على طريقة  
فَعَلٍ» ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو:  
«ضَرَبَ زَيْدٌ».

والمراد بشبه الفعل المذكور: إسمُ الفاعل، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»،  
والصفة المشبهة، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ  
ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا» واسمُ الفعل، نحو: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» والظرف والجار  
والمجرور، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبَوْهُ» أو «فِي الدَّارِ غَلَامَاهُ» وأفعل التفضيل،

= والماضي لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياساً، ولا يطردونه في  
كلامهم.

وقد يجز لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ أو بإضافة اسم  
المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَبْلَةَ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ».

وقد يجز الفاعل بالباء الزائدة. وذلك واجب في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب  
التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ونحو قول الشاعر:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

وهو كثير غالب في فاعل «كفى» نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ومن القليل في فاعل كفى

تجرده من الباء، كما في قول سحيم الرياحي:

عَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشيب» غير مجرور بالباء.

ويشذ جر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، في بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجز

الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ والفاعل

حينئذ مرفوع بضمّة مقدرة على الراجح، فاحفظ ذلك كله.

نحو: «مررت بالأفضل أبوه» فأبوه: مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعي أتى - إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف، نحو: «أتى زيد والثاني ما رفع بفعل غير متصرف، نحو: «نعم ألقى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «منيراً وجهه».

\*\*\*

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ<sup>(١)</sup>  
حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ - وهو الفعل أو شبهه - نحو «قام  
الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا  
تقول: «الزيدان قام»، ولا «زيد غلاماه قائم»، ولا «زيد قام» على أن

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهرة» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، وإن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٤٢٤).



يكون «زيد» فاعلاً مُقَدِّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة - وهي صورة الأفراد - نحو «زَيْدٌ قَامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، والزيدون قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَامَا، والزيدون

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء: مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهًا وَثِيْدًا أَجْنَدًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَيْدِيْدًا في رواية من روى «مشيهاً» مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله - وهو وثيداً الأتي - ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيداً: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً. واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقاً؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما. وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون «مشى» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وثيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وثيداً، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً.

قَامُوا»، فتأتي بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعل وَشِبْهُهُ لا بُدَّ له من مرفوع<sup>(١)</sup>، فإن ظَهَرَ فلا إضمار، نحو «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو «زَيْدٌ قَامَ» أي: هو.

\*\*\*

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَارَ الشُّهَدَا»<sup>(٢)</sup>

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل:  
(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر:

\* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسَنَ أَحْسَنَ \*

(الثاني) «كان» الزائدة في نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها.

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسُّفُلِ  
بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

(الثالث) الفعل المكفوف بما، نحو قلما، وطالما، وكثر ما، بناء على ما ذهب إليه سيويه.  
ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهبي إليك.

(٢) «وجرده الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفار الشهاد» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعٍ - وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْيَةِ أَوِ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ كَمَا هُوَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مُفْرَدٍ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتِ»، كَمَا تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ: «قَامَا الزَّيْدَانِ»، وَلَا «قَامُوا الزَّيْدُونَ»، وَلَا «قُمْنَ الْهِنْدَاتُ» فَتَأْتِي بِعِلَامَةٍ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ، وَمَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ - مِنَ الْأَلْفِ، وَالْوَاوِ، وَالنُّونِ - حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَنْيَةِ الْفَاعِلِ أَوْ جَمْعِهِ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالْفِعْلُ الْمَتَقَدِّمُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ إِسْمًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرًا عَنِ الْأِسْمِ الْمَتَأَخِّرِ.

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ كَمَا تَقْدُمُ، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُرَةِ - أَعْنِي الْأَلْفَ، وَالْوَاوَ، وَالنُّونَ -

وَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ - وَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، كَمَا نَقَلَ الصَّفَّارُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ - أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعٍ - أَتَى فِيهِ بِعِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْيَةِ أَوِ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>؛ فَتَقُولُ: «قَامَا

(١) «وقد» حرف تَقْلِيلٍ «يُقَالُ» فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «سَعِدَا وَسَعِدُوا» قَصْدُ لَفْظِهِمَا: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «وَالْفِعْلُ» الْوَاوُ لِلْحَالِ، وَالْفِعْلُ: مُبْتَدَأٌ «لِلظَّاهِرِ، يَعْنِي» مُتَعَلِّقَانِ بِمُسْنَدِ الْآتِي «مُسْنَدٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ.

(٢) وَلَيْسَ الْإِثْنَانِ بِعِلَامَةٍ التَّنْيَةِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَثْنً أَوْ بِعِلَامَةِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَجْمُوعاً وَاجِباً عِنْدَ هَؤُلَاءِ، بَلْ إِنَّهُمْ جَاءُوا بِالْعِلَامَةِ، وَرَبَّمَا تَرَكُوهَا.

الزيدان، وقَامُوا الزيدون، وَقُمْنَ الهنداتُ فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاء في «قامت هندٌ» حرفاً تدلُّ على التانيث عند جميع العرب<sup>(١)</sup>، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند» بـ «قامت»، ومن ذلك قوله:

١٤٢ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(١) الفرق بين علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم - يقال: هم طيء، ويقال: هم أردشنة - وأما إلحاق تاء التانيث فلهجة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجباً أصلاً؛ فإما إلحاق علامة التانيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التانيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التانيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند؛ فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمي بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التانيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

١٤٢ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيْفَ تَوَيْسِي عَلَى الْمُفْرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةً شَعَوَاءُ  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهِمَا الْعَقِيلَةَ الْعَنْدَرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثي بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمُضَرِّينَ حُزْناً وَدَلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثِلِيِّ مُقِيمٌ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعينه.

الإعراب: «تولى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى، وقتال مضاف، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولى، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماضٍ، والألف =

وقوله:

١٤٣ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ لِأَهْلِي، فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

= حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعده» فاعل

أسلم «وحميم» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعده.

الشاهد فيه: قوله «وقد أسلمناه مبعده وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول: «وقد أسلمناه مبعده وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤.

١٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله:

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَجِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً - بوزن قال يقول قولاً - ولومه، وملازمة، وإذا أردت المبالغة قلت: لومه - بتشديد الواو «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاهه وعذله.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«النخل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ، والجملة من يعدل وفاعله في محل رفع خير المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَتَجَ الرَّبِيعِ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمة:

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ السَّجْمَ وَهُوَ مَفْرُبٌ وَأَقْبَلَنْ رَايَاتُ الصُّبْحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله: «غر

السحاب» في الأول، و«رايات الصبح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن ملقظ:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَمَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَأَقْبَى =

وقوله:

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي  
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك».

وكذلك قول عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على

الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير» ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمَ وَأَوْسَ لَدُنْ فَآ ضَتْ عَطَائِكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط -

يدل على أن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في

شرح الشاهد ١٤٤ الآتي.

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر»

الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماضٍ، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعية الإناث

«الغواني» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود على الشيب «بعارضي» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور

متعلق بلاح، وعارض مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني» بالخدود:

جاران ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر

الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأَذْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَحَذَلْتُهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي؛ فَأَعْتَزَّزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند

إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعنا

فـ «مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أسلماه» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوعٌ بقوله «يَلُومُونِي» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع، و«الغواني» مرفوعٌ بـ «رَأَيْنَ» والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا - إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية، أو الجمع؛ فأشعرَ قوله «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به - من الألف، والواو، والنون - وجعلتَ الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكون ذلك قليلاً، وهذه اللغة القليلةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ»، وَيُعْبَرُ عنها المصنف في كتبه بلغة «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»<sup>(١)</sup>،

= ركبته قبل أن تقعا كفاه» وقوله: «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وستتكم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاماً خاصاً (انظر الهامشة ١ في ص ٤٣٠)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة».

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» بلامه جمع الذكور، و«ملائكة» وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو. وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم، من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ، وأصله «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن، و«ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول =

فـ «البراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

\*\*\*

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَ

كَمَثَلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَأَ؟»<sup>(١)</sup>

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد» وقد يُحذفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ «أَحَدٌ» فاعلُ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير «وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ]»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إِنْ» أو «إِذَا» فإنه مرفوعُ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثال ذلك في «إِذَا» قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) فـ «السَّمَاءُ» فاعلُ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير «إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وهذا مذهب جمهور النحويين<sup>(٢)</sup>، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

= في آخر تقريره: «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ، بدون الثقات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(١) «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمر» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كَمَثَلِ» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «قرأ زيد» «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم تفهام مبتدأ «قرأ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب:



وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي، إِذَا

كَانَ لِأَنْثَى، كَمَا بَتَ هَذَا الْأَذَى<sup>(١)</sup>

= أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

المذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائذ على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، وعلى هذا لنتنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والصواب ما قدمنا ذكره.

وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧.

- (١) «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و «تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي إذا كان مسنداً لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف =

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤنَّث لِحَقَّتْهُ تَاءٌ سَاكِنَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ مُؤنَّثًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ، نَحْوُ «قَامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ»، لَكِنْ لَهَا حَالَتَانِ: حَالَةُ لَزُومٍ، وَحَالَةُ جَوَازٍ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

\*\*\*

وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ<sup>(١)</sup>

تَلَزَمَ تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةُ الْفِعْلَ الْمَاضِي فِي مَوْضِعَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مُؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُؤنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ؛ فَتَقُولُ: «هِنْدٌ قَامَتْ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ»، وَلَا تَقُولُ: «قَامَ» وَلَا «طَلَعَ» فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا لَمْ يُؤْتَ بِالتَّاءِ، نَحْوُ «هِنْدٌ مَاقَامَ إِلَّا هِيَ».

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا التَّانِيثِ، نَحْوُ «قَامَتْ هِنْدٌ» وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ» وَأَصْلُ حِرٍّ جِرْحٌ، فَحُذِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلَزِمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، فَلَا تَلَزِمُ فِي الْمُؤنَّثِ الْمَجَازِيِّ الظَّاهِرِ؛ فَتَقُولُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَلَا فِي الْجَمْعِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

\*\*\*

= خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ: أَيِ وَذَلِكَ كَائِنٌ كَقَوْلِهِ: وَمَا بَعْدَ الْكَافِ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِذَلِكَ الْمَقُولِ الْمَحْذُوفِ.

(١) «وَإِنَّمَا» حَرْفٌ دَالٌ عَلَى الْحَصْرِ «تَلَزَمَ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَى تَاءِ التَّانِيثِ «فِعْلٌ» مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلَزَمَ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ، وَ«مُضْمَرٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مُتَّصِلٌ» نَحَتْ لِمُضْمَرٍ «أَوْ مَفْعَمٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى مُضْمَرٍ، وَفَاعِلٌ مَفْهُمٌ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ «ذَاتِ» مَفْعُولٌ بِهِ لِمَفْهُمٍ، وَذَاتُ مُضَافٍ، وَ«حِرٌّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَقَدْ يُبِيحُ الْفُضْلُ تَرْكَ التَّاءِ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ»<sup>(١)</sup>

إذا فُصِّلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها، والأجودُ الإثباتُ؛ فتقول: «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأجودُ «أَتَتْ» وتقول: «قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ» والأجودُ «قَامَتْ».

\*\*\*

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا، كـ «مَارَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ»<sup>(٢)</sup>

وإذا فُصِّلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ «إلا» لم يجز إثبات التاء عند الجمهور؛ فتقول: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ، ولا يجوز مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ، ولا «مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر كقوله:

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ \* ١٤٥ -

(١) «وقد» حرف ت قليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به ليبح، وترك مضاف، والتاء مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بيبح «أتى» فعل ماضٍ «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، «الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٢) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلاً» فضل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل. زكا، وفتاة مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلاء» مضاف إليه. ١٤٥ - هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصلده:

\* طَوَى النُّعْزَ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوبِهَا \*

وهذا البيت من قصيدة له طويلة، أولها قوله:

أَمْنَزَلْتِي مَيَّ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَزْمُنُ الْإِلَاقِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟  
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاغِعُ ؟

فقول المصنف: «إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعِرُ بَأَن  
الإثبات - أيضاً - جائزٌ، وليس كذلك<sup>(١)</sup>؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه

= اللغة: «النحر» - بفتح فسكون - الدفع، والنخس، والسوق الشديد «والأجزاء» جمع: جرز - بزنة سبب أو عتق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرجل بمنزلة الحزام للسر، والبطان للقتب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع - بزنة قنفذ - وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزل مما أصابها من توالي السوق، والسير في الأرض الصلبة، حتى دق ما تحت غرضها، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماضٍ «النحر» فاعل «والأجزاء» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائذ إلى الناقة مضاً إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع.

الشاهد فيه: قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بيلاً، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز في غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرَيْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمَّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمذهب من ذهب إلى أن لخباق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بيلاً، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ ومن أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرنى إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرنى أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة.

باعتبار أنه ثابت في التثنية والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر؛ فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الأثبات قليل جداً.

\*\*\*

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ<sup>(١)</sup>

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: «قَالَ فَلَانَةٌ»، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

١٤٦ - فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

\*\*\*

(١) «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بيأتي. «ومع» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف، و«ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التانيث.

١٤٦ - البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلام الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله» «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنة في محل نصب خبر «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم =

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ  
مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ<sup>(١)</sup>  
وَالْحَذْفُ فِي «نِعَمِ الْفَتَاةِ» اسْتَحْسَنُوا  
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ<sup>(٢)</sup>.

= لا، وجملة «أقبل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «إبقالها» يقال: مفعول مطلق، وإيقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أقبل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أقبل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التانيث، ويروى:

\* وَلَا أَرْضٌ أَقْبَلَتْ أَبْقَالَهَا \*

ينقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أقبلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَأَمَّا تَرْيُنِي وَلِيَّ لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التانيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مبستر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير رجع إلى مؤنث وجب تانيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التانيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التانيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - وعلى الزواية المشهورة - حذف علامة التانيث من الفعل.

(١) و«التاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف و«السالم» مضاف إليه «من» مذكر جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف وإحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف و«اللين» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق =

إذا أُسِنِدَ الفعلُ إلى جمع: إما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء؛ فتقول: «قَامَ الزيدون»، ولا يجوز «قَامَتِ الزيدون»<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ

= بقوله استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتداً، وجملة «استحسنوا» خبره، والرباط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

(٢) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء، الأول: اسم الجمع نحو قوم رهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، والثالث: جمع التكسير المذكر نحو رجال وزبودة، والرابع: جمع التكسير لمؤنث هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيدنين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً، والسر في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: (غلبت الروم) وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال. وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل. (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطيب من قصيدة له:

فَبِكَيْ بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجْتَنِي وَالطَّاعِنُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا  
وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل. (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنبق أحد شعراء الحماسة:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِيحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّيْطَةِ مِنْ ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ  
والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التكسير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: =

لمذكر - بأن كان جَمْعُ تكسير لمذكر كالرَّجَالِ، أو لمؤنث كالهِنُودِ، أو جَمْعُ سلامةٍ لمؤنث كالهِنْدَاتِ - جاز إثباتُ التاء وحذفُها؛ فتقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ، وقَامَ الهِنُودُ، وقَامَتِ الهِنُودُ، وقَامَ الهِنْدَاتُ، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ»؛ فإثباتُ التاء لِتَأْوُلِهِ بالجماعة، وحذفُها لِتَأْوُلِهِ بالجمع.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدَى اللَّيْنِ» إلى أن التاء مع جمع التَكْسِيرِ، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع [الظاهر] المجازي التَّائِثِ كَلَيْبَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَتِ اللَّيْنَةُ، وكُسِرَ اللَّيْنَةُ» تقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذف في نعم الفتاة - إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها - إذا كان فاعلُها مؤنثاً - إثباتُ التاء وحذفُها، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً؛ فتقول: «نِعَمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعِمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنس، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً جمع التَكْسِيرِ في جواز إثباتِ التاء وحذفُها، لشبهه به في أن المقصود به متعدّدٌ، ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ، ولكن الإثبات أحسن منه.



= اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التَكْسِيرِ لمذكر، وجمع التَكْسِيرِ لمؤنث؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التائث، وقد حاول جماعة من الشراح كالآشْمُونِي أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحاً مستدلّاً له في يسر وسهولة.



وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ۖ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل  
فأصل؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكن له آخر الفعل: إن كان ضمير  
متكلم، أو مخاطب، نحو ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وإنما سكنه كراهة توالي  
أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدل ذلك  
على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل،  
ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره؛ فتقول «ضَرَبَ زَيْدًا  
عَمْرُو»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل».

وأشار بقوله: «وقد يجي المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد  
يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، وذلك<sup>(٣)</sup> كما إذا كان المفعول اسم

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والالف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تقييد «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقييد «يجي» فعل مضارع والمفعول فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.

(٣) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع، وقد ذكر الشارح موضعين منها  
من غير ضبط.

شرط، نحو «أَيَّا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ]» أو اسم استفهام، نحو «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصّاله، نحو [إِيَّاكَ نَعْبُدُ] فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: «نَعْبُدُكَ» فيجب التقديم، بخلاف قولك «الدَّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ» فإنه لا يجب تقديم «إِيَّاهُ» لأنك لو أخرته لجاز اتصّاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمرات؛ فكنت تقول: «الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ».

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ فَتَقُولُ: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

= الموضع الأول: أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول «كم» الخبرية، نحو: كم عبيد ملكك، أو مضافاً إلى واحدٍ مما ذكر، نحو غلام من تضرب أضرب، ونحو غلام من ضربت؟ ونحو مال كم رجل غصبت.

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب «سليته» و«خلتيته» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ».

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ» أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه «وَرَبِّكَ كَبِيرٌ» فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأد واجبك، والسرف في ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله، كما سيأتي بيانه في بابها. (١) بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها، مخففة كانت «أن» أو مشددة، نحو قولك: عرفت أنك فاضل، ونحو قوله تعالى «علم أن لن تحصوه» إلا أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت.

وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ تَبَسَّ حُذِرَ،

أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَضٍ<sup>(١)</sup>

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول

= الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: ما أحسن زيداً، وما أكرم خالداً.

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب - وذلك أن وكي - نحو قولك: يعجبني أن تضرب زيداً، ونحو قولك: جئت كي أضرب زيداً فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضرب زيداً، يجوز أن تقول: وددت لو زيداً تضرب، ونحو قولك يعجبني ما تضرب زيداً، فيجوز أن تقول: يعجبني ما زيداً تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزماً بجازم ما، وذلك كقولك لم تضرب زيداً، لا يجوز أن تقول: لم زيداً تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيداً لم تضرب - جاز. الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ «لن» عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: لن أضرب زيداً، ونحو قولك: إذن أكرم المجتهد، فلا يجوز أن تقول: لن زيداً أضرب: كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهد أكرم، وأجاز الكسائي أن تقول: إذا المجتهد أكرم.

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفعول» مفعول به لآخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «حذر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين<sup>(١)</sup>.

فإذا وُجِدَتْ قرينة تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيرُه، فتقول: «أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى<sup>(٢)</sup>» وهذا معنى قوله: «وأخِرِ المفعول إن لَبَسَ حُذِرَ».

ومعنى قوله: «أو أضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب - أيضاً -

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج، وقد أخطأ الجادة؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو، بدون أن يكون أحدهما سبق إلى ذهنك من الآخر، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروباً ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل والياً لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وقولك: أرضعت الصغرى الكبرى؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الأكل، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع؛ الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك: ضرب موسى الظريف عيسى، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك، الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك: ضرب فتاة موسى؛ فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولاً؛ إذ لو جعلته فاعلاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدماً رتبة وهو جائز. الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيره، نحو «ما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَمَا إِلَّا أَوْ بِنَانِمَا أَنْحَصَرُ أَخْرُ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرُ<sup>(٢)</sup>

يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «بِنَانِمَا» وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إِلَّا» فأما إذا كان الحصر بـ «بِنَانِمَا» فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعَرَفُ بكونه واقعاً بعد «إِلَّا»، فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ «بِنَانِمَا» قولك: «بِنَانِمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا» ومثال المفعول المحصور بِنَانِمَا «بِنَانِمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا» ومثال الفاعل المحصور بـ «إِلَّا» «ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا» ومثال المفعول المحصور بِلَا

(١) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير.

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا

(٢) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لآخر «إِلَّا» جار ومجرور متعلق بـ «بِنَانِمَا» التي «أو» عاطفة

«بِنَانِمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» «انحصر» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل

أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل

محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية.

« مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا » ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ «إِلَّا» قولك :  
« مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا » ومنه قوله :

١٤٧ - فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا  
عَشِيَّةً آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

١٤٧ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن أخرج به من أئمة النحو، وهو من شواهد  
سيبويه (١ - ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن  
عقبة، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا  
وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زُوِّدْتُ مَيِّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا  
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْئَاءِ: لَا الْمَاءُ مُبْرَدٌ صَدَاهَا، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ؛ ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير  
ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ؛ وقد جعله العيني جمع نأي - بفتح النون - ومعناه  
البعد، وعندني أنه جمع نؤي - بزنة فقل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو الحفيرة تحفر حول الخباء  
لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله - بزنة فقل - على أنه قدم الهمزة التي هي العين على  
النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما سادته فقلها ألفاً من جنس حركة الأولى كما  
فعلوا بآبار وآرام جمع بئر وزئم. كما يجوز أن تكون الهمزة الثانية على الأصل. وقد  
جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه  
«وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على  
ذراعها ونحوه: تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع. وليس ذلك بصواب أصلاً. وقد  
تحرف الكلام عليهم فانطلقوا بخرجونه وتمحلون له والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام:  
جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في  
الإعراب. هذا، ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَهُ آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامَهَا  
المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها  
بجوار آثار دار المحبوبة. وعلامات هذه الدار.

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم  
وعلامة جزمه حذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل يدر «ما» اسم موصول مفعول به =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ»، ومنه قوله:

١٤٨ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ  
فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= ليدري، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» يجوز أن يكون فاعل لهيجت، وعشية مضاف و «آناء» مضاف إليه، و «آناء» مضاف، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقي حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفاً على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله «فلم يدر إلا الله ما - إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً، على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاده بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

١٤٨ - نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوخ، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه.

الإعراب: «تزوَّدت» فعل ماضٍ وفاعل «من ليلى»، بتكليم متعلقان بتزوَّد وتكليم مضاف، و «ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد، وضعف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به، وهو قوله: «ضعف» على الفاعل، وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «إلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور بـ «إنما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري - أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا» فأما قوله: \* لَمْ يَدِرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا<sup>(١)</sup> \* [١٤٧] فأول على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: «دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ».

الثاني - وهو مذهب الكسائي - أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إلا»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشَّلوين - أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلا»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

\*\*\*

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَةَ الشَّجَرِ»<sup>(٢)</sup>

(١) قلنا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

(٢) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشذ» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماضٍ «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو.



أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر<sup>(١)</sup>، وذلك نحو «خاف رَبُّهُ عَمْرُ» ف «رَبُّهُ» مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً - لأن الفاعل مَنُويّ التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً، وإن تأخر لفظاً.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو «ضَرَبَ غلامُها جَارَ هِنْدٍ» فمن أجازها - وهو الصحيح - وجَّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله: «وشذ - إلى آخره» أي شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاء المتصلة بنور - الذي هو الفاعل - عائدة على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخر لفظاً، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّلوه،

= إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضَعْرِهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف<sup>(١)</sup>، ومما ورد من ذلك قوله :

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَباً ذُعِرُوا  
وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً، وابن جني تابع فيه له. وقد أبدهما في ذلك المحقق الرضي، قال: والأولى تجويز ما ذهب إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا، أه، وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضي الله عنهما - يرثيه. اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «نصرت بالرعب».

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب يذعر الآتي «رأى» فعل ماضٍ «طالبوه» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جز بإضافة لما الظرفية إليها «مضعباً» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد المقدور» فعل وفاعل، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو منحذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله «رأى طالبوه مضعباً» حيث أخرج المفعول عن الفاعل، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَباً      أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ

وقول الآخر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلَوِّصَنَّ قَوْمُهُ      زُهَيْراً عَلَيَّ مَا جَرَمْتُ كُلَّ جَانِبٍ

وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

وقوله:

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ  
ورَقَى نَدَاهُ ذَا النُّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقوله:

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا  
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جبة، كما تقول: ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعالجة فيها «سودد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى: أي يصعد، والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندي» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «كسا» فعل ماضٍ «حلمه» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سودد» أثواب: مفعول ثانٍ لكسا، وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه «ورقى» فعل ماضٍ «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندي» مفعول به ومضاف إليه «في ذرى» جار ومجرور متعلق بـ «ورقى». وذرى مضاف، و «المجد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداءه ذا الندي» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني - تبعاً للأخفش - وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا: ونحن نرى أنه لا يبعد - في هذا البيت - أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائداً على الممدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراه من أصحاب الحلم؛ إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية في هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراه من أصحاب الجود؛ فافهم وأنصف.

١٥١ - البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن =

وقوله:

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ  
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

= قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

اعْنِينِ أَلَا أَبْكِي سَيِّدَ النَّاسِ، وَأَسْفَحِي بِدَمْعٍ، فَإِنْ أَنْزَلْتِهِ فَاسْكَبِي الدَّمَا  
اللغة: «أعنين» أراد يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها «أسفحي» أسيلي وصبي  
«أنزفته» أنفذت دمعك فلم يبق منه شيء «أخلد» كتب له الخلود، ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا يقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر.  
الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «أن» حرف توكيد ونصب «مجداً» اسم أن، وجملة «أخلد» مع  
فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه  
فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر»  
منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «واحداً» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف وضمير  
الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من  
الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «وأبقى مجده مطعماً» حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل، وهو  
قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى  
متأخر لفظاً ورتبة.

١٥٢ - البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبته ابن جني إلى النابغة  
الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب  
العاويات، ويروى «الكلاب العاديات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل  
من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه  
رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه  
ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «جزي» فعل ماض «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق بـ «جزي» «عدي»  
مفعول به لجزي «ابن» صفة لعدي، وابن مضاف و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين

وقوله:

١٥٣ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فَعَلَ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ

= لنوع عامله وهو جزى، وجزاء مضاف، والكلاب مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواء للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال. الشاهد فيه: قوله «جزى ربه». عدي، حيث آخر المفعول، وهو قوله: «عدي» وقدم الفاعل، وهو قوله: «ربه»، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣ - نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - إسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لثلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتاً، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا):

جَزَتْ نَابُوسُوعٌ بِحُسْنٍ فَعَالِنَا جَزَاءَ سِنْمَارٍ، وَمَا كَانَ ذَانِبَ

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ «بنوه» فاعل، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه، وما: مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبني للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى، وما: ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى»، وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابهاً لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث آخر المفعول، وهو قوله: «أبا الغيلان» عن الفاعل، وهو قوله: «بنوه» مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم

١٤٩ - قول الشاعر:

وَمَا تَفَعَّلَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِعاً جَزَاءَ عَلَيْهِمَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله: «أعماله» - على المفعول - وهو قوله «المراء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثره شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني، والإمام =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصلَ  
بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو «ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ  
هِنْدٍ»، وقد نَقَلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المنعُ.

\*\*\*

= عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضوي - من جواز تقديم  
الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليلي بأن تأخذه به وتعتمد عليه، ونزى أن  
الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور  
على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية  
يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

## النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ . فِيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : مِنْ لَزُومِ الِرْفَعِ ، وَوَجُوبِ التَّأَخُّرِ عَنِ رَافِعِهِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَذَلِكَ نَحْوُ

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» أيضاً «فيما» مثله ، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماضٍ مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً ، ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : ﴿فَعَاقِبُوا بَمَثَلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾ ومنها المحافظة على السجع في الكلام المشور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشي ميمون ابن قيس :

عَلَّقْتُهَا عَرْضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشي قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبة ، وعرضاً : أي من غير قصد مني ، ولكن عرضت لي فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعي ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك : «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك : «سرق متاعي» ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : يصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصورته عن أن يقرن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

«نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٍ» فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعولُ به مُقَامَةً - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: «خَيْرَ نَائِلٍ نِيلٍ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده - وهي «نِيلَ»، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير: «[نِيلَ] هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نِيلَ».

\* \* \*

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسِرُ فِي مُضِيِّ كَوْصِلُ<sup>(١)</sup>  
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ: يُتَحَى<sup>(٢)</sup>

يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ مُطْلَقاً، أَي: سَوَاءٌ كَانَ

(١) «فأول» مفعول مقدم، والفاعل فيه «اضمن» الآتي، وأول مضاف و«الفعل» مضاف إليه «اضمن» اضم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والم متصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والفاعل فيه «أكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «أكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضى» جار ومجرور متعلق بأكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك - إلخ، ووصل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «وأجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كيتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت ليتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «يتحي» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.



ماضياً، أو مضارعاً ويُكسَر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع قولك في «يُتَحَيَّ»: «يُتَحَيَّ».

\*\*\*

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةً<sup>(١)</sup>  
وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ أَجْعَلْنُهُ كَاسْتَحْلِي<sup>(٢)</sup>  
إذا كان الفعلُ المبني للمفعول مفتوحاً بقاء المطاوعة ضُمَّ أوله  
وثانيه، وذلك كقولك في «تُدْخِرْجَ»: «تُدْخِرْجَ» وفي «تُكْسِرْ»: «تُكْسِرْ» وفي  
«تَغُفِّلَ»: «تَغُفِّلَ».

وإن كان مفتوحاً بهمزة وَصَلَ ضُمَّ أوله وثالثه، ذلك كقولك في  
«اسْتَحْلِي»: «اسْتَحْلِي» وفي «اقتدرَ»: «اقتدرَ» وفي «انطلقَ»: «انطلقَ».

\*\*\*

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني  
«تَا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وثنا مضاف، و«المطاوعة» مضاف  
إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا:  
اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار  
والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور  
في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

وَإِكْسِرَ أَوْ أَشِمَّ فَأَثَلَانِي أَعْلَ عَيْنًا، وَضَمَّ جَاكَ «بُوعَ» فَاحْتَمِلَ<sup>(١)</sup>  
إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثة  
أوجه:

(١) إخلاص الكسر، نحو «قيل، وبيع» ومنه قوله:

١٥٤ - حِيَكْتَ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكَ

(١) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

١٥٤ - البيت لراجز لم يعنوه.

اللغة: «حيكْتَ» نسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكه «نيرين» تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمثانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين، وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين: مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضربها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج، تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حيكْتَ» خيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكْتَ «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة =

(٢) وإخلاص الضم، نحو «قُولَ، وَبُوعَ» ومنه قوله:

١٥٥ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟

لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

= «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إِذْ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به لتختبط «ولا» نافية «تثاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥ - ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزة فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ      وَبَعْضُ حَيْقَالَ الرَّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَائِتُ      أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أَوْ بَيْتُ  
لَيْتَ، وَهَلْ شَيْئاً لَيْتُ؟      لَيْتَ شَبَاباً ... ..

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» أه، ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صائت» صحت، مأخوذ من قوله: صأي الفرخ؛ إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي \* أكبر غيرني ... \* «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعرّبها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا - في «ليت» - قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيَّنَ مِئْنِي لَيْتُ؟      إِنَّ لَيْتاً وَإِنْ لَوَّا عَنَاءَ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدُّنَ لَيْتُ؟      هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ سَرَاءُ؟

وقول الآخر:

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ      رُو، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ =

وهي لغة بني دَبِيرَ وبني فَقْعَسَ [وهما من قُصَحَاءِ بني أسد].

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركة بَيْنِ الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قُرِئَ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ بالإشمام في «قِيلَ، وَغِيضَ».

\*\*\*

وَلِإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِيَاءَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما يكون واوياً، أو يائياً.

= ونظيرة - في «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسماً - قول الآخر:

الْأُمُّ عَلَى لَوْ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُنِّي أَوَائِلُهُ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «فاشترت» فعل وفاعل، وجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناء للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

(١) «وان» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «ليس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيري، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

فإن كان واوياً - نحو «سَامَ» من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمامُ، فتقول: «سَمْتُ»، [ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لثلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو «سُمْتُ العَبْدَ».

وإن كان يائياً - نحو «بَاعَ» من البَيْعِ - وَجَبَ - عند المصنف أيضاً - ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتُ يَا عَبْدُ» ولا يجوز الكسر، فلا تقول: «بِعْتُ»، لثلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو «بِعْتُ الثَّوبَ».

وهذا معنى قوله: «وَأَنَّ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسُ يُجْتَنَّبُ» أي: وإن خيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة - أعني الضم، والكسر، والإشمام - عُدِلَ عنه إلى شَكْلِ غَيْرِهِ لا لَبَسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمام، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي.

وقوله: «وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ حَبٍّ» معناه أن الذي ثَبَتَ لفاء «باع» - من جواز الضم، والكسر، والإشمام - يَثْبُتُ لفاء المضاعف، نحو «حَبٍّ»، فتقول: «حَبٍّ»، و«حَبٍّ» وإن شئت أشممت.



وَمَا لِفَبَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي<sup>(١)</sup>

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لِفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر =

أي: يثبت - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن «أفعل» أو «أنفعل» - وهو معتل العين - ما يثبت لفاء «باع»: من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو «أختار، وأنقاد» وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم، نحو «أختور»، و«أنقود» والكسر، نحو «أختير»، و«أنقيد» والإشمام، وتتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

\*\*\*

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر نيابة حري<sup>(١)</sup>  
تقدم أن الفعل إذا بُني لما لم يُسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية<sup>(٢)</sup>، نحو «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو «عندك» فلا

= فيه في محل رفع خير المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في» اختار جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد» وشبهه معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «نيابة» جار ومجرور متعلق بحر «حري» خير المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً، ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل قط، وعوض، وإذا، وسحر.

تقول: «جُلِسَ عندك» ولا «رُكِبَ سَحْرٌ»، لثلاثي تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف، نحو «مُعَاذَ اللَّهِ» فلا يجوز رفع «معاذ الله»، لما تَقَدَّمَ في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، [والجار] والمجرور، فلا تقول: «سِيرَ وَقْتُ»، ولا «ضَرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك. ومثال القابل من كل منها قولك: «سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَمَرَّ بِزَيْدٍ»<sup>(١)</sup>.



= والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجرب من، وذلك مثل عند، وثم، بفتح الشاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجرب من، إلى التأثير بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان؛ أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفاً، وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصاً؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو: ما يخرج عن النصب على الظرفية والجرب من إلى التأثير بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً.

وأما المتصرف من المصادر فهو: ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله إنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف فهو: ما خضع بإضافة، أو وصف، أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر فهو: ما كان دالاً على العدد، أو على النوع، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، أولها: أن يكون مختصاً - بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها - وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به، وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل كاللام، والباء، ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

وَلَا يَنْسُوبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرَدُّ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ البصريين - إلا الأَخْفَشَ - أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وَجَارٌ ومَجْرُورٌ - نعين إقامة المفعول به مُقَامَ الفاعِلِ، فتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ، ولا يجوز إقامة غيره [مُقَامَهُ] مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌ أو مُؤَوَّلٌ.

وَمَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجودٌ: تَقَدَّمَ، أو تَأَخَّرَ، فتقول: «ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا، وضرب زيداً ضربٌ شديد» وكذلك في الباقي، وَاسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقول الشاعر:

١٥٦ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

(١) «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «في اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقلييل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب - إلخ».

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ نَسَى فِي الْعَرْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة: «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثني» عاد، تقول: ثني يثني - بوزن رمي يرمي - وأصل معناه جمع طرفي الحبل قصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معني بها؛ إذا كان قد =



وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جاز إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا، فَتَقُولُ: ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ «ضَرَبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، فَلَا يَجُوزُ «ضَرَبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ».



= أَوْلَعُ بِقَضَائِهَا وَأَهْتَمُّ لَهَا «العلياء» هي خضال المجد التي تورث صاحبها سمواً ورفعة قدر «شفي» أبرأ، وأراد به ههنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» يضم الهاء - وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور، ولم يولع بخضال المجد، إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به Lieن «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفي» فعل ماضٍ «ذا» مفعول لشفي مقدم على الفاعل، وذا مضاف و«الغي» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شفي، وذو مضاف، و«هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله «بالعلياء» - عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام - وهو قوله «سيداً».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه والجاه إلى ذلك.

ومثل هذا البيت قول الراجز:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيّاً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله «بذكر» - عن الفاعل. مع وجود المفعول به في الكلام - وهو قوله «قلبه» - بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا التَّيَّاسَةُ أَمِنْ<sup>(١)</sup>

إذا بُنِيَ الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعله: فإما أن يكون هو باب «أعطى»، أو من باب «ظَنَ»<sup>(٢)</sup>، فإن كان من باب «أعطى» - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني، بالاتفاق، فتقول: «كُسي زيدُ جبةً، وأعطى عمرو درهماً»، وإن شئت أقلت الثاني، فتقول: «أعطى عمراً درهماً، وكُسي زيداً جبةً».

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور متعلق بـ «يَنْوِبُ» الثاني «قد» حرف تقييد «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» «التباس» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا تدخل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بـ «في».

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. نحو ظننت زيداً قائماً وعلمت أخاك مسافراً، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، ومراد الناظم بقوله «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل: أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا النوع على ضربين؛ لأن نصبه لأحد هذين المفعولين إما أن يكون على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمداً، وكما في قوله تعالى: «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» الأصل اخترت من الرجال محمداً، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهماً، وأعطيت إبراهيم ديناراً، وكسوت محمداً جبة. وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بـ «باب كسا»، فهو: كل فعل متعد إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول، [وذلك نحو «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» فتعين إقامة الأول] فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ: لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا».

\*\*\*

فِي بَابِ «ظَنَّ، وَآرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرَ  
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها - فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في

(١) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا» ولا يجوز «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وتقول: «أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ولا إقامة الثالث، فتقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف.

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتعين إقامة الأول، لا في باب «ظَنَّ» ولا باب «أَعْلَمَ» لكن يشترط ألاَّ لَبَسَ، فتقول: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، وأَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك<sup>(١)</sup>، فتقول: «أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

فلو حصل لَبَسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأول في باب «ظَنَّ»، وأَعْلَمَ» فلا تقول: «ظَنَّ زَيْدًا عَمَرُو» على أن «عَمَرُو» هو المفعول الثاني، ولا «أَعْلَمَ زَيْدًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا».

\*\*\*

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا<sup>(٢)</sup>

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجاز به بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مقابيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

حُكِّمَ المفعول القائم مقامَ الفاعل حُكِّمَ الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً<sup>(١)</sup>؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً مقامَ الفاعل، ونصبت الباقي؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً، وضُربَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير في داره».

\*\*\*

= لما، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بمن «بالرافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبني للمعلوم.

اَشْتَغَالَ الْعَامِلَ عَنِ الْمَعْمُولِ<sup>(١)</sup>

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم في الكلام - فخمسة:  
 الأول: ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى: بأن يكون واحداً، نحو زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى، نحو زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح.  
 الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.  
 الثالث: قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

الرابع: كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحاً للإبتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان:  
 الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفاً، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه: فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربت أخاه، أو مررت بغلامه.

إِنْ مُضْمِرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ: يَنْصِبُ لَفْظُهُ، أَوَّالَ الْمَحَلِّ (١)  
فَالسَّابِقُ انْصَبَّ بِفِعْلٍ أَضْمَرَ حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال: أن يتقدم اسم، يتأخر عنه فعل، [قد] عَمِلَ فِي ضمير ذلك الاسم أو فِي سَبَبِهِ - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» ومثال المشتغل بالسببي «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَلَامَةً» وهذا هو المراد بقوله: «إِنْ مُضْمِرُ اسْمٍ إِلَى آخِرِهِ» والتقدير: إِنْ شَغَلَ مُضْمِرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ يَنْصِبُ الْمَضْمِرُ لَفْظًا نَحْوَ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ يَنْصِبُهُ مَحَلًّا، نَحْوَ «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ «ضَرَبْتُ، وَمَرَرْتُ» اشْتَغَلَ بِضَمِيرِ «زَيْدٍ» لَكِنْ «ضَرَبْتُ» وَصَلَتْ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ، وَ«مَرَرْتُ» وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ؛ فَهُوَ مَجْرُورٌ لَفْظًا وَمَنْصُوبٌ مَحَلًّا، وَكُلٌّ مِنْ «ضَرَبْتُ، وَمَرَرْتُ» لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى «زَيْدٍ» كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ، فَكُنْتَ تَقُولُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» فَتَنْصِبُ «زَيْدًا» وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَى ضَمِيرِهِ،

(١) «إِنْ» شرطية «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إِنْ شَغَلَ مُضْمِرٌ، وَمُضْمِرٌ مضاف، و«إِسْمٌ» مضاف إليه «سَابِقٌ» نعت لإِسْمٍ «فِعْلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شَغَلَ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «عنه، يَنْصِبُ» متعلقان بشغل، وَنَصَبٌ مضاف، وَلَفْظٌ مِنْ «لَفْظُهُ» مضاف إليه، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ، وَلَفْظٌ مضاف، وَالْهَاءُ مضاف إليه «أَوْ» حرف عطف «المحَلُّ» معطوف على لفظ.

(٢) «فَالسَّابِقُ» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فَانْصَبَ السَّابِقُ «انْصَبَ» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ، وَالْهَاءُ مفعول به «بِفِعْلٍ» جار ومجرور متعلق بانصب، وَجُمْلَةٌ «أَضْمَرَ» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، فِي مَحَلِّ جَرٍّ نعت لفعل «حَتْمًا» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حَتَمَ ذَلِكَ حَتْمًا «مُوَافِقٌ» نعت ثانٍ لفعل «لَمَّا» جار ومجرور متعلق بموافق «قَدْ» حرف تحقيق، وَجُمْلَةٌ «أَظْهَرَ» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَا الْمُوَصُولَةُ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ «مَا» المجرورة محلاً باللام.

وتقول: «بزيد مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وُصِّلَ إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه - إلى آخره» معناه أنه إذا وُجِدَ الاسم والفعل على الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّر وجوباً؛ [لأنه لا يُجْمَع بين المفسَّر والمفسَّر] ويكون الفعل المضمَّر موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير «ضربتُ زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به»: إن التقدير «جَاوَزْتُ زيداً مررت به»<sup>(١)</sup> وهذا هو الذي ذكره المصنف.

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببياً؛ فهذه أربعة أحوال: فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان هما: كونه متعدياً بنفسه، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم - نحو قولك: زيداً ضربته. ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه، في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيداً مررت به، فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت به.

الثانية: أن يكون العامل لازماً، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيداً مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لايسبت زيداً مررت بغلامه، ولا تقدّره: «جَاوَزْتُ زيداً مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير منسقيم، لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مر، وليس من لفظه =



وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْاسْمِ مَعًا؛ فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ» كَانَ «ضَرَبْتُ» نَاصِبًا لـ«زَيْدٍ» وَلِلْهَاءِ، وَرُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَالضَّمِيرُ مُلغًى، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلغَى بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِالْعَوَامِلِ.

\*\*\*

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْشًا<sup>(١)</sup>

ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ؛ أَحَدُهَا: مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالثَّانِي: مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالثَّالِثُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ، وَالرَّابِعُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ، وَالْخَامِسُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ.

فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «وَالنَّصْبُ حَتْمٌ - إِلَى آخِرِهِ»

= كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا، وَلَكِنَّهُ نَصَبَ اسْمًا ظَاهِرًا مَضافًا إِلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ إِلَى الْاسْمِ السَّابِقِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

وَهَكَذَا تَقْدَرُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ فَعَلًا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ، وَيَصِحُّ مَعَهُ الْمَعْنَى.

(١) «وَالنَّصْبُ» مَبْتَدَأٌ «حَتْمٌ» خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَلَا» فِعْلٌ مَاضٍ. فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ

مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَالنَّصْبُ وَاجِبٌ «السَّابِقُ» فَاعِلٌ لَتَلَا «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلَا «يَخْتَصُّ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَخْتَصُّ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «بِالْفِعْلِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَخْتَصُّ «كَإِنْ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ: أَيِ ذَلِكَ كَائِنٌ كَإِنْ - الْخُ، وَحَيْشًا» مَعْطُوفٌ عَلَى «إِنْ» الْمَجْرُورَةُ مُحَلًّا بِالْكَافِ.

ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط<sup>(١)</sup> نحو: «وَحَيْثُمَا؛ فتقول: «إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلْقَهُ فَأَكْرَمَهُ»: فيجب نصب «زيدًا» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وَقُوعَ الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، كقول الشاعر:

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ  
فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط كان، وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما: الأولى «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً، نحو: «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، والثانية: «إذا» مطلقاً، نحو: «إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ - أَوْ تَلْقَاهُ - فَأَكْرَمَهُ».

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو «هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ».

النوع الثالث: أدوات العرض، نحو «أَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ».

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو «هَلْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ»، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة، وهو من كلمة للنمرين تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية. فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لِتَعْدِلْنِي مِنَ اللَّيْلِ. أَسْمَعُ،      سَفَهَ تَبَيُّنُكَ الْمَلَامَةَ فَأَهْجِي  
لَا تَجْزَعِي لَعْدٍ، وَأَمْرُ غَدَلُهُ،      أَتَعْجَلِينَ الشُّرْمَالَمْ تَمْنَعِي  
قَامَتْ تَبَكِّي أَوْ سَبَاتُ لِفَتْحَةٍ      زَقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدِ مُقْطَعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء، وهو أيضاً أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يرضن أهله به «أهلكته» أذهبت وأفنيته «هلكت» مت.

تقديره: «إِنْ هَلَكَ مُنْفَسٌ»<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

\*\*\*

= الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا شاعية وعلامة جزمه حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فبعد» الفاء زائدة، وبعد: ظرف متعلق بقوله: «أجزعي» في آخر البيت، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فأجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وباء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبل: أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروي بنصب «منفس» ويروي برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيويه ١- ٦٨، ومفصل الزمخشري ١- ٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية، لأن «منفساً» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبه من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له، فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعنه قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك» وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨)، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

وَأِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بَالَا بَدَا      يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ أَلْتَزِمُهُ أَبَدًا<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ      مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدَ<sup>(٢)</sup>

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرُّفْعُ<sup>(٣)</sup> ؛

(١) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ ، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «بالاتِّدَا» جار ومجرور متعلق بـيختص الآتي «يختص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل - إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بـ«ما» اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموضوعة المجرورة محلاً باللام ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام .

(٣) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ٥١٨) وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا» . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا .

فيجب رَفْعُ الاسمِ المشتغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء، كإِذا التي للمفاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْعِ «زيد» - ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلُ المشتغَلُ بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و«ما» النافية، نحو «زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها<sup>(١)</sup>، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفسَّرَ عامة فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تلاً - إلى آخره».

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرُدُّ ما

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:

(الأول) أدوات الشرط جميعها، نحو زيد إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وزيد حيثما تلقه فأكْرَمَهُ.

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها، نحو زيد هل أَكْرَمْتَهُ، وعلى أَسَلِمْتَ عليه.

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها، نحو زيد هَلَا أَكْرَمْتَهُ، وخالد أَلَا تَزُوْرُهُ.

(الرابع) أدوات العرض جميعها، نحو زيد أَلَا تَكْرَمُهُ، وبكر أَمَا تَجِيْبُهُ.

(الخامس) لام الابتداء، نحو زيد لَأَنَا قَدْ ضَرَبْتَهُ، وخالد لَأَنَا أَحِبُّهُ حُبًّا جَمًّا.

(السادس) «كم» الخبرية. نحو زيد كَمْ ضَرَبْتَهُ، وإبراهيم كَمْ نَصَحْتَ لَهُ.

(السابع) الحروف الناسخة، نحو زيد إِنْني ضَرَبْتَهُ، وبكر كَأَنَّهُ السَّيْفُ مَضَاءٌ عَزِيْمَةٌ.

(الثامن) الأسماء الموصولة، نحو زيد الَّذِي تَضْرِبُهُ، وهندَ الَّتِي رَأَيْتَهَا.

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو زيد رَجُلٌ ضَرَبْتَهُ.

(العاشر) بعض حروف النفي؛ وهي «ما» مطلقاً، نحو زيد رَجُلٌ مَا ضَرَبْتَهُ، و«لا» بشرط أن تقع في

جواب قسم، نحو زيد والله لا أَضْرِبُهُ؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو زيد لم أَضْرِبْهُ - أو

كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو زيد لا أَضْرِبْهُ - فإنه يترجح الرفع ولا

يجب؛ لأنها حيث لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

قبله معمولاً لما بعده، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زَيْدًا مَا لَقِيتُ» أجاز النصب مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زَيْدًا مَا لَقِيتَهُ».

\* \* \*

وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ      وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبٌ<sup>(١)</sup>  
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فِعْلٍ عَلَى      مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أَوَّلًا<sup>(٢)</sup>

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يُخْتَارُ فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلب - كالأمر، والنهي، والدعاء - نحو «زَيْدًا» أَضْرِبْهُ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ، وَزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فيجوز رَفْعُ «زيد» ونصبه، والمختارُ النصب<sup>(٣)</sup>.

وكذلك يُخْتَارُ النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها

(١) «واختير» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختيار، وقبل مضاف و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاء» مبتدأ، مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المتصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثانٍ للمصدر «غلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خير المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على بعد في البيت السابق، وبعد مضاف و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية - لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

الفعل<sup>(١)</sup>، كهمزة الاستفهام، نحو «أَزِيدُ ضَرْبَتَهُ» بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

وكذلك يُختار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعلية ولم يُفصلَ بين العاطف والاسم، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ؟» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ النصبُ؛ لِنُعْطَفَ جُمْلَةً فعلية على جملة فعلية، فلو فُصلَ بين العاطف والاسم كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَكْرَمْتُهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي، وتقول: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَكْرَمْتُهُ» فيختار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب.

\*\*\*

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَأَعْطَفْنِ مُخْبِراً<sup>(٢)</sup>

أشار بقوله: «فاعطفن مخبراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أَنَّهُ القسمُ الخامسُ، وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة ذات وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدْرُهَا

(١) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) «ما» النافية؛ ففي نحو «ما زِيدُ لَقِيْتَهُ» يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية؛ ففي نحو «لا زِيدُ ضَرْبَتَهُ ولا عَمْرٌ» يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية؛ ففي نحو «إن زِيدُ ضَرْبَتَهُ» - بمعنى ما زِيدُ ضَرْبَتَهُ - يترجح النصب أيضاً.

(٢) «إن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به»، عن اسم متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخبراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

فعلٌ، نحو «زيد قام وعمرؤ أكرمته» فيجوز رَفْعُ «عمرؤ» مراعاةً للصدر،  
وَنَصْبُهُ مراعاةً للعجز.

\*\*\*

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّرَجَحَ هَمَّا أُبَيَحَ أَفْعَلُ، وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيَحْ<sup>(١)</sup>

هذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران  
وَيُخْتَارُ الرفع، وذلك: كل اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما  
يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّحُ نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء،  
وذلك نحو «زَيْدٌ صَرَبَتْهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختارُ رَفْعُهُ؛ لأن  
عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب؛  
لما فيه من كُلفَةِ الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة  
العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على  
النصب قوله:

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق بـ «رجح الآتي»، وغير مضاف و «الذي» اسم موصول:  
مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من  
مر وفاعله لا محل لها صلة «رجح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما:  
اسم موصول <sup>مفعول به</sup> مقدم لافعل «أبيح» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «أفعل»  
فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع  
«لم يبيح» مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

مفعول به



١٥٨ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ

ومنه قوله تعالى: (جَنَاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء «جَنَاتٍ».

\*\*\*

١٥٨ - البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٣ - ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء، وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ      لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ دُو خُصْلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجْلِ

اللغة: «فارساً» هذه الكلمة تروى بالرفع والنصب، ومن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادره» تركوه في مكانه، وسمى الغدير غديراً لأنه جزء من الماء يتركه السيل؛ فهو فعيل بمعنى مفعول في الأصل. ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كنف - الذي يكل أمره إلى غيره عجزاً «لو يشا - إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة يجري وحده، والنهد: الغليظ، والخصل: جمع خصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس - إلخ» الشيمة: الطبيعة والسجية والخلقة، وصرُوف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله، واحداً صرف.

الإعراب: «فارساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام غادروا فارساً «ما» حرف زائد لقصد التفضيم، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادره» فعل وفاعل ومفعول به «ملحمًا» حال من الضمير المنصوب في غادره، ويقال: مفعول ثانٍ، وليس بذلك «غير» حال ثانٍ، وغير مضاف و«زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «وكل» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله «فارساً ما غادره» حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله: «فارساً» المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الوضع ولا موجب له؛ فلما نصب «فارساً» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز، وليس ممتنعاً.

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي<sup>(١)</sup>

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ» أو ينفصل منه: بحرف جر، نحو «زيد مررتُ به» أو بإضافة، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، [أو غُلامَ صاحبه]، أو مررتُ بغلامه، [أو بغلام صاحبه]؛ فيجب النصب في نحو «إِنْ زَيْدًا مررتُ به أَكْرَمَكَ» كما يجب في «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتُهُ أَكْرَمَكَ» وكذلك يجب الرفع في «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمْرُو» ويختار النصب في «أَزَيْدًا مررتُ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ به» ويجوز الأمران على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرُو ومررتُ به» وكذلك الحكم في «زيد [ضَرَبْتُ غُلامه، أو] مررتُ بغلامه».

\*\*\*

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَصَلَ<sup>(٢)</sup>

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «إضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط. وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصفِ العاملِ: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

واحترز بالوصف ما يعملُ عملَ الفعل وليس بوصف كاسم الفعل، نحو «زَيْدٌ دَرَاكِيْهِ» فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»، لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ»؛ فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه: الآن، أو غداً، والدرهم أنت مُعْطَاهُ» فيجوز نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت عليه الألف واللام، نحو «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ»، فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما؛ فلا يفسرُ عاملاً فيه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفاً، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر؛ فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بآل؛ لأن «آل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما =

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةِ نَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا اتَّصَلَ فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ،  
نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَبَيْنَ مَا انفصل بحرف جر، نَحْوُ «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»؛ أَوْ  
بِإِضَافَةٍ، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ».

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْمُلَابَسَةَ بِالتَّابِعِ كَالْمُلَابَسَةِ بِالسَّبَبِيِّ، وَمَعْنَاهُ  
أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ، وَاتَّبَعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الْإِسْمِ  
السَّابِقِ: مِنْ صِفَةٍ، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ» أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ، نَحْوُ  
«زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ» أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ خَاصَّةً نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا  
وَأَخَاهُ» حَصَلَتِ الْمُلَابَسَةُ بِذَلِكَ كَمَا تَحْصُلُ بِنَفْسِ السَّبَبِيِّ، فَيُنْزَلُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ  
رَجُلًا يَحِبُّهُ» مَنْزِلَةَ «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ» وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ إِذَا اتَّبَعَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الْإِسْمِ السَّابِقِ جَرَى  
مَجْرَى السَّبَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= قَبْلُهَا، فَيَكُونُ الْعَامِلُ غَيْرَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مُنْهَضًا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ  
الْمَفْعُولِ، وَأَمَثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ، وَلَا يَقْتَرِنُ  
بِأَلٍ.

(١) «وَعُلُقَةٌ» مُبْتَدَأٌ «حَاصِلَةٌ» نَعْتٌ لِعُلُقَةٍ «بِتَابِعٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَاصِلَةِ «كَعُلُقَةٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «نَفْسِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لِعُلُقَةِ الْمَجْرُورِ بِالْكَافِ،  
وَنَفْسٌ مُضَافٌ، وَ«الْإِسْمُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «الْوَاقِعُ» نَعْتٌ لِلْإِسْمِ.

## تَعَدَّى الْفِعْلُ ، وَلَزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ

«ها» غَيْرَ مُصَدَّرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلَ<sup>(١)</sup>

ينقسم الفعل إلى متعدّد، ولزوم؛ فالمتعدّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، [نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا» واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر<sup>(٢)</sup> نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أو لا

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدّي» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدّي وصلك به ها- إلخ «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدّي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدّي، واللازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول: «ولازم غير المعدّي» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعدّد فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول المتعدّي، والثاني اللازم، والثالث ما ليس بمتعدّد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدّى إليه بحرف الجر، كما مثلاً له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدّية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدّية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحت ونصحت له وما أشبههما وقد يقال: إن «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدّية، وحيث يكون المراد من المفعول به هو ما أشبهه كخبر كان، أو يقال: إن المقسم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن القسمين، بل هي إما متعدّية، وحرف الجر في شكرت له زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الخافض.

مَفْعُولٌ لَهُ، نحو «قَامَ زَيْدٌ» ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدياً، ووَاقِعاً، ومجاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، و[يسمى] متعدياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو «البَابُ أُغْلِقَتْهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل؛ فمثال المتصلة بالمتعدي «الضَرْبُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أي ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم «الْقِيَامُ قُمْتُ» أي: قمت القيام.

\*\*\*

فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ  
عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ<sup>(١)</sup>

(١) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق ببنت «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو «تدبرت» فاعل «الكتب» مفعول به، ونحو مضاف، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هو المفعول به، لأمرين؛ أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً لأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً. وخرجت من الملعب ليلاً.

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو «تَدْبِرْتُ الْكُتُبَ» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم، نحو «تَدْبِرْتُ الْكُتُبَ».

وقد يُرْفَعُ المفعول وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس، كقولهم: «حَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع<sup>(١)</sup>.  
والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان؛ أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما ذلك، كأعطى وكسا.

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (١/١٨٦): وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق

الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرٌ

فإن السورات هي البالغة، وسمع أيضاً رفعهما، قال:

[إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا مَثُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمٌ

سمع نصبهما، قال:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَفْعُوانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك» أهـ.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: خرق الثوب المسمار. ومنه قول الأخطل: \* مثل القنافذ... البيت» أهـ.

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذا المثل التي ذكروها هو الفاعل، والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الإعراب، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغير إنما حصل في المعنى. وهذا رأي لجماعة من النحاة، وقد اختاره الشاطبي، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل.

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأَعْلَمَ وأَرَى .  
والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

\*\*\*

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى ، وَحْتَمَ      لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهَمُ<sup>(١)</sup>  
كَذَا أَفْعَلُّ كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِي أَقْعَنَسَا ،      وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا<sup>(٢)</sup>  
أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى      لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّة فَامْتَدَّ<sup>(٣)</sup>

اللازم هو : ما ليس بمتعدٍّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غيرِ  
المصدرِ ، وَيَحْتَمُ اللزوم لكل فعل دال على سجية - وهي الطبيعة - نحو :  
« شَرَفٌ ، وَكَرَمٌ ، وَظُرْفٌ ، وَنَهَمٌ » وكذا كُلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلُّ ، نحو :  
« أَقْشَعَرٌ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن أَفْعَلَّلُ ، نحو : « أَقْعَنَسَسَ ، وَآخَرَنَجَمَ » أو

« أ » هَذَا حَقْلٌ

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و« المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماضٍ  
مبني للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و« أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ،  
و« السجاياء » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير :  
وذلك كائن بهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفعلل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهي »  
معطوف على قوله : « أفعلل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقوله : « أقعنسا »  
مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهي « اقتضى » فعل ماضٍ ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة . والجملة لا محل لها صلة الموصول  
« نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنسا » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة في البيت السابق « أو طاووع » أو : حرف عطف . وطاووع : فعل  
ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة  
والمعدى « مفعول به لطاووع » لواحد جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمدته » متعلق بمحذوف خبر  
لمبتدأ محذوف . والتقدير : وذلك كائن كمدته « فامتد » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .



دَلَّ عَلَى نِظَافَةِ كـ «طَهَّرَ الثَّوبُ، وَنَظَّفَ» أَوْ عَلَى دَنْسٍ كـ «لَدَنْسَ الثَّوبُ، وَوَسَخَ» أَوْ دَلَّ عَلَى عَرَضٍ نَحْو: مَرَضَ زَيْدٌ، وَاحْمَرَ<sup>(١)</sup> أَوْ كَانَ مَطَاوِعاً لَمَّا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْو: «مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَاُمْتَدَّ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ» وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «لِوَاحِدٍ» مِمَّا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لَازِماً، بَلْ يَكُونُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْو: فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةُ فَفَهِمَهَا، وَعَلِمَتْهُ النِّحْوُ فَتَعَلَّمَهَا.

\*\*\*

وَعَدُّ لَازِماً بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ<sup>(٢)</sup>  
نَقْلًا، وَفِي «أَنْ» «وَأَنْ» يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا<sup>(٣)</sup>

تَقْدِّمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ، نَحْو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وَقَدْ يُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، نَحْو: «مَرَرْتُ زَيْدًا» قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) «وَعَدَ» فِعْلٌ أَمْرٌ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «لَازِماً» مَفْعُولٌ بِهِ لَعْدٌ «بِحَرْفٍ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بَعْدَ، وَحَرْفٌ مُضَافٌ وَ«جَرٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَأَنْ» شَرْطِيَّةٌ «حَذَفَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فِعْلُ الشَّرْطِ. وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَرْفِ جَرٍّ «فَالنَّصْبُ» الْفَاءُ لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ، النَّصْبُ: مُبْتَدَأٌ «لِلْمُنْجَرِّ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ.

(٢) «نَقْلًا» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَوْ حَالٌ صَاحِبُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «حَذَفَ» وَتَقْدِيرُهُ مَنَقُولًا «وَفِي أَنْ» جَارٍ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ الْآتِي «وَأَنْ» مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ «يَطْرُدُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفِ «مَعَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ، وَمَعَ مُضَافٌ وَ«أَمْنٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَأَمْنٌ مُضَافٌ وَ«لَبَسٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَعَجِبْتُ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مُحْذَوْفٍ، عَجِبْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلُ «أَنْ» مُصْدَرِيَّةٌ «يَدُوا» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُنْصَوْبٌ بِأَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَوَاوُ الْجُمَاعَةِ فَاعِلُهُ، «وَأَنْ» وَمَنْصُوبُهَا فِي تَأْوِيلِ مُصْدَرِ مَجْرُورٍ بِمَنْ الْمَحْذُوفَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: عَجِبْتُ مِنْ وَدِيهِمْ - أَيِ إعْطَاهُمْ الدِّيَةَ - وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَجَبٍ.

١٥٩ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

أي: تَمْرُونَ بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أَنَّ» و«أَنَّ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو] الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، نحو: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء؛ فتقول: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ» أو «في زَيْدٍ» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو

١٥٩ - البيت لجبر بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان \* أتمضون الرسوم ولا نحيا \*.

الإعراب: «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ. الشاهد فيه: قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك: «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أَنَّ» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أَنَّ» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفُنِي مَرَّرَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله: «مررت الطريقاً» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررت بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت من أن نظرت.

«اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ»؛ إذ لا يُدْرَى: هل للأصل «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» أو «اخْتَرْتُ مِنَ الْقَوْمِ بَنِي تَمِيمٍ».

وأما «أَنْ، وَأَنَّ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَرِّداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أَنْ يَدُوا» والأصل «عجبت مِنْ أَنْ يَدُوا» أي: مِنْ أَنْ يُعْطُوا الدَّيَّةَ، ومثال ذلك مع أَنْ - بالتشديد - «عجبت مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ» فيجوز حذف «مِنْ» فتقول: «عجبت أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أو «[رَغِبْتُ] فِي أَنَّكَ قَائِمٌ» فلا يجوز حذف «فِي» لاحتمال أَنْ يكون المحذوف «عَنْ» فيحصل اللبس.

واختلف في محل «أَنْ، وَأَنَّ» - عند حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ - فذهب الأَخْفَشُ إلى أَنَّهُمَا فِي محل جر، وذهب الكسائي إلى أَنَّهُمَا فِي محل نصب<sup>(١)</sup>، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

(١) أما الذين ذهبوا إلى أَنَّ المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضي جره فاستدلوا على ذلك بشيئين:

أولهما: أَنَّ حرف الجر عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

وثاني الدليلين: أَنَّ حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أَنْ» و«أَنَّ» فنحن متفقون على أَنَّ الاسم الذي كان مجروراً به ينصب كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما في قول ساعدة بن جؤبة الهذلي:

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ

وكما في قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ      وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: أليت على حب العراق، فلما حذف حرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجروراً؛ فيجب أَنْ يكون هذا هو الحكم مع أَنْ وَأَنَّ.

وحاصله: أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجزور غير «أَنَّ، وَأَنَّ» لم يَجْزِ حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أَنَّ، وَأَنَّ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمنِ اللَّبسِ، وهذا هو الصحيح.

\*\*\*

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ «أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ»<sup>(١)</sup>  
إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛  
فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعِلٌ في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»

= وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:  
وَمَارَزْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ  
فقوله: «ولا دين» مروي بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من «أن تكون - إلخ» وذلك يدل على أن هذا المصدر مجزور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجزوراً على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله:  
إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كُلِّبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ  
أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره.  
فلما رأى سيويه - رحمه الله! - تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوز كل واحد منهما.

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجزور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن - إلخ «من» حرف جر، ومجزور قول محذوف، والجار والمجزور متعلق بمحذوف حال «ألبس» فعل أمر مؤكد بالتون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسيج» مفعول ثانٍ لألبس، ونسج مضاف و«اليمن» مضاف إليه مجزور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

فالأصل تقديم «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى، لأنه الأخذ للدرهم، وكذا «كسوت زيدا جبّة» و«ألبس من زاركم نسج اليمن» ف«من»: مفعول أول، و«نسج»: مفعول ثانٍ، والأصل تقديم «من» على «نسج اليمن» لأنه اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معني، لكنه خلاف الأصل.

\*\*\*

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى<sup>(١)</sup>

أي: يلزم الأصل - وهو تقديم الفاعل في المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، نحو «أعطيت زيدا عمراً فيجب تقديم الأخذ منها، ولا يجوز تقديم غيره؛ لأجل اللبس؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخير ما هو فاعل في المعنى، نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعطيت صاحبه الدرهم» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة [وسر ممتنع] والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في حل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل من عطف بيان من اسم الإشارة «حتماً» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول: أي محتوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) تلخيص ما أشار الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني - اللذين =

وَحَذَفُ الْفَضْلَةِ، أَجْزُ، إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصِراً<sup>(١)</sup>  
 الْفَضْلَةُ: خِلَافُ الْعُمْدَةِ، وَالْعُمْدَةُ: مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ كَالْفَاعِلِ،  
 وَالْفَضْلَةُ: مَا يُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ كَالْمَفْعُولِ بِهِ؛ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ  
 لَمْ يَضُرْ، كَقَوْلِكَ فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا»: «ضَرَبْتُ» بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ،  
 وَكَقَوْلِكَ فِي «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»: «أَعْطَيْتُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَأَمَّا مَنْ

ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثة أحوال؛ الحالة الأولى يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى،  
 والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى. والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت،  
 وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع؛ أولها: أَنْ يَخَافُ اللَّبْسَ، وَذَلِكَ إِذَا صَلَحَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ  
 يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى  
 مُحْصُورًا فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جَبَّةً، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دَرَهْمًا» وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ  
 الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرًا وَالْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا نَحْوُ «أَعْطَيْتُكَ دَرَهْمًا».

وَأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً؛ أولها: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ يَعُودُ  
 عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ «أَعْطَيْتُ الذَّرْهَمَ صَاحِبَهُ»؛ إِذْ لَوْ قَدِمَ لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفُظًا  
 وَرُتَبَةً، وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا مُحْصُورًا فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا  
 زَيْدًا» وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا ضَمِيرًا وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا، نَحْوُ  
 قَوْلِكَ: «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَهُ بَكْرًا».

وَأما الحالة الثالثة فقيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحاليتين، وَمِنْهَا قَوْلُكَ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ» يَجُوزُ  
 أَنْ تَقُولَ فِيهِ: «أَعْطَيْتُ مَالَهُ زَيْدًا» فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفُظًا فَقَدْ عَادَ عَلَى مُتَقَدِّمٍ رُتَبَةً.

(١) «وَحَذَفُ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَجْزِ، وَحَذَفُ مُضَافٌ وَ«فَضْلَةُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَجْزُ» فَعَلَ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ  
 ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجَوَابُ تَقْدِيرِهِ أَنْتَ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «لَمْ» جَازِمَةٌ نَافِيَةٌ «يَضُرُّ» فَعَلَ مُضَارِعٌ مُجْزُؤٌ بِلَمْ،  
 وَجَمَلْتَهُ فَعَلَ الشَّرْطَ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَابُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ  
 مُحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ لَمْ يَضُرْ حَذَفُ الْفَضْلَةِ فَأَجْزُهُ «كَحَذَفِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ  
 خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ: أَيِ ذَلِكَ كَاثِنٌ كَحَذَفِ وَ«مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «سَبَقَ» فَعَلَ مَاضٍ  
 مَبْنِيٌّ لِلْمُجْزُؤِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَابُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ  
 لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «جَوَاباً» مَفْعُولٌ ثَانٍ لَسَبَقَ «أَوْ» عَاطِفَةٌ «حَصِرَ» فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٌّ  
 لِلْمُجْزُؤِ مُعْطُوفٌ عَلَى سَبَقَ.

أَعْطَى وَآتَى)، و «أعطيت زيداً»، ومنه قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)، و «أعطيت درهماً» قيل: ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ، فإن ضُرَّ حذف الفضلة لم يَجُزْ حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤالٍ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو «ما ضَرَبْتُ إِلَّا زيداً»؛ فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام الثاني ذالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً، والمقصودُ نفيه عن غير «زيد»؛ فلا يُفهم المقصود عند حذفه.

\*\*\*

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا، إِنْ عَلِمَا، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا<sup>(١)</sup>

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلَّ عليه دليلٌ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضربت زيداً» فحذف «ضربت»؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

(١) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علماً» فعل ماضٍ مبني للمجهول. فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

## التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>  
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ<sup>(٢)</sup>

التنازعُ عبارةٌ عن توجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>، نحو «ضربتُ

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله عاملان: أي حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختاره» فعل ماضٍ «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف و«أسره» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة، وأصله - بضم الهمزة - الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة - بالفتح - الجماعة القوية.

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

\* عَهِدْتُ مُؤَيَّسًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ \*

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغني ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول كقول كثير:  
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا  
أو بأن يكونا مصدرين كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيذاً، أو بأن يكونا اسمي تفضيل كقولك: زيد أضبط الناس واجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو بأن يكونا مختلفين: فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هازموا كتابيه﴾ ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:



وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا فكل واحد من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان - إلى آخره».

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُنِيرَةِ أَتْنِي  
لَقَيْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً  
فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لَقَيْتُ» و «الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثانٍ، وهو: أن يكون بينهما ارتباط؛ فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين: والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول: أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت.

(الثاني) أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: «وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله» العاملات هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله) و«كما ظننتم» معمول لظنوا، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا.

(الثالث) أن يكون جواباً للأول، نحو قوله تعالى: «يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة» ونحو قوله جل شأنه: «أتوني أفرغ عليه قطراً».

ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحو قول الشاعر:

\* أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ \*

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون»؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَذْنَى مَعِي شَيْءٌ كَفَّانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ.

وذلك لأن كلا من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله: «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ امْتَسَالِي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو حده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثَّلنا ومقتضاه أنه لو تأخَّر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما<sup>(١)</sup>.

= ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك: «زيداً ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أولاً معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك: «ضربت زيداً وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخير عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر - بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول معتبر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى - وهي جملة العامل الأول مع معموله - قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً في العامل الأول منهما؛ فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم، وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به؛ لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه.

\*\*\*

وَأَعْمَلَ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا      تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا<sup>(١)</sup>  
كَيُحْسِنَ ابْنَانِ وَيُسِيءَ ابْنَاكَ      وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ<sup>(٢)</sup>

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» فكل واحد من «يُحْسِنُ» و«يُسِيءُ» يطلب «ابنًا» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تُضمَرَ في الأول فاعله؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيءَانِ ابْنَاكَ» ومثله «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» وإن أعملت

= ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيداً، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيداً.

(١) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضميره» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماضٍ وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول به لالتزم «التزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «كَيُحْسِنَانِ» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويُسيءُ» فعل مضارع «ابنًا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بَغَى» فعل ماضٍ «واعتديا» فعل وفاعل «عبدًا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

الثاني في هذا المثال قلت: بَغْيًا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضممار؛ فلا تقول «يحسن ويسيء ابنك» ولا «بغى واعتدى عَبْدَاكَ» لأن تركه<sup>(١)</sup> يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل مُلْتَزِمُ الذَّكْرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على مذهبه في جواز حَذْفِ الْفَاعِلِ، وأجازه الْقُرَاءُ على تَوَجُّهِ الْعَامِلِينَ معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنَعِ الإضممار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: يحسنان ويسيء أبنائك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

\*\*\*

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا      بِمُضْمَرٍ لِيُغَيِّرَ رَفَعَ أَوْهَلَا<sup>(٢)</sup>  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ      وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٣)</sup>

(١) يريد أن ترك الإضممار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير ليصح؛ فإن ترك الإضممار لا يؤدي إلى حذف الفاعل فقط؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضممار يلزم منه أحد أمرين، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(٢) «ولا» ناهية «تجيء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجيء، ومع مضاف و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجيء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٣) «بل» حرف عطف، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم للزم، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و«خير» مضاف إليه وأخرنه الواو عاطفة، آخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، =

تقدّم أنه إذا أُعْمِلَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ فِي الظَّاهِرِ وَأُهْمِلَ عَنْهُ أَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ، وَيُلْزَمُ الْإِضْمَارُ إِنْ كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ مِمَّا يُلْزَمُ ذِكْرُهُ: كَالْفَاعِلِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي وَجُوبِ الْإِضْمَارِ - حَيْثُ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَهْمَلُ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي، فَتَقُولُ: «يَحْسَنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَ، وَيَحْسَنُ وَيَسِيئَانِ ابْنَاكَ».

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ مَفْعُولٌ «ظَن» وَأَخَوَاتُهَا؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأُ فِي الْأَصْلِ أَوْ خَبَرٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ» - أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: فِيمَا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَوِ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ فَتَقُولُ «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ» وَلَا تَضْمُرُ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» وَلَا «مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ» وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

١٦٠ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبُ  
جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِسْلَعَهْدِ  
وَأَلْفِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا  
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدِّ

= وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَخْرِ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «يَكُنْ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ. وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ «هُوَ» ضَمِيرٌ فَصْلٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «الْخَبَرُ» خَبَرٌ يَكُنْ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَكُنْ مُضْمَرٌ غَيْرُ الرُّفْعِ هُوَ الْخَبَرُ فَأَخْرَجْنَاهُ.

١٦٠ - الْبَيِّنَاتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَمْ نَقِفْ لِأَحَدٍ عَلَى نَسْبَتِهَا لِقَائِلٍ مُعَيَّنٍ.  
اللُّغَةُ: «جَهَارًا» بِزَنْةٍ كِتَابٌ - أَيْ عَيَانًا وَمَشَاهِدَةً، وَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ جَهْرًا وَجَهَارًا وَكَلِمَتُ فَلَانًا جَهْرًا وَجَهَارًا.  
= وَجَهْرٌ فَلَانٌ بِالْقَوْلِ جَهْرًا، كُلُّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْعَلَنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ» وَقَالَ =

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضممار؛ فتقول: «ضَرَبْتِي  
وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بِي وَمَرَّرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوز الحذف؛ فلا تقول

= الأخفض في قوله تعالى: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ أي عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضراً «أحفظ للعهد» يروى في مكانه «أحفظ للود» والود - بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو، أو تفتح - المحبة «الغ» يريد لا تجعل للكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع واش، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة، وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه؛ فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومفعولها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما «ترضي» و«يرضي» - وتأخر عنهما مفعول واحد - وهو قوله: «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضي» و«يرضي» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضممار قبل الذكر، والإضممار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر، من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور؛ فإنهم إنما أجازوا - في هذا الباب - الإضممار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلاً، مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضممار قبل الذكر مطلقاً.

«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» ولا «مَرَّبِي وَمَرَّرْتُ زَيْدًا»، وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦١ - بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِينَ - إِذَا هُمْ لَمَحُوا - شُعَاعُهُ

والأصل «لمحوه» فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذ، كما شذَّ عَمَلُ المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

١٦١ - البيت لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَأْتَلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيَكْفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ  
قَيْسًا، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شِنَاعُهُ  
فِيهِ السُّنُورُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة، والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعتشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت. المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظه» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» في البيت السابق «يعشي» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحواهم «لمحوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «شعاعه» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضممة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «يعشي»... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول - وهو «يعشي» - يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشي الناظرين إذا =

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالب له هو الأول، أو الثاني؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ» وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي أَضْمَرْتَهُ: مُتَّصِلًا كَانَ، أَوْ مُنْفَصِلًا؛ فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا»، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدًا» بَلْ يَلْزِمُ الْحَذْفُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدًا» إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِهِ مُؤَخَّرًا؛ فَتَقُولُ «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ». وَمَقْهُومُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا مَرْفُوعًا كَانَ، أَوْ مَجْرُورًا، أَوْ مَنْصُوبًا، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ.

\*\*\*

وَأَظْهَرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لِغَيْرِ مَا يَطَائِقُ الْمُفَسِّرُ<sup>(١)</sup>

= لمحوه شعاعه، ثم حذفت الهاء من «المحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة لا يجب ذكرها.

(١) «أظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه

وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبراً» =



نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا<sup>(١)</sup>

أي يجب ان يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُثَمِّلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقتها لما يفسره؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسره مُثْنِي، نحو «أظن ويظناني زيدا وعمراً أخوين» فـ «زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعول ثانٍ لأظُنُّ، والياء: مفعول أول ليظنان؛ فيحتاج إلى مفعول ثانٍ؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت: «أظن ويظناني إياه زيدا وعمراً أخوين» لكان «إياه» مطابقاً للياء، في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و«أخوين» مثنى؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر، وذلك لا يجوز، وإن قلت «أظن ويظناني إياهما زيدا وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسر للمفسر؛ (وذلك) لكون «إياهما» مثنى، و«أخوين» كذلك، ولكن تَفَوُّتُ مطابقة المفعول الثاني - الذي هو خبر في الأصل - للمفعول الأول - الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما

= خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المفسر» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فآظهره: أي جيء به اسماً ظاهراً.

(١) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ويظناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثانٍ ليظناني «زيداً» مفعول أول لأظن «وعمراً» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثانٍ لأظن «في الرخا» تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

تعدّرت [المطابقة] مع الإضممار وجب الإظهار؛ فتقول: «أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين»؛ ف«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولاً أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و«أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة - حينئذٍ - من باب<sup>(١)</sup> التنازع؛ لأن كلا من العاملين عمِلَ في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضممار مُراعىً به جانب المخبر عنه؛ فتقول: «أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذف؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

\*\*\*

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول؛ فإنه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول. وتنازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط ضحة توجه كل من العاملين إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت «ضربني وضربت زيداً» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيداً» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟

### المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ<sup>(١)</sup>  
 الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، فـ «قام» يدل على قيام في زمن ماضٍ، و «يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، و «قُم» يدل على قيام في المستقبل، والقيام هو الحدث - وهو أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» فكانه قال: المصدر اسم الحدث كَأَمِنْ، فإنه أحد مدلولي أَمِنْ.

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: تأكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عَدَدِهِ، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سِيراً زَيْداً، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

\* \* \*

بمثله أَوْفَعِلْ أَوْ وَصِفْ نَصِبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ<sup>(٢)</sup>

(١) «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

(٢) «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل، أو =

يَنْتَصِبُ الْمَصْدَرُ بِمَثَلِهِ، أَيِّ بِالْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا» أَوْ بِالْفِعْلِ<sup>(١)</sup>، نَحْوُ «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا» أَوْ بِالْوَصْفِ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ «أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا».

ومذهبُ البصريين أن المصدرَ أَصْلٌ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه،

= وصف معطوفان على مثل «نصب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلاً» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار مجرور متعلق بقوله أصلاً وبمحذوف صفة له «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الإبتداء.

(١) يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون متصرفاً، والثاني: أن يكون تاماً، والثالث: ألا يكون ملغى عن العمل، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجيل ونعم وبش، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان؛ أحدهما: أن يكون متصرفاً، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَانْتِ الْيَوْمَ الْأَمْهَمُ      لَوْمًا، وَأَيُّضُهُمْ بِسَرِّبَالٍ طَبَّاحٍ

فإن قوله: «لَوْمًا» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «الأمهم» الذي هو أفعَل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «الأمهم» وتقدير الكلام - على هذا -: فانت اليوم الأمهم تلوم لَوْمًا، واختلقوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعَل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلاً بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ      طَرَبَ الْوَالِهَ أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ

فإن قوله: «طرب الواله» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله «طرباً» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله - إلخ، على نحو ما قالوه في أفعَل التفضيل.

وهذا معنى قوله: «وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتَخِبَ» أي: المختارُ أن المصدر أصل لهذين، أي: الفعل، والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه.

وزهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل.

وزهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

\*\*\*

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ<sup>(١)</sup>

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم.

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم تبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جازة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، و«ذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

الثاني : أن يكون مبنياً للتسوع<sup>(١)</sup>، نحو «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ»،  
و «سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث : أن يكون مبنياً للعدد، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرَبَتَيْنِ،  
وَضَرَبَاتٍ».

\*\*\*

ر وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَدْلِ<sup>(٢)</sup>  
قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه، ككل وبعض، مضافين إلى

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو: ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال.

الأول: أن يكون مضافاً، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره؛ فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: اعمل عملاً مثابهاً لعمل الصالحين، وجد جداً مماثلاً لجد الحريص.

الثاني: أن يكون موصوفاً، نحو قولك: اعمل عملاً صالحاً، وسرت سيراً وثيداً، وليس هذا من باب النيابة قطعاً.

الثالث: أن يكون مقروناً بالـ العهدية، نحو قولك: اجتهدت الاجتهاد، وجددت الجد، وهذا يحتل الأمرين جميعاً، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة. وكان المتكلم يقول: اجتهدت اجتهداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلاناً قد اجتهد، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول آل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة؛ لأنه فعله.

(٢) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» «ما» اسم موصول: فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بـ «دل» «دل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و«الجد» مضاف إليه «وأفرح» الواو حرف عطف، أفرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجدل» مفعول مطلق.

المصدر، نحو «جَدَّ كُلُّ الْجَدِّ»<sup>(١)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور<sup>(٢)</sup>، نحو «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَأَفْرَحَ الْجَدَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابٍ القعود لمرادفته له، والجدل: نَائِبٌ مَنَابٍ الفرح لمرادفته له.

وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، نحو «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبِ» وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَنَابَ الْمَصْدَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ، كَمَا مَثَّلْنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَمِنْ أَمْثَلِهِ سَيَبُوه «ظَنَنْتُ ذَلِكَ» أَي: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ، وَلَمْ يُوصَفْ بِهِ.

وينوب عن المصدر - أيضاً - ضميره، نحو «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أَي:

(١) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوخ:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنَّ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقاً؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والميرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه؛ واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكماً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فإذا قلت «فرحت جداً» فجذلاً: عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منسوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجدلت جداً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجدال، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كوني جذلاً.

ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أَعَذُّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ أي: لا أعذب العذاب.

وعَدَّه، نحو «ضَرَبْتُهُ [عَشْرِينَ] ضَرْبَةً» ومنه قوله تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً).

والآلة، نحو «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» والأصل: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

\* \* \*

وَمَا لَتَوْكِيْدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا<sup>(١)</sup>

لا يجوز تثنية المصدر المؤكّد لعامله، ولا جَمْعُهُ، بل يجب إفراده، فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، وذلك لأنه بِمِثَالَةِ تكرّر الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع.

وأما غير المؤكّد - وهو المبين للعدد، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجَمْعُهُ.

فأما المبين للعدد فلا خِلَافَ في جوازِ تثنيته وجَمْعُهُ، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرْبَاتٍ.

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وُحْدُ الْآتِي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحّد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبدًا» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من ان واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.



[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اختلفت أنواعه، نحو «سِرْتُ سَيْرِي زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ»].  
ومما مرَّ كلام سيوييه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً، بل يُقتصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشلّوبين.

\*\*\*

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعٌ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٌ<sup>(١)</sup>  
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مَسْوقٌ لتقرير عامله وتقويته، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه: جوازاً، ووجوباً.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أَيَّ سَيْرٍ سِرْتُ» و«ضَرَبْتَيْنِ» لمن قال: كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟ والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرَبَتَيْنِ.

وقول ابن المصنف: إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه، لأن قولك «ضَرْباً زَيْدًا» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوباً، كما سيأتي - ليس بصحيح<sup>(٢)</sup>، وما استدلل به على دَعَوَاهُ من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأن «ضَرْباً زَيْدًا» ليس من

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لذليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «امتنع» مبتدأ مؤخر.

(٢) جملة «ليس بصحيح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وقول ابن المصنف».

التأكيد في شيء، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد، بِمَثَابَةِ «أَضْرَبَ زَيْدًا» لأنه واقعٌ مَوْقَعُهُ، فكما أن «أَضْرَبَ زَيْدًا» لا تأكيد فيه كذلك «ضَرَبًا زَيْدًا» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابِ الْعَامِلِ، ذَالٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وهو عَوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكِّد.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضَرَبًا زَيْدًا» ونحوه لَيْسَ من المصدر المؤكِّد لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل، فـ «زَيْدًا» في قولك «ضَرَبًا زَيْدًا» منصوبٌ بـ «ضَرَبًا» على الأصح، وقيل: إنه منصوبٌ بالفعل المحذوف، وهو «أَضْرَبَ»، فعلى القول الأول نَابَ «ضَرَبًا» عن «أَضْرَبَ» في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني نَابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

\*\*\*

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدَلًا اللَّذْكَانُ<sup>(١)</sup>  
يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ:

(١) «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«آت» مضاف إليه «بدلاً» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلاً، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «كندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللذ» اسم موصول صفة لندلاً «كانندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلاً» وفي «كانندلاً» داخلة على مقصود لفظه، فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو «قِيَاماً لَا قُعُوداً» أي: قُمْ [قِيَاماً] وَلَا تَقْعُدْ [قُعُوداً]، والدعاء، نحو «سَقِياً لَكَ» أي: سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو «أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟» أي: أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ<sup>(١)</sup>.

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، نحو «أَفْعَلْ وَكَرَامَةً» أي: وَأَكْرِمُكَ. فالْمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَذَلَا» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٦٢ - يَمُرُّونَ بِالدُّهْنِ خِفَافاً عِيَابُهُمْ  
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ  
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ  
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلاً من فعل على ضربين؛ أحدهما: المراد به طلب، وثانيهما: المراد به خير؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع؛ الأول: ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢)، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك: قِيَاماً لَا قُعُوداً، والثالث: ما كان المراد به الدعاء نحو: سَقِياً لَكَ. والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ الْجَدُّ». وأما المراد به خير فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأما السماعي فنحو قولهم: لَا أَفْعَلْ وَلَا كَرَامَةً، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله. ومنها ما كان مكرراً. أو محصوراً، ومنها ما جاء مؤكداً لنفسه، أو لغيره، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً.

١٦٢ - البیتان لأعشى همدان. من كلمة يهجو فيها لصوصاً.

فـ «نَدَلًا» نَائِبٌ مَنَابَ فعل الأمر، وهو اُنْدَلٌ، والنَدَلُ: خَطْفُ الشيء بسرعة، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقدير: نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [المَالُ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بِنَدَلًا، وفيه نظر<sup>(١)</sup>، لأنه إن جعل «نَدَلًا» نَائِبًا مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، والتقدير «اُنْدَلُ» لم يصح

اللغة: «الدهنا» يقصر ويمد - موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمنسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون - جمع بجرء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي - هنا - العيبة أيضاً «ألهي الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها «نَدَلًا» خطفًا في خفة وسرعة. المعنى: هؤلاء اللصوص يَمُرُّون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين؛ وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها. ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضاً: اخطف خطفًا سريعاً، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافاً» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل والتعويض بنون الإنثاء لتساويلهم بالجماعات، أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و«الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهي» فعل ماضٍ «الناس» مفعول به لألهي تقدم على فاعله «جل» فاعل ألهي، وجل مضاف، وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله نَدَلًا السابق «ندل» مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف، و«الثعالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً، على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منوئاً، لأنه اسم رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.

أن يكون مرفوعاً به، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما نَابَ مَنْابَهُ، وإن جعل نائباً مَنْابَ فعل الأمر للغائب، والتقدير «لَيَنْدُلْ» صَحَّ أن يكون مرفوعاً به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مَنْابَ فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مَنْابَ فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زَيْدًا» أي: اضْرِبْ زَيْدًا، والله أعلم.

\*\*\*

وَمَا لَتَفْصِيلِ كَيْمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَنْخَضْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكُ، فِيمَا مَنَّا

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كَيْمَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من عن وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده، والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التي تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر:

لَا جَهْدَنَ: فَلَمَّا رَدَّ وَأَقْبَمَ تَخَشَى، وَإِمَّا بُلُوعَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفرداً - نحو أن تقول: لزيد سفر فلما صحة وإما اغتنام مال - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره؛ والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكاً وإما تأديباً فاضرب زيداً - لم يجب حذف العامل أيضاً.

بَعْدَ، وَإِمَّا فِدَاءً ﴿١﴾ فَمَتْنًا، وَفِدَاءٌ: مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا،  
والتقدير - والله أعلم - فَإِمَّا تَمْنُونُ مَتْنًا، وَإِمَّا تَقْدُونُ فِدَاءً، وهذا معنى  
قوله: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ» - إلى آخره أي: يُحذف عامل المصدرِ المَسْوقِ  
للتفضيل، حيث عَنَ، أي: عَرَضَ.

\*\*\*

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَّادٌ<sup>(١)</sup>  
أي: كذلك يُحذف عامل المصدرِ وجوبًا، إذا نَابَ المصدرُ عن  
فعل استند لِاسْمٍ عَيْنٍ، أي: أُخِيرَ به عنه، وكان المصدرُ مكرراً أو  
محصوراً<sup>(٢)</sup>، فمثال المكرر: «زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً» والتقدير: زيد يسير سيراً،  
فحذف «يسير» وجوباً لقيام التكرير مقامه، ومثال المحصور: «مَا زَيْدٌ إِلَّا  
سَيِّراً» و«إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً» والتقدير: ما زيد إلا يسير سيراً، وإنما زيد يسير  
سيراً، فحذف «يسير» وجوباً لما في الحصر من التأكيد القائم مقام  
التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحصر لم يجب الحذف، نحو: «زَيْدٌ سَيِّراً»

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو  
مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ، وما  
عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر في ورد، ونائب مضاف. و«فعل» مضاف إليه «لاسم»  
جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و«عين» مضاف إليه «استند» فعل ماضٍ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت  
لفعل.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط؛ الأول: أن يكون العامل فيه خبراً للمبتدأ  
أو لما أصله المبتدأ، والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين؛ والثالث: أن يكون الفعل متصلاً  
إلى وقت التكلم، لا منقطعاً، ولا مستقبلاً، والرابع أحد أمرين: أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو  
محصوراً، كما مثل الشارح، أو معطوفاً عليه، نحو: أنت أكلاً وشرباً، وثانيهما: أن يكون المخبر  
عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو: أنت سيراً؟

التقدير: زيد يسير سيراً، فإن شئت حذفته «يسير»، وإن شئت صرّحت به، والله أعلم.

\*\*\*

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ<sup>(١)</sup>  
نَحْوُ «لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا» وَالثَّانِي كـ «أَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»<sup>(٢)</sup>

أي: من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يُسمى: المؤكّد لنفسه،  
والمؤكّد لغيره.

فالمؤكّد لنفسه هو: الواقع بعد جملة لا تحتلّ غيره، نحو «لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا» أي: [اعترافاً، فاعترافاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكّداً لنفسه، لأنه مؤكّد للجملة قبله، وهي نفس المصدّر، بمعنى أنها لا تحتلّ سواه، وهذا هو

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكّداً» مفعول ثانٍ والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بیدعو، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: -حرف عطف، غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

(٢) «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفاً» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو: إليها «والثاني» مبتدأ «كأبني» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أبني» ابن خبر مقدم، وابن مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقاً» مفعول مطلق «صرفاً» نعت لقوله حقاً.

المراد بقوله: «قَالُمُبْتَدَأًا» أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لغيره هو: الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتمله وتحتملُ غَيْرَهُ، فتصير بذكره نصًّا فيه، نحو «أَنْتَ ابْنِي حَقًّا» فَحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير: «أَحَقُّهُ حَقًّا» وَسُمِّيَ مؤكداً لغيره، لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره، لأن قولك «أَنْتَ ابْنِي» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى أنت عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابْنِي، فلما قال «حَقًّا» صارت الجملة نصًّا في أن المراد البُنوَّةُ حقيقةً، فتأثرت الجملة بالمصدر، لأنها صارت به نصًّا، فكان مؤكداً لغيره، لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه.

\*\*\*

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ «لِي بَكَاءٌ بِكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ»<sup>(١)</sup>

أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى<sup>(٢)</sup>، نحو «لَزِيدٍ صَوْتُ صَوْتِ

(١) «كذلك» كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و«التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال، وبعد مضاف، و«جملة» مضاف إليه «كلي» الكاف جارة لقول محذوف. لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكاء» قصر للضرورة مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق، وبكاء مضاف و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و«عضلة» مضاف إليه.

(٢) الشروط التي تشترط في هذا الموضع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط في المفعول المطلق نفسه، والأربعة الباقية في الكلام الذي يسبقه:

فأما الثلاثة التي يجب أن تتحقق في المفعول المطلق فهي: أن يكون مصدراً، وأن يكون مشعراً بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه.



جِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ الثَّكَلَى» فـ«صَوْتُ جِمَارٍ» مصدر تشبيهي، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً، والتقدير: يَصُوتُ صَوْتُ جِمَارٍ، وقبله جملة وهي «لِزَيْدٍ صَوْتُ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بُكَاءُ الثَّكَلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً، والتقدير: يَبْكِي بُكَاءُ الثَّكَلَى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملةٌ وَجَبَ الرُّفْعُ، نحو «صَوْتُهُ صَوْتُ جِمَارٍ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الثَّكَلَى»، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو «هَذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكَلَى، وَهَذَا صَوْتُ صَوْتُ جِمَارٍ».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

= وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السابق عليه جملة، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر، وأن يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر.

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم يتقدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر. كقولك: دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - ففي كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً. بل هو فيما ذكرنا - مما تقدمته جملة - من الأمثلة بدل مما قبله.

## المفعول له

يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ، إِنْ  
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ  
فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ  
مَعَ الشَّرْطِ: كَلِزْهَدْ ذَا قِنَعٍ<sup>(١)</sup>  
المفعول له هو المصدر، المفهم علة، المشارك لعامله: في

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما: الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية. وجواب الشرط في البيت التالي.

(٣) «فاجرزه» الفاء لربط الجواب بالشرط، اجرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرز «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف، «والشرط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف. لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماضٍ. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الوقت، والفاعل، نحو «جُدْ شُكْرًا» فشكراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشَارِكٌ لعامله وهو «جُدْ»: في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زَمَنُ الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيًّا» فتأدياً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب «لَمْ فَعَلْتُ الضَّرْبَ؟» وهو مُشَارِكٌ لضربت: في الوقت، والفاعل.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروط الثلاثة - أعني المصدرية، وإِبَانَةُ التعليل، واتحادُه مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّه بحرف التعليل، وهو اللام، أو «مِنْ» أو «فِي» أو الباء؛ فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك «جئتكَ للسمن» ومثال ما لم يَتَّحِدْ مع عامله في الوقت «جئتكَ اليوم للإكرام غداً» ومثال ما لم يَتَّحِدْ مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قِنَعٌ لِرُهْدٍ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُهُ مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ  
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ «أَلْ» وَأَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>  
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(٢)</sup>

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال؛ أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون مُحَلًى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً»، ويجوز جرُّه؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ»، وزعم الْجَزُولِي أنه لا يجوز جرُّه، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون، وما صَحَبَ الألف واللام بعكس المجرد؛ فالأكثر جرُّه، ويجوز النصب؛ فـ «ضَرَبْتُ ابْنِي لِلتَأْدِيبِ» أكثر من «ضَرَبْتُ ابْنِي التَأْدِيبِ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف:

١٦٣ \* لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ \*

(١) «وقل» فعل ماضٍ «أَنْ» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أَنْ» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، و«العكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف و«أَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالي: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف و«الأعداء» مضاف إليه.

١٦٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم؛ فهذا صدره، وعجزه قوله:

\* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ \*

اللغة: «أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا

البيت، فالجبن» مفعول له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قوله:

١٦٤ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَا

= تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون - هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبة «الهيجهاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمن قصرها قول لبيد:

\* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن مدّها قول الآخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَبُّبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ  
«توالت» تابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجهاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «توالت» توالي: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه محلي بال. وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفة؛ فذهب سيويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة:

كَرِيمٌ يَغْضُ الطَّرْفُ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَذْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَاكِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حياته» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إليه الضمير. وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه - فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بال، فال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً.

والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته ورود في قول الله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ» والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

١٦٤ - البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط ابن أنيف أحب =

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب، والجُرْ - على السواء؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيْبَهُ، ولتَأْدِيْبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجرّد ونصبُ المصاحِبِ للآلف واللام عُلم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً [قوله تعالى] (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه [قوله]:

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدْخَارَهُ  
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

= بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «فليت» حرف تمن ونصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوماً» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم - أي فرقوها - لأجل الإغارة «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركبناً» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «الإغارة» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بآل، وهو يرد على الجزمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ وادعاه أن آل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة بخلاف الأصل فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولاً لأجله.

١٦٥ - البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة الفصيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح.

= الإعراب: «وأغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وعوراء» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف والمضاف إليه «الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف والمضاف إليه «اللثيم» مضاف إليه «تكروما» مفعول لأجله. الشاهد فيه: قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة بإضافة ولا بال، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح. وفي قوله «تكروما» شاهد آخر لهذا الباب. فإن قوله: «تكروما» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بال، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

### المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

الظرف: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمْنَا «في» باطْرَادٍ، كَهُنَا أَمَكْتُ أَزْمَنَا<sup>(١)</sup>

عَرَفَ المصنَّفُ الظرفَ بأنه: زمان - أو مكان - ضَمَّنَ معنى «في» باطْرَادٍ، نحو «أَمَكْتُ هُنَا أَزْمَنَا» فهنا: ظرف مكان، وأزمننا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى «في»، لأن المعنى: امكث في هذا الموضع [و] في أَزْمَنَ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل أَسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ، أو خبراً، نحو: «يَوْمُ الجمعةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَيَوْمٌ عَرَفَةُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَالذَّارُ لَزِيدٌ» فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و«جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَلِ».

واحترز بقوله: «باطْرَادٍ» من نحو: دَخَلْتُ البَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ فإن كل واحد من «البَيْتِ، والدَّارِ، والشَّامِ» متضمن معنى «في» ولكن تضمُّنه معنى «في» ليس مُطَرِّدًا؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّةَ

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، وألف الإثنين تائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمان «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمَّن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمننا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.



لا يجوز حَذْفُ «في» معها، فليس «البيت، والدار، والشام» في المَثَلِ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطرَادٍ، وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر، لأنه إذا جُعِلَت هذه الثلاثة ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»، لأن المفعول به غير متضمن معنى «في»، فكذلك ما شُبَّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطرَادٍ» ليخرجها، فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى في»، والله تعالى أعلم.

\*\*\*

فَانْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهِراً كَانَ، وَإِلَّا فَانْصَبْهُ مُقَدِّراً<sup>(١)</sup>

حُكْمُ مَا تَصْمَنُ معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المَصْدَرُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعل، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً، يوم الجمعة، أمام الأمير» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زَيْداً، اليوم، عِنْدَكَ».

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «والا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف: أي وإلا يظهر «فأنوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «أنوه».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره: كالفعل، والوصف<sup>(١)</sup>.

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتُ؟» فتقول: «يَوْمَ الجمعة»، و«كَمْ سِرْتُ؟» فتقول: «فَرَسَخَيْنَ»، والتقدير «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صفةً، نحو: مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ أو صلة، نحو: «جاء الذي عندك» أو حالاً، نحو: «مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ»، فالعاملُ في هذه الظروفُ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقديرُ في غير الصلة «اسْتَقَرَّ» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ»، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

\* \* \*

(١) أعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك» وكذلك إذا قلت «كان جلوسي أمامك» وأعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة؛ لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً.

(٢) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً؛ وبقي عليه مرععان آخران: (الأول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه. والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام (الثاني) أن يكون الكلام قد

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهِمًا<sup>(١)</sup>  
نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى<sup>(٢)</sup>

يعني أن اسم الزمان يقبلُ النصب على الظرفية<sup>(٣)</sup>: مُبْهِمًا كان، نحو «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُخْتَصًّا: إما بإضافة، نحو «سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ»، أو بوصف نحو «سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا» أو بعددٍ، نحو «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

= سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمرًا قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن؛ فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر؛ فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره، وأمره بالاستماع إلى جديد.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهمًا» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهمًا.

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو، ونحو مضاف، «والجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئي معناه الوضعي قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يبق على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته، لكونه بالنظر إلى المادة قوي الدلالة على هذا النوع.

وأما اسم المكان فلا يقبلُ النصبُ منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات [السُّتِّ]، نحو: «فوق، وتحت، [ويمين، وشمال] وأمام، وخلف» ونحو هذا، كالمقادير، نحو «غُلُوَّة، وميل، وفرسخ، ويريد»<sup>(١)</sup> تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وَسِرْتُ غُلُوَّةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر، نحو «مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَمَقْعَدَهُ» فَشَرُطُ نَصْبِهِ - قِيَاساً - أن يكون عامله من لفظه، نحو «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بقي، نحو: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زَيْدٍ» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا»<sup>(٢)</sup> أي: كائن مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا، والقياس «هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ، وَهُوَ مَرْجَرُ الْكَلْبِ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا» ولكن نَصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) الغلوة - يفتح الغين المعجمة وسكون اللام - فسرها المتقدمون بالباع مائة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهمَا محاذيتين لصدرك، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٢) يقول العرب «فلان مني مقعد القابلة» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة. ويقولون: «فلان مني مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الهم، ويقولون: «فلان مني مناط الثريا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها. وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَساً أَنْ يَقَعَ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ<sup>(١)</sup>

أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أَصْلٍ وَاحِدٍ، كمجامعة «جلست» بـ «مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُمَا وَاحِدٌ، وهو «الجلوس».

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَانِ، أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، لأنها - وإن كانت معلومة المقدار - فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمة، لأنها معلومة المقدار، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً، نحو «جلست مجلساً» ومختصاً، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهر كلامه أيضاً أن «مرمى» مشتق من رمى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو: ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنه سُمع نصب كل مكان مختص مع «دخل»،

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«كون» مضاف إليه، وكون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيساً» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تاويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفاً» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «في أصله، معه» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتماع الآتي «اجتمع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرور محلاً باللام.

وسكن، ونصب «الشام» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام» واختلف الناس في ذلك، فقليل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصل «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر، فانتصب الدار، نحو «مررت زيدا» وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَمَا يَرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصْرِفٍ فِي الْعُرْفِ<sup>(٢)</sup>

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ذكر الشارح منها ثلاثة:  
(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.  
(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدُنْ يَهْرُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَنْتُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الشَّعْبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.  
(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.  
(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة ويحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة الورد، بخلاف نحو «ذهب».  
(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفاً» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفاً» «السابق» وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه:

وَعَبَّرَ ذِي التَّصَرُّفِ: الَّذِي لَزِمَ  
ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ<sup>(١)</sup>

ينقسم اسمُ الزمان واسمُ المكانِ إلى: متصرف، وغير متصرف،  
فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف،  
كـ «يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يُستعمل ظرفاً، نحو «سِرْتُ يوماً  
وجلسْتُ مكاناً»، ويستعمل مُبتدأً، نحو «يَوْمَ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُكَ  
حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُكَ».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سَحَرَ»  
إذا أَرَدْتَهُ من يومٍ بعينه<sup>(٢)</sup>، فإن لم تُرِدْهُ من يومٍ بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله  
تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾، و«فوق» نحو «جَلَسْتُ فَوْقَ  
الدارِ» فكل واحد من «سحر: فوق» لا يكون إلا ظرفاً<sup>(٣)</sup>.

= «فذلك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني  
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه  
الشرط في عمومته، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.  
(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي»

اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
الذي. والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف  
على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، وليس يجوز أن يكون معطوفاً على  
قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها،  
ومن الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيد  
ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين: أحدهما: الذي يلزم  
الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية  
وشبهها، نغني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من  
الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو شبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثاليين: أحدهما «سحر» إذا أردت به =

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عند [وَلَدُنْ]» والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ «مِنْ»، نحو «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلا بـ «مِنْ» فلا يقال «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ»، وقول العامة: «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ» خطأ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ يَنْسُوبُ عَنْ مَكَانٍ مُصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ<sup>(٢)</sup>

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، كقولك «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مَكَانَ قُرْبَ زَيْدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه

سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها، بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى: «فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ» وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضاً «بيننا» و«بينما» ومنها «مذ»، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض.

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتباعاً لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» «الآن»، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثُر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثُر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.



مُقَامَهُ، فأعرب بأعرابه، وهو النَّصْبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول «آتيك جُلُوسَ زيد» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحو «آتيك طُلُوعَ الشمسِ، وَقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زيدٍ» والأصل: وَقَتَ طلوع الشمسِ، وَوَقَتَ قدوم الحاجِّ، وَوَقَتَ خروج زيدٍ، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بأعرابه، وهو مَقِيَّسٌ في كل مصدر<sup>(١)</sup>.



(١) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - واحداً مما ينوب على الظرف، وهو المصدر، بين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقبسة - بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من مصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب على الظرف زمانياً أو مكانياً:

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو «بحثت عنك كل مكان، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينيبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو «صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة عشر فرسخاً».

الرابع: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو «أحقاً» في قول الشاعر:

أَحَقُّا عِبَادَ اللَّهِ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ  
وفي نحو قول الآخر:

أَحَقُّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتْنَا وَبَيْتُهُمْ قَرِيبُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقُّا بَنِي أُنْبَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُوكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

\* أَحَقُّا أَنْ أُخْطَلَكُمُ هَجَانِي \*

## المَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ      فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً»<sup>(١)</sup>  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ      ذَا النُّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ<sup>(٢)</sup>

المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل «سيري والطريق مسرعة» أي : سيري مع الطريق ،  
فالطريق منصوب بسيري .

ومثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق» ، و «أعجني سيرك والطريق»  
فالطريق : منصوب بسائر وسيرك .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَاوِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ  
كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجَرَّ،

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «تالي» نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف و«الواو» مضاف إليه «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «معه» مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولاً» ومع مضاف والضمير مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن في نحو «سيري» فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها «والطريق» مفعول معه «مسرعة» حال من ياء المخاطبة في قوله سيري .

(٢) «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله سبق الاتي «وشبهه» الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء «ذا» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «في القول» جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول .

كحروف الجر، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً، لكونها كالجزء منه، بدليل تخطي العامل لها، نحو «مررت بالغلام».

ويستفاد من قول المصنف في نحو «سيري والطريق مسرعة» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدمه فعل أو شبهة، و[هذا] هو الصحيح من قول النحويين<sup>(١)</sup>.

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: «والنيل سرت» وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه - نحو «سار والنيل زيد» - ففيه خلاف، والصحيح منعه<sup>(٢)</sup>.

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك - إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه، وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً، وقولهم: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد - من غير ضرورة ولا ملجئ ما، يقطع بذلك.

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتاب «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه؛ فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وثاني الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن =

وَيَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامَ أَوْ «كَيْفَ» نَصَبٍ  
بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقه فعل أو شبهه، كما تقدم تمثيله،  
وسمع من كلام العرب نصبه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن  
يُلَفَّظَ بفعل، نحو «ما أنت وزيداً<sup>(٢)</sup>» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» فخرجه

عمه:

جَمَعَتْ وَفُحْشاً غَنِيَةً وَتَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
فزعم أن الواو في قوله: «وفحشاً» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك  
أيضاً قول بعض الفزازيين، وهو من شعراء الحماسة:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأَكْرِمَةٍ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا  
فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم  
على مصاحبه وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف  
فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعاً  
ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول،  
وأما البيتان اللذان أنشدتهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية  
يجوز أن تكون الواو فيهما للمعطف وقدم المعطوف ضرورة.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما  
مضاف و«استفهام» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «أو» عاطفة «كيف» معطوف على «ما»  
السابق «نصب» فعل ماضٍ «بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«كون» مضاف  
إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«العرب» مضاف إليه.

(٢) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسُّبْرُ فَنِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ  
الشاهد في قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه  
فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتَوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ خَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا خَضَنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِمَادَا؟

النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من تريد، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ «تكون» المضمرة.

\*\*\*

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ<sup>(١)</sup>  
وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ  
أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلِ تُصِبُ<sup>(٢)</sup>

= الشاهد في قوله: «وما حضن والحياد» حيث نصب «الحياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الثَّمَرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا دَاكُ السَّوِيْقِ؟  
وكما قال أوس بن حجر:

عَذَذْتُ رَجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفْجُسًا فَمَا ابْنُ لُيَيْنٍ وَالتَّفْجُسُ وَالْفَخْرُ؟  
وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زُبْرَقَانَ أَخَابَنِي خَلْفٌ مَا أَنْتَ - وَيَبَ أَيْبُكَ - وَالْفَخْرُ؟

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق ب«يمكن» «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

(٢) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب. والجملة في محل أو اعتقد، أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله =

الاسم الواقع بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو «كُنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرُفِعَ «زيد» عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله «سارَ زيدٌ وعمرو» فرُفِعَ «عمرو» أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك<sup>(١)</sup>، لسلامته من الضعف، نحو «سرتُ وزيداً»، فنصب «زيد» أولى من رفعه، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وإضمار مفعول به لا اعتقد، وإضمار مضاف وعامل مضاف إليه «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه - على هذا - في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً: أي عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، وإما أن يكون معنوياً وقد مثل الشارح للضعف اللفظي، ولم يمثل للضعف المعنوي: أي الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثله قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها - تعني بتمكن من رضاعها - لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حساً ومعنى؛ فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفاً، ومثله قوله الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّفَرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي      فَدَعُهُ وَوَإِكِلَ أُمْرُهُ وَاللِّيَالِيَا  
إذ لو عطفت «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجاً إلى تقدير: واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء.

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تَعَيَّنَ النَصْبُ: على المَعِيَّةِ، أو على إضممار فعل [يليق به]، كقوله:

١٦٦ - \* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

فمَاءٌ: منصوب على المعية، أو على إضممار فعل يليق به، والتقدير «وسقيتها ماء بارداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم»، لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير - والله

١٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تمته؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

\* حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا \*

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرأ هكذا:

\* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا \*

اللغة: «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» اسم مبالغة من هملت العين؛ إذا انهمرت بالدموع.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبناً» مفعول ثان «وماء» ظاهرة أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «بارداً» صفة للمعطوف.

الشاهد فيه: قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علقتها تبناً وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

وسياتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق، إن شاء الله تعالى.

أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير  
«فأجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم».

\*\*\*



## الاستثناء

مع تمام  
مَا اسْتَشْنَتْ «إِلَّا» يَنْتَصِبُ      وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتِخِبُ<sup>(١)</sup>  
إِذَا مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ      وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وضربت القوم إِلَّا زَيْدًا، ومزرت بالقوم إِلَّا زَيْدًا، وقام القوم إِلَّا حمارًا، وضربت القوم إِلَّا حمارًا، ومررت بالقوم إِلَّا حمارًا فـ «زَيْدًا» في هذه المثل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حمارًا».

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استثنت، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت، ومع مضاف و«تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول.

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر العائد إلى ما لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لا نصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف - في غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله «ما استثنى إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنى «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان موجباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب - وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في

(١) للحاجة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلخص في أربعة أقوال:

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدي ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعديّة بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعبارته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب «ما استثنى إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثنى زيداً. مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوانك إلا زيداً، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أ قلنا: إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا: إنه ناصبه بواسطة «إلا».

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب - مع إمكانه - ضعيف، للتكلف الذي يلزمه.

الإعراب، وهو المختار<sup>(١)</sup>، والمشهور أنه بَدَلٌ من متبوعه، وذلك نحو «ما قام أحدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، ولا يقيم أحدٌ إلا زيد وإلا زَيْدًا، وهل قام أحدٌ إلا زيد؟ وإلا زَيْدًا، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلا زَيْدًا، ولا تضرب أحدًا إلا زَيْدًا، وهل ضَرَبْتُ أحدًا إلا زَيْدًا؟»، فيجوز في «زَيْدًا» أن يكون منصوبًا على الاستثناء، وأن يكون منصوبًا على البدلية من «أحد»، وهذا هو المختار،

وتقول: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، ولا تمرر بأحدٍ إلا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا، وهل مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ؟ وإلا زَيْدًا».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب إتياع ما اتصل» أي: اختيار إتياع الاستثناء المتصل، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قام القومُ إلا حمارًا»، ولا يجوز الإتياع، وأجازه بنو تميم،

(١) أطلق الشارح - رحمه الله! - اختيار إتياع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً، وليس هذا الإطلاق بسديد؛ بل قد يختار النصب على الاستثناء، ولذلك ثلاثة مواضع:

الأول: وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيداً أحد؛ فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال؛ فيصير التابع متبوعاً، والمتبوع تابعاً.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتياع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا علياً، فتقول له «ما نجحوا إلا علياً» وإنما اختير النصب على الاستثناء مهنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

فتقول: «ما قام القوم إلا حماراً، وما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حماراً».

وهذا هو المراد بقوله: «وَأَنْصَبُ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثنى بـ «إلا» ينتصب، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه، وقد نَبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك، وإطلاق كلامه يدلُّ على أنه ينتصب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً. وإن كان غير مُوجِبٍ - وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي - اُنْتُخِبَ - أي: اختير - إتباع ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

\*\*\*

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرَانِ وَرَدٌ<sup>(١)</sup>

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فلما أن يكون الكلام مُوجِباً أو غير مُوجِبٍ فإن كان مُوجِباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو «قام إلا زيداً»

(١) «وغير مبتدأ، وغير مضاف و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الاتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاخر، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

القَوْمُ» وإن كان غير مُوجِبٍ فالمختار نَصْبُهُ، فتقول: «ما قام إلا زيداً القَوْمُ»، ومنه قوله:

١٦٧ - فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفَعُهُ، فتقول «ما قام إلا زيدُ القَوْمُ» قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله:

١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً  
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

١٦٧ - البيت للكُميت بن زيد الأسدي. من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِيَا مَنِي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعه» أشياخ وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و«أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، «وما لي إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول من الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بدلاً في الوضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

١٦٨ - البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَيَا الْقَوْمِ هَلْ لِمَاحِمٍ دَافِعٌ؟ وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعٌ؟

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر، وتقول: قد حمه الله، وأحمه، تريد قدره وهما أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾.

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب - وهو الرفع - وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورؤد غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو «قام إلا زيداً القوم»

\*\*\*

وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ «آلَا» عُدْمًا<sup>(١)</sup>

الإعراب : «فإنهم» إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه «يرجون» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن «منك» جار ومجرور متعلق بـ «يرجون» «شفاعة» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بـ «إلا» أداة استثناء «النيون» مستثنى ، واستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله «إلا النيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه مع المستثنى منه ، والكلام منفي ، والرفع في ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر .

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ؛ فذهبوا إلى أن قوله : «النيون» معمول لما قبل إلا ، أي أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أي لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله : «شافع» بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه ، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

(١) «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بـ «يفرغ» «بعد» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جاره ، ما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلا» لما بعدها - أي: لم يشتغل بما يُطلَبه - كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعَرَّباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو «ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد» فـ «زيد»: فاعل مرفوع بـقام، و«زيداً»: منصوب بضربت، و«بزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناء المفرغ<sup>(١)</sup> ولا يقع في كلام مُوجِبٍ<sup>(٢)</sup> فلا تقول «ضربتُ إلا زيدا».

وَأَلغِ «إلا» ذاتَ توكيدٍ: كَلَّا تَمَرُّرُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(٣)</sup>

= للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن»، وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والنيل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضرباً، ولا أن تقول: لا تمت إلا مفسداً، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناطم، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيدا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني لابن الحاجب - وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين، الأول: أن يكون ما بعد إلا فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

(٣) «وألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ =

إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفدّ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ» فـ «أخيكَ» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أى لم تُفدّ فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك، ومثله «لا تمرُّزُ بهم إلا الفتى إلا العلاء» [والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العلاء] فـ «العلاء» بدل من الفتى، وكررت «إلا» توكيداً، ومثال العطف «قام القوم إلا زيدا وإلا عمراً» والأصل: إلا زيدا وعمراً، ثم كررت «إلا» توكيداً، ومنه قوله:

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا  
وَالْأَصْلُ: وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، وَكَرَّرْتُ «إلا» توكيداً.

= «ذات» حال من «إلا»، وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع منجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالياء «إلا» توكيد لإلا السابقة «العلاء» بدل من «الفتى»، بدل كل من كل.

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:  
أَبَى الْقَلْبُ أَمْ عَنَرُو، وَأَضْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشُّكَاةِ وَنَارُهَا  
وَعَبَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحْبَبُهَا وَتِلْكَ شُكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَابَرُهَا  
اللغة: «غيارها» بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول - توقد، وتذكي، وتشعل «بالشكاة» بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من النماثم «غيرها الواشون» نسبها إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «نهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «والا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.  
الشاهد فيه: قوله «والا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد، فالفيت،



وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله:

١٧٠ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

والأصل: إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ، فـ «رَسِيمُهُ»: بدل من عمله، «وَرَمَلُهُ» معطوف على «رَسِيمُهُ»، وكررت «إِلَّا» فيهما تأكيداً.

\*\*\*

= وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة «إِلَّا» في هذا الموضع زيادة «لَا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع؛ فالواو عاطفة لما بعد «لَا» الثانية على ما بعد «لَا» الأولى، وليست «لَا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

١٧٠ - البيت لراجز لم يسمه أحد ممن أطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (٣٧٤/١): اللغة: «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على السنة الجميع أنه الجمل، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلام بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة «شحك» بالنون والجيم الموحدين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء الضعيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذي عليه الرواة الإثبات من المتقدمين أولى بالاتباع؛ إذا كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، ورسيمه ورمله على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا من نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوبناها. الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إِلَّا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إِلَّا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وَالْإِلَّا» الواو عاطفة، إِلَّا: زائدة للتوكيد «رملة» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «إِلَّا رسيمه وإِلَّا رملة» حيث تكررت «إِلَّا» في البذل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وَأِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ      تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعٌ<sup>(١)</sup>  
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنِي      وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي<sup>(٢)</sup>

إذا كُرِّرَتْ «إلا» لغير التوكيد - وهي: التي يُقَصَّدُ بها ما يُقَصَّدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك - فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا، أو غير مُفَرَّغٍ.

فإن كان مُفَرَّغًا شَغَلَتِ العاملَ بَوَاحِدٍ وَنَصَبَتِ الباقي، فتقول: «مَنْ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» ولا يتعين وَاحِدٌ مِنْهَا لِشُغْلِ العاملِ، بل أَيُّهَا شَغَلَتِ العاملَ به، وَنَصَبَتِ الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفریع - إلى آخره» أي: مع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تَأْيِيرَ العاملِ في واحدٍ مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

(١) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «إلا» «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفریع» مضاف إليه «التأير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي «استثنى» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على ما الموصولة المحرورة محلاً بمن، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمعنى الآتي، ونصب مضاف وسوى من «سواء» مضاف إليه، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «مغنى» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربعة، ويجوز أن يكون معنى اسم ليس، وخبرها محذوف، أي وليس مغن عن نصب سواء موجوداً.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله :-

وَدُونَ تَفْرِيعٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبُ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمُ (١)  
وَانْصَبُ لِتَأْخِيرٍ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)  
لَسَمَ يَنْتَوُوا إِلَّا أَمْرُؤُا إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)  
فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام  
موجباً أو غير موجب، نحو قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ، وَمَقَامُ  
إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا بَكْرًا الْقَوْمُ وهذا معنى قوله: «دون تفريع - البيت».

«البيت»

(١) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف «وتفريع» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول  
به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم و«التزم» الواو عاطفة، التزم:  
فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف: أي التزم ذلك الحكم.

(٢) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق  
بانصب «وجيء» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد»  
جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة،  
وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماضٍ تام. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور  
بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر  
صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(٣) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو  
الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرو» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال  
على الاستثناء «علي» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربعة «وحكمها» الواو عاطفة أو  
للاستثناء، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق  
بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلام مُوجِباً، أو غير مُوجِبٍ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» وإن كان غير مُوجِبٍ عُمِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم، وأما باقيها فيجب نَصْبُهُ، وذلك نحو «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» فـ «زَيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف «لَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٌّ» فـ «أَمْرًا» بدل من الواو في «يَقُوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير - إلى آخره» أي: وانصب المستثنيات كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجِباً، وإن كان غير مُوجِبٍ فجاء بواحد منها مُعَرِّباً بما كان يُعَرَّبُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها في القَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكْمُهُ في المعنى حُكْمُ المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج، ففي قولك «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الجميع مُخْرَجُونَ، وفي قولك «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» [الجميع داخلون].

\*\*\*

وَاسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعَرِّبٍ بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نِسْبًا<sup>(١)</sup>

(١) «استثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مَجْرُورًا» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بـ «معرباً» لـ «المستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بإلا» جار ومجرور متعلق بمسثنى «نسباً» نسب: فعل ماضٍ مبني =

اُسْتُعْمِلَ بِمَعْنَى «إِلَّا» - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ - أَلْفَاظٌ: مِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ، وَهُوَ «غَيْرٌ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ» وَمِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ، وَهُوَ «لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ» وَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِعْلاً وَحَرْفًا، وَهُوَ «عَدَا، وَخَلَا، وَحَاشَا» وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ كُلُّهَا.

فَأَمَّا «غَيْرٌ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ» فَحُكِمَ الْمُسْتَثْنَى بِهَا الْجَرْ، لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ وَتَعَرَّبَ «غَيْرٌ» بِمَا كَانَ يُعَرَّبُ بِهِ الْمُسْتَثْنَى مَعَ «إِلَّا»، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بِنَصْبِ «غَيْرٍ» كَمَا تَقُولُ «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بِنَصْبِ «زَيْدٍ»، وَتَقُولُ «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ، وَغَيْرَ زَيْدٍ» بِالِاتِّبَاعِ وَالنَّصْبِ، وَالْمَخْتَارُ الْإِتِّبَاعُ، كَمَا تَقُولُ «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا» وَتَقُولُ: «مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ» فَتَرْفَعُ «غَيْرٍ» وَجَوَابًا كَمَا تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» بِرَفْعِهِ وَجَوَابًا، وَتَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» بِنَصْبِ «غَيْرٍ» عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ، وَبِالِاتِّبَاعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، كَمَا تَفْعَلُ فِي قَوْلِكَ «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ، وَإِلَّا حِمَارًا».

وَأَمَّا «سَوَى» فَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ السِّينِ وَالْقَصْرُ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ سِينَهَا وَيُمَدُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ سِينَهَا وَيَقْصُرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ سِينَهَا وَيُمَدُّ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا، وَمِنْ ذَكَرَهَا الْفَاسِي فِي شَرْحِهِ لِلشَّاطِطِيَّةِ.

وَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، فَإِذَا قُلْتَ «قَامَ الْقَوْمُ سَوَى زَيْدٍ» فَ«سَوَى» عَنْدهُمْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ

---

لِلْمَجْهُولِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةً «مَا» الْمَجْرُورَةُ مُحَلًّا بِالْبَاءِ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: اسْتَنْ بَلَفْظٍ غَيْرِ اسْمًا مَجْرُورًا بِإِضَافَةٍ غَيْرِ إِلَيْهِ حَالِ كَوْنِ لَفْظٍ غَيْرٍ مُعْرَبًا بِالْإِعْرَابِ الَّذِي نَسَبَ لِلْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا.

مُشْعِرَةً بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.  
واختار المصنف أنها كـ «غير» فتعامل بما تعامل به «غير»: من  
الرفع، والنصب، الجر، وإلى هذا أشار بقوله:  
وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جَعَلًا<sup>(١)</sup>  
فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي  
عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا» وقوله ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سَوَاكُم مِّنَ الْأُمَمِ إِلَّا  
كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْبَيْضِ»  
وقول الشاعر:

١٧١ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

(١) «لسوى» جار ومجرور متعلق بجعل على أنه مفعول ثان له «سوى، سواء» معطوفان على سوى  
بعاطف مقدر في كل منهما «اجعل» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،  
والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم  
موصول: مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني  
«جعل» جعل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول،  
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والألف للإطلاق.

١٧١ - البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين:  
إحداهما في (٣/١) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار،  
ولم يعينه.

اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا  
أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم  
موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليه لا محل  
لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها =

ومن استعمالها مرفوعةً قوله:

١٧٢- وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

= «مناه» جار ومجرور متعلق بـ«يجلسوا»، ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء - إلخ.

الشاهد فيه: قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء على الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلام في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد غيرها، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها أهـ.

ومثل هذا البيت - في استعمال سوى مجرورة للضرورة - قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَحَانَفَ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقِيَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِإِسْوَائِكَ  
وقول عثمان بن صفصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لَا نُعْمِرُ قَوْمَ سِوَانِنَا، هِيَ الْهَمُّ وَالْأَحْلَامُ لَوَيْقَعُ الْحُلُمِ

١٧٢- البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب زيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٢٨٤/٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وَإِذَا تَوَعَّرْتَ الْمَسَالِيكَ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَذَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع هنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» هنا بمعنى الواو «كريمة» أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأنيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فانت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشتري» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه =

وقوله؛

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا  
فـ «سواك» مرفوع بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية.  
ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قوله:

= «بائعها» بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وأنت «مبتدأ» والمشتري «خبر المبتدأ»، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «سواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية.

١٧٣ - البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله وقوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يَرْجِعَ بَن قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صَرَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عَزِيْزٌ

اللغة: «صفحنّا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قوله: أعرضت صفحاً عن هذا الأمر، إذا تركته ووليتك جانبك «بني ذهل» يزوى في مكانه «بني هند» وهي هند بنت مر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لما» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسمياً، وأن تكون حرفاً مصدرياً «دانوا» فعل وفاعل، فلذا كانت «ما» موصولاً اسمياً فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالذين الذين دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجزوم بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دناهم ديناً كأننا كالذين الذين دانوه، أو دناهم ديناً مثل دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً، وخرجت عن الظرفية.



## ١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِأَلْمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنَّ سَوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

فـ «سواك» اسم «إن»، هذا تقرير كلام المصنف.

١٧٤ - البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.  
اللغة: «كفيلي» ضامن، المني» الرغبات والآمال، واحدها منية بوزن مدية وغرفة «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأملاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة.  
المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نذاك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «لديك» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بألمنى» لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى: اسم إن، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.  
الشاهد فيه: قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لأن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكدة.

ومثل هذا البيت - في وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص ٥٦٢) وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ؛ لِأَنْبِي  
أَخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ بَيَوَاناً

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيويه، والخليل، وجمهور البصريين، وادعأؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكليف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكناً.

وَمَذْهَبُ سَيُوبَةَ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، إِلَّا فِي  
ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

\*\*\*

وَأَسْتَشْنِ نَاصِباً بِلَيْسٍ وَخَلَاً وَبَعْدَاً، وَبَيَكُونُ بَعْدَ «لَا»<sup>(١)</sup>

أي: استثنى بـ «لَيْسَ» وما بعدها ناصباً المستثنى، فتقول: «قَامَ  
الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» فـ «زَيْدًا» في  
قولك: «ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا» منصوب على أنه خبر «ليس»، ولا  
يكون، واسمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم  
من القوم<sup>(٢)</sup>، والتقدير: «ليس بعضهم زيدًا [ولا يكون بعضهم زيدًا]»،

(١) «واستثنى» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناصباً» حال من الفاعل المستتر في  
استثنى «بليس» جار ومجرور متعلق باستثنى «وخلًا» معطوف على ليس «وبعدًا، ويكُون» جاران  
ومجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«لا»  
قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيدًا» والمستكن في  
ليس من قولك: «قام القوم ليس زيدًا» ثلاثة أقوال معروفة:

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قام  
القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدًا؛ فهو مثل قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ  
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَ نَسَاءً﴾ وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.

(الثاني) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه؛ فتقدير الكلام: قام القوم  
لا يكون هو (أي القائم) زيدًا.

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير  
مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد.

ويضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم  
إخوتك لا يكون زيدًا.

وهو مستتر وجوباً، وفي قولك: «خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا» منصوب على المفعولية، و«خَلَا، وَعَدَا» فعلان فاعلُهما - في المشهور - ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدّم، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا.

ونَبّه بقوله: «ويكون بعد لا» - وهو قيد في «يكون» فَقَطْ - على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإن، ولن، ولَمَّا، ومَا.

\*\*\*

وَأَجْرُزُ لِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ  
وَبَعْدَ «مَا» أَنْصِبْ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ<sup>(١)</sup>

أي: إذا لم تتقدّم «ما» على، «خلا، وعدا» فاجرّز بهما إن شئت، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفَا جَرٍّ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما، وإنما حكاه الأخفش، فَمَنْ الْجَرُّ بـ «خَلَا» قوله:

(١) «واجرز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرز، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بيان، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرز - إلخ «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

## ١٧٥ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١٧٥ - البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.  
اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطمعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلاً لها (ص ٥٥٦ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عِيَالِي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل علي والإحسان إلي؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم - في اعتباري - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «سواك» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عِيَالِي» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عِيَالِكَ» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «خلا الله» وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً (٣٧٧/١) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» أهد.

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعاً تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.

ومن الجرّ بـ «عَدَا» قوله:

١٧٦ - تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ  
عَوَاكِفَ قَدْ حَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ  
أَبْحَنَا حَيْهَمَ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرُ

فإن تَقَدَّمتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما، فتقول: «قام القوم ما خلا زيذاً، وما عدا زيذاً، فـ «ما»: مصدرية، و «خلا»، وعدا»: صَلَّتْهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و «زَيْدًا»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبُ» هذا هو المشهور.

= وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهناك إليه في ص ٥٥٦.

١٧٦ - وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبون لها إلى فرس مشهورة يسمونها «عوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخضعن «أبحنأحيهم» أراد أهلكن واستأصلن، والحي: القبيلة «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «في الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنأ» فعل وفاعل «حيهم» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلًا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

وأجاز الكسائي الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعَلَ «ما» زائدة، وَجَعَلَ «خلا، وعدا» حَرْفِيَّ جَرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ» وهذا معنى قوله: «وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرُدُّ» وقد حكى الجَرْمِيُّ في الشرح الْجَرَّ بعد «ما» عن بعض العرب.

\*\*\*

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ<sup>(١)</sup>  
أي: إِنْ جَرَّرَتْ بِـ «سُخْلَا، وعدا» فهما حَرْفَا جَرٍّ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَهُمَا فِعْلَانِ، وهذا مما لا خلاف فيه.

\*\*\*

وَكَخَلَا حَاشَا، وَلَا تَصَحَّبُ «مَا»  
وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرًّا» فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» لفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إِنْ» شرطية «نصبًا» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(٢) «وكخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» تنافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جرٍّ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة - منهم المصنف - إلى أنها مثل «حَلَا»: تستعمل فعلاً فت نصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة - منهم الفراء - وأبو زيد الأنصاري، والشياني - النَّصْبُ بها، ومنه: «اللهم أَغْفِرْ لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله:

١٧٧ - حَاشَا قُرَيْشًا، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِّينِ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثل «حَلَا» في أنها تَنْصِبُ ما بعدها أو تَجْرُهُ، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «حَلَا»، فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»<sup>(١)</sup>.  
وقوله:

١٧٧ - هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «الله» إسم إن «فضلهم» فضل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» «على البرية، بالإسلام» جارٍ، ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الاسم.  
الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشاً» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً، ونصب به ما بعده.

(١) توهم النحاة أن قوله: «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ، فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا =

١٧٨ - رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيْشًا  
فإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

ويقال في «حاشا»: «حَاشَ، وَحَاشَا».

\*\*\*

= الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «أسامة أحب الناس إليّ» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فمما نافية، وحاشي: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى نَاصِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحْشَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه. الأول: أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة، وهذه متصرفة، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً، وهذه تكتب ألفها ياء، والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم لها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني «وما أحاشي» السادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه، والله ينفعك به.

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» هنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حرمة كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في منزلة، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلاً» في محل نصب مفعولاً ثانياً للرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزة سنية «فعلاً» هو بفتح الفاء - الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، =



= وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية، حاشا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم» أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تنجرد منها:

## الْحَالُ

الْحَالُ وَصَفٌ، فَضْلَةٌ، مُتَّصِبٌ، مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ<sup>(١)</sup>

عَرَّفَ الحال<sup>(٢)</sup> بأنه، الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة، نحو: «فَرْدًا أَذْهَبُ» فـ «فَرْدًا»: حال، لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» الوصف الواقع عمدة، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وبقوله «للدلالة على الهيئة» التمييز المشتق، نحو: «لله دَرُهٌ فَارِسًا» فإنه تمييز لآحال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجب منه، لا لبيان هيئته، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا» فَإِنَّ «رَاكِبًا» لم يُسَقِّ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة».

\*\*\*

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا<sup>(٣)</sup>

(١) «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضلة، منتصب، مفهم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفرداً» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فرداً: حال من فاعل أذهب الآتي «أذهب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:  
عَلَى حَالَةٍ لَوْنٌ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسٌ حَاتِمٌ  
ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّخْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ، وَوَكِلْ أَمْرَهُ وَالْيَا لِيَا

(٣) «وكونه» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر

الأكثر في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو «جاء زيد راكباً» فـ «راكباً»: وصفت منتقل، لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة<sup>(١)</sup>، أي وصفاً لازماً، نحو «دَعَوْتُ الله سَمِيعاً» و«خَلَقَ الله الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله:

١٧٩ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءٌ

فـ «سَمِيعاً، وَأَطْوَلَ، وَسَبَطَ» أحوال، وهي أوصاف لازمة.

= الناقص إلى اسمه «منتقلاً» خبر المصدر الناقص «مشتقاً» خبر ثانٍ «يغلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل مانسٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً - إلخ «مستحقاً» خبر ليس.

(١) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفاً﴾ ونحو قولهم: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ونحو قول الشاعر: ﴿فجاءت به سبط العظام﴾ البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكاً﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾ وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ وكقوله جل ذكره: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾.

١٧٩ - البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سوي الخلق حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

وقد تأتي الحال جامدة، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سَعَرٍ، وَفِي مُبْدِي تَأُولٍ بِلا تَكْلَفٍ<sup>(١)</sup>  
كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا، يَدًّا يَيْدٌ، وَكَرَزِيدُ أَسَدًا، أَيُّ كَأَسَدٍ<sup>(٢)</sup>

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سَعَرٍ، نحو «بَعُهُ مُدًّا بِدِرْهِمٍ»<sup>(٣)</sup> فمدًّا: حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى «بَعُهُ

= الإعراب: «فجاءت» جاء: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالياء، وسبط مضاف والعظام» مضاف إليه «كأنما» كان: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «عمامته» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً متقللاً، وإضافة سبط لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سَعَرٍ» جار ومجرور متعلق ب«يكثر» «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًّا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيويه: هو بيان لمد «وكرزید» فعل وفاعل «أسدًا» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدًا» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه.

(٣) يجوز في هذا المثال وجهان: أحدهما رفع ما، وثانيهما نصبه، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً، وتقدير الكلام: بع البهر (مثلاً) مد منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب =

مُسَعَّرًا كل مد بدرهم» ويكثر جمودها - أيضاً - فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ ، نحو «بِعْتُهُ يَدًا يَبِيدُ»<sup>(١)</sup> أي : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيهه ، نحو «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» : أي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ «يَدًا ، وَأَسَدًا» جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهُمَا حَالًا لظهور تَأَوُّلِهِمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ» أي : يكثر مجيء الحال جامدةً حيث ظهر تأولها بمشتق .

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقاً»<sup>(٢)</sup> .

= حال ، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل به ، فيكون لفظ «مسعراً» الذي تزوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قولك «مسعراً» بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(١) هذا المثال كالذي قبله ، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد مني ، والتقدير على النصب : يدأ كائنة مع يد .

(٢) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، وهي : أن تدلّ الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدلّ الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلاً رجلاً ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً ، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدلّ الواو عليه ، وفي المثال الثاني هو الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً جعل كل واحد منهما حالاً ، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ<sup>(١)</sup>  
 مَذْهَبُ جَمْهُورِ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ  
 مِنْهَا مُعْرِفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ: جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ.  
 \* وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ... \*

١٨٠-

= الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿قِرَآناً عَرِيبًا﴾ وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ وتسمى هذه الحال: «الحال الموصوفة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾. الموضع الرابع: أن تدل على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا برأ أطيّب منه رطباً. الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهباً، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتماً وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ أو تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمتك حديداً، وكقوله تعالى: ﴿أَسْجَدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾. وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق، ليس ذلك، وعدم التكلف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن الناطم إلى وجوب تأويلها أيضاً؛ ليكون الحال على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محمول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعول به لا تعتقد، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحْدِكَ» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحده مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».

١٨٠ - هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء لشرب، وهو بتمامه:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَلَمْ يَذْهَبْ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْسِ الدَّخَالِ

اللغة: «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذهبا» يطردها «يشفق» يرحم «نفس» =

وَأَجْتَهَدُ وَحَدَكْ، وكلمته فَأَهُ إِلَى فِيٍّ، فـ «الْجَمَاءُ، وَالْعِرَاكُ، وَوَحَدَكْ، وَفَاهُ»: أَحْوَالٌ، وهي مَعْرِفَةٌ، لكنها مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، وَأَجْتَهَدُ منفرداً، وكلمته مُشَافَهَةٌ.

وزعم البغدادِيُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحالِ مطلقاً، بلا تأويل، فأجازوا «جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبُ».

وَفَصَّلَ الكوفِيُّونَ، فقالوا: إِنْ تَضَمَّنَتْ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تعريفُها، وإلَّا فلا، فمثالُ ما تضمن معنى الشرط «زَيْدُ الرَّاكِبِ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِي» فـ «الراكب والماشي»: حَالَانِ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زَيْدٌ إِذَا رَكَبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: «جَاءَ زَيْدُ الرَّاكِبِ» إذ لا يصح «جاء زَيْدٌ إِنْ رَكَبَ».

\*\*\*

= مصدر نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديد العطش، أو ضعيفاً.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الابن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة، لم. نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف. و«الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ<sup>(١)</sup>

حقُّ الحال أن يكون وصفاً - وهو: ما دلَّ على معنى وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب - فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرةً، ولكنه ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه «زيد طلع بغتة» ف«بغتة»: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، هذا مذهب سيوبه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً، ف«يَبْغَتُ» عندهما هو الحال، لا «بَغْتَةٌ».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [هو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بَغْتَةً»، فيؤولون «طلع» بيبغت، وينصبون به «بَغْتَةً».

\*\*\*

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالا» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الاتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الاتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.



وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبَيَّنْ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ، كـ «لَا يَبْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا»<sup>(٢)</sup>

سُقِ صَاحِبُ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ  
 وَجُودِ مُسَوِّغٍ، وَهُوَ أَحَدُ أُمُورِ<sup>(٣)</sup>:

(١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «غالباً» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«الحال» مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر «أو يخصص، أو يبين» معطوفان على يتأخر.

(٢) «من بعد» جار ومجرور متعلق بيبين في البيت السابق، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضاهية» مضاهي: معطوف على نفي، ومضاهي مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «يبغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «أمرؤ» فاعل يبغ «على أمرى» جار ومجرور متعلق بيبغ «مستسهلاً» حال من قوله «أمرؤ» الفاعل.

(٣) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات معيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات: أولها تقدم الحال، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها.

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعة، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان، بل ثلاثة، وهي تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث اقتران الجملة بإلا، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت (انظر ص ٥٤٩ السابقة و ٥٨٠ الآتية) وأما قوله تعالى: (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتم حديد، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد ساء في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٥٧٠ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها. كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

منها: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو «فيها قائماً رجلاً»، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه:

١٨١ - وَبِالْجِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ  
شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله:

١٨٢ - وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَيْمٌ  
وَلَا سَدٌّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً - بوزن قعد يقعد قعوداً - وقد جاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير لونه «بيناً» ظاهراً، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حيك لشحوباً ظاهراً، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: وبالجسم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خال من الجسم «بيناً» حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «لو» شرطية غير جازمة «علمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير لو علمته لأشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدي» فعل مضارع فعل الشرط، وباء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بيناً» حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه، كما قرناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلاناً لوماً وملاماً وملامة، إذا عاتبه ووبخه «سد فقري» أراد أغنائي عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يجب، فهو

فـ «مقائماً»: حال من «رجل»، و «بيناً» حال من «شُحوب»،  
و «مثلها» حال من «لائم».

ومنها: أن تُخصَّصَ النكرة بِوصفٍ، أو بإضافة، فمثال ما تَخَصَّصَ  
بوصف قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾<sup>(١)</sup>.

= في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم  
الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب مثلاً له  
مما في أيدي الناس.

الإعراب: «وما» نافية «لام» فعل ماضٍ «نفسى» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف  
وباء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل: حال من «لائم» الآتي، ومثل مضاف وها مضاف إليه،  
و «مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفاً «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من  
لائم الآتي «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «سد» فعل ماضٍ، «فقري»  
فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد،  
ومثل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملككت» ملك: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «يدي»  
يد: فاعل ملككت، ويد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة  
الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال - وهي قوله «مثلها»، و «لي» - من النكرة -  
وهي قوله «لائم» - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه  
«أمرًا» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي  
حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور  
الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب. وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل»  
كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به نه؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى  
الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل أمراً الثاني حالاً من كل، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصددده؛ لأن =

وكقول الشاعر:

١٨٣ - نَجِيتَ يَا رَبَّ نُوحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ  
فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا  
وَعَاشٍ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ  
فِي قَوْمِهِ الْفَعَامِ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً

لِلنَّاسِ لَيْلٍ﴾.

= «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمراً حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأموراً به.

١٨٣ - البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلک» أصله بضم فسكون - السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد «ماخِر» اسم فاعل من مخرت السفينة - من بايى قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحوناً» اسم مفعول من شحن السفينة: أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه. الإعراب: «نَجِيتَ» فعل وفاعل «يارب» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحاً» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «فِي فُلِّكَ» جار ومجرور متعلق بنجيت «وماخِر» صفة لفلک «فِي الْيَمِّ» جار ومجرور متعلق بماخِر «مشحوناً» حال من فلک «وعاش» الواو عاطفة، عاش: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى نوح «يدعو» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود الى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «وبآيات» جار ومجرور متعلق بیدعو «مبينة» صفة لآيات «فِي قَوْمِهِ» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف والضمير العائد الى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف و«عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف و«خمسیناً» مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله «مشحوناً» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله «فلک» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله «ماخِر» فقربت من المعرفة.

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي، وهو المراد بقوله: «أَوْ يَنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ» فمثال ما وقع بعد النفي قوله:

١٨٤- مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَأَقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» فـ «لَهَا كِتَابٌ» جملة في موضع الحال من «قَرْيَةٍ» وَصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتَقْدُمِ النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقَرْيَةٍ، خلافاً للزمخشري، لأن الواو لا تَفْصِلُ بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجودُ

١٨٤ - البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول - أي قدر، وهي، وتقول: أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه، إذا قدر وقوعه، وهياً له أسبابه (انظر ص ٥٤٧ و ٥٨٠) «واقياً» اسم فاعل من «ومنى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائماً.

الإعراب: «ما» نافية «حم» فعل ماض مبني للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «حمي» نائب فاعل لحم «واقياً» حال من حمي «ولاء» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» زائدة «أحد» مفعول به لترى «باقياً» حال من أحد، وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جربت على أن ترى علمية كان قوله «باقياً» مفعولاً ثانياً لترى.

الشاهد فيه: قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمي» بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» بالنسبة لـ «باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقياً إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٥٧٥.

«إِلَّا» مانع من ذلك، إذ لا يَعتَرَضُ به «إِلَّا» بين الصفة والموصوف، وممن صرَّح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

١٨٥ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيًا قَتَرَى  
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف: «لَا يَنْبَغُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرِيءِ مُسْتَسْهِلًا» وقول قَطْرِي بن الْفُجَاءَةِ:

١٨٦ - لَا يَرَكْنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

١٨٥ - أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخييم أن يكون في الأعلام، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ٥٤٧ و ٥٧٩) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشاً باقياً «العدرة» هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقياً» حال من عيش «فتري» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العدرة» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعدرة وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر الشاهد فيه: قوله «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

١٨٦ - البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعمة قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي؛ وقد نسب ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، فصدأ إلى الرد =

واحترز بقوله: «غالباً» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسَوِّغٍ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ<sup>(١)</sup>»، وقولهم: «عليه مائة بيضاء»<sup>(٢)</sup>، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»، وفي الحديث: «صَلَّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وراءَهُ رَجَالٌ قِياماً»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

= عليه، وفطري: بفتح القاف والطاء جميعاً، والفجاءة: بضم الفاء. اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه «الوغي» الحرب «الحمام» بكسر الحاء - الموت. المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت. الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً، ويوم مضاف، و «الوغي» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف. الشاهد فيه: قوله «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أي مقدار قعدته.  
(٢) بيضاء - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء، وهو حال من مائة، ولا يجوز أن يكون تمييزاً؛ إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً، وأن يكون مجروراً لا منصوباً، لأن تمييز المائة يكون كذلك.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زيادتنا عليه؛ ذهب سيبويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا  
الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ<sup>(٢)</sup> فَلَا تَقُولُ فِي «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً» مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ.

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ بَرْهَانَ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ،  
وَتَابَعَهُمُ الْمَصْنَفُ، لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٨٧ - لَكُنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيْبًا، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ

فـ «هَيْمَانَ، وَصَادِيًا»: حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِإِلَى، وَهُوَ

الْيَاءُ، وَقَوْلُهُ:

(١) «وَسَبَقَ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ أَبَوَا الْآتِي، وَسَبَقَ مُضَافٌ، وَ«حَالٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ  
إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ «بِحَرْفٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ  
جَرِ الْآتِي «جَرَّ» فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى مَا الْمَوْصُولُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ جَرِّ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «أَقْدَ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ  
«أَبَوَا» فَعَلَ وَفَاعِلٌ «وَلَا» الْوَائِ عَاطِفَةٌ، لَا: نَافِيَةٌ «وَأَمْنَعُهُ» أَمْنَعُ: فَعَلَ مُضَارَعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ  
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُ أَنَا وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ «فَقَدْ» الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ، وَقَدْ: حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «وَرَدَ» فَعَلَ مَاضٍ،  
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى سَبَقَ حَالٍ. وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: وَقَدْ أَبَى النُّحَاةُ أَنْ  
يَسْبِقَ الْحَالُ صَاحِبَهُ الَّذِي جَرَّ بِالْحَرْفِ، وَلَا أَمْنُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ وَارِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

(٢) اعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَكُونُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ غَيْرِ زَائِدٍ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً، وَقَدْ  
يَكُونُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ رَاكِبًا؛ فَرَاكِبًا: حَالٌ مِنْ أَحَدِ الْمَجْرُورِ  
لِقَطْأِ بَيْنِ الزَّائِدَةِ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ إِجَازَ تَقْدِيمَ  
الْحَالِ عَلَيْهِ وَتَأْخِيرَهُ عَنْهُ؛ فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ رَاكِبًا، وَأَنْ تَقُولَ: مَا جَاءَ رَاكِبًا مِنْ  
أَحَدٍ.

وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمْ مُنْحَصَرٌّ فِي تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ جَرِّ أَصْلِيِّ.

١٨٧ - الْبَيْتُ لِعُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ الْعُذْرِيِّ، وَقَبْلَهُ:



١٨٨ - فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ  
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالٍ  
فـ «فَرْغاً» حال من قتل .

= خَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّائِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعاً، وَفَوْقَ الرَّائِعِينَ رَقِيبٌ  
وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:  
وَقُلْتُ لِعَرَّافِ السَّمَاءِ: ذَاوَنِي فَإِنَّكَ - إِنْ أَبْرَأْتَنِي - لَطَبِيبٌ  
اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل: أشد العطش «صادياً» اسم فاعل  
فعله «صدي» من باب تعب - إذا عطش .  
الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية. «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «برد» اسم  
كان، وبرد مضاف، و«الماء» مضاف إليه «هيمان، صادياً» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلاً  
بالى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حبيباً الآتي «حبيباً» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب،  
وها: اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب  
القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .  
الشاهد فيه: قوله «هيمان صادياً» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بالى، وتقدما عليها كما  
أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ - البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبى، وبعد البيت المستشهد به قوله:  
وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا - وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا - بِرَجَالٍ؟  
عَشِيَّةٌ غَادَرَتْ أَيْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيَا وَعُكَّاشَةُ الْغَنَمِيِّ عَنْهُ بِحَالٍ  
اللغة: «أذود» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي هدرأ لم يطلب به  
«حبال» بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة،  
فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيت اللذين  
أنشدناهما .

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتهم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سيتموهن فلم أقابل  
صنيعكم هذا بمثل في ذلك؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير، والذي يعني أنكم لم تذهبوا بقتل  
حبال كما ذهبتهم بالإبل والنساء، ولكنني شفيت نفسي وتلت ثاري منكم، فلم يضع دمه هدرأ .  
الإعراب: «فإن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة  
للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبَن» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة =

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو  
«جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا».

\*\*\*

وَلَا تُجْزَخَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ<sup>(١)</sup>  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيْفًا<sup>(٢)</sup>  
لَا يَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ

= من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبرتك «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «فرغاً» حال من «قتل» الآتي «بقتل» جار ومجرور متعلق بيزهد، و«قتل مضاف، و«حبال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فرغاً» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

(١) «ولا» ناهية «تجر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حالاً» مفعول به لتجر «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله «حالاً». وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان، وجزء مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفة «مثل» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «جزئه» مضاف إليه، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهية «تحيفاً» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلة لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيويه - رحم الله! - إلى أنه يجوز أن

يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً: أي سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم =

مما يصح عمله في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما  
تضمن معنى الفعل، فتقول: هذا ضاربٌ هندٍ مجردةً، وأعجبنى قيامٌ زَيْدٍ  
مُسرعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ ومنه قول الشاعر:  
١٨٩ - تَقُولُ أَبْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً

إلى الرُّوعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

= يتوفر، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز والسر  
في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في  
صاحب الحال، أم لا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو  
العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن  
يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو  
نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر  
له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في  
المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد  
العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه  
أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد؛ فيصير في هاتين الحالتين كأن  
صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال؛ فاحفظ هذا التحقيق  
النفيس، واحرص عليه.

١٨٩ - البيت لمالك بن الريب، أحد بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:  
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً      بِجَنبِ الْغَضَى أُرْجِي الْقَلَاصَ النَّوَاجِيَا  
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطِعِ الرُّكْبُ عَرْضَهُ      وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرُّكَابَ لَيْالِيَا

اللغة: «الروع» الفرع، والمخافة، وأراد به ههنا لحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب  
إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.  
المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرني لا محالة بلا أب، لأنك تقتحم  
لظاها فتموت.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتي» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه  
«إن» حرف تأكيد ونصب «انطلاقك» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من  
إضافة المصدر إلى فاعله «واحدًا» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فـ «إِخْوَانًا» : حال من الضمير المضاف إليه «صدر» ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فـ «حَنِيفًا» : حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن : «أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» لصحَّ .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه - لم يجز أن يجيء الحال منه ، فلا تقول : «جاء غلامٌ هندي ضاحك» خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : «إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف» ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِي في أماليه .

= ومجرور متعلق بانطلاق «تاركي» تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أباً» اسمها «لياً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومفعوليهما في محل نصب مفعول ثانٍ لتارك ، ويجوز أن يكون «أباً» اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم ، واللام في «لياً» زائدة ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبي موجود .  
الشاهد فيه : قوله ، واحداً حيث وقع حالاً من المضاف إليه - وهو الكاف في قوله «انطلاقك» - والذي سورغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق ، وهذه الكاف هي الفاعل ، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، ويصح أن يعمل في الحال لأنه مصدر على ما علمت .

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرُفًا<sup>(١)</sup>  
فجائز تقديمه: كـ «مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»<sup>(٢)</sup>

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفه، وقيل التأنيت، والتثنية والجمع: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفعة المشبهة<sup>(٣)</sup>، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصاً زيدٌ دعا»

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينصب» «صرفاً» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيت، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة «المصرف» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله «صفة».

(٢) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» الكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٣) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجاً.

الثاني: أن يقرن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومن معتكفاً. وقولهم لأصبرن محتسباً.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصاً.

الرابع: أن يكون العامل صلة لال الموصولة، كقولك: أنت المصلي فذاً، وعلى المذاكر متفهماً.

[فدعا: فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال]، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له: «مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ».

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زَيْداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زَيْداً»، لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معمولها، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يُشْنَى، ولا يُجْمَع، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أَحْسَنُ من عمرو»، بل يجب تأخير الحال، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ<sup>(٢)</sup>  
كـ «تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرَ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»<sup>(٣)</sup>

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله «زيد مفرداً أنفع من عمرو ومعناه» وسيذكر هناك (ص ٥٩٠) ضابط هذا المثال.

(٢) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثانٍ لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملاً» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كذلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندره» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقراً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمن، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور<sup>(١)</sup> نحو «تلك هند مجردة»، وليت زيدا أميراً أخوك، وكأن زيدا راكباً أسد، وزيد في الدار - أو عندك - قائماً، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها، فلا نقول «مجردة تلك هند» ولا «أميراً ليت زيدا أخوك» ولا «راكباً كأن زيدا أسد».

وقد نذر تقديمها على عاملها الظرف [نحو زيد قائماً عندك] والجار والمجرور نحو «سعيد مستقراً في هجر» ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة من كسر التاء، وأجازه الأخفش قياساً.



(١) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر:

الأول: أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا: اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من الفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور، وقد بقي خمسة أخرى، أولها: حرف الترجي كلعل، نحو قولك: ها أنت زيد راكباً؛ فراكباً: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها»، وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى: \* يا جارتا ما أنت جاره \*، عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزاً، رابعها: أدوات النداء نحو «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائماً، وخامسها: «أما» نحو قولهم: أما علماً فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلماً - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(٢) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجار =

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهْنَ<sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً، وَاسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ مَا إِذَا فُضِّلَ شَيْءٌ فِي حَالٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ، وَالْأُخْرَى مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا» وَ«زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» فَ«قَائِمًا، وَمُفْرَدًا» مَنْصُوبَانِ بِأَحْسَنَ وَأَنْفَعُ، وَهُمَا حَالَانِ، وَكَذَا «قَاعِدًا، وَمُعَانًا» وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَزَعِمَ السَّيْرَافِيُّ أَنَّهُمَا خَبَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِكَانَ الْمَحذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: «زَيْدٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ قَاعِدًا، وَزَيْدٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَ مُعَانًا».

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ عَلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَلَا تَأْخِيرُهُمَا عَنْهُ، فَلَا تَقُولُ «زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ» وَلَا [تَقُولُ] «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا».

\*\*\*

وَالْمَجْرُورُ - وَهُوَ «بِيَمِينِهِ» - مُتَعَلِّقٌ بِمَطْوِيَّاتٍ، وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا الشَّارِحُ بِرَفْعِ السَّمَوَاتِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَنَصَبِ مَطْوِيَّاتٍ بِالْكَسْرِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ صَاحِبُهُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنَى فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - وَهُوَ قَوْلُهُ (بِيَمِينِهِ) - مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ.

(١) «وَنَحْوُ» مُبْتَدَأٌ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ «مُفْرَدًا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي «أَنْفَعُ» الْآتِي «وَأَنْفَعُ» خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ «مِنْ عَمْرٍو» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْفَعُ «مُعَانًا» حَالٌ مِنَ عَمْرٍو، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ فِي مَحَلٍّ بِإِضَافَةِ نَحْوٍ إِلَيْهَا «مُسْتَجَارٌ» خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «نَحْوُ» فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ «لَنْ» نَافِيَةٌ نَاصِبَةٌ «يَهْنَ» بِمَعْنَى يُضَعِّفُ: فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَسُكُنٌ لِأَجْلِ الْوَقْفِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنَى فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى «نَحْوُ» وَجُمْلَةُ يَهْنَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ خَيْرِ ثَانٍ، أَوْ صِفَةٌ لِلْخَيْرِ السَّابِقِ.



وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَاتَ تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ<sup>(١)</sup>

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد<sup>(٢)</sup>، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً» فـ «راكِباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثاني «لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِداً مُنْحَدِرةً» فـ «مُضْعِداً»: حال من التاء، و «منحدرة»: حال من «هند» والعامل فيهما «لَقِيتُ» ومنه قوله:  
١٩٠ - لَقِيَ أَبْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِديهِ، فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) «الحال» مبتدأ، وجمله «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في «يجيء»، وذا مضاف و «تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و «مفرد» مضاف إليه.

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان: أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى: (إنا هدينه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما: أن يقع بعد «لا» النافية كقولك: رأيت بكرة لا مستبشراً ولا جلدان.

١٩٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها

اللغة: «منجديه» مغيبه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلاناً، إذا أغاثه وعارنه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.  
الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنماً» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله «خائفاً منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحداً من الحاليين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

فـ «خائفاً» حال من «ابني»، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوِيهِ» والعامل فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى ما تَلِيْقُ به، وعند عدم ظهوره يُجْعَلُ أَوَّلُ الْحَالِيْنَ لثَانِيِ الْأَسْمِيْنَ، وَثَانِيَهُمَا لِأَوَّلِ الْأَسْمِيْنَ، ففِي قَوْلِكَ: «لَقِيتَ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا» يَكُونُ «مُصْعِدًا» حَالًا مِنْ زَيْدٍ، وَ «مُنْحَدِرًا» حَالًا مِنْ التَّاءِ.

\*\*\*

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَذَا أَكْثَرُ فِي نَحْوِ: «لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»<sup>(١)</sup>

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أَكَدَّتْ عَامِلُهَا، وَهِيَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ: كُلُّ وَصْفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ، وَخَالَفَهُ لَفْظًا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، أَوْ وَافَقَهُ لَفْظًا، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثَرَةِ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ «لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ

(١) «وعامل» مبتدأ، وعامل مضاف. و «الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكدا» أكد: فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والالف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهية «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسداً» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة «تعث في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴿١﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ  
وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

\*\*\*

وَأِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أَكَّدَتْ مضمونَ  
الجملة، وشرطُ الجملة: أن تكون اسمية، وجُزْأها معرفتان، جامدان،  
نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ عَطُوفًا، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا» ومنه قوله:

١٩١ - أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي  
وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود  
إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمرة» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمرة: خبر مقدم  
«عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب  
الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ ولفظ مضاف وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من  
الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة  
المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

١٩١ - البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه  
على الحماسة، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك؛  
اللغة: «دارة» الأكثرون «على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع،  
ويجاب - هلى هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله «معروفاً بها نسي» بأنه عنى  
به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في  
النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و «دارة» مضاف إليه  
«معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسي» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول  
«وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» =

فـ «عطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً،  
والتقدير في الأول «أحقه عطوفاً» وفي الثاني «أحقّ معروفاً».

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول «عطوفاً  
زَيْدٌ أَخوكَ» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول  
«زَيْدٌ عطوفاً أَخوكَ».

\*\*\*

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رَحْلَةً»<sup>(١)</sup>

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة مَوْضِعَ  
الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابط، وهو في  
الحالية: إما ضمير، نحو «جاء زيد يده على رأسه» أو واو - وتسمى واو  
الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع «إذ» - نحو «جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو  
قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معاً، نحو «جاء زَيْدٌ وَهُوَ  
نَائِلٌ رَحْلَةً».

\*\*\*

= زائدة «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
حرف الجر الزائد، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، وياء: للنداء، واللام للاستغاثة.  
الشاهد فيه: «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

(١) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع  
«جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل  
وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناؤه» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر  
فاعل «رحله» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعة شروط، وقد ذكر الشارح تبعاً للنظام من هذه الشروط  
واحداً، وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال - إما الواو، وإما الضمير، وإما  
هما معاً - والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية،

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ<sup>(١)</sup>  
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوُمْتُ بَدءًا لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنْ مُسْنَدًا<sup>(٢)</sup>

الجملة الواقعة حالاً: إِنْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقْتَرْنَ  
بِالْوَاوِ، بَلْ لَا تُرْبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَجَاءَ عَمْرُو تُقَادُ  
الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ، فَلَا تَقُولُ «جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ»  
فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ،  
وَيَكُونُ الْمُضَارِعُ خَبَرًا عَنِ [ذَلِكَ] الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ «قُمْتُ  
وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ» وَقَوْلُهُ:

=والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية، والشرط الرابع: ألا تكون مصدرية بعلم استقبال، وذلك نحو  
«سوف» و«لن» وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك  
فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام - مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة - تعرف أن الخبر والحال جميعاً  
اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلًّا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع  
إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون  
بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً، فتنبه لذلك كله، والله يوفقك ويرشدك.

(١) «وَذَاتُ» مُبْتَدَأٌ، وَذَاتُ مُضَافٍ، وَ«بَدءٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «بِمُضَارِعٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِبَدءٍ «ثَبَتَ» فَعْلٌ  
مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضَارِعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ  
لِمُضَارِعٍ «حَوَتْ» حَوَى: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ  
إِلَى ذَاتِ بَدءٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ الْمُبْتَدَأُ «ضَمِيرًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِحَوَتْ «وَمِنْ الْوَاوِ» الْوَاوِ  
عَاطِفَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَلَتْ «خَلَتْ» خَلَا: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَالْفَاعِلُ  
ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى ذَاتِ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ الْخَبَرِ.

(٢) «وَذَاتُ» مُبْتَدَأٌ، وَذَاتُ مُضَافٍ وَ«وَاوٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «بَعْدَهَا» بَعْدُ: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنُوْ مُبْتَدَأٍ، وَبَعْدُ  
مُضَافٌ، وَهِيَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَنُوْ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «مُبْتَدَأٌ» مَفْعُولٌ  
بِهِ لِأَنُوْ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَجْعَلُ الْآتِي «الْمُضَارِعُ» مَفْعُولٌ أَوْ لِأَجْعَلُ تَقْدِيمَ عَلَيْهِ، مَنْصُوبٌ  
وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ «أَجْعَلَنْ» أَجْعَلْ: فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ  
أَنْتَ، وَالتَّوْنُ نُونُ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ «مُسْنَدًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَجْعَلُ.

١٩٢- فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا

فـ «أَصْكُ، وَأَرْهَنُهُمْ» خَبَرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَا أَصْكُ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ.

\*\*\*

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَّا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا<sup>(١)</sup>

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعل [إما] مضارع، أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إما مُثَبِّتَةٌ، أو

١٩٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور - بزنة عصفور - والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم.

الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الاتي، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكا» مفعول ثانٍ لأرهن.

الشاهد فيه: قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملة حالاً، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

(١) «وجملة» مبتدأ، وجملة مضاف، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدماً» قدم: فعال ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت، وقوله «أو بمضمر، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

مَنْفِيَّةٌ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَتِ الجملة بمضارع مُثَبَّتٍ لا تَصَحُّبُهَا الواو، بل لا تُرْبَطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ

(١) قد ذكر الشارح إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة: منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوز القاضي البيضاوي في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترب بالواو، نحو قوله تعالى (لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم)، فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته، وألا يقترب بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمنع معها الواو، كما في قوله تعالى: (ما لي لا أرى الهدى) وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترب بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعة ذكرنا لك اثنتين منها.

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا نَصَبُوا، وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَالِكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَاءٌ مَيِّمًا؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: (فجاءها بأسمنا بيئاتاً أو هم قائلون) فجملة «هم قائلون» معطوفة على «بيئاتاً».

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقوله تعالى: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فجملة «لا ريب فيه» حال مؤكدة لمضمون جملة «ذلك الكتاب» في بعض أغارب يحتملها هذا الكلام.

(السادسة) الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك: ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ نحو قولك: ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً، ونحو قوله تعالى: (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماضٍ والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

يَنْعَمُ أَمْرًا هَرَمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَرَرًا

ف قيل: هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ.

(السابعة) الجملة الفعلية فعلها ماضٍ مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا

يجوز فيه أن يُرَبِّطَ بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملة الاسمية: مُثَبَّتَةٌ، أو مَنْفِيَّةٌ، والمضارع المنفي، والماضي: المَثْبُتُ، والمنفي.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يده على رأسه، وجاء زيد ويده على رأسه» وكذلك المنفي، وتقول: «جاء زيد لم يضحك، أو ولم يضحك، أو ولم يغم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفي، نحو «جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا، فعلى هذا تقول: «جاء زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المَثْبُتِ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذَكْوَانَ: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ<sup>(١)</sup>

(١) «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جاز ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، =



يُحَذَفُ عاملُ الْحَالِ: جَوَازًا، أَوْ وُجُوبًا.

فمثال ما حُذِفَ جَوَازًا أن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول: «راكبًا»،  
[تقديره «جئت راكبًا»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعًا» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ»  
والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا»، ومنه قوله تعالى: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ  
لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ» التقدير - والله  
أعلم -: بَلَى نجمعها قادرين.

ومثال ما حُذِفَ وُجُوبًا قولك: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ونحوه من الحال  
المؤكدَة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائية مناب الخبر،  
نحو «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا» التقدير: إذا كان قائمًا، وقد سبق تقرير ذلك في  
باب المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>.

= والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثان، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه  
«حَظَلْ» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا، والجملة من حَظَلْ  
ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر  
المبتدأ الأول.

(١) هنا أمران نجب أن تنبهك إليهما:

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه و  
يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوي كالظرف واسم الإشارة؛ فلا  
يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعلمت أم لم تعلم؛ لأن العامل المعنوي ضعيف؛ فلا يقوى  
على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهي الحال المؤكدة  
لمضمون جملة، والحال النائية مناب الخبر، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدرج - وبقي  
موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب: هنيئًا، ومن ذلك قول كثير:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَايِرٍ لِعَسَى مِنْ أَغْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جد الناس؟.

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وجوباً قولهم: «اشترَيْتَهُ بِدِرْهِمٍ فصاعداً وتصدقتَ بدينارٍ فسافِلاً» فـ «صاعداً، وسافِلاً»: حالان، عاملُهما محذوفٌ وجوباً، والتقدير: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وزَهَبَ المتصدِّقُ به سافِلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحذفُ ذكرُهُ حُطْلٌ» أي بعض ما يحذف من عاملِ الحال مُنِعَ ذكرُهُ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

= وأما النوع الذي يجوزُ ذكرُهُ وحذفُهُ فهو ما عدا هذين النوعين .  
الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوزُ حذفُهُ، وذلك في خمسة مواضع؛ أولها: أن يكون الحال مقصوراً عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكباً، وما ضربت علياً إلا مدنياً، وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك: هنيئاً مريئاً تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً، وثالثها: أن يتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لالعينين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ورابعها: أن يكون الحال جواباً، كقولك: يلي مسرعاً، جواباً لمن قال لك: لم تسر، وخامسها: أن يكون الحال نائباً عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيداً مسيئاً.

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال، وبالفعل فيها من هذه الناحية - فنقول:

الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره.

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدأ، أي تسافر راشدأ. ويجوز أن تقول تسافر راشدأ.

ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعداً، أي: فذهب الثمن صاعداً، ففي هذا حذف صاحب الحال، عامله.

## التمييز

أَسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكْرَةٌ، يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ<sup>(١)</sup>  
كَثِيرٌ أَرْضًا، وَقَفِيزٌ بُرًّا، وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا<sup>(٢)</sup>

تقدم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، وبقي التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مُفسِّراً، وتفسيراً، ومبيناً، وتبييناً، ومميزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «مِنْ»، لبيان ما قبله من إجمال، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا».

واحتراز بقوله: «متضمن معنى مِنْ» من الحال، فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ» فَإِنَّ التقدير: «لا من رجل قائم».

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف و«مِنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب. و«قد فسر» فسر: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالياء.

(٢) «كثير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفير» معطوف على شبر «براً» تمييز لقفير «ومنوين عسلاً» مثله «وبراً» معطوف على قوله عسلاً.

وقوله: «لييان ما قبله من إجمال» يشمل نوعي التمييز، وهما:  
المبين لإجمال ذات، والمبين لإجمال نسبة.

فالمبين لإجمال الذات هو: الواقع بعد المقسدير - وهي  
الممسوحات، نحو «لَهُ شَبْرٌ أَرْضاً» والمكيلات، نحو «لَهُ قَفِيزٌ بُرّاً»  
والموزونات، نحو «لَهُ مَنَوَانٌ عَسَلًا وَتَمَرًا» - والأعداد<sup>(١)</sup>، نحو «عِنْدِي  
عِشْرُونَ دِرْهَمًا».

وهو منصوب بما فسرهُ، وهو: شبر، وقفيز، ومَنَوَانٍ، وعِشْرُونَ.

والمُبيِّنُ لإجمال النسبة هو: المَسْوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العامل: من  
فاعل، أو مفعول، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، ومثله: (اشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا)،  
و«غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا»، ومثله (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا).

فـ «نَفْسًا» تمييز منقول من الفاعل، والأصل «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»،  
و«شَجْرًا» منقول من المفعول، والأصل «غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ» فَبَيَّنَ  
«نَفْسًا» الفاعل الذي تَعَلَّقَ بِهِ الفعل، وَبَيَّنَ «شَجْرًا» المفعول الذي تَعَلَّقَ  
به الفعل.

(١) قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى  
هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما - وهما المقادير، والأعداد -  
وبقي عليه شيان آخران.

أولها: ما يشبه المقادير، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن منها،  
كقولك: قد صببت عليه ذنوباً ماء، واشترت نحاساً، وقولهم: على التمرة مثلها زيدا.  
وثانيهما: ما كان فرعاً للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتماً فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعاً  
للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً، لكونه جامداً، وكون صاحبه نكرة. وكونه لازماً، مع  
أن الغالب في الحال أن تكون متقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس  
تمييزاً؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

وَالنَّاصِبُ لَهُ فِي هَذَا النُّوعِ [هُوَ] الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَهُ.

\*\*\*

وَبَعْدَ ذِي وَشَبْهِهَا أَجْرُورُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا، كَ «مُمْدُ حِنْطَةٌ غَدًا»<sup>(١)</sup>  
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»<sup>(٢)</sup>

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ - وهو: ما دَلَّ عَلَى مَسَاحَةٍ، أَوْ كَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ - فَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بَعْدَ هَذِهِ بِالإِضَافَةِ إِنْ لَمْ يَضْفَ إِلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بَرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمَرٍ».

فَإِنْ أُضِيفَ الدَّالُّ عَلَى مَقْدَارٍ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ «مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا».

(١) «بعد» ظرف متعلق باجرور، وبعد مضاف و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرور» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمده» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف و«حنطة» مضاف إليه «غدا» خبر المبتدأ.

(٢) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

\*\*\*

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصِبَنَّ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا: كَ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»<sup>(١)</sup>

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل، إن كان فاعلاً في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى: أَنْ يَصْلَحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَعَلًا، نَحْوُ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وَأَكْثَرُ مَالًا» فَـ «مَنْزِلًا، وَمَالًا» يَجِبُ نَصْبُهُمَا، إِذْ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَعَلًا، فَتَقُولُ: أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ.

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى<sup>(٢)</sup> «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ» [فيجب جَرُّهُ بالإضافة، إِلا إِذَا أُضِيفَ «أَفْعَلٌ» إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ

(١) «والفاعل» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله انصبين الآتي - «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه «انصبين» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبين «مفصلاً» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبين «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل، ووضع لفظ بعض موضعه؛ فنحو «زيد أفضل رجل» تجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحداً من جنس الرجل، وكذلك نحو «هند أفضل امرأة» تجد أفعال التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثاليين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي بعض الرجال، وهند بعض جنس المرأة، أي بعض النساء.

ينصب حينئذٍ، نحو «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا»<sup>(١)</sup>.

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ، كـ «أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»<sup>(٢)</sup>

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب، نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، وَأَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَالِمًا، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا»<sup>(٣)</sup>.

و\* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ \* ١٩٣ -

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعال التفضيل ليس مضافاً لغير تمييزه، ويجب نصبه في صورتين اثنتين؛ أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضاف إلى غير التمييز، نحو أنت أعلى منزلاً - وثانيتهما: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعال مضافاً إلى غير التمييز، نحو أنت أفضل الناس بيتاً؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم «لله دره فارساً» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميراً أصلاً، نحو لله در زيد فارساً، أو كان ضمير خطاب، نحو لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً - فهو من تمييز النسبة، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

١٩٣ - هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

\* بَأَنْتِ لَتُخَرِّنَا عَفَاةَ \*

وَأَجْرُرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ  
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: كَ «طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ»<sup>(١)</sup>

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً  
لعدد، فتقول: «عِنْدِي شَبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَسَوَانٌ مِنْ عَسَلٍ

= اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «لتحزنتنا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضاً، وفي التنزيل العزيز: (إني ليحزنني أن تذهبوا به) «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتنا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله «جاره» حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت».

فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟

قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز؟

قلت: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر

«إن» شرطية «شئت» فعل ماضٍ فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر.

وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديره بالإضافة أو منصوب تقديره على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.



وَتَمَرٍ، وَغَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ» ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دَرْهَمٍ».

\*\*\*

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ مٌ طَلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ - رحمه الله! أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ»، ولا «عِنْدِي دَرْهَمًا عِشْرُونَ».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْئاً اشْتَعَلَ رَأْسِي» ومنه قوله:

١٩٤ - أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟  
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتي «سبْقاً» سبق: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

١٩٤ - ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى ما ينبغي لليلي أن تهجر محبتها وتتباعده عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للإستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه «وما» =

وقوله:

١٩٥ - ضِيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا،  
وَمَا أَرْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِي أَشْتَعَلَا

= الواو واو الحال، ما: نافية «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «نفساً» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله «نفساً» فإنه تمييز، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفساً» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الزاوية في بيت الشاهد:

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ \*

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتَوُذِّنُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذته بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «ضيعت» فعل وفاعل «حزمي» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في إبعادي» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيباً» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتعل» الآتي «رأسي» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتعل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «شيباً» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في

وَوَافَقَهُمُ المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً.

فإن كان العامل غير متصرف، فقد منعوا التقديم<sup>(١)</sup>: سواء كان فعلاً، نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا» أو غيره، نحو «عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا».

وقد يكون العامل متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو «كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا»، فلا يجوز تقديم «رَجُلًا» على «كَفَى» وإن

الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِمِثْلِ الْمُنَى      وَذَاعِيَ الْمَنُونِ يُنَادِي جَهَارًا؟  
وقول الآخر:

وَلَسْتُ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ، بِضَارِعٍ      وَلَا يَأْسِي - عِنْدَ التَّعْسِرِ - مَنْ يُشِيرِ  
وقول ربيعة بن مقروم الضي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مَقْلَصٍ      كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَبَا  
وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّبَ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا      وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كِبَاءً مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأً وجملة «قرعينا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عيناً بالعيش؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعي هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا مِثْلُهَا      قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا

كان فعلاً متصرفاً، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب،  
فمعنى قولك: «كفى بزيد رجلاً» ما أكفاه رجلاً<sup>(١)</sup>!

\*\*\*

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ونحن نذكر لك هنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

أ- المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة - أشبهت الفعل في مادته ومعناه؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

ب- ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

ج- إن وأخواتها، أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقدم منصوبها وجواباً على مرفوعها، بعكس الفعل، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

\*\*\*

قد تم - بعون الله تعالى ، وحسن تأييده - الجزء الأول من شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك، وحواشينا عليه التي سميناهـا «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليـه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، مفتتحاً بحروف الجر.

هذا، وقد عنيـنا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة، فجاء - بحمد الله جلت قدرته! - على خير ما يرجى من الإتيان، وتلاقـت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها، فصار بحيث يغني عن جميعها، ولا يغني عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محي الدين عبد الحميد

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من

«شرح ابن عقيل» على ألفية ابن مالك وحواشينا عليه المسماة

«منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٨	المعرب، وانقسامه إلى صحيح ومعتل	٧	مقدمة الطبعة الثانية
٣٩	المعرب والمبني من الأفعال	٩	مقدمة الطبعة الأولى
٤٣	الحروف كلها مبنية	١٥	خطبة الناظم، وإعرابها
٤٣	الأصل في البناء السكون، ومن		<b>الكلام وما يتألف منه</b>
	المبني ما هو غير ساكن	١٨	تعريف الكلام اصطلاحاً
٤٤	أنواع الإعراب، وما يختص بنوع	١٨	ما يصح أن يتركب الكلام منه
	منها، وما يشترك فيه النوعان	١٩	الكلم وأنواعه
٤٦	إعراب الاسماء الستة، وما فيها	٢٠	القول، والنسبة بينه وبين غيره
	من اللغات	٢٠	قد يقصد بالكلمة الكلام
٥٤	شروط إعراب الاسماء الستة	٢١	علامات الاسم
	بالحروف	٢٦	علامات الفعل
٥٧	إعراب المثنى وما يلق به	٢٧	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات
٦١	إعراب جمع المذكر السالم وما		النوعين
	يلحق به	٢٩	الفعل ثلاثة أنواع، وعلامة كل نوع
٦٧	لغات العرب في نون جمع المذكر	٢٩	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم
	السالم، ونون المثنى		تقبل علامته فهي اسم فعل
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم وما		<b>المبني والمعرب</b>
	يلحق به	٣٢	الاسم ضربان: معرب، ومبني،
٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف		وبيان كل منهما
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة	٣٣	أنواع شبه الحرف أربعة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٥	إذا اجتمع الاسم واللقب فما وجه الإعراب التي تجوز فيها؟	٧٩	إعراب المعتل من الأسماء
١١٨	ينقسم العلم إلى منقول ومرئجل	٨٢	بيان المعتل من الأفعال
١٢٠	ينقسم العلم إلى علم شخصي، وعلم جنس	٨٣	إعراب المعتل من الأفعال
١٢١	علم الجنس، والفرق بينه وبين علم الشخص		<b>النكرة والمعرفة</b>
	<b>اسم الإشارة</b>	٨٥	معنى النكرة
١٢٤	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً	٨٦	معنى المعرفة، وأنواعها
١٢٥	ما يشار به إلى المثنى	٨٧	الضمير، ومعناه
١٢٥	ما يشار به إلى الجمع	٨٨	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومتفصل
١٢٧	مراتب المشار إليه، وما يستعمل لكل مرتبة	٩٠	المضمرات كلها مبنية
١٢٩	الإشارة إلى المكان	٩٢	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
	<b>الموصول</b>	٩٣	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز
١٣٢	الموصول قسمان: اسمي وحرفي	٩٥	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب
١٣٢	الموصلات الحرفية، وما يوصل به كل منها	٩٧	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعدل المتصل
١٣٩	الموصول الاسمي العام	١٠٠	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله
١٤٥	كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد	١٠٤	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل
١٤٦	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها	١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٤٧	شروط الجملة التي تقع صلة	١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لذن وقد
١٤٨	ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صلة		<b>العلم</b>
١٤٨	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة	١١٣	معنى العلم
		١١٤	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب

## فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٣	«أي» الموصولة، ومتى تبقى؟	١٨٤	أحوال المبتدأ ذي المرفوع مع
	ومتى تعرب؟		مرفوعه، وما يجوز من وجوه
١٥٥	بعض العرب يعرب «أيا»		الإعراب في كل حال
	الموصولة في كل حال	١٨٨	الرافع للمبتدأ، وللخبر،
١٥٦	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه		واختلاف العلماء في ذلك
	العائد على الموصول إذا كان	١٨٩	تعريف الخبر
	مرفوعاً	١٩٠	الخبر يكون مفرداً، ويكون
١٥٨	هـ قف على ما يجوز من وجوه		جملة، والجملة على ضربين
	الإعراب في الاسم الواقع بعد	١٩٢	الخبر المفرد على ضربين: جامد،
	«لا سيما»		ومشتق
١٦٠	الكلام على حذف العائد المنصوب	١٩٤	إذا جرى الخبر المشتق على غير
١٦٣	الكلام على حذف العائد المخفوض		مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
	وشروطه	١٩٧	يجيء الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
	المعرف	٢٠٠	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن
	بأداة التعريف		اسم دال على جثة إلا إن أفاد
١٦٧	حرف التعريف هو «أل»	٢٠٢	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
	برمتها، أو اللام وحدها؟	٢١٢	الأصل في الخبر أن يتأخر عن
١٦٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة		المبتدأ، وقد يتقدم عليه
١٦٨	تزداد «أل» زيادة لازمة، أو	٢١٣	هـ قف على خلاف الكوفيين في
	اضطراراً		جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم
١٧٢	تدخل «أل» على بعض الأعلام		في ذلك
	للمح الأصل	٢١٦	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
١٧٤	قد يصير الاسم المقترن بآل أو	٢٢٢	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
	المضاف علماً بالغلبة	٢٢٦	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر،
	الابتداء		إن دل على المحذوف دليل
١٧٧	المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر،	٢٣٠	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
	ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر	٢٣٧	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
		٢٣٨	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد



الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٦٦ تأتي «كان» زائدة، وبيان مواضع زيادتها، وشروطها		٢٤٣ عمل هذه الأفعال، وألفاظها	
٢٧١ تحذف «كان»: إما وحدها، وإما مع اسمها، وإما مع خبرها		٢٤٤ هـ قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل؟	
٢٧٥ قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه. وشروط جواز ذلك		٢٤٥ بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط، وبعضها لا يعمل إلا بشرط	
الحروف المشبهة بليس		٢٤٩ معاني هذه الألفاظ	
ما، ولا، ولات،		٢٤٩ غير الماضي منها يعمل عمل الماضي	
وإن المشبهات بليس		وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف	
٢٧٨ الحرف الأول «ما»، وشروط إعماله عمل ليس ستة		٢٥٢ يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها، خلافاً لبعضهم	
٢٨٣ حكم المعطوف على خبر «ما» النافية		في ليس، ولابن معط في دام	
٢٨٥ زيادة الباء في خبر «ما» و«ليس» وغيرها		٢٥٥ تقديم الخبر على دام وحدها، أو عليها وعلى «ما» المصدرية	
٢٨٧ الحرف الثاني «لا»، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة		الظرفية	
٢٩٢ الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاة في إعماله		٢٥٦ تقديم الخبر على الفعل المنفي بما أو غيرها من أدوات النفي	
٢٩٤ الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور		٢٥٧ يختار امتناع تقديم الخبر على ليس	
أفعال المقاربة		٢٥٩ من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً، ومنها ما يكون تاماً	
٢٩٧ اجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا «عسى»		ويكون ناقصاً	
فقيل: فعل، وقيل: حرف		٢٥٩ لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفاً	
٢٩٨ أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام		أو مجروراً	
٢٩٨ عملها، وبيان ما يشترط في خبرها		٢٦٠ إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره	
		وجب تأويله	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	معاني هذه الأحرف	٣٠١	الأكثر في خبر «عسى» أن
٣١٨	عمل هذه الأحرف، واختلاف النحاة في عملها في الخبر.		يقترن بأن المصدرية، ويقل تجرده منها
٣٢٠	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٣٠٣	و «كان» على عكس ذلك
٣٢٠	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٣٠٥	يجب اقتران خبر جرى واخلولق بأن
٣٢١	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجوازها	٣٠٦	يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن
٣٢١	المواضع التي يجب فيها فتح همزة أن	٣٠٧	ما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»
٣٢٣	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن	٣١٠	يمنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن
٣٢٧	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣١٠	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد
٣٣٢	مقى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟	٣١٣	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى، ومن طفق، ومن جعل
٣٣٩	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر، وعلى ضمير الفصل، وعلى اسم «إن» ولكل ذلك شروط	٣١٣	اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامة، كما جاز استعمالها ناقصة.
٣٤٢	تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها، وربما بقي معها العمل	٣١٤	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم
		٣١٥	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
			إن وأخواتها
		٣١٧	هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٠٠	علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى حلم	٣٤٤	العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها. وقبل استيفائه
٤٠٣	متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟ ومتى لا يجوز	٣٤٦	تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها
٤٠٦	يستعمل القول بمعنى الظن	٣٥١	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها، ويجب أن يكون خبرها جملة
	<b>أعلم وأرى</b>	٣٥٦	تخفف «كان» فيحذف اسمها، وربما ذكر
٤١١	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل		<b>لا التي لنفي الجنس</b>
٤١٢	ما ثبت لمفعولي علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	٣٦٠	تعمل «لا» عمل إن بشروط
٤١٣	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة، ويثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولي «كساء»	٣٦١	أنواع اسم «لا» النافية، وحكم كل نوع
٤١٤	تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها	٣٦٥	حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا
	<b>الفاعل</b>	٣٧٠	نعت اسم لا
٤٢٠	تعريف الفاعل	٣٧١	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٤٢٢	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٣٧٢	تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٤٢٤	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً يجر الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٣٧٧	إذا دل دليل على خبر «لا» حذف
٤٣٠	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه		<b>ظن وأخواتها</b>
٤٣٠	هـ قف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٣٨٠	ألفاظ هذه الأفعال، وأنواعها ومعاني كل منها، والاستشهاد على ذلك
٤٣١	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً	٣٩٣	التعليق والإلغاء
٤٣٢	يجب تأنيث الفعل في موضعين	٣٩٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
٤٣٣	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	<b>الاشتغال</b>		
٤٦٨ هـ	أركان الاشتغال، وشروط كل ركن	٤٣٥	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما
٤٦٩	ضابط الاشتغال	٤٣٧ هـ	إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
٤٧١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه	٤٣٩	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول، وقد يخالف ذلك الأصل
٤٧٤	المواضع التي يجب فيها رفعه	٤٤١	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه
٤٧٦	المواضع التي يترجح فيها نصبه	٤٤٦	المفعول المتصل بضمير الفاعل والفاعل المتصل بضمير المفعول
٤٧٧	متى يجوز الوجهان على السواء؟		<b>النائب</b>
٤٧٨	متى يترجح الرفع على النصب؟		<b>عن الفاعل</b>
٤٨٠	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء	٤٥٣	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه، وأخذ أحكامه
٤٨٠	الوصف العامل كالفعل	٤٥٤	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول
	<b>تعدى الفعل ولزومه</b>	٤٥٦	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه
٤٨٣	تعريف الفعل المتعدي، وعلامته	٤٥٨	إذا خيف ليس في أحد هذه الأوجه وجب تركه
٤٨٥	الفعل المتعدي على ثلاثة أقسام	٤٦٠	يقوم مقام الفاعل: المصدر، والظرف، والجار والمجرور
٤٨٧	يتعدى الفعل اللازم بحرف جر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور	٤٦٢	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
٤٩٠	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منها ما هو فاعل في المعنى، وقد يمتنع	٤٦٤	إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟
٤٩٢	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها		
٤٩٣	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل		
	<b>التنازع في العمل</b>		
٤٩٤	ضابط التنازع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٩٤	هـ قف على أنواع العاملين، وما يشترط فيها	٥٢٦	تعريف الظرف
٤٩٦	هـ قف على خلاف النحاة في ترجيح أي العاملين، ووجه ذلك	٥٢٦	حكم الظرف، وبيان ما يعمل فيه
٤٩٧	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثاني العاملين لم يضمم مع أولها إلا المرفوع	٥٢٧	العامل في الظرف إما مذكور، وإما محذوف جوازاً أو وجوباً
	<b>المفعول المطلق</b>	٥٢٩	كل أساء الزمان تقبل النصب على الظرفية، وإنما يقبل ذلك من أساء المكان نوعان:
٥٠٥	تعريف المفعول المطلق		المبهم، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
٥٠٥	يعمل فيه الفعل، أو الوصف، أو المصدر	٥٣٢	الظرف على قسمين: متصرف، وغير متصرف
٥٠٦	هـ قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٥٣٤	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً، وعن ظرف المكان قليلاً
٥٠٧	أيهما أصل للآخر: الفعل أو المصدر؟		<b>المفعول معه</b>
٥٠٧	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٥٣٦	تعريف المفعول معه، وبيان العامل فيه
٥٠٨	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٥٣٧	هـ قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
٥١٠	ما يجب إفراده من المصادر، وما يجوز تثنيته وجمعه	٥٣٨	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل
٥١١	حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، وإما جائز، وإما واجب	٥٣٩	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
	<b>المفعول من أجله</b>		<b>الاستثناء</b>
٥٢٠	تعريف المفعول له، وحكمه	٥٤٣	حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»
٥٢٢	المفعول له على ثلاثة أنواع، وحكم كل نوع	٥٤٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
		٥٤٨	حكم الاستثناء المفرغ

فهرس الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٥٨٧ متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ ومتى يمتنع ذلك؟		٥٤٩ حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد	
٥٩١ قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد		٥٥٢ حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد	
٥٩٢ الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة		٥٥٤ حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم «غير» نفسها	
٥٩٤ الحال قد تكون جملة، بشرط أن يكون لها رابط		٥٦٠ حكم المستثنى بليس ولا يكون، وبخلاف وعدا	
٥٩٥ هـ قد يجب أن يكون الرابط الضمير، ومواضع ذلك		٥٦٤ حكم المستثنى بحاشا الحال	
٥٩٦ قد يجوز الربط بالضمير، وبالواو، وبها		٥٦٨ تعريف الحال	
٥٩٨ يحذف عامل الحال جوازاً، أو وجوباً		٥٦٨ الأكثر في الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلاً	
التمييز		٥٧٠ المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة	
٦٠١ تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه		٥٧٢ لا تكون الحال إلا نكرة. وقد نجيء معرفة على التأويل بنكرة	
٦٠٤ هـ حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل		٥٧٤ قد تقع الحال مصدراً منكرأ	
٦٠٥ يقع التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب		٥٧٥ حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ، وبيان مسوغات ذلك	
٦٠٦ ما يجوز جره بمن من التمييز، وما لا يجوز		٥٨٢ لا يتقدم الحال على صاحبه المحرور بالحرف، ويتقدم على غيره	
٦٠٧ لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك		٥٨٤ لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال	

تمت الفهرس، والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه

# شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله  
ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة  
على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك  
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

«ما تحت أديم السماء»

الجزء الثاني «أنحك من ابن عقيل»

أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه!

المكتبة العصرية  
مستيد - بيروت

الناشر الوحيد:  
جميع مؤلفات محمد محيي الدين عبد الحميد  
المكتبة العصرية للطباعة والنشر

حقوق الطبع محفوظة  
طبعة منقحة  
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسها شريف عبد الرحمن الأنصاري

المكتب: بيروت - الحمراء - فتح سنتر - الطابق السادس - تلفون: ٣٤٧٣-١

الخندق العميق - تلفون: ٢٣٧٥٢٥

صرب بيروت: ٨٣٥٥

صيدا - تلفون: ٧٢١٦١٢ - ٧٤٠٣١٧ - صرب صيدا: ٢٢١

ثلاكس: ٢٠٤٣٧٤ - ٢٩١٩٨ SCS



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بصفتنا أصحاب الحق بطبع ونشر مؤلفات محمد محيي الدين  
عبد الحميد منذ العام ١٩٨٣ والقائمة على أسس  
قانونية بموجب عقود رسمية عمدنا إلى إعادة "صف"  
وطبع هذا الكتاب بعد تنقيحه وأمنيتنا من ذلك  
تحقيق الجودة وإبرازه بحلة جديدة ومنع أعمال  
التزوير حيث تبرز من جرائها الإساءة إلى الناحية  
الجمالية فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية والطبعية  
لذا نرجو من الأخوة القراء وأصحاب مكاتب التوزيع في  
العالمين العربي والإسلامي التنبه وأخذ العلم واعتماد  
الطبعة الجديدة ونبد القامل بالطبعات المزورة.

والله الموفق

الناشر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ، إِلَى،  
 حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى  
 مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيَّ، وَآوُ، وَتَا  
 وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى<sup>(١)</sup>  
 هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها  
 الجَرُّ، وتَقْدَمُ الكلام على «خَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا» في الاستثناء، وَقُلْ مَنْ  
 ذكر «كَيَّ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى» في حروف الجر.

فأما «كَي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «مَا» الاستفهامية، نحو «كَيْمَه؟» أي:

(١) «هاك» ها: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والكاف حرف خطاب  
 «حروف» مفعول به لاسم الفعل، وحروف مضاف و«الجر» مضاف إليه «وهي» مبتدأ «من» قصد  
 لفظه: خبر المبتدأ «إلى»، حتى خلا - إلخ البيتين «معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف في  
 بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

(٢) ولكي الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدرية، كما في قول الشاعر:  
 إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ؛ فَلِئَمَّا يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ  
 أي للضر والنفع، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني.

لِمَه؟ فـ «ما» استفهامية مجرورة بـ «كي»، وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الجَرِّ عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني : قولك : «جِثْتُ كَيُّ أَكْرَمَ زَيْدًا» فـ «أَكْرَمَ» : فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ «أَنْ» بعد «كي»<sup>(١)</sup>، و «أَنْ» والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ «كي» والتقدير : جِثْتُ [كَيُّ إِكْرَامِ زَيْدٍ، أي] لإكرام زيد.

وأما «لَعَلَّ» فالجَرُّ بها لغة عُقِيلٍ ، ومنه قوله :

\*لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ\* ١٩٦ -

(١) إعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كي ؛ فيقال : «جِثْتُ لَكِي أتعلم» وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي ؛ فيقال «جِثْتُ كِي أَنْ تكرمني» وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد، وهو الأكثر استعمالاً، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف بلا تردد، وهو أقل استعمالاً من سابقه، وقد يؤتى بكَي غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن، كما يقال : «جِثْتُ كِي أتعلم» وهي حينئذٍ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها. وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين.

١٩٦ - هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم، وقيل : اسم أبي المغوار شبيب - وصدر البيت قوله :

\*فَقُلْتُ : أَذْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً\*

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخي كعب وأبي المغوار جميعاً، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَأْمَنْ يُجِيبُ إِلَى التَّنَادِي فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

الإعراب : «فَقُلْتُ» فعل وفاعل «ادع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أخرى» مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى «وارفع» الواو عاطفة، وارفع : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الصوت» مفعول به لارفع «جهره» مفعول مطلق «لعل» حرف ترج وجر شبه بالزائد «أبي» مبتدأ مرفوع تقديره، وأبي مضاف و «المغوار» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «قريب» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه : قوله «لعل أبي - إلخ» حيث جر بـ «لعل» لفظ «أبي» على لغة عقيل.

وقوله:

١٩٧- لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمُّكُمْ شَرِيمٌ  
فـ «أبي المغوار»، والاسم الكريم: مبتدآن، و«قريبٌ»،  
و«فَضْلُكُمْ» خبرَانِ، و«لَعَلَّ» حرفُ جَرٍّ زَائِدٌ<sup>(١)</sup> دخل على المبتدأ، فهو  
كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهِمٌ».

وقد رُوي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ، ورُوي  
أيضاً حذف اللام الأولى، فتقول: «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

١٩٧- هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.  
اللغة: «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر؛ أما الفتح فعلى أنها مع بعدها في تأويل  
مصدر بدل من شيء، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم» هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلكاها،  
ويقال فيها: شرماء، وشروم، أيضاً.  
الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبهه بالزائد «الله» مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فضلكم»  
فضل: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والكاف مفعول به،  
والميم علامة الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا، بشيء»  
يتعلقان بفضل «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف والضمير مضاف إليه  
«شريم» خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء، على تقدير فتح همزة «أن».  
الشاهد فيه: قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق،  
وهو مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه  
بالزائد.

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبهه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك درهم» فهي حرف جر  
زائد، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً.

واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون  
له متعلق، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له  
النحاة باب حروف الجر، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في «بحسبك درهم» ومن في قولك «ما  
زارني من أحد» والثالث هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي  
في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب.

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هذلي، ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَّه»، يريدون «مِنْ كَمِهِ» ومنه قوله:

١٩٨ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجٍ خُضِرٍ، لَهْنٌ نَثِيجٌ

وسياتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يَعُدَّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وذكرها في غيره<sup>(١)</sup>.

١٩٨ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرٍ لَيْلَةً حَنَاتِمُ سُودَ مَاؤُهُنَّ نَجِيجُ  
إِذَا هُمْ بِالْإِقْلَاعِ هَيْتَ لَهْ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَثْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة: «حناتم» جمع حتممة، وأصلهاجرة الخضراء، وأراد هنا السحاب، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء، وأراد أنها ممثلة بالماء «نجيج» سائل منصب «ترفعت» تصاعدت، وتبادعت «لجج» جمع لجة - بزنة غرفة وغرف - واللجة: معظم الماء، «نثيج» هو الصوت العالي المرتفع. المعنى: يدعو لامرأة - وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل، ونون النسوة تعود إلى حناتم «بما» جار ومجرور متعلق بشرب، وماء مضاف، و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً بتقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً «مَتَى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمَتَى، والجار والمجرور متعلق بترفع، وقيل: بدل من الجار والمجرور الأول، وهو بماء البحر «خضر» صفة للـجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نثيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للـجج.

الشاهد فيه: قوله «مَتَى لجج» حيث استعمل «مَتَى» جارة، كما هو لغة قومه هذلي.

(١) قد يقال في القسم «الله لأفعلن» وقد يقال: «ها الله لأفعلن» بذكر همزة الاستفهام كما في المثال الأول، أوها التنبيه كما في المثال الثاني، عوضاً عن باء الجر، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر؛ نظراً إلى حقيقة الأمر، وهي أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة وها، وليس بالهمزة ولا بها، فاعرف ذلك.

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُ إلا المضمَر،  
فتقول: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ» فالياء، والكاف، والهاء - عند سيبويه -  
مجرورات بـ «لَوْلَا».

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر  
موضع ضمير الرفع، فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في  
الظاهر، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعني «لَوْلَاكَ» ونحوه - لم يَرِدْ من  
لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله:  
١٩٩ - أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

١٩٩ - البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله  
تعالى عنهم أجمعين، وهو من كلمة أولها قوله:  
مُعَاوِي، إِنِّي لَمْ أَبَايْغِكَ فَاسْتَهْ وَأَمَّا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنُ  
اللغة: «أراق» أسال «يعرض» أراد يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب، وهو كل ما  
يعده المرء من مفاخر قومه.

الإعراب: «أتطمع» الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق»  
فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «دماءنا» دماء: مفعول  
به لأراق، ودماء مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة  
«ولولاك» لولا: حرف امتناع لوجود وجر، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع  
بالابتداء كما هو مذهب سيبويه، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ  
والخبر شرط لولا «لم» نافية جازمة «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور  
متعلق بيعرض، وأحساب مضاف ونا: مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا  
محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» فإن فيه رداً على أبي العباس المبرد الذي زعم أن «لولا» لم تجيء متصلة  
بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء، ومثله قول الآخر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في =

وقوله:

٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَّلَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

\*\*\*

ديوانه، والصواب أنه للعرجي (انظر خزانة الأدب ٢/٤٢٩):

\* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ \*

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعريبتهم فإنه قليل غيز شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا، نحو قوله تعالى: (لولا أنتم لكانا مؤمنين) ونحو قول المتنبي:  
لَوْلَا الْمُقْبُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَيْغَمٍ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ  
وقول الراجز:

وَالله لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

٢٠٠ - البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص.

اللغة: «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحت» هلك، ويقال: طاح يطوح كقال يقول، وطاح يطيح كباع يبيع «بأجرامه» الأجرام: جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل، وهو بوزن رمي يرمي «قنة النيق» رأس الجبل «منهوي» ساقط. المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوي من أعلى الجبل بجميع جسمه.

الأعراب: «كم» خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييزكم مجرور بإضافتها إليه، وخبر المبتدأ الذي هو كم - على الأول - محذوف، والتقدير كثير من المواطن لك، مثلاً «لولاي» لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه، وباء المتكلم عنده ذات محلين، أحدهما جر بلولا، وثانيهما رفع بالابتداء، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع، والخبر محذوف عندهما جميعاً، والتقدير: لولاي موجود «طحت» فعل وفاعل والجملة في محل جر صفة لموطن، والرابط محذوف، أي: طحت فيه، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا، وهذا أحسن «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «هوى» فعل ماض «بأجرامه» الجار والمجرور متعلق بهوي، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه «من قنة» جار ومجرور متعلق =

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصُ : مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى  
 زَ أَخْصَصُ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا، وَبِرَبِّ  
 وَمَارٍ وَأَمِنْ نَحْوِ «رُبُّهُ فَتَى»  
 وَالْكَافِ، وَالْوَاوِ، وَرَبِّ، وَالتَّاءِ<sup>(١)</sup>  
 مُنْكَرًا، وَالتَّاءِ لِلَّهِ، وَرَبِّ<sup>(٢)</sup>  
 نَزَرَ، كَذَا «كَهَا»، وَنَحْوُهُ أَتَى<sup>(٣)</sup>

من حروف الجر ما لا يجزئ إلا الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول «مُنْذُهُ»، ولا مُذُّهُ وكذا الباقي.

يهوى أيضاً وقفة مضاف، و «النقي» مضاف إليه «منهوي» فاعل هوى، و «ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف، أي : طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النقي بأجرامه.

الشاهد فيه : قوله «لولا» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب، وفيه رد على المبرد الذي أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التي تكون في محل نصب أو في محل جر، وقال : إن ذلك لا يجوز عربية، وقد جاء هذا الذي أنكره في هذا الشاهد والذي قبله وفي البيت الذي ذكرناه أثناء شرح البيت السابق؛ فكان نقل هذه الشواهد رداً عليه.

(١) «بالظاهر» جار ومجرور متعلق بأخصص «أخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منذ» قصد لفظه : مفعول به لا أخصص «مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتاء» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في «مذ» وحده.

(٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق بأخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتاً» مفعول به لاخصص «ورب» معطوف على بمذ «منكرًا» معطوف على «وقتاً» السابق «والتاء» مبتدأ «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة .

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب : حرف جر، والضمير مجرور المحل به، وفتى : تمييز للضمير، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة في أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفة، نحو : مبتدأ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نحو.



ولا تجر «مند، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان<sup>(١)</sup>، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «في» نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ» نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة» أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: «وَإِخْصُصْ بِمَذْ وَمَنْذُ وَقْتًا».

وأما «حتى» فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شدَّ جَرُّها للضمير، كقوله:

٢٠١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَسٌ      فَتَى جِتَّاكَ يَا أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ

(١) منذ ومذ يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان، ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان، طلباً للمناسبة بين حالتيهما، وأما نحو قولك «ما رأيته منذ حدث كذا»، وما رأيته منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر في هذين المثالين ونحوهما، وأصل الكلام: منذ زمان حصل كذا، ومنذ زمان خلق الله إياه.

٢٠١ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «يلقي» مضارع ألقي، ومعناه وجد، ويروى «لا يلقي أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي «حتاك» استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال «وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه، ولا أدري ما عني بحتاك، فلعل هذا البيت مصنوع» وستعرف رد هذا الكلام.

المعنى: يريد الشاعر أن يقول: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى، وبهذا التقرير يندفع كلام أبي حيان.

الإعراب: «فلا» لا: زائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو للقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوباً «لا» نافية «يلقي» فعل مضارع «أناس» فاعل يلقي «فتى» مفعول به أول ليلقي، ومفعول يلقي الثاني محذوف، وتقدير الكلام: لا يلقي أناس فتى مقصوداً لأملهم إلى بلوغك «حتاك» حتى: جارة، والضمير في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بيلقي «يا» حرف نداء «ابن» منادى، وابن مضاف و «أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف و «زياد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو شاذ.

ولا يُقَاسُ على ذلك، خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إِيْدَالُ حَائِهَا  
عَيْنًا، وقرأ ابن مسعود (فَتَرَبُّصُوا بِهِ عَتَى حِينٍ)

وأما الواو فمختصة بالقَسَمِ، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل  
القَسَمِ معهما، فلا تقول «أَقْسَمُ والله» ولا «أَقْسِمُ تالله».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله» فتقول: «تالله لأفعلن» وقد سُمِعَ جَرُّهَا  
لـ «رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، [قالوا]: «تربُّ الكعبة» [وهذا معنى قوله؛  
«والتاء لله وَرَبِّ» وُسْمِعَ أيضاً «تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب  
أنهم قالوا «تَحْيَاتِكَ» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «رُبِّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيتُ» وهذا معنى  
قوله: «وَبِرُبِّ منكرًا» أي: «وَاحْصُصْ بِرَبِّ النكرة»، وقد شذَّ جَرُّهَا ضميرَ  
الغيبة، كقوله:

٢٠٢ - وَاهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكََا صَدْعَ أَعْظَمِهِ  
وَرُبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

٢٠٢ - البيت مما أنشده ثعلب، ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في اللسان (رب) مع تغيير طفيف  
هكذا:

\* كائن رأيت ومايا صدع أعظمه \*

اللغة «رأيت» أصلحت، وشعبت، مأخوذ من قوله: رأب فلان الصدع؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكاً»  
سريعاً «عطباً» هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهة: أي هالكاً «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء مصدر  
بمعنى الهلاك، وفي اللسان «م العطب».

المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه.  
الإعراب: «واه» هو على تقدير «رب» أي رب واه؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديره أي رأيت رأياً وشيكاً،  
أي عاجلاً وسريعاً «صدع» مفعول به لرأيت، وصدع مضاف وأعظم من «أعظمه» مضاف إليه،  
وأعظم مضاف، والضمير مضاف إليه «وربه عطباً» رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد، والضمير  
في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء «عطباً» تمييز للضمير «أنقذت» فعل وفاعل، والجملة =

كما شَذَّ جُرَّ الكافِ له، كقولهِ؛  
 ٢٠٣- خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَباً  
 وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب «من عطبه» المجرور والمجرور متعلق بأنقذ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وربه عطياً» حيث جر «رب» الضمير، وهو شاذ.  
 واعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخل عليه رب، أمعرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن رب لا تجر غير النكرة، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير.

٢٠٣- البيت للعجاج يصف حمار وحش وأتته، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن.

اللغة: «الذنابات» جمع ذنابة بالكسر؛ وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل، وقد قيل: إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثباً» أي قريباً «أم أو عال» هي هضبة في ديار بني تميم.  
 المعنى: إنه جعل في هربه الذنابات عن طريقه في جانب شماله قريباً منه، وجعل أم أو عال في جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش.  
 «الذنابات» مفعول أول لخلى «شمالاً» مفعول ثانٍ «كثباً» صفة لشمال «وأم أو عال» يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقرباً» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار، هذا على جعل «أم أو عال كها» مبتدأ وخبراً.

الشاهد فيه: قوله «كها» حيث جر بالكاف الضمير، وهو شاذ.

ونظير هذا الشاهد قول أبي محمد الزبيدي اللغوي معلم المأمون بن الرشيد:

شَكُوتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِيئَكُمْ      وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِيئَنَا  
 فَلَوْلَا الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ      وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكَانُوا كَنَا  
 ومثله أيضاً قول الآخر:

لَا تَلْمِزْنِي فَإِنِّي كَك فِيهَا      إِنَّا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

وقوله:

٢٠٤ - وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا      كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله: «وما رَوُوا - البيت» أي: والذي رَوِيَ من جر «رُبَّ» المضمَر نحو «ربه فتى» قليل، وكذلك جر الكاف المضمَر نحو «كها».

\*\*\*

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَىٰ فِي الْأَمَكْنَةِ      بِمَنْ، وَقَدْ تَأْتِي لِيَذِي الْأَزْمِنَةِ<sup>(١)</sup>  
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهِهُ فَجَرُ      نَكْرَةً:، كَ «سَالِيغٍ مِنْ مَفْرٍ»<sup>(٢)</sup>

تجيء «من» للتبعيض، وليبيان الجنس، ولا ابتداء الغاية: في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدة.

٢٠٤ - البيت من أرجوزة لرؤية بن العجاج يصف حماماً وأتته.

الأعراب: «ولا» نافية «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعلاً» مفعول أول «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «حلائلاً» معطوف على قوله «بعلاً» السابق «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلاً» وهو معطوف بالواو على الحال السابق «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاطلاً» مفعول ثانٍ ل ترى.

الشاهد فيه: قوله «كه، كهن» حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف، وهو شاذ.

(١) «بعض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وبين وابتدىء» مثله ومعطوفان عليه «في الأمكنة» متعلق بابتدىء «بمن» تنازعه الأفعال الثلاثة «وقد» حرف تقليل «تأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على من «لبده» جار ومجرور متعلق «بتأتي» وبدء مضاف و «الأزمنة» مضاف إليه.

(٢) «وزيد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «في نفي» جار ومجرور متعلق بزيد «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على نفي، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «فجره» الفاء عاطفة، جر: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نكرة» مفعول به لجر «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «مفر» مبتدأ مؤخر.

فمثالها للتبعض قولك: «أخذت من الدراهم» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾.

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾.

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾.

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وقول الشاعر:

٢٠٥ - تَخِيرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ

إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّئَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ

٢٠٥ - البيت للمباغة الذباني، من قصيدة له مطلعها قوله:

كَلَيْلِي لِهَمٍّ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَفَاسِيَهُ بَطِيءِ الْكَوَاعِبِ

اللغة: «يوم حليلة» يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن أباهما - فيما ذكروا - حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم، وفي يوم حليلة ورد المثل «ما يوم حليلة يس» يضرب للأمر المشتهر المعروف الذي لا يستطاع كتمانها.

وقبل البيت المستشهد به قوله:

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بَيْضُ رِقَاقِ الْمَضَارِبِ

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

الإعراب: «تخيرن» تخير: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة - العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد - نائب فاعل «من أزمان» جار ومجرور متعلق بتخير، وأزمان مضاف، و «يوم» مضاف إليه، ويوم مضاف و «حليلة» مضاف إليه «إلى اليوم» جار ومجرور متعلق بتخير، وجملة «قد جرئ» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال «كل» مفعول مطلق، وكل مضاف، و «التجارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغاية في الزمن.

وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس =

ومثال الزائدة: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» ولا تزداد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد يشبه النَّفْيِ: النَّهْيُ. نحو «لا تضرب مِنْ أَحَدٍ»، والاستفهام، نحو «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

ولا تزداد في الإيجاب<sup>(١)</sup>، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة، فلا تقول: «جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ» خلافاً للأخفش، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾.

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» أي قد كان مطرٌ.

\*\*\*

لِإِنْتِهَاهَا: حَتَّى، وَلَاَمٌ، وَإِلَى، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا<sup>(٢)</sup>

= المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، ومال إلى هذا المحقق الرضي، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص.

(١) ذكر السعد أن «من» الجارة تزداد في الإثبات اختياريًا في موضع واحد، وهو تمييز كم الخبرية إذا فصل بين كم وبينه بفعل، ومثل له بقوله تعالى: (كم تركوا من جنات) فمن: زائدة، وجنات: تمييز كم.

(٢) «لإنتهاها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولام، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف، من: قصد لفظه: مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بدلاً» مفعول به ليفهمان.

يَدُلُّ على انتهاء الغاية «وَحَتَّى»، وَاللَّامُ، وَالْأَصْلُ من هذه الثلاثة «إِلَى» فلذلك تجر الآخر وَغَيْرُهُ، نحو: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ» ولا تجر «حتى» إلا ما كان آخراً أو مُتَّصِلاً بِالْآخِرِ<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» ولا تجرُ غَيْرَهُمَا، فلا تقول: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ». واستعمال اللام للانتهاء قليل، ومنه قوله تعالى: «كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى».

ويستعمل «مِنْ» والباء، بمعنى «بَدَل»، نَمَن استعمال «مِنْ» بمعنى «بَدَل» قوله عز وجل: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»، [أي: بَدَلِ الْآخِرَةِ] وقوله تعالى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ» أي: بدلکم، وقول الشاعر:

٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

(١) الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر، ومثال ما كان آخراً قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، واعلم أن «حتى» الجارة على ضربين: جارة للمفرد الصريح، وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر، ولا تكون إلا غائية، وجارة لأن المصدرية ومدخولها، وهذه تكون غائية، وتكون تعليلية، وتكون استثنائية.

٢٠٦ - البيت لأبي نخيلة - يعمر بن حزن - السعدي.

اللغة: «جارية» هي - في الأصل - الفتاة الشابة، ثم توسع فيه فاستعملوه في كل أمة «المرققا» على صيغة اسم المفعول - الرغيف الرقيق الواسع «البقول» جمع بقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض «الفستقا» بقل خاص معروف.

المعنى: يريد أن مژه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، ولم تستمريء طعم الرقة، فهي تأكل يابس العيش، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

الإعراب: «جارية» خير لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي جارية، أو نحوه «لم» نافية جازمة «تأكل» فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه =

أي: بَدَلَ البقول، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث «مَا يُسْرُنِي بِهَا حُمْرُ النُّعْمِ» أي: بَدَلَهَا، وقول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَتوماً إِذَا رَكِبُوا      شَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً<sup>(١)</sup> [١٥٤]

\*\*\*

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِهُهُ، وَفِي      تَعْدِيَّةٍ - أَيْضاً - وَتَعْلِيلٍ قَفِي<sup>(٢)</sup>  
وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَيْنَ بَبَا      وَ«فِي» وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا<sup>(٣)</sup>

تقدم أن اللام تكون للانهاء، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ و«المال لزيد»، ولشبه الملك،

= جوازاً تقديره هي يعود على جارية «المرفقا» مفعول به لتأكل، والألف للاطلاق «لم» نافية جازمة «لتدق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل «من البقول» جار ومجرور متعلق بتدق «الفتقا» مفعول به لتدق، والألف للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل، يعني أنها لم تستبدل الفتق بالبقول. وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين، وقال آخرون: إن «من» هنا للتبعيض، وعندهم أن الفتق بعض البقول، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» اسماً بمعنى «بعض» وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتدق، ويكون قوله «الفتقا» بدلاً منها.

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب «المفعول له» فانظره هناك.

(٢) «واللام» مبتدأ «للملك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وشبهه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على الملك، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «وفي تعدية» جار ومجرور متعلق بقوله «قفي» الآتي آخر البيت «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «وتعليل» معطوف على تعدية «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

(٣) «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السابق نائب فاعل «والظرفية» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «استين» الآتي «استين» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ببا» قصر للضرورة متعلق باستين «وفي» معطوف على «وقد» حرف تقليل «يبينان» فعل مضارع وألف الاثنين - العائد إلى الباء وفي - فاعل «السيا» مفعول به ليبين، والألف للاطلاق.



نحو: «الْجَلَّ لِلْفَرَسِ ، وَالْبَابُ لِلدَّارِ» ، وللتَّعْدِيَةِ ، نحو «وَهَبْتُ لَزَيْدٍ مَالاً»  
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي وَيَرْثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ ،  
وللتعليل ، نحو «جُئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ» ، وقوله :

٢٠٧ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً      كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وزائدة: قياساً<sup>(١)</sup> ، نحو «لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ  
لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ وَسَمَاعاً ، نحو «ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ» .

٢٠٧ - البيت لأبي صخر الهذلي .

اللغة : «تعروني» تصيني ، وتنزل بي «ذكراك» الذكرى - بكسر الهمزة والفتحة ، واللام مفتوحة - بالتشديد ،  
والخطوط بالبال «هزة» بفتح الهاء وكسرها - حركة واضطراب «انتفض» تحرك «القطر» المطر .  
المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، ويقول : إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة  
العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه .  
الإعراب : «وإني» إن حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «لتعروني» اللام للابتداء ، تعرو : فعل  
مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «لذكراك» الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف  
وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله «هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف  
جارة ، وما : مصدرية «انتفض» فعل ماضٍ «العصفور» فاعل انتفض ، و «ما» ومدخولها في تأويل  
مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة  
كانتفاض العصفور «بللة» بلل . فعل ماضٍ ، والهاء مفعول به لبلل «القطر» فاعل بلل ، والجملة من  
الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ، و «قد» مقدرة قبل الفعل ، عند  
البصريين : أي قد بللة .

الشاهد فيه : قوله «لذكراك» فإن اللام فيه للتعليل .

(١) زيادة اللام على ضربين ، الأول : زيادتها لمجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد

تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد :

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّرِبِ      مَلِكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

والزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين ؛ أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو

قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ وثانيهما : أن

يكون العامل فرعاً في العمل ؛ إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَهُمْ ﴾ وإما لكونه

صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه ﴿ فَعَالٍ لِمَا يَرِيدُ ﴾ .

وأشار بقوله: «الظرفية اسْتَبْنِ - إلى آخره» إلى معنى الباء و«في»، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية، والسببية، فمثال الباء للظرفية قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ أي: وفي الليل، ومثالها للسببية قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾، ومثال «في» للظرفية قوله: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»<sup>(١)</sup>

\*\*\*

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصَقَ  
وَمِثْلُ «مَعَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطِقِ<sup>(٢)</sup>

تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو «كتب بالقلم، وقطعت بالسكين» وللتعدي، نحو «ذهبت بزيد» ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرس بألف درهم» ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

(١) خشاش الأرض: هوامها وحشراتنا، الواحدة خشاشة، وفي رواية في الحديث «حشيش الأرض» وفي رواية ثالثة «حشيشة الأرض» - بجاء مهملة - وهو يابس النبات، وهو وهم. قاله ابن الأثير.

(٢) «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «استعن» الآتي «استعن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وعد، عوض، ألصق» معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف «ومثل مضاف و«مع» مضاف إليه «ومن، وعن» معطوفان على «مع» السابق «بها» جار ومجرور متعلق بانطق الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

بِالْآخِرَةِ» وللإلصاق، نحو «مَرَرْتُ بِرَيْدٍ» وبمعنى «مع» نحو «بعتك الثوب بطرازه» أي : مع طرازه، وبمعنى «من» كقوله :

\* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ\*<sup>(١)</sup> [١٩٨]

أي : من ماء البحر، وبمعنى «عن» نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أي . عن عذاب، وتكون الباء - أيضاً - للمصاحبة، نحو (فَسِيَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ) [أي : مصاحباً حمداً ربك].

\*\*\*

عَلَى لِإِسْتِعْلَاءٍ، وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ»  
بِعَنْ تَجَاوِزاً عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ<sup>(٢)</sup>  
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدٍ» وَ«عَلَى»  
كما «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَ<sup>(٣)</sup>

(١) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق أول باب حروف الجر.

(٢) «على» قصد لفظه : مبتدأ «للاستعلاء» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ومعنى» معطوف على الاستعلاء، ومعنى مضاف، و «في» قصد لفظه : مضاف إليه و «عن» معطوف على «في» السابق «بعن» جار ومجرور متعلق بقوله «عني» الآتي، «تجاوزاً» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عني» الآتي «عني» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل «عني» «قد» حرف تحقيق «فطن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، أي : وعني الذي تحققت فطنته تجاوزاً بعن.

(٣) «وقد» حرف تقليل «تجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى «عن» في البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و «بعد» قصد لفظه : مضاف إليه «وعلى» معطوف على بعد «كما» الكاف جارة، ما : مصدرية «على» قصد لفظه : مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جعل» الآتي، وموضع مضاف، و «عن» قصد لفظه : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جعل» جعل : فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو على المقصود لفظه.

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو «زَيْدٌ عَلَى السُّطْحِ» وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ أي: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ الْقَوْسِ» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

٢٠٨ - لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

٢٠٨ - البيت لذي الإصبع - حرثان بن الحارث بن محرز - العدواني، من كلمة له مطلعها قوله: يَأْمَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلٍ الْبَثَّ مَخْزُونٍ أَمْسَى تَذَكَّرَ رُبَّاً أَمْ هَارُونٍ أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ وَالذُّهْرُ دُوْ غِلْظَةٍ جِينَا وَذُولِيسِنِ اللغة: «أفضلت» زدت «دياني» الديان: القاهر المالك للأمور الذي يجازى عليها، فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزوني» تسومني الذل وتقهرني.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه، ولا فضل لك فتفخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدير لشؤونه، فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصل هذه الكلمة «الله» فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذاً فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف؛ فصار كما ترى «ابن» مبتدأ مؤخر، وابن مضاف، وعم من «عمك» مضاف إليه، وعم مضاف والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» أفضل: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «في حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عني» مثله «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «دياني» ديان: خبر المبتدأ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة، تخزوني: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت تخزوني، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة، وتقدير الكلام: ولا أنت ديانِي فأنت تخزوني.

أي : لا أَفْضَلْتُ في حِسْبِ عَلِيٍّ ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ» في قوله :

٢٠٩ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا  
أي : إِذَا رَضِيتَ عَنِي .

\*\*\*

الشاهد فيه : قوله «عني» هنا بمعنى «على» ، والسر في ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلى .

ومثل ما ورد في صدر هذا البيت - من قوله «لاه ابن عمك» - قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا) .

قُلْتُ : كَلَّا ، لَاهُ ابْنُ عَمِّكَ ، بَلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارًا

٢٠٩ - البيت للقيحيف العقيلي ، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ، ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور :

تَنْصَبْتُ الْقِلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ خَوَارِجٌ مِنْ تَبَالَةٍ أَوْ مَنَاهَا  
فَمَارَجَعْتُ بِخَائِلَةٍ رِكَابَ حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيَّبِ مَنَتَهَا

اللغة : «قشير» بزنة - التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» رضي : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيت «على» جار ومجرور متعلق برضي «بنو» فاعل رضي ، وبنو مضاف و«قشير» مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لعمري» اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير لعمر الله قسمي ، وعمر مضاف و«الله» مضاف إليه «أعجبني» أعجب : فعل ماضٍ ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «رضاه» رضا : فاعل أعجب ، والضمير مضاف إليه وأنه مع أن مرجعه مذكر وهو «بنو قشير» لتأولهم بالقبيلة ، وجملة «أعجبني رضاه» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا» .

الشاهد فيه : قوله «رضيت علي» فإن «على» من فيه بمعنى «عن» ويدل على ذلك أن «رضي» إنما يتعدى بمن كما في قوله تعالى : (رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين) ، وقد حمل الشاعر «رضي» على ضده وهو «سخط» فعده بالحرف الذي يتعدى به ضده وهو «على» وليس في ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٍ<sup>(١)</sup>

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾ أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي ليس مثله شيء، ومما زيدت فيه قولٌ رؤيَّة:

٢١٠ - \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ \*

(١) «شبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكاف» متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله: «يعني» الآتي «التعليل» مبتدأ «قد» حرف ت قليل «يعني» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التعليل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وزائداً» حال من فاعل «ورد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف.

٢١٠ - هذا الشاهد من أرجوزة لرؤيَّة بن العجاج.

اللغة: «لواحق» جمع لاحقة، وهي التي ضممت وأصابها الهزال «الأقرب» جمع قرب - بضم فسكون، أو بضمين - وهي الخاصرة «المق» بفتح الميم والقاف - الطول، وقال الليث: هو الطول الفاحش في دقة.

المعنى: يريد أن هذه الأثن - التي يصفها - خماص البطون، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور، وأن فيها طولاً.

الإعراب: «لواحق» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي لواحق، أو نحوه، ولواحق مضاف، و «الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمق» الكاف زائدة، المقق: مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «كالمق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها، ودليل زيادتها شيان؛ الأول: أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها، والثاني: أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويحل به، ألسنت ترى أنك لا تقول: في هذا الشيء كالطول، وإنما تقول في هذا الشيء طول، فافهم هذا فإنه يفيدك.

وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريج جماعة من النحاة: منهم الرضي في شرح الكافية، وابن عصفور، وأبو الفتح بن جني في سر الصناعة، وأبو علي الفارسي في البغداديات، وابن السراج =

أي : فيها المَقْتُ ، أي : الطُّولُ ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَفْطَ؟ فقال : كَهَيِّنٍ ، أي : هَيِّنًا .  
وَأَسْتَعْمِلَ أَسْمَاءً ، وَكَذَا «عَنْ» و «عَلَى»  
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا<sup>(١)</sup>

استعمل الكاف اسماً قليلاً ، كقوله :

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطْطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

في الأصول ، وقد حمل أبو علي على زيادة الكاف قوله تعالى : ( ليس كمثله شيء ) ، وقوله سبحانه : ( أو كالذي مر على قرية ) قال : تقدير الكلام أرايت الذي حاج إبراهيم في ربه ، أو الذي مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف في البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عَنْ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و « على » معطوف على « عَنْ » من أجل جار ومجرور متعلق يدخل أيضاً « مِنْ » قصد لفظه : مبتدأ « دخلاً » دخل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مِنْ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته الالامية المشهورة التي مطلعها :

وَدَخَّ هُرَيْرَةً إِنْ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرُّجُلُ؟

اللغة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزة الحد « الفتل » بضمين - جمع فتيلة ، وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهي الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدّة .

الإعراب : « أتنتهون » الهزمة للاستفهام الإنكاري ، تنتهون : فعل وفاعل « ولَنْ » نافية ناصبة « ينهى »

فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف « ذوي » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوي مضاف و

« شطط » مضاف إليه « كالطعن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن

مضاف إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بذهب « الزيت » فاعل يذهب « والفتل »

معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للطعن ، أو في محل نصب =

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «ينهى»، والتقدير: ولَنْ ينهى ذوي شطط مثل الطعن، واستعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و«عن» بمعنى «جانب»، ومنه قوله:

٢١٢ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا  
تَصِلُ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلٍ

= حال فيه؛ وذلك لأنه اسم محلى بال الجنسية، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦. الشاهد فيه: قوله «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله «ينهى» وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت.

٢١٢ - البيت لمزاحم العقيلي، يصف القطاة، من قصيدة له مطلعها قوله:  
خَلِيلِيْ عُوْجَابِيْ عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلُ مَتَى عَهْدُهُ بِالطَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ  
وقبل بيت الشاهد قوله:  
أَذْلِكُ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلُّ فَرُخْهَا لَقِيَ بِشَرَّوَرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعْيِلِ  
اللغة: «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان، كما تقول: «غدأ علي أميراً» أي: صار علي أميراً؛ فلولم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداة «من عليه» أراد من فوقه؛ فعلى هنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم - زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوت وإنما يصوت حشاها، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - قشر البيضة الأعلى «زيزاء» بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزاي ثانية - هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذي ليس له أعلام يهتدي بها.  
المعنى: يقول: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارَتْ عن بيضها الذي وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدي بها.

الإعراب: «غدت» غدا: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «كدرية» في بيت سابق أشدناه لك «من» حرف جر «عليه» على: اسم بمعنى فوق مجرور محلاً بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «ثم» فعل ماض «ظمؤها» ظم: فاعل تم، وظم مضاف =



أي: غَدَتْ من فَوْقِهِ، وقوله:

٢١٣ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيثَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

\*\*\*

= والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال «وعن قبض» جار ومجرور معطوف على قوله «من عليه» فهو من متعلقات غدت أيضاً «بزيء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبض «مجهل» صفة لزيء. الشاهد فيه: قوله «من عليه» حيث ورد «عن» اسماً بمعنى فوق؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، كما أوضحناه لك.

٢١٣ - البيت لقطري بن الفجاءة، من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦).

اللغة: «درية» هي حلقة يرمي فيها المتعلم يَنْعَن للتدرب على إصابة الهدف، وأراد بهذه العبارة أنه جرى على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يهين ولا يولي ولا يهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام وحدهما - وترك اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحداً.

الإعراب: «أراني» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «درية»: الآتي «درية» مفعول ثانٍ لأرى، وأرى هنا علمية، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافاً محذوفاً، وأصل الكلام عليه: أرى نفسي «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام: أي تجيئي من جهة يميني - إلخ، وعن مضاف، ويمين من «يميني» مضاف إليه، ويمين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية، ويروى في مكانه «مرة» وقوله «وأمامي» معطوف على يميني.

الشاهد فيه: قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسماً بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت.

و «مُذَّ، وَمُنْذُ» أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا      أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ : كَ «جِئْتُ مُدَّعَا»<sup>(١)</sup>  
وإنَّ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ      هما، وفي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اسْتَبْنُ<sup>(٢)</sup>

تُسْتَعْمَلُ «مذ ، ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعل، فمثال الأول «ما رأيته مذ يَوْمَ الجمعة» أو «مذ شَهْرُنَا» فـ «مذ» : [اسم] مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك «مُنْذُ»، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ أَن يَكُونَ خَبَرِينَ لَمَّا بَعْدَهُمَا، وَمِثَالُ الثَّانِي «جِئْتُ مَدَّعَا» فـ «مُدَّ» : اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه «جِئْتُ».

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حَرَفَا جَرٍ : بمعنى «مِنْ» إن كان المجرور ماضياً، نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي : من يوم الجمعة، وبمعنى «فِي» إن كان حاضراً، نحو «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» أي : في يومنا.

\*\*\*

وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زَيْدَ «مَا»      فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا<sup>(٣)</sup>

(١) «ومذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومند» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أوليا» أولي : فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعول أول لأولي، لأنه هو الفاعل في المعنى «كجئت» الكاف جارة لقول محذوف، جئت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها.

(٢) «وإن» شرطية «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «في مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كمن : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفي الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله «استبن» الآتي «معنى» مفعول مقدم لاستبن، ومعنى مضاف و «في» قصد لفظه : مضاف إليه «استبن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتي، وبعد مضاف، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «وعلى» =

تزاد «ما» «مِنْ، وَعَنْ» والباء، فلا تكفُّها عن العمل، كقوله تعالى :  
 ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ وقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾  
 وقوله تعالى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾.

\* \* \*

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ، وَالْكَافِ» فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ<sup>(١)</sup>  
 تزداد «ما» بعد «الكاف، ورُبِّ» فتكفُّهما<sup>(٢)</sup> عن العمل، كقوله :

= وباء معطوفان على «من» «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» قصد لفظه : نائب فاعل زيد «فلم» نافية جازمة «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جار ومجرور متعلق ب«يعق» «قد» حرف تحقيق «علما» علم : فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل، والجملة في محل جر صفة لعمل.

(١) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد، وبعد مضاف و «رُبِّ» قصد لفظه : مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقليل «يليهما» يلي : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال، جر : مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد - أي غير جملة - فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره، وذلك بأن تهنيهما للدخول على الجمل، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد له الشارح (ش ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جديمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ  
 ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد تخريجاته :

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتُمُ \*

٢١٤ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّنِي تَمِيمٍ

وقوله:

٢١٥ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

٢١٤ - البيت لزياد الأعجم، وهو أحد أبيات ثلاثة، وقبله:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النُّشْرَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ  
أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ الْكَلِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى، وبيت الشاهد مجرورها، ففيه الإقواء.

اللغة: «النشوان» أصله النكران، وأراد به لازمه، وهو الذي يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل، بدليل ذكر الحلیم في مقابلته «الحليم» ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حباء» بكسر الحاء - وهو العطية «الحر» جمع حمار، ويروى «فإن النيب من شر المطايا» والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة «المطايا» جمع مطية، وهي - هنا - الدابة مطلقاً، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أي: تسرع، أولئك تركب مطاها: أي ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهما الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلاً انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام، وانظر إلى قول الشاعر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعْيشَ فَجِيءٌ بِزَادٍ

الإعراب: «فإن» حرف توكيد «الحر» اسم إن «من شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، شر مضاف، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر، ما: كافة «الحبطات» مبتدأ «شر» خبر المبتدأ، وشر مضاف، و «بني» مضاف إليه، وبني مضاف، و «تميم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر، وقد وضع ذلك في إعراب البيت.

٢١٥ - البيت لأبي دود الإيادي.

اللغة: «الجامل» القطيع من الإبل مع رعايته وأربابه «المؤبل» - بزنة المعظم - المتخذ للقتية، وتقول: إبل مؤبلة، إذا كانت متخذة للقتية «عنا جيج» جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويلة العنق «المهار» جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقتية، وجياد الخيل الطويلة الأعناق

التي بينها أولادها.

٢١٦- مَآوِيَّ يَارُبُّنَا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

وقوله:

٢١٧- وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارٌ

\*\*\*

الإعراب: «ربما» رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد، ما زائدة كافة «الجميل» مبتدأ «المؤيل» صفة للجميل «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيح» الواو عاطفة، وعناجيح: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وعناجيح فيهم، مثلاً «بينهن» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله «عناجيح» السابق، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد فيه: قوله «ربما الجمال فيهم» حيث دخلت «ما» الزائدة على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية، ودخول رب المكفوفة على الجمل الاسمية شاذ عند سيبويه؛ لأنها عنده حيثش نختص بالجميل الفعلية، وعند أبي العباس المبرد لا تخص رب المكفوفة بجملة دون جملة؛ فليس في البيت شذوذ عنده.

٢١٦- البيت لضمرة النهشلي.

اللغة: «غارة» هو اسم من أغار القوم، أي: أسرعوا في السير للحرب «شعواء» متشعبة متفرقة «اللدعة» مأخوذ من لدعته النار، أي: أحرقت «الميسم» ما يوسم به الجعر بالنار: أي يعلم ليعرف، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص بظلمونه على إبلهم لتعرف.

الإعراب: «ماوي» منادى مرخم، وحرف النداء محذوف، وأصله «يا ماوية» «يا» حرف تنبيه «ربما» رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد، والتاء لتأنيث اللفظ، وما: زائدة غير كافة هنا «غارة» مبتدأ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «شعواء» صفة لغارة «كاللدعة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللدعة، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت آخر، وهو قوله:

نَاهَبَتْهَا الْغَنَمُ عَلَى طَيْعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ السَّاسِمِ

الشاهد فيه: قوله «ربما غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة - التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر - على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

٢١٧- البيت لعمر بن بركة الهمداني، من كلمة مطلعها:

تَقُولُ سُلَيْمَى: لَا تَعْرِضْ لَتَلْفَةٍ وَلَيْلِكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٍ

وَحَذِفَتْ «رُبُّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»  
وَالْفَاءِ، وَبَعْدَ الْوَائِشَاعِ ذَا الْعَمَلِ<sup>(١)</sup>

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، إلا في «رُبُّ» بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء، و«بَلْ» قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله:

﴿وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُحْتَرَقِينَ﴾ \*

= المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويجنى عليه. الإعراب: «ننصر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «مولانا» مولى: مفعول به لتنصر، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما: زائدة «الناس» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة «أن» واسمها وخبرها سدة مسد مفعولي «نعلم» «مجرور» خبر ثان لأن، وهو اسم مفعول؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجرور».

الشاهد فيه: قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

(١) «وحذفت» الواو عاطفة أو للاستئناف، حذف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «رب» قصد لفظه: نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف، وجر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بجرت، وبعد مضاف و«بَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه «والفاء» قصر للضرورة: معطوف على «بَلْ» و«بعد» ظرف متعلق بقوله «شاع» الآتي، وبعد مضاف، و«الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة: أي وشاع هذا العمل بعد الواو.

(٢) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب، فانظره هناك، وهو الشاهد رقم ٣ والشاهد فيه هنا قوله «وقاتم» حيث جر بعد الواو برب المحذوفة.

ونظير هذا البيت - في الجر برب محذوفة بعد الواو - قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَنْجٍ أَرْخَى سُدُولُهُ عَلَى يَأْنَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٌ

فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحَوِّلٌ

ومثاله بعد «بَلْ» قوله :

٢١٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجِهْرُمُهُ

٢١٨ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقبل هذا البيت قوله :  
 وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْجِدْرَ حِدْرَ عَنِيْرَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ ، إِنَّكَ مُرْجَلِي  
 تَقُولُ ، وَقَدْ مَالَ الْغَيْطُ بِنَا مَعًا : عَفَرْتُ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلْ  
 فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي ، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِيْنِي عَنْ جَنَّاكِ الْمُعَلَّلِ  
 اللغة : «طرقت» جئت ليلاً «تمائم» جمع تميمة ، وهي التعويدة تعلق على الصبي لتمنعه العين في  
 زعمهم «محول» اسم فاعل من «أحول الصبي» إذا أتى عليه من مولده عام .  
 الإعراب : «فمثلك» مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله «طرقت» الآتي منصوب بفتحة مقدرة  
 على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو «رب» المحذوفة ،  
 ومثل مضاف والكاف مضاف إليه «حبلَى» بدل من الكاف في «مثلك» «قد» حرف تحقيق «طرقت» فعل  
 وفاعل «ومرضع» معطوف على حبلَى ، وهو يروي بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً للموضع  
 «فالهيتها» الفاء عاطفة ، الهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة «قد طرقت» «عن  
 ذي» جار ومجرور متعلق بالهَى ، وذي مضاف و «تمائم» مضاف إليه «محول» صفة للذي تمائم .

الشاهد فيه : قوله «فمثلك» حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ - البيت لرؤبة بن العجاج .

اللغة : «بلد» يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فج ، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله  
 قتامة ، والقتام هو الغبار ، فخففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم - بزنة جعفر - هو البساط نفسه ،  
 وقيل : أصله جهرمية - بياء نسبة مشددة - نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، فحذف ياء النسبة .  
 المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية  
 على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : «بل» حرف دال على الإضراب والانتقال «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع  
 من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» =

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ «رُبَّ» محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء كقوله :

٢٢٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

\*\*\*

مبتدأ ثان، ومملء مضاف و «الفجاج» مضاف إليه «قته» قتم : خبر المبتدأ الثاني، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز المكس، والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه» كتان : نائب فاعل لِيُشْتَرَى، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «وجهرمه» معطوف على «كتانه» والجملة في محل رفع نعت لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجورور لفظه برب المحذوفة هو قوله «كلفته عيديه» وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات، وذلك في قوله :

كَلَّفْتُهِ عَيْدِيَّةً تَجَشَّمُهُ كَأَنَّهَا، وَالسَّيْرَ نَاجٍ سُوءُهُ  
قِيَاسَ بَارٍ نَبْعُهُ وَنَشْمُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَدُمُهُ

الشاهد فيه : قوله «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل» .

٢٢٠ - البيت لجميل بن معمر العذري .

اللغة : «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحو «من جلله» له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلال كذا» والمعنى : فعلته من عظمه في نفسي، حكاه أبو علي القالي، الثاني : أن يكون من قولهم : «فعلت كذا من جللك وجلالك» والمعنى من أجلك، وبسببك .

الإعراب : «رسم» مبتدأ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله، ورسم مضاف، و «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «في طلله» الجار والمجورور متعلق بوقفت . وطلل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «كدت» كاد : فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الحياة» مفعول به لأقضي، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «رسم دار» - في رواية الجر - حيث جر قوله «رسم» برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوفاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ .



وَقَدْ يُجَرِّسُ رُبَّ، لَدَى حَذَفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا<sup>(١)</sup>  
الجرُّ بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مُطْرَدٌ، وغير مطرد.

فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «خَيْرٍ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» التقدير: على خَيْرٍ، وقول الشاعر:

٢٢١ - إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أي: أشارت إلى كُلَيْبٍ، وقوله:

(١) «وقد» حرف تقليل. «يجر» فعل ماض مبني للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر، وسوى مضاف و «حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «مطرداً» مفعول ثان ليرى، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٢١ - البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً.

اللغة: «قبيلة» واحدة قبائل العرب «كليب» - بزنة التصغير - أبو قبيلة جرير، والباء في قوله: «بالأكف» للمصاحبة بمعنى «مع» أي: أشارت الأصابع مع الأكف، أو الباء على أصلها والكلام على القلب، وكأنه أراد أن يقول: أشارت الأكف بالأصابع، فقلب.

المعنى: إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «أي» اسم استفهام مبتدأ، وأي مضاف و «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفته همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، وشر مضاف و «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» أشار: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كليب» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت.

الشاهد فيه: قوله «أشارت كليب» حيث جر قوله «كليب» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، والجر بالحرف المحذوف - غير ما سبق ذكره - شاذ.

٢٢٢ - وَكْرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ  
حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ  
أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَرَّد كقولك: «يَكُم دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟ فدرهم: مجرور بمن

٢٢٢ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كريمة» صفة لموصوف محذوف، أي: رجل كريمة، والتاء فيه للمبالغة لا للتانيث؛ بدليل تذكير الضمير في قوله «ألفته» ولا يقال: إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة، وليست من صيغها؛ لأننا نقول: الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية، أما السماعي فلا حصر له «ألفته» بفتح اللام - من باب ضرب - أي: أعطيته ألفاً، أو يكسر اللام - من باب علم - أي: صرت أليفه «تبذخ» تكبر وعلا «الأعلام» جمع علم، وهو - بفتح العين واللام جميعاً - الجبل.

الإعراب: «وكريمة» الواو واو رب «كريمة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة، وآل مضاف، و«قيس» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث المعنوي لأنه اسم للقبيلة «ألفته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حتى» ابتدائية «تبذخ» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً «فارتقى» الفاء عاطفة، ارتقى: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة معطوفة على جملة «تبذخ» السابقة «الأعلام» مجرور بحرف جر محذوف أي: إلى الأعلام، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى.

الشاهد فيه: في هذا البيت عدة شواهد للنحاة: أولها وتانيثها في قوله: «كريمة» حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل، وهذا نادر، والكثير أن تلحق صيغة فعال - كعلامة ونسابة - أو صيغة مفعال - كمهذابة - أو صيغة ففعال - كفروقة - وتاليها، وهو المراد هنا، قوله: «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله: «الأعلام» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، وذلك شاذ. ورابعها: في قوله: «قيس» حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلمية والتانيث المعنوي، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة كان منعه من الصرف شاذاً، وهو - مع شذوذه - مما له نظائر في شعر العرب، ومن نظائره قول الأخطل:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالسَّكَنَاتِيبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النُّفُوسِ غُرُورُ =

محذوفة عند سيويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقِيَ عمله، وهذا مُطَرَّد عندهما في مميز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ.

\*\*\*

فقد منع «شيب» من الصرف وليس فيه علتان، ومثله قول الآخر:  
قَالَتْ أُمَيْمَةٌ: مَا لِنَابَتِ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَالْمُنْصَلِّ

## الإضافة

نُونَا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا      مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفُ كَطُورِ سِينَا<sup>(١)</sup>  
وَالثَّانِي أَجْرُ، وَأَنْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا      لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ خُذَا<sup>(٢)</sup>  
لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلًا      أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا<sup>(٣)</sup>

إذا أريدَ إضافة اسمٍ إلى آخرٍ حُذِفَ ما في المضاف: من نونٍ تلي الإعراب - وهي نونُ التثنية، أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما - أو

(١) «نونا» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله احذف الآتي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا «الإعراب» مفعول به لتلي «أو» عاطفة «تنونا» معطوف على قوله نونا «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لامحل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كطورسينا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كطور، وطور مضاف وسينا: مضاف إليه، وهو مقصور من ممدود.

(٢) «الثاني» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه: مفعول به لانو «أو» عاطفة «في» معطوف على «من» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «ذاك» ذا: فاعل يصلح، والكاف حرف خطاب، وجملة الفعل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خذ» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقبة ألفاً للوقف. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «لما» جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذینک» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أولاً» مفعول به لاخصص «أو» عاطفة «أعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاعط «التعريف» مفعول ثانٍ لاعط «بالذي» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي.

تنوين، وجُرَّ المضافُ إليه، فتقول: هَذَا غُلَامًا زَيْدٌ، وهؤلاء بَنُوهُ، وهذا صاحِبُهُ.

واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرفٍ مقدر - وهو اللام، أو «مِنْ»، أو «فِي» - وقيل: هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال].

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى «مِنْ» أو «فِي»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِي - إِلَى آخِرِهِ».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «فِي» فالإضافة بمعنى ما تَعَيَّنَ تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو «هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ» والتقدير: هذا ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

ويتعين تقدير «فِي» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا» أي: ضَرْبُ زَيْدٍ فِي الْيَوْمِ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن لم يتعين تقدير «مِنْ» أو «فِي» فالإضافة بمعنى اللام، نحو

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ      طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَرِيلُ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى - ومعناه طباخ في ساعات النوم.

«هذا غلامٌ زيدٌ، وهذه يدُ عمرو» أي: غلامٌ لزيد، ويدُ لعمرو.  
وأشار بقوله: «واخصص أولاً - إلى آخره» إلى أن الإضافة على قسمين: مَحْضَةٌ، وغير مَحْضَةٍ.  
فالمحضة هي: غيرُ إضافة الوصف المُشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعدُ، وهذه لا تفيد الاسمَ [الأوّل] تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.  
والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسمَ الأوّل: تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرةً، نحو «هذا غلامٌ امرأةً»، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو «هذا غلامٌ زيدٌ».

\* \* \*

وإن يُشابه المضاف «يَفْعَلُ» وَصفاً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ<sup>(١)</sup>  
كُرْبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ<sup>(٢)</sup>

(١) «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه: مفعول به ليشابه «وصفاً» حال من قوله المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب، عن: حرف جر «تنكيره» تنكير: مجرور بعن، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتي «لا» نافية «يعذل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كرب» الكاف جارة لقول محذوف، والجار متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك رب - الخ، ورب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد «راجينا» راجي: اسم فاعل مجرور برب، وراجي مضاف، ونا: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج، وعظيم مضاف و«الأمّل» مضاف إليه «مرّوع» صفة ثانية لراج، ومرّوع مضاف و«القلب» مضاف إليه «قليل» صفة ثالثة لراج، وقليل مضاف و«الحيل» مضاف إليه.

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ»

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي الإضافة، وهو غير المحضة، وَصَبَّطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يَشْبَهُ «يَفْعَلُ» - أي : الفِعْلُ المضارع - وهو: كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال].

فمثال اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غداً، وهذا راجيُنا».

ومثال اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأب، وهذا مُرَوِّعُ الْقَلْبِ».

ومثال الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، وقليلُ الْحَيْلِ، وعَظِيمُ الْأَمْلِ».

فإن كان المضاف غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ، فالإضافة مُحَضَّةٌ: كالمصدر، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ» واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ».

وأشار بقوله: «فعن تنكيره لا يُعَدَّلُ» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غير المحضة - لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه، وإن كان مضافاً لمعرفة، نحو «[رُبَّ] راجيُنا» وتوصف به

(١) «وذي» اسم إشارة مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم: مبتدأ ثان، واسم مضاف لها: مضاف إليه «لفظية»: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشارة مبتدأ «محضة» خبره «ومعنوية» معطوف على محضة، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم، فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت مُحَضَّةً أيضاً، لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضاربٌ زيد الآن» على تقدير «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناها مُتَّحِدٌ، وإنما أضيف طلباً للخفة.

\*\*\*

وَوَصَلَ «أَل» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ

إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ: كَ «الْجَعْدِ الشَّعْرُ»<sup>(١)</sup>

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَ «زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي»<sup>(٢)</sup>

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته مُحَضَّةٌ، فلا تقول: «هذا الغلامُ رَجُلٍ» لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ للألف واللام، فلا يُجْمَعُ بينهما.

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف و «أَل» قصد لفظه: مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «مغتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وصلت» وصل: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والنشاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «بالذي» جار ومجرور معطوف على قوله «بالثان» في البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الاتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل أضيف، والجملة لا محل لها صلة.



وأما ما كانت [إضافته] غير مَحْضَةٍ - وهو المراد بقوله «بذا المضاف» - أي بهذا المضاف الذي تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت - فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان<sup>(١)</sup>، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتَفِرَ ذلك، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه، كـ «الْجَعْدِ الشعر، والضَّارِبِ الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، كـ «زَيْدُ الضَّارِبِ رأسَ الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه [المضاف إليه]، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضَّارِبُ رجلٍ» [ولا «هذا الضَّارِبُ زيدٍ»] ولا «هذا الضَّارِبُ رأسَ جاني».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمع سلامة لمذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مُثِّلَ، وجمع التكسير، نحو: «الضَّوَارِبُ - أو الضُّرَابُ - الرَّجُلِ، أو غلامِ الرجلِ» [وجمع السلامة لمؤنث، نحو «الضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ، أو غلامِ الرَّجُلِ»].

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، لم يُشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله: وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ: إِنْ وَقَعَ مثنًى، أَوْ جَمْعاً سَبِيلُهُ اتَّبَعَ<sup>(٢)</sup>

(١) في بعض النسخ «معاقبة» والمقصود لا يتغير؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى: أي تدخل الكلمة عقبها؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة، وسيأتي يقول «لما تقدم من أنهما متعاقبان».

(٢) «وكونها» كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «في الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماضٍ،

أي: **وُجُودُ الألف واللام** في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعاً **اتَّبَعَ سبيل المثنى** - أي: على حَدِّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم - **يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه**، فتقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٌ، وَهُوَ الضَّارِبُ زَيْدٌ»<sup>(١)</sup> وتحذف النون للإضافة.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ<sup>(٢)</sup>

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يَتَعَرَّفُ به، فلا بد من كونه غَيْرُهُ، إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به

فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو» عاطفة «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتي، وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جمعاً، والجملة في محل نصب صفة لقوله جمعاً، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام، ويجوز أن تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية، وشرطها قوله «وقع» كما سبق تقريره. والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) ومن شواهد ذلك قول عترة بن شداد العبي في معلقته:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَن أُمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ      لِحَرْبٍ دَائِرَةٍ عَلَى ابْنِي ضَمَضَمِ  
الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا      وَالنَّازِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دِي

وقول الآخر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ      فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا يَغْنِي

(٢) «لا» نافية «بضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل «لما» جار ومجرور متعلق بقوله

«بضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «اتحد» الآتي «اتحد» فعل ماضٍ، وفي قوله «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل، والجملة لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على نزع الخافض «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «موهماً» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورده» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

اتَّحَدَ فِي الْمَعْنَى: كَالْمُتَرَادِفِينَ وَكَالْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، فَلَا يُقَالُ: «قَمَحٌ بُرٌّ» وَلَا «رَجُلٌ قَائِمٌ» وَمَا وَرَدَ مُوْهِمًا لِذَلِكَ مُؤَوَّلٌ، كَقَوْلِهِمْ «سَعِيدٌ كُرْزُهُ» فظاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِسَعِيدٍ وَكَرْزٍ [فِيهِ] وَاحِدٌ، فَيُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ بِالْمَسْمُومِ، وَالثَّانِي بِالْأَسْمِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي مُسَمًّى كُرْزٍ، أَيْ: مَسْمًى هَذَا الْأَسْمِ، وَعَلَى ذَلِكَ يُؤَوَّلُ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ إِضَافَةِ الْمُتَرَادِفِينَ، كـ «يَوْمِ الْخَمِيسِ». وَأَمَّا مَا ظَاهَرَهُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، فَمُؤَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، كَقَوْلِهِمْ: «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى»، وَالْأَصْلُ: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، فَالْحَمَقَاءُ: صِفَةٌ لِلْبَقْلَةِ، لَا لِلْحَبَةِ، وَالْأُولَى صِفَةٌ لِلْسَّاعَةِ، لَا لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ الْبَقْلَةُ، وَالسَّاعَةُ - وَأَقِيمَتْ صِفَتُهُ مُقَامَهُ، فَصَارَ «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى» فَلَمْ يُضَفِ الْمَوْصُوفُ إِلَى صِفَتِهِ، بَلْ إِلَى صِفَةِ غَيْرِهِ.

وَرَبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوْهَلًا<sup>(١)</sup>

قَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمُؤْنِثِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثَ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صَالِحًا لِلْحَذْفِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، نَحْوُ «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تَأْنِيثُ «بَعْضٍ» لِإِضَافَتِهِ إِلَى أَصَابِعٍ وَهُوَ مُؤْنِثٌ، لَصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِأَصَابِعٍ عَنْهُ، فَتَقُولُ: «قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

(١) «وَرَبَّمَا» رَبٌّ: حَرْفُ تَقْلِيلٍ وَجَرَّ شَيْئًا بِالزَّائِدِ، وَمَا: كَافَةٌ «أَكْسَبَ» فَعْلٌ مَاضٍ «ثَانٍ» فَاعِلٌ أَكْسَبَ «أَوَّلًا» مَفْعُولٌ أَوَّلُ لَاكْسَبَ «تَأْنِيثًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لَاكْسَبَ، «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «كَانَ» فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِضٌ، فَعْلٌ الشَّرْطِ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ «لِحَذْفِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مُوْهَلًا الْآتِي «مُوْهَلًا» خَبَرٌ كَانَ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ.

٢٢٣ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ  
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النُّوَاسِمِ  
فَأَنْتَ الْمَرُّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّيحِ، وَجَازَ ذَلِكَ لَصَحَّةَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ  
الْمَرِّ بِالرِّيحِ، نَحْوُ «تَسْفَهُتِ الرِّيحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فَاكْتَسَبَ التذكيرَ مِنَ الْمَذْكَرِ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ، بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقْدُمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ  
الْمُحْسِنِينَ﴾ فـ «رحمة»: مؤنث، وَاكْتَسَبَتِ التذكيرَ بِإِضَافَتِهَا إِلَى «اللَّهِ»  
تَعَالَى.

فَإِنْ لَمْ يَصْلَحِ الْمُضَافُ لِلحذفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ لَمْ  
يَجْزِ التَّائِيثُ، فَلَا تَقُولُ: «خَرَجَتْ غُلَامٌ هِنْدٍ» إِذْ لَا يَقَالُ «خَرَجَتْ هِنْدٌ»  
وَيَفْهَمُ مِنْهُ خُرُوجُ الْغُلَامِ.

\*\*\*

٢٢٣ - هَذَا الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ غِيلَانَ بْنِ عَقَبَةَ.  
اللُّغَةُ: «اهْتَزَّتْ» مَالَتْ، وَاضْطَرَبَتْ «تَسْفَهُتْ» مِنْ قَوْلِهِمْ: تَسْفَهُتِ الرِّيحُ الْغُصُونُ؛ إِذَا أَمَالَتْهَا  
وَحَرَكْتُهَا «النُّوَاسِمِ» جَمْعُ نَاسِمَةٍ، وَهِيَ الرِّيحُ اللَّيْنَةُ أَوَّلُ هُبُوبِهَا، وَأَرَادَ مِنَ الرِّيحِ الْأَغْصَانِ.  
الْمَعْنَى: يَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّسَوَةَ قَدْ مَشِينُ فِي اهْتِرَازٍ وَتَمَائِلٍ، فَهِنَّ يَحَاكِينَ رِمَاحاً - أَيْ غُصُوناً -  
مَرَّتْ بِهَا رِيحٌ فَأَمَالَتْهَا.  
الْإِعْرَابُ: «مَشِينٌ» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ، وَمَا: مُصَدَّرِيَّةٌ «اهْتَزَّتْ» اهْتَزَّ: فَعْلٌ مَاضٍ،  
وَالْتَاءٌ لِلتَّائِيثِ «رِمَاحٌ» فَاعِلٌ اهْتَزَّتْ، وَ«مَاءُ» الْمُصَدَّرِيَّةُ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ مُجْرُورٍ  
بِالْكَافِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: مَشِينٌ مَشِياً كَبَائِثاً  
كَاهْتِرَازٍ - الْخ «تَسْفَهُتْ» تَسْفَهُ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ «أَعَالِيهَا» أَعَالِي: مَفْعُولٌ بِهِ لِنَسْفِهِ،  
وَأَعَالِي مُضَافٌ وَهَا: مُضَافٌ إِلَيْهِ «مَرُّ» فَاعِلٌ تَسْفَهُتْ، وَمَرُّ مُضَافٌ، وَ«الرِّيحُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ  
«النُّوَاسِمِ» صِفَةٌ لِلرِّيحِ.  
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «تَسْفَهُتْ»... مَرُّ الرِّيحِ» حَيْثُ أَنْتَ الْفِعْلُ بَتَاءِ التَّائِيثِ مَعَ أَنَّ فَاعِلَهُ مَذْكَرٌ - وَهُوَ  
قَوْلُهُ مَرُّ - وَالَّذِي جَلَبَ لَهُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الرِّيحُ.

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدِيَّاتٍ لَفْظًا مُفْرَدًا<sup>(١)</sup>

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى، فلا يستعمل مفرداً - أي: بلا إضافة - وهو المراد بِشَطْرِ النَّبِيِّ، وذلك نحو «عِنْدَ، وَلَدَى، وَسَوَى، وَقُصَارَى الشَّيْءِ، وَحُمَادَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافة مَعْنَى دون لَفْظٍ، [نحو «كُلِّ، وَبَعْضٍ، وَأَيِّ»]، فيجوز أن يستعمل مفرداً - أي: بلا إضافة - وهو المراد بقوله: «وَبَعْضُ ذَا» أي: وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنَى] قد يستعمل مفرداً لَفْظًا، وسيأتي كلُّ من القسمين.

\*\*\*

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَعُ إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءً ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

(١) «وبعض» مبتدأ «الأسماء» مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أبدًا» منصوب على الظرفية «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يأت» فعل مضارع، وقد حذف لامه - وهي الياء - ضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لفظًا» منصوب على التمييز، أو بإسقاط الخافض، وعلى هذين يكون قوله «مفردًا» حالاً من الضمير المستتر في قوله «يأتي ويجوز أن يكون قوله «لفظًا» هو الحال، ويكون قوله «مفردًا» نعتاً له.

(٢) «بعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «حتمًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماضٍ «إيلاء» فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «أسماء» مفعول ثانٍ لإيلاء «ظاهراً» نعت لقوله اسماً «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماضٍ، والفاعل =

كَوَحْدَ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي، وَشَذَّ إِيْلَاءُ «يَدِّي» لِبَلْبِي<sup>(١)</sup>

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمَر، وهو المبراد هنا، نحو «وَحْدَكَ» أي: منفرداً، و«لَبَّيْكَ» أي: إقَامَةً على إجابتك بعد إقامة، و«دَوَالِيكَ» أي: إدالة بعد إدالة، و«سَعْدِيكَ» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وَشَذَّ إضافة «لَبِّي» إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله:

٢٢٤ - إِنَّكَ لَوَدَّعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءَ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ  
\* لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي \*

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى بعض ما يضاف، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(١) «كوحد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لبي»، ودوالي سعدي» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشذ» فعل ماضٍ «إيلاء» فاعل شذ، وإيلاء مضاف و«يَدِّي» مضاف إليه «للي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثاني، ومفعوله الأول المضاف إليه. ٢٢٤ - هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «زوراء» - بفتح فسكون - الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنة صبور - البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل «لبيه» في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «ودعوتني» دعا: فعل ماضٍ، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة شرط «لو» و«ودوني» الواو للحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» صفة لزوراء، وذات مضاف و«مترع» مضاف إليه «بيون» صفة لمترع «لقلت» اللام واقعة في جواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات.

وشدَّ إضافةً «لَبِّي» إلى الظاهر، أنشد سيبويه:  
 ٢٢٥ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُوراً فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسُورَ  
 كذا ذكر المصنف، وَيَفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في  
 «لَبِّي»، و«سَعْدَيَّ»

ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثْنِي، وأنه منصوب على  
 المصدرية بفعل محذوف، وأن تشيته المقصودُ بها التكرير، فهو على هذا  
 مُلْحَقٌ بالمشي، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي: كَرَاتٍ،  
 فـ «كَرَّتَيْنِ» ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ

الشاهد فيه: قوله «إليه» حيث أضاف «لبي» إلى ضمير الغائب، وذلك شاذ وقد أنشد سيبويه  
 (١٧٦/١) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لبيك» مثنى، وليس اسماً  
 مفرداً بمنزلة لبدي والفتى، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في  
 إضافة المثنى نحو «غلامي زيد، وكتابي بكر» ولو كان مفرداً لقال «لبي يدي» بالألف، كما تقول:  
 لذي زيد، وفتى العرب، وسيوضحه الشارح أتم توضيح.  
 ٢٢٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها.  
 اللغة: «لما نابني» نزل بي من مللمات الدهر «مسوراً» بزنة درهم - اسم رجل «لبي» أجاب دعائي  
 وأغاثني:

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام للتعليل، ما اسم موصول مبني على السكون في محل  
 جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة  
 الموصول «مسوراً» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة، لبي: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله «فلبى يدي  
 مسور» الفاء للتعليل، ولبي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف  
 ويدي مضاف إليه: ويدي مضاف، و«مسور» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فلبى يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر، وهو قوله «يدي» شذوذاً،  
 وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وليس مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه  
 يونس بن حبيب، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق، وبينه الشارح.

حَاسِبًا وَهُوَ حَسِيرٌ» أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بـ «كَرَّتَيْنِ» التكثير، لا اثنين فقط، وكذلك «لَيْسَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، وأن أصله لَبِيٌّ، وأنه مقصور، فُلبت ألفه ياء مع المضممر، كما قلبت ألف «لَدَى، وَعَلَى» مع الضمير، في «لَدَيْهِ»، و «عَلَيْهِ».

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و «عَلَى»، فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و «لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبِيَّ زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، فقالوا:

\* فَلَبِيَّ يَدَيَّ مِسُورٌ \* [٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مثنى، وليس بمقصور كما زعم يونس.

\*\*\*

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجَمَلِ «حَيْثُ» و «إِذْ» وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ<sup>(١)</sup>  
إِفْرَادُ إِذْ، وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ أَضِفَ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُذْ»<sup>(٢)</sup>

(١) «وَأَلْزَمُوا» الواو عاطفة، أَلْزَمُوا: فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمَل» جار ومجرور متعلق بإضافة، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه: مفعول أول لألزموا «وإِذْ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إِذْ» وقوله «يُحْتَمَلُ» فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط.

(٢) «إِفْرَادُ» نائب فاعل يحتمل في البيت السابق، وإفراد مضاف، و «إِذَا» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «كإِذْ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز، أو منصوب =



من اللازم للاضافة: مالا يضاف إلا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذا، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو «اجلس حيث زيدٌ جالسٌ»<sup>(١)</sup> وإلى الجملة الفعلية، نحو «اجلس حيث جلس زيدٌ» أو «حيث يجلس زيدٌ» وشدّ إضافتها إلى مفرد كقوله:

٢٢٦ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا

[نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا]

باسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أصف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها.

(١) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نحو «جلست حيث زيد حبيته» أو «جلست حيث زيد نهيه» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية.

٢٢٦ - البيت أحد الشواهد المجهول قائلها.

اللغة: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه ويتقضي القيط «الشهاب» شعلة النار.

الإعراب: نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن، وهاك إعرابه، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك «أما» الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح «تري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف و«سهيل» مضاف إليه «طالعاً» قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلاً - قد ورد في الشعر، وهذا منه، وقيل: هو حال من «حيث» والمراد بـحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم، و«نجماً» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بـيضيء «لامعاً» حال مؤكدة.

الشاهد فيه: قوله «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا

وأما «إِذْ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية<sup>(١)</sup>، نحو «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ وهذا معنى قوله: «وَأَنْ يَنْوُنَ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذْ» أي: وإن ينون «إِذْ» يَحْتَمِلُ إِفْرَادَهَا، أي: عدم إضافتها لفظاً، لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إِذَا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو «آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول «آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيدكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وَمَا كَإِذَا مَعْنَى كَإِذَا» إلى أن ما كان مثل «إِذَا» - في كونه ظرفاً ماضياً غير محدودٍ - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إِذَا» من [الجملة، وهي] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»، فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

وإنما قال المصنف: «أَضِيفَ جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع - أي ما

البيت ونحوه، واعلم أنه يروى هكذا:

\* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعٌ \*

يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ، ورفع «طالع» على أنه خبره، و«حيث» مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى البيت التالي له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز - بأن يكون الخبر اسماً كمثال الشارح، أو فعلاً مضارعاً نحو «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ يَقْرَأُ».

كان مثل «إذ» في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إذ» - وهو الجملة جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرف غير ماضٍ، أو محدوداً، لم يُجَرَّ مُجَرًى «إذ» بل يُعَامَلُ غير الماضي - وهو المستقبل - معاملة «إذا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: «أَجِئْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ» ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو «شَهْرٍ، وَحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو «شَهْرٌ كَذَا، وَحَوْلٌ كَذَا».

\*\*\*

وَأَبْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كِلَا قَدْ أَجْرِيَا      وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فَعْلٌ يُبَيَّا<sup>(١)</sup>  
وَقَبْلَ فَعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ      أَعْرَبَ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وَابْنٍ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أعرب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كِلَا» متعلق بقوله «أجريا» الآتي «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجرى: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة، والألف للاطلاق «واختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» مقصور للضرورة: مفعول به لاختر، وبنا مضاف و«متلو» مضاف إليه، و«متلو» مضاف و«فعل» مضاف إليه، وجملة «بنا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل.

(٢) «قَبْلَ» ظرف متعلق بقوله «أعرب» الآتي، وقبل مضاف و«فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفة «مبتدأ» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ، وجملة «بني» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب ب«ن» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، والفاء زائدة في خبر الموصول لشيء بالشرط.

تَقَدَّمَ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ لِرُومًا، وَالثَّانِي: مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازًا.

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، سِوَاءٍ أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَضَارِعٍ، أَوْ جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، نَحْوَ «هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو، أَوْ يَوْمٌ بَكَرَ قَائِمٌ». وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارِسِيُّ وَالْمَصْنُفُ، لَكِنِ الْمَخْتَارُ فِيمَا أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ الْبِنَاءُ، وَقَدْ رَوَى بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ قَوْلُهُ:

٢٢٧ - \* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*

بِفَتْحِ نُونِ «حِينَ» عَلَى الْبِنَاءِ، وَكُسْرُهَا عَلَى الْإِعْرَابِ.

٢٢٧ - هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلنَّبَاغَةِ الذِّبْيَانِي، وَعَجَزُهُ قَوْلُهُ:

\* فَقُلْتُ: أَلَمْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟ \*

اللُّغَةُ: «عَاتَبْتُ» لَمْتُ فِي تَخْطِ «الصَّبَا» - بِكُسْرِ الصَّادِ - اسْمٌ لِلصَّبُورَةِ، وَهِيَ الْمَيْلُ إِلَى هَوَى النَّفْسِ وَاتِّبَاعُ شَهَوَاتِهَا «الْمَشِيبُ» هُوَ ابْيَضَاضُ الْمَسُودِ مِنَ الشَّعْرِ، وَقَدْ يَرَادُ بِهِ الدُّخُولُ فِي حُدُودِ «أَصْح» فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الصَّحْوِ وَهُوَ زَوَالُ السَّكْرِ «وَازِعٌ» زَاجِرٌ، كَافٌ نَاهٍ.

الْإِعْرَابُ: «عَلَى» حَرْفُ جَرٍّ، وَمَعْنَاهُ هُنَا الظَّرْفِيَّةُ «حِينَ» يَرَوَى بِالْجَرِّ مَعْرَبًا، وَيَرَوَى بِالْفَتْحِ مَبْنِيًّا، وَهُوَ الْمَخْتَارُ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ مَجْرُورٌ بِعَلَى لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ «كَفَكَفْتُ» فِي بَيْتٍ سَابِقٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَكَفَكَفْتُ مَنِيَّ ذَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَذَائِبُ

«عَاتَبْتُ» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ «حِينَ» إِلَيْهَا «الْمَشِيبُ» مَفْعُولٌ بِهِ لِعَاتَبْتُ «عَلَى الصَّبَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَاتَبْتُ «فَقُلْتُ» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ عَاتَبْتُ «أَلَمْ» الْهَمْزَةُ لِلْإِنْكَارِ، لَمَّا: نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ وَفِيهَا مَعْنَى تَوْقِعِ حَصُولِ مَجْزُومِهَا «أَصْح» فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ بَلَمَّا، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا «وَالشَّيْبُ وَازِعٌ» الْوَاوُ وَوَاوُ الْحَالِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «عَلَى حِينَ» فَإِنَّهُ يَرَوَى بِوَجْهَيْنِ: بِجَرٍّ «حِينَ» وَفَتْحِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي الْإِعْرَابِ؛

وما وَقَعَ قبل فعلٍ مُعَرَّبٍ، أو قبل مبتدأ، فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقْنَدَا» أي: فلن يُعْلَطَ، وقد قرئ في السبعة: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلَا زَمَ للبناء، لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وَإِذْ، وَإِذَا.

\*\*\*

وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ، كـ «هُنْ إِذَا أَعْتَلَى»<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره، من أن «إِذَا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وأما «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ»

فدل على أن كلمة «حين» إذا أُضيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء منه، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(١) «وَأَلْزَمُوا» فعل وفاعل «إِذَا» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «إضافة» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو بمحذوف صفة له وجمل مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جارة لقول محذوف، هن فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إِذَا» ظرف تضمن معنى الشرط وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة «إِذَا» إليها، وجواب «إِذَا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

ف «زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفش، فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده.

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلاف بينهما في خبره، فسيبويه يُوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يُجوّز أن يكون اسماً، فيجوّز في «أجيئك إذا زيد قام» جعل «زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئك إذا زيد قائم» عند الأخفش فقط<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلاَ تَفَرُّقٍ - أَضِيفَ «كِلْتَا»، و «كِلا»<sup>(٢)</sup>

من الأسماء المُلازمة للإضافة لفظاً ومعنى: «كِلْتَا» و «كِلا»، ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة، مثني لفظاً [ومعنى]، نحو: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ» أو معنى دون لفظ، جَاءَنِي كلاهما، وكِلْتَاهُمَا ومنه قوله:

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر:

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُنْدَرُعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن «كان» مضمرة بعد إذا، وكأنه قد قال: إذا كان باهلي، فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية، وهو تكلف.

(٢) «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الآتي، ومفهم مضاف و«اثنين» مضاف إليه «معرف»

صفة لمفهم «بلا تفرق» الجار المجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم «أضيف» فعل ماض

مبني للمجهول «كِلْتَا» نائب فاعل «وكِلا» معطوف على كِلْتَا.

٢٢٨ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى  
وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وهذا هو المراد بقوله : «المفهم اثنين معرف»، واحترز بقوله «بلا تفرق» من مُعَرَّفَ أفهم الاثنين بتفرق<sup>(١)</sup>، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا» فلا تقول «كلا زيد وعمرو جاء»، وقد جاء شاذاً، كقوله:

٢٢٩ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا  
فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُلِمَاتِ

\*\*\*

٢٢٨ - البيت لعبد الله بن الزبيري، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد. اللغة: «مدى» غاية ومتتهى «وجه» «وجه» «وقبل» بفتحين - له عدة معان، ومنها الحجة الواضحة. المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على «للخير» «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ، وكلا مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد. والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً، وهو «ذلك» لأنه مثني في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير الشر.

(١) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة؛ أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة، ثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين، وثالثها: أن يكون لفظاً واحداً، كرجلين وامرأتين وخيلتين.

٢٢٩ - البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلًا معيناً فيما تعلم. اللغة: «عضدًا» معيناً. وناصرًا «النائبات» جمع نائبة، وهي ماينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «المام» نزول «المللمات» جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب. المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجذبني عوناً له وناصرًا، عندما تنزل به نازلة أو تتأهب محنة، فإنني أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: «كلا» مبتدأ، وكلا مضاف إليه، وأخ مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «وخيلتي» معطوف =

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ «أَيًّا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَاضِفِ<sup>(١)</sup>  
أَوْتِنِ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ<sup>(٢)</sup>  
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا<sup>(٣)</sup>

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى «أي»<sup>(٤)</sup> ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلا إذا تكررت، ومنه قوله:

على أخي «واجدي» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب) «وعضداً» مفعول ثانٍ لواجد «في النائيات» جاز ومجرور متعلق بواجد «وإمام» معطوف على النائيات، وإمام مضاف والملمات مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ. (١) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرفة» نعت لمفرد «أيا» مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأجزاء» مفعول به لتنوي «واخصص» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصولة» حال من أي قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفة» مبتدأ وخبر.

(٣) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة «استفهاماً» معطوف على قوله «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مطلقاً: مفعول مطلق، وأصله صفة لمصدر محذوف، أي: فتكميلاً مطلقاً «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٤) إعلم أولاً أن «أي» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح: الشرطية، والموصولة، والاستفهامية، والوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها، ولا يجوز أن تنوي بها الأجزاء، ثم اعلم ثانياً أن مثل إضافة =



٢٣٠ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَبِي وَأَيْكُمْ  
غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

أو قَصَدْتَ الْأَجْزَاءَ، كقولك: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟ أَيُّ: أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: عَيْنُهُ، أو أَنْفُهُ، وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام<sup>(١)</sup>.

وأي تكون: استفهامية، وشرطية، وصيغة، وموصولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف - أيضاً - إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قاما».

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صِفةً لنكرة، أو حالاً من معرفة، ولا

الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه، وذلك نحو أن تقول: أي الكسب أطيب؟ وأي الدينار دينارك؟ ومثله أيضاً العطف بالواو، كأن تقول: أي زيد وعمرو أفضل؟  
٢٣٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «تسألون» فعل مضارع وفاعله «الناس» مفعول به لتسألون «أبي» مبتدأ، وأبي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأَيْكُمْ» معطوف على أبي «غداة» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك فيأنهم يعلقون بقوله «خيراً وأكرمًا» الذي هو الخبر «التقينَا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله غداة إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أبي وأَيْكُمْ «خيراً» خبر كان «وأكرمًا» معطوف على قوله خيراً، والجملة من «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لتسألون الشاهد فيه: قوله «أبي»، وأَيْكُمْ» حيث أضاف «أينا» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطب في الثاني، والذي سوغ ذلك تكرارها.

(١) قد علمت مما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران، وقد يراد بكل واحد منهما الأجزاء؛ فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلم له.

تضاف إلا إلى نكرة، نحو «مررت برجل أي رجل، ومررت بزيد أي فتى» ومنه قوله:

٢٣١ - فَأَوَمَّاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبْتٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتٌ أَيْمًا فَتَى

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي سواء كانا مُثْنَيْنِ، أو مجموعين، أو مفردين - إلا المفرد المعرفة، فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية، فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أياً» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، نحو «مررت برجل أي رجل، ويزيد أي فتى»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، نحو: «أي رجل عندك؟ وأي عندك؟ وأي رجل تَضْرِبُ أَضْرَبَ، وأياً تَضْرِبُ أَضْرَبَ، ويُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ عندك، وأي عندك» ونحو «أي الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبَ، وأي رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبَ، وأي الرَّجَالِ تَضْرِبُ أَضْرَبَ»

٢٣١ - البيت للراعي النميري.

اللغة: «أو مات» الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبت إشارة خفية؛ فما كان أحد بصره وأنقذه؛ لأنه رأي مع خفاء إشارتي.

الإعراب: «فأومأت» فعل وفاعل «إيماء» مفعول مطلق «خفياً» صفة لإيماء «لحبت» جار ومجرور متعلق بأومأت «فالله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عينا» مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف و «حبت» مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب «أيما» أي: حال من حبت، وما: زائدة، وأي مضاف، و«فتى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أيما فتى» حيث أضاف «أياً» الوصفية إلى النكرة.

أَضْرَبَ، وَأَيُّ رَجَالٍ تَضْرِبُ أَضْرَبَ، وَأَيُّ الرَّجُلَيْنِ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ رَجَالٍ؟»

\*\*\*

وَالزَّمُوا إِضَافَةً «لَدُنْ» فَجَرَّ وَنَصَبُ «عُدُوَّةٌ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرٌ<sup>(١)</sup> وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسْكَونٍ يَتَّصِلُ<sup>(٢)</sup> من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَدُنْ»<sup>(٣)</sup> فلا ابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب، لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد - وهو الظرفية، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن،

(١) «والزموا» فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثانٍ قدم على الأول، و «لَدُنْ» قصد لفظه: مفعول أولٍ لألزم «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لَدُنْ «ونصب» مبتدأ، ونصب مضاف و «عُدُوَّةٌ» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار وجار ومجرور متعلق بنذر الآتي «ندر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «ومع» معطوف على «لَدُنْ» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لِسْكَونٍ» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٣) اعلم أن لَدُنْ تخالف عند من أربعة أوجه: أولها أن لَدُنْ مبنية وعند معربة، وثانيها أن لَدُنْ ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمانٍ أو مكانٍ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذا اقترنت بمن، وقد لا تبدل على ذلك، وثالثها أنه لا يخبر بلَدُنْ، وقد يخبر بعند، نحو زيد عندك، ورابعها أن لَدُنْ قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر:

صَرِيحٌ غَوَايَ رَاقَهُنَّ وَرُقْنُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وهي عندئذ ظرف زمان، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد.

وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾، وَقِيَسَ تُعْرِبُهَا، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: (لينذر بأساً شديداً مِنْ لَدُنْهِ) لكنه أسكن الدال، وأشَمَّهَا الضم.

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله:

٢٣٢ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ  
ويجرُّ ما ولى «لَدُنْ» بالإضافة، إلا «غُدُوَّةً» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله:

٢٣٣ - وَمَا زَالَ مُنْهَرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ  
لَدُنْ غُدُوَّةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

٢٣٢ - هذا الشاهد من الآيات المجهولة نسبتها، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيء. اللغة: «تنتهض» تحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء - اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحمى، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر، وهو الوقت المعروف. المعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.

الإعراب: «تنتهض» فعل مضارع «الرعدة» فاعل «في ظهري» الجار والمجرور متعلق ب«تنتهض»، وظهير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «من لدن» جار ومجرور متعلق ب«تنتهض» أيضاً، ولدن مضاف و «الظهر» مضاف إليه «إلى العصير» جار ومجرور متعلق ب«تنتهض» أيضاً. الشاهد فيه: قوله «من لدن» حيث كسر نون لدن وقلبها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغة قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، لا للإعراب، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها، فتفطن لذلك.

٢٣٣ - هذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها. اللغة: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي المكان الذي يطرد وينحى الكلب إليه، =

وهي منصوبة على التمييز<sup>(١)</sup>، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَنَصَبُ غَدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدْرٌ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غَدُوَّةً.

ويجوز في «غَدُوَّة» الجر، وهو القياس، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ، فلو عطفت على «غَدُوَّة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، فتقول «لدن غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ، وَعَشِيَّةٌ ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ.

وحكى الكوفيون الرُّفْعَ في «غَدُوَّة» بعد «لَدُنْ» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غَدُوَّةٌ [و«كان» تامة].

وأما «مع» فآسَمَ لِمَكَانِ الْأَصْطِحَابِ أَوْ وَقْتِهِ، نحو «جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكرٍ» والمشهورُ فيها فَتَحُ الْعَيْنِ، وهي مُعَرَّبَةٌ، وفتحها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

= والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).

المعنى: مازال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: «مازال» ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص «مهري» مهر: اسم زال، ومهر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف و«الكلب» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمزجر، لأنه في معنى المشتق، أي البعيد «لدن» ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «غَدُوَّة» منصوب على التمييز، لأن غَدُوَّةً تدل على أول زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغَدُوَّة «حتى» ابتدائية «دنت» دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) «لغروب» جار ومجرور متعلق بدنت.

الشاهد فيه: قوله «لدن غَدُوَّة» حيث نصب «غَدُوَّة» بعد «لدن» على التمييز ولم يحجره بالإضافة.

(١) في نصب غَدُوَّة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها، وثالثها أنه على التشبيه بالمفعول به.

٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ  
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وأدعى النحّاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك - أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة - فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها فيقول «مَعَ أَيْنِكَ» والذي يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول «مَعَ أَيْنِكَ».



٢٣٤ - البيت لجريز بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك.  
اللغة: «ريشي» الريش والرياش يطلقان على عدة معان، منها اللباس الفاخر، والخضب، والمعاش، والقوه «لماما» بكسر اللام - متقطعة، بعد كل حين مرة.  
الإعراب: «فريشي» ريش: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهو» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «معكم» مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال، إن قال العيني وغيره: زائدة «كان» فعل ماض «زيارتكم» زيارة: اسم كان، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أي زيارتي إياكم، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله: أي زيارتكم إياي «لماما» خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر. لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها، فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

واضمَم - بِنَاء - «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِيًا عَدِمًا<sup>(١)</sup>  
 قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ودُونُ، والجهاتُ أيضاً، وَعَلُ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا<sup>(٣)</sup>

هذه الأسماء المذكورة - وهي : غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست - وهي : أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك - وَعَلُ، لها أربعة أحوال : تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي : اضمم ضم بناء «غيراً» مفعول به لاضمم «إن» شرطية «عدم» عدم : فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به «له» جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد الضمير المجرور محلاً باللام «ناوياً» حال من فاعل اضمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لناو، وجملة «عدما» لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد، حسب، أول، ودون، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر في بعضهن «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف، «وعَلُ» معطوف على قبل.

(٣) «وأعربوا» فعل وفاعل «نصباً» حال من الفاعل : أي ناصين «إذا» ظرف تضمن مع الشرط «وما» زائدة «نكراً» نكر : فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلاً» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفة، ما : اسم موصول معطوف على قوله «قبلاً» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله «ذكر» الآتي، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو «أَصْبَتْ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ، وَجِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ» أَوْ حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ وَنُويَ اللفظ، كقوله:

٢٣٥ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً  
فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً، فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنَوَّنْ لفظه ولا معناه، فتكون [حينئذ] نكرةً، ومنه قراءة مَنْ قَرَأَ: (الله الأمر مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما، وكقوله:

٢٣٦ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا  
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها.

٢٣٥ - هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها النحاة ولم ينسبوا إلى قائل معين.  
الإعراب: «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله «نادى» الآتي «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليه «قربة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة، نافية «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «العواطف» فاعل عطفت.

الشاهد فيه: قوله «من قبل» حيث اعرب «قبل» من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك - مثلاً - والمحذوف المنون الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون.

٢٣٦ - البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة، قال: كانت بلاد غطفان مخصبة، فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد ابن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فأخذ نعمه، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمع قبائل شتى، فاستاق نعماً كثيرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر - وهي إبل معروفة عندهم - ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتاً منها بيت الشاهد، ومنها قوله:



أما الحالة [الرابعة] التي تُبنى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنَوِيَ مَعْنَاهُ دون لفظه، فإنها تبنى حينئذٍ على الضم، نحو (الله الأمر من قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) وقوله:

\*أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عِلٍ\* - ٢٣٧

أَلَا أُبْلِغُ لَدَيْكَ أَنَا حُرَيْثُ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمَلِيمِ  
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيْبَةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت «بالماء الفرات» لم يصب.

اللغة: «ساغ» سهل جريانه في الحلق «أغص» مضارع من الغصص - بالتحريك - وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذي فعل ما يلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنا لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الشار عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساغ شرايبي ولذت حياتي.

الإعراب: «فساغ» فعل ماضٍ «لي» جار ومجرور متعلق بـ «الشراب» فاعل ساغ «وكنيت» الواو للحال، كان: فعل ماضٍ ناقص، والهاء ضمير المتكلم اسمه «قبلاً» منصوب على النظرية يتعلق بـ «أكاد» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة «أكاد» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله «أغص» و «الحميم» صفة للماء.

الشاهد في: قوله «قبلاً» حيث أعربه متوناً، لأنه قطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى.

٢٣٧ - هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفُضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِّلِ

اللغة: «أقب» مأخوذ من القب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «أقب» خبر لمبتدأ محذوف: أي هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «أقب»، وقوله «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض.

الشاهد فيه: ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله «من تحت»، ومن عل «حيث بني الطرفان على الضم؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

وحكى أبو علي الفارسي «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بضم اللام وفتحها وكسرهما - فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإِعْرَابُهَا إعرابٌ ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقولُ المصنّف «واضمم بناء - البيت» إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عدما» مُرَادُهُ أَنَّكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضمِّ إِذَا حَذَفْتَ مَا تَصَافٍ إِلَيْهِ وَنَوَيْتَهُ مَعْنَى لَا لَفْظاً.

وأشار بقوله: «وأعربوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه، فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «نصباً» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَتْ، نحو «مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ».

ولم يتعرض المصنّف للحالتين الباقيتين - أعني الأولى، والثانية - لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب - وهو: الإعراب، وسقوط التنوين - كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].

\* \* \*

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ<sup>(١)</sup>

هكذا قالوا، وهو كلام خال عن التحقيق؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد؛ فيكون قوله: «من عل» مجروراً لفظاً بمن، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه ونوى لفظه، ويكون الاستشهاد بقوله: «من تحت» وحده، فاحفظ ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به يلي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يأتي» فعل مضارع، والفاعل =

يُحَذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقامُ المضافُ إليه مُقامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: حُبُّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: أَمْرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف - وهو «حُب» وأمر - وأعرب المضاف إليه - وهو «العجل»، ورَبُّكَ - بإعرابه.

\*\*\*

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>  
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ<sup>(٢)</sup>

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر في يأتي «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «خلفا» في الإعراب جار ومجرور متعلق بقوله «يأتي» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «حذفا» حذف: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف، وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حذف المضاف.

(١) «وربما» رب: حرف تقييد وجر، ما: كافة «جروا» فعل وفاعل «الذي» مفعول به لجروا «أبقوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما، وقبل مضاف و«حذف» مضاف إليه، وحذف مضاف و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، والجملة من «تقدما» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، لا محل لها صلة «ما».

(٢) «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور قال المعربون: ان متعلق بمحذوف حال: إما من فاعل «جروا» في البيت السابق، وإما من مفعوله، وعندي أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن ذلك الجر كائن بشرط إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون، وجملة «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها «مماثلاً» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتي، وجملة «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلاً باللام.

قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف، كقول الشاعر:

٢٣٨ - أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِينَ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

[و] التقدير «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو: الْعَطْفُ عَلَى مُمَائِلِ المحذوف وهو «كل» في قوله «أَكُلَّ أَمْرِي».

٢٣٨ - البيت لأبي دواد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج. الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسين مقدم عليه، وكل مضاف و «امري» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امراً» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار، وفنار مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «توقد» أصله تتوقد، فحذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار، والجملة صفة لنار «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله «امراً» المنصوب السابق. الشاهد فيه: قوله «ونار» حيث حذف المضاف - وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت - وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو «كل» في قوله «أكل امرئ».

وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفاً على «امري» المجرور لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملاً على شيئين - وهما «نار» و«ناراً» - معطوفين على معمولين - وهما «امري» و «امراً» - لمعاملين مختلفين، وهما «كل» العامل في «امري» المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف، والعامل الثاني «تحسين» العامل في «امراً» المنصوب، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، ولكننا لما جعلنا «نار» المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفاً على «كل» لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو «تحسين» إذ هو عامل في «كل» وفي «امراً» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسين، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع، وهذا واضح بعد هذا البيان، إن شاء الله.

وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى : ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ في قراءة من جرّ «الآخِرَةَ» والتقدير «وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ» ومنهم من يقدّره «وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ [به]، والأوّل أولى، وكذا قدّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

\* \* \*

وَيُحذفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَ<sup>(٢)</sup>  
يُحذفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافاً، فَيُحذفُ تنوينُهُ.

وأكثرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقولهم : «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا» التقدير : «قطع الله يدَ مَنْ قَالِهَا، وَرَجُلَ مَنْ قَالِهَا» فحذف ما أُضيف إليه

(١) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحالِهِ» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله «يتصل» الاتي «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

(٢) «بشروط» جار ومجرور متعلق بقوله «يحذف» في البيت السابق، وبشرط مضاف و«عطف» مضاف إليه «وإضافة» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافة، ومثل مضاف و«الذي» اسم موصول : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الاتي «أضفت» فعل وفاعل «الأول» مفعول به لأضفت، والجملة لا محل لها صلة.

«يد» وهو «مَنْ قَالَهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رَجُل» عليه، ومثله قوله:

٢٣٩ - \*سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزْنَهَا\*

[التقدير «سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا»] فحذف ما أضيف إليه «سَهْلًا»، لدلالة ما أضيف إليه «حَزْنًا» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله:

٢٣٩ - هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:

\*فَنَيْطَتْ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ\*

اللغة: «الحزن» ما غلظ من الأرض و«السَّهْل» بخلافه «نَيْطَتْ» أي: عقلت «عرى» جمع عروة وإضافته إلى الأمال كإضافة الأظفار إلى المنية في قولهم: نَشَبَتْ أَظْفَارَ الْمَنِيَةِ بِفُلَانٍ «الضَّرْع» هو لذات الظلف كالثدي للمرأة.

المعنى: إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوى رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: «سقى» فعل ماضٍ «الأرضين» مفعول به لسقى قدم على الفاعل «الغيث» فاعل يسقى «سهل» بدل من الأرضين، بدل بعض من كل «وحزنها» الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «فَنَيْطَتْ» نيط: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «عرى» نائب فاعل نيط، و«الأمال» مضاف إليه «بالزَّرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضَّرْع» معطوف على الزرع.

الشاهد فيه: قوله «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف - وهو قوله سهل - على حاله قبل الحذف من غير تنوين، وذلك لتحقيق الشرطين: العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها. ومن ذلك قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

أصل الكلام: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى، فحذف «شمس الضحى» الذي أضيف له «مثل» لدلالة عامل آخر عليه، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٢٣٥]<sup>(١)</sup>

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك» ومثله قراءة مَنْ قرأ شذوذاً: (فلا خَوْفٌ عليهم) أي: فلا خوف شيء عليهم<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي ذكره المصنف - من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرد.

ومذهبُ سيبويه أن الأصل «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا» فحذف ما أضيف إليه «رجل» فصار «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ» ثم أُقْجِمَ قوله «ورجل» بين المضاف - وهو «يَدَ» - والمضاف إليه - الذي هو «مَنْ قَالَهَا» - فصار «قطع الله يَدَ وَرَجُلَ من قالها»<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه هنا قوله «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين - وهما العطف والمماثلة - غير متحققين، لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

(٢) هي قراءة ابن محيصن، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين، على أن «لا» مهملة أو عاملة عمل ليس، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضاً، ويجوز - على هذه القراءة - أن تكون «لا» عاملة عمل إن، والفتحة فتحة بناء، ولا شاهد في الآية على ذلك، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب، والمضاف إليه منوي: أي فلا خوف شيء، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً.

(٣) وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من شواهد المسألة:

يَا تَيْمَّ تَيْمَّ عَيْدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرُ  
وقوله الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ الدُّبُلُ تَطَاوُلَ اللَّيْلِ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من الأول، على مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء<sup>(١)</sup> يكون الاسمان مضافين إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذَفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

فَصْلٌ مُضَافٌ شَبْهٌ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ<sup>(٢)</sup>  
فَصْلٌ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجَدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ يَنْعَتٍ، أَوْ نِدَا<sup>(٣)</sup>

أجاز المصنف أن يُفْصَلَ - في الاختيار - بين المضاف الذي هو شَبْهُ الفعل - والمرادُ به المصدرُ، واسمُ الفاعِلِ - والمضاف إليه، بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به: أو ظرفٍ، أو شبهه.

إذا نصبت أول النداءين، فقال المبرد: المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثاني، وقال سيويه الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وقد حذف الذي يضاف الثاني إليه، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

(١) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً، كاليد والرجل في «قطع الله يد ورجل من قالها» والربع والنصف في نحو «خذ ربع ونصف هذا» وقبل وبعد في قولك «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث» بخلاف نحو «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معاً.

(٢) «فصل» مفعول به مقدم لأجز، وفصل مضاف و«مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف، وشبه مضاف و«فعل» مضاف إليه «ما» فاعل المصدر «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة ما، والعائد محذوف، وأصله ما نصبه «مفعولاً» حال من «ما» الموصولة «أو» عاطفة «ظرفاً» معطوف على قوله مفعولاً «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولم» نافية جازمة «يعب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(٣) «فصل» نائب فاعل لعب في البيت السابق، وفصل مضاف و«يمين» مضاف إليه «واضطراراً» مفعول لأجله «وجد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبي» جار ومجرور متعلق بوجد «أو ينعت» معطوف على بأجنبي «أو ندا» معطوف على نعت، وقصر قوله ندا للضرورة.



فمثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعول المضافِ قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ في قراءة ابن عامر، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصبه المضاف الذي هو مصدرٌ ما حُكي عن بعض مَنْ يُوْتَقُ بعريته: «تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَعَى لَهَا فِي رَدَاهَا».

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعلِ قراءة بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بنصب «وعد» وجر «رُسُل».

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء: «هل أنتم تَارِكُونِي صَاحِبِي» وهذا معنى قوله «فَصُلِّ مضاف - إلى آخره».

وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: «هذا غلامٌ والله زيد» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبَّ فُصْلٌ يمين».

وأشار بقوله: «واضطراباً وُجِدَا» إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، ونبعت المضاف، وبالنداء.

فمثال الأجنبيِّ قوله:

٢٤٠ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا

يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢٤٠ - البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.

اللغة: «يهودي» إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك «يقارب» أي: يضم بعض ما =

فَفَصَّلَ بـ «يَوْمًا» بَيْنَ «كَف» وَ «يَهُودِي» وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ «كَف»، لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ «خُطٌّ».

ومثال النعت قوله:

٢٤١ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيِّفَهُ

مَنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

الأصل «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح» وقوله:

يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته.

المعنى: يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك، بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «وكما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية «خط» فعل ماض مبني للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوماً» منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً، وكف مضاف و «يهودي» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، وما مع دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذا الدار كائن كخط الكتاب - إلخ، وجملة يقارب، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة لليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودي أيضاً معطوفة عليها بأو.

الشاهد فيه: قوله «بكف يوماً يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً، وإنما كان الفاصل أجنبياً لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله خط، وقد بينه الشارح.

٢٤١ - نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: «المرادي» نسبة إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم، لعنه الله! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة. وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ ووالد علي رضي الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها.

الإعراب: «نجوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «بل» فعل ماض =

٢٤٢ - وَلَيْسَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ

بِیَمِینِ أَصْدَقَ مِنْ یَمِینِكَ مُقْسِمَ

الأصل «بیمین مُقسِمٍ أَصْدَقَ من یمینک».

«المرادي» فاعل بل «سيفه» سيف: مفعول به لبل، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف و «أبي» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبي، ومضاف إليه، وأبي مضاف و «طالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي، والمضاف إليه وهو طالب، بالنعت وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٢٤٢ - هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغة: «على يدك» أراد على فعل يدك، فحذف المضاف والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه یمین مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن یمينه أكد من یمین الممدوح على فعل نفسه.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للمقسم، إن شرطية «حلقت» حلف: فعل ماض، فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله «على يدك» الجار والمجرور متعلق بحلقت، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «لأحلفن» اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم «بیمین» جار ومجرور متعلق بأحلف «أصديق» نعت لیمین «من یمینک» الجار والمجرور متعلق بأصديق ویمین الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، ویمین الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بیمین أَصْدَقَ من یمینك مقسم» حيث فصل بين المضاف - هو یمین - والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو: أَصْدَقَ من یمینك، كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بیمین مقسم أَصْدَقَ من یمینك.

وفي البيت شاهد آخر، وهو في قوله «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام في قوله «لئن» مقدماً على الشرط.

ومثال النداء قوله:

٢٤٣ - وَفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُ لَكَ مِنْ  
تَعْجِيلٍ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ

وقوله:

٢٤٤ - كَانَ بِرْذَوْنَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ  
الأصل «وَفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ» و«كَانَ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامٍ».

\*\*\*

٢٤٣ - هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على ذلك، وتعرض للرسول ﷺ فقال بلسانه منه، فأهدر النبي دمه. اللغة: «وفاق» مصدر وافق فلان فلاناً، إذا فعل مثل فعله «تهلكة» أي هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب.

الإعراب: «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، و«وفاق مضاف و «بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً، وتعجيل مضاف و «تهلكة» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «في سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد فيه: قوله «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف، وهو «وفاق» المضاف إليه. وهو بجير، بالنداء وهو قوله «كعب» وأصل الكلام: وفاق بجير كعب منقذ لك.

٢٤٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين.

اللغة: «برذون» البرذون من الخيل: ما ليس بعربي.

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعراب: «كان» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كان «أباً» منادى حذف منه حرف النداء، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأباً مضاف و «عصام» مضاف إليه، وبرذون مضاف، و «زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كان «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب =

الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار، والجملة في محل رفع نعت لحمار  
 «باللجام» جار ومجرور متعلق بندق.  
 الشاهد فيه: قوله «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف، وهو «برذون» والمضاف  
 إليه وهو «زيد» بالنداء وهو قوله: «أبا عصام»، وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام، كما  
 ذكره الشارح العلامة رحمه الله.

## المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَاءِ أَكْسَرُ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا: كَرَامٍ، وَقَذَى<sup>(١)</sup>  
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ، فَلِذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي<sup>(٢)</sup>  
وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلُ وَأَوْضَمُّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ<sup>(٣)</sup>

(١) «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتي، وآخر مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والخملة لا محل لها صلة «والياء» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه «معتلاً» خبر يك، والخملة في محل جر بإضافة إذا «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقذى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «يك» معطوف على يك السابق في البيت الذي قبله، وفيه ضمير مستتر هو اسمه «كابينين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك «وزيدتين» معطوف على ابنين «فذي» اسم إشارة: مبتدأ أول «جميعها» جميع: توكيد، وجميع مضاف وها مضاف إليه «اليا» مبتدأ ثان «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب، متعلق بمحذوف حال «فتحتها» فتح: مبتدأ ثالث، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه «احتذي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحتها، وخملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثالث، وخملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وخملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «تدغم» فعل مضارع مبني للمجهول «اليا» نائب فاعل لتدغم «فيه» جار ومجرور متعلق بتدغم، والضمير يعود إلى ياء المتكلم، وذكره لتأويله باللفظ «والواو» معطوف على الياء «وإن» شرطية «ما» اسم موصول: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن ضم ما قبل - إلخ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وقبل مضاف و«واو» مضاف إليه «ضم» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والخملة لا محل لها مفسره «فاكسر» الفاء لربط الجواب بالشرط، اكسر: فعل أمر، والفاعل ضمير =

وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ - عَنْ هُذَيْلٍ - انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا<sup>(١)</sup>

يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٢)</sup>، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا، وَلَا مَنْقُوصًا، وَلَا مثنًى، وَلَا مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، كَالْمَفْرَدِ وَجَمْعِي التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينَ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ، وَالْمَعْتَلِ الْجَارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ، نَحْوَ «غُلَامِي، وَغُلْمَانِي، وَفَتَاتِي، وَذُلُوي، وَظُبْيِي».

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا أَوْ مَنْقُوصًا، فَإِنْ كَانَ مَنْقُوصًا أَدْغَمْتَ يَأُوهُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، فَتَقُولُ: «قَاضِيٌّ» رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالمثنى وَجَمَعَ المذكر السالم فِي حَالَةِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَتَقُولُ: «رَأَيْتُ غُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ» وَ«مَرَرْتُ بِغُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ»

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «يهن» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

(١) «وَأَلْفًا» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله سلم الآتي «سلم» فعل أمر: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي المقصور، عن هذيل» جاران ومجروران يتعلقان بقوله «حسن» الآتي في آخر البيت «انقلابها» انقلاب: مبتدأ، وانقلاب مضاف وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله «ياء» مفعول المصدر «حسن» خبر المبتدأ

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه؛ الأول: بقاؤها ساكنة، والثاني: بقاؤها مفتوحة، والثالث: حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها، والرابع: قبلها ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو «غلاماً»، والخامس: حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجري في الإضافة المحضة، نحو غلامي وأخي، فإما الإضافة اللفظية فليس إلا وجهان: إثباتها ساكنة، أو مفتوحة، لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمة.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء، خلافاً لابن مالك في تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٨٦ الآية) وما قاله الشارح هناك.

والأصل: بعلامين لي وزَيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة<sup>(١)</sup>، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم - في حالة الرفع - فتقول فيه أيضاً: «جَاءَ زَيْدِيَّ»، كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل: زَيْدُوِيَّ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء، فصار اللفظ: زَيْدِيَّ.

وأما المثني - في حالة الرفع - فَتَسْلَمُ أَلْفُهُ وتُفْتَحُ ياء المتكلم بعده، فتقول: زَيْدَايَ، وَغَلَامَايَ عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جَعَلُهُ كالمثني المرفوع، فتقول «عَصَايَ، وَفَتَايَ».

وهَذَا يَلْ تَقْلِبُ أَلْفَهُ ياء وتُدْغِمُهَا فِي ياء المتكلم وتُفْتَحُ ياء المتكلم، فتقول «عَصِيَّ» ومنه قوله:

٢٤٥ - سَبَقُوا هَوِيَّ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ  
فَتُخْرِمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ؟

(١) المحذوف للإضافة هو النون، وأما اللام فحذفها للتخفيف.

٢٤٥ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من قصيدة له يرثي فيها أبناؤه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَبْنِ الْمَمْنُونِ وَزَيْبِ تَسَوَّجِعْ      وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ  
اللغة: «هوى» أصل هذه الكلمة: هَوَايَ - بألف المقصور، ويا المتكلم فقلبت ألف المقصور ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم، والهوى: ما تهواه النفس، وترغب فيه، وتحرص عليه، و«أعنقوا» بادروا، وسارعوا، مأخوذ من الإعناق، وهو كالعتق - بفتحين - ضرب من السير فيه سرعة «فتخرموا» بالبناء للمجهول - أي: استوصلوا وأفتتهم المنية «جنب» هو ما تحت الإبط «مصراع» مكان يصرع فيه.



فالحاصل : أن يا المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص : كـ «رامي» والمقصور : كـ «عَصَاي» والمثنى : كـ «غَلَامَاي» رَفْعاً ، و «غَلَامِي» نَصْباً وجرّاً ، وجمع المذكر السالم : كـ «زَيْدِي» رَفْعاً ونَصْباً وجرّاً .

وهذا معنى قوله : «فَإِذَا جَمِعْتَهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذِي» .

وأشار بقوله : «وتدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تدغم في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : «وإن ما قبل واو ضَمَّ» إلى أن ما قبل واو الجمع : إن انضَمَّ عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء ، فإن لم ينضم - بل انْفَتَحَ - بقي على فتحه ، نحو «مُصْطَفَوْنَ» ، فتقول : «مُصْطَفِيٌّ» .

وأشار بقوله : «وَأَلْفَا سَلَّمَ» إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور ، لا تقلب ألفه ياءً ، بل تَسَلَّمَ ، نحو «غَلَامَاي» و «عَصَاي» .

وأشار بقوله : «وفي المقصور» إلى أن هُذَيلاً تقلب ألف المقصور خاصة ، فتقول : «عَصِيٌّ» .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو بقاؤهم ، وبأدروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان .

الإعراب : «سبقوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلمة مضاف إليه «وأعنفوا» فعل وفاعل «لهوهم» الجار والمجرور متعلق بأعنفوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل «لكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «وهوى» حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم ، وأصله «هواي» على ما بيناه لك ؛ وهذه لغة هذيل .

وأما ما عدا هذه الأربعة<sup>(١)</sup> فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ، فتقول :  
«غَلَامِي ، وَغُلَامِي»<sup>(٢)</sup>.



(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها - نحو ظبي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٤) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم - مع هذه الأربعة - خمسة أوجه .

(٢) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة - نحو كرسي ، وبني - تصغير ابن - فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسي وبني - بثلاثة ياءات - ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني - وهو حذف الياءات لتوالي الأمثال - واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالي الأمثال يجيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد الأول في قول أمية بن أبي الصلت ، يذكر قصة إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه :

يَا بُنَيَّ ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِـ ۞ شَحِيظًا ، فَاصْبِرْ فَدَىٰ لَكَ خَالِي

## إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافاً، أَوْ مُجَرَّداً، أَوْ مَعَ أَلٍ (١)  
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلِاسْمٍ مَصْدَرٍ عَمَلٌ (٢)

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مَنَابِ الفعل ، نحو : «ضَرْباً زَيْداً» فـ «زَيْداً» منصوبٌ بـ «اضْرِبْ» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ» وقد تقدم ذلك في باب المصدر (٣).

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدِّراً بـ «أَنْ» والفعل ، أو بـ «مَا» والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ، فيقدرُ بـ «أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ ، نحو «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْداً - أَمْسَ ، أو غداً» والتقدير : من أنْ ضَرَبْتَ زَيْداً أَمْسَ ، أو من أنْ تَضْرِبَ زَيْداً غداً ، ويقدر

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله ، وهو الحق ، «الحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرّداً ، أو مع أَلٍ» معطوفان على الحال الذي هو قوله : «مضافاً» .

(٢) «إِنْ» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» عاطفة «مَا» معطوف على أَنْ «يحلُّ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان «محله» محل : منصوب على الظرفية المكانية ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر .

(٣) يريد باب المفعول المطلق .

بـ «ما» إذا أريد به الحال، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زَيْدًا الآن»  
التقدير: ممَّا تَضْرِبُ زَيْدًا الآن.

وهذا المصدر الْمُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو «عَجِبْتُ  
مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا» ومجرداً عن الإضافة وأل - وهو المنون - نحو: «عجبت  
من ضَرْبِ زَيْدًا» ومُحَلِّي بالالف واللام، نحو «عجبت من الضَّرْبِ زَيْدًا».  
وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون، وإعمال المنون أكثر من  
إعمال المحلى بـ «أل»، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد،  
ثم المحلى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ  
يَتِيمًا﴾ فـ «يتيمًا» منصوب بـ «إطعام»، وقول الشاعر:  
٢٤٦ - بَضْرِبِ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ  
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ  
فـ رُؤُوسَ «منصوب بـ «ضَرْبِ».

٢٤٦ - البيت للمرار - بفتح الميم وتشديد الراء - بن منقذ، التميمي، وهو من شواهد الأشموني  
(رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (٦٠/١، ٩٧).

اللغة: «هام» جمع هامة، وهي الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم في القائلة؛ فنقل في هذا  
الموضع إلى موضع الرأس لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.  
المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزَلْنَا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضرَبْنَا  
بالسيوف رؤوسهم.

الإعراب: «بضرب» جار ومجرور متعلق بقوله «أزَلْنَا» الآتي «بالسيوف» جار ومجرور متعلق بضرب،  
أو بمحذوف صفة له «رؤوس» مفعول به لضرب، ورؤوس مضاف، و «قوم» مضاف إليه «أزَلْنَا»  
فعل وفاعل «هامهن» هام: مفعول به لأزال، وهام مضاف والضمير مضاف إليه «عن المقيل» جار  
ومجرور متعلق بأزَلْنَا.

ومن إعماله وهو مُحَلَّى بـ «سأل» قوله:

٢٤٧ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ  
يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وقوله:

الشاهد فيه: قوله «يضرب» - رؤوس» حيث نصب بضرب - وهو مصدر منون - مفعولاً به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله «رؤوس».

٢٤٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلاً، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكايه» بكسر النون - مصدر نكيت في العدو، إذا أثرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء - النكول والتولي والهزب «يراضي» يؤجل.

المعنى: يهجو رجلاً، ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهزب، ويظنه مؤخراً لأجله.

الإعراب: «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف و «النكايه» مضاف إليه «أعداءه» أعداء: مفعول به للنكايه، وأعداء مضاف والضمير مضاف إليه «يخال» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «يراضي» فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراضي، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله «النكايه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل، وهو قوله «النكايه» مفعولاً - وهو قوله «أعداءه» - كما ينصبه بالفعل.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل ابن أحمد. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلي بأل ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر مكرر يقدر في الكلام؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكايه نكايه أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفي عليك.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام «ضعيف النكايه في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي، فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

٢٤٨ - فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا  
دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ  
وقوله:

٢٤٩ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي  
كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

٢٤٨ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. وبعده:  
لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَبِيرُ الْمَنَآيَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ  
اللغة: «التابين» مصدر ابن الميت، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه، و«أل» فيه عوض من المضاف  
إليه «عروة» اسم رجل «شوارع» جمع شارة، وهي الممتدة المرتفعة «الحادي» سائق الإبل «تلع  
الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى همزة  
لاستفقال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم «أواقي» في «وواقي» جمع واقية، ومن ذلك  
قول المهلهل وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:  
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي  
المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن  
حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه - بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال  
امتداد سيفونا إليه - تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور  
المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «فإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «والتابين» يجوز أن يكون معطوفاً على  
اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه فالواو واو المعية «عروة» مفعول به للتأبين  
«بعد» ظرف متعلق بالتأبين «ما» مصدرية «دعاك» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى عروة، والكاف مفعول به لدعا، و«ما» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر  
مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك «وأيدينا» الواو واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي  
مضاف، ونا: مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع «شوارع» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ  
وخبره في محل نصب حال، وخبر «إن» في البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت، وهو  
متعلق بقوله «كالرجل».

الشاهد فيه: قوله «والتابين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل، وهو قوله «التابين» مفعولاً به،  
وهو قوله «عروة» وفيه خلاف العلماء الذي ذكرناهم، وذكرنا أقوالهم، في شرح الشاهد السابق.

٢٤٩ - هذا البيت لمالك بن زغبة - بضم الزاي وسكون الغين - أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه =

فـ «أَعْدَاءُهُ» : منصوبٌ بـ «النَّكَايَةِ»، و «عُرْوَةٌ» منصوبٌ بـ «التَّائِبِينَ»  
و «مُسْمَعًا» منصوبٌ بـ «الضَّرْبِ».

وأشار بقوله : «ولاسم مَصْدَرٍ عمل» إلى أن اسم المصدر قد يعمل  
عَمَلَ الفعل، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المَصْدَرِ في الدلالة<sup>(١)</sup>

٩٩/١ والأشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر.

اللغة : «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف، ويختل أن يكون مراده : الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد : الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة، أي : كر عليهم «أنكل» مضارع من النكل، وهو الرجوع عن قتال العدو جبناً.

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة، ويقول : قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين، وفي طليعتهم، أنني جريء القلب شجاع، وأنني صرقتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحققت بهم، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى.

الإعراب : «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي : والله لقد - إلخ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «أولى» فاعل علم، وأولى مضاف و «المغيرة» مضاف إليه «أنني» أن : حرف توكيد ونصب، والتون بعدها للوقاية، وباء المتكلم اسم أن «كررت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولي علم «فلم» نافية جازمة «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» مفعول به للضرب.

الشاهد فيه : قوله «الضرب مسمعا» حيث أعمل المصدر المحلي بآل، وهو قوله «الضرب» عمل الفعل، فنصب به المفعول به وهو قوله «مسمعا».

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم : هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً، وقال قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث؛ فيكون اسم المصدر دالاً على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفاً، واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعاً؛ إما بتساو مثل تغافل تغافلاً وتصدق تصدقاً، وإما بزيادة مثل أكرم إكراماً وزلزل زلزلة، وأنه لا ينقص فيه من =

[على معناه]، وَخَالَفَهُ بِخُلُوهٍ - لَفْظاً وَتَقْدِيرًا - من بعض ما في فعله دون تعويض: كَعَطَاءٍ، فإنه مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنًى، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوِّضْ عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَحُلْ منه تقديراً، فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدرًا، وذلك نحو: «قَاتَلَ» فإنه مصدرٌ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم يَحُلْ [منها] تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قَيْتَالًا»، وضاربٌ ضَيْرَابًا» لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عَوِّضَ عنه شيء، فإنه لا يكون اسْمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو عِدَّةٍ، فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عَوِّضَ عنها التاء.

وزعم ابن المصنف أن «عَطَاءً» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ من النحويين.

حروف فعله شيء، إلا أن يحذف لعلة تصريفية، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامة ووعد عدة، وتارة يحذف لفظاً لا لعلة تصريفية ولكنه منوي معنى نحو قاتل قتالاً ونازلته نزلاً، والأصل فيهما قيتالاً ونيزالاً، وقد أوضح لك الشارح ذلك. فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منوياً كان اسم مصدر، نحو أعطى عطاءً وتوضأ وضوءاً وتكلم كلاماً وأجاب إجابة وأطاع طاعة وسلم سلاماً وتطهر طهوراً.

وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والدهن فليس بمصدر، ولا باسم مصدر، وإن اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحاً لا لبس فيه.



ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠ - أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا

ف «المائة» منصوب بـ «عطائك» ومنه حديث الموطأ : «من قُبِلَ الرجلُ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ»، ف «أمراته» منصوب بـ «قُبِلَ» وقوله :

٢٥١ - إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيسِّرًا

٢٥٠ - البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤) .

اللغة : «أكفرا» جحوداً للنعمة ، ونكراناً للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعة ، وهي من الإبل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها .

المعنى : أنا لا أجد نعمتك ، ولا أنكر صنعك معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت ، وأعطيتني مائة من خيار الإبل .

الإعراب : «أكفرا» الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف : أي أكفركم كفرة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفراً ، و «بعد» مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «الموت» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت «عني» جار ومجرور متعلق بـ «بعد» و «بعد» معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من «عطائك» اسم مصدر : مضاف إليه وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المائة» مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء «الرتاع» صفة للمائة .

الشاهد فيه : قوله «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله «عطاء» عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول وهو قوله «المائة» بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشدته الأصمعي ولم يعزه .

اللغة : «عون» اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلاناً يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله .

الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «صح» فعل ماض «عون» فاعل صح ، وعون مضاف و «الخالق» مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المرء» مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من «صح» و فاعله في محل جر بالإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يجد» فعل مضارع مجزوم بـ لم ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

وقوله:

٢٥٢ - بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ  
فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا

وإعمال اسم المَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمِنْ أَدْعَى الإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِهِ فَقَدْ وَهَمَ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الصِّمِيرِيُّ: إِعْمَالُهُ شَاذٌ، وَأَنْشَدَ: \* أَكْفَرَا - الْبَيْتَ \* [٢٥٠] وَقَالَ ضِيَاءُ الدِّينِ بْنِ الْعَلِجِ فِي

إِلَى الْمَرْءِ «عَسِيرًا» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِيَجِدَ «مِنَ الْأَمَالِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَسِيرٍ أَوْ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لَهُ  
«لَا» أَدَاةٌ إِسْتِثْنَاءٌ مِلْغَاةٌ «مِيسَرًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَجِدَ .....

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ» حَيْثُ أَعْمَلَ اسْمَ الْمَصْدَرِ - وَهُوَ قَوْلُهُ «عَوْنٌ» - عَمَلَ الْفِعْلِ؛  
فَنَصَبَ بِهِ الْمَفْعُولَ - وَهُوَ قَوْلُهُ «الْمَرْءِ» - بَعْدَ إِضَافَتِهِ لِفَاعِلِهِ كَمَا بَيَّنَّا فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ.

٢٥٢ - الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْأَشْمُونِيِّ (رَقْم ٦٨٥).

اللُّغَةُ: «بِعِشْرَتِكَ» الْعَشْرَةُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى الْمَعَاشِرَةِ «أَلُوفًا» - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ  
الْلامِ - أَيُّ مَحَبًّا، وَيُرْوَى \* فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ \* بِنَاءً تُرَى لِلْمَعْلُومِ، وَالْمُرَادُ نَهْيُهُ عَنْ أَنْ  
يَنْطَوِيَ قَلْبُهُ عَلَى الْوَفَاءِ لِغَيْرِ كَرَامِ النَّاسِ.

الإِعْرَابُ: «بِعِشْرَتِكَ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «تُعَدُّ» الْآتِي، وَعَشْرَةُ مَضَافٍ وَالْكَافُ مَضَافٌ إِلَيْهِ  
مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ «الْكَرَامِ» مَفْعُولٌ بِهِ لِعَشْرَةِ «تُعَدُّ» فَعَلَ مَضَارِعَ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ،  
وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لَتُعَدُّ «مِنْهُمْ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِتُعَدُّ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي «فَلَا» الْفَاءُ فَاءُ الْفَصِيحَةِ، لَا: نَاهِيَةٌ «تُرَيْنَ» فَعَلَ مَضَارِعَ مَبْنِيٍّ  
لِلْمَجْهُولِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ فِي مَحَلِّ جِزْمِ بَلَا، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ  
مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ «لِغَيْرِهِمُ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «أَلُوفًا»  
الْآتِي، وَغَيْرُ مَضَافٍ وَالضَّمِيرُ إِلَيْهِ «أَلُوفًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لَتُرَى.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ «بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامِ» فَإِنَّهُ قَدْ أَعْمَلَ اسْمَ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ «عَشْرَةُ» عَمَلَ الْفِعْلِ؛  
فَنَصَبَ بِهِ الْمَفْعُولَ، وَهُوَ قَوْلُهُ «الْكَرَامِ» بَعْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى فَاعِلِهِ.

(١) اسْمُ الْمَصْدَرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمًا مِثْلَ يَسَارٍ وَبِرَةٍ وَفَجَارٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبْدُوءًا بِمِيمٍ زَائِلَةٍ كَالْمَحْمَدَةِ  
وَالْمَتْرِيةِ، وَأَمَّا أَلَا يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ فَالْأَوَّلُ لَا يَعْمَلُ إِجْمَاعًا، وَالثَّانِي يَعْمَلُ إِجْمَاعًا، وَالثَّلَاثُ هُوَ  
مَحَلُّ الْخِلَافِ.

السيط: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

\*\*\*

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلْ يَنْصُبِ أَوْ يَرْفَعِ عَمَلَهُ<sup>(١)</sup>

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فِيَجْرُهُ، ثُمَّ يَنْصُبُ الْمَفْعُولَ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ» وَإِلَى الْمَفْعُولِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٢٥٣ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ  
نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِيفِ

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «كمل» الآتي، وبعد مضاف وجر من «جره» مضاف إليه، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول: مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ينصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «يرفع» معطوف على ينصب «عمله» عمل: مفعول به لكمل، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه.

٢٥٣ - البيت للفرزدق يصف ناقه، وهو من شواهد سيبويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام في قطر الندي (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧).

اللغة: «تنفي» تدفع، وبابه رمي «الحصى» جمع حصاة «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) «الدراهم» جمع درهم، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) وقيل: لا حذف ولا زيادة، بل مفتاح جمع مفتاح، ودراهم جمع دراهم «تنقاد» مصدر نقد، وتأوه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتنقال وتبياع بمعنى الذكر والتلا والبيع «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنتي بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، فأعرب «مَنْ» فاعلاً بحج وردُّ بأنه بصيرُ المعنى: والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، وليس كذلك، فـ«مَنْ»: بدلٌ من «الناس»، والتقدير: والله على الناس مستطيعهم حج البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعله ذلك.

ويُضَافُ الْمَصْدَرُ أَيْضاً إِلَى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا».



وَجَرَّمَا يَتَّبِعُ مَاجِرٌ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ<sup>(١)</sup>

= الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب فإذا كانت فيه جلدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد إصطباراً.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يداها» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالالف لأنه مثنى، ويذا مضاف وما مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بنفي، وكل مضاف و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق عامله تنفي، ونفي مضاف و«هاجرة» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشاهد فيه: قوله «نفي الدراهم تنقاد» حيث أضاف المصدر - وهو قوله «نفي» - إلى مفعوله - وهو قوله «الدراهم» - ثم أتى بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تنقاد.

(١) «جر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما» اسم موصول: مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «وفي الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه - من الصفة، والعطف، وغيرهما - مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع، فتقول، «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، والظَّرِيفُ».

ومن إتباعه [على] المحل قوله:

٢٥٤ - حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

بالشرط، حسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط، وقيل: جملة الجواب فقط، وهو خلاف معروف بين النحاة.

٢٥٤ - البيت للبيد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً وأتانة شبه به ناقته.

اللغة: «تهجر» سار في الهاجرة، وقد سبق قريباً (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المسحّل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: «تهجر» فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مسحّل وهو فاعله «في الرواح» جار ومجرور متعلق بتهجر «وهاجها» الواو عاطفة، هاج: فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمّار الوحشي الذي عبر بالمسحّل في بيت سابق فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان «طلب» مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله «هاجها» أي: هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثاً مثل طلب المعقب - إلخ، و«طلب مضاف، و«المعقب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «حقه» حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب «المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه - وإن كان مجروراً اللفظ - مرفوع المحل.

الشاهد فيه: قوله «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر، وهو «طلب» إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت، وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً للمحل.

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ «المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً، فيجوز - أيضاً - في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله:

٢٥٥ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

فـ «اللَّيَّانَا»، معطوف على محل «الإفلاس».

٢٥٥ - البيت لزيادة العنبري، ونسبوه في كتاب سيبويه (٩٧/١) إلى رؤبة ابن العجاج. اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلاً من دين لي عنده، والضمير المجرور محلاً بالباء في بها يعود إلى أمة «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة - المظل والملي والتسويق في قضاء الدين المعنى: يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده؛ لمخافتي أن يفلس، أو يمتلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين «مخافة» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و«الإفلاس» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس - وهو النصب - لكونه مفعولاً به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله «والليانا» حيث عطفه بالنصب على الإفلاس الذي أضيف المصدر إليه، نظراً إلى محله.

إِعْمَالُ أَسْمِ الْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>

كَفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعزُولٍ<sup>(٢)</sup>

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بِأَلٍ، أو مجزئاً.

فإن كان مجرداً عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو «هذا ضاربٌ زَيْدًا - الآن، أو غَدًا» وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه مُوَافِقٌ له في الحركات والسكنات، لموافقة «ضارب» لـ «يَضْرِبُ»، فهو مُشَبِّهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشَبِّهٌ له معنى، لا لفظاً، فلا تقول «هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسَ»، بل يجب إضافته، فتقول «هذا ضاربٌ زَيْدٍ أَمْسَ»، وأجاز الكسائيُ إعماله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطَ ذِرَاعَيْهِ

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعاله، في حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي».

(٢) «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف و«فاعل» مضاف إليه «في العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله «معزول» الآتي، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه، «بمعزول» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن كان بمعزول عن مضيه فهو كفعله في العمل.

بِالْوَصِيدِ ﴿ فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَجَهُ غيرُه  
على أنه حكاية حالٍ ماضية.

\*\*\*

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرَفَ نِدَاءٍ، أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَاصِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا<sup>(١)</sup>

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله، كان يقع بعد الاستفهام، نحو «أضاربُ زيدُ عمراً»، أو حرف النداء، نحو «يا طالِعاً جَبَلًا» أو النفي، «ما ضاربُ زيدُ عمراً» أو يقع نعتاً، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً» أو حالاً، نحو «جاء زيد راكباً فَرَساً» ويشمل هذين [النوعين] قوله: «أو جاصفة» وقوله: «أو مسنداً» معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خبرَ المبتدأ، نحو «زيدُ ضاربُ عَمْرًا» وخبرَ ناسخه أو مفعوله، نحو «كان زيد ضارباً عمراً، وإنَّ زيداً ضاربُ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأعلّمتُ زيداً عمراً ضارباً بكرأ».

\*\*\*

(١) «وولي» فعل ماضٍ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفاً على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال، فالجملة منه ومن فاعله المستتر في محل نصب حال، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاماً» مفعول به لولي «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله «استفهاماً» وحرف مضاف، و «نداء» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو نفيًا» معطوف على «استفهاماً» «أو» عاطفة «جاء» قصر للضرورة. فعل ماضٍ معطوف على ولي، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله «صفة».



وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ<sup>(١)</sup>

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعملَ عَمَلُ فعليه، كما لو اعتمد على مذكورٍ، ومنه قوله:

٢٥٦ - وَكَمْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى

(١) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نعت» خير يكون، ونعت مضاف و «محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر نعت لقوله «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذي» اسم موصول: نعت للعمل، وجملة «وصف» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

٢٥٦ - البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «الجمرة» مجتمع الحصى بمعنى «البيض» جمع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف أي: النساء البيض، مثل «الدمى» جمع دمية - بضم الدال فيهما، كقولك: غرفة وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة.

المعنى: يقول: كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمعنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً.

الإعراب: «وكم» خبرية مبتدأ «مالي» تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة «كم» إليه، على الخلاف المعروف، وفي «مالي» ضمير مستتر فاعل، وخبر المبتدأ - وهو كم - محذوف تقديره: لا يفيد من نظره شيئاً، أو نحو ذلك «عيني» مفعول به لمالي، والضمير مضاف إليه «من شيء» جار ومجرور متعلق بمالي، وشيء مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرفية «راح» فعل ماضٍ منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح، ونحو مضاف و «الجمرة» مضاف إليه «البيض» فاعل راح «كالدمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض الشاهد فيه: قوله «مالي» عيني» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالي» النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالي - إلخ.

ف «عَيْنِيَّ»: منصوب بـ «مالي» و «مالي»: صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالي، ومثله قوله:  
 ٢٥٧ - كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا  
 فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ  
 التقدير: كَوَعْلٍ نَاطِحٍ صَخْرَةً.

\* \* \*

٢٥٧ - البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٨).

اللغة: «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه «ليوهيها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه - مثل أعطاه يعطيه - ومعناه أضعف أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضره ضيراً، أي أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة كتف، ذكر الأروى.

المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئاً، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

الإعراب: «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هو كائن كناطق، ونحوه، وناطق - في الأصل - صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام كوعل ناطح، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، كقوله تعالى: «أن أعمل سابغات» وفي «ناطق» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به لناطق «يوماً» ظرف زمان متعلق بناطق «ليوهنها» اللام لام كي، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، وها: مفعول به «فلم» نافية جازمة «يضرها» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «الوعل» فاعل أوهى، وقد استعمل الظاهر مكان المضممر، والأصل أن يقول «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل.

الشاهد فيه: قوله «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «ناطق» - عمل الفعل، ونصب به مفعولاً، وهو قوله «صخرة» لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قررناه في إعراب هذا البيت.

وَلَا يَكُنْ صَلَّةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ<sup>(١)</sup>  
إذا وقع اسمُ الفاعلِ صَلَّةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً،  
وحالاً، لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ، إذ حَقَّ الصلة أن تكون جملة،  
فتقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا - الآن، أو غَدًا، أو أَمْسٍ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين -  
منهم الرُّمَّانِي - أنه إذا وقع صَلَّةً لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل  
مستقبلاً، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب  
بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ  
في التسهيل، وزعم آئِبَةُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع  
صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، باتفاقٍ، وقال بعد  
هذا أيضاً: ارتضى جميعُ النحويين إِعْمَالَهُ، يعني إذا كان صلة لأل.

\*\*\*

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ - فِي كَثْرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ<sup>(٢)</sup>  
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ<sup>(٣)</sup>

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «صلة» خبر يكن، وصلة مضاف و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ففي الماضي» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتي في آخر البيت «وغيره» الواو عاطفة، وغير: معطوف بالواو على الماضي، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال: مبتدأ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «فعال» مبتدأ، وليس نكرة، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال» معطوف عليه «أو فَعُول» معطوف على مفعال «في كثرة» عن فاعل متعلقان بقوله بدليل الآتي «بدليل» خبر المبتدأ.

(٣) «فيستحق» الفاء للتفريع، يستحق: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

يُصَاغُ للكثرة: فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ، فيعمل  
عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ اسمِ الفاعل، وإعمالُ الثلاثة الأولى أكثرُ من إعمال  
فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكثرُ من إعمالِ فَعِلٍ.

فمن إعمالِ فَعَالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلُ  
فَأَنَا شَرَّابٌ»<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جَلَالُهَا

وَلَيْسَ بِوَلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَغْقَلَا

= على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول: مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فَعِيلٍ» متعلق بقوله «قل» الآتي «قل» فعل ماض «ذا» اسم  
إشارة: فاعل بقل «وفعل» معطوف على فَعِيلٍ.

(١) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين  
ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها، وسيأتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم  
٣٥٩، وانظر كتاب سيبويه (٥٧/١).

٢٥٨ - البيت للقلاخ - بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة - ابن حزن بن جناب، وهو من  
شواهد الأشموني (٦٩٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢).

اللغة: «إليها» إلى بمعنى اللام: أي لها «جلالها» بكسر الجيم - جمع جل، وأراد به ما يلبس في  
الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج «الخوالف» جمع خالفه وهو - في الأصل - عمود  
الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أغقلا» مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو  
اصطكاك الركبتين، يريد أنه قوي النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجد ووقت حدوث الذعر.  
المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخياً للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب،  
وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المأزق -  
يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق، وهو قوله:

فَلْإِنْ تَكُ فَاَتَتْكَ السَّمَاءُ فَلْإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوَّلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

وأخا: مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال أخرى، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار  
ومجرور متعلق بلباس «جلالها» جلال: مفعول به لقوله «لباساً» و«جلال» مضاف و«ها» ضمير الحرب  
مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائدة، ولاج: خبر =

فـ «العَسَل» منصوبٌ بـ «شَرَّاب»، و «جَلَّالَهَا» منصوبٌ بـ «سَلَّاس».

ومن إعمالٍ مفعولٍ قولُ بعض العرب: «إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ بِئَوَائِكْهَا»  
فـ «بِئَوَائِكْهَا» منصوبٌ بـ «مِنْخَار».

ومن إعمالٍ فَعُولٍ قولُ الشاعر:

٢٥٩ - عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَو تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّدُونَهُ وَحَجِيجُ  
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ، إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ  
فـ «إِخْوَانُ» منصوبٌ بـ «هَيُوج».

ليس، وللاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس.

الشاهد فيه: قوله «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لباساً» وهو صيغة من صيغ المبالغة - إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله «أخا الحرب».

٢٥٩ - البيتان للراعي، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١) - (٥٦).

اللغة: «تراءت» ظهرت، وبذت «لراهب» عابد النصارى «دومة» حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده لأبغض دينه وتركه وثار شوقاً لها.

الإعراب: «عشية» منصوب على الظرفية «سعدى» مبتدأ «لو» شرطية غير جازمة «تراءت» تراءى: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى «لراهب» متعلق بتراءت، والجملة شرط «لو» «بدومة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «تجر» مبتدأ

«دونه» دون: ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و «حجيج» معطوف على «تجر» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب «قلى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب: «إن الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دُعَاهُ» فـ «دُعَاءُ» منصوبٌ بـ «سَمِيعٍ».

ومن إعمال فَعِلٍ ما أنشده سيبويه:

٢٦٠ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَأَمِنْ مَالَيْسٍ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

= هو يعود على راهب «دينه» دين: مفعول به لقلبي، ودين مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «سعدى» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف وهو «عشية» إليها «واحتاج» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها اسمه «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله «هيوح» الآتي «إخوان» مفعول به لهيوح، وإخوان مضاف و «العزاء» مضاف إليه «هيوح» خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «إخوان العزا هيوح» حيث أعمل قوله «هيوح» وهو من صيغ المبالغة لإعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «إخوان» وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن. وفي البيت دليل على أن هذا العامل - وإن كان فرعاً عن الفعل - لم يضعف عن العمل في المعمول المتقدم عليه، ألا ترى أن قوله «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولاً لقوله «هيوح» وقد قدمنا أن قول العرب «أما العسل فأنا شراب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضاً، وأن هذا يردنا ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها، زعموا أنها فرع في العمل عن فرع؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع، وأن ذلك سبب في ضعفها، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة، والجواب أنه لا قياس مع النص.

٢٦٠: زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحق ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأل: هل تعدى العرب فعلاً؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبتته هو في كتابه، والبيت من شواهد سيبويه (٥٨/١) واستشهد به الأشموني (رقم ٣٠) واستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١) رأينا في هذه الأقصوصة.

الإعراب: «حذره» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذر، أو نحوه، وفي حذر ضمير مستتر فاعل «أُمُورًا» مفعول به لحذر «لا» نافية «تضير» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى أمور هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لأُمُور «وَأَمِنْ» معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لأمن «ليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى =

وقوله :

٢٦١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونٌ عَرَضِي جَحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ

فـ «أَمْوَرًا» منصوبٌ بـ «حَذَرٍ»، و «عَرَضِي» منصوبٌ بـ «مَزَقٍ».

\* \* \*

= مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه : قوله «حذر أمورا» حيث أعمل قوله «حذر» - وهو من صيغ المبالغة - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «أمورا».

٢٦١ - البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشموني (٧٠٢) وقد ذكره الأعلام الششمري في شرحه لشواهد سيبويه (١ - ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحقي لا تضر سيبويه.

اللغة : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهي أنثى الخمار «الكرملين» تثنية كرمل - بزنة زبرج - وهو ماء بجبل من جيل طيء «فديد» صوت.

المعنى : يقول : بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدم ، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت ، يريد أن لا يعبا بهم ولا يكثر لهم.

الإعراب : «أتاني» أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جحاش الكرملين.

الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضي» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «عرضي».

والعلماء - رحمهم الله - يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحقي السابق ليردوا ما نسبته اللاحقي إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه - وهو إنما يرمي بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له - وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليرهنوا أن الذي أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وينسب القول إليهم ؛ فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلف ، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقي مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه.

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ<sup>(١)</sup>

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو: الضَّارِبَيْنِ،  
وَالضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، وَالضَّرَابَ، وَالضُّوَارِبَ، وَالضَّارِبَاتَ - فحكمها  
حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط، فتقول: «هَذَا  
الضَّارِبَانِ زَيْدًا، وَهَؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا، وكذلك الباقي، ومنه قوله:  
\*أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي\* ٢٦٢ -

[أصله الْحَمَامِ] وقوله:

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف و«المفرد»  
مضاف إليه «مثله» مثل: مفعول ثان لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر  
المبتدأ «في الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث: ظرف متعلق  
بجعل، وما: زائدة «عمل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة  
«حيث» إليها.

٢٦٢ - البيت للمعاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» وانظره  
في كتاب سيبويه (١ - ٥٦٨) والأشموني (رقم ٧٠٧).

اللغة: «أوالف» جمع ألفة، وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله «ألف يالف» بوزن علم يعلم، ومعناه  
أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة «قواطناً» وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة «مكة» اسم لبلد الله  
الحرام «ورق» جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد  
«الحمي» بفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب  
الكسرة فتحة والألف ياء.

الإعراب: «أوالفًا» حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مكة»  
مفعول به لأوالف «من ورق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف، وورق مضاف و  
«الحمي» مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي (ش ٣٣٣).

الشاهد فيه: قوله «أوالفًا مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.



٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرُ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

\*\*\*

وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا، وَأَخْفَضَ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي<sup>(١)</sup>

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافة إلى ما يليه من مفعول، وَنَصَبُهُ لَهُ، فنقول: «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وَضَارِبُ زَيْدًا» فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ وَأَصْفَتُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَجِبَ نَصْبُ الْآخَرِ، فنقول: «هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، وَمُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا».

\*\*\*

٢٦٣ - البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ  
وهو من شواهد سيبويه (١ - ٥٨) والأشُمُونِي (رقم ٧٠٦).

اللغة: «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: «زادوا» فعل وفاعل «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «في قومهم» الجبار والمجور متعلق بزادوا، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «غفر» خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذنبهم» ذنب: مفعول به لغفر، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لزادوا، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «غير» خبر ثان لأن، وغير مضاف و «فخر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله «غفر» الذي هو جمع غفر الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «ذنبهم».

(١) «وأنصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بأنصب، وبذي مضاف و «الأعمال» مضاف إليه «تلوا» مفعول به لأنصب «وأخفض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» متعلق بقوله «مقتضى» الآتي في آخر البيت، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والماء مضاف إليه «مقتضى» خبر المتدا الذي هو الضمير المنفصل.

وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضُ

كـ «مُبْتَفِي جَاءٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضُ»<sup>(١)</sup>

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة: الجر، والنصب، نحو «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَعَمْرَأُ»، فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل - وهو الصحيح - والتقدير «ويضرب عمراً» أو مراعاة لمحل المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله:

٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا

عُوداً تُزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

(١) «اجر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وتابع مضاف و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

٢٦٤ - البيت للأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: «الواهب» الذي يعطي بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوداً» جمع عائد، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها، وسميت عائداً لأن ولدها يعود بها، أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية «تزجي» تسوق.

المعنى: يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب: «الواهب» يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو الواهب إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف و«المائة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «الهجان» بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معاً، أو نعت له على اللفظ «وعبدها» يروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفاً منوئاً «عوداً» نعت للمائة، وهو تابع للمحل «تزجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على المائة فاعل «بينها» بين: ظرف متعلق =

بنصب «عَبْدٌ» وجره، وقال الآخر:

٢٦٥ - هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

بنصب «عَبْدٌ» [عَظْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل،

التقدير: «أو تبعث عَبْدٌ رَبِّ».

\*\*\*

بترجي، وبين مضاف وها: مضاف إليه «أطفالها» أفعال: مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النواق مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وعبدها» فإنه روي بالوجهين: الجر، والنصب، تبعاً للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما، كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

٢٦٥ - هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، ويقال: إنه من صنع النحويين، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٨٧) والأشموني (رقم ٧٠٨).

اللغة: «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أولى؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبين أنه أخو عون بن مخراق.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ، وباعث مضاف و«دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف ونا: مضاف إليه «أو» عاطفة «عبد» يروي بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلاً: أي تبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفاً منوئاً: أي باعث عبد رب، وعبد مضاف و«رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون، وابن مضاف و«مخراق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بينا في الإعراب، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق.

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه: ٨٧/١):

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعٍ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ <sup>(١)</sup>  
فَهُوَ كِفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» <sup>(٢)</sup>

جميع ما تَقَدَّمَ في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يَثْبُتُ لاسم المفعول، فتقول: «أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ - الآنَ، أو غَدًا»، أو «جَاءَ الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا - الآنَ، أو غَدًا أو أَمْسَ».

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فيرفع المفعول كما يرفعه فعلة: فكما تقول: «ضَرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصِبَ الْآخَرَ، نحو «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل، و «كَفَافًا»: المفعول الثاني.

\*\*\*

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثانٍ ليعطي، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» مضاف إليه، وقد سبق نظيره مراراً.

(٢) «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيح» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيح «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، و «وأل» في قوله «المعطى» موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل، وهذا الضمير مفعول أول «كفافاً» مفعول ثانٍ للمعطى، وجملة «يكتفي» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو آل الموصولة.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ، كَ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ»<sup>(١)</sup>  
يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به، فتقول  
في قولك «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ» فتضيف اسم  
المفعول إلى ما كان مرفوعاً به، ومثله «الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ»،  
والأصل: «الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>، فلا  
تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْأَبِ زَيْدًا» تريد «ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا».

\*\*\*

(١) «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار  
ومجرور متعلق بـ«يضاف» «مرتفع» صفة لاسم «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود»  
الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، محمود: خبر مقدم، ومحمود  
مضاف و «المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعلة قاصراً كضامر وظاهر، وإما أن يكون فعلة متعدداً لواحد كراحم  
وضارب، وإما أن يكون فعلة متعدداً لاثنتين كالמעطى والسائل، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر  
جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام، وصير حينئذ صفة مشبهة، كضامر البطن  
وظاهر النفس ومانع الجار وخامي الذمار، وإن كان من فعل متعد لاثنتين امتنعت إضافته لمرفوعه  
إجماعاً، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاة فيه ثلاثة أقوال؛ أولها: لا يجوز أن يضاف لمرفوعه  
مطلقاً، وهو رأي جمهرة النحاة، وثانيها: تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال  
الذي ذكره الشارح، وثالثها: تجوز إن حذف مفعوله، وهو رأي ابن عصفور، ويشهد له قول  
الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبُ وَإِنْ ظَلَمَا      وَلَا الْكَرِيمُ بَمَنَّا وَإِنْ بَخَا  
فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

## أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَ «رَدَّ رَدًّا»<sup>(١)</sup>

الفعل الثلاثي [المتعدي] يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعَلَ» قياساً مُطَرِّدًا، نصٌّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: رَدَّ رَدًّا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وَفَهَمَ فَهَمًا، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس، وهو غير سديد.

\*\*\*

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ بَابُهُ فَعَلَ كَفَرَحَ، وَكَجَوَّى، وَكَشَلَّ<sup>(٢)</sup>  
أي: يجيء مصدر فعل الإلزام على فعلٍ قياساً، كَفَرَحَ فَرَحًا، وَكَجَوَّى جَوًى، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلًّا.

\*\*\*

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ قَعْدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ، كَقَعْدَا<sup>(٣)</sup>

(١) «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ، وقياس مضاف و«مصدر» مضاف إليه، ومصدر مضاف و«المعدى» مضاف إليه، وأصله نعت لمحذوف: أي مصدر الفعل المعدى «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى، وذو مضاف و«ثلاثة» مضاف إليه «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، رد: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه «ردًا» مفعول مطلق.

(٢) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب: مبتدأ ثانٍ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلل» معطوفان على كفرح.

(٣) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر في اللازم، ومثل مضاف و«قعدا» قصد لفظه: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فُعُول» مبتدأ ثانٍ مؤخر، والجمله من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «كقعدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقعدا.

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً : فِعَالاً ، أَوْ فَعَلَانَا - فَادِرٍ - أَوْ فَعَالَاً<sup>(١)</sup>  
 فَأَوَّلُ لِيَذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي ، وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُباً<sup>(٢)</sup>  
 لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ ، وَشَمَلٌ سَيِّراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ<sup>(٣)</sup>  
 يأتي مصدر فعل لازم على فُعلول قياساً ، فتقول : «قَعَدَ قُعُوداً ،  
 وَغَدَا غُدُوداً ، وَبَكَرَ بُكُوراً» .

وأشار بقوله : «ما لم يكن مستوجباً فِعَالاً - إلى آخره» إلى أنه إنما  
 يأتي مصدره على فُعلول ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فِعَالٍ ، أو  
 فَعَلَانٍ ، أو فَعَالٍ .

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَالٍ هو : كل فعل دلَّ على  
 امتناع ، كأبي إباء ، وَنَفَرَ نَفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، و[هذا] هو المراد بقوله  
 «فَأَوَّلُ لِيَذِي امْتِنَاعٍ» .

(١) «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه  
 «مستوجباً» خبر يكن ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل «فعالاً» مفعول به لمستوجباً «أو فَعَلَاناً»  
 معطوف على قوله «فعالاً» «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة  
 معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب «أو فَعَالاً» معطوف على قوله  
 «فعالاً» .

(٢) «فأول» مبتدأ «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذو مضاف و «امتناع» مضاف  
 إليه «كأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذي» جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «تقلباً» مفعول به  
 لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) «للداء» قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ مؤخر «أو» عاطفة  
 «لصوت» جار ومجرور معطوف على قوله للداء «وشمل» فعل ماض «سيراً» مفعول به مقدم على  
 الفاعل «وصوتاً» معطوف عليه «الفَعِيلُ» فاعل شمل «كصهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
 مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كصهل .

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعَلَانَ هو: كُلُّ فعلٍ دَلَّ على تَقَلُّبٍ، نحو «طَافَ طَوْفَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا، وَنَزَا نَزَوَانًا»، وهذا معنى قوله «والثاني للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَالَ هو: كُلُّ فعلٍ دَلَّ على داء، أو صوت، فمثال الأول: سَعَلَ سُعَالًا، وَزُكِمَ زُكَامًا، وَمَشَى بِطْنُهُ مُشَاءً.

ومثال الثاني: نَعَبَ الغرابُ نُعَابًا، وَنَعَقَ الراعي نُعَاقًا، وَأَزَّتِ القدرُ أَزَازًا، وهذا هو المراد بقوله: «للدَّاءِ فُعَالٌ أو لصوت».

وأشار بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ» إلى أن فَعِيلًا يأتي مصدرًا لما دَلَّ على سَيْرٍ، ولما دَلَّ على صَوْتٍ، فمثال الأول: ذَمَلَ ذَمِيلًا، وَرَحَلَ رَحِيلًا، ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيْبًا، وَنَعَقَ نَعِيقًا [وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيزًا، وَصَهَلَتِ الْخَيْلُ صَهِيلًا].

\*\*\*

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا<sup>(١)</sup>

إذا كان الفعل على فَعْلٍ - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره على فُعُولَةٍ، أو على فَعَالَةٍ، فمثال الأول: سَهَلَ سُهُولَةٌ، وَصَعَبَ صُعُوبَةٌ، وَعَذَبَ عَذُوبَةٌ، ومثال الثاني: جَزُلَ جَزَالَةٌ، وَفُصِحَ فَصَاحَةٌ، وَضُخِمَ ضَخَامَةٌ.

\*\*\*

(١) «فُعُولَةٌ» مبتدأ «فعالة» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف، وسهل: فعل ماضٍ «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ، والجملة من «جزلاً» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.



وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسُخِطَ وَرَضِيَ<sup>(١)</sup>

يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، نحو: سَخِطَ سُخْطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظَّمَ عَظْمَةً.

\*\*\*

وَعَبَّرَ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ<sup>(٢)</sup>

وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا<sup>(٣)</sup>

وَأَسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمَّ إِقَامَةً، وَغَالِبًا إِذَا تَأَلَّزَمَ<sup>(٤)</sup>

(١) «وما» اسم شرط: مبتدأ «أتى» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر «مخالفا» خال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف، والجملة من «مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء واقعة في جواب الشرط، باب: مبتدأ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «النقل» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به.

(٢) «وغير» مبتدأ أول، و«غير مضاف» و«ذي» مضاف إليه، و«ذي مضاف» و«ثلاثة» مضاف إليه «مقيس» مبتدأ ثانٍ، و«مقيس مضاف» و«مصدر من» «مصدره» مضاف إليه. ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «كقُدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خال، من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وزكّه» زك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والهاء مفعول به «تزكية» ومفعول مطلق «وأجملا» فعل أمر، وألفه منقولة عن نون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إجمالا» مفعول مطلق، وإجمال مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه «تجملا» مصدر تقدم على عامله «تجملا» فعل ماضٍ، وألفه للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من».

(٤) «وغالبا» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله «لزم» الآتي في آخر البيت «ذا» =

وَمَا يَلِي الْأَخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا<sup>(١)</sup>  
بِهَمْزٍ وَصَلٍ: كَاصْطَفَى، وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا<sup>(٢)</sup>

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا.

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ، فَإِذَا كَانَ يَكُونُ صَحِيحاً أَوْ مَعْتِلاً، فَإِنْ كَانَ صَحِيحاً فَمَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، نَحْوُ «قَدَّسَ تَقْدِيساً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وَيَأْتِي - أَيْضاً - عَلَى [وَزْنِ] فِعَالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، وَقَدْ قُرِئَ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ بِتَخْفِيفِ الذَّالِ، وَإِنْ كَانَ مَعْتِلاً فَمَصْدَرُهُ كَذَلِكَ، لَكِنْ تَحْذَفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ، فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ

= اسم إشارة: مبتدأ «التا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، والجملة من «لزم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله مد الآتي «يلي» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلي، ومفعوله محذوف: أي ما يليه الآخر، والجملة لا محل لها صلة «مد» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفة، افتحا: فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «مع» ظرف متعلق بمد، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف و «تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و «الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو» والجملة من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن.

(٢) «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا في البيت السابق، وهمز مضاف و «وصل» مضاف إليه «كاصطفى» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لضم، والجملة من «يربع» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «في أمثال» جار ومجرور متعلق بضم، وأمثال مضاف، وقوله «قد تلملما» قصد لفظه: مضاف إليه.

على<sup>(١)</sup> تَفْعِلَة، نحو «زَكَّى تَزْكِيَة» وَنَدَرَ مجيئه على تَفْعِيل، كقوله:  
٢٦٦ - بَاتَتْ تُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمَصْدَرُهُ على تَفْعِيل،  
وعلى تَفْعِلَة، نحو: خَطَأً تَخْطِئاً وَتَخْطِئَةً، وَجَزاً تَجْزِئاً وَتَجْزِئَةً، وَنَبَأً تَنْبِئاً  
وَتَنْبِئَةً.

(١) مجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع: واجب، وكثير، ونادر، فاما  
الواجب فيكون في مصدر المعمل اللام منه نحو زكى تزكية. ووفى توفية، وأدى تأدية. وأما الكثير  
فيكون في مهموز اللام منه، نحو خطأته تخطئة، وهنأته تهنة، وحلأته تحلئة، وجزأته تجزئة،  
ونشأته تنشئة، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه، نحو قدم تقدمه، وجرب تجربة، وجاء في  
المضاعف نحو «حللته تحلة» ومنه قوله تعالى: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أي تحليلها  
بالكفارة.

٢٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.  
اللغة: «باتت» يطلق على معنيين، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل؛  
فيقابل «ظل» الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار، والثاني: أن يكون بمعنى صار فلا يختص  
بوقت دون وقت «تنزي» تحرك «شهلة» هي المرأة العجوز.  
المعنى: يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة، وهي تجذب دلوها من البئر؛ فيقول: إنها تحركه  
حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الإعراب: «باتت» بات: فعل ماضٍ وناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي «تنزي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «دلوها» دلو: مفعول به لتنزي، ودلو مضاف  
وها: مضاف إليه، والجملة في محل نصب خبر بات، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل  
نصب حال من فاعله المستتر فيه «تنزيا» مفعول مطلق «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «تنزي»  
فعل مضارع «شهلة» فاعل تنزي «صبياً» مفعول به لتنزي، و «ما» المصدرية ومدخولها في تأويل  
مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله «تنزيا» أو بمحذوف صفة له، أي: تنزية  
مشابهة تنزية العجوز صبياً.

الشاهد فيه: قوله «تنزيا» حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - المعمل اللام،  
وذلك نادر، والقياس التفعلة كالتزكية، والتنزية، والترضية، والتوفية، والتأدية، والتولية، والتخلية،  
والتحلية.

وإن كان على «أفعل» فقياسُ مصدره على إفعالٍ، نحو: أكرم  
إكراماً، وأجملَ إجمالاً، وأعطى إعطاءً.

هذا إذا لم يكن معتلّ العين، فإن كان مُعتلّ العين نُقلت حركة عينه  
إلى فاء الكلمة وحذفت<sup>(١)</sup>، وعوّض عنها تاء التانيث غالباً، نحو: أقام  
إقامةً، والأصلُ: إقواماً، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعوّض  
عنها تاء التانيث، فصار إقامة.

وهذا هو المراد بقوله: «ثم أقم إقامة»، وقوله: «وغالباً ذا التا لزم»  
إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعوّض غالباً، وقد جاء حذفها،  
كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾.

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعُّلاً - بضم العين -  
نحو: تَجَمَّلَ تَجْمُلاً، وتَعَلَّمَ تَعْلَماً، وتَكْرَّمَ تَكْرُماً.

وإن كان في أوله همزة وصلٍ كُسِرَ ثالثه، وزيد ألف قبل آخره،  
سواء كان على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً،  
واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وهذا معنى قوله «وما يلي الآخرُ  
مُدٌّ وافتحاً».

فإن كان استفعل معتلّ العين نُقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة،  
وحذفت، وعوّض عنها تاء التانيث لزوماً، نحو: اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، والأصلُ

(١) أصل إقامة مثلاً: إقوام لإكرام، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم يقال: تحركت  
الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت هذه الواو ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما  
وعوّض منها التاء فصار إقامة، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة،  
وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين.

اسْتَعَوَّذًا، فنقلت حركة الواو إلى العين - وهي فاء الكلمة - [وحذفت] وعَوَّضَ عنها التاء، فصار اسْتِعَاذَةً، وهذا معنى قوله «واستعد استعاذة».

ومعنى قوله: «وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَ مَا» أنه إن كان الفعل على وزن «تَفَعَّلَ» يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلَ - بضم رابعة - نحو «تَلَمَّلَ تَلَمَّلَمَ»، وتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا.

\*\*\*

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلًا، وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا<sup>(١)</sup> يَأْتِي مَصْدَرُ فَعْلَلٍ عَلَى فِعْلَالٍ: كَدَخَّرَجَ دَخَّرَجًا، وَسَرَهَفَ سَرَهَافًا، وَعَلَى فَعْلَلَةٍ - وَهُوَ الْمَقِيسُ فِيهِ - نَحْوُ «دَخَّرَجَ دَخَّرَجَةً، وَبَهَّرَجَ بَهَّرَجَةً، وَسَرَهَفَ سَرَهَفَةً».

\*\*\*

لِفَاعَلٍ: الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ<sup>(٢)</sup> كُلُّ فَعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَاعَلٍ فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ، نَحْوُ «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَةً، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً».

(١) «فعلال» مبتدأ «أو فعْللة» معطوف على فعلال «لفعللا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مقيساً» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ثانياً» مفعول أول لاجعل «لا أولاً، لا: حرف عطف، أولاً: معطوف على قوله «ثانياً».

(٢) «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتدأ مؤخر «والمفاعلة» معطوف على الفعال «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «سر» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة الموصول، «السماح» مبتدأ ثان، والجملة من «عادله» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وأشار بقوله: «وَعَيَّرَ مَا مَرَّ - إلخ» إلى أن ما ورد من مَصَادِرٍ غير الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، ومعنى قوله «عادلُهُ» كان السماعُ له عدلياً، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بثبت، كقولهم - في مصدر فَعَّلَ المعتل - تفعيلاً، نحو:

\* بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا \* [٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِيَّةً، وقولهم في مصدر حوَقَلَ حِيْقَالاً، وقياسه حَوَقَلَةٌ - نحو «دَخَرَجَ دَحْرَجَةً» - ومن ورود «حِيْقَال» قوله:

٢٦٧ - يَأْقُومُ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

وقولهم - في مصدر تَفَعَّلَ - تَفَعَّلًا، نحو: تَمَلَّقَ تِمْلَاقاً<sup>(١)</sup>، والقياسُ تَفَعَّلَ تَفَعَّلًا، نحو: تَمَلَّقَ تَمَلِّقًا.

\*\*\*

٢٦٧ - البيت من الشواهد المجهولة نسبتها.

اللغة: «حوقلت» كبرت وضمعت «أو دنوت» قربت من هذا.

المعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضمعت عن القيام بأمور نفسي، أو قربت من ذلك، وشر الكبير الموت، أي: القرب منه، والكلام خبر لفظاً، ولكن المعنى إنشاء التحسر والتحزن على الفارق من شبابه وقوته.

الإعراب: «يا» حرف نداء «قوم» منادى، وهو مضاف وباء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفة «دنوت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت «وشر» مبتدأ، وشر مضاف و «حيقال» مضاف إليه، وحيقال مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «حيقال» حيث ورد على زنة فعال - بكسر فسكون - وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج، فحق مصدره أن يكون بزنة الفعللة.

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ: فَحُبُّ عِلَاقَةٍ، وَحُبُّ تِمْلَاقٍ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

والتملاق - بكسر التاء والميم جميعاً، وفتح اللام مشددة - هو التودد والتلطف.

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ<sup>(١)</sup>

إذا أريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فَعْلَةٌ - بفتح الفاء - نحو ضربته ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبين المصدرُ على تاء التأنيث، فإن بُني عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَةِ<sup>(٢)</sup> نحو: نَعْمَةٌ، وَرَحْمَةٌ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أريد بيان الهيئة منه قيل: فَعْلَةٌ - بكسر الفاء - نحو جَلَسَ جَلْسَةً حسنة، وَقَعَدَ قَعْدَةً، ومات مَيِّتَةً.

\*\*\*

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ<sup>(٣)</sup>

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيّد على ثلاثة أحرف، زيد على المصدر تاء التأنيث، نحو أكرّمته إكْرَامَةً، ودَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً.

(١) «وفعلَةٌ» مبتدأ «لِمَرَّةٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلست» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وقوله «وفعلَةٌ لهيئةٌ كجلست» في الإعراب مثل الشطر الأول.

(٢) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقة وحمرة، وإما أن يكون أوله مكسوراً، نحو نشدة وذربة؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأزيد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله، وبهذا الفتح يميز الدال على المرة من الدال على الحدث، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي، وغير مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «الثلث» مضاف إليه «بالتاء» قصر ضرورة؛ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لِمَرَّةٍ» مبتدأ مؤخر «وشذ» فعل ماض «فيه» جار ومجرور متعلق بشذ «هيئة» فاعل شذ «كالخُمْرَةِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

وشذ بناء فَعَلَّة للهيئة من غير الثلاثي ، كقولهم : هي حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ ،  
فَبَنَوْا فَعَلَّةً من «اختمر» و«هو حسنُ العِمَّة» فَبَنَوْا فَعَلَّةً من «تَعَمَّم» .

\* \* \*



## أبنيةُ أسماءِ الفاعِلينَ والمفعولينَ [والصفاتِ المشبهاتِ بها]

كَفَاعِلٍ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ : إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كَغَدَا<sup>(١)</sup>

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال «فاعِلٍ» وذلك مقيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً، نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغدا فهو غاذٍ، فإن كان الفعل على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً، فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِله على فاعِلٍ، نحو ركب فهو راكب، وعلم فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثي على فَعَلَ - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ<sup>(٢)</sup>

(١) «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو قوله «اسم فاعل» الآتي «صغِرَ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله «يكون» الآتي، وذو مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ، والتقدير: وذلك كائن كقولك غدا.

(٢) «وهو قليل» مبتدأ وخبر «في فَعَلْتُ» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فَعَلْتُ «غير» حال من فعل، وغير مضاف و «معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس: مبتدأ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.

وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ، نَحْوُ أَشِيرٍ، وَنَحْوُ صَدَيَّانَ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ<sup>(١)</sup>

أي: إتيان اسم الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قليل في فَعْلٍ - بضم العين - كقولهم: حَمُضٌ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلٍ - بكسر العين - غير متعدٍّ، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وَعَقَرَتِ المرأة فهي عَاقِرٌ]، بل قياس اسم الفاعل من فَعِلٍ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ - بكسر العين - نحو «نَضِرَ فهو نَضِيرٌ، وَبَطَرَ فهو بَاطِرٌ، وَأَشَرَ فهو أَشِيرٌ» أو على فَعْلَانٌ، نحو «عَطِشَ فهو عَطْشَانٌ، وَصَدِيَ فهو صَدَيَّانٌ» أو على أَفْعَلٍ، نحو: «سَوَدَ فهو أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ».

وَفَعْلٌ أَوَّلَى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضُّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفَعْلُ جَمْلٌ<sup>(٢)</sup>  
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ، وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ<sup>(٣)</sup>

إذا كان الفعل على وزن فَعْلٍ - بضم العين - كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ «ضَخَمَ فهو ضَخْمٌ، وَشَهُمَ فهو شَهْمٌ» وعلى فَعِيلٍ، نحو: «جَمَلٌ فهو جَمِيلٌ، وَشَرُفَ فهو شَرِيفٌ»، ويقل مجيء

(١) «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق «فعْلَانٌ» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف و «أشِر» مضاف إليه.

(٢) «وفعل» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «وفعيل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.

(٣) «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «قليل» الآتي «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على أفعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق بـ «يغنى»، وسوى مضاف و «الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو «خطب فهو أخطب»<sup>(١)</sup> وعلى فَعَلَ نحو «بَطَلَ فهو بَطَل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشاخَ فهو شَيْخٌ، وشابَ فهو أَشْيَبٌ، وهذا معنى قوله: «وَبِيسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ».

\* \* \*

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ<sup>(٢)</sup>  
مَعَ كَسْرِ مَتَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا<sup>(٣)</sup>

(١) وقع في بعض النسخ «خطب فهو أخطب» بالخاء والضاد المعجمتين، وفسره بعض أرباب الحواشي بأحمر، وليس بسديد؛ «خطب» إنما هو يفتح العين التي هي الضاد هنا، وفي الحديث الشريف «بكى حتى خطب دمه الحصى» قال ابن الأثير: الاشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى أحمر دمه فخطب الحصى، ووقع في نسخة «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمة والطاء المهملة، وتقول «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة.

(٢) «وزنة» خبر مقدم، وزنة مضاف و«المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف و«فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنة، وغير مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و«الثلاث» مضاف إليه «كالواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٣) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله «المضارع» في البيت السابق، ومع مضاف و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف و«متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف و«الأخير» مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر و«ضم» معطوف على كسر، وضم مضاف و«ميم» مضاف إليه «زائد» نعت لميم، وجملة، «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم.

وَأِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ<sup>(١)</sup>

يقول: زَنَّةُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ زَنَّةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً، فتقول: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، وَدَخَرَجٌ يُدَخِّرُجُ فَهُوَ مُدَخِّرُجٌ، وَوَاصِلٌ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ، وَتَدَخَرَجٌ يَتَدَخَّرُجُ فَهُوَ مُتَدَخَّرُجٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلَّمٌ».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً - وهو ما قبل الآخر - نحو: مُضَارِبٌ، وَمُقَاتِلٌ، وَمُنْتَظَرٌ.

\*\*\*

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدَ زَنَّةُ مَفْعُولٍ كَأَتْ مِنْ قَصْدٍ<sup>(٢)</sup>

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة

(١) «وإن» شرطية «فتحت» فتح: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول: مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، والجملة من «انكسر» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «صار» فعل ماض ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، ومثل مضاف، و «المنتظر» مضاف إليه.

(٢) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بإطرد الآتي، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه، ومفعول مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنة» فاعل اطرد، وزنة مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كأت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بأت.

«مفعول» قياساً مطرداً نحو: «قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُودٌ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ، وَمَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ».

\*\*\*

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ<sup>(١)</sup>

ينوب «فَعِيلٌ» عن «مفعول» في الدلالة على معناه نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ، وَامْرَأَةٍ جَرِيحٍ، وَفَتَاةٍ كَحِيلٍ، وَفَتَى كَحِيلٍ، وَامْرَأَةٍ قَتِيلٍ، وَرَجُلٍ قَتِيلٍ» فناب جريح وكحيل وقَتِيلٌ، عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ».

وزعم ابن المصنف أن نيابة «فَعِيلٍ» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيلٍ عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فَعِيلٌ بمعنى فاعل لم يَنْبُ قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث: وَصَوِّغُ فَعِيلٍ

(١) «وناب» فعل ماضٍ «نقلاً» حال من ذُو فَعِيلٍ الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذُو» فاعل ناب، وذو مضاف و «فَعِيلٍ» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «فتاة» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاة «كحِيلٍ» صفة.

بمعنى مفعول على كثرته، غير مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعْتَذَرُ عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فِعِيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل.

وَنَبَّهَ المصنف بقوله: نحو: «فَتَاةٌ أَوْ فَتَى كَحِيل» على أن فِعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مُبَيَّنَةً في باب التأنيث، إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن فِعِيلاً ينوب عن مفعول: في الدلالة على معناه، لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ» فترفع «عبدَه» بجريح، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ بجواز هذه المسألة.

## الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنى وذاتٍ، وهذا يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعِل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة<sup>(٢)</sup> استحسان جَرِّ فاعلها بها، نحو: «حَسَنَ الْوَجْهِ، وَمُنْطَلَقَ اللِّسَانِ، وَطَاهِرَ الْقَلْبِ» والأصل: حَسَنَ وَجْهَهُ، وَمُنْطَلَقَ لِسَانَهُ، وَطَاهِرَ قَلْبَهُ، فوجهه: مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبٌ الْأَبِ عَمْرًا» تريد ضارب أبوه عمراً، ولا «زَيْدٌ قَائِمٌ الْأَبِ غَدًا» تريد زيد قائم أبوه غداً، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ الْأَبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة.

\*\*\*

(١) «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماضٍ مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن، وجر مضاف و «فاعل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة «معنى» تمييز، أو منصوب بتزج الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة، واسم مضاف و «الفاعل» مضاف إليه.

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين؛ الأول: أن كلاً منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني أن كلاً منهما يقبل التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع محالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعِل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً لم يعمل النصب أصلاً.

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ<sup>(١)</sup>

يعني أن الصفة المشبهة لا تُصاغ من فعل مُتَعَدٍّ، فلا [تقول: «رَيْدٌ قَاتِلُ الْأَبِ بَكْرًا» تريد قاتلُ أبوه بكرًا، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ الْقَلْبِ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ» ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله: «لحاضر»، فلا تقول: «رَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غَدًا، أو أَمْسَ».

وَنَبَّهَ بقوله «طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين، أحدهما: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوازَنه، وهو الكثير، نحو «جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأب» وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع، نحو «مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ».

\*\*\*

وَعَمِلَ اسْمٌ فَاعِلٌ الْمُعْدَى لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ<sup>(٢)</sup>

(١) «صوغها» صوغ: يجوز أن يكون معطوفاً على «جر» الواقع نائب فاعل في البيت السابق، أي: واستحسن صوغها - إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبر محذوف: أي وصوغها واجب من لازم - إلخ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندي أن يكون قوله «صوغها» مبتدأ، وقوله «من لازم» متعلقاً بمحذوف خبر، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه «من لازم نحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وطاهر مضاف و«القلب» مضاف إليه «جميل» معطوف على طاهر بعاطف مقدر، وجميل مضاف و«الظاهر» مضاف إليه.

(٢) «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف، و«اسم» مضاف إليه، و«اسم» مضاف و«فاعل» مضاف إليه، وفاعل مضاف و«المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف، تقديره الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ على «الحَدِّ» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «الذي» نعت للحد، والجملة من «قد حُدِّدَ» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.



أي : يثبت لهذه الصفة عملُ اسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي ، وهو : الرفع ، والنصب<sup>(١)</sup> نحو «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل ، و«الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به ، لأن «حسناً» شبهه بِضَارِبِ فِعْمَلٍ عَمَلُهُ ، وأشار بقوله : «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده .

\* \* \*

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ<sup>(٢)</sup>

لما كانت الصفة المشبهة فَرَعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه ، فلم يجز تقديم مَعْمُولِهَا عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ، فلا تقول : «زَيْدٌ الْوَجْهُ حَسَنٌ» كما تقول : «زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ» ولم تعمل إلا في سببي ، نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تعمل في أجني ، فلا تقول «زَيْدٌ

(١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أي الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمراً ، فأما الصفة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبهاً بالمفعول : في كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث ومرفوعه . ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) «وسبق» مبتدأ ، وسبق مضاف و«ما» اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من «تعمل» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المتبداً «وكونه» كون : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و«سببية» مضاف إليه «وجب» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المتبداً .

حَسَنَ عَمْرًا واسم الفاعل يعمل في السبي، والأجنبي، نحو «رَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامَهُ، وَضَارِبٌ عَمْرًا».

\* \* \*

فَارَقَ بِهَا، وَأَنْصَبَ، وَجَرَّ - مَعَ أَلْ      وَدُونَ أَلْ - مَصْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلَ<sup>(١)</sup>  
بِهَا: مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا      تَجَرَّرُ بِهَا - مَعَ أَلْ - سُمًّا مِنْ أَلْ خَلًّا<sup>(٢)</sup>  
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا      لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا<sup>(٣)</sup>

(١) «فارَق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» متعلق بارتفاع «وانصب، وجر» معطوفان على ارفع، وقد حذف متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرورة محلاً بالياء، ومع مضاف و «أَل» مضاف إليه «ودون أَل» دون: ظرف معطوف على قوله «مع أَل» السابق «مصحوب أَل» مفعول معطوف على «مصحوب أَل» السابق «اتصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «بها» متعلق باتصل في البيت السابق «مضافاً» حال من الضمير المستتر في «اتصل» «أو مجرداً» معطوف على «مضافاً» السابق «ولاً» الواو عاطفة، ولا: ناهية «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أَل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلاً بالياء «سماً» مفعول به لتجرر «من أَل» متعلق بخلا الآتي «خلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لقوله «سماً» السابق.

(٣) «ومن إضافة» معطوف على قوله «من أَل» في البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافة، وتالي مضاف وما مضاف إليه «وما» اسم شرط: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يخل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله «وسماً» وسم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة :

الأول: أن يكون المعمول بآل، نحو «الحسن الوجه»، وحسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه آل، نحو «الحسن وجه الأب»، وحسن وجه الأب.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو «مررت بالرجل الحسن وجهه»، و«برجل حسن وجهه».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو «مررت بالرجل الحسن وجه غلامه»، و«برجل حسن وجه غلامه».

الخامس: أن يكون مجرداً من آل دون الإضافة، نحو «الحسن وجه أب»، وحسن وجه أب.

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من آل والإضافة، نحو «الحسن وجهاً»، وحسن وجهاً.

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر. فيتحصّل حينئذٍ ست وثلاثون صورة.

والى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة، «وانصب، وجر، مع آل» أي: إذا كانت الصفة بآل، نحو «الحسن» و«دون آل» أي

إذا كانت الصفة بغير أل، نحو «حسن» «مصحوب أل» المعمول المصاحب لأل، نحو «الوجه» «وما اتصل بها: مضافاً، أو مجرداً» أي: والمعمول المتصل بها - أي: بالصفة - إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمول المضاف إلى ما فيه أل، نحو «وجه الأب» والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجهه» والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجه غلامه» والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «وجه أب»

وأشار بقوله: «ولا تجرُّ بها مع أل - إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفة بآل - أربع مسائل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وجه».

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وجه غلامه».

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «الحسن وجه أب».

الرابعة: جر المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو «الحسن وجه».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة

مع أُل، اسماً خَلاً من أَل أو خَلاً من الإضافة لما فيه أَل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخُلْ من ذلك يجوز جَرُّه كما يجوز رفعه ونصبه، كالحسن الوَجْه، والحسن وَجْه الأب، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعهُ إذ كانت الصفة بغير أَل على كل حال.

\* \* \*

## التَّعَجُّبُ

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ «مَا» تَعَجَّبَا      أَوْ جِيَ بِـ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِنَا<sup>(١)</sup>  
وَتَلَوْا فَعَلْ أَنْصَبْنَاهُ: كَ «مَا»      أَوْ فِي خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا<sup>(٢)</sup>

للتعجب صيغتان<sup>(٣)</sup>: إحداهما «ما أفعله» والثانية «أفعل به» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب، نحو: «ما أحسن زيداً، وما أوفى خليلينا» أو جِيَء بأفعل قبل مجرور بنا، نحو: «أحسِن بالزَّيْدَيْنِ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا».

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، و«أحسن» فعل ماضٍ،

(١) «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «انطق» الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً، وبعد مضاف و«ما» مضاف إليه «تعجباً» مفعول لأجله، أو حال من الضمير المستتر في «انطق» على التأويل بالمشتق: أي انطق متعجباً «أو» عاطفة «جِيَء» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بجِيَء «قبل» ظرف متعلق بجِيَء أيضاً، وقبل مضاف و«مجرور» مضاف إليه «بنا» جار ومجرور متعلق بمجرور، وقصر المجرور للضرورة.

(٢) «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: انصب تلو- إلخ، وتلو مضاف و«أفعل» قصد لفظه: مضاف إليه «انصبناه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «كما» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، ما: تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلي: مفعول به لأوفى، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني، وهو مضاف ونا مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل أصدق.

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة - بحسب اللغة - على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي، فالقياسي: أن تحول الفعل الذي تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل - بضم لعين - وسيأتي ذكر هذا في باب نعم وبش، وأما السماعي فنحو قولهم: لله دره فارساً! وقولهم: سبحان الله.

فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ عَائِدٌ عَلَى «مَا» وَ «زَيْدًا» مَفْعُولٌ أَحْسَنَ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ  
عَنْ «مَا»، وَالتَّقْدِيرُ «شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا» أَيْ جَعَلَهُ حَسَنًا، وَكَذَلِكَ «مَا أَوْفَى  
خَلِيلَيْنَا».

وَأَمَّا أَفْعَلُ فَفِعْلٌ أَمْرٌ<sup>(١)</sup> وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ، لَا الْأَمْرَ، وَفَاعِلُهُ الْمَجْرُورُ  
بِالْبَاءِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى فَعْلِيَّةِ أَفْعَلٍ بِلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياءُ  
المتكلم، نحو: «مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ» وَعَلَى فَعْلِيَّةِ «أَفْعِلْ» بِدخول نون  
التوكيد عليه في قوله:

٢٦٨ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صَرِيْمَةً

فَأَخْرِيهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا

أَرَادَ «وَأَخْرَيْنَ» بِنون التوكيد الخفيفة، فَأَبْدَلَهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ.

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً  
هو فاعله، وأصل الكلام «أحسن زيد» أي صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء  
التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد  
فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو: امرر  
بزيد، ثم التزموا ذلك.

٢٦٨ - هذا البيت مما استشهد به ثعلب، ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في اللسان (غ ض ب) عن  
ابن الأعرابي، ولم يعزه إلى قائل معين، وروى صدره «ومستخلف من بعد غضبي» وقد أنشده ابن  
السيكيت في كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان.

اللغة: «غضبي» - بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة - اسم للمائة من  
الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده  
والزجاجي، وقال المجد: إنه تصحيف، وإن صوابه «غضبا» بالمشة التحيّة مقصوراً - وكأنه سمي  
بذلك على التشبيه بمنبت الغضي لكثرة «صريمة» تصغير صرمة - بكسر أوله - وهي القطعة من  
الإبل ما بين العشرين والثلاثين، ويقال غير ذلك، ويجوز أن تقرأ صرمة بفتح الصاد، والصرمة:

وأشار بقوله: «وتلو أفعَل» إلى أن تالي «أفعل» يُنصبُ لكونه مفعولاً، نحو «ما أوفى خليلينا».

ثم مثَل بقوله: «وأصدق بهما» للصيغة الثانية.

وما قدمناه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَرٌ عنها، والتقدير: «شيء أحسنَ زيداً» أي جعله حسناً، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلُّتها، والخبر محذوف، والتقدير: «الذي أحسنَ زيداً شيء عَظِيم» وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أي شيء أحسنَ

= القطعة من النخل والإبل أيضاً، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه «أدخل رب الصريمة والغنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب. «ومستبدل» الواو واو رب، مستبدل: مبتدأ مرفوع تقديرأ، وفيه ضمير مستتر فاعله «من» بعده جار ومجرور متعلق بمستبدل، وبعد مضاف، و«غضبي» مضاف إليه «صريمة» مفعول به لمستبدل «فأحر» أحر: فعل ماض جاء على صورة الأمر «به» الباء زائدة، والضمير فاعل أحر «من» طول جار ومجرور متعلق بأحر، و«من» فيه بمعنى الباء، ويروى «لطول فقر» وطول مضاف و«فقر» مضاف إليه «وأحريا» الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الحقيقية في الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأحريا» حيث أكد صيغة التمجيب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التمجيب، خلافاً لمن ادعى اسميتها. فإن قلت: الستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد - كما تدعون - قد اتصلت به، ونون التوكيد - فيما نعلم - إنما تتصل بالأمر والمضارع؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين، أحدهما: أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضي - وإن يكن نادراً - ليس كاتصالها بالاسم، فإن اشتراك الماضي مع المضارع والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالاً، فسهل - من أجل هذا - دخول النون عليه، والثاني: أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها، فإنها في صورة فعل الأمر وإن يكن معناها معنى الماضي، وهذا على المشهور عند الجمهور، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.



زيداً؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أحسن زيداً عظيماً».

\*\*\*

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَّ    إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضَحُّ<sup>(١)</sup>

يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل، إذا دل عليه دليل، فمثال الأول قوله:

٢٦٩ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

(١) «حذف» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله استبح الآتي، وحذف مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب «تعجب» فعل وفاعله، والجملة لا محل لها صلة «استبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله «يضح» الآتي، وعند مضاف و«الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى: اسم كان، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢٦٩ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميصة الشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب، وانسكب.

المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟

الإعراب: «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه «دمعها» دمع: مبتدأ، ودمع مضاف وها مضاف إليه، والجملة من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو، لأن «أرى» بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق بكاء «وما» تعجبية مبتدأ «كان» زائدة «أصبرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي: أصبرها، والجملة في محل رفع =

التقدير: «وما كان أَصْبَرَهَا» فحذف الضمير وهو مفعول أَفْعَلَ،  
للدلالة عليه بما تقدم، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾  
التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه،  
وقول الشاعر:

٢٧٠ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أي: فَأَجْدِرُ به [فحذف المتعجب منه بعد «أَفْعَلَ» وإن لم يكن  
معطوفاً على أَفْعَلَ مثله، وهو شاذ].

\*\*\*

= خبر المبتدأ وهو ما التعجبية.

الشاهد فيه: قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المنصوب الذي يقع  
مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه.

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب:

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَذَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزُّ وَأَكْرَمًا  
يريد ما أعزهم وأكرمهم، فحذف الضميرين.

٢٧٠ - البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير - الذي وصفه في أبيات سابقة - إذا صادف الموت صادفه محموداً، وإن يستغن  
يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!

الإعراب: «فذَلِكَ» اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه، والكاف حرف يدل  
على الخطاب «إن» شرطية «يلق» فعل مضارع، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه «المنية» مفعول  
به ليلق «يلقها» يلق: فعل مضارع، جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وها:  
مفعول به، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «حميداً» حال من فاعل «يلق» المستتر  
فيه «وإن» شرطية يستغن: فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
فاعل «يوماً» ظرف زمان متعلق بيستغن «فأجدر» الفاء لربط الجواب بالشرط، أجدر: فعل ماض  
جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التي تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في  
محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه في  
الإعراب.

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَالَزَمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتْمًا<sup>(١)</sup>

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من أَفْعَلَ غير الماضي، ولا من أَفْعِلْ غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا، قَابِلٍ فَضْلٍ، ثُمَّ، غَيْرِ ذِي ائْتِفَا<sup>(٢)</sup>  
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا، وَعَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فِعْلًا<sup>(٣)</sup>

= واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفعل» معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه، نحو قوله تعالى «أسمع بهم وأبصر» أي بهم، أما في مثل هذا البيت فالحذف شاذ، لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف.

ثم اعلم أن ما ذكرناه - من أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف - هو رأي جماعة من النحاة، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه، بالشرط المذكور، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد، سواء أكان بالعطف أم بغيره، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً، فأعرف ذلك.

(١) «وفي كلا» جار ومجرور يتعلق بقوله «لزم» الآتي، وكلا مضاف و«الفعلين» مضاف إليه «قدما» ظرف متعلق بلزم «لزم» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق «منع» فاعل لزم، ومنع مضاف و«تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم، والجملة من «حتما» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة للحكم.

(٢) «وضعهما» صغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذي» جار ومجرور متعلق بصغ، وذو مضاف و«ثلاث» مضاف إليه، والجملة من «صرفا» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذي ثلاث «قابل فضل، ثم، غير ذي انتفا» نعت أيضاً لذي ثلاث: بعضها مفرد، وبعضها جملة.

(٣) «وغير» معطوف على «غيره» في البيت السابق، وغير مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذو مضاف و«وصف» مضاف إليه، وجملة «يضاهي أشهلاً» في محل جر صفة لوصف «وغير» عطف على غير السابق، وغير مضاف و«سالك» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك، وسبيل مضاف و«فعلاً» قصد لفظه: مضاف إليه.

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلاً التعجب شروطٌ سبعة:

أحدها: أن يكون ثلاثياً، فلا يُبنيانِ مما زاد عليه، نحو دَخَرَجَ وانطَلَقَ واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يُبنيانِ من فعلٍ غير متصرفٍ، كَنِعَمَ، وبُشَسَ، وعَسَى، وَلَيْسَ.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يبنيانِ من «مات» و«فني» ونحوهما، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تاماً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو «كان» وأخواتها، فلا تقول «ما أَكُونُ زيداً قائماً» وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي: لزوماً، نحو «ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ» أي: ما انتفع به، أو جوازاً نحو «ما ضُربْتُ زيداً».

السادس: أن لا يكون الوصفُ منه على أَفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كَسَوَدَ فهو أسودٌ، وَحَمِرَ فهو أحمرٌ، والعيوبُ كَحَوِلَ فهو أحوِلُ، وَعَوِرَ فهو أعورُ، فلا تقول «ما أسودَه» ولا «ما أحمرَه» ولا «ما أحوَلَه» ولا «ما أعورَه» ولا «أعور به» ولا «أحوِل به».

السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو: «ضُربَ زيدٌ»، فلا تقول «ما أَضْرَبَ زيداً» تريد التعجب من ضَرْبٍ أوقع به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

وَأَشَدِّ، أَوْ أَشَدَّ، أَوْ شَبَّهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا<sup>(١)</sup>  
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدُ - يَنْتَصِبُ وَبَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَائِجِ<sup>(٢)</sup>

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمِلِ الشُّرُوطَ  
بِأَشَدِّ وَنَحْوِهِ بِأَشَدَّ وَنَحْوِهِ، وَيُنْصَبُ مَصْدَرُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْعَادِمِ الشُّرُوطَ  
بَعْدَ «أَفْعَلٍ» مَفْعُولًا، وَيَجْرُ بَعْدَ «أَفْعَلٍ» بِالْبَاءِ، فَتَقُولُ «مَا أَشَدَّ ذَخْرَجَتُهُ،  
وَاسْتَخْرَاجُهُ» وَ«أَشَدِّ بِذَخْرَجَتِهِ، وَاسْتَخْرَاجِهِ»، وَ«مَا أَقْبَحَ عَوْرَتُهُ، وَأَقْبَحَ  
بَعَوْرَتِهِ، وَمَا أَشَدَّ حُمْرَتُهُ، وَأَشَدِّ بِحُمْرَتِهِ».

\*\*\*

وَبِالنَّدُورِ أَحْكُمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرُ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ<sup>(٣)</sup>

(١) «وَأَشَدُّ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَبْتَدَأُ «أَوْ أَشَدُّ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «أَوْ شَبَّهُهُمَا» مَعْطُوفٌ عَلَى أَشَدَّ «يَخْلُفُ» فِعْلٌ  
مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ «مَا» اسْمٌ  
مَوْصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِيَخْلُفَ «بَعْضُ» مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ «عَدِمَ» الْآتِي، وَبَعْضُ  
مُضَافٍ وَ«الشُّرُوطُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «عَدِمًا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ،  
وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ «مَا» الْمَوْصُولَةِ.

(٢) «وَمَصْدَرُ» مَبْتَدَأُ، وَمَصْدَرُ مُضَافٌ وَ«الْعَادِمُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «بَعْدُ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَنْتَصِبُ الْآتِي  
«يَنْتَصِبُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ «وَيَعْدُ» ظَرْفٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَجِبُ» الْآتِي، وَبَعْدَ مُضَافٍ وَ«أَفْعَلُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «جَرُّهُ» جَرٌّ: مَبْتَدَأُ، وَجَرُّ مُضَافٍ  
وَالِهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «بِالْبَاءِ» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: مُتَعَلِّقٌ بِجَرِّ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ «يَجِبُ» وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرٌّ فِيهِ فِي  
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

(٣) «بِالنَّدُورِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَحْكُمُ» الْآتِي «أَحْكُمُ» فِعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ  
وَجَوَابًا لِتَقْدِيرِهِ أَنْتَ «لِغَيْرِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْكُمُ أَيْضًا، وَغَيْرُ مُضَافٍ وَ«مَا» اسْمٌ مَوْصُولٌ:  
مُضَافٌ إِلَيْهِ «ذَكَرُ» فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ  
لَهَا صِلَةُ «مَا» «وَلَا» نَاهِيَةٌ «تَقْسُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجَوَابًا  
لِتَقْدِيرِهِ أَنْتَ «عَلَى الَّذِي» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «تَقْسُ» «مِنْهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَثَرُ  
الْآتِي «أَثَرُ» فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ  
«الَّذِي».

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكْمٌ بِنَدْوَرِهِ، ولا يقاس على ما سُمِعَ منه، كقولهم «ما أَخْصَرَهُ» من «اِخْتَصِرَ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول، وكقولهم «ما أَحْمَقَهُ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، نحو حَمَقَ فهو أَحْمَقُ، وقولهم «ما أَعْسَاهُ، وَأَعْسَ بِهِ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ وأَفْعِلْ بِهِ من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

\*\*\*

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَصْلُهُ بِمَا أَلْزَمَ<sup>(١)</sup>  
وَفَصْلُهُ: بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ، وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ<sup>(٢)</sup>  
لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: «زيداً ما أَحْسَنَ» ولا «ما زيداً أَحْسَنَ» ولا «بِزَيْدٍ أَحْسَنَ» ويجب وَصْلُهُ بِعَامِلِهِ، فلا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ، فلا تقول في «ما أَحْسَنَ مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ»: «ما أَحْسَنَ الدَّرْهَمَ مُعْطِيكَ» ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: «ما أَحْسَنَ بِزَيْدٍ مَرَّةً» تريد «ما أَحْسَنَ مَرَّةً بِزَيْدٍ» ولا «ما أَحْسَنَ عِنْدَكَ

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لن» نافية ناصبة «يقدم» فعل مضارع مبني للمجهول «معموله» معمول: نائب فاعل يقدم، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل: مفعول مقدم لقوله: «الزما» الآتي، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره انت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «في ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف، والجملة من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ.

جالساً» تريد «ما أحسن جالساً عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيويه، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب: «لله دُرُّ بني سُليْمٍ ما أحسنَ في الهَيْجاء لقاءَهَا، وأكرمَ في اللَّزْبَاتِ عطاءَهَا، وأثبتَ في المكرمات بقاءَهَا» وقول علي كرم الله وجهه، وقد مرَّ بعمار فمسح التراب عن وجهه: «أعزُّ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً»، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

٢٧١ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا  
وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

٢٧١ - البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل.

الإعراب: «وقال» فعل ماض «نبي» فاعل، ونبي مضاف و«المسلمين» مضاف إليه «تقدموا» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «وأحب» فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب «إلينا» جار ومجرور متعلق بأحب «أن» مصدرية «تكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه «المقدما» خبر تكون، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: أحب إلينا بكونك المقدما.

الشاهد فيه: قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحب» وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرية ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطِيَ بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا  
فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة، وهو فاعل أخلق، وقد فصل بينهما

بقوله: «بذي الصبر».

وقوله:

٢٧٢ - خَلِيلِي مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى  
صَبُوراً، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

\*\*\*

٢٧٢ - البيت مما احتج به كثير من النحاة - منهم الجرمي - ولم ينسبه أحد منهم الى قائل معين . الإعراب: «خليلي» نادى حذف منه حرف النداء، وباء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجبية مبتدأ «أحرى» فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذي» جار ومجرور متعلق بأحرى، وذو مضاف و«اللَّب» مضاف اليه «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «صبوراً» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «صبوراً» حالاً من نائب الفاعل، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراك «لا» نافية للجنس «سبيل» اسم لا «الى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل او بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً .  
الشاهد فيه: قوله «بذي اللَّب» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحرى» ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرية ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة، ومن قال بمنعه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر:

أَقِيمُ بِذَاكَ الْحَزْمُ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُحِرُّ - إِذَا حَالَتْ - بَأَنَّ أَتَحَوَّلَا  
فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذي هو قوله: «أحر» وبين معموله الذي هو قوله: «بأن أتحولا» ومن كلام العرب «ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو «أحسن» و«أقبح» ومعموله الذي هو «أن يصدق» و«أن يكذب» بالجار والمجرور .



## نِعَمَ وَبِشَ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فَعْلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ      نِعَمَ وَبِشَ ، رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ<sup>(١)</sup>  
 مُقَارِنِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا      قَارَنَاهَا : كَ «نِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»<sup>(٢)</sup>  
 وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسِّرُهُ      مُمَيِّزٌ : كَ «نِعَمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ»<sup>(٣)</sup>

مذهب جمهور النحويين أن «نِعَمَ، وَبِشَ» فعلان، بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما، نحو «نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِشَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ» وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم «نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بِشَ الْعَبْرِ» وقول الآخر «والله ما هي بِنِعَمِ الْوَلَدِ، نَضْرَهَا بُكَاءً، وَبِرْهَا سَرِقَةً» وخُرج على جعل «نِعَمَ وَبِشَ» مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقع صفة لموصوفٍ محذوفٍ، وهو المجرور بالحرف، لا «نِعَمَ وَبِشَ»، والتقدير: نِعَمَ السَّيْرِ

(١) «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له، وغير مضاف و«متصرفين» مضاف إليه «نِعَمَ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وبشَ» معطوف على نِعَمَ «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما رافعان، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله: رافعان.

(٢) «مقارني» نعت لقوله: «إسمين» في البيت السابق، مُقَارِنِي مضاف و«أَل» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله: «مقارني أَل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «مضافين»، و«قارنًا» قارن: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، وها: مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم عُقْبَى الْكُرْمَا» الكاف جارة لقول محذوف، نِعَمَ: فعل ماضٍ، عُقْبَى: فاعل، وعُقْبَى مضاف والكرما: مضاف إليه، وقصر للضرورة، وأصله الكرما.

(٣) «ويرفعان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «مضمراً» مفعول به «يفسره» يفسر: فعل مضارع، والهاء مفعول به «مميز» فاعل يفسر، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «مضمراً»، وقوله «كنعم قوماً معشره» الكاف فيه جارة لقول محذوف، نِعَمَ: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوماً» تمييز «معشره» مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه.

على عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بَشِ الْعَيْرِ، وَمَا هِيَ بَوْلِدٍ مَقُولٍ فِيهِ نَعَمُ الْوَلَدُ،  
فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ، وَأُقِيمَ الْمَعْمُولُ مُقَامَهُمَا مَعَ بَقَاءِ «نَعَمُ وَبَشِ»  
عَلَى فَعْلِيَّتَهُمَا.

وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا غَيْرُ الْمَاضِي، وَلَا  
أَبْدُ لُهُمَا مِنْ مَرْفُوعٍ هُوَ الْفَاعِلُ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: أَنْ يَكُونَ مُحَلًى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ «نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وَمِنْهُ  
قَوْلُهُ تَعَالَى: «نَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرُ» وَاخْتَلَفَ فِي هَذِهِ اللَّامِ، فَقَالَ  
قَوْمٌ: هِيَ لِلْجِنْسِ حَقِيقَةٌ، فَمَدَحَتِ الْجِنْسَ كُلَّهُ مِنْ أَجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ  
خَصَّصَتْ زَيْدًا بِالذِّكْرِ، فَتَكُونُ قَدْ مَدَحَتْهُ مَرَّتَيْنِ، وَقِيلَ: هِيَ لِلْجِنْسِ  
مَجَازًا، وَكَأَنَّكَ [قَدْ] جَعَلْتَ زَيْدًا الْجِنْسَ كُلَّهُ مَبَالِغَةً، وَقِيلَ: هِيَ  
لِلْعَهْدِ<sup>(١)</sup>.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ «أَل»، كَقَوْلِهِ: «نَعَمَ عُقْبَى  
الْكُرْمَا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَنَعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ»

الثالث: أَنْ يَكُونَ مُضْمَرًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ بَعْدَهُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ،  
نَحْوُ «نَعَمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ» فَفِي «نَعَمَ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَفْسِرُهُ «قَوْمًا» وَ«مَعْشَرُهُ»  
مَبْتَدَأٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ «مَعْشَرُهُ» مَرْفُوعٌ بِنَعَمٍ وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَلَا ضَمِيرَ

(١) العهد - عند من قال إن أَل في فاعل نعم وبش للعهد - قيل: هو العهد الذهني لأن مدخلها فرد  
مبهم، وذلك كقول القائل: أدخل السوق، واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد  
تفخيماً؛ لقصد المدح أو الذم، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود  
هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم؛ فالرجل في «نعم الرجل زيد» هو زيد،  
وكانك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر - وهو المخصوص - موضع المضمّر، قصداً إلى زيادة  
التقريب والتفخيّم.

فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلاً  
 «نعم قوماً معشره» قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ وقول الشاعر:  
 ٢٧٣ - لَنِعْمَ مَوْتَلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ  
 بِأَسَاءَ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

وقول الآخر:

٢٧٤ - تَقُولُ عَرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ:  
 يَسْأَلُ أَمْرًا، وَإِنِّي يَسْأَلُ الْمَرَّةَ

\*\*\*

٢٧٣ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «موتلاً» الموتل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبني للمجهول - أي: خيفت «بأساء» هي  
 الشدة «الإحْن» جمع إحنة - بكسر الهمزة فيهما - وهي الحقد وإضرار العداوة.  
 الإعراب: «نعم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «موتلاً» تمييز «المولى» مبتدأ، والجملة قبله  
 في محل رفع خبره، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: الممدوح المولى «إذا» ظرف  
 زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل  
 حذر، وبأساء مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف و«البغي» مضاف إليه «واستيلاء» الواو  
 عاطفة، واستيلاء: معطوف على بأساء، واستيلاء مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف  
 و«الإحْن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لنعم موتلاً» فإن «نعم» قد رفع ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز - الذي هو قوله  
 موتلاً - هذا الضمير.

٢٧٤ - البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم.

اللغة: «عرسي» عرس الرجل - بكسر أوله - امرأته «عومرة» صياح وجلبة وصخب.  
 الإعراب: «تقول» فعل مضارع «عرسي» عرس: فاعل، وعرس مضاف و«باء» المتكلم مضاف إليه  
 «وهي» الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ «لي»، في عومرة متعلقان بمحذوف خبر  
 المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «يس» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 «امراً» تمييز، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول «وانني» الواو حرف عطف، إن:  
 حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، و«باء» المتكلم اسم إن «يس» فعل ماضٍ «المرّة» فاعل، =

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ<sup>(١)</sup>

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نعم» وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نعم الرجل رجلاً زيداً» وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقوله: ٢٧٥ - وَالتَّغْلِييُونَ بِشَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

= وجملة الفعل وفاعله - بحسب الظاهر - في محل رفع خبر إن، وعند التحقيق في محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لأن، وتقدير الكلام: وإني مقول في حقي: بش المرء، وجملة «إن» واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول.

الشاهد فيه: «بش امرأ» حيث رفع «بش» ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز الذي بعده - وهو قوله امرأ - هذا الضمير، وقد وقع فيه ما ظاهره ان خبر إن جملة انشائية، وهي جملة «بش المرء» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن، وتقع هذه الجملة معمولة له، وانظر مطلع باب إن وأخواتها في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(١) «وجمع» مبتدأ أول، وجمع مضاف و«تمييز» مضاف إليه «وفاعل» معطوف على تمييز، وجملة «ظهر» وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو جمع «عنهم» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وجملة «قد اشتهر» وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف في محل رفع صفة لخلاف.

٢٧٥ - البيت لجريز بن عطية، من كلمة له يهجو فيها الأختل التغليي.  
اللغة: «زلاء» بفتح الزاي، وتشديد اللام، وآخره همزة - المرأة إذا كانت قليلة لحم الألبتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتنة؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك.

المعنى: يذمهم بدناء الأصل، ولؤم النجار، وبأنهم في شدة الفقر، وسوء العيش حتى ان المرأة منهم لتمتنن في الأعمال، وتبتذل في الخدمة؛ فيذهب عنها اللحم - وذلك عند العرب مما تدم به المرأة - فتضطر الى أن تتخذ حشية - وهي كساء غليظ خشن - تعظم بها أليتها وتكبرها ستراً لهزالها ونحافة جسمها.

وقوله:

٢٧٦ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فِنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

= الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ «بش» فعل ماضٍ لإنشاء الذم «الفعل» فاعل بش، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، وقوله فعل من «فعلهم» مبتدأ مؤخر، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام «فحلاً» تمييز «وأمهم» الواو للاستئناف، أو هي عاطفة، وأم: مبتدأ وأم مضاف والضمير مضاف إليه «زلاء» خير المبتدأ «منطبق» نعت لزلاء، أو خبر ثان.

الشاهد فيه: قوله «بش الفعل»... فحلاً حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بش الظاهر - وهو قوله «الفعل» والتمييز، وهو قوله «فحلاً».

٢٧٦ - البيت لجريز بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «تزود» أصل معناه: اتخذ زاداً، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذها أبوك؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

الإعراب: «تزود» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرية أنت «مثل» مفعول به لتزود، ومثل مضاف و«زاد» مضاف إليه، وزاد مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود «فنعم» الفاء للتعليل، نعم: فعل ماضٍ لإنشاء الممدح «الزاد» فاعل نعم، والجملة من الفعل والفاعل في محل خبر مقدم «زاد» مبتدأ مؤخر، وزاد مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «زاداً» تمييز:

الشاهد فيه: قوله «فنعم الزاد»... زاداً حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله «الزاد» والتمييز وهو قوله «زاداً» كما في البيت السابق، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين، وقوم منهم يعربون «زاداً» في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله «تزود» الذي في أول البيت، وعلى هذا يكون قوله «مثل» خالاً من «زاداً» وأصله نعت له، فلما تقدم عليه صار حالاً، وتقديره البيت على هذا: تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزاد زاد أبيك.

وفُصِّلَ بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نَعَمْ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ» وإلا فلا، نحو: «نعم الرجل رجلاً زَيْدٌ».

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمع بينه وبين التمييز، اتفاقاً، نحو: «نَعَمْ رجلاً زَيْدٌ».

\*\*\*

و«مَا» مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ، فِي نَحْوِ «نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»<sup>(١)</sup>

تقع «ما» بعد «نعم، وبش» فتقول: «نَعَمْ ما» أو «نَعَمًا»، و«بش ما» ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وقوله تعالى: ﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ واخْتَلَفَ فِي «ما» هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل «نعم» ضميرٌ مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

\*\*\*

وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا<sup>(٢)</sup>

(١) «وما» مبتدأ «مميز» خبر «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «فاعل» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو فاعل، مثلاً، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل، وهذه الجملة هي مقول القول «في نحو» جاز ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير في خبره «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما: تمييز وقيل: ما فاعل، وجملة «يقول الفاضل» في محل نصب نعت لما على الأول، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف - تقديره: نعم الشيء - يقوله الفاضل - على الثاني.

(٢) «ويذكر» فعل مضارع مبني للمجهول «المخصوص» نائب فاعل «بعد» ظرف متعلق ب«يذكر»، مبني =

يذكر بغد «نعم، وبئس» وفَاعِلُهُمَا اسمٌ مرفوعٌ، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعَلَ الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو: «نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبئس الرَّجُلُ عَمْرُو، ونعم غُلامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وبئس غُلامُ الْقَوْمِ عَمْرُو، ونعم رَجُلًا زَيْدٌ، وبئس رَجُلًا عَمْرُو» وفي إعرابه وجهان مشهوران.

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زيد، وهو عمرو، أي: الممدوحُ زَيْدٌ، والمذمومُ عمرو.

ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «زيد الممدوح».

\*\*\*

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرُهُ كَفَى كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى<sup>(١)</sup>

= على الضم في محل نصب «مبتدأ» حال من المخصوص «أو» عاطفة «خبر» معطوف على مبتدأ، وخبر مضاف و «اسم» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، وجملة «يبدو» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله اسم، «أبدأ» منصوب على الظرفية، وعامله يبدو.

(١) «وإن» شرطية «تقدم» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقدم «به» جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وهو جواب الشرط «كالعلم» الكاف جارة لقول محذوف، العلم: مبتدأ «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «المقتنى» فاعل لنعم «والمقتنى» معطوف على المقتنى، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف، وتقدير الكلام: كقولك العلم نعم المقتنى.

إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره  
آخراً، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾<sup>(١)</sup>  
أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - للدلالة ما  
قبله عليه.

\* \* \*

وَاجْعَلْ كِبَيْشَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كِنَعَمَ مُسَجَلًا<sup>(١)</sup>

تستعمل «سَاءَ» في الذم استعمال «بش»، فلا يكون فاعلها إلا ما  
يكون فاعلاً لبش - وهو المحلى بالألف واللام، نحو «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»  
والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»،  
والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ» ومنه قوله تعالى:  
﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ - ويُذكر بعدها المخصوص بالذم، كما  
يذكر بعد «بش»، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله: «واجعل فعلاً» إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى  
منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم، ويُعامل معاملة «نعم، وبش»  
في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: «شَرَّفَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَلَوْثُمُ  
الرَّجُلُ بَكْرًا، وَشَرَّفَ غُلَامَ الرَّجُلِ زَيْدًا، وَشَرَّفَ رَجُلًا زَيْدًا».

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كبش» جار ومجرور متعلق بواجعل  
وهو مفعوله الثاني «سَاءَ» قصد لفظه: مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفة، اجعل: فعل أمر،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على اجعل السابق «فعلاً» مفعول أول  
لاجعل «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً، وذو مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه  
«كنعم» جار ومجرور متعلق بواجعل، وهو مفعوله الثاني «مسجلاً» حال من نعم.



ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عِلِمَ أن يقال: «عِلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَل هو وابنه به. وصرَّح غيره أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعَل بضم العين، لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها، بل نُبْقِيها على حالها، كما أبقوها، فتقول: «عِلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِلَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَسَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرٌ».

\*\*\*

وَمِثْلُ نَعَم «حَبِّذَا»، الْفَاعِلُ «ذَا»  
وَأَنْ تُرَدَّ ذِمًّا فَقُلْ: «لَا حَبِّذَا»<sup>(١)</sup>

يُقَالُ فِي الْمَدْحِ: «حَبِّذَا زَيْدٌ»، وَفِي الذَّمِّ: «لَا حَبِّذَا زَيْدٌ» كَقَوْلِهِ:

٢٧٧ أَلَا حَبِّذَا أَهْلَ الْمَلَا، غَيْرَ أَنَّهُ  
إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبِّذَا هِيَا

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و «نعم» قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذمًّا» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعة في جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة مقول القول في محل نصب، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط.

٢٧٧ - البيت لکنزة - بكاف مفتوحة فنون ساكنة - أم شملة بن برد المنقري، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت للذي الرمة نفسه، قاله التبريزي شارح الحماسة، وروى بعد بيت الشاهد قوله:

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاخَةٍ وَتَحْتَ الثَّيَابِ الْعَارُ، لَوْ كَانَ بِأَدْيَا

اللغة: «الملا» بالقصر - القضاء الواسع.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «أهل» =

واختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات، وابن برّهان، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيوييه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف، إلى أن «حَبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللّخمي - واختاره ابن عصفور - إلى أن «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلنا اسماً واحداً.

= مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف «الملا» مضاف إليه «غير» نصب على الاستثناء «أنه» أن: حرف تأكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «مي» نائب فاعل ذكر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية «حَبَّذا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «هيا» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجعلنا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: قوله «حَبَّذا أهل الملا، ولا حَبَّذا هيا» حيث استعمل «حَبَّذا» في صدر البيت في المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لا حَبَّذا» في عجز البيت في الذم كاستعمال «بش»، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى      وَلَا حَبَّذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِرٍ وَيَسْمَعُ      أَلَا حَبَّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَتَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط في فاعل «حَبَّذا» - إذا اعتبرت أنها فعلاً ماضياً - أن يكون مقروناً بآل، بل لا شرط فيه أن يكون معرفة.

وذهب قوم - منهم ابن دُرُسْتُوَيْه - إلى أن «جَذَا» فعل ماضٍ، و«زَيْد» فاعله، فركبت «حَبَّ» مع «ذَا» وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.

\*\*\*

وَأَوَّلِ «ذَا» الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ، لَا تَعْدِلُ بِذَا، فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَةَ<sup>(١)</sup>  
 أي: أَوْقَعَ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ «ذَا» عَلَى أَيِّ حَالٍ  
 كَانَ، مِنْ الْإِفْرَادِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْجَمْعِ، وَلَا تُغَيِّرُ «ذَا»  
 لِتَغْيِيرِ الْمَخْصُوصِ، بَلْ يُلْزَمُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَثَلَ،  
 وَالْمَثَلُ لَا يَغْيِرُ، فَكَمَا تَقُولُ «الصَّيْفُ ضَيَّعَ اللَّبَنَ» لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ  
 وَالْمَفْرُودِ وَالْمُنْثَى وَالْجَمْعِ بِهَذَا اللَّفْظِ فَلَا تَغْيِرُهُ، تَقُولُ: «جَذَا زَيْدٌ،  
 [وَجَذَا هِنْدٌ] وَالزَّيْدَانِ، وَالْهِنْدَانِ، وَالزَّيْدُونَ، وَالْهِنْدَاتُ» فَلَا تُخْرِجُ «ذَا»  
 عَنْ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَلَوْ خَرَجَتْ لَقِيلَ «جَبْذِي هِنْدًا، وَجَبْذَانِ الزَّيْدَانِ،  
 وَجَبَّتَانِ الْهِنْدَانِ، وَجَبْ أُولَئِكَ الزَّيْدُونَ، أَوْ الْهِنْدَاتُ».

\*\*\*

وَمَا سِوَى «ذَا» أَرْفَعُ بِحَبِّ، أَوْ فَجَرُّ  
 بِأَلْبَا، وَدَوْنِ «ذَا» أَنْضِمَامُ الْحَاكُثَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) «أول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «ذَا» مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول  
 «المخصوص» مفعول أول لأول «أيا» اسم شرط، خبر لكان مقدم عليه «كان» فعل ماضٍ ناقص،  
 واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعدل» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بِذَا» جار ومجرور متعلق بتعدل «فهو» الفاء للتعليل،  
 هو: ضمير منفصل مبتدأ، وخملة «يضاهي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر  
 البتداء «المثلاً» مفعول به ليضاهي.

(٢) «ما» اسم موصول: مفعول تقدم على عامله. وهو قوله «أرفع» الاتي «سوى» ظرف متعلق =

يعني أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبَّ» غير «ذَا» من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بِحَبَّ، نحو «حَبَّ زَيْدٌ» والجرباء زائدة، نحو «حَبَّ بِزَيْدٍ» وأصلُ حَبَّ: حَبَّبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ.

ثم إن وقع بعد «حَبَّ» ذا وجب فتح الحاء، فتقول: «حَبَّ ذَا» وإن وقع بعدها غير «ذَا» جاز ضم الحاء، وفتحها، فتقول «حُبَّ زَيْدٌ» و«حَبَّ زَيْدٌ». وروي بالوجهين قوله:

٢٧٨ - فَقُلْتُ: أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا،  
وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

= بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«ذَا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارفع «أو» عاطفة «فجر» الفاء زائدة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله جر «ودون» الواو عاطفة، دون: ظرف متعلق بمحذوف حال، وصاحب الحال محذوف، ودون مضاف، و«ذَا» مضاف إليه، والمراد لفظ ذا «انضمام» مبتدأ، وانضمام مضاف، و«الحا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وجملة «كثر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير.

٢٧٨ - البيت للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد، أحد أجواد العرب. اللغة: «اقتلوه» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها «وحب بها» يروى في مكانه «وأطيب بها».

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوه» فعل أمر وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول «عنكم» بمزاجها متعلقان باقتلوا «وحب» الواو حرف عطف، حب: فعل ماض دال على إنشاء المدح «بها» الباء حرف جر زائد، وها: فاعل حب، مبني على السكون في محل رفع «مقتولة» تمييز، أو حال «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخمر، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «حب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها، والفاعل غير «ذَا»، وكلا الوجهين - في هذه الحالة - جائز، فإن كان الفاعل «ذَا» تعين فتح الحاء، وقد ذكر الشارح العلامة -

تبعاً للمصنف - ذلك مفصلاً .

واعلم أولاً أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما تعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٌ دُونَ وَلِيِّكَ تَشَعَّبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل «حب» غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله : «من يتجنب» - غير مقترن بالباء .

## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ<sup>(١)</sup>

صُغِ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجَبِ «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ<sup>(٢)</sup>

يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجَبُ مِنْهَا - لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ - وَصِفْتُ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٍ»<sup>(٣)</sup> فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كَمَا تَقُولُ «مَا أَفْضَلُ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا» وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجَبِ مِنْهُ امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ، فَلَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَذَخَرَجٍ؛ وَاسْتَخْرَجَ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِفٍ، كَنَعِمَ وَبِشَ، وَلَا مِنْ فِعْلِ لَا يَقْبَلُ الْمَفَاضِلَةَ، كَمَاتَ وَفَنِيَّ، وَلَا مِنْ فِعْلِ نَاقِصٍ، كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَلَا مِنْ فِعْلِ مَنْفِيٍّ، نَحْوِ «مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ» وَلَا مِنْ فِعْلِ يَأْتِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ، نَحْوِ «حَمِيرٌ، وَعَوْرٌ» وَلَا

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص كأتبع وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة؛ فلا ينافي أن يعرض لها التغير كما في خير وشر.

(٢) «صغ» فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ، وفي الكلام موصوف مقدر، أي: من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وَأَبَ» فعل أمر، مبني على حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول - لغة في الذي - مفعول به لقوله: «أَبَ» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء؛ وهو غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديرًا كخير وشر في نحو قوله تعالى: (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز:

\* بلال خير الناس وابن الأخير \*

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل.

من فعل مبني للمفعول، نحو «ضَرَبَ، وَجُنَّ» وَشَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعال التفضيل من «أَخْصَرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنوا أفعال التفضيل - شذوذاً - من فعل الوصف منه على أفعال.

\*\*\*

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ<sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ - فِي بَابِ التَّعَجُّبِ - أَنَّهُ يُتَوَلَّى إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطُ بِـ «أَشَدَّ» وَنَحْوِهَا، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطُ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ، فَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجُهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ» وَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ حُمَرَتُهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ حُمَرَةً مِنْ زَيْدٍ» لَكِنِ الْمَصْدَرُ يَنْتَصِبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ «أَشَدَّ» مَفْعُولًا، وَهَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيزًا.

\*\*\*

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا : تَقْدِيرًا، أَوْلَفْظًا، بِمَنْ إِنْ جُرِّدًا<sup>(٢)</sup>

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساء ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «لما» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به» إلى التفضيل» يتعلقان بقوله: «وصل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأفعل مضاف و«التفضيل» مضاف إليه «صله»: صل فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبدًا» منصوب على =

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوالٍ، الأول: أن يكون مجرداً، الثاني: أن يكون مضافاً، الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به «مِنْ»: لفظاً، أو تقديرًا<sup>(١)</sup>، جارةً للمفضَّل، نحو «رَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ عمرو» وقد تحذف «مِنْ» ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أي: وأعزُّ منك [نفراً].

وفُهِمَ من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان بـ «سأل» أو مضافاً لا تصحبه «من»<sup>(٢)</sup>، فلا تقول: «رَيْدٌ الْأَفْضَلُ من عمرو»، ولا «رَيْدٌ أَفْضَلُ الناس من عمرو».

= الظرفية «تقديرًا» حال «أو لفظاً» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردا» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين،

الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو قوله تعالى: (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)،

والثاني: لو الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكَ أَطْيَبُ، لَوْ بَدَّلْتَ آتَا، مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

(٢) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بـ «أل» أو المضاف من كما في قول الأعشى، وسبأتي قريباً.

ونشرحه لك، وهو الشاهد رقم ٢٨٠.

وَلَسْتُ بِأَلْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى، وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

وكما في قول سعد القرقره:

نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا، مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ، أَبَرُّ بِمِثَاقِي، وَأَوْفَى، وَأَصْبَرَا



وأكثر ما يكون ذلك<sup>(١)</sup> إذا كان أفعَل التفضيل خبراً، كالأية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله:

٢٧٩ - دَنَوْتُ وَقَدْ خَلَّنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

فـ «أَجْمَلٌ» أفعَل تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتُ» وحذفت منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدْرِ.

ويلزم أفعَل التفضيل المجرّد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

وَأَنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جَرْدًا أَلْزَمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوحَّدًا<sup>(٢)</sup>

(١) يريد «وأكثر ما يكون حذف من مع أفعَل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعَل خبراً - إلخ».

٢٧٩ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدْرِ» مشابهة له «أجملاً» أي أكثر جمالاً من البدر، وهو من معمولات دنوت: أي دنوت حال كونك أجمل من البدر وقد خلناك مثل البدر. الإعراب: «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «خلناك» فعل ماضٍ، وفاعله ومفعوله الأول «كالبدْرِ» جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثانٍ لخال، والجملة من الفعل ومفعوليهِ في محل نصب حال من التاء في دنوت «أجملاً» حال ثانية من التاء «فظلَّ» فعل ماضٍ ناقص «فُوَادِي» فؤاد: اسم ظل، وفؤاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «في هواك» الجزار والمجرور متعلق بقوله: «مُضَلَّلًا» الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «مُضَلَّلًا» خبر ظل.

الشاهد فيه: قوله «أجملاً» حيث حذف «من» الجارة للمفعول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه قريباً ص ١٦٤.

(٢) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضف» الآتي «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعَل التفضيل =

فتقول: «زيد أَفْضَلُ من عمرو، وأَفْضَلُ رجلٍ، وهند أَفْضَلُ من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أَفْضَلُ من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أَفْضَلُ من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أَفْضَلُ من عمرو، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

\*\*\*

وَتَلَوْ «أَل» طَبَّقْ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذَوَّجَهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ<sup>(١)</sup>  
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإِنْ لَمْ تَنْوِفْهُوَ طَبَّقْ مَا بِهِ قِرْنٌ<sup>(٢)</sup>

= «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يضيف «ألزم» فعل ماض مبني للمجهول في محل جزم جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «تذكيراً» مفعول ثانٍ لألزم «وأن» مصدرية «يوحدا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعمولها في تأويل مصدر منصوب معطوف على قوله: تذكيراً.

(١) «وتلو» مبتدأ، وتلو مضاف و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفة، ما اسم موصول: مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وذو مضاف و«وجهين» مضاف إليه «عن ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين، وذو مضاف و«معرفة» مضاف إليه، والتقدير: ذو وجهين منقولين عن معرفة.

(٢) «هذا» اسم إشارة مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره هذا ثابت، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط. «نويت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت، ومعنى مضاف و«من» قصد لفظه: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله أي: إن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ، و«ما» مضاف و«ما» اسم =

إذا كان أَفْعَلُ التفضيل بـ «أَل» لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله : في الأفراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلي، والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله، فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهندات الفضل»، ولا يجوز أن تقترن به «من»، فلا تقول: «زيد الأفضل من عمرو» فأما قوله:

٢٨٠ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فَيَخْرُجُ على زيادة الألف والسلام، والأصل: ولست بأكثر منهم، أو جعل «منهم» متعلقاً بمحذوف مجرد من الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللام، والتقدير «ولست بالأكثر أكثر منهم».

= موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «قرن» الآتي «قرن» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة، والمراد بمعنى من - الذي قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل.

٢٨٠ - البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وأمرها مشهور بين المتأدبين،

اللغة: «الأكثر حصى» كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار «العزة» القوة والغلبة «الكائر» الغالب في الكثرة، مأخوذة من قولهم: كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أي: غلبتهم كثرة.

الإعراب: «ليست» ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق - في الظاهر - بالأكثر، وستعرف ما فيه «حص» تمييز «إنما» أداة حصر «العزة» مبتدأ «للكائر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين آل الداخلة على اسم التفضيل و «من» الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلاً بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبه توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره.

وأشار بقوله: «وما لمعرفة أضيف - إلخ» إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقُصِدَ به التفضيل، جاز فيه وجهان، أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء» والثاني: استعماله كالمقرون بالآلف واللام، فتجنب مطابقته لما قبله، فتقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء، أو فضليات النساء»، ولا يتعين الاستعمال الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً، الْمُوْطِنُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ».

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأوضح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصح<sup>(١)</sup> في قوله «فاخترنا أفصحهن» قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: «فصحاهن».

= الأول: لا نسلم أن «من» في قوله: «منهم» هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعية؛ فهي متعلقة بمحذوف، والتقدير: ليست بالأكثر حصى حال كونك منهم: أي بعضهم.  
الثاني: أن أل في قوله: «بالأكثر» زائدة، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة.  
الثالث: أن «من» ليست متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم «فصيح

فإن لم يُقصدِ التفضيلُ تعيَّنتِ المطابقة، كقولهم: «النَّاقِصُ والأشَجُّ  
أَعْدَلًا بَنِي مَرَوَانَ» أي: عَادِلًا بَنِي مَرَوَانَ.

والى ما ذكرناه من قصد التفضيل وَعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ  
بقوله: «هذا إذا نويت معنى مِنْ - البيت» أي: جَوَّازَ الوجهين - أعني  
المطابقة وَعَدَمَهَا - مشروطٌ بما إذا نُوي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نُويَ  
التفضيل، وأما إذا لم يُنَو ذلك فيلزم أن يكون طَبَقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعَل لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ  
الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ  
بِكُمْ﴾ أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر:  
وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بأَعَجَلَهُمْ، إِذَا أَجْشَعَ الْقَوْمُ أَعْجَلَ [٧٧]<sup>(١)</sup>

أي: لم أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ، وقوله:

٢٨١ - إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، وهو الشاهد رقم ٧٧، فانظر هناك في مباحث زيادة الباء  
في خبر الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله «بأعجلهم» فإنه في الظاهر أفعَل تفضيل، ولكن معناه  
معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على  
ظاهره لكان المعنى أنه ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون  
سريعاً إليه، وهذا ذم لا مدح.

٢٨١ - هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجو.  
اللغة: «سمك» يستعمل فعلاً متعدياً بمعنى رفع، ومصدره السمك، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفاع،  
ومصدره السموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم: جمع دعامة - بكسر  
الدال المهملة - وهي في الأصل ما يسد به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.  
الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الذي» اسم إن، وجملة «سمك السماء» من الفعل وفاعله =

أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غير: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنَ عَلَيْهِ﴾: إنه بمعنى هَيِّنَ، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين ردُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له].

\*\*\*

وَأِنْ تَكُنْ يَتْلُو «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبْدَأُ مَقْدَمًا<sup>(١)</sup>  
كَمِثْلٍ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى إِنْخَبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًّا<sup>(٢)</sup>

المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسماً لأن، وجملة «بنى لنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في رفع خبر إن «بيتاً» مفعول به لبني، وجملة «دعائمه أعز» من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله «بيتاً» وقوله «وأطول» معطوف على قوله «أعز».

الشاهد فيه: قوله «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجبرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائمه بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً «يتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «مستفهماً» الآتي، وتلو مضاف و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مستفهماً» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب، والجار والمجرور متعلق بقوله «مقدما» الآتي «كن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبدأ» منصوب على الظرفية متعلق بقوله «مقدما» الآتي «مقدما» خبر كن، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله «خير» الآتي «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله «ورد» الآتي، ولدى مضاف و«إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزرًا» =

تقدّم أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده «بِمَنْ» جارة للمفضّل عليه، نحو «زيد أفضل من عمرو»، و«مَنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب - حينئذ - تقديم «مَنْ» ومجرورها نحو «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أَيُّهُمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ غُلَامٍ أَيُّهُمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟» وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبار التقديم نَزراً ورداً» ومن ذلك قوله:

٢٨٢ - فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ

= حال من الضمير المستتر في قوله «ورده» الآتي «ورد» ورد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم.

٢٨٢ - البيت للفرزدق، من أبيات بقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده.

اللغة: «أهلاً، وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جنى النحل» ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقاءها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: «فقالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «لنا» جار ومجرور متعلق بقال «أهلاً وسهلاً» ومنصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين: محذوفين: أي أتيتهم قوماً أهلاً ونزلتهم موضعاً سهلاً «وزودت» الواو عاطفة، زود: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث «جنى» مفعول به لزود، وجنى مضاف و«النحل» مضاف إليه «بل» حرف للاضراب الإبطالي «ما» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي زودته «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «أطيب» الآتي «أطيب» خبر المبتدأ.

شاهد فيه: قوله «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس مجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد =

والتقدير: بل ما زَوَّدْتُ أَطْيَبُ منه، وقول ذي الرُّمَّة يصف نسوة  
بالسمن والكسل:  
٢٨٣ - وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا  
قَطُوفٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

= جعل جماعة من النحاة قوله «منه» متعلقاً بقوله «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي: من شبيه  
جنى النحل، وعلى ذلك لا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصح.  
ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصورته:  
وَاسْتَنْزَلَ الرِّبَاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابِ لُوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى  
فقوله: «من عقاب» متعلق بأعلى، وقدم تقدم عليه، وليس الكلام استفهاماً، بل هو خبر كما يظهر  
بأدنى تأمل.

٢٨٣ - هذا البيت لذي الرمة؛ من كلمة له مطلعها:  
أَلِذَّبِعَ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَّاشًا كَمَا اسْتَنَّى الْجُمَانُ الْمُفْصَلُ؟  
اللغة: «تهمل» تكسب «استن» تدد، وتفرق «الجمان» جمع جمانة - بضم الجيم - وهي حبة من  
الفضة كالدرة «قطوف» بفتح القاف - بطيء متقارب الخطو.  
المعنى: يصف نساء بالسمن والعبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه  
لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد  
المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم  
الامتهان في العمل.

الإعراب: «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو  
متعلق بمحذوف صفة لعيب، أو متعلق بعيب، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً، وهذا  
متعين على لغة طيء «غير» أداة استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع اسم إن، وسريع  
مضاف وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن «وأن» الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها  
ضمير شأن محذوف «لا شيء» لا: نافية للجنس، وشيء: اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق  
بقوله أكسل الآتي «أكسل» خبر لا، والجملة من «لا» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «أن»  
المخففة من الثقيلة.

الشاهد فيه: قوله «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه، مع كون  
المحذوف ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام، وذلك شاذ، وتقدم مثله.



[التقدير: وأن لا شيء أكسلّ منهن]، وقوله:

٢٨٤ - إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظُعِينَةً

فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظُّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

\*\*\*

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَاتًا<sup>(١)</sup>

٢٨٤ - هذا البيت لجريز بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَجْدُ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَزُوخُ نَعَمْ كُلٌّ مَنْ يُعْنَى بِحُمَلٍ مُبْرَحٍ

اللغة: «سأيرت» جارت، وباهت «يوماً» المراد به مجرد الوقت، نهراً كان ذلك أم ليلاً «ظعينة» أصله اليهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في اليهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً: راکبة، أو غير راکبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظُعَانًا فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظُّعَانِ أَمْلَحُ

المعنى: يقول: إن أسماء في غاية الملاحه وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت لبدا تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحه وأعظم جمالاً.

الأعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سأيرت» سائر: فعل ماضٍ، والثاء للتأنيث «أسماء» فاعل سأيرت، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «يوماً» ظرف متعلق بسأيرت «ظعينة» مفعول به لسأيرت «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله «أملح» الآتي «الظعينة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «من تلك» «أملح» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله «من تلك» - على أفعل التفضيل - وهو قوله «أملح» - في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

(١) «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتي «عاقب» فعل ماضٍ فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «فعلاً» مفعول به لعاقب «فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، كثيراً: من الضمير المستتر في قوله «ثبت» الآتي «ثبنا» فعل ماضٍ، والالف للاطلاق، الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ<sup>(١)</sup>  
لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقَّعه، أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقَّعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستتر عائد على «زيد»، فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ» فترفع «أبوه» بـ «أفضل» إلا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه.

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقَّعه صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وَقَعَ فِيهِ أَفْعَلٌ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيّاً، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» فـ «الكحل» : مرفوع بـ «أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه موقَّعه، نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَزَيْدٍ» ومثله قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصُّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وقول الشاعر، أنشده سيبويه:

٢٨٥ - مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ، وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ - حِينَ يُظْلِمُ - وَادِيَا

(١) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، لن: حرف نفي ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديرًا بـ «كلن»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بـ «ترى» «من» زائدة «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

٢٨٥ - البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي.

اللغة: «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذي قتل فيه الزبير ابن العوام رضي الله =

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَسْيِيَةً وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ - سَارِيَا  
 فـ «رَكْبٌ» مرفوع بـ «أَقْلَ»، فقول المصنف «ورفعه الظاهر نَزْرًا»  
 إشارة إلى الحالة الأولى، «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

\*\*\*

= عنه «تسيية» - بفتح التاء المثناة، وكسر الهمزة بعدها، وتشديد الياء - مصدر تأيا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأتى وتمهل «سارياً» اسم فاعل من سرى: أى سار في الليل.  
 المعنى: يقول: مررت على وادي السباع؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد حنسه، فلا تضاهيه أودية، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان، ولا في دعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، في أي وقت، إلا في الوقت الذي بقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدى روعهم.  
 الإعراب: «مررت» فعل وفاعل «على وادي» جار ومجرور متعلق بمررت، ووادي مضاف و «السباع» مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «كوادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانياً لأرى إذا قدرتها عملية، ويقع حالاً من قوله: «واديًا» الآتي إذا قدرت رأى بصريّة، ووادي مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من «واديًا» الآتي. وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين» إليها «واديًا» مفعول أول مؤخر عن المفعول الثاني «أقل» نعت لقوله واديًا، وهو أفعال تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل، وجملة «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «تسيية» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل» وقوله «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفية «وفى» فعل ماض «الله» فاعل وفى «سارياً» قيل: هو مفعول به لوفى، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذي هو أخوف.  
 الشاهد فيه: قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً.

## (التوابع)

## النعت

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتُ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَظْفٌ، وَبَدَلٌ<sup>(١)</sup>  
 التابع هو: الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً، فيدخل في قولك: «الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرِّدًا» ويخرج بقولك «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع، فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»، ورأيتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ، وجاء زَيْدُ الْكَرِيمِ».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

\*\*\*

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ أَعْتَلَقَ<sup>(٢)</sup>

- (١) «يتبع» فعل مضارع «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بـ «الأسماء» مفعول به لـ «يتبع» «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.  
 واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع التوابع، فلذلك خصها بالذكر، فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.  
 ثم اعلم أن قوله «الأول» إشارة إلى أن المتنوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، ومن أجل هذا امتنع في الفصح تقديم المعطوف على المعطوف عليه، خلافاً للكوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب البديع.  
 (٢) «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول =

عَرَفَ النِّعْتَ بِأَنَّهُ «التَّابِعُ، المَكْمُلُ مَتَّبِعُهُ: بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ»  
 نَحْوُ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، أَوْ مِنْ صِفَاتٍ مَا تَعَلَّقَ بِهِ - وَهُوَ سَبِيئُهُ - نَحْوُ  
 «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبَوُهُ» فَقَوْلُهُ «التَّابِعُ» يَشْمَلُ التَّوَابِعَ كُلَّهَا، وَقَوْلُهُ:  
 «المَكْمَلُ - إِلَى آخِرِهِ» مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا النِّعْتَ مِنَ التَّوَابِعِ<sup>(١)</sup>.

وَالنِّعْتُ يَكُونُ لِلتَّخْصِيسِ، نَحْوُ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخِيَاطِ» وَلِلْمَدْحِ،  
 نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
 الرَّحِيمِ﴾ وَلِلذَّمِّ، نَحْوُ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاسِقِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَاسْتَعِذْ  
 بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وَلِلتَّرْحِمِ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ»  
 وَلِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ: «أَمْسِ الدَّائِرُ لَا يَعُودُ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي  
 الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيسِ مَا

لِمَاتَلَا، كـ «أَمْرُ زَيْدٍ قَوْمٍ كَرَمًا»<sup>(٣)</sup>

= مَفْعُولٌ بِهِ لِمَتَمَّ، وَجُمْلَةُ «سَبَقَ» وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَرُّ فِيهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةُ الْمَوْصُولِ «بِوَسْمِهِ» بِوَسْمٍ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَتَمَّ؛ وَوَسْمٌ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ، «أَوْ وَسْمٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى وَسْمِهِ، وَوَسْمٌ مَضَافٌ وَ«مَا» اسْمٌ مَوْصُولٌ: مَضَافٌ إِلَيْهِ «بِهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاعْتَلَقَ «اعْتَلَقَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةُ الْمَوْصُولِ.

(١) إِنَّمَا خَرَجَ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الْمَتَّبِعِ أَوْ صِفَةٍ مَا تَعَلَّقَ بِالْمَتَّبِعِ، وَلِهَذَا وَجِبَ فِي النِّعَتِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا لِيَدُلَّ عَلَى الذَّاتِ وَعَلَى الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِهَا. فَإِنْ قُلْتَ فَقَدْ يَكُونُ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ مُشْتَقَيْنِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُمَا - وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فِيهِمَا - لَا يَقْضِدُ بِهِمَا التَّكْمِيلَ بِلَيَاضِ الْمَتَّبِعِ أَوْ تَخْصِيسِهِ وَضَعًا.

(٢) إِنَّمَا كَانَ قَوْلُهُ: (وَاحِدَةً) تَأْكِيدًا لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مَفْهُومَةٌ مِنْ (نَفْخَةٍ) بِسَبَبِ تَحْوِيلِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ النِّفْخُ إِلَى زَنْةِ الْمَرَّةِ؛ لِأَنَّ (نَفْخَةً) لَيْسَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَضَعْتَ مَقْتَرَنَةً بِالتَّاءِ كَرَحْمَةٍ.

(٣) «وَلْيُعْطَ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلانْتِشَافِ، وَاللَّامُ لَامُ الْأَمْرِ، يُعْطَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مُجْزُومٌ =

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مررت بقوم كرماء، ومررت بزيد الكريم» فلا تُنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: «مررت بزيد كريم»، ولا تُنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول: «مررت برجل الكريم».

\*\*\*

وهو لدى التوحيد، والتذكير، أو سواهما - كالفعل، فاقف ما قفوا<sup>(١)</sup> تقدم أن النعت لا بد من مطابقتها للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقتها للمنعوت في التوحيد وغيره - وهي: التثنية، والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو: «زيد رجل حسن»، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات، فيطابق في:

= بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بـ «والتذكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولاً، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرور محلاً باللام «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف، امرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفة لقوم، وقد قصره للضرورة.

(١) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف و «التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاقف، وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] حَقَلْتُ: «رجل حَسَنٌ، ورجلان حَسَنَانِ، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتان حَسُنَتَا، ونساء حَسُنَّ».

وإن رَفَعَ [أي النعت اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمِّهِ»، كما تقول: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، و«بامرأتين حَسَنِ أَبَوَاهُمَا، وبرجال حَسَنِ آبَائِهِمْ»، كما تقول: «حَسُنَ أَبَوَاهُمَا، وحَسُنَ آبَاؤُهُمْ».

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميره طابَقَ المنعوت في أربعة من عشرة<sup>(١)</sup>:

واحد من ألقاب الإعراب - وهي: الرفع، والنصب، والجر - ووَاحِدٍ من التعريف والتذكير، ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث، ووَاحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابَقَ في اثنين من خمسة: وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب، ووَاحِدٍ من التعريف والتذكير، وأما الخمسة الباقية - وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً: فَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى مؤنث أنث، وَإِنْ كَانَ المنعوت مذكراً، وَإِنْ

(١) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع، فالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث كصور وجريح ومكسال، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً، وأفعال التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجزوء من آل والإضافة، لا يشي ولا يجمع ولو كان المنعوت مثني أو مجموعاً.

أسند إلى مذكر دُكِّرَ، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثني، أو مجموع - أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

\*\*\*

وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشِبْهِهِ، كَذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبِ<sup>(١)</sup>

لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَشْتَقٍ لَفْظاً، أَوْ تَأْوِيلًا.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى صاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعِل التفضيل.

وَالْمُؤَوَّلُ بِالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَيْدٍ هَذَا» أي المَشَارِإِ إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة<sup>(٢)</sup>، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مال، و«بَرَيْدٍ ذُو قَامٍ» أي: القائم، والمنتسب، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُنْتَسِبٍ إلى قریش.

\*\*\*

(١) «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وذي، والمنتسب» معطوفان على «ذا»

(٢) قول الناظم «وذي» لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها مغربة، أما على القول ببنائها فكان يجب أن يقول «كذا، وذو» ومثل ذو الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بآل كالذي والتي وفروعها، وكذا آل الموصولة، بخلاف من وما وأي.



وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا (١)

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا يُنعتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعتُ بها المعرفة، فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نعتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةَ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾، وقول الشاعر:

٢٨٦ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِي  
فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِيَنِي

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكراً» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التانيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة، وهو نائب فاعل، والهاء مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خبراً» حال من نائب الفاعل.

٢٨٦ - يروى هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني: غَضَبَانُ ثُمْتُ لَأَعْلَى إِيَابَهُ إني - وَحَقُّكَ - سُخْطُهُ يُرْضِيَنِي وقد رواه الأصمعي في الأصمعيات ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفي، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليسك عام ١٩٠٢، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر).  
اللغة: «اللثيم» الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب - بزنة كتاب - الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه، وكثير موجدته وحقه.

المعنى: يقول: والله إني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني فأتكره وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: «ولقد» الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «على اللثيم» جار ومجرور متعلق بأمر «يسبني» جملة من فعل مضارع وفاعله في محل جر صفة للثيم، وسيعرف ما فيه «فمضيت» فعل وفاعل «ثمت» حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ «قلت» فعل ماض، وفاعله «لا» نافية «يعنني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون =

فـ «نسلخ» صفة «الليل»، و«يسبني»: صفة «الثيم»، ولا يتعين ذلك، لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضمير يَرْبُطُهَا بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله:

٢٨٧ - وَمَا أَذْرِي أَعْيَسَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا؟

للقافية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول. الشاهد فيه: «الثيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن آل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، كما قال جماعة: منهم ابن هاشم الأنصاري، وقال الشارح العلامة: إنه يجوز أن تكون الجملة حالية. والذي ترجحه هو ماذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً في هذا البيت؛ لأنه الذي يلتزم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوفار وأنه شديد الاحتمال للأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا الثيم منعتاً بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى أنه يمر على الثيم الذي شأنه سبه وديدنه النيل منه. ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً، إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على الثيم في حال سبه إياه، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة إلتزامية، والدلالة الأولى وضعية.

٢٨٧ - البيت لجريز بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلَا أَبْلُغُ مُعَاتَبَتِي وَقَسُولِي بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة: «تناء» بعد «طول الدهر» يروى في مكانه «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غير هؤلاء الأجرة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه، فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة.

الإعراب: «وما» نافية «أدري» فعل مضارع - بمعنى أعلم - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغيرهم» الهمزة للاستفهام، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول «تناء» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري «وطول» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و«العهد» مضاف إليه «أم» عاطفة، وهي - هنا - متصلة «مال» معطوف على طول «أصابوا» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه.

الشاهد فيه: قوله «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت =

التقدير: أم مأل أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان، أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدرج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

\* \* \*

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبُ<sup>(١)</sup>  
لا تقع الجملة الطلبية صفةً، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ»،  
وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «رَيْدٌ أَضْرِبُهُ»، ولما كان قوله:  
«فأعطيت ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع  
صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوع الجملة الطلبية  
في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما

= بالمنعوت، وأصل الكلام: مأل أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل.

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنفها، أي دليلها، والنحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

(١) «وامنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بـ «إيقاع» مفعول به لا منع، وإيقاع مضاف و «ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و «الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطية «أنت» أتى: فعل ماضٍ فعل الشرط، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحركه بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون المضمَرُ صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمَرِ، وذلك كقوله:

٢٨٨ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ

فظاهر هذا أن قوله: «هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ» صفة لـ «مَذْقٍ»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ»

٢٨٨ - البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة: «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما، لأن فيه غيرة وكدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً، فانظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاؤوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه، لكدرته وغيرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب: «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «جن» فعل ماضٍ «الظلام» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو «جاءوا» فعل وفاعل «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام «رأيت» فعل ماضٍ وفاعله «الذئب» مفعول به لرأيت «قط» استعماله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخِل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة «هل رأيت الذئب قط» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

الشاهد فيه: قوله «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للذكورة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معموله له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

معمول لقول مضممر هو صفة لـ «سَمَدِي»، والتقدير: بِمَدَقٍ مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ» زيد مقول فيه أَضْرِبُهُ؟  
فالجواب أن فيه خلافاً، فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

\*\*\*

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ<sup>(١)</sup>

يكثر استعمال المصدر نعتاً، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِإِنْسَاءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضع «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عَدْلٍ، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى: مجازاً، أو ادِّعَاءً<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيراً» نعت لمحذوف: أي نعتاً كثيراً «فالتمزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكير» معطوف عليه.

(٢) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات: أولها المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، وثانيها: أنه على تقدير مضاف، وهو على هذا مجاز بالحذف، والثالث أنه على المبالغة، ولا مجاز في هذا.

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ: إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفاً فَرَّقُهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ<sup>(١)</sup>

إِذَا نَعْتُ غَيْرَ الْوَاحِدِ: فَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ النِّعْتُ، أَوْ يَتَّفِقَ، فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْعَطْفِ، فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ، وَبِرِجَالِ فُقَيْهِ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ» وَإِنْ اتَّفَقَ جِئَ بِهِ مَثْنًى، أَوْ مَجْمُوعاً، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرِجَالِ كُرَمَاءَ».

\*\*\*

وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ، أَتَّبِعُ بَعْضُ أَهْلِئِنَا<sup>(٢)</sup>

إِذَا نَعْتُ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ، أَتَّبِعُ النِّعْتَ الْمَنْعُوتَ: رَفْعاً، وَنَصْباً، وَجَرّاً، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَأُنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَمْتُ عَمراً الْكَرِيمَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحِينَ».

(١) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف و «غير» مضاف إليه، و «واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعاطفاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، عاطفاً: حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله فرق «فرقه» فرق: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» عاطفة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله «أتبع» الآتي، ونعت مضاف و «معمولي» مضاف إليه، و «معمولي» مضاف و «وحيدي» مضاف إليه، على تقدير موصوف محذوف، أي معمولي عاملين وحيدي، و «مضاف» و «معنى» مضاف إليه «و «عمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، و «واحد» مضاف إليه، وقصره للضرورة، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

فإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما - وجب القطع وامتنع الإتياع، فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ» بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان، وتقول: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلِمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ» أي: أعني الظريفيين، أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبَيْنِ، أَوِ الْكَاتِبَانِ».

\* \* \*

وَأِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ<sup>(١)</sup>  
إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يَتَضَحُّ إلا بها جميعاً وجب إتياعها، فتقول «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ».

\* \* \*

وَأَقْطَعَ أَوْ أَتْبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعَ مُعْلَنًا<sup>(٢)</sup>

(١) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده: أي وإن كثرت نعوت «كثرت» كثر: فعل ماض، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نعوت، والجملة لا محل لها مفسرة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال «مفتقراً» مفعول به تلت «مذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه «أتبع» أتبع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للثاني، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «واقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «معيناً» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين، ودون مضاف والضمير مضاف إليه «أو» عاطفة «بعضها» بعض: مفعول مقدم لاقطع، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معلنًا» حال من الضمير المستتر في اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا كان المنعوت مُتَضَحّاً بدونها كلها، جاز فيها جميعها: الإتيان، والْقَطْع<sup>(١)</sup>، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتيان، وجاز فيما يتعين بدونه: الإتيان، والْقَطْع.

\*\*\*

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرَ<sup>(٢)</sup>  
أي: إذا قُطِعَ النعت عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، أَوْ الْكَرِيمِ» أي: هو الكريم، أو أعني الكريم.

وقول المصنف «لَنْ يَظْهَرَ» معناه أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الْخَيْثُ» أو تَرْحُمٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم - مع ذلك - أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح: إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتيان، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإتيان والقطع، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتيان، ويجوز فيما عداه الإتيان والقطع؛ لأن التخصيص لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

(٢) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها «إن» شرطية «قطعت» قطع: فعل ماضٍ فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف «مضمراً» حال من التاء في «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفة «ناصباً» معطوف على قوله مبتدأ، وجملة «لَنْ يَظْهَرَ» من الفعل والفاعل في محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً، فالألف ضمير الاثنين أو لاولهما فالألف للاطلاق.



الإضمار، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَاطِ، أَوْ الْخِيَاطِ» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هُوَ الْخِيَاطُ، أَوْ أَعْنِي الْخِيَاطُ، والمراد بالرافع والناصب لفظة «هو» أو «أعني».

\*\*\*

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقْلُ (١)  
 أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل،  
 نحو: قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ أي دُرُوعاً سابِغَاتٍ، وكذلك  
 يُحذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا  
 الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ أي: البين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾  
 أي الناجين.

\*\*\*

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله «عقل» الآتي «والنعت» معطوف على المنعوت، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف: فاعل يجوز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه «وفي النعت» الواو عاطفة، وفي النعت: جار ومجرور متعلق بقوله «يقُل» الآتي «يقُل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف.

## التَّوكِيدُ

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكَّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكَّدَ<sup>(١)</sup>  
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا<sup>(٢)</sup>

التوكيد قسمان، أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع تَوْهَمَ مضافٍ إلى المؤكِّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» فـ «نفسه» توكيدٌ لـ «زيد»، وهو يرفع تَوْهَمَ أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> التقدير «جَاءَ خَبَرٌ زَيْدٌ، أَوْ رَسُولُهُ» وكذلك «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ».

(١) «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله «أكدا» الآتي «أو» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله «بالنفس» الاسم مبتدأ «أكدا» أكدا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله «بالنفس» وما عطف عليه، ومع مضاف، و «ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكد» مفعول به لطابق، والجملة في محل جر صفة للضمير.

(٢) «واجمعهما» الواو عاطفة، اجمع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطية «تبع» تبع: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «واحد» خبر ليس، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «متبعا» خبره.

(٣) إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي. فإذا قلت «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما احتمال المجاز العقلي.

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرِ يطابقُ المؤكَّد، نحو  
«جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو عَيْنُهُ، وَهَذَا نَفْسُهَا، أو عَيْنُهَا».

ثم إن كان المؤكَّد بهما مثني أو مجموعاً جمعتهما على مثال أَفْعَلْ،  
فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أو أَعْيُنُهُمَا، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أو  
أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، أو أَعْيُنُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، أو أَعْيُنُهُنَّ».

\*\*\*

وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ، وَكَلَّا كِلْتَا جَمِيعًا - بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا<sup>(١)</sup>

هذا هو الضَرْبُ الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع تَوْهَمَ  
عدم إرادة الشُّمُولِ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ، وَكَلَّا، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وَقُوعُ بعضها مَوْقَعَهُ، نحو  
«جَاءَ الرُّكْبُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو جَمِيعُهَا، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ،  
أو جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ» ولا تقول: «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ».

ويؤكد بكَلَّا المثنى المُذَكَّرُ، نحو «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا»، ويكَلَّتَا  
المثنى المؤنث، نحو «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضميرِ يطابقُ المؤكَّد كما مثل.

\*\*\*

(١) «وكلا» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله اذكر الآتي «اذكر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا، كلتا، جميعاً» معطوفات على  
«كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلاً» الآتي «موصلاً»  
حال من كل وما عطف عليه.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كُلُّ فَاعِلَةٍ

مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ<sup>(١)</sup>

أي استعمل العرب - للدلالة على الشُّمول ككل - «عامة» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو «جاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وقلَّ من عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه، وإنما قال «مثل النافلة» لأنَّ عدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: زيادة، لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا<sup>(٢)</sup>

أي: يُجاءُ بَعْدَ «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمول، فيؤتى بـ «أجمع» بعد «كُلُّه» نحو «جاءَ الرُّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وبـ «جَمْعَاءَ» بعد «كُلِّهَا»، نحو «جاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ» وبـ «أَجْمَعِينَ» بعد «كُلِّهِمْ» نحو «جاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» وبـ «جَمَعُ» بعد «كُلِّهِنَّ» نحو «جاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمَعُ».

\* \* \*

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعُ جَمْعَاءَ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمِعُ<sup>(٣)</sup>

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتي و «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً «في التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضاً، ومثل مضاف و «النافلة» مضاف إليه،

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقول أكدوا الآتي، وبعد مضاف، و «كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل «بأجمعاً» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء، أجمعين، ثم جمعاء» معطوفات على «أجمعاً» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

(٣) «ودون» ظرف متعلق بقوله يجيء الآتي، ودون مضاف و «كل» مضاف إليه «قد» حرف تقييل =

أي: قد ورد استعمال العرب «أجمع» في التوكيد غير مسبوقه بـ «كله» نحو «جاء الجيش أجمع» واستعمال «جمعا» غير مسبوقه بـ «كلها» نحو «جاءت القبيلة جمعا» واستعمال «أجمعين» غير مسبوقه بـ «كلهم» نحو «جاء القوم أجمعون» واستعمال «جمع» غير مسبوقه بـ «كلهن» نحو «جاء النساء جمع» وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:

- ياليتني كنت صبياً مرضعاً      تحملي الذلفاء حولاً أكتعاً  
إذا بكيت قبلتني أربعاً      إذا ظلمت الدهر أبكي أجمعاً

\*\*\*

= «يجيء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجيء «جمعا»، أجمعون، ثم جمع معطوفات على «أجمع» بغاطف مقدر فيما عدا الأخير.

٢٨٩ - هذه الايات لراجز لا يعلم اسمه.

اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأنفة، ثم نقل إلى العملية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علماً، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولاً» عاماً «أكتعاً» تاماً، كاملاً، وقد قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أي: تام، كذا قال الجوهري.

الأعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به «ليتني» ليت: حرف تمن، والنون للوقاية، والياء اسم ليت «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «صبياً» خبر كان «مرضعاً» نعت لصبى، وجملة «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر «ليت» «تحملي» فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «الذلفاء» فاعل تحمل «حولاً» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعاً» توكيد لقوله حولاً، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، وجملة «بكيت» في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلتني» قبل: فعل ماض، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الذلفاء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «أربعاً» مفعول ثان، وأصله نعت لمحذوف، والجملة لا محل لها جواب «إذا» الشرطية «إذا» حرف جواب «ظلمت» ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكي «أبكي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر ظل «أجمع» توكيد للدهر.

=

وَأِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلٌ<sup>(١)</sup>

مذهبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرة: سواء كانت محدودةً، كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أو غيرَ محدودةٍ، كوقتٍ، وزمنٍ، وجينٍ.

ومذهبُ الكوفيين - واختاره المصنف - جوازُ توكيدِ النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شهراً كله» ومنه قوله: \* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا \* [٢٨٩]

وقوله:

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \* ٢٩٠ -

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد، الشاهد الأول - وهو المراد هنا - في قوله «الدهر... أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكد أولاً بكل، والثاني في قوله «حولاً أكتعا» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محددة بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يابون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله «الدهر أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنى.

(١) «وإن» شرطية «يفيد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفيد، وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاة» جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتي، ونحاة مضاف و«البصرة» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٩٠ - هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع، ويروى بعض من يستشهد به قبله:

\* إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقْنَا \*

اللغة: «خطفنا» الخطاف - بضم الخاء المعجبة وتشديد الطاء - هو الحديدة المعوجة تكون في جانب =

وَأَعْنَ بِكِلْتَا فِي مُشْنَى وَكِلا عَنْ وَزْنَ فَعْلَاءَ وَوَزْنَ أَفْعَلًا<sup>(١)</sup>  
 قد تقدّم أن المشنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ومذهب  
 البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول «جاء الجيشان أجمعان» ولا  
 «جاء القليلتان جمعاوان» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

\* \* \*

وَأَنْ تُؤَكِّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ<sup>(٢)</sup>  
 عَنِتْ ذَا الرُّفْعِ، وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَ<sup>(٣)</sup>

= البكرة «تقعقعاً» تحرك وسمع له صوت، والققععة: تحريك الشيء الصلب حتى يسمع له صوت  
 «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا - ما يستقى عليها الماء من البئر.  
 الإعراب: «قد» حرف تحقيق «صرت» صر: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً»  
 ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعاً» تأكيد لقوله يوماً.  
 الشاهد فيه: قوله «يوماً أجمعاً» حيث أكد قوله «يوماً» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعاً» وتجوز ذلك  
 هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، وجواب البصريين عن هذا الشاهد  
 إنكاره، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم، ولا أصل له عندهم حتى  
 يتلسموا له مخلصاً.

(١) «أعْنَ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكِلْتَا» جار ومجرور متعلق باعْنَ «في  
 مشْنَى» جار ومجرور متعلق باعْنَ أيضاً، «وكِلَا» معطوف على كِلْتَا «عَنْ وَزْنَ» جار ومجرور متعلق باعْنَ  
 أيضاً، ووزن مضاف و«فَعْلَاءَ» مضاف إليه «وَوَزْنَ أَفْعَلًا» معطوف على قوله «وزن فعلاء».  
 (٢) «وَأَنْ تُؤَكِّدَ» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
 «الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ» مفعول به لتؤكد «الْمُتَّصِلَ» نعت للضمير «بِالنَّفْسِ» جار ومجرور متعلق بتؤكد «وَالْعَيْنِ»  
 معطوف على النفس «فَبَعْدَ» الفاء واقعة في جواب الشرط، بعد: ظرف متعلق بمحذوف تقديره:  
 فأكد بهما بعد المنفصل، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وبعد مضاف، و«الْمُتَفَصِّلِ»  
 مضاف إليه.

(٣) «عَنِتْ» فعل وفاعل «ذَا» مفعول به لعنيت، وذا مضاف «الرُّفْعِ» مضاف إليه «وَأَكْدُوا» فعل وفاعل  
 «بِمَا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سِوَاهُمَا» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرور محلاً =

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: «قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم» ولا تقل: «قوموا أنفسكم».

فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: «قوموا كلُّكم» أو «قوموا أنتم كلُّكم».

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع: بأن كان ضمير نصب أو جر، فتقول: «مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلُّكم، ورأيتك نفسك، أو عينك، ورأيتكم كلكم».

\*\*\*

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي  
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ «أَدْرَجِي أَدْرَجِي»<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو: «أَدْرَجِي أَدْرَجِي» وقوله:

= بالباء، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافية ناصبة «يلتزم» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في قوله «لفظي» الاتي؛ لأنه في قوة المشتق؛ إذ هو منسوب «لفظي» خبر المبتدأ محذوف، أي: هو لفظي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يجي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مكرراً» حال من الضمير المستتر في يجي «كقولك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «أدرجي» فعل أمر، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «أدرجي» توكيد لسابقه.



٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبْ أَحْسِبْ

وقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(١)</sup>

\*\*\*

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ<sup>(٢)</sup>

أي : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُزْ ذلك،

٢٩١ - هذا البيت يكثر استشهاده النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين.

الإعراب : «فأين» اسم استفهام، مبني على الفتح في محل جر يالي محذوف يدل عليها ما بعدها، والأصل : فإلى أين - إلخ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى : فعل ماض، والكاف مفعول به «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل أتى الأول «أحسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أحسب» توكيد لفظي.

الشاهد فيه : قوله «إلى أين إلى أين» وقوله : «أتاك أتاك» وقوله : «أحسب أحسب» ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ من باب التوكيد اللفظي، وعلل ذلك أن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الدك الأول، والمعني دكاً حاصلاً بعد دك، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك صفّاً صفّاً) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً.

(٢) «ولا» ناهية «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفظ» مفعول به تعد، ولفظ مضاف و «ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولاً به، ومع مضاف وقوله «اللفظ» مضاف إليه «الذي» نعت للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد، نحو «مررت بك بك»، ورغبت فيه فيه» ولا تقول: «مررت بكك».

\* \* \*

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلُ بِهِ جَوَابٌ: كَنَعَمْ، وَكَبَلَى<sup>(١)</sup>  
أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد، نحو «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«في الدار في الدار زيد»، ولا يجوز «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، ولا «في في الدار زيد».

فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ جَوَابًا - كَنَعَمْ، وَبَلَى، وَجَيْرٌ، وَأَجَلٌ، وَإِي، وَلَا.  
جاز إعادته وحده، فيقال لك: «أقام زيد؟» فتقول «نعم نعم» أو «لا لا»، و«ألم يقم زيد؟» فتقول: «بَلَى بَلَى»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء، أو - بالرفع - نعت للحروف، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تحصلا» فعل ماضٍ، والالف للاطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصيل «جواب» فاعل تحصل، والجملة لا محل لها صلة «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنعم «وكبلى» جار ومجرور معطوف على كنعم.

(٢) قد ورد شاذاً قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا

(٣) من ذلك قول جميل بن معمر العذري:

لَا لِأَبْرُوحَ بِحُبِّ بُشْنَةٍ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام: الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً، وذلك أربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة: تصديق المخبر، أو إعلام المستخبر، أو إبعاد الطالب، والقسم الثاني: ما لا يقع إلا =

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ<sup>(١)</sup>

أي: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل:  
مرفوعاً كان، نحو «قمت أنت»، أو منصوباً «أكرمتني أنا» أو مجروراً، نحو  
«مررت به هو» والله أعلم.

\* \* \*

= بعد الإيجاب، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً، والقسم الثالث: ما لا يقع إلا بعد النفي، وهو «بلى» خاصة.

(١) «ومضمر» بالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت لضمير الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً، والجملة لا محل لها صلة الموصول «أكد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكّد «كل» مفعول به لأكد، وكل مضاف و«ضمير» مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

## الْعَطْفُ

الْعَطْفُ: إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٌ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ<sup>(١)</sup>  
فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَةِ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ<sup>(٢)</sup>

العطف - كما ذكر - ضربان، أحدهما: عطف النسق، وسيأتي،  
والثاني: عطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المُشْبِهُ للصفة: في إيضاح<sup>(٣)</sup>  
متبوعه، وعدم استقلاله، نحو:

\* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمرُ \* ٢٩٢ -

فـ «عمر» عطف بيان، لأنه مَوْضِعٌ لأبي حفص.

(١) «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و «بيان» مضاف إليه «أو» عاطفة «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «بيان» خبر المبتدأ، وبيان مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فذو» مبتدأ، وذو مضاف و «البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ، وحقيقة مضاف و «القصْد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بـ «منكشفة» خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع.

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة: الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في التكرات نحو قوله تعالى: (من ماء صديد) وقوله سبحانه: (من شجرة مباركة زيتونة) عند من جوز مجيء عطف البيان في التكرات، والثالث المدح، نحو قوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشف، والرابع التأكيد، وذلك كما في قول الشاعر:

\* لِقَاتِلٍ يَا نَصْرَ نَصْرًا نَصْرًا \*

ذكره بعضهم، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

٢٩٢ - هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة - بفتح الكاف وسكون الياء المثناة - وبعده: =

فخرج بقوله «الجامد» الصِّفَةُ، لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلَةٌ به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعَطْفُ النَّسَقِ، لأنهما لا يَوْضَحَانِ مَتَّبِعَهُمَا، والبدل الجامد، لأنه مستقل.

\* \* \*

فَأَوَّلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي<sup>(١)</sup>

لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبَّهًا لِلصِّفَةِ، لَزِمَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ، فَيُؤَافِقُهُ فِي: إِعْرَابِهِ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَثْنِيَّتِهِ أَوْ جَمْعِهِ.

\* \* \*

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ =  
وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقياء، فاحملي، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نقب ولا دبر، فانطلق فحل ناقتيه ثم استقبل البطحاء وجعل يقول هذا الرجز، وعمر - رضي الله عنه - مقبل من أعلى الوادي، فسمعه فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المرزباني في معجم الشعراء، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه.

اللغة: «نقب» مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر - من باب مرض - وهو أن يخرج ظهر الدابة من موضع الرجل أو القتب «فجر» حث في يمينه.

الإعراب: «أقسم» فعل ماض «بالله» جار مجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم، وأبو مضاف و«حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً.

الشاهد فيه: قوله «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان الأول.

(١) «فأولينته» أول: فعل أمر، مؤكد بالنون الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار مجرور متعلق بأولينه ووافق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأولينه «من وفاق» جار مجرور متعلق بقوله «ولي» الآتي آخر البيت، ووافق مضاف، «الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ<sup>(١)</sup>

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿تَوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾، فزيتونه: عطف بيان لشجرة، وصدید: عطف بيان لماء.

\*\*\*

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرٍ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمرَا»<sup>(٢)</sup>

وَنَحْوِ «بَشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ<sup>(٣)</sup>

كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيدا».

(١) «فقد» حرف تقليل ويكونان فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «يكونان معرفين» مضارع ناقص واسمه وخبره، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بالكاف، والتقدير: ككونهما معرفين.

(٢) «وصالحاً» مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» «لبدلية» جار مجرور متعلق ب«صالح» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بيري، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرًا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٣) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف و«بشر» مضاف «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و«البكري» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمريض» الباء زائدة، والمريض: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان<sup>(١)</sup>:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنادى، نحو: «يا غُلامَ يَعْمُرًا» فيتعين أن يكون «يعمرًا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرًا» على الضم، لأنه لو لُفِظَ بـ «يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوع بآل، وقد أُضيفت إليه صفة بآل، نحو: «أنا الضاربُ الرجلَ زَيْدٍ»، فيتعين كون «زيد» عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً من «الرجل»، لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضاربُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بآل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أنا الضاربُ الرجلَ زَيْدٍ» قوله:

٢٩٣ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

(١) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين؛ الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه، الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرًا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً مقترناً بآل موضع البكري، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً. وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو «علي سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

٢٩٣ - البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون فاعل من ترك بمعنى صبر وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن =

فبشر: عطفُ بَيَّانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أنا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «وليس أن يبدل بالمرضي» إلى أن تجويزَ كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرَ مَرَضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسي<sup>(١)</sup>.



= يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى، فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعي، ورئيس بن أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعي جد المزار، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكني بذلك عن كونه قتله.

المعنى: يقول: أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، «التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«البكري» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثانٍ للتارك، وإما حال من البكري «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير «وقوعاً حال من الضمير المستتر في ترقبه».

الشاهد فيه: قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله «البكري»، ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

(١) مذهب الفراء والفراسي جواز إضافة الوصف المقترن بال إلى العلم، وذلك نحو «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز في «أنا ابن التارك البكري بشر» أن يجعل بشر بدلاً؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر - بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بال إلى بشر الذي هو علم - ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، لكن مذهب الفراء والفراسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لا جرم لم يجيزوا في «بشر» إلا وجهاً واحداً وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول «وليس أن يبدل بالمرضي».



## عَطْفُ النَّسْقِ

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ  
كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثْنَاءً مَنْ صَدَقَ<sup>(١)</sup>

عطف النسق هو: التابع، المتوسط بينه وبين متنوعه أحد الحروف التي سنذكرها، كـ «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثْنَاءً مَنْ صَدَقَ».

فخرج بقوله «المتوسط - إلى آخره» بقية التوابع.

\*\*\*

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا: بِوَاوٍ، ثُمَّ، فَا،  
حَتَّى، أَمْ، أَوْ، كـ «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»<sup>(٢)</sup>

(١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر، وعطف مضاف، و «النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جارة لقول محذوف. اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول: مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله «بِوَاوٍ» بناء على رأي من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور، أو هو حال المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بِوَاوٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم، فَا، حَتَّى، أَمْ، أَوْ» قصد لفظهن. معطوفات على قوله واو، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جارة لقول محذوف، فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «ووفاء» الواو عاطفة، ووفاء: معطوف على صدق، وقصر وفا للضرورة، وأصله وفاء، وتقدير الكلام: كقولك فيك صدق ووفاء، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقولك.

## حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : مَا يُشْرِكُ المَعْطُوفَ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مطلقاً ، أي :  
لفظاً وحكماً ، وهي : الواو . نحو : «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» ، وَثُمَّ ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ  
عَمْرُو» . والفاء ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو» . وَحَتَّى ، نحو : «قَدِمَ الْحُجَّاجُ  
حَتَّى الْمَشَاة» . وَأَمْ ، نحو : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» . وَأَوْ ، نحو : «جَاءَ  
زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» .

والثاني : مَا يُشْرِكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله .

وَأَتَّبَعْتُ لَفْظاً فَحَسَبُ : بَلْ ، وَلَا ،

لَكِنْ ، كَ «لَمْ يَبْدُ أَمْرٌو لَكِنْ طَلَا»<sup>(١)</sup>

هذه الثلاثة تُشْرِكُ الثاني مع الأول في إعرابه ، لا في حكمه ، نحو :

«مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تَضْرِبُ زَيْداً لَكِنْ عَمراً» .

فَاعْطَفَ بِوَاوٍ لِاحِقاً أَوْ سَابِقاً

- فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً<sup>(٢)</sup>

(١) «وأتبعت» أتبع : فعل ماضٍ ، والتاء علامة التانيث «لفظاً» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض  
«فحسب» الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي فكافيك  
هذا ، مثلاً «بل» فاعل أتبعت «ولا ، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر في الثاني «كلم»  
الكاف جارة لقول محذوف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بحذف الواو  
«امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على امرؤ ، والطلا - بفتح الطاء مقصوراً ، بزنة  
عصا وفتى - ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ، وقيل : هو ولد ذات  
الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

(٢) «فاعطف» الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار  
ومجرور متعلق باعطف «لاحقاً» مفعول به لا اعطف «أو» عاطفة «سابقاً» معطوف على قوله لاحقاً  
«في الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقاً ، ولاحقاً» «أو» عاطفة «مصاحباً» معطوف على  
سابقاً «موافقاً» نعت لقوله مصاحباً .

لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ النَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» دَلَّ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نَسَبَةِ الْمَجِيءِ إِلَيْهِمَا، وَاحْتِمَالَ كَوْنِ «عَمْرُو» جَاءَ بَعْدَ «زَيْدٍ»، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِباً لَهُ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ»، فَيُعْطَفُ بِهَا: اللَّاحِقُ، وَالسَّابِقُ، وَالْمُصَاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى﴾<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، كَـ «اصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى»<sup>(٢)</sup>

اِخْتَصَصَ الْوَاوُ - مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ - بِأَنَّهَا يُعْطَفُ بِهَا حَيْثُ لَا يُكْتَفَى بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَلَوْ قُلْتَ: «اِخْتَصَمَ

(١) لو كانت الواو دالة على الترتيب - كما يقول الكوفيون - لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت، لأن الحياة المرادة من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم «ونحيا» هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعاً، فدلّت على أن الواو لا تدل على الترتيب، لأن المصطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

(٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل المنفي وهو «لا يغني» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول مجذوف، واصطف: فعل ماضٍ «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

زيد» لم يجز، ومثله «اضْطَفَّ هذا وابني، وتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقول: «اختصم زيد فعمرو».

\*\*\*

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ<sup>(١)</sup>  
أي: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلًا به، و«ثم» على تَأَخُّرِهِ عنه مُفْصَلًا، أي: مُتَرَاخِيًا عنه، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾، و«جاء زيد ثم عمرو» ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾.

\*\*\*

وَإِخْصَاصُ بِفَاءٍ عَظْفٍ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ<sup>(٢)</sup>  
اختصَّتِ الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة - لخلوه عن ضمير الموصول - على ما يصلح أن يكون صلة - لاشتماله على الضمير - نحو: «الذي يطيرُ فيَغْضِبُ زَيْدُ الذَّبَابِ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو

(١) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم» للترتيب بانفصال «مثل الشطر الأول في الإعراب».

(٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق بإخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف و«ما» إسم موصول: مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «صلة» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة «على الذي» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسم «الصلة» خبر أن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعموليهما لا محل لها صلة الذي.

«ثم يغضب زيد» لم يجرز، لأن الفاء تدل على السببية، فاستغنى بها عن الرابط، ولو قلت: «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب» جاز، لأنك أتيت بالضمير الرابط.

\*\*\*

بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطَفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا<sup>(١)</sup>

يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ: فِي زِيَادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ».

\*\*\*

و«أَمْ» بِهَا أَعْطَفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ  
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَةٍ<sup>(٢)</sup>

(١) «بَعْضًا» مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمُ لِقَوْلِهِ «أَعْطَفَ» الْآتِي «بِحَقِّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْطَفَ «أَعْطَفَ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «عَلَى كُلِّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْطَفَ أَيْضًا «وَلَا» الْوَائِلُ لِلْحَالِ، لَا: نَافِيَةٌ «يَكُونُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا «إِلَّا» أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ مَلْغَاةٌ «غَايَةً» خَبَرٌ يَكُونُ، وَغَايَةً مُضَافٌ، وَ«الَّذِي» اسْمٌ مُوَصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ «تَلَا» فَعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةَ الَّذِي، وَجُمْلَةُ يَكُونُ وَاسْمُهُ خَبَرٌ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ حَالٍ.

(٢) «وَأَمْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأٌ «بِهَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَعْطَفَ الْآتِي «أَعْطَفَ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «إِثْرَ» ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى بَعْدَ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْطَفَ، وَإِثْرُ مُضَافٌ وَ«هَمْزٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهَمْزُ مُضَافٌ وَ«التَّنْوِينُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ» حَرْفٌ عَطْفٌ «هَمْزَةٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى هَمْزٍ «عَنْ لَفْظِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «مُغْنِيَةٌ» الْآتِي، وَلَفْظُ مُضَافٌ وَ«أَيٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مُغْنِيَةٌ» نَعْتٌ لِهَمْزَةٍ.

«ام» على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي: التي تقع بعد همزة التسوية نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ والتي تقع بعد همزة مُغْنِيَةٍ عن «أَيَّ» نحو «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو» أي: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟.

\* \* \*

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ<sup>(١)</sup>  
 أي: قد تُحَذَفُ الهمزة - يعني هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، والهمزة المغنية عن أَيْ - عند أَمِنْ اللبسِ، وتكون «أَمْ» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن مُحِيصِن: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة من «أُنذَرْتَهُمْ»، وقول الشاعر:  
 ٢٩٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا  
 بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أَيْسَبَعِ

\* \* \*

(١) «وربما» رب: حرف تفليل، ما: كافة «اسقطت» أسقط: فعل ماض مبني للمجهول، والنساء للتأنيث «الهمزة» نائب فاعل أسقط «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة: اسم كان، وخفا مضاف و«المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله «أمن» الآتي، وحذف مضاف وها: مضاف إليه «أمن» فعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره، هو، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢٩٤ - البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المحدثين.  
 الإعراب: «لعمرك» اللام للقسمة، عمر مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أذري» فعل مضارع يتطلب مفعولين وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله بسبع الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الراو =

وَبَانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إِنْ تَكْ مِمَّا قِيدَتْ بِهِ خَلَتْ<sup>(١)</sup>  
 أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية، ولا همزة مُغْنِيَةٌ عن  
 أي، فهي مُنْقَطِعَةٌ وتفيد الإضراب كَبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ  
 رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ أي: بل يقولون افتراه، ومثله «إِنَّهَا لِأَبْلُ  
 أَمْ شَاءَ» أي: بل هي شاء.

\*\*\*

خَيْرٌ، أَيْحَ، قَسِمَ - بَأَوْ - وَأَبْهَمَ،  
 وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي<sup>(٢)</sup>

واو الحال، إن زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «دارياً» خبره «ببيع» جار ومجرور  
 متعلق بقوله رمين الآتي «رمين» رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل «الجمرة» مفعول به لرمين «أم»  
 عاطفة «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله ببيع.

الشاهد فيه: قوله «ببيع... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل  
 الكلام: أبسع رمين - إلخ، وإنما حذفها اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفَتْ الآتي «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على  
 بانقطاع، ومعنى مضاف و«بَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه «وفَتْ» وفي: فعل ماض، والتاء  
 للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تلك» فعل  
 مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «مما»  
 جار ومجرور متعلق بقوله خَلَتْ الآتي «قيدت» قيد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل  
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً  
 بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير فيه  
 جوازاً تقديره هي، والجملة في نصب خبر «تلك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَيْحَ، قسم» معطوفان على خير بعاطف  
 متقدِّم كل منهما «بأَوْ» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبْهَمَ، وأشْكُكَ» معطوفان على خير  
 «وإِضْرَابٌ» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نُمِي»  
 فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب،  
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

أي: تستعمل «أو» للتخير، نحو «خَذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا» ولإباحة نحو «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، والفرق بين الإباحة والتخير: أن الإباحة لَا تَمْنَعُ الجمع، والتخير يمنع، وللتقسيم، نحو «الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف» وللإبهام على السامع، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كُنْتَ عالماً بالجائي منهما وَقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمُ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾]، وللشك، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، وللإضراب كقوله:

٢٩٥ - مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ  
لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ  
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

٢٩٥ - هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولهما لهشام بن عبد الملك.

اللغة: «عيال» يعني بهم أولاده ومن يموتهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.

الإعراب: «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول: خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى «في عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت «لم» نافية جازمة «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملحقة «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانية» مفعول به لزاد «لولا» حرف امتناع لوجود «رجاؤك» رجاء: مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ورجاء مضاف والكاف مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «قتلت» فعل وفاعل «أولادي» أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أوزادوا» حيث استعمل فيه «أو» للإضراب بمعنى بل.



أي: بل زادوا.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ، إِذَا لَمْ يُلَفَّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا<sup>(١)</sup>

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس، كقوله:

٢٩٦ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أي وكانت له قدرًا

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَّةُ

فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَّةُ»<sup>(٢)</sup>

(١) «وربما» رب: حرف تقييل، وما: كافة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف، وذو مضاف، و«النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بمضافة «إذا» إليها «اللبس» جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتي «منفذاً» مفعول أول ليلفي، ومفعوله الثاني محذوف، وجواب «إذا» محذوف.

٢٩٦ - هذا البيت لجزير بن عطية، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «قدر» بفتحيتين أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» عاطفة بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للثاني، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتي «قدرًا» خبر كان «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بآتي.

الشاهد فيه: قوله «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو، ارتكاناً على انفعال المعنى وعدم وقوع التابع في لبس.

(٢) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل =

يعني أن «إمّا» المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده «أو»: من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمّا درهماً وإمّا ديناراً» والإباحة، نحو: «جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين» والتقسيم، نحو: «الكلمة إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف» والإبهام والشك، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

وليست «إمّا» هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف [العطف]<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَأَوَّلِ «لِكن» نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا، وَ«لا»  
نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا<sup>(٢)</sup>

= «إمّا» قصد لفظه: خبر المبتدأ «الثانية» نعت لإمّا «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إمّا» حرف تفصيل «ذي» اسم إشارة للمفردة المؤنثة: مبتدأ، وخبره محذوف: أي إمّا هذه لك، مثلاً «وإمّا» عاطفة «الثانية» معطوف على ذي.

(١) ههنا ثلاثة أمور نرى أن تنبهك إليها؛ الأول: أن «إمّا» الثانية تكون بمعنى أو باتفاق من النحاة، نعي أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إمّا الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو «زارني إمّا زيد وإمّا عمرو»، والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها إمّا هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق التي تأتي له أو أحياناً كما في الشاهد رقم ٢٩٩، والأمر الثالث: أن إمّا الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فإمّا أن تكونَ أحبي بِصِدْقٍ      فأعْرِفْ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيئِي  
وإلا فاطرَحْنِي واتَّخِذْنِي      عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

(٢) «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لكن» قصد لفظه: مفعول به لأول «نفيًّا» مفعول ثان لأول «أو» عاطفة «نهيًّا» معطوف على قوله «نفيًّا» «ولا» قصد لفظه: مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله «تلا» الاتي «أوامراً أو إثباتاً» معطوفان على قوله «نداء» السابق «تلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «لا» المقصود لفظه.

أي: إنما يُعْطَفُ ولكن بعد النفي، نحو: «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا» وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»، ويُعْطَفُ بـ «لا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو» والأمر، نحو: «اضْرِبْ زَيْدًا لا عَمْرًا» وبعد الإثبات، نحو: «جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف بـ «لا» بعد النفي، نحو: «ما جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف بـ «لكن» في الإثبات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

\* \* \*

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا      كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تِيَّهَا<sup>(١)</sup>  
وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ      فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ<sup>(٢)</sup>

يُعْطَفُ بِل في النفي والنهي، فتكون كلكن: في أنها تُقَرَّرُ حكم ما قبلها، وثبتت نقيضه لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زَيْدًا بل عَمْرًا» فَقَرَّرَتِ النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو، والأمر بضربه.

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ، وَالْأَمْرِ، فَتَفِيدُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ،

(١) «وبل» قصد لفظه: مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر، وبعد مضاف ومصحوبي من «مصحوبيهما» مضاف إليه، ومصحوبي مضاف وهما مضاف إليه «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «في مربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «بل» حرف عطف «تيها» قصر للضرورة، وأصله تيهاء، معطوف على مربع.

(٢) «وانقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» للثان، جاران ومجروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل «المثبت» صفة للخبر «والأمر» معطوف على الخبر «الجلي» صفة للأمر.

وَتَنْقُلُ الْحَكْمَ إِلَى الثَّانِي، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَاضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

\*\*\*

وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ<sup>(١)</sup>  
أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبَلَا فَصْلَ يَرِدُ  
فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءٌ، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ<sup>(٢)</sup>

إذا عطفْتَ على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفْتَ عليه بشيء، وَيَقَعُ الْفَصْلُ كَثِيرًا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» فَقَوْلُهُ: «وَأَبَاؤُكُمْ» مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «كُنْتُمْ» وَقَدْ فَصَلَ بـ «أَنْتُمْ» وَوَرَدَ - أَيْضًا - الْفَصْلُ بغير الضمير، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ فَاصِلٌ مَا» وَذَلِكَ كَالْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ»، فَمَنْ: مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَاوِ [فِي يَدْخُلُونَهَا] وَصَحَّ ذَلِكَ لِلْفَصْلِ

(١) «إِنْ» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «عطفْتَ» الآتي، وضمير مضاف و«رفع» مضاف إليه «متصل» نعت للضمير رفع «عطفْتَ» عطف: فعل ماضٍ من فعل الشرط، والباء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، افصل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أَوْ» عاطفة «فافصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكرة صفة لفاصل، أي: فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف، بلا: جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتي، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف و«فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق ب«يرد» فاشياً حال من الضمير المستتر في «يرد» «وضعه» الواو للاستئناف، ضعف: مفعول مقدم لاعتقد، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصل بلا النافية، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، ف «آبَاؤُنَا» معطوف على «نا»، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بلا.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل، نحو «أَضْرَبَ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ف «زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «أَسْكُنْ» وصحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل - وهو «أنت» -.

وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد وردَ في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله:

٢٩٧- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى

كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا

فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوف على الضمير المستتر في «أَقْبَلْتُ».

٢٩٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل - من باب فرح - إذا أشرق وجهه وابيض «تهادى» أصله «تهادى» - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفاً، ومعناه، اتسمائل، وتتمايس، وتنبخر «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق، وملن عن الجادة.

الإعراب: «قُلْتُ» فعل وفاعل «إِذْ» ظرف متعلق بقال «أَقْبَلْتُ» أقبل: فعل ماضٍ، والتاء للأنثى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أَقْبَلْتُ» «تهادى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل «أَقْبَلْتُ» المستتر فيه «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل «أَقْبَلْتُ»، ونعاج مضاف و «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» تعسف: فعل ماضٍ، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من نعاج «رملًا» نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله «أَقْبَلْتُ وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر فيه «أَقْبَلْتُ» المرفوع =

وقد ورد ذلك في الشر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى :  
«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر  
في «سواء».

وعُلم من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع  
المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو» وكذلك  
الضمير المنصوب المتصل والمنفصل، نحو «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ وَعَمَرًا، وَمَا  
أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا».

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار له، نحو  
«مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ» ولا يجوز «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». هذا مذهب الجمهور،  
وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره المصنف، وأشار إليه بقوله:  
وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزْمَاءٍ قَدْ جُعِلَا<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمَاءٍ، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا<sup>(٢)</sup>

= بالفاعلية، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل، أو بغيره، وذلك  
ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص سيبويه على ما قلته.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل:

وَرَجَا الْأَخْيَاطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْسَالًا

(١) «وعود» مبتدأ، وعود مضاف و«خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود، ولدى  
مضاف و«عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف، وضمير مضاف و«خفص»  
مضاف إليه «لأزماً» مفعول ثانٍ مقدم على عامله وهو جعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعلاً» جعل:  
فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عود خافض،  
ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير  
الكلام: وعود خافض قد جعل لازماً.

(٢) «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عود خافض «عندي»  
عند: ظرف متعلق بقوله «لأزماً» الآتي، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «لأزماً» خبر ليس =

أي : جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إِعادةَ الخافضِ - إِذا عُطِفَ على ضميرِ الخفضِ - لازماً، ولا أقول به، لورودِ السماعِ : نثراً، ونظماً، بالعطفِ على الضميرِ المخفوضِ من غيرِ إِعادةِ الخافضِ، فمن النثرِ قراءة حمزة ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر «الأرحام» عطفاً على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، ومن النظمِ ما أنشدَه سيبويه، رحمه الله تعالى .

٢٩٨ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بجر «الأيام» عطفاً على الكافِ المجرورةِ بالباءِ .

\*\*\*

«إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «في» النثر جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مبتناً» حال من فاعل أتى .

٢٩٨ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معين (س ٣٩٢/١) .

اللغة : «قربت» أخذت، وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه «فاليوم أنشأت ..» وفي بعض النسخ «قد بت» «تهجوننا» تشبنا .

المعنى : قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله، وليس عجباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه .

الإعراب : «قربت» قرب : فعل ماضٍ دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجوننا» تهجو : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا : مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت «وتشتمننا» الواو عاطفة، تشتم : معطوف على تهجوننا «فاذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إن تفعل ذلك فاذهب إلخ، اذهب : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل، ما : نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكافِ المجرورة محلاً بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «بك والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلاً بالباء - وهو الكاف - من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف .

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوقَنَا فَمَا يَتْنَهَا وَالْكَعْبُ غُرُوطُ نَفَائِفُ

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ، إِذَا لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ<sup>(١)</sup>

بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِيَوْهَمِ اتَّقِي<sup>(٢)</sup>

قد تُحذفُ الفاءُ مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي: فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ، فحذف «أفطرَ» والفاءُ الداخلةُ عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ.

وانفردت الواو - من بين حُرُوفِ العطف - بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ، ومنه قوله:

٢٩٩ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

(١) «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تُحذف» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود الى الفاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف الآتي، ومع مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «عطفت» عطف: فعل ماضٍ، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف «والواو» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أي الواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافية للجنس «لبس» اسم لا، وخبره محذوف، أي: لا لبس موجود «وهي» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «انفردت» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر.

(٢) «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق، وعطف مضاف و«عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقي» فعل ماضٍ «معموله» معمول: فاعل بقي، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل «دفعاً» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله «دفعاً» «اتقي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

٢٩٩ - هذا البيت للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي =



فـ «الْعَيُونُ»: مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وَكَحَلْنَ الْعَيُونَ،  
والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا - هُنَا - اسْتَبَحَ وَعَظَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصْحُ<sup>(٢)</sup>

ونحوه، وقيل: لاستغنائها بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج «برزن» ظهروا «زحجن الحواجب»  
دققنها وأظننها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.  
الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره ما  
بعده، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» برز: فعل ماضٍ،  
وتون النسوة فاعل، والجملة لا محل لها مقسرة «يوماً» ظرف زمان منصوب ببرزن «وزججن» فعل  
وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يوماً «الحواجب» مفعول به لزجج «والعيونا»  
معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي: وكحلن  
العيون، ونحوه، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين.

الشاهد فيه: قوله «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفاً قد بقي  
معموله، فاما العامل المحذوف فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا «وكحلن»، وأما المعمول  
الباقى فهو قوله: «والعيونا» عطفته النواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله «زججن» وهذا  
العامل المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.  
وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم «علفتها تبناً وماءً بارداً» فيقدر: وسقيتها ماءً  
بارداً، وفيه توجيه آخر، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه  
على كل من المعطوف والمعطوف عليه؛ فيقدر في البيت «وحسن الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه  
من قوله «علفتها - إلخ» يقدر «أثلتها تبناً وماءً» أو «قدمت لها تبناً وماءً» ونحو ذلك، وأرجع إلى شرح  
الشاهد رقم ١٦٦ في باب المفعول معه.

(١) ذكر المصنف - رحمه الله! - أن النواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم» مع أنها  
تشاركهما في ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب:

دَعَا نِسِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنْسِي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ؛ فَمَا أَذْرى أُرْسِدُ طَلَابُهَا؟

تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي، فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

(٢) «وحذف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «استبح» الآتي، وحذف مضاف و«متبوع» مضاف إليه  
«بدا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع، والجملة في محل جر =

قد يُحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم] فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مُخْتَصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقَمَّ».

\* \* \*

وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبْهَ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْساً اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلاً<sup>(١)</sup>

يجوز أن يُعْطَفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْإِسْمِ اسْمٌ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾ وجُعِلَ منه [قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذِقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾، ومن الثاني قوله:

= صفة لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستريح أو يبدأ «وعطفك» الواو للاستئناف؛ عطف: مبتدأ، وعطف مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «واعطف» فعل يمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلاً» مفعول به لاعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تجده» تجد: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «سهلاً» مفعول ثان لتجد.

٣٠٠ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبْسِرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا  
وقوله:

٣٠١ - بَاتَ يُغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

٣٠٠ - البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد، وهو من قصيدة للناطقة الذياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وأول هذه القصيدة قوله:  
كَتَمْتُكَ لَيْلًا بِالْجُمُومِ سَاهِرًا وَهَمَّيْنِ: هَمًّا مُسْتَكِنًا، وَظَاهِرًا  
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيهَا وَوَرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَانِدًا  
اللغة: «ألفيته» ألفى: وجد «يومًا» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك، وماضيه أبار، ويرى «يبيد» بالذال - وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجري، ووقع في نسخة من نسخ ديوان الناطقة «ويجر عطاء»، و«المعابر» جمع معبر - بزنة منبر - وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة.

الإعراب: «فألفيته» ألفى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول «يومًا» ظرف زمان متعلق بألفى «يبير» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لألفى «عدوه» عدو: مفعول به ليبير، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملة مفعولاً ثانياً، وكان من حقه أن يقول «ومجرها» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب لإجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر كما في قول عروة ابن حزام:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْإِيمَانَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا  
ومجر: اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و«عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابر» مفعول به ليستحق، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله «يبير». ومجر حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل - وهو قوله «ومجر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل، على الفعل - وهو قوله «يبير» - وذلك سائغ جائز.

٣٠١ - البيت مما أنشدته جماعة من التحوين - منهم أبو علي في الإيضاح الشعري، وابن الشجري في الأمالي - ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه.

اللغة: «يعشيه» بالعين المهملة - في رواية جماعة من العلماء - أصل معناه يطعمها العشاء، وبالعين المعجمة - كما هو في رواية الأثبات - مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى «بقتضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي: ظالم مجاوز للحد، =

فـ «مُجَرٍّ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرٍ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

\*\*\*

= والضمير المتصل في «يعشيها، وأسوقها» للإبل .  
 المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربيته يقطع أسوق التي تستحق الذبيح ، ويجور الى أخرى لا تستحقه .  
 الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «يعشيها» يغشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بـ يغشى «باتره» صفة لبعضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غضب ، والجملة في محل جر صفة ثانية لبعضب «في أسوقها» الجار والمجرور متعلق بيقصد ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد .  
 الشاهد فيه : قوله «يقصد» . . وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل - وهو قوله «جائر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل - وهو قوله «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد في الشعر العربي - بل ورد في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآية التي تلاها الشارح .

## الْبَدَلُ

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ - هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالٍ

البدل هو: «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

فهـ «التابع»: جنس، و «المقصود بالنسبة»: فُضِّلَ، أخرج: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، لأن كل واحد منها مُكْمَلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصود بها، و «بلا واسطة»: أخرج المعطوف ببَلْ، نحو «جاء زيد بل عمرو»، فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة - وهي بل - وأخرج المعطوف بالواو ونحوها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

مَطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ، يُقْلَى، أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ<sup>(٣)</sup>

(١) «التابع» مبتدأ أول «المقصود» صفة له «بالحكم» جار ومجرور متعلق بالمقصود «بلا واسطة» بلا: جار ومجرور متعلق بالتابع، ولا الاسمية مضاف وواسطة: مضاف إليه «هو» ضمير منفصل مبتدأ ثان «المسمى» خبر المبتدأ الثاني، وجسلة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول «بدلاً» مفعوله الثاني.

(٢) قول الناظم «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبة، وليس هو وحده المقصود، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظاً ومعنى بالفصل الأول، فافهم ذلك وتدبره.

(٣) «مطابقاً» - مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله «يلقى» الآتي «أو بعضاً» معطوف على قوله مطابقاً «أو» عاطفة «ما» اسم موصول معطوف على قوله «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل «يلقى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، =

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ      وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبٌ<sup>(١)</sup>  
كَزْرُهُ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ الْيَدَا،      وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى<sup>(٢)</sup>

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل<sup>(٣)</sup>، وهو البدل المطابق للمبدل منه  
المُسَاوِي له في المعنى، نحو «مررت بأخيك زَيْدٍ، وَزُرُّهُ خَالِدًا».

الثاني: بدل البعض من الكل<sup>(٤)</sup>، نحو «أَكَلْتُ الرغيفَ ثُلْثَهُ، وَقَبْلَهُ

الْيَدَ».

= وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل: معطوف على قوله «ما يشتغل»  
والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه «بيل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف.

(١) «وذا» اسم إشارة: مفعول به لقوله «اعز» الآتي «للإضراب» جار ومجرور متعلق بـ «اعز» أيضاً «اعز» فعل  
أمر، مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «قصداً» مفعول  
مقدم لصحب «صحب» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب  
الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف، أي وإن وقع دون، ودون مضاف  
و «قصداً» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف: أي فهو بدل غلط «به» جار ومجرور  
متعلق بسلب الآتي «سلب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام.

(٢) «كزره» الكاف جارة لقول محذوف، زر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،  
والهاء مفعول به لزر «خالداً» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة، قبل: فعل أمر،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، واليدا: بدل بعض من الهاء في قبله  
«واعرفه» الواو حرف عطف، اعرف: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء  
ضمير الغائب مفعول به لاعرف، مبني على الضم في محل نصب «حقه» حق: بدل اشتغال من الهاء في  
اعرفه، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة، فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت «نبلا» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب.

(٣) و(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بال خطأ.

الثالث: بدل الاشتغال، وهو الدال على معنى في متبوعه، نحو «أعجبني زيد علمه، وأعرفه حقه».

الرابع: البدل المبين للمبدل منه، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف ببل» وهو على قسمين، أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء<sup>(١)</sup>، نحو «أكلت خبزاً لحمياً» قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمياً أيضاً، وهو المراد بقوله: «ودا للإضراب اعز إن قصداً صحب» أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل أنسبه للإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو، الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو «رأيت رجلاً حماراً» أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قصد غلط به سلب» أي: إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط، لأنه مزيل الغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله: «خذ نبلاً مدي» يصلح أن يكون مثلاً لكل من القسمين، لأنه إن قصد النبأ والمدي فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدي فقط - وهو جمع مديّة، وهي الشفرة - فهو بدل الغلط.

\*\*\*

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا<sup>(٢)</sup>

(١) البداء - بفتح الباء بزة السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه.

(٢) «ومن ضمير جار ومجرور متعلق بقوله «لا تبدله» الآتي، وضمير مضاف، و«الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «لا» ناهية «تبدله» تبدل: فعل مضارع مجزوم بلا =

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوْ اشْتِمَالَ<sup>(١)</sup> كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا<sup>(٢)</sup>  
 أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدل بَدَل كل  
 من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كَانَ بَدَل اشتمالٍ، أو بَدَل بعض  
 من كل.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾، ف «أولنا»  
 بدل من الضمير المجرور باللام - وهو «نا» - فإن لم يَدُل على الإحاطة  
 امتنع، نحو «رأيتك زيدا».

والثاني كقوله:

٣٠٢ - ذَرَيْنِي، إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا  
 وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا  
 ف «حِلْمِي» بدل اشتمال من الياء في «أَلْفَيْتَنِي».

= الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إلا» أداة استثناء «ما» اسم  
 موصول: مستثنى، مبني على السكون في محل نصب «إحاطة» مفعول به مقدم لجلال الآتي «جلا»  
 فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والجملة لا محل لها  
 صلة الموصول، وتقدير البيت: ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر - وهو ضمير المتكلم أو ضمير  
 المخاطب - إلا ما جلا إحاطة.

(١) «أو» عاطفة «اقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل «بعضاً»  
 مفعول به لا يقتضى «أو اشتمالاً» معطوف على قوله بعضاً «كأنك» الكاف جارة لقول لمحذوف، إن:  
 حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «ابتهاجك» ابتهاج: بدل اشتمال من اسم إن، وابتهاج مضاف  
 والكاف مضاف إليه «استمالاً» استمال فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
 ابتهاجك، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن.

٣٠٢ - البيت لعدي بن زيد العبادي، ونسب في كتاب سيبويه (٧٧/١) إلى رجل من بجيلة أو  
 خثعم.

اللغة: ذريني، دعيني، واتركيني، يخاطب امرأة «ألفيتني» وجدنتي «مضاعاً» ذاهباً أو كالذاهب؛ =



## والثالث كقوله:

٣٠٣ - أَوْ عَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي، فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ  
ف «رجلي» بدل بعض من الياء في «أَوْ عَدَنِي».

= لعدم التعويل عليه، وترك الركون إليه.

الإعراب: «ذريني» ذرى: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة، فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» أمر: اسم إن، وأمر مضاف والكيف مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يطاعا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «أفيتني» ألقى: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول «حلمي» حلم: بدل اشتغال من ياء المتكلم، وحلم مضاف والياء مضاف إليه «مضاعاً» مفعول ثان لألقى.

الشاهد فيه: قوله «أفيتني حلمي» حيث أبدل اسم الظاهر - وهو قوله «حلمي» - من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في «أفيتني» - بدل اشتغال.

٣٠٣ - نسب العيني تبعاً لياقوت هذا البيت للتعديل - بزنة التصغير - ابن الفرخ بزنة القتل - وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه، فأرسله فلما مثل بين يديه عنقه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه.

اللغة: «أوعدني» تهددني، وقال الفراء: يقال وعدته خيراً، ووعدته شراً - بإسقاط الهمزة فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعدته» إذا أردت الخير، و «أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأذاهم»، جمع أذهم، وهو القيد «شنة» غليظة، خشة «المناسم» جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب: «أوعدني» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بيوعد «والأذاهم» معطوف على السجن «رجلي» رجل: بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني، ورجل مضاف والياء مضاف إليه «فرجلي» الفاء للتفريع، ورجل: مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «شنة» خبر المبتدأ، وشنة مضاف و «المناسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أوعدني» - رجلي - حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله «رجلي» - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد - بدل بعض من كل.

وَفُهُم من كلامه: أَنَّهُ يُبَدَّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ مطلقاً كما تقدم تمثيله، وَأَنْ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ يُبَدَّلُ مِنَ الظَّاهِرِ مطلقاً، نحو «زُرُّهُ خالداً».

\*\*\*

وَيَبْدُلُ الْمُضْمَنُ الْهَمْزِيَّ هَمْزاً، كَ «مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ»<sup>(١)</sup>؟  
إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول هَمْزَةِ الاستفهام على البدل، نحو «مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ؟ وما تفعلُ أخيراً أَمْ شَرّاً؟ ومتى تأتينا أَعْداءُ أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟»

\*\*\*

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنِ»<sup>(٢)</sup>  
كما يُبَدِّلُ الْاسْمُ مِنَ الْاسْمِ يُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، ف «يَسْتَعِينُ بِنَا»: بَدَلُ مِنْ «يَصِلُ إِلَيْنَا»، ومثله قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً»

(١) «وبدّل» الواو للاستئناف، بدل: مبتدأ، وبدل مضاف و«المضمن» مضاف إليه، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذي يتعدى لاثنتين «الهمز» مفعول ثانٍ للمضمن «يلي» فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به ليلي «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة: خبر المبتدأ «أَسْعِيدُ» الهمزة للاستفهام، سعيد: بدل من اسم الاستفهام وهو من «أَمْ» حرف عطف «على» معطوف على سعيد.

(٢) «وبدّل» الواو للاستئناف، يبدل: فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق ببديل «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إِلَيْنَا» جار ومجرور متعلق ببصل «يستعين» بدل من يصل «بِنَا» جار ومجرور متعلق ببصل «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.

يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ» فـ «يُضَاعَفُ»: بَدَلٌ مِنْ «يَلْقَى» فَأِعْرَابُهُ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ الْجَزْمُ، وَكَذَا قَوْلُهُ:

٣٠٤ - إِنْ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايِعَا      تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا  
فـ «تؤخذ»: بَدَلٌ مِنْ «تُبَايِعَا» وَلِذَلِكَ نَصَبُ.

٣٠٤ - هذا البيت مجهول قائله، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين، وقد رواه (٧٨/١) وقال عقب روايته: «هذا عربي حسن».

اللغة: «تبايع» تدین للسلطان بالطاعة، وتدخل فيما دخل فيه الناس.

المعنى: يقول لمخاطبه: إني ألزم نفسي عهداً أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته؛ فإما التزمت ذلك طائعاً مختاراً، وإما أن ألجئك إليه، وأكرهك عليه، يبعث إليه الخلاف، والخروج عن الجماعة، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس.

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «الله» اسم إن تأخر عن خبره «أن» حرف مصدري ونصب «تبايعا» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للاطلاق، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومذخولها هو اسم إن، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم، وتتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها، وتقدير الكلام: إن مبايعتك كائنة عليّ والله «تؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع «كرها» مفعول مطلق، أو حال على التأويل بكاره «أو» عاطفة «تجيء» فعل مضارع معطوف على تؤخذ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «طائعاً» حال من الضمير المستتر في تجيء.

الشاهد فيه: قوله «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبطل الفعل - وهو قوله «تؤخذ» - من الفعل - وهو قوله «أن تبايعا» - بدل اشتغال.

واعلم أن الدليل على أن البطل - في هذا الشاهد، وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح - هو الفعل وحده، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله - الدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البطل، ألا ترى أن «تؤخذ» في هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايع» منصوب، وأن «يضاعف» في الآية الكريمة مجزوم كما أن «يليق» مجزوم، والله سبحانه أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## النِّدَاءُ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا،  
وَأَيَّ، وَآ» كَذَا «يَا» ثُمَّ «هَيَّا»<sup>(١)</sup>  
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبَ  
أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى النَّبَسِ اجْتَنِبَ<sup>(٢)</sup>

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غيرَ مندوب: فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد - كالنائم والساهي - أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء: «يَا، وَأَيَّ، وَآ، وَهَيَّا» وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو «أَزِيدُ أَقْبِلُ»<sup>(٣)</sup>، وإن كان مندوباً - وهو الْمُتَفَجِّعُ عليه، أو الْمُتَوَجِّعُ منه - فله «وَا» نحو «وَارِيدَاهُ»، و «وَاطْهَرَاهُ» و «يَا» أيضاً، عند عَدَمِ التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعينت «وَا» وامتنعت «يَا».

(١) «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الناء» صفة للمنادى «أو كالنَّاء» عطف على الناء «يَا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وَأَيَّ» معطوفان على يا «كَذَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «يَا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على يَا.

(٢) «والهمزة» مبتدأ «للداني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ووا» قصد لفظه: مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو يا» معطوف على وا «وغير» مبتدأ، و «وَا» قصد لفظه: مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله «اجتنب» الاتي، ولدى مضاف و «اللبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:  
أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التُّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أُرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وَعَيْرٌ مِّنْدُوبٌ، وَمُضْمَرٌ، وَمَا جَا مُسْتَعْنَاءٌ قَدْ يَعْرِى فَاعِلًا<sup>(١)</sup>  
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِكَةِ قُلْ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ<sup>(٢)</sup>

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو «وَأَزِيدَا» ولا مع الضمير، نحو «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ» ولا مع المستغاث، نحو «يَا لَزَيْدٍ» .  
وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً، فنقول في «يَا زَيْدُ أَقْبِلْ» :  
«زَيْدٌ أَقْبِلْ» وفي «يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ» : «عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ» .

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أَكْثَرَ النحويين مَنْعُوهُ، ولكن أجازاه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال : «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي : انصر مَنْ يعذله على مَنْعِهِ، لورود السماع به، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي : يا هؤلاء، وقول الشاعر :

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «مندوب» مضاف إليه «ومضمر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً «جا» قصر للضرورة : فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مستغاثاً» حال من الضمير المستتر في جاء «قد» حرف تقييل «يعرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فاعلماه اعلم» : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) «وذاك» اسم إشارة : مبتدأ «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله : «قل» الآتي، واسم مضاف و «الجنس» مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع : فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعة في جواب الشرط، انصر : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «عاذله» عاذل : مفعول به لانصر، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه .

٣٠٥ - ذَا، ارْعَوَاءٌ، فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الرَّ  
 أَسْ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
 أي: يا ذَا، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم: «أَصْبَحَ لَيْلٌ»  
 أي: يا ليل، و«أَطْرُقُ كَرًا» أي: يَا كَرَا.

\*\*\*

وَابْنُ الْمَعْرِفِ الْمُنَادِي الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا<sup>(١)</sup>

٣٠٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.  
 اللغة: «ارعواء» انكفافاً، وتركاً للصبوة، وَاخْذًا بِالْجِدِّ وَمَعَالِي الْأُمُورِ.  
 الإعراب: «ذَا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا هذا «ارعواء» مفعول مطلق لفعل  
 محذوف، وأصل الكلام: ارعو ارعواء «فليس» الفاء للتعليل، ليس: فعل ماض ناقص «بعد»  
 ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، وبعد مضاف و«اشتعال» مضاف إليه، واشتعال  
 مضاف و«الرأس» مضاف إليه «شيئاً» تمييز «إلى الصبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من  
 سبيل الآتي، وكان أصله نعتاً له، فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت  
 صارت حالاً، ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف، بسبب كون الصفة تابعاً، ومن شأن  
 التابع ألا يسبق المتبوع. «من» زائدة «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره، مرفوع بضممة مقدرة، منع  
 من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.  
 الشاهد فيه: قوله «ذَا» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ فدل ذلك على أنه وارد، لا  
 ممتنع، خلافاً لمن ادعى منعه، نعم هو قليل.  
 وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي:

هَذَا بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيماً ثُمَّ انْتَنَيْتُ، وَمَا شَفَيْتُ نَيْسَا  
 يريد بقوله هذي: يا هذه، ومثل ذلك قول الراجز:  
 يَا إِلْيَ إِمَّا سَلِمْتُ هَذَا فَاَسْتَوْسِفِي لِصَارِمٍ هَذَا  
 \* أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ \*

(١) «وابن» فعل أمر مبني على حذف الباء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المعرف»  
 مفعول به لابن «المنادي» بدل من «المعرف» «المفردا» نعت للمنادي «على الذي» جار ومجرور =

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.  
فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة  
غير مقصودة.

فإن كان مفرداً - معرفة، أو نكرة مقصودة - بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ  
به، فإن كان يرفع بالضمة بُنِيَ عليها، نحو «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ»، وإن  
كان يُرْفَعُ بالالف أو بالواو فكذلك، نحو «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ»، و«يَا  
زَيْدُونِ، وَيَا رُجَيْلُونِ» ويكون في محل نصب على المفعولية، لأن المنادى  
مفعول [به] في المعنى، وناصبه فعلٌ مضمر نابت «يا» منابه، فأصل «يا  
زيدُ»: أَدْعُو زَيْدًا، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه.

\*\*\*

وَأَنْوَاضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا<sup>(١)</sup>  
أي: إذا كان الاسم المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ - بعد النداء - بناؤه

= متعلق بقوله ابن «في رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عهد» الآتي، ورفع مضاف والهاء  
مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهده» عهد: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والالف للاطلاق، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة  
الذي.

(١) «وانو» الواو للاستئناف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انضمام»  
مفعول به لانو، وانضمام مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «بنو» فعل وفاعل، والجملة لا  
محل لها صلة الموصول، والغائد محذوف، أي: بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله بنوا، وقبل  
مضاف، و«النداء» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، واللام لام الأمر، يجر: فعل مضارع مبني  
للمجهول محزوم بحذف الالف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي  
بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق، ومجرى مضاف و«ذي» مضاف إليه، وذو مضاف و«بناء»  
مضاف إليه، وجملة «جددا» من الفعل المبني للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر  
نعت لبناء.

على الضم، نحو «يا هذا». وَيَجْرِي مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء كزيد: في أنه يُتَّبَع بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّر فيه، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل، فتقول «يا هذا العاقل، والعاقل» بالرفع والنصب، كما تقول: «يا زيد الظريف، والظريف».

\*\*\*

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ، وَالْمُضَافَا وَشَبْهَهُ - أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا<sup>(١)</sup>

تقدّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبنى على ما كان يرفع به، وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة: أي غير مقصودة، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به - نُصِبَ.

فمثال الأول قول الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدي» وقول الشاعر:

٣٠٦ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(١) «والمفرد» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «انصب» الآتي «المنكور» نعت للمفرد «والمضافا» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفة، وشبهه: معطوف على المفرد أيضاً، وشبهه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عادما» حال من فاعل انصب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «خلافًا»، مفعول به لعادم.

٣٠٦ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني.

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، قاله الجوهري، وقيل: معناه بلغت العرض، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان - بفتح النون وسكون الدال - ومعناه النديم المشارب، وقد يطلق على المجلس المصاحب، وإن لم يكن مشاركاً على الشراب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء «راكباً» منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يفصد راكباً بعينه «إما» كلمة مكونة من إن وما؛ فإن: شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماضٍ فعل شرط - بانه: فاعل =



ومثال الثاني قولك : «يا غلامَ زيدٍ»، و«يا ضاربَ عمرو».

ومثال الثالث قولك «يا طالعاً جبالاً، ويا حسناً وجهه، ويا ثلاثة وثلاثين» [فيمن سميته بذلك].

\*\*\*

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ، مِنْ نَحْوِ «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ» لَا تَهِنْ<sup>(١)</sup>

أي : إذا كان المنادى مفرداً، علماً، ووُصِفَ بـ «أَبْنٍ» مضافٍ إلى

«فيلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ : فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ندامي» ندامي : مفعول به لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الالف، وندامي مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافية للجنس «تلاقيا» تلاقى : اسم لا، والالف للاطلاق، وخبر «لا» محذوف تقديره : لا تلاقى لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لبلغن.

الشاهد فيه : قوله «أيا راكباً» حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه، فهو يريد راكباً أي راكباً منطلقاً نحو بلاد قومه يبلغهم حاله؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك، وليس يريد واحداً معيناً.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم : فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

(١) «ونحو» نفعول تقدم على عامله وهو قوله «ضم» الآتي، ونحو مضاف و «زيد» مضاف إليه، «ضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحن» الواو عاطفة، افتح : فعل أمر معطوف على فعل الأمر السابق، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة حرف نداء، زيد : متادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضاً «ابن» نعت لزيد باعتبار محله، وابن مضاف و «سعيد» مضاف إليه «لا تهن» لا : ناهية، تهن : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

عَلَمَ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْمَنَادَى وَبَيْنَ «ابن» - حَازَ لَكَ فِي الْمَنَادَى وَجْهَانِ:  
الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» وَالْفَتْحُ إِتْبَاعًا، نَحْوُ «يَا زَيْدُ بْنُ  
عَمْرٍو»، وَيَجِبُ حَذْفُ أَلْفِ «ابن» وَالْحَالَةُ هَذِهِ خَطَأٌ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَالضَّمُّ - إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنُ عَلَمًا، أَوْ يَلِ الْأَبْنُ عَلَمٌ - قَدْ حُتِمَا<sup>(٢)</sup>  
أَي: إِذَا لَمْ يَقَعِ «ابن» بَعْدَ عَلَمٍ، أَوْ [لَمْ] يَقَعِ بَعْدَهُ عَلَمٌ، وَوَجَبَ  
ضَمُّ الْمَنَادَى، وَامْتَنَعَ فَتْحُهُ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ نَحْوُ «يَا غُلَامُ ابْنَ عَمْرٍو، وَيَا  
زَيْدُ الظَّرِيفِ ابْنَ عَمْرٍو» وَمِثَالُ الثَّانِي: «يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا» فَيَجِبُ بِنَاءُ  
«زَيْد» عَلَى الضَّمِّ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَيَجِبُ إِثْبَاتُ أَلْفِ «ابن» وَالْحَالَةُ  
هَذِهِ.

\*\*\*

وَاضْمُمْ، أَوْ أَنْصِبْ - مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا<sup>(٣)</sup>

(١) وَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَسَخِ الشَّرْحِ «وَيَجُوزُ حَذْفُ أَلْفِ ابْنِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ.  
(٢) «وَالضَّمُّ» مُبْتَدَأُ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «لَمْ» حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ «يَلِ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةٌ  
جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ «الابْنِ» فَاعِلٌ يَلِي «عَلَمًا» سَعُولٌ بِهِ لِيَلِي، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ فَعْلِ الشَّرْطِ  
«أَوْ» عَاطِفَةٌ «يَلِ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى يَلِ الْأَوَّلِ «الابْنِ» مَفْعُولٌ بِهِ لِيَلِي الثَّانِي «عَلَمٌ» فَاعِلٌ  
يَلِي الْمَعْطُوفَ «قَدْ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «حَتْمًا» فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ  
الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الضَّمِّ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ،  
وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ.

(٣) «وَاضْمُمْ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «أَوْ» عَاطِفَةٌ «أَنْصِبْ» مَعْطُوفٌ عَلَى  
اضْمُمْ «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ: تَنَازَعَهُ الْفِعْلَانِ قَبْلَهُ، كُلُّ مِنْهُمَا يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا «اضْطَرَّارًا» مَفْعُولٌ لِأَجَلِهِ  
«نُونًا» نُونٌ: فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَابُ  
تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «مِمَّا» بَيَانٌ لِمَا الْمَوْصُولَةُ  
«لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَيْنَا الْآتِي «اسْتِحْقَاقٌ» مُبْتَدَأٌ، وَاسْتِحْقَاقٌ مُضَافٌ وَ«ضَمٌّ» مُضَافٌ =

تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً، أو نكرة مقصودة - يجب بناؤه على الضم، وذكر هنا أنه إذا اضطرّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

٣٠٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومن الثاني قوله:

٣٠٨ - ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ:      يَاعَدِيَا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

\*\*\*

إليه، وجملة «بينا» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة بمن.

٣٠٧ - البيت للأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة ويشبب بها، ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وسلام مضاف. و«الله» مضاف إليه «يا» حرف تداء «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا: حرف تداء، مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة.

الشاهد فيه: قوله «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة، وأبقي الضم اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه.

٣٠٨ - هذا البيت للمهلل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابتة المحلل اللغة: «وقتك» مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ، والكلاءة «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، وكان أصله «الوواقي» فقلبت الواو الأولى همزة.

الإعراب: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «صدرها» صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلي» جار ومجرور متعلق بضررت «وقالت» قال: فعل ماض، والتاء للثاني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «يا» حرف تداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف،

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «الله» وَمَحْكِي الْجَمَلِ<sup>(١)</sup>  
وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ<sup>(٢)</sup>

لا يجوز الجمع بين حرف النداء، و«أَلْ» في غير اسم الله تعالى،  
وما سمي به من الْجَمَلِ، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

٣٠٩- فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا      أَيَاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

= أي: والله لقد - إلخ، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى: فعل ماضٍ، والتاء للتانيث، والكاف مفعول به «الأوآقي» فاعل وقى.

الشاهد فيه: قوله «يا غدياً» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

(١) «بِاضْطِرَارٍ» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتي «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضياً، ومفعول به إذا جعلته أمراً، وجمع مضاف و«يا» قصد لفظه: مضاف إليه «وَأَلْ» عطف على «يا» «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع، ومع مضاف و«الله» مضاف إليه «ومحكي» معطوف على لفظ الجلالة، ومحكي مضاف و«الجمال» مضاف إليه.

(٢) «وَالْأَكْثَرُ» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه: خبر المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماضٍ «يا اللهم» قصد لفظه: فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ.

٣٠٩- هذا البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب «اللذان» صفة لقوله: «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر. فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا: منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوباً، تقديره: أحذركما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، ونا: مفعول أول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، مقدرة «شراً» مفعول ثان.

الشاهد فيه: قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية (الجمال)، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإنما لم يجر في سعة الكلام أن يقرن حرف النداء بما فيه أل لسببين؛ أحدهما: أن كلا من حرف=

وأما مع اسم الله تعالى وَمَحَكِيَّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله»  
 بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مَنْطِقٌ»: «يا الرَّجُلُ  
 مَنْطِقٌ أَقِيلُ».

والأكثر في نداء اسم الله «اللَّهُمَّ» بميم مشددة مَعْوَضَةٌ من حرف  
 النداء، وشذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله:  
 إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا

\*\*\*

= النداء وأل يفيد التعريف، فأحدهما كاف عن الآخر، والثاني: أن تعريف الألف واللام تعريف  
 العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب  
 لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان.

٣١٠- هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهدلي وذكر له بيتاً قبل بيت  
 الشاهد، وهو:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَبْمًا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

اللغة: «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألمًا» نزل، وألم في قوله: «وأي  
 عبد لك لا ألمًا» من قولهم: ألم فلان بالذنب، يريدون فعله أو قاربه.

المعنى: يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بقوله «أقول»  
 الآتي «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ما ألم حدث ألمًا  
 «ألمًا» ألم: فعل ماضٍ، والألف للاطلاق. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
 حدث «أقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل خبر إن  
 «يا» حرف نداء «اللهم» الله: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه: قوله «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها  
 للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم، لأنه جمع بين العوض  
 والمعوّض عنه.

وقد جمع بينهما، وزاد ميماً ذلك الراجز الذي يقول:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا

## فَصْلٌ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافُ دُونَ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصْبًا، كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ<sup>(١)</sup>  
 أي: إذا كان تابع المندادى المضموم مضافاً<sup>(٢)</sup> غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلألف  
 واللام وَجَبَ نَصْبُهُ، نحو «يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو».  
 وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ، أَوْ ارْفَعَ، وَاجْعَلَا كُمُسْتَقِلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا<sup>(٣)</sup>

(١) «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: ألزم تابع ذي الضم - الخ، وتابع مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع، ودون مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «الزيمه» ألزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعوله الأول «نصباً» مفعوله الثاني «كأزيد» الكاف جارة لقول محذوف، والهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة المحل، و «ذا مضاف و «الحيل» مضاف إليه.  
 (٢) ههنا شيئان أريد أن أنبهك إليهما:

الأول: أن المندادى إذا كان اسماً ظاهراً، فله جهتان: الأولى جهة كونه منادى، وهي تقتضي الخطاب، والثاني جهة كونه اسماً ظاهراً، وهي تقتضي الغيبة؛ فإذا كان تابع المندادى متصلاً بضميره جاز في هذا الضمير وجهان: الأول: أن يؤتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية؛ والثاني أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى، تقول: يا زيد نفسته أو نفسك، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا ذا الذي قام أو قمت.

والأمر الثاني: أن التابع المضاف الذي يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضة، أما الذي إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمة العلماء؛ فقال الرضي: يجوز فيه الوجهان الضم والنصب، وقال السيوطي: يجب نصبه.

(٣) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفع» الآتي «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» معطوف على ارفع «واجعلا» الواو عاطفة أو للاستئناف، اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في موضع المفعول الثاني له «نسقا» مفعول أول لاجعل «وبدلاً» معطوف على قوله نسقا.

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ - وهو المضاف  
المصاحب لآل، والمفرد - فتقول: «يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْآبُ» برفع «الكریم»  
وَنَصْبِهِ، و«يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ والتوكيد حُكْمُ الصِّفَةِ، فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدُ،  
وَزَيْدٌ» بالرفع والنصب، و«يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

وأما عطفُ النَّسَقِ والبَدَل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمّه  
إذا كان مفرداً، نحو «يَا رَجُلُ زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ وَزَيْدُ» كما يجب الضم لو  
قلت: «يَا زَيْدُ»، ويجب نصبه إن كان مضافاً، نحو «يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»  
و«يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ»، كما يجب نصبه لو قلت: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ».

\* \* \*

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ «أَلُ» مَانِسَقًا      فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعُ يَنْتَقَى<sup>(١)</sup>

أي: إنما يجب بناء المَنَسُوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير  
«أَلُ».

فإن كان بـ «أَلُ» جاز فيه وجهان: والنصب، والمختار - عند

(١) «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه،  
ومصحوب مضاف و«أَلُ» قصد لفظه: مضاف إليه «ما» اسم موصول: اسم يكن «نسقا» نسق:  
فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة،  
والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ففيه» الفاء واقعة في جواب الشرط، فيه:  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل  
جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم،  
وجملة «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

الخليل وسيبويه، ومن تبعهما - الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَرَفَعَ يَنْتَقَى» أي: يُخْتَار، فتقول: «يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ» بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: «يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ» برفع «الطير» ونصبه.

\*\*\*

وَأَيُّهَا، مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ<sup>(١)</sup>  
وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفَ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ<sup>(٢)</sup>  
يقال: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا،  
فـ «أَيُّ» منادى مفرد مبني على الضم، و «ها» زائدة، و «الرَّجُلُ» صفة  
لأَيُّ، ويجب رفعه عند الجمهور، لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز  
المازني نَصْبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك «يَا زَيْدُ  
الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أي» إلا باسم جنسٍ مُحَلَّى بِأَلْ، كالرجل، أو باسم

(١) «أَيُّهَا» قصد لفظه: مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «يلزم» الآتي - ومصحوب مضاف و «أَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أَلْ «صفة» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أَيُّهَا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب أَلْ «لدى» ظرف متعلق بيلزم، ولدى مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «المعرفة» مضاف إليه، وتقدير البيت: وأَيُّهَا يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفة مرفوعاً واقعاً بعده.

(٢) «وَأَيُّهَذَا» قصد لفظه: مبتدأ «أَيُّهَا الَّذِي» معطوف عليه بعاطف مقدر «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ، ووصف مضاف و «أَيُّ» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف، وسوى مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «ورد» فعل مضارع مبني للمجهول، وثائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف أي بسوى هذا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.



إشارة، نحو «يا أيُّهَذَا أَقْبِلْ» أو بموصول مُحَلَّى بِأَل «يا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا».

\*\*\*

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ      إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَّتُ الْمَعْرِفَةَ<sup>(١)</sup>  
يقال: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرجُل» إن جعل «هذا» وَصْلَةً  
لندائه كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا  
يُفِيَّتُ الْمَعْرِفَةَ» فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب  
رَفْعُ صِفَتِهِ، بل يجوز الرفع والنصب.

\*\*\*

فِي نَحْوِ «سَعِدَ سَعْدُ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ      ثَانٍ، وَضُمُّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا تَنْصِبُ<sup>(٢)</sup>

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «إشارة» مضاف إليه «كأي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ،  
و «في الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «إن» شرطية  
«كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «تركها» ترك: اسم كان، وترك مضاف وها: مضاف إليه  
«يفيَّت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة»  
مفعول به ليقيت، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق  
الكلام.

(٢) «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتصب» الآتي «سعد» منادى بحرف نداء محذوف، مبني  
على الضم في محل نصب «سعد» توكيد للاول، أو بدل منه، أو عطف ببيان بمرعاة محله، أو  
مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف و «الأوس» مضاف إليه  
«ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعله «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«وأفتح» معطوف على ضم «أولاً» تنازعه الفعلان قبله «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب  
الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً، وكرر، مضافاً ثاني لفظية إلى  
غيره، سواء أكان علماً كعثال الناظم، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك: =

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ»<sup>(١)</sup> و  
 \* يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِي \* ٣١١ -

من أمثلة جمع الكثرة: فعالي، وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخره ياء مُشدَّدة غير متجددة للنسب، نحو «كُرْسِيٍّ وَكُرَاسِيٍّ، وَبَرْدِيٍّ وَبَرَادِيٍّ»، ولا يقال «بَصْرِيٍّ وَبَصَارِيٍّ».

\*\*\*

وَيَفْعَالِلَ وَشِبْهَهُ انْطَقَا في جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدًا، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ<sup>(٣)</sup>

= يا رجل رجل القوم، أم كان وصفاً نحو يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون في هذا، فإن لم يكن ثاني اللفظين مضافاً - نحو يا زيد زيد - لم يجب نصبه، وجاز فيه وجهان النصب والضم، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي.

(١) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر:

أَبَا سَعْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا      وَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ  
 أَجِيبَا أَلْسِي ذَا عِي الْهُدَى وَتَبَوَّأَا      مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ رُلْفَةً عَارِفِ  
 ٣١١ - هذه قطعة من بيت لجريز بن عطية، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي.

الشاهد فيه: قوله «يا تيم تيم عدي» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، على ما أوضحناه في الإعراب، وأوضحه الشارح العلامة.

(٢) «ويفعالل» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعالل: جار ومجرور متعلق بقوله «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على فعالل، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقا، وجمع مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى، وفوق مضاف و«الثلاثة» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف و =

## \* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ \* - ٣١٢

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول: الضم، والنصب.

فإن ضمَّ الأوَّل كان الثاني منصوباً: على التوكيد<sup>(١)</sup>، أو على إضمار «أعني»، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء.

= «ما» اسم موصول: مضاف إليه «مضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف على قوله من غير - إلخ «جرد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الأخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف. ٣١٢ - وهذه قطعه من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، يقوله في زيد بن أرقم - وكان يتيماً في حجره - يوم غزاة مؤتة، وهو بكماله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبُلُ نَطَاوُلُ اللَّيْلِ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

اللغة: «اليعملات» بفتح الياء والميم: الإبل القوية على العمل «الدُّبُل» جمع ذابل أو ذابلة أي ضامرة من طول السفر، وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحداتها، وقوله «نطاوُل الليل» عليك - إلخ - يريد انزل عن راحلتك واحد الإبل، فإن الليل قد طال، وحدث للإبل الكلال، فنشطها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في البيت قبله «زيد» منصوب لا غير، على أنه تابع للسابق، أو منادى، وزيد مضاف و «اليعملات» مضاف إليه «الدُّبُل» صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد زيد اليعملات» بحيث تكرر لفظ المنادى، وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا. ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد، والنصب على أنه منادى مضاف، وفي الثاني النصب ليس غير، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه، وقد بيناها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً، وقالوا: لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بالفاظ معينة معروفة وليس هذا منها، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً، لوجهين: أولهما أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به =

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: فمذهبُ سيويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأن الأصل: «يَا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

\*\*\*

---

= اللفظ الأول وهو المضاف إليه، وثانيهما أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة.

قال: أبو رجاء: ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهة التعريف، ويكتفي باشتراكهما في جنس التعريف، فافهم ذلك.

## الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ أَنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا<sup>(١)</sup>  
إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم : فإما أن يكون صحيحاً ، أو  
معتلاً .

فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير مُنَادَى ، وقد سبق حكمه<sup>(٢)</sup> في  
المضاف إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه :

أحدها : حذف الياء والاستغناء بالكسرة ، نحو «يَا عَبْدُ» ، وهذا هو  
الأكثر .

الثاني : إثبات الياء ساكنةً ، نحو «يَا عَبْدِي» وهو دون الأول في  
الكثرة .

(١) «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منادى» مفعول أول «صح» فعل  
ماض ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل ، والجملة في محل نصب صفة  
لمنادى «إن» شرطية «يُضَفَّ» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى المنادى «ليَا» جار ومجرور متعلق بـيُضَفَّ «كعبد» جار ومجرور متعلق بواجعل ،  
وهو في محل المفعول الثاني له «عبدِي ، عبد ، عبداً ، عبدياً» كلهن معطوفات على الأول بعاطف  
مقدر .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره ألف نحو فتاي  
وعصاي ، أو واو نحو مسلمي ، أو ياء غير مشددة نحو قاضي ، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها  
أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسبي ، ولا تنس أنا ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء  
المتكلم ساكنة ، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللنا لك على ما  
ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بعريتهم . ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ،  
ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد؟

الثالث: قلبُ الياءِ ألفاً، وَحَذْفُهَا، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو «يَا عَبْدٌ».

الرابع: قلبُها ألفاً، وإبقاؤها، وقلبُ الكسرة فتحةً، نحو «يَا عَبْدًا».

الخامس: إثباتُ الياءِ مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو «يَا عَبْدِي».

\*\*\*

وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ وَحَذَفْ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي «يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمٍّ - لَا مَفْرَّ»<sup>(١)</sup>

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح، فتقول: «يا ابن أمٍّ أَقْبِلْ» و«يا ابن عمٍّ لَا مَفْرَّ» بفتح الميم وكسرها<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «وفتح» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر، والواو فيه بمعنى مع، وحذف مضاف و«اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفي على الحكاية «يا ابن عم» معطوف بماطفٍ مقدر على السابق «لا» نافية للجنس «مفر» اسم لا، وخبرها محذوف، والتقدير: لا مفر لي، أو لا مفر موجود.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أم» في قول أبي زبيد الطائي يرثي أخاه:  
يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ

وورد قلب الياء ألفاً وإبقاؤها في «ابنة عم» في قول أبي النجم:

\* يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَأَهْجِعِي \*

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه (٣١٨/١).

وَفِي النَّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضُ  
 وَانْكِسِرَ أَوْ افْتَحَ، وَمِنْ الْيَا التَّاعِوُضُ<sup>(١)</sup>  
 يقال في النداء: «يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ» بفتح التاء وكسرهما، ولا يجوز  
 إثبات الياء، فلا تقول: «يَا أَبَتِي، وَيَا أُمَّتِي» لأن التاء عوض من الياء، فلا  
 يجمع بين العوض والمعوّض منه<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «وفي النداء» جار ومجرور متعلق بقوله «عرض» الآتي «أبت» مبتدأ «أمت» معطوف عليه بعاطف  
 مقدر «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة  
 في محل رفع خبر المبتدأ «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوياً تقديره أنت «أو» حرف  
 عطف «انكسر» فعل أمر معطوف على افتح «ومن الياء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله  
 «عوض» الآتي «التاء» قصر المجرور للضرورة أيضاً: مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر:

يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِيْنَا، فَلِئَنَّا لَنَأْمَلُ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشًا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز، وهو من شواهد سيبويه:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقول الراجز الآخر:

يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقِدَانُ فَالنُّومُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

## أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النَّدَاءُ

و «فُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطْرَدَا<sup>(١)</sup>  
 فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنَّ «يَا خَبَاثُ» وَلَأْمُرُهُكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي<sup>(٢)</sup>  
 وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ وَلَا تَقْسُ، وَجُرْفِي الشَّعْرِ «فُلٌ»<sup>(٣)</sup>

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو «يَا فُلٌ» أي: يَا رَجُلُ، و «يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤْمُ، و «يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنْثَى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكسْرِ فِي ذَمِّ الْأُنْثَى وَسَبِّهَا، مِنْ كُلِّ فَعَلٍ

(١) «وفلٌ» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض ماضف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «بالنداء» جار ومجرور متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» اطرَد: فعل ماضٍ، والألف للاطلاق:

(٢) «في سب» جار ومجرور متعلق باطرَد في البيت السابق، وسب مضاف و «الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرَد، ووزن مضاف و «يا خباث» مضاف إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماضٍ «في سب» جار ومجرور متعلق بشاع، وسب مضاف و «الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وجر» فعل ماضٍ مبني للمجهول «في الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لجر.



ثلاثي، نحو «يَا حَبَاتٍ، وَيَا فَسَاقٍ، وَيَا لَكَاعٍ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك ينقاس استعمالُ فَعَالٍ، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على الأمر، نحو «نَزَالٍ، وَضَرَابٍ، وَقَتَالٍ»، أي: «انْزِلْ، واضْرِبْ، وأَقْتُلْ».

وكثر استعمالُ فُعَلٍ في النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذكور، نحو «يَا فَسَقٌ، وَيَا عُذْرٌ، وَيَا لُكْعٌ». ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله: «وَجُرَّ في الشعر فُلٌ» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله:

٣١٣ - [تَضِلُّ مِنْهُ إِلَيَّ بِالْهَوَجَلِ] فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) قد ورد «لكاع» سباً للأنثى غير مستعمل في النداء وذلك في قول الخطيئة، ويقال: هو لأبي الغريب النصري:

أَطَوْتُ مَا أَطَوْتُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعٍ  
والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف: أي بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

٣١٣ - البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة.  
اللغة: «لجة» بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.  
المعنى: شبه تراحم الإبل. ومدافعة بعضها بعضاً، بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً؛  
فيقال: أمسك فلاناً عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال، وقبل بيت الشاهد قوله:

تُشِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عُصِيتُ بِالْعَطَنِ الْمُعْرِبِلِ

\* تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تُقْتَلِ \*

والقسطل: الغبار، والعجاج: ما ارتفع منه، وعصيت: اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللاً بعد نهل، والمعربل: المنخول، وقد أراد تراب العطن، وتدافع الشيب: مصدر تشبيهي منصوب بعامل محذوف: أي اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب.

الإعراب: «في لجة» جار ومجرور متعلق بقول تدافع في البيت الذي قبل بيت الشاهد «أمسك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة مقول لقول محذوف، أي يقال فيها: أمسك - إلخ، «فلاناً» مفعول به لأمسك «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: قوله «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء وجره بالحرف وذلك ضرورة؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف، وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطاً - أي لغير علة صرفية - كما حذفت لام يدودم.

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذي في البيت من الأول، وأن الشاعر رخمه في غير النداء ضرورة، بحذف النون، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف؛ ففيه ضرورتان، ونظيره قول لبيد:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ      فَتَقَادَمَتْ، فَأَلْحَسَ فَالسُّوْبَانِ  
أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين.

## الاستغاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرْتَضَى<sup>(١)</sup>

يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث له بلام مكسورة، و[إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادي واقع موقع المضمَر، واللام تُفْتَحُ مع المضمَر، نحو «لَكَ، وَلَهُ».

\*\*\*

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا<sup>(٢)</sup>

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل «منادي» نعت لاسم، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «خفضا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بخفض «مفتوحاً» حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، يا: حرف نداء «للمرتضى» اللام جارة عند البصريين، واختلفت في متعلقها؛ فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء، لكونه نائباً عن الفعل، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ - ونسب هذا إلى سيبويه - إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعة من «آل» فأصل العبارة «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف تخلصاً من التقاء الساكنين، وبقيت اللام.

(٢) «وأفتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: وأفتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف، ومع مضاف و«المعطوف» مضاف إليه «إن» شرطية «كررت» كرر: فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه: مفعول به لكرر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اثنيًا» في آخر البيت، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق باثنيًا أيضاً «اثنيًا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرُ: فَيَأْمُرُ أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا»

أَوْ لَا .

فَإِنْ تَكَرَّرَ لَزِمَ الْفَتْحُ، نَحْوُ «يَا لَزِيدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِيَكْرٍ» .

وَأِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَزِمَ الْكَسْرُ، نَحْوُ «يَا لَزِيدٍ وَلَعَمْرٍو لِيَكْرٍ» كَمَا يَلْزَمُ كَسْرُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيئًا» أَي: فِي سِوَى الْمُسْتَغَاثِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا» أَكْسَرَ اللَّامَ وَجُوبًا، فَتَكْسَرُ مَعَ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا» وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ .

\*\*\*

وَلَا مَ مَا اسْتَغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ<sup>(١)</sup>

تُحذف لامُ المُسْتَغَاثِ، وَيُؤْتَى بِأَلِفٍ فِي آخِرِهِ عِوَضًا عَنْهَا، «نَحْوُ «يَا زَيْدُ الْعَمْرُو» وَمِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ، نَحْوُ «يَا لِلدَّاهِيَةِ» وَ«يَا لِلْعَجَبِ» فَيَجْرُ بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ كَمَا يَجْرُ الْمُسْتَغَاثِ، وَتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْاسْمِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ أَلِفٌ، فَتَقُولُ: «يَا عَجَبًا لَزِيدٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) «وَلَامٌ» مُبْتَدَأٌ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ«مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «اسْتَغِيثَ» فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِي لِلْمُجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ «عَاقَبَتْ» عَاقَبَ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى لَامٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «أَلِفٌ» مَفْعُولٌ بِهِ لِعَاقِبَتْ وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ «وَمِثْلُهُ» مِثْلُ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «اسْمٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «ذُو» صِفَةٌ لِاسْمٍ، وَذُو مُضَافٌ وَ«تَعَجَّبَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَلِفٌ» فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِي لِلْمُجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ يَعُودُ إِلَى تَعَجَّبَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةٌ لِتَعَجَّبَ.

(٢) وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ الْكَنْدِيِّ:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِبَلْعَدَايَ سَطِئْتِي      فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

## النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَبْهَمَا<sup>(١)</sup>  
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ «بِشْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَأَمِنْ حَقَرٍ»<sup>(٢)</sup>

المندوب هو: المتفجّع عليه، نحو «وَأَزِيدَاهُ»، والمتوجّع منه، نحو «وَاطْهَرَاهُ».

وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ، فَلَا تُنْدَبُ النِّكَرَةُ، فَلَا يُقَالُ: «وَارْجُلَاهُ»،  
وَلَا الْمُبْهَمُ: كَأَسْمِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ «وَاهْذَاهُ» وَلَا الْمَوْصُولُ، إِلَّا إِنْ كَانَ  
خَالِيًا مِنْ «أَلٍ» وَاشْتَهَرَ بِالصَّلَةِ، كَقَوْلِهِمْ «وَأَمِنْ حَقَرٍ بِشْرَ زَمْزَمَاهُ».

\*\*\*

(١) «مَا» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله «اجعل» الآتي «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «للمندوب» جار ومجرور متعلق بـ «اجعل»، وهو مفعوله «وما» اسم موصول: مبتدأ «نكر» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم»، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «ما» اسم موصول: معطوف على «ما نكر» وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذي» جار ومجرور متعلق بـ «يندب» «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كبشر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وقد حكى «بشر» لأنه في الأصل مفعول به، وبشر مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بشر زمزم، والجملة في محل نصب حال من «وَأَمِنْ حَقَرٍ» و«وَأَمِنْ حَقَرٍ» مفعول به يلي على الحكاية.

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَتهُ بِالْأَلْفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ<sup>(١)</sup>

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَتهُ أَوْ غَيْرِهَا، نِلَتْ الْأَمْلُ<sup>(٢)</sup>

يَلْحَقُ آخِرُ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ أَلْفٌ، نحو «وَأَزِيدَا لَا تَبْعُدْ» وَيُحَذَفُ ما قبلها إِنْ كَانَ أَلْفًا، كَقَوْلِكَ: «وَأُمُوسَاهُ» فحذف ألف «مُوسَى» وأتى بالألف للدلالة على الندبة، أو كان تنويناً في آخر صلة أو غيرها، نحو «وَأَمِنْ حَقَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ» ونحو «يا غلام زيدا».

\*\*\*

وَالشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا<sup>(٣)</sup>

(١) «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ومنتهى مضاف و«المندوب» مضاف إليه «صلة» صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجرور متعلق بصل «متلوها» متلو: مبتدأ، ومتلو مضاف وها مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل: خبر كان، ومثل مضاف وها: مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متلوها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر، وتنوين مضاف و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتي «كمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الذي «من صلة» بيان الذي «أو غيرها» معطوف على صلة، وغير مضاف وها: مضاف إليه «نلت الأمل» نال: فعل ماض، وفاعله تاء المخاطب، والأمل: مفعول به.

(٣) «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «حتمًا» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لأول «مجانسا» مفعول ثان لأول «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله لا يسا الآتي «لا يسا» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف.

إذا كان آخرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغيير لها. فتقول: «واغلامَ أحمَداه» وإن كان غير ذلك وجَبَ فتحه، إلا إن أوقع في لبسٍ، فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولك في «غلام زيد»: «واغلام زيداه»، وفي «زيد»: «وازيَداه»، ومثالُ ما يُوقِعُ فتحه في لبس: «واغلامهوه»، و«اغلامِكِيه» وأصله «واغلامِك» بكسر الكاف «واغلامه» بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبة، بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً، لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفتِ الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألفِ الندبة، فقلت: «واغلامكاه»، و«اغلامهاه» لالتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير المخاطبِ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبة، وإلى هذا أشار بقوله: «والشكل حتماً - إلى آخره» أي: إذا شكِلَ آخر المندوب بفتح، أو ضم، أو كسر، فأولُه مُجانساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقعاً في لبسٍ، نحو «واغلامهوه»، و«اغلامِكِيه» وإن لم يكن الفتح مُوقعاً في لبس فافتح آخره، وأولُه ألفُ الندبة، نحو «وازيداه»، و«واغلام زيداه».

\* \* \*

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ<sup>(١)</sup>

(١) «وواقفاً» حال من فاعل «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هاء» مفعول به لزد، وهاء مضاف و«سكت» مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، وجواب الشرط محذوف أيضاً «وإن» شرطية «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فالمد» الفاء واقعة في جواب الشرط، المد: مبتدأ، وخبره محذوف، أي فالمد واجب، مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «والهاء» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «لا تزد» الآتي «لاه» ناهية «ترد» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أي، إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت، نحو: «وَأَزِيدَاهُ»، أو وقف على الألف، نحو: «وَأَزِيدَا» لا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله:

٣١٤ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

\*\*\*

وَقَائِلٌ: وَعَابِدِيَا، وَعَابِدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سَكُونٍ أَبَدِي<sup>(١)</sup>

٣١٤ - البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات في السجن.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «يا» حرف نداء وندبة «عمرو» منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب «عمراه» توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة والألف زائدة لأجل الندبة لأنها تستدعي مد الصوت، والهاء للسكت «وعمرو» معطوف على عمرو الأول «ابن» صفة له، وابن مضاف و«الزبيراه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة التي تستوجبها الألف المزيطة للندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه: قوله «عمراه» حيث زيدت الهاء - التي تجتلب للسكت - في حالة الوصل ضرورة. ونظير هذا البيت قول الراجز:

يَا مَرْحَبَاهُ، بِجَمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْنُتَهُ لِسَانِيَةٍ

وقول مجنون ليلى:

فَقُلْتُ: أَيَا رَبَّاهُ، أَوَّلُ سُؤْلِنِي لِنَفْسِي لَيْلِي، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا

(١) «وقال» خبر مقدم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «واعبيدا» مفعول به لقائل «واعبيدا» معطوف على المفعول «من» اسم موصول: مبتدأ مؤخر. «في النداء» جار مجرور متعلق بقوله «أبدي» الآتي «اليا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لأبدي «ذا» حال من الياء، وذا مضاف و«سكون» مضاف إليه «أبدي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة الواقعة مبتدأ، وتقدير البيت: ومن أبدي الياء - أي أظهرها - ساكنة في النداء قائل: واعبيدا، أو واعبدا.



أي: إذا نُدِبَ المضاف إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه: «وَأَعْبُدِيَا» بفتح الياء، وإلحاق ألف الندة، أو «يَا عَبْدًا»، بحذف الياء، وإلحاق ألف الندة.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحذف [الياء] أو يستغنى بالكسرة، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل: «وَأَعْبُدَا» ليس إلا.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال «وَأَعْبُدِيَا» ليس إلا. فالحاصل: أنه إنما يجوز الوجهان - أعني «وَأَعْبُدِيَا» و«وَأَعْبُدَا» - على لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط، كما ذكر المصنف.

\* \* \*

## الترخيم

تَرْخِيمًا أَحَذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَاسَعًا، فَيَمْنُ دَعَا سَعَادًا<sup>(١)</sup>

الترخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصوت، ومنه قوله:

٣١٥ - لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي: لَا هَرَاءَ، وَلَا نَزْرٌ

أي: رقيق الحواشي، وفي الاصطلاح: حَذَفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النداء، نحو «يَا سَعَا» والأصل «يَا سَعَادُ».

\*\*\*

(١) «ترخيمًا» مفعول مطلق عامله احذف الآتي، لانه بمعناه كقعدت جلوساً «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «آخر» مفعول به لاحذف، و «آخر» مضاف و «المنادى» مضاف إليه «كياسعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كياسعا» السابق «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «سعادا» مفعول به لدعا، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة فعلاً بفي.

٣١٥ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقيبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها:

إِلَّا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا لِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

اللغة: «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذي يختلج الألباب «رخيم» سهل، رقيق «الحواشي» الجوانب والأطراف، وهو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنة غراب - أي كثير ذو فضول «نزر» قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضيه اقتضاباً حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الإعراب: «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بشر» مبتدأ مؤخر «مثل» نعت لبشر، ومثل مضاف و «الحرير» مضاف إليه «ومنطق» معطوف على بشر «رخيم» نعت لمنطق، و«رخيم» مضاف و «الحواشي» مضاف إليه «لا» نافية «هراء» نعت ثان لمنطق «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «نزر» معطوف على هراء.

الشاهد فيه: قوله «رخيم الحواشي» حيث استعمل كلمة «رخيم» في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا<sup>(١)</sup>  
 بِحَذْفِهَا وَفَرُهُ بَعْدُ، وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا<sup>(٢)</sup>  
 إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمَ، دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ<sup>(٣)</sup>

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أولاً، فإن كان مؤنثاً بالهاء جناز تَرْخِيمُهُ مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كـ «فَاطِمَةٌ» أو غير علم، كـ «جَارِيَةٌ» زائداً على ثلاثة أَحْرَفٍ كما مثل، أو [غير زائد] على

(١) «وجوزنه» الواو عاطفة، جوز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لجوز «مطلقاً» حال من المفعول به «في كل» جار ومجرور متعلق بجوز، وكل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أنت» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «بأها» جار ومجرور متعلق بأنث «والذي» اسم موصول: مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «وفره» في البيت الآتي «قد» حرف تحقيق، وجملة «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق، وحذف مضاف وها مضاف إليه «وفره» إليه «وفره» وفر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر، مبني على الضم في محل نصب «واحظلا» الواو عاطفة، احظل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل، وترخيم مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله «خلا» الآتي «الها» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «إلا» أداة استثناء «الرباعي» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفة،

ما: اسم موصول معطوف على الرباعي «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي، ودون مضاف و«إضافة» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على «إضافة» متمم نعت لإسناد.

ثلاثة أَحْرَفٍ، كـ «شاة» فتقول: «يَا فَاطِمَ، وَيَا جَارِي<sup>(١)</sup>»، وَيَاشَا» ومنه قولهم «يَا شَا أَذْجَنِي<sup>(٢)</sup>»، [أي: أقيمِي] بحذف تاء التانيث للترخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: «وَجَوَزْنَهُ» إلى قوله «بَعْدُ».

وأشار بقوله: «وَأَحْظَلَا - إلخ» إلى القسم الثاني، وهو: ما ليس مؤنثاً بالهاء، فذكر أنه لَا يُرْخَمُ إِلَّا [بثلاثة] بشروط:

الأول: أن يكون رُبَاعِيًّا فأكثر.

الثاني: أن يكون عِلْمًا.

الثالث: أن لا يكون مركباً: تركيب إضافة، ولا إسناد.

وذلك كـ «عُثْمَانُ، وَجَعْفَرٍ»، فتقول: «يَا عَثْمَ، وَيَا جَعْفَ»

وَخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ «زيد، وعمرو» وما كان [على أربعة أحرف] غَيْرَ عِلْمٍ، كـ «مقائم، وقاعد»، وما رُكِبَ تركيب إضافة، كـ «عبد شمس» وما رُكِبَ تركيب إسناد، نحو «شَابَ قَرْنَاهَا»، فلا يُرْخَمُ شيء من هذه.

وأما ما رُكِبَ تركيب مَزَجٍ فَيُرْخَمُ بحذف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنف، لأنه لم يُخْرِجْهُ، فتقول فيمن اسمه «معيدي كرب»: «يَا مَعْدِي».

\* \* \*

(١) ومن شواهد ترخيم «جارية» قول الشاعر:

جَارِي لَا تَسْنَنُ كِرِي عَذِيرِي سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى يَمِيرِي

(٢) تقول: دجنت الشاة في البيت تدجن دجوناً - يوزن قعد يقعد قعوداً - إذا أقامت فلم تهرح، وألفته فلم

تسرح مع الغنم، وشا: أصلها شاة، فرخم يحذف التاء.

وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَنَا سَاكِنًا مُكْمَلًا<sup>(١)</sup>  
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ - فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ - قُفْيِ<sup>(٢)</sup>

أي: يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لئناً، أي: حرف لين، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو «عُثْمَانُ، وَمَنْصُورُ، وَمُسْكِينُ»، فتقول: «يَا عُثْمُ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مُسْكُ»، فإن كان غير زائداً، كمختار، أو غير لين، كقَمَطَرٍ، أو غير ساكن، كقَنْوَرٍ، أو غير رابع كمَجِيدٍ - لم يجز حذفه، فتقول: «يَا مُخْتَا، [وَيَا قِمَطُ،] وَيَا قَنْوُ، وَيَا مَجِي<sup>(٣)</sup>»، وأما فِرْعَوْنُ ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغُرْنِيقٍ - ففيه خلاف، فمذهب القراء والجُرمي أنهما يعاملان معاملة مُسْكِينٍ وَمَنْصُورٍ، فتقول - عندهما - يَا فِرْعُ، وَيَا غُرْنُ، ومذهب

(١) «أربعة» مفعول به لمكمل في البيت السابق «فصاعداً» الفاء عاطفة، صاعداً: حال من فاعل فعل محذوف: أي فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «في واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «ويا» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لواو ويا «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف.

(٢) ونظير ذلك قول أوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه:

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمْسِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّيَابِ الْمُكْرَمِ

أراد باللمس، فحذف السين، ووفر ما بعدها من الحذف، ومثله قول يزيد بن محزم:

فَقُلْتُ لَكُمُ: إِنِّي حَلِيفُ ضَدَاءِ

(٣) «ومع» ظرف متعلق بأحذف الآتي، ومع مضاف و «الآخر» مضاف و «الآخر» مضاف إليه «أحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الذي» اسم موصول: مفعول به لا حذف، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي لا محل لها صلة الذي «إن» شرطية «زيد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي تلا «لينا» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت له «مكملاً» نعت لقوله «لينا» أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك، فتقول - عندهم - يَا فِرْعَوُّ، وَيَا غُرْنِي.

\*\*\*

وَالْعَجْزَ أَحَذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقُلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةٌ، وَذَا عَمَرُو نَقْلٌ<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أَنَّ المركبَ تركيبَ مُزَجٍ يُرْخِمُ، وذكر هنا أَنَّ ترخيمه يكون  
بحذف عجزه، فتقول في «معي كرب»: يَا مَعْدِي، وَتَقَدَّمَ أَيْضاً أَنَّ  
الْمُرْكَبَ تركيبَ إِسْنَادٍ لَا يُرْخِمُ، وذكر هنا أَنَّهُ يَرْخِمُ قَلِيلاً، وَأَنَّ عَمراً -  
يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أَبُو بَشِيرٍ، وسيبويه: لَقْبُهُ - نَقَلَ ذَلِكَ  
عَنْهُمْ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سيبويه فِي بَابِ التَّرْخِيمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَفَهُمُ  
الْمُصَنِّفُ عَنْهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي بَعْضِ أَبْوَابِ النِّسْبِ جَوَازَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي  
«تَأَبَّطُ شَرًّا»: «يَا تَأَبَّطُ».

\*\*\*

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ<sup>(٢)</sup>

(١) «والعجز» مفعول مقدم لاحذف «أحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مركب» جار ومجرور متعلق بأحذف «وقل» فعل ماض «ترخيم» فاعل قل، وترخيم مضاف و«جملة» مضاف إليه «وذا» اسم إشارة: مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان، وجملة «نقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولاً لنقل: أي وهذا عمرو ونقله، وعمرو: اسم سيبويه شيخ النحاة كما سيقول الشارح.

(٢) «وإن» شرطية «نويت» نوى: فعل ماض فعل الشرط. وتاء المخاطب فاعله «بعد» ظرف متعلق بنويت، وبعد مضاف و«حذف» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لنويت، وجملة «حذف» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فالباقى» الفاء واقعة في جواب الشرط، الباقي: مفعول مقدم لاستعمل «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف «الف» فعل =

وَأَجْعَلُهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَسُوكَانَ بِالْآخِرِ وَضِعًا تَمَمًا<sup>(١)</sup>  
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُودُ»، وَ «يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بَيًّا<sup>(٢)</sup>

يجوز في المرخم لغتان، إحداهما: أَنْ يُنَوَّى المحذوف منه،  
والثانية: أَنْ لَا يُنَوَّى، ويعبر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحرف، وعن  
الثانية بلغة مَنْ لَا ينتظر الحرف.

فَإِذَا رَحَّخْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ تَرَكْتَ الْبَاقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا  
كَانَ عَلَيْهِ: مِنْ حَرَكَةٍ، أَوْ سَكُونٍ، فَتَقُولُ فِي «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ» وَفِي

= ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة،  
والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(١) «وَأَجْعَلُهُ» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل  
«إِنْ» شرطية «لَمْ» نافية جازمة «تَنْوِ» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت، والجملة في محل جزم فعل الشرط «مَحْذُوفًا» مفعول به لتنو «كَمَا» الكاف جارة، ما: زائدة  
«لَوْ» مصدرية «كَانَ» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الْبَاقِيَ»  
في البيت السابق «بِالْآخِرِ» جار ومجرور متعلق بقوله. تمما الآتي «وَضِعًا» منصوب بنزع الخافض، أو  
على التمييز «تَمَمًا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو،  
والجملة في محل نصب خبر كان، و«لَوْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف  
ومجرورها متعلق بإجعله في أول البيت، وهو في موضع نصب، لأنه المفعول الثاني.

(٢) «فَقُلْ» الفاء للنفريع، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عَلَى الْأَوَّلِ» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قُلْ» أي: جازياً على الأول في «ثَمُودَ» جار ومجرور متعلق  
بقول «يَا ثَمُودُ» قصد لفظه: مفعول به لقل، وهو مقول القول «وَيَا» حرف نداء «ثَمِي» منادى مبني على  
ضم مقدر على آخره في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف لدلالة  
الأول عليه «عَلَى الثَّانِي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بَيًّا» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من «يَا ثَمِي».

«حَارِثٌ»: «يَا حَارٍ»<sup>(١)</sup>، وفي «قِمَطِرٍ»: «يَا قِمَطُ».

وإذا رَحِمْتَ على لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ عَامَلْتَ الْآخِرَ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ لَوْ كَانَ هُوَ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَضَعًا، فَتَبَيَّنَ عَلَى الضَّمِّ، وتعامله معاملة الاسم التام: فتقول: «يَا جَعْفُ، وَيَا حَارُ، وَيَا قِمَطُ» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ: «يَا ثُمُو» بواو ساكنة، وعلى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ تَقُولُ: «يَا ثَمِي» فتقلب الواو ياء والضممة كسرة، لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة.

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلِمَةٍ<sup>(٢)</sup>

إذا رُحِمَ ما فيه تاء التانيث - للفرق بين المذكر والمؤنث، كَمُسْلِمَةٍ - وجب ترخيمه على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ، فتقول: «يَا مُسْلِمُ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ [الحرف]، فلا تقول: «يَا مُسْلِمُ» - بضم الميم - لئلا يلتبس بنداء المذكر.

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا حَارِثَ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِسَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَحَارٍ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضَةً كَلَمَعَ الْبَيْدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

(٢) «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأول» مفعول به لا لتزم «في» حرف جر «كمسلمة» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر نفي، والجار والمجرور متعلق بالتزم، والكاف الاسمية مضاف ومسلمة: مضاف إليه «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «في كمسلمة» مثل السابق.



وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمَة» عَلَمًا: «يَا مَسْلَمُ، بفتح الميم وضمها.

\*\*\*

وَلَا ضَطْرَارَ رَخِمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدًا<sup>(١)</sup>

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء، وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء، بشرط كونها صالحة للنداء، كـ «أَحْمَدَ» ومنه قوله:

٣١٦ - لِنَعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أي: طريف بن مالك.

\*\*\*

(١) «ولا ضطرار» الواو عاطفة، لا ضطرار: جار ومجرور متعلق بقوله «رخموا» الآتي «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتي، ودون مضاف و«نداء» قصر للضرورة: مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لرخموا «للنداء» جار ومجرور متعلق بـ «يصلح» الآتي «يصلح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و«أحمدًا» مضاف إليه.

٣١٦ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريك - شدة البرد. المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراه السائرون فيقصدها نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يرض فيه الناس ويخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله. الإعراب: «لنعم» اللام للتوكيد، نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح «الفتى» فاعل نعم «تعشو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف =

والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أي هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم «ابن» نعت لطريف، وابن مضاف و «مال» مضاف إليه، وأصله مالك، فحذف آخره ضرورة «ليلة» ظرف زمان متعلق بتعشو، وليلة مضاف و «الجوع» مضاف إليه «والخضر» معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطراب إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء. هذا، وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال، وإن لم تكن صالحة للنداء، للضرورة، كحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بال، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ قَابَانٍ فَتَقَادَمَتْ، فَالْحَبْسِ قَالِئُوبَانِ  
أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة، ومثله قول العجاج وهو: الشاهد رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم الفاعل:

\* قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَبِي \*

أراد «الحمام» فاقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها، لدلالة المبقى على المحذوف، منها، وبناها بناء يدوم، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي:

كَتَوَّاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللُّثْنَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِيدِ  
أراد «كتواحي» فحذف الياء في الإضافة ضرورة، تشبيهاً لها بها في حال الأفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِينِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ  
أراد «ولكن أسقني» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين، ضرورة؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبيهاً بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني:

فَلِإِنْ يَكْ غُثًّا أَوْ سَمِينًا فَلِإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا  
أراد «لنفسه» - بإشباع هاء الضمير - فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف، ومثل ذلك كثير في شعر العرب، وهو - مع كثرته - باب لا يحتمله إلا الشعر، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول.

## الِاخْتِصَاصُ

الِاخْتِصَاصُ: كَنَدَاءٍ دُونَ يَا  
 كـ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «أَرْجُونِيَا»<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ تُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوُ «أَلْ»  
 كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَذَلٍ»<sup>(٢)</sup>  
 الاختصاص<sup>(٣)</sup> يشبه النداء لفظاً، ويُخالفه من ثلاثة أوجه:

(١) «اختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه: مضاف إليه «كأنها» الكاف جارة لقول محذوف - كما عرفت مراراً - وأي: مبني على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف، وها: حرف تنبيه «الفتى» نعت لأي «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها، وإثر مضاف، و «ارجونيا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وقد» حرف تقييل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل، ودون مضاف و «أي» مضاف إليه «تلو» مفعول ثانٍ ليرى، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة.

(٣) لم يذكر الشارح - رحمه الله - تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه، فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر «اختص فلان فلاناً بكذا» أي قصره عليه، وهو في الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده، معمول لأخص، محذوفاً وجوباً»  
 وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور:

الأول: الفخر، نحو «على أيها الكريم يعتمد».

والثاني: التواضع، نحو «أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله».

والثالث: بيان المقصود بالضمير، نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف»

ومن شواهد قول الشاعر:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك: «أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، وَنَحْنُ الْعَرَبُ أَشْخَى النَّاسِ»، وقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ». وهو منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير: «أَخْصُ الْعَرَبِ، وَأَخْصُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ».

\*\*\*

= نَحْنُ بَنِي ضُبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نُنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

وقد يكون منه:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقِ نَمِيشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت «بنات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، فإن رفعتها كان خبر المبتدأ، ولم يكن من هذا الباب.

## التَّحْذِيرُ، وَالْإِغْرَاءُ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ، بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجِبٌ<sup>(١)</sup>  
 وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبَ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا<sup>(٢)</sup>  
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ، كَ «الضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ يَا ذَا السَّارِي»<sup>(٣)</sup>

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

فإن كان بإيالك وأخواته - وهو إيالك، وإياكم، وإياكن -  
 وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطف أم لا، فمثاله مع العطف: «إِيَّاكَ

(١) «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» قصد لفظه: مفعول مقدم على عامله - وهو قوله نصب - «ونحوه» أو عاطفة، نحو: معطوف على المفعول به، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماض «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استاره» استتار: مبتدأ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المحرورة محلاً بالهاء.

(٢) «ودون» ظرف متعلق بالنسب الآتي، ودون مضاف و «عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مفعول به مقدم لانسب «لإيا» جار ومجرور متعلق بالنسب «أنسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول مبتدأ أول «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزما» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى ستر فعله، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق، ومع مضاف و «العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف «كالضيغم» الكاف جارة لقول محذوف، الضيغم: منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر «الضيغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة: منادى مبني على ضم مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.

وَالشَّرُّ فـ «إِيَّاكَ»: منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إِيَّاكَ أَحْذَرُ، ومثاله بدون العطف: «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

وإن كان بغير «إِيَّاكَ» وأخواته - وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاهُ» - فلا يجب إضمارُ الناصب، إلا مع العطف، كقولك: «مَازِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ» أي: يََا مَازِنُ قِ رَأْسُكَ وَأَحْذَرِ السَّيْفَ، أو التكرار، نحو «الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ» أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو «الْأَسَدَ» أي: احذر الأسد، فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت.

\*\*\*

وَشَذَّ «إِيَّايَ»، وَ «إِيَّاهُ» أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ<sup>(١)</sup>

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ»<sup>(٢)</sup>، وَأَشَدُّ مِنْهُ مجيئه للغائب في قوله: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيُيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَابَّ»<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

\*\*\*

(١) «شذ» فعل ماضٍ «إِيَّايَ» مقصود لفظه: فاعل شذ «وإياه» مقصود لفظه أيضاً: مبتدأ «أشدد» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتي، وسبيل مضاف، و «القصْد» مضاف إليه «من» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، وجملة «انتبذ» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهو يتسامه «لأنك لكم الأسل والرماح، وإيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب» ويحذف: أي يرمي بنحو حجر، والأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والسكين، والرماح: جمع رمح، وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

(٣) وقد ورد التحذير بضمير المخاطب والغائب في قول الشاعر

فَلَا تَضَحَّ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ

وَكَمْحَذَرٍ بِلَا أَيَّا اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا<sup>(١)</sup>

الإغراء هو: أمر المخاطب بلزوم ما يُحَمَّدُ [به]، وهو كالتحذير: في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه، وإلا فلا، ولا تستعمل فيه «إيا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك: «أَخَاكَ أَخَاكَ»<sup>(٢)</sup>، وقولك: «أَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ» أي: الزم أَخَاكَ.

ومثل ما لا يلوم معه الإضمار قولك: «أَخَاكَ» أي: الزم أَخَاكَ.

\*\*\*

(١) «كمحذر» جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتي على أنه مفعوله الثاني «بلا إيا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد النخيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «في كل» جار ومجرور متعلق باجعل، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق؛ وجملة «فصلا» من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَانَابٌ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٌ وَصَهُ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهٌ<sup>(١)</sup>  
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كَ «آمِينَ» كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ «يُؤَيِّ» وَهَيْهَاتَ «نَزَرَ»<sup>(٢)</sup>

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون معنى الأمر - وهو الكثير فيها - كمَهْ، بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَشْتَانٌ، بمعنى افْتَرَقَ، تقول: «شْتَانٌ زَيْدٌ وعَمْرُو» وهيهاتَ، بمعنى بَعْدَ، تقول: «هَيْهَاتَ العَقِيقُ»<sup>(٣)</sup> [ومعناه: بعد]، وبمعنى المضارع، كأَوْهٌ، بمعنى أَتَوَجَّعُ،

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «ناب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، واسم مضاف و «فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه، وقد قصد لفظهما جميعاً.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومعنى مضاف و «افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كآمين «كثُر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو «ما» الموصولة - «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «كوي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كوي «وهيهات» معطوف على وي «نزر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو «غير» -:

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية:

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلَ الْعَقِيقِ نَوْصِلُهُ =



وَوَيْ، بمعنى أعجب ، وكلاهما غير مقيس.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء: أنه ينقاس استعمال فعال  
اسم فعل، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، فتقول: ضراب  
[زيداً]، أي اضرب، ونزال، أي: أنزل، وكتاب، أي اكتب، ولم يذكره  
المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

\*\*\*

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ<sup>(١)</sup>  
كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ<sup>(٢)</sup>  
من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف،  
نحو: «عليك زيداً» أي: الزمة، و«إليك» أي: تنح، و«دونك زيداً» أي:  
خذه.

ومنها: ما يستعمل مصدرًا واسم فعل «كرويد، وبله».

= ومن ذلك قول الشاعر، وهو عدي بن زيد العبادي:

وَيْ اِكَاَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَشَبُّ يَحْسَبُ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشِ عَيْشَ ضَرٍ

(١) «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأسماء مضاف  
والضمير مضاف إليه «عليك» قصد لفظه: مبتدأ ثان تأخر عن خبره، والجملة من المبتدأ الثاني  
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك»  
قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و«إليك» قصد لفظه  
أيضاً: مضاف إليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على  
رويد بعاطف مقدر «ناصرين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في  
الخبر «ويعملان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال  
من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً.

فَإِنْ انْجَرَّ مَا بَعْدَهُمَا فَهُمَا مُصْدِرَانِ، نَحْوُ «رُوِيَ زَيْدٌ» أَيْ إِرْوَادَ زَيْدٍ، أَيْ إِمِهَالَهُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ مُضْمِرٍ، وَ«بَلَّهَ زَيْدٌ»<sup>(١)</sup> أَيْ: تَرَكَّهُ.  
وَإِنْ انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُمَا فَهُمَا اسْمَا فَعْلٍ نَحْوُ «رُوِيَ زَيْدًا» أَيْ أَمْهَلَ زَيْدًا، وَ«بَلَّهَ عَمْرًا» أَيْ أَتْرَكَّهُ.

\*\*\*

وَمَا لِمَا تُتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ<sup>(٢)</sup>  
أَي: يَثْبُتُ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَثْبُتُ لِمَا تُتَوَبُّ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفَعْلُ يَرْفَعُ فَقَطْ كَانَ اسْمُ الْفَعْلِ كَذَلِكَ كَصَهَ: بِمَعْنَى اسْكُتَ، وَمَهَ: بِمَعْنَى اكْفَفَ، وَهِيَهَاتَ زَيْدٌ، بِمَعْنَى بَعُدَ زَيْدٌ، فَفِي «صَهَ وَمَهَ» ضَمِيرَانِ مُسْتَتْرَانِ، كَمَا فِي اسْكُتَ وَاكْفَفَ، وَزَيْدٌ: مَرْفُوعٌ بِهِيَهَاتَ كَمَا ارْتَفَعَ بِبَعُدَ.

= وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ:

نَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاجِحًا هَامَاتُهَا      بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهُالْمُ تَخْلَقُ  
(١) يَرُوى بِنَصْبِ الْأَكْفِ عَلَى أَنَّ «بَلَّهَ» مُصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَضْرَبَ الرَّقَابَ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ،

رُوِيَ عَلِيًّا، جَدًّا مَا نَذَرُ أَمْسَهُمْ      إِلَيْنَا، وَلَكِنْ وَدَّعَهُمْ مُتَبَايِنُ

(٢) «وَمَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مُبْتَدَأُ «لَهَا» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صَلَ «مَا» الْوَاقِعَةُ مُبْتَدَأُ «تَتَوَبُّ» فَعْلٍ مُضَارِعٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَ «مَا» الْمَجْرُورَةُ مُحَلًّا بِاللَّامِ «عَنْهُ» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِتَتَوَبُّ «مِنْ عَمَلٍ» بَيَانُ لِمَا الْمَوْصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مُبْتَدَأُ «لَهَا» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «وَأَخْرَجَ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِأَخْرَجَ «الَّذِي» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ مُقَدِّمٍ «فِيهِ» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْعَمَلُ الْآتِي «الْعَمَلُ» مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَ «مَا» الْمَوْصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ لِأَخْرَجَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسمُ الفعل كذلك،  
كـ «دَرَاكَ زَيْدًا» أي: أَدْرَكُهُ، و«ضَرَابَ عَمْرًا» أي: اضْرَبْتُهُ، ففي  
«دَرَاكَ، وَضَرَابَ» ضميران مستتران، و«زَيْدًا، وَعَمْرًا» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ» إلى أن معمولَ اسمِ الفعل  
يجب تأخيرُه عنه، فتقول: «دَرَاكَ زَيْدًا» ولا يجوز تقديمه عليه، فلا  
تقول: «زَيْدًا دَرَاكَ» وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز «زَيْدًا أَدْرَكُ».

\*\*\*

وَاحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنٌ<sup>(١)</sup>  
الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها،  
فتقول في صَه: صِهْ، وفي حَيْهَل: حَيْهَلًا، فيلحقها التنوين للدلالة على  
التنكير، فما نون منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّن كان معرفة.

\*\*\*

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يَجْعَلُ<sup>(٢)</sup>

(١) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم،  
وتنكير مضاف و«الذي» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي «منها» جار  
ومجرور متعلق بقوله «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ، وتعريف مضاف، وسوى من «سواه» مضاف  
إليه، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «خوطب» الآتي «خوطب» فعل ماض  
مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل خوطب، والجملة لا محل لها صلة الموصول الأول  
«لا» نافية «يعقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة  
الواقعة نائب فاعل، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار  
ومجرور بيان لما الموصولة الأولى، ومشبه مضاف واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه، واسم =

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَقَبْ» وَالزَّمْ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ<sup>(١)</sup>

أسماء الأصوات: ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يَعْقِل، أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولك: «هَلَا، لزجر الخيل، وَعَدَسْ، لزجر البغل<sup>(٢)</sup>»، والثاني كَقَبْ: لوقوع السيف، وَغَاقٍ: للغراب.

وأشار بقوله: «والزَّم بِنَا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء

= مضاف والفعل مضاف إليه «صوتاً» مفعول ثانٍ ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كَقَبْ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كَقَبْ «والزَّم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة: مفعول به لالزَم، وبنا مضاف و«النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً أَمِنْتُ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِبُوقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدساً، وحينئذ تؤثر فيه العوامل، لأنه علم كما في قول الراجز:

إِذَا جَمَلْتُ بِرَازِي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار «سأ» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثالهم «قرب الحمار من

الردهة ولا تقل له سأ» والردهة: نفرة في صخرة يستنقع فيها الماء، وقال الشاعر في صفة امرأة:

لَمْ تَذْرِ مَسَا لَلْحَمِيرِ، وَلَمْ تَضْرِبْ بِكَفِّ مُخَابِطِ السَّلَمِ

الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

\*\*\*

## نونا التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنْهُمَا<sup>(١)</sup>  
 أي يلحق الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ «أَذْهَبَنَّ»،  
 والأخرى خفيفة كـ «أَقْصِدَنْهُمَا»، وقد اجتماعا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا  
 وَلَيْكُونُ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾.

\* \* \*

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا<sup>(٢)</sup>  
 أَوْ مُثْبِتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»<sup>(٣)</sup>  
 وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا  
 وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحَ كَابِرًا<sup>(٤)</sup>

(١) «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل جر صفة لنونين، ونونين مضاف و«أذهبن» قصد لفظه:  
 مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضاً: معطوف على أذهبن.

(٢) «يؤكدان» فعل مضارع، وألف الاثنين العائدة على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه: مفعول به  
 ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعل «آتي» حال من يفعل، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من  
 الضمير المستتر في «آتيا» وذا مضاف و«طلب» مضاف إليه «أو» عاطفة «شرطاً» معطوف على ذا  
 طلب «إما» قصد لفظه: مفعول مقدم لقوله تاليا الآتي «تاليا» نعت لقوله «شرطاً».

(٣) «أو» عاطفة «مثبتاً» معطوف على قوله «شرطاً» في البيت السابق «في قسم» جار ومجرور متعلق  
 بقوله «مثبتاً» السابق «مستقبلاً» حال من الضمير المستتر في «مثبتاً» السابق «وقل» فعل ماض،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل، وبعد مضاف  
 و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف  
 على بعد السابق، وبعد مضاف و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٤) و«غير» الواو عاطفة، غير: معطوف على «لا» في البيت السابق، وغير مضاف و«إما» قصد لفظه: =

أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر، نحو: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا» والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب، نحو: «لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا» والواقع شرطاً بعد «إِنْ» المؤكدة بـ «مَّا» نحو: «إِنَّمَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ» ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَتَّقِفُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: «والله لتضربن زيدا».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكد بالنون، نحو: «والله لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالاً، نحو: «والله ليقوم زيد الآن».

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إِنْ» نحو: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا<sup>(١)</sup>» والواقع بعد «لم» كقوله:  
٣١٧ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَا

= مضاف إليه «من طوالب» جاز ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إما» السابق، وطوالب مضاف و «الجزء» قصر للضرورة: مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لفتح، وآخر مضاف و «المؤكد» مضاف إليه «إفتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كأبرأ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، أبرزاً: فعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقوف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ٧٨/١ بولاق، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأي أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني، و «ما» زائدة للتوكيد.

٣١٧ - البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند، العبسي، وهو شاعر مخضرم وقيله:  
وَقَدْ حَلَبْنِ حَيْثُ كَانَتْ قِيَمَا مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابِ الزَّمَمَا  
\* وَقِمْعَا يُكْسَى ثِمَالاً قَشْعَمَا \*

اللغة: «قيما» قائمة على غير قياس، وقياسه قوم كصوم ونوم «مثنى الوطاب» مفعول به لحلبين على تقدير مضاف محذوف، وأصله: ملء مثنى الوطاب، والمثنى معناه هنا المكررة، والوطاب: جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة «الزمما» بضم الزاي وتشديد الميم - جمع زام، مأخوذ من «زم =

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾.

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط كقوله:

\* مَن نَشَقَفَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ \* ٣١٨ -

القربة» أي ملاحا «قمعا» بكسر القاف وفتح الميم - آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن «ثملاً». بضم الثاء المثناة - الرغبة «قشعماً» ضخماً عظيماً، قاله أبو زيد في نوادره، والضمير المتصل في «يحسبه» يعود إلى القمع الذي امتلأ بالمثال.

المعنى: شبه القمع والرغبة التي تملوه شيخ معمم جالس على كرسي، وقد أخطأ الأعلام - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال: وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاؤه، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته، أهد، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدمه الشاهد من الأبيات.

الإعراب: «يحسبه» يحسب: فعل مضارع، والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل يحسب «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلمها» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقوف في محل جزم «شيخاً» مفعول ثانٍ ليحسب «على كرسيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً، وكرسي مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «معمماً» صفة ثانية لشيخاً.

الشاهد فيه: قوله «لم يعلمها» حيث أكد الفعل المنفي المضارع المنفي بلم، وأصله «مالم يعلمن» فقلبت النون ألفاً للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

٣١٨ - هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي، والبيت بكماله من أبيات ترثي بها أباه، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن فقتل مرة. وهي:

إِنَّا وَبَاهِلَةٌ بَنَ أَغْصَرَ بَيْنَنَا دَاءُ الضَّرَائِرِ يَغْضَهُ وَتَقَافِي  
مَنْ نَشَقَفُنْ مِنْهُمْ... أَبْدَأُ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي  
ذَهَبَتْ قَتَيْبَةَ فِي الْبَقَاءِ بِفَارِسٍ لَا طَائِشٍ رَعِشَ وَلَا وَقَافٍ

اللغة: «باهلة» هي بنت صعب بن سعد العشيرة، من مذحج، تزوجت مالك بن أعصر، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة - بفتح الضاد - وضرة المرأة: امرأة زوجها، وهذا الجمع نادر لا يكاد يوجد له نظير، وداء الضرائر: التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء - ومثله في المعنى البغضاء - شدة الكراهية والبغض =



وأشار المصنف بقوله: «وآخر المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكد بالنون يُبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير، أو ياءؤه، أو واؤه، نحو: «أضربن زيدا، وأقتلن عمراً».

\*\*\*

وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عُلِمَا<sup>(١)</sup>

= «تقاضي» مأخوذ من قفيته: أي ضربت قفاه «نثقفن» بنون المضارعة - أي ندرسه، ونظفر به، ونأخذه، ويروى «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع، وروي:

\* مَنْ يَثْقِفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلٍ \*

و«وائِل» أي: ملتجئ، أو ناج «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذي لا يبارز العدو جبناً.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بثقفن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «بآيب» الباء زائدة، آيب: خبر ليس منصوب يفتحها مقدرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ، على خلاف في ذلك مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مراراً.

الشاهد فيه: قوله «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لأن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

(١) «وأشكله» اشكل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «قبل» ظرف متعلق بأشكله، وقبل مضاف و«مضمر» مضاف إليه «لين» نعت لمضمر «بما» جار ومجرور متعلق بأشكله «جانس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «من تحرك» جار ومجرور متعلق بقوله جانس «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك، والألف للاطلاق، والجملة في محل جر صفة لتحرك.

وَالْمُضْمَرُ أَحْذِفْنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ      وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ<sup>(١)</sup>  
 فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً، غَيْرَ أَلِيَا      وَالْوَاوِ - يَاءً، كَاسَعِينَ سَعِيَا<sup>(٢)</sup>  
 وَأَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي      وَآوِيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي<sup>(٣)</sup>  
 نَحْوُ «أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا  
 قَوْمِ أَخْشَوْنِ» وَأَضْمُمُ، وَقَسْ مُسَوِيَا<sup>(٤)</sup>

(١) «والمضمر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي احذف المضمر «أحذفنه» احذف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها مفسرة «إلا» أداة استثناء «الألف» منصوب على الاستثناء من المضمر «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع تام، فعل الشرط «في آخر» جار ومجرور متعلق ب«يكن»، وآخر مضاف و«الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

(٢) «فاجعله» الفاء واقعة في جواب الشرط، إجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجعل «رافعاً» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع، وغير مضاف و«اليا» مضاف إليه «والواو» معطوف على الياء «ياء» مفعول ثان لاجعل «كاسعين» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، وجملة «اسعين سعياً» مقول ذلك القول المحذوف.

(٣) «واحذفه» الواو عاطفة، احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق بأحذفه، ورافع مضاف و«هاتين» اسم إشارة: مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «وياء» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل.

(٤) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو «أخشين» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والنون للتوكيد «ياهند» يا: حرف نداء، هند منادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أخشين «ويا» الواو حرف عطف: يا: حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة «أخشون» فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر =

الفعل المؤكد بالنون: إن اتصل به ألف اثنتين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة - حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً، فتقول: «يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ»، ويا زيدون هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِينَ»، والأصل: هل تَضْرِبَانِ، وهل تَضْرِبُونِ، وهل تَضْرِبِينَ، فَحُذِفَتِ النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار «هل تَضْرِبُنَّ، وهل تَضْرِبِينَ» ولم تحذف الألف لخفتها، فصار «هل تَضْرِبَانِ»، وبقيت الضمة دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معطلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء.

فإن كان آخره واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير، فتقول: «يَا زِيدُونَ هَلْ تَغْزُونَ»، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ»، فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلَتْ به ما فَعَلَتْ بالصحيح: فحذف نون الرفع، وواو الضمير أو ياءه، فتقول: «يَا زِيدُونَ هَلْ تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ، ويا هند هل تَغْزَنَّ، وهل تَرْمِنَّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشكِّل ما

فيه وجوباً تقديره أنت «وقس» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «مُسَوِّيًا» حال من الضمير المستتر في «وقس»

قبلها بحركة تجانس الألف - وهي الفتحة فتقول: «هل تَغْزُوَانْ، وهل تَرْمِيَانْ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء - كالألف والضمير المستتر - انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياءً، وفتحت، نحو: «أَسْعِيَانْ، وهل تَسْعِيَانْ، وأسْعَيْنْ يا زيد».

وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفَت الألفُ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وضميت الواو، وكسرت الياء، فتقول، «يا زيدون اخْشُونْ، ويا هند اخْشَيْنْ».

هذا إن لحقته نونُ التوكيد، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء، بل تسكنهما، فتقول: «يا زيدون هل تَخْشُونْ، ويا هند هل تَخْشَيْنْ، ويا زيدون اخْشَوْا، ويا هند اخْشِيْ».

\*\*\*

وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ<sup>(١)</sup>

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول: «اضْرِبَانْ»<sup>(٢)</sup>

(١) «ولم» نافية جازمة «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفة» بالرفع: فاعل تقع، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع، وبعد مضاف و «الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديدة» معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينصب إذا نصبته «وكسرها» الواو عاطفة أو للاستئناف، كسر: مبتدأ، وكسر مضاف وها: مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاوز ساكنان من غير =

بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: «اضْرِبَانَّ» بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرها.

\*\*\*

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَسْنَدًا<sup>(١)</sup>  
إذا أكد الفعل المسند إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ  
بين نونِ الإناثِ وبنون التوكيد بِأَلِفٍ، كراهيةً توالي الأمثال، فتقول:  
«اضْرِبْتَانَّ» بنون مشددة مكسورة قبلها أَلِفٌ.

\*\*\*

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ<sup>(٢)</sup>

= استيفاء شرط جوازه، فلهذا امتنعوا منه، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز.

(١) «وَأَلِفًا» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قبلها» قبل: ظرف متعلق بزد، وقبل مضاف وها: مضاف إليه «مؤكدًا» حال من الضمير المستتر في زد، وفي مؤكد ضمير مستتر هو فاعله «فعلًا» مفعول به لمؤكد «إلى نون» جار ومجرور متعلق بقوله «أسند» الآتي، ونون مضاف، و «الإناث» مضاف إليه «أسند» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب صفة لقوله «فعلًا».

(٢) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خفيفة» مفعول به لا حذف «لساكن» جار ومجرور متعلق باحذف «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة في محل جر صفة لساكن «وبعد» ظرف متعلق باحذف، وبعد مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «فتحة» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليه.

وَأَزْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا<sup>(١)</sup>  
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفًا، كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ: قِفَا<sup>(٢)</sup>

إذا ولي الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة ساكن، وجب حذف النون  
لالتقاء الساكنين، فتقول: «اضْرِبَ الرَّجُلُ» بفتح الباء<sup>(٣)</sup>، والأصل  
«اضْرِبَنَّ» فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن - وهو لام التعريف - ومنه  
قوله:

٣١٩ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(١) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف زمان متعلق ب«واردد»  
«حذفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «في الوقف» جار  
ومجرور متعلق ب«واردد» «ما» اسم موصول: مفعول به ل«واردد» «من أجلها» في الوصل «الجاران  
والمجروران متعلقان بقوله: «عدما» الآتي «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان،  
والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً به ل«واردد».

(٢) «وأبدلنها» أبدل: فعل أمر. مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وها: مفعول أول  
لأبدل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف و«فتح»  
مضاف إليه «ألفاً» مفعول ثان لأبدل «وقفاً» حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف، أو منصوب  
بنزع الخافض: أي في الوقف «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك «في قفن» جار  
ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه: مقول القول.

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكناً، كقوله:

أَضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قُوْنَسَ الْفَرَسِ  
وكقول الآخر، وأنشده الجاحظ في البيان:

\* كَمَا قِيلَ قَبْلَ النَّوْمِ تُذَكِّرَا \*

٣١٩ - البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، أوردها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن -

وكذلك تُحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة - أي بعد ضمة أو كسرة - ويُردُّ حيثُذ ما كان حُذف لأجل نون التوكيد، فتقول في: «اضربن يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضربوا، وفي: «اضربن يا هند»: اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء، فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف [أيضاً] ألفاً فتقول في «اضربن يا زيد» «اضربا».

الأنباري عن ثعلب، قال: ثعلب: بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها: **يَكْثُلُ هَمْ مِنْ الْهَمِومِ سَعَةً وَالْمَسِي وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ** اللغة: «المسي» يضم الميم أو كسرهما، وسكون السين - اسم من الإماء، وهو الدخول في المساء «الصبح» اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح، قالهما الجوهري واستشهد بهذا البيت «لا تهين» من الإهانة، وهي: الإيقاع في الهون - يضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقارة «تركع» تخضع، وتذل وتنفذ.

الإعراب: «لا» ناهية «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما في بيت الشاهد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف في الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده «تهين» فلما دخل الجازم حذفت الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار «لا تهين» فلما أريد التأكيد رجعت الياء، لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد «الفقير» مفعول به تهين «علك» عل: حرف ترج ونصب، والكاف اسمه «أن» مصدرية «تركع» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة خبر «عل» السابق «يوماً» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع».

الشاهد فيه: «لا تهين» حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم، ولا تعود إلا عند التوكيد، وقد رواه الجاحظ في البيان والتهيين: \* لا تحقرن الفقير... إلخ \* رواه غيره: \* ولا تعاد الفقير \* وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه.

## مَا لَا يَنْصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا<sup>(١)</sup>

الاسم إن أشبه الحرف سمي مبيَّنًا، وغير متمكن، وإن لم يُشبه الحرف سمي معربًا، ومتمكنًا.

ثم المُعَرَّبُ على قسمين:

أَحَدُهُمَا: مَا أَشَبَّهَ الْفِعْلَ، ويسمى غير منصرف، ومتمكنًا غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: مَا لَمْ يُشَبَّهِ الْفِعْلَ، ويسمى منصرفًا، ومتمكنًا أَمْكَنَ.

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرِفِ: أَنْ يَجْرَ بِالْكَسْرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةُ، وبدونهما وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ - وهو التَّنْوِينُ [الذي] لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْأِسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شَبْهِهِ الْفِعْلَ - نحو «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ، وَغُلَامٍ زَيْدٍ، وَالْغُلَامِ».

واحترز بقوله «لغير مُقَابِلَةٍ» من تنوين «أَذْرَعَاتٍ» ونحوه، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف: كَأَذْرَعَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ - عِلْمُ امْرَأَةٍ - وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ.

(١) «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة في محل رفع صفة لتنوين «مبيَّنًا» حال من الضمير المستتر في أتى، وفي مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله «معنى» مفعول به لمبيَّنًا «به» جار ومجرور متعلق بـيكون الاتي «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكنًا» خبر يكون، والجملة في محل نصب صفة لمعنى.



واحترز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» ونحوهما، فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٍّ، وَغَوَاشِيٍّ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف<sup>(١)</sup> فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»، فإن أُضِيفَ، أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة، نحو «مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، وبِالأَحْمَدِ».

وإنما يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع يجمعها قوله<sup>(٢)</sup>:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ      وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ،      وَوزُنٌ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان، أحدهما: ألف التأنيث، مقصورة كانت، كـ «حُبْلَى» أو ممدودة، كـ «حَمْرَاءَ»، والثاني: الجمع المتناهي، كـ «مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ» وسيأتي الكلام عليها مفصلاً.

\*\*\*

(١) في عامة النسخ «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين المتمكن، على أن في الكلام مقلاً، فقد لحق تنوين العوض «كلاً، وبعضاً» عوضاً عما يضافان إليه.

(٢) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ      رَكَّبَ وَزْدَ عُجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

فَالِئِ التَّائِيْثِ مُطْلَقاً مَّنْعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ<sup>(١)</sup>

قد سبق أن ألف التائيث تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فَيَمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التَّائِيْثِ من الصرف مطلقاً، أي: سواء كانت الألف مقصورة، كـ «حُبْلَى» أو ممدودة، كـ «حَمْرَاء» عَلَمًا كان ما هي فيه، كـ «زكرياء» أو غير عَلَمٍ كما مثل.

\*\*\*

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ - فِي وَصْفِ سَلَمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً تَائِيْثٍ خْتَمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) «وَألف» مبتدأ، وألف مضاف و «التائيث» مضاف إليه «مطلقاً» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله «منع» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أَلِفُ التَّائِيْثِ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع، وصرف مضاف و «الذي» اسم موصول: مضاف إليه «حواه» حوى. فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَلِفُ التَّائِيْثِ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع التائيث منع الصرف.

(٢) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر في «منع» الواقع في البيت السابق، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين متعاطفين، وهو مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف و «فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائد فعلان، أو حال منه «سلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، والجملة في محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب تقديره بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ختم» الآتي، وتاء مضاف و «تائيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ ليرى.

أي: يُمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بتاء التانيث، وذلك نحو: سَكَرَانَ، وَعَطْشَانَ، وَغَضْبَانَ، فتقول: «هذا سكران، ورأيت سكراناً، ومررت بسكراناً»، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَانَ، وَغَضْبَانَ، فتقول: امرأة عطشى، وَغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانَة، ولا غَضْبَانَة، فإن كان المذكر على فَعْلَان، والمؤنث على فَعْلَانَة صَرَفْتَ، فتقول: هذا رجل سَيْفَان، أي: طويل، ورأيت رجلاً سَيْفَاناً، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَة، أي: طويلة.

\* \* \*

وَوَصَفَ أَصْلِيٍّ، وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَاءٍ: كَأَشْهَلًا<sup>(١)</sup>

أي: وتمنع الصفة أيضاً، بشرط كونها أصلية، أي غير عارضة، إذا انضم إليها كَوْنُهَا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ. فإن قبلت التاء صرفت، نحو «مررت برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير، فتصرفه، لأنك تقول للمؤنثة: أَرْمَلَة، بخلاف أَحْمَرٍ، وَأَخْضَرٍ، فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَة. وَأَخْضَرَة، فمنعاً للصفة ووزن الفعل.

(١) «ووصف» معطوف على «وألدا فعلان» في البيت السابق «أصلي» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف و«أفعلا» مضاف إليه، و«ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف و«تأنيث» مضاف إليه «بتاء» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كأشهل.

وإن كانت الصفة عارضة كأربع - فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمٌ عدديٌّ، ثم استعمل صفة في قولهم «مررتُ بنسوة أربع» - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ      كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ<sup>(١)</sup>  
فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضَعٌ      فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصَرَفَهُ مُنْعٌ<sup>(٢)</sup>  
وَأَجْدَلُ وَأَخِيلُ وَأَفْعَى      مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا<sup>(٣)</sup>

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أفعل صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فألغِه: أي لا تَعْتَدُ به في منع الصرف، كما لا تَعْتَدُ بِغُرُوضِ الْأَسْمِيَّةِ فيما هو صفة في الأصل: كـ «أَدْهَمُ» للقيد، فإنه

(١) «والفَيْن» ألغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف و«الاسمية» مضاف إليه.

(٢) «فالأدْهَمُ» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله «منع» الآتي آخر البيت، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدْهَمُ مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدْهَمُ بمعنى القيد، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر في وضع «انصرفه» أنصرف: مبتدأ ثان، وانصرف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرفه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل» وأفْعَى معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله «المنع» مفعول به لينلن.

صفة في الأصل [لشيء فيه سواد]، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقوله: وأجْدَل - إلى آخره «إلى أن هذه الألفاظ - أعني: أجْدَلًا لِلصَّغَرِ، وأخِيلاً لَطَائِرٍ، وأَفْعَى لِلْحَيَةِ - ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن مَنَعَهَا بعضهم لتخيُّل الوصف فيها، فتخيَّل في «أَجْدَل» معنى القوة، وفي «أَخِيل» معنى التخيُّل، وفي «أَفْعَى» معنى الخُبث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المَتَخَيَّلَة، والكثيرُ فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقَة.

\*\*\*

وَمَنَعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ      فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ<sup>(١)</sup>  
وَوَزْنٌ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا،      مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا<sup>(٢)</sup>

مما يمنع صَرْفُ الاسم: العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فَعَالٍ وَمَفْعَلٍ، كَثَلَاثَ وَمَثْنَى، فَثَلَاثُ: معدولة عن ثلاثة

(١) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف و «عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل، ومع مضاف و «وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث»، وآخر معطوفان على مثنى.

(٢) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جازان ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، ويعلما: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

ثلاثة، ومَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثَلَاثَ» أي ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي اثنين اثنين.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين - أعني فَعَال، وَمَفْعَل - من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثْلَثَ، وَرُبَاعَ وَمَرَبَعَ، وَسُمِعَ أيضاً في خمسة وعشرة، نحو: «خُمَاسَ وَمَخْمَسَ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ.

وزعم بعضهم أنه سَمِعَ أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ وَمَسْدَسَ، وَسُبَاعَ وَمُسْبَعٍ، وَثُبَانٍ وَمَثْمَنٍ، وَتُسَاعَ وَمَتْسَعٍ.

ومما يُمنَع من الصرف للعدل والصفة «أَخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوةٍ أَخَرَ» وهو معدول عن الآخر.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدَلِ.

\*\*\*

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاً أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاً<sup>(١)</sup>

هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع، وهي: الجمعُ الْمُتَنَاهِي، وضابطه: كُلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيـره حرفان أو ثلاثة أو سَطُها ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ.

(١) «وكن» فعل أمر نافص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلاً» الآتي في آخر البيت «مشبه» نعت لجمع، وفي مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلاً» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله «مفاعلاً» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلاً» الآتي «كافلاً» خبر كن.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع، وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ»، وقَنَادِيلُ» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو صَيَاقِلَةٍ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي<sup>(٢)</sup>

إذا كان هذا الجمع - أعني صيغة متتهى الجموع - معتلاً الآخر أَجْرِيَّتُهُ في الجر والرفع مُجَرَّى المنقوص كـ «سَارِي» فتنونه، وتقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فثبت الياء، وتحركها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ»، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَّ وَغَوَاشِيَّ والأصل في الجر والرفع «جَوَارِيٌّ» و «غَوَاشِيٌّ» فحذفت الياء وَعُوضَ منها التنوين.

\* \* \*

وَلَسَرَائِلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ<sup>(٣)</sup>

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقره وأشاعنة ومناذرة وغساسنة، وقد قالوا للمحاييج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عمارطة، والجماعة الرجالة - أي: الذين يسرون على أرجلهم - : عراجلة، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي:

عَرَّاجِلَةٌ تُسْعِبُ الرُّؤُوسَ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقُدْرِ جَزُورِهَا

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله «أجره» الآتي، وذا مضاف و «اعتلال» مضاف إليه «منه»، كالجواري جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعاً» منصوب بنزع الخافض «وجراً» معطوف على قوله رفعا «أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت: والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر.

(٣) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شبهه» الآتي «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض، وفاعله =

يعني أن «سراويل» لما كانت صيغته كصيغة منتهى<sup>(١)</sup> الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

\* \* \*

وإن به سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ<sup>(٢)</sup>

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما ألحق به لكونه على زنته، كسراويل، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا ليس في الأحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصاييح أو

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف و«المنع» مضاف إليه.

(١) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفردة سرولة، ويستدل على هذا بقول الشاعر:  
عَلَيْهِ مِنْ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرَقُّ لِمُسْتَقْطِفٍ  
وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعاً من الصرف لزوماً كأخواته من الجموع؛ ومنهم من يجعله مفرداً، وهؤلاء فريقان: أحدهما يمنع من الصرف نظراً إلى لفظه، ويقول هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقته ومعناه.

(٢) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس الخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر في جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.



سراويل : «هَذَا مَسَاجِدُ ، وَرَأَيْتَ مَسَاجِدَ ، وَمررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي .

\*\*\*

وَالْعِلْمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يَكْرِبًا»<sup>(١)</sup>  
 مما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو «مَعْدِ يَكْرِبُ ، وَيَعْلَبُكَ» فتقول : «هذا معد يكرِبُ ، ورأيت معد يكرِبُ ، ومرت بمعد يكرِبُ» ، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم .

\*\*\*

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطْفَانَ ، وَكَأَصْبَهَانَا<sup>(٢)</sup>  
 أي : كذلك يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَمًا ، وفيه ألف ونون زائدتان : كَغَطْفَانَ ، وَأَصْبَهَانَ - بفتح الهمزة وكسرهما - فتقول : «هذا غطفانُ ، ورأيت غَطْفَانَ ، ومرت بِغَطْفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون

\*\*\*

(١) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفته» ظرف : مفعول به لامنح ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و «مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ؛ ونحو مضاف و «معد يكرِب» مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق .

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حَاوِي» مبتدأ مؤخر وحَاوِي مضاف و «زائدي» مضاف إليه . وزائدي مضاف و «فعَلَانَا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان .

كَذَا مُؤْنْتُ بِهِاءٍ مُطْلَقًا      وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى<sup>(١)</sup>  
فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ، أَوْ سَقَرٍ      أَوْ زَيْدٍ: اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ<sup>(٢)</sup>  
وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقُ      وَعُجْمَةٌ - كَهْنَدٌ - وَالْمَنَعُ أَحَقُّ<sup>(٣)</sup>

و[مما] يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك كنبه وقلة، علمين. أي: ليس له نصيب.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق - أي بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزَيْنَبَ، وسَعَادَ، علمين، فتقول: «هذه زينب»، ورأيت

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الخبر «وشروط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«منع» مضاف إليه، ومنع مضاف و«العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٢) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف و«الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضاف و«امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بلا على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

(٣) «وجهان» مبتدأ «في العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيراً» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير، والجملة في محل نصب نعت لتذكيراً «وعجمة» معطوف على قوله تذكيراً «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.

زينب، ومررت بزينب» وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرّك الوسط منع أيضاً كَسَقَرٌ، وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجمياً كَجُورَ - اسم بلد - أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ - اسم امرأة - منع أيضاً، فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنع<sup>(١)</sup>، والصرف، والمنع أولى، فتقول: «هذه هند، ورأيت هند، ومررت بهند».

\*\*\*

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ - صَرْفُهُ امْتِنَعُ<sup>(٢)</sup> وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَيْضاً الْعَجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ عِلْمًا فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كِإِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، فَتَقُولُ: «هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَمررتُ بِإِبْرَاهِيمَ» فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ.

فإن لم يكن الأعجمي علماً في لسان العجم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام - علماً أو غير علم - صرّفته، فتقول:

(١) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيات:

لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلٍ مِثْرَ رَهْمَا دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ

فقد صرف «دعد» في أول عجز البيت، ثم منع صرّفه بعد ذلك.

(٢) «والعجمي» مبتدأ أول، والعجمي مضاف و «الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع

«مع» ظرف متعلق بمحذوف جال من الضمير المستتر في العجمي؛ لأنهم يؤولونه بالمشفق، ومع

مضاف و «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرّفه» صرف

مبتدأ ثان، و صرف مضاف والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى صرّفه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة

المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

«هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان علماً  
أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كَشْتَر، أو ساكنه  
كَنُوحٍ ولوطٍ.

\*\*\*

كَذَاكَ ذُووزَنْ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى<sup>(١)</sup>

أي: كذلك يُمنع صرفُ الاسمِ إذا كان علماً، وهو على وزن  
يَخْصُ الفعل، أو يغلب فيه، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا  
يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كَفَعْلَ وفُعِلَ، فلو سميت رجلاً بضَرْبٍ أو  
كَلَمٍ منته من الصرف، فتقول: «هذا ضَرْبٌ أو كَلَمٌ، ورأيت ضَرْبٍ أو  
كَلَمٌ، ومررت بضَرْبٍ أو كَلَمٌ» والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزن  
يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا  
تدل على معنى في الاسم، فالأول كإِثْمِدٍ وإِصْبَعٍ، فإن هاتين الصيغتين  
يكثران في الفعل دون الاسم كاضْرِبْ، وأَسْمَعْ، ونحوهما من الأمر  
المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سميت [رجلاً] بِإِثْمِدٍ وإِصْبَعٍ منته من  
الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: «هذا إِثْمِدٌ، ورأيت إِثْمِدَ، ومررت  
بِإِثْمِدَ» والثاني كَأَحْمَدَ، ويزيد، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى  
في الفعل - وهو التكلم والغيبة - ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا

(١) «كذلك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر،  
وذو مضاف و «وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى وزن «الفعل» مفعول به ليخص، والجملة في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب»  
عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلی» معطوف على أحمد.

الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنه به أولى [فتقول: «هذا أحمدٌ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيمنع للعلمية ووزن الفعل. فإن كان الوزن غير مختصّ بالفعل، ولا غالب فيه - لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبَ، ورأيت ضَرَباً، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم كحجرٍ وفي الفعل كضَرَبَ.

\* \* \*

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ<sup>(١)</sup>

أي: ويُمنع صرفُ الاسم - أيضاً - للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كَعَلَّقِي، وَأَرَطِي، فتقول فيهما علمين: «هذا عَلَّقِي، ورأيت عَلَّقِي، ومررت بعَلَّقِي» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني حال كونه علماً - لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقى «عَلَقَاة» كما لا تقول في حُبْلَى «حُبْلَاة» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم كَعَلَّقِي وَأَرَطِي - قبل التسمية بهما - صَرَفْتَهُ، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «علماً» خبر يصير، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله يصير، وذو مضاف و«ألف» مضاف إليه «زِيدَتْ» زيد: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألف، والجملة في محل جر صفة لألف «إِلْحَاقٍ» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط

إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كَعَلْبَاءَ، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَمَا  
كان، أو نكرة.

\*\*\*

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُذِلَا      كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثَعَلَا<sup>(١)</sup>  
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرُ      إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ<sup>(٢)</sup>

يُمنَعُ صرفُ الاسمِ للعلمية - أو شبهها - وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فَعَلَ من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف  
لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو «جاء النساءُ جُمُعُ، ورأيت النساءَ  
جُمُعَ، ومررت بالنساء جُمُعَ» وهو مُعَرَّفٌ بالإضافة المقدرة أي: جُمُعِهِنَّ،  
فأشبهه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما  
يعرفه.

(١) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده: أي وامنع العلم «امنع» فعل امر: وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه  
«إن» شرطية «عدلا» فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جبار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و «التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا»  
جبار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد.

(٢) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعاً مضاف و «سحر» مضاف إليه  
«إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتي «التعيين» نائب فاعل لفعل  
محذوف يدل عليه يعتبر الآتي «قصداً» حال من الضمير المستتر في «يعتبر» الآتي «يعتبر» فعل  
مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين،  
والجملة من الفعل الذي هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الثاني: العلم المعدول إلى فَعَلَ: كَعَمَرَ، وَزُقِرَ، وَتُعَلَّ، والأصل عامر وزافر وثاعل، فمنعه من الصرف للعلمية والعَدَل.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أريدَ من يوم بعينه، نحو «جئتكَ يوم الجمعة سَحَرًا» فسَحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السحر، لأنه مَعْرِفَةٌ، والأصل في التعريف أن يكون بآل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفه مُشَبَّهًا لتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلَفَّظْ معه بمعرِّفٍ.

\*\*\*

وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا      مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا<sup>(١)</sup>  
عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَصْرَفْنِ مَا نَكَّرَا      مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا<sup>(٢)</sup>  
أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالٍ - كَحَدَامٍ، وَرَقَاشٍ -  
فللعرب فيه مذهبان:

(١) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علماً» حال من فعال «مؤنثاً» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف و«جشما» مضاف إليه.

(٢) «عند» ظرف متعلق بنظير في البيت السابق، وعند مضاف و«تميم» مضاف إليه «أصرف» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لأصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف لبلاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لامحل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بآثر الآتي «أثراً» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر، فتقول:  
«هذه حَذَامٍ، ورأيت حَذَامٍ، ومررت بحَذَامٍ»<sup>(١)</sup>.

والثاني - وهو مذهب بني تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف  
للعلمية والعدل، والأصل حَاذِمَةٌ وِرَاقِشَةٌ، فعدل إلى حَذَامٍ وِرَقَاشٍ، كما  
عَدَلُ عُمَرُ وَجُشَمُ عَنْ عَامِرٍ وَجَاشِمٍ، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير  
جشما عند تميم»<sup>(٢)</sup>.

وأشار بقوله «وَأَصْرِفُنْ مَا نَكْرًا» إلى أن ما كان منعه من الصرف  
للعلمية وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتكثيره صُرِفَ لِزَوَالِ إِحْدَى  
الْعَلَتَيْنِ، وبقاؤه بعلّة واحدة لا يقتضى منع الصرف، وذلك نحو  
معد يكرب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعلقي، وعمر -

(١) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ  
وقول النابغة الذبياني:

أَتَارِكَةٌ نَدَّلَهَا قَطَامٍ وَضُنَا بِالنُّجِيَّةِ وَالسَّلَامِ  
وقول جذيمة الأبرش:

خَبَرِيْنِي رَقَاشٍ لَا تَكْذِبِيْنِي سَحَرٍ زَلِيْبَةٍ أَمْ يَهَجِيْنِ  
وقول الجعدي، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨):

أَسَانُ لَهَا السُّطَامُ فَلَمْ تُضَغْ غَدَاةَ الرُّوعِ إِذْ أَرَمْتَ أَرَامِ  
أزام: علم على الشدة المجدية، وقد سموها «تحوط» أيضاً؛ وقالوا في مثل من أمثالهم «باءت عرار  
يكحل» وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً، والمثل يضرب لكل مستوين أحدهما بإزاء  
الأخر، وقد بنوا «عرار» على الكسر، وجروا «كحل» بالفتحة لأنه علم مؤنث، وانظر المثل رقم  
٤٣٨ في مجمع الأمثال ٦١/١ بتحقيقنا.

(٢) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي:

نَيْبٌ نَدَامَةُ الْكُسَمِيِّ لَمَّا غَدَتْ مِنِّي مُطْلَقَةٌ نَوَارٍ  
وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ



أعلاما، فهذه ممنوعة من الصرف العلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببَيْهَا - وهو العلمية - فتقول: «رُبَّ معد يكرِب رأيت» وكذا الباقي.

وَتَلَخَّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

\*\*\*

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي<sup>(١)</sup>

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعامل مُعَامَلَةَ جَوَارٍ في أنه ينون في الرفع والجر تنوينِ الْعَوَضِ، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ - علم امرأة - فإن نظيره من الصحيح ضارب - علم امرأة - وهو ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوارٍ من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معامَلَتَهُ، فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضي» كما تقول: «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِي».

\*\*\*

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بـيكون «منقوصاً» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله «يقتفي» الآتي:، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم لـيقتفي، ونهج مضاف و«جوارٍ» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت، والجملة من الفعل الذي هو يقتفي وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

وَلَا اضْطِرَّارَ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ<sup>(١)</sup>  
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ: كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى<sup>(٢)</sup>

لما فرغ من المقصور شرع في الممدود، وهو: الاسم الذي [في] آخره همزة، تلي ألفاً زائدة، نحو حمراء وكساء، ورداء.

فخرج بالاسم الفعل نحو «يشاء»، ويقول «تلي ألفاً زائدة» ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة، كماء، وآءٍ جمع آءة، وهو شجر.

والممدود أيضاً كالمقصور: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر، مُلتَزِمُ زيادةُ أل قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو أرعوى أرعواء، وآرتأى آرتأاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكذا مصدر كل فعلٍ

(١) «لا اضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتي «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبني للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف، في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله «فالمد» - لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، ومصدر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدئاً» بدى: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والألف للاطلاق، والجملة لا محل لها صلة «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله بدى السابق، وهمز مضاف، و «وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وكرتأى» معطوف على كارعوى.

معتل يكون على وَزْنِ أَفْعَلَ، نحو أَعْطَى إعْطَاءً، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وأما مَنَعُ المنصرف من الصرف للضرورة، فأجازه قوم، وَمَنَعُهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:  
وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرْصِ - ٣٢١

(١) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت كرفع وثناء ومكاء ودعاء وحذاء، أو كان دالاً على داء: مثل مشاء، ومصدر الفعل الذي على مثال قاتل قتلاً، نحو وإلى ولاء، وعادي عداً.

٣٢١ - البيت الذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرت.  
اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال.  
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَسَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا  
الإعراب: «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماضٍ، وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجروزة محلاً بمن، والعاثد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر، وذو مضاف و «الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف و «العرض» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:  
فَمَا كَانَ حِصْنُ وَلَا حَابِسُ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ  
حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضاً قول الأخطل التغلبي التصرائني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:  
طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالسَّكَايِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النُّفُوسِ غُدُورُ =

فمنع «عامر» من التصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله:  
«والمصرف قد لا يتصرف».

\*\*\*

= فإنه منع «شبيب» من التصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعي:

وَقَائِلَةٌ: مَا بَالُ دُوسَرَ بَعْدَنَا      صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ؟

## إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعَ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كـ «تَسَعَّدُ»<sup>(١)</sup>  
 إِذَا جُرَّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ،  
 واختلف في رافعه، فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم،  
 فـ «يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك،  
 وقيل: ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

\* \* \*

وَيَلَنُ أَنْصَبُهُ وَكَيَّ، كَذَا بَأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ<sup>(٢)</sup>  
 فَأَنْصَبُ بِهَا، وَالرُّفْعُ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدُ<sup>(٣)</sup> تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنْ، فَهُوَ مُطَرِّدُ<sup>(٤)</sup>

(١) «أرفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه. «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقصد لفظ تسعد.

(٢) «يلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» أنصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه.

(٣) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «التي» في البيت السابق - «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر، =

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفُ ناصبٍ، وهو «لَنْ، أَوْ كَيَّ، أَوْ أَنْ، أَوْ إِذَنْ» نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وَجِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمَ، وَأَرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ - في جواب مَنْ قال لك: آتِيكَ».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إن وقعت «أَنْ» بعد علم ونحوه - مما يدلُّ على اليقين - وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفَةً من الثقلية، نحو «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ»<sup>(١)</sup>، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنْ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه - مما يدل على الرَّجْحَانِ - جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعَلَ «أَنْ» من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جَعَلَ «أَنْ» مخففة من الثقلية.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ، وَأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع - ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت «أَنْ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

\* \* \*

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقاد، وتخفيف مضاف  
وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل  
مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:  
عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ «أَنْ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا<sup>(١)</sup>

يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ «أَنْ» الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان<sup>(٢)</sup>، فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها «ما» المصدرية، لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ، بالمصدر، فتقول: «أريدُ أَنْ تَقُومَ» كما تقول: «عجبت مما تَفْعَلُ».

\*\*\*

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوَصَّلًا<sup>(٣)</sup>

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «أَنْ» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حملاً» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملاً «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيت، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «عملاً» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ، بالرفع في قوله تعالى (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد قول الشاعر:  
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ، وَلَا تُشِيرَا أَحَدًا  
وقول الآخر:

إِنِّي رَجِيمٌ يَا نُورُ نَفْةٌ إِنْ نَجَوْتُ مِنَ الرِّزَاحِ

أَنْ تَهْطِيطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلاً» مفعول به لنصبوا «إن» شرطية صدرت: صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «موصلاً» حال من الضمير المستكن في الظرف.

أَوْ قَبْلَهُ الَّتِي مِثْلُ، وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةٍ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ «إِذَنْ» وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا  
بشروط:

أحدها: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا

الثاني: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرَةً.

الثالث: أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا.

وذلك نحو أَنْ يَقَالَ: أَنَا آتِيكَ، فتقول: «إِذَنْ أَكْرِمَكَ».

فلو كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يُنْصَبْ، نَحْوُ أَنْ يَقَالَ: أَحْبَبْتُكَ،  
فتقول: «إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا»، فيجب رَفْعُ «أَظُنُّ» وكذلك يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ  
بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَتَّصِدَّرْ، نَحْوُ «زَيْدٌ إِذَنْ يَكْرِمُكَ»، فَإِنْ كَانَ الْمَتَقَدِّمُ عَلَيْهَا  
حَرْفَ عَطْفٍ جَازَ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعُ، وَالنَّصَبُ، نَحْوُ «وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ»،  
وكذلك يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، نَحْوُ «إِذَنْ زَيْدٌ  
يَكْرِمُكَ» فَإِنْ فَصَّلْتَ بِالْقَسَمِ نَصَبْتَ، نَحْوُ «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمُكَ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «أو» عاطفة «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقيل مضاف وضمير الغائب العائد إلى  
الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه  
وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما  
بعده، والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور  
متعلق بوقع، وبعدمضاف و«عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة لا محل لها مفسرة.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُثِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَثِيبِ



وَبَيَّنَ «لَا» وَلَا مَ جَرُّ التُّزَمِ      إِظْهَارُ «أَنَّ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمَ<sup>(١)</sup>  
 «لَا» فَإِنَّ أَعْمَلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً      وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً<sup>(٢)</sup>  
 كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي      مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «أَلَّا» أَنْ خَفِيَ<sup>(٣)</sup>

اختصت «أَنَّ» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهِرَةً،  
 وَمُضْمَرَةً،

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو «جِئْتُكَ لِيَلَّا  
 تَضْرِبَ زَيْدًا».

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتي، وبين مضاف، و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف و «جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل للتزم، وإظهار مضاف و «أَنَّ» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصب» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل «عدم» في البيت السابق «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط، أن - قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهراً» بزنة اسم المفعول - حال من «أَنَّ» الواقعة مفعولاً «أو مضمراً» معطوف على قوله مظهراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف و «نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف، أي إضماراً حتماً «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن والألف للاطلاق.

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي. أي: خفي خفاءً مثل ذلك «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف و «أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بـ يصلح، وموضع مضاف وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أَنَّ» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن وتقدير البيت: أن خفي خفاءً مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح في موضع أو حتى أو إلا.

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو  
«جئتكَ لأقرأ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أن»، نحو «ما كان زيد  
لِيفْعَلٍ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ  
وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرَة بحتى، أو إلّا، فتقدّر بحتى  
إذا كان الفعل الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدّر بإلّا إن لم  
يكن كذلك، فالأول كقوله:

٣٢٢ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى  
فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لَصَابِرٍ

أي: لأستسهلنّ الصّعبَ حتى أدرك المُنَى، فـ «أدرك»: منصوب  
بـ «أن» المقدّرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبه الإضمار، والثاني  
كقوله:

٣٢٢ - هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبها إلى قائل معني.  
الإعراب: «لأستسهلن» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا  
محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «أدرك»  
فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى»  
مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية، «انقادت» انقاد: فعل ماضٍ،  
والتاء للتأنيث «الأمال» فاعل انقاد «إلّا» أداة استثناء ملغاة «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد.  
الشاهد فيه: قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله «أدرك» بعد أو التي بمعنى  
حتى، بأن مضمرة وجوباً.

٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

أي : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف «تستقيم» : منصوب بـ «أَنْ» بعد «أو» واجبة الإضمار .

\*\*\*

وَيَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ، كـ «جُدَّ حَتَّى تَسْرُدَا حَزَنًا»<sup>(١)</sup> ومما يجب إضمار «أَنْ» بعده : حَتَّى ، نحو «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ

٣٢٣ - هذا البيت لزياد الأعجم .

اللغة : «عمزت» الغمز : جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأنبوبة الناشز .

المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوباد وضرب ما ذكره مثلاً لهذا .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التي للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «عمزت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «قناة» مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملتنا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه «أو» عاطفة ، وهي هنا بمعنى إلا «تستقيماً» فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب قوم . الشاهد فيه : قوله «أو تستقيماً» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «إضمار» الآتي ، وبعد مضاف و «حتى» قصد لفظه : مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ ، وإضمار مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «ختم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر ، وذا مضاف و «حزن» مضاف إليه ، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

الْبَلَدَ، فـ «سحتي»: حرف [جر] و «أَدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَةَ بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال - وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَاً<sup>(١)</sup>

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ، وَقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال، نحو «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا».

\*\*\*

وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ «أَنْ» وَسْتَرَهَا حَتْمٌ، نَصَبٌ<sup>(٢)</sup>

يعني أَنْ «أَنْ» تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد

(١) «وتلو» معناه تالي، أي واقع بعد حتى - مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف و «حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت فاعل «المستقبلاً» مفعول به لانصب.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف و «فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و «جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف و «نفي» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أَنْ» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَنْ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أَنْ»، والتقدير: أَنْ نصبت في حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

الفاء المجاب بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ، فمثال النفي «ما تأتينا فتحدّثنا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾<sup>(١)</sup>، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو «ما أنت إلا تأتينا فتحدّثنا»<sup>(٢)</sup>، ومثال الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتّخصيص، والتمني - فالأمر نحو «أَتَتْنِي فَأَكْرِمَكَ» ومنه:

٣٢٤ - يَانَا قُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

(١) ومثل الآية الكريمة - في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي - قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دِمِي وَلَا مَالُهُمْ ذُو نَدَهَةٍ فَيَدُونِي؟  
الشاهد في قوله «يدوني» أي يعطوا ديني، فإن منصوب بحذف النون، وأصله «يدوني» وقوله «ما لهم ذو ندهة» هو بفتح فسكون - ومعناه ذو كثرة.

(٢) هذا لوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بالإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل نحو «ما تأتينا فتكلّمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع، والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالنَّيِّ هِيَ أَعْرَفُ  
يروى قوله «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيويه على جوازهما.

٣٢٤ - البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي.  
اللغة: «عنّا» بفتح العين المهملة والنون جميعاً - هو ضرب من السير «فسيحاً» واسع الخطى، وأراد سريعاً.

الإعراب: «يا» حرف نداء «نأق» منادى مرخم «سيرى» فعل أمر مبني على حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «عنّا» مفعول مطلق عامله سيرى، وأصله نعت لمحدوف «فسيحاً» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور، متعلق بسيرى «فنستريحاً» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والألف للاطلاق، وفي نستريح ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن.

والنهي نحو «لا تضرب زيداً فِيضْرِبَكَ» ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ والدعاء نحو «رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلْ» ومنه:  
 ٣٢٥- رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلْ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ  
 والاستفهام نحو «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟» ومنه قوله تعالى: (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا؟)، والعرض نحو «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»  
 ومنه قوله:

٣٢٦- يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذُنُو فَتُبْصِرَ مَا  
 قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا؟

= الشاهد فيه: قوله «فستريحا» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

٣٢٥- البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.  
 الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذف ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفقني» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخبر مضاف و«سنن» مضاف إليه.  
 الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

٣٢٦- وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.  
 الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه «ألا» أداة عرض «تذنوا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب يحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوك «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعنا»، سمع: فعل ماضٍ، =

والتَّخْضِيفُ نحو «لَوْلَا تَأْتِينَا فُتَحَدَّثْنَا»، ومنه [قوله تعالى]: «لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ»، والتمني نحو «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقُ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا».

ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضًا» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو «صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

\*\*\*

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ، إِنْ تَفَدَّ مَفْهُومَ مَعٍ، كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ<sup>(١)</sup>

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارع بإضمار «أن» وُجُوبًا بعد الفاء ينصب فيها كُلُّهَا ب «أَنْ» مضمرّةً وُجُوبًا بعد الواو إذا قُصِدَ بها

= والألف للاطلاق، والفاعل، ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلاً بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف. الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرّة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض.

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرّة وجوباً بعد واو المعية وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

المُصَاحِبَةُ، نَحْوِ (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وَقَوْلُهُ:

٣٢٧- فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو، إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله:

٣٢٨- لَأَتْنَهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارُ عَلَيْكَ- إِذَا فَعَلْتُ- عَظِيمٌ

٣٢٧- البيت لدنار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعدات بن الشجري في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الحطيثة، والبيت من شواهد سيبويه (٤٢٦/١) ونسب في الكتاب للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنباري في الإنصاف (رقم ٣٥١) وروايته «ادعى وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام الأمر محذوف: أي ادعى ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ خَلِيلَتِي لَمَّا أَشْكَيْتُنَا: سَيُذَرِّكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ  
سَيُذَرِّكُنَا بَنُو الْقَرَمِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْجِصَانِ

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من الندى- بفتح النون مقصوراً- وهو بعد الصوت.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادعى» فعل أمر، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب، «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائدة، وصوت: مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادي» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

٣٢٨- البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٣٨٤/٧) وأبو الفرج (الأغاني ٣٩/١١) بولاق للمتوكل الكنتاني.

الإعراب: «لا» ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بتنه «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثلته» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ =



وقوله :

٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

واحترز بقوله : «إِنْ تُفِدَ مفهومٌ مع» عما إذا لم تُفِدَ ذلك، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جعل ما بعد الواو خيراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حيثثد النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في

= محذوف، أي ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها، لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفة لعار. الشاهد فيه : قوله «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي، بأن مضمره وجوباً.

٣٢٩ - هذا البيت للحطيفة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين :  
أَلَا أَبْلَغُ بَيْنِي عَوْفُ بْنُ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُبْلِي سَوَاءُ؟  
وروي أو السعادات ابن الشجري في أولها نسياً وأوله :

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ : هَلْ تَعَزَّى؟ فَقُلْتُ : أُمَامَ، قَدْ غَلِبَ الْعَمَزَاءُ  
واللغة : «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان : منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب : «ألم» الهمزة للتقرير، ولم : نافية جازمة «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكنون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار : خبر أك، جار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية، يكون : فعل مضارع ناقص، منصوب بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية «بيني» بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف وباء المتكلمة مضاف إليه «بينكم» معطوف على بيني «المودة» اسم يكون تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على المودة.

الشاهد فيه : قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي :

فَلَا تَفْعُدَنَّ عَلَيَّ رُحَيَّ وَتُضْمِرْ فِي الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفاً

قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: وأنت تشرب اللبن، والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

\* \* \*

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتِمِدَ إِنَّ تَسْقُطَ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ<sup>(١)</sup>

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سبق ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، «زُرْنِي أَرْزُكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر، أي: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدثنا».

\* \* \*

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف و«النفي» مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفاء قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصِدَ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل «ضرباً» في نحو قولك «ضرباً زيداً» عمل اضرب حين تضمن معناه، وفريق قال: بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط، ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال أربعة عند التحقيق.

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ<sup>(١)</sup>

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا، فتقول: «لا تَدُنْ من الأسد تَسَلِّمْ» بجزم «تَسَلِّمْ»، إذ يصح «إن لا تَدُنْ من الأسد تَسَلِّمْ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ»، إذ لا يصح «إن لا تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إِنْ» على «لا»، فجزمه على معنى «إن تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ».

\*\*\*

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزْمُهُ أَقْبَلًا<sup>(٢)</sup>

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف و «جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم، وبعد مضاف و «نهي» مضاف إليه «أَنْ» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و «أَنْ» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «إِنْ» قصد لفظه: مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دُونَ» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إِنْ» السابق، ودُونَ مضاف و «تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة في محل جر نعت لتخالف.

(٢) «والأمر» مبتدأ «إِنْ» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف و «أفعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله «أقبلاً» الآتي، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه «أقبلاً» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء<sup>(١)</sup>، وقد صرح بذلك هنا، فقال: متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جرّمته كقولك: «صه أحسن إليك، وحسبك الحديث ينم الناس» وإليه أشار بقوله: «وجرّمه أقبالاً».

\* \* \*

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ<sup>(٢)</sup>

أجاز الكوفيون قاطبة أن يُعامل الرجاء مُعَامَلَةَ التَّمَنِّي، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ في قراءة من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

\* \* \*

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ «أَنْ»: ثَابِتًا، أَوْ مُنْحَذِفٌ<sup>(٣)</sup>

(١) يريد «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٢) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «نصب» الآتي، وبعد مضاف و«الفاء» مضاف إليه «في الرجاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف: أي نصب نصباً كائناً كنصب - إلخ، ونصب مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(٣) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» =

يجوز أن ينصب بأن محذوفة أو مذكورة، بعد عاطفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ: أي غير مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

٣٣٠- وَلَبَسُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسٌ، وكذلك قوله:

نائب لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

٣٣٠- البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.  
اللغة: «عباءة» حبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضاً «تقر عيني» كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، وليس مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، وليس مضاف و«الشفوف» مضاف إليه.  
الشاهد فيه: قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جبرداً محضاً، وقد يكون مصدرأً كلياً في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً علمياً كما تقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت، أي لولا زيد وإحسانه إليّ، ومن هذا القيل قول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقِمَا

أسواك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف.

٣٣١- [إِنِّي وَقَتْلِي سَلَيْسَكَا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

فـ «أَعْقَلُهُ»: منصوبٌ بـ «أَنْ» محذوفةٌ، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله:]

٣٣١- البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.  
اللغة: «سليكا» بصيغة المصغر- هو سليك بن السلكة- بزنة همزة، وهي أمه- أحد ذُيَّان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضعة، فقال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أَعْقَلُهُ» مضارع عقل القَتِيل، أي: أدى ديتَه «عَافَتْ» كرهت وامتنت، وأراد: أن البقر إذا امتنت عن ورود الماء ثم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفرغ هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقار؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر حيوان الجاحظ (١/١٨) والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما يبينه، وقال الهيبان الفقيمي وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضَرَبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَتْ الْمَاءَ بَاقِرٌ  
المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه- أي: أدى ديتَه- بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.  
الإعراب: «إِنِّي» إن: حرف تأكيد ونصب، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به على اسم إن، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أَعْقَلُهُ» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عَافَتْ» عاف: فعل ماضٍ، والتاء للأنثى «البقرة» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو القتل.

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدراً كما في هذا البيت وبيت مسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

٣٣٢- لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرْتَاباً عَلَى تَرَبِّ

فـ «أَرْضِيَهُ»: منصوب «بأن» محذوفة جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً - وهو «تَوَقُّعٌ» - وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيّاً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ فـ «يُرْسِلَ»: منصوب بـ «أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحِيّاً» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أي: مقصوداً به معنى الفعل - لم يجز النصب، نحو «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذِّبَابُ» فـ «يَغْضَبُ»: يجب رفعه، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح، لأنه واقع مَوْقِعَ الفعل، من جهة أنه صلة لأل، وَحَقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع «طائر» موضع

٣٣٢- البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار، وارتقاب «معتَر» هو الفقير الذي يتعرض للجدي والمعروف «أوثر» أفضل، وأرجح «إرتاباً» مصدر أترب الرجل، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر، وللعلامة الصبان - وتبعه العلامة الخصري - هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «لولا» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لولا توقع معتَر موجود، وتوقع مضاف و«معتَر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة، أرضى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إرتاباً» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله «توقع».

«يطير» - والأصل «الذي يطير» - فلما جيء بـ «أل» عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

\*\*\*

وَشَذَّ حَذَفُ «أَنْ» وَنَصَبُ، فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَأَقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى<sup>(١)</sup>

لما فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ «أَنْ» محذوفة - إما وجوباً، وإما جوازاً - ذكر أَنَّ حَذَفَ «أَنْ» والنَّصَبُ بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرُّهُ يَحْفَرُهَا» بنصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، ومنه [قولهم] «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» أي: قبل أن يأخذك، ومنه قوله:

٣٣٣ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى  
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

في رواية من نصب «أَحْضَرَ» أي: أن أحضر.

\*\*\*

(١) «وشذ» فعل ماضٍ «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف و «أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سِوَى» جار ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فأقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق بأقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لأقبل «عدل»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لأقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فأقبل الذي رواه عدل.

٣٣٣ - هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنني «الوعى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجلبة والأصوات «مخلدي» أراد هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاء عن اقتحام المعارك، ويأمره بالقعود والإحجام.



= الإعراب : «ألا» أداة تنبيه «أيهذا» أي : منادى بحرف نداء محذوف، وها : حرف تنبيه وذا : اسم إشارة نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع «الزاجري» الزاجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«أن» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أي يزجرني عن حضور الوعى «الوعى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدي» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. الشاهد فيه : قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت - وذلك في قوله «وأن أشهد الذات» - .

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله : «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين. قال الأعلام الشنتمري : والشاهد في البيت - عند سيويه - رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعرية منه، والمعنى لأن أحضر الوعى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين - أهـ. واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك - سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقته على نصبه - فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى : (أفغير الله تأمروني أعبد) جعل «أعبد» مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف : أي بالعبادة، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» : أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

## عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلاَ وَلَا مِ طَالِباً ضَعَّ جَزَمَا      فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا<sup>(١)</sup>  
وَأَجْزَمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا      أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا<sup>(٢)</sup>  
وَحَيْثُمَا أَنَّى ، وَحَرَفُ إِذْ مَا      كَيْنَ ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا<sup>(٣)</sup>

## الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو «لَيَقُمَنَّ زَيْدٌ» ، أو على الدعاء ، نحو «لَيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ» ، و«لا» الدالة على النهي ، نحو قوله تعالى : «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» ، أو على الدعاء ، نحو «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا» و«لم» و«لما» وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ، وَيَقْلِبَانِ معناه إلى المضي ، نحو «لم يَقُمْ زيدٌ ، وَلَمَّا يَقُمْ عمرو» ولا يكون النفي بَلَمَّا إلا متصلاً بالحال .

والثاني : ما يجزم فعلين ، وهو «إِنْ» نحو (وَلِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا» بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أي ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم» .

(٢) «واجزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإِنْ» جار ومجرور متعلق باجزم «من» ، وما ، ومهما ، أي ، متى ، أيان ، أين ، إذما» كلهن معطوفات على «إِنْ» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي

(٣) «وحيثما» أنى» معطوفان على «إِنْ» في البيت السابق أيضاً «وحرَف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «كَيْنَ» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرَف «وباقِي» مبتدأ ، و«بَاقِي الْأَدَوَاتِ» مضاف إليه «أَسْمَا» خبر المبتدأ ، وقصره للضرورة .

أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ) و «مَنْ» نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و «مَا» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) و «مَهْمَا» نحو (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُتَسَحَّرَ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و «أَيُّ» نحو (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و «متى» كقوله :

٣٣٤ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ

٣٣٤ - البيت للحطيفة، من قصيدة يمدح فيها بغيص بن عامر، ومطلعها:  
أَثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلٍ حَرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَانَةَ الْمُتَجَرَّدِ  
اللغة: «تعشوا» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللخمي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أراد الغلمان الذي يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقداً مع أنه سيد - لأنه الأمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرَاحًا) وكما في قولهم «هزم الأمير الجيش وهو في قصره، وبنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «تأته» تات: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الباء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تعشوا» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله «تعشوا» السابق، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف و «نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خير مقدم، وعند مضاف وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف و «موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لتجد.

الشاهد فيه: قوله «متى تأته» تجد - إلخ حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله تأته، وهو فعل الشرط، والثاني قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

و «أَيَّانَ» كقوله:

٣٣٥ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا  
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

و «أَيْنَمَا» كقوله:

٣٣٦ - \* أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ \*

٣٣٥ - هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «نؤمنك» نعتك الأمان «حذراً» خائفاً، وجلاً.

الإعراب: «أَيَّانَ» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية «نؤمنك» تؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حذراً» خبر تزل، وجملة «تزل حذراً» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله «أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ» - إلخ حيث جزم بآيان فعلين، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله «نؤمنك» - والثاني جوابه وجزاؤه - وهو قوله «تأمن» - على ما بيناه في الإعراب.

٣٣٦ - هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره

\* صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ \*

اللغة: «صعد» بفتح الصاد وسكون العين - هي القناة التي تنبت مستوية، فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيب، ويقولون: امرأة صعد، أي مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالحيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئناً منخفضاً، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعد في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنباتها.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط، مرتفع الجوانب، والريح تعبت بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَصَجِيعٌ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ طَيْبٌ أَرْدَأُسُهُ غَيْرُ تَفِلٍّ =

و «إِذْ مَا» نحو قوله:

٣٣٧- وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفَ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و «حَيْثُ مَا» نحو قوله:

٣٣٨- حَيْثُ مَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

الإعراب: «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط، يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و «تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل. الشاهد فيه: قوله «أنما»... تميلها تمل» حيث جزم بأيّنا فعلين: أحدهما - وهو الذي يفسره قوله «تميلها» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «تمل» - جوابه وجزاؤه.

٣٣٧ - البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى قائل معين. المعنى: يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتياً به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى تمرته إلا إن كان الأمر مؤتمراً به.

الإعراب: «وإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إذ ما» حرف شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله «تأمر» الآتي «تأمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «آتياً» مفعول ثان لتلف.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت»... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأت» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تلف» - جوابه وجزاؤه.

٣٣٨ - البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلًا معينا:

اللغة: «تستقيم» نعتدل، وتأخذ في الطريق السوي «نجاحاً» ظفراً بما تريد وتوالاً لما تأمل «غايبر» باقي.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه =

و «أنى» نحو قوله:

٣٣٩ - خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وهذه الأدوات - التي تجزم فعلين - كُلُّهَا أسماء، إلا «إِنْ، وَإِذْ مَا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروف.

\*\*\*

= وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع، جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحاً» مفعول به يقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر، وغابر مضاف و «الأزمان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر - إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما - وهو قوله «تستقم» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

٣٣٩ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها، لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو تأتيا الثاني «تأتيا» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «لا يحاول» الآتي - وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق، والجملة في محل نصب صفة لقوله أخا.

الشاهد فيه: قوله «أنى تأتيا تأتيا - إلخ» حيث جزم «بأنى» فعلين: أحدهما - وهو قوله «تأتيا» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «تأتيا» - جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهي المفعول به ولواقعه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

فَعَلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطُ قَدَمًا يَتْلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَاباً وَسِمًا<sup>(١)</sup>

يعنى أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : «وَأَجْزَمُ يَأْنُ» - إلى قوله : «وَأَنْتَى» يقتضين جملتين : إحداهما - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً ، والثانية - وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزءاً ، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ» .

\*\*\*

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ<sup>(٢)</sup>

إذا كان الشرط والجزاء جملتين<sup>(٣)</sup> فعليّتين فيكونان على أربعة أنحاء :

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «يقتضين» - «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة ، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ ، وساخ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدما» قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «وسم» الآتي - «وسما» وسم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله الجزءاء ، وهو المفعول الأول .

(٢) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «تلفيهما» الآتي - «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله مضارعين .

(٣) لا عذر للشارح في قوله «جملتين» من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال «فعلين يقتضين» والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلاً ، فأما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه .

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو»  
ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ  
لِأَنْفُسِكُمْ﴾.

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو» ومنه  
قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ  
يَقُمْ عَمْرُو» ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ  
إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾.

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه  
قوله:

٣٤٠ - مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَايَيْنِ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

٣٤٠ - هذا البيت لأبي زيد الطائي، من قصيدة أولها:

إِنْ طَوَّلَ الْحَيَاةَ غَيْرُ سُغُودٍ وَضَلَّالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللغة: «يكذني» من الكيد - من باب باع - يخدعني، ويمكر بي «الشجا» ما يعترض في الحلق  
كالعظم «الوريد» هو الودج، وقيل بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعذد محاسنه، فيقول: كنت لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر  
بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء  
إلى الجوف، وكني بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني  
على السكون في محل رفع مبتدأ «يكذني» يكذ: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون،  
والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط  
«كنت» كان: فعل ماض ناقص، مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء  
المخاطب اسمه «منه»، كالشجا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق  
بالخبر، وبين مضاف وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه «والوريد» =



وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَبَعْدَ مَا ضَرَفُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَنٌ<sup>(٢)</sup>

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً - جاز جَزَمُ الجزاء،  
ورَفَعُهُ، وكلاهما حَسَنٌ: فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقوم عمرو»  
ومنه قوله:

= معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله «من يكديني» - كنت - إلخ حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما - وهو قوله «من يكديني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماضٍ، وستكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت قريباً جداً.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً، يختص بالضرورة الشعرية. وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً، فمن النثر الحديث الذي أشبهه الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِني، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله «يسمعوا» شرطاً، وهو فعل مضارع، وقوله «طاروا» جواباً وهو فعل ماضٍ، ويروي عجزه «وما يسمعون من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله «حسن» الآتي، وبعد مضاف و«ماضٍ» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزء» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله «وهن» الآتي، وبعد مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٣٤١ - وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم [فيهما] ورفع  
الجزاء ضعيف كقوله:

٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

\*\*\*

٣٤١ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:  
قَفَّ بِالدَّيَّارِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ نَلَى، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيَمُ  
اللغة: «خليل» أي فقير محتاج، مأخوذ من الخلعة - بفتح الخاء - وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر  
سأل يسأل: أي طلب العطاء، واسترشد المعونة، ويروى «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم»  
بزنة كتف - أي ممنوع.

المعنى يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب  
نواله ويسترشد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في  
محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله أتاه، ويوم  
مضاف و «مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط - وستعرف ما فيه «لا» نافية عاملة  
عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالي» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف  
وباء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «حرم» معطوف على غائب،  
هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون  
الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشرط ماضياً، وهو قوله  
«أتاه» - وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول - إلخ، وهـ - مسد  
سبويه - على التقديم والتأخير، أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب - إلخ، فيكون سواب  
الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله.

٣٤٢ - هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن  
عبد الله البجلي، وخالد بن أوطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع ابن حابس - وكان عالم  
العرب في زمانه - ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة =

وَأَقْرُنْ بِمَا حَتَمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ  
شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملية الاسمية، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ» وكفعل الأمر، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأُضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أُضْرِبْهُ» أو «لَنْ» نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبْهُ».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً - كالمضارع الذي ليس

محله، وابن مضاف و«حائب» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إِنَّكَ» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إِنْ» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو: نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «إِنْ يصرع».. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف واه، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟ والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقاً للمحقق الرضوي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأقرن «حتمًا» حال بتأويل اسم الفاعل: أي حاتماً «جواباً» مفعول به لأقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يغود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطاً» مفعول ثانٍ لجعل «لأن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطاً «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله جواباً.

منفياً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصَرِّف الذي هو غيرُ مقرونٍ بقَد - لم يجب اقترانه بالفاء، نحو «إن جاءَ زيدٌ يَجِيءُ عمرو» أو «قامَ عمرو».

\*\*\*

وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَاةُ كَ «إِنْ تَجَدَّ إِذَا لَنَا مَكَا فَاءُ»<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانهُ بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجائية مقامَ الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، ولم يقيد المصنفُ الجملةَ بكونها اسمية استِغناءً بفهم ذلك من التمثيل، وهو «إِنْ تَجَدَّ إِذَا لَنَا مَكَا فَاءُ».

\*\*\*

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قِمْنٍ<sup>(٢)</sup>

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو - جاز

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعوله «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف و «المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كأن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و «الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله فمن الآتي «قمن» خبر المبتدأ - وهو قوله «الفعل» - وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بجزم «يغفر» ورفعه، ونصبه، وكذلك روي بالثلاثة قوله:

٣٤٣- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

روي بجزم «نأخذ» ورفعه، ونصبه.

\*\*\*

٣٤٣- البيتان للناطقة الديباني، وقبلهما بيت يخاطب به عصاماً حاجب النعمان ابن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أَفْسِدْ عَلَيْكَ لُخَيْرُنِي أَمْحُمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ؟  
اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب - فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى (أهلك ما لأبداء) وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان ابن المنذر، وقابوس: يمنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاعته، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمانينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه؛ إذ أنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذئاب عيش» ذئاب كل شيء - بكسر الذال - عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، بغير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه، تشبيهاً مضمرًا في النفس، وطوى ذكر المشبه به، وذكر بعض لوازمه، وقوله «ليس له سنام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «فإن» شرطية «يهلك» فعل مضارع، فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و«قابوس» مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروي بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط، ويروي بالرفع فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروي بالنصب فالواو حيثئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمر، وإنما ساغ ذلك - مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي، أو استفهام، أو نحوهما - لأن مضمون الجزء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقاً بالشرط؛ فأشبهه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد: ظرف =

وَجَزَمُ أَوْ نَصَبٌ لِفِعْلٍ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَفَا<sup>(١)</sup>

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء، أو الواو - جاز نصبه وجزمه، نحو «إِنْ يَقُمْ زيد، وَيَخْرُجُ خالدٌ، أَكْرِمَكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قوله:

٣٤٤ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ

وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

\*\*\*

= متعلق بناخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «بذئاب» جار ومجرور متعلق بناخذ، وذئاب مضاف و«عيش» مضاف إليه «أجب» صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و«الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل ... صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله «ونأخذ» بالأوجه الثلاثة، وقد بينا ذلك مع إعراب البيتين.

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره: حائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إِثْر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل. وإثر مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على فا «إِنْ» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتفا الآتي «اكتفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٤ - البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «يقترِب» يذنو، ويقرب «يخضع» يستكين، ويذل «نؤوه» تنزله عندنا «هضماً ظلماً، وضياًعاً لحقوة».

الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترِب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله يقترِب «ويخضع» الواو واو المعية، ويخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة =

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُم<sup>(١)</sup>

يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء [بالشرط] عنه، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه، نحو «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

أما عكسه - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل، ومنه قوله:

الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً «نؤوه» نؤو: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً «ظلماً» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «هضمًا» معطوف على قوله «ظلمًا» .  
الشاهد فيه: قوله «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْثُقِ

(١) «والشرط» مبتدأ «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بـ «يعني» «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب، والجملة في محل خبر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقييد «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ      وَلَا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ  
[أي: وَلَا تَطْلُقْهَا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ].

\*\*\*

وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ      جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ<sup>(١)</sup>  
كلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَاباً، وجواب الشرط: إما  
مجزوم، أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة،

٣٤٥ - البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت  
امراته، أو في زوج امرأة كان يحبها - واسمه مضر - وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع  
الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧).  
اللغة: «بكف» - بوزان فقل - أي نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها - وسط الرأس  
«الحسام» السيف.

الإعراب: «فطلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به  
«فلست» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسم «لها» جار ومجرور متعلق بقوله  
«كفاء» الآتي «بكفاء» الباء زائدة، كفاء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «وإلا» الواو عاطفة،  
إن: شرطية أدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي «ولا تطلقها» «يعل»  
فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف  
وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل.

الشاهد فهي: قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد  
ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق  
باحذف، ولدى مضاف و «اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف و «شرط» مضاف إليه «وقسم»  
معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف و «وما» اسم موصول: مضاف إليه  
«أخرت» آخر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول،  
والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير ما أخرت «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير  
منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.



مُصَدَّرَةٌ بمضارع - أُكِّد باللام والنون نحو: «وَاللهَ لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَإِنْ صُدِّرَتْ بماضٍ اقترن باللام وقد<sup>(١)</sup>، نحو «وَاللهَ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ» وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيُكِّدُ بِاللَّامِ، أَوْ بِاللَّامِ وَحْدَهَا، أَوْ بِإِنْ وَحْدَهَا، نَحْوُ «وَاللهُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» و «وَاللهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» و «وَاللهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مَنفِيَّةً [فَيَنْفِي] بِمَا أَوْ لَا أَوْ إِنْ، نَحْوُ «وَاللهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ» وَالاسْمِيَّةُ كَذَلِكَ.

فَإِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمٌ حُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخِّرِ مِنْهُمَا لِلدَّلَالَةِ جَوَابُ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهُ يَقُمُ عَمْرُو»، فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِلدَّلَالَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: «وَاللهُ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»، فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِلدَّلَالَةِ جَوَابَ الْقَسَمِ عَلَيْهِ.

\*\*\*

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجِيحٌ، مُطْلَقًا، بِلَا حَذَرٍ<sup>(٢)</sup> أَيْ: إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ أَجِيبَ السَّابِقُ مِنْهُمَا، وَحُذِفَ جَوَابُ

(١) وَرَبَّمَا حَذَفْتَ اللَّامَ وَقَدْ جَمِعًا، وَذَلِكَ إِنْ طَالَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ) فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ مَنِيَّتْ وَلَيْسَ مَعَهُ لَامٌ وَلَا قَدْ، ثُمَّ إِنْ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِاللَّامِ وَقَدْ مَعًا هُوَ الْمَاضِي الْمَتَصَرِّفُ، فَأَمَّا الْجَامِدُ فَيَقْتَرِنُ بِاللَّامِ وَحْدَهَا، نَحْوُ «وَاللهُ لَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»، وَوَاللهُ لَنَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

(٢) «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَوَالَيَا» تَوَالَى: فِعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلُهُ «وَقَبْلُ» الْوَاقِعُ وَهُوَ الْحَالُ، قَبْلُ: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ «ذُو» مُتَبَدِّأٌ مُؤَخَّرٌ، وَذُو مُضَافٌ وَ«خَبَرٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ مِنَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ فِي «تَوَالَيَا» السَّابِقِ «فَالشَّرْطُ» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، الشَّرْطُ: مَفْعُولٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ «رَجِيحٌ» الْآتِي - «رَجِيحٌ» فَعِلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ «مُطْلَقًا» حَالٌ مِنَ الشَّرْطِ «بِلَا حَذَرٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَجِيحٍ.

المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيجيب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ» و«زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ».

\*\*\*

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ<sup>(١)</sup>  
 أي: وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:  
 ٣٤٦ - لَيْتَنِي مَنِيَتْ بِنَا عَنْ غَبٍّ مَعْرَكَةٍ  
 لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

(١) «وربما» رب: حرف تقييل، وما: كافة «رجح» فعل ماض للمجهول «بعد» ظرف متعلق بـ «رجح»، وبعد مضاف و «قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و «بلا ذي» جار ومجرور متعلق بـ «رجح»، و «ذي» مضاف، و «خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت للذي خبر.

٣٤٦ - البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة في المعلقات، مطلعها:

وَدَعُ هُرَيْرَةَ إِنْ الرُّكْبُ مُرْتَجِلٌ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرُّجُلُ؟  
 غُرَاءُ فَرَعَاءَ مَضْفُولٍ عَرَارُضُهَا      تَمْشِي الْهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الرَّجِي الْوَجِلُ  
 كَأَنَّ مَشْيَهَا مِنْ بَيْتٍ جَارَتْهَا      مَرُّ السَّحَابَةِ لَا زَيْتٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا - بكسر الغين - أي: عقبه، ويروى \*.. عن جد \* والجد - بكسر الجيم - المجاهدة، أي الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «نتنفل» نتملص وننتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن - إن: شرطية «منيت» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضاً، وغب مضاف و «معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا: =

فَلَا مَ «لئن» مَوْطئة لقسمٍ محذوفٍ - والتقدير: والله لئن - و«إن»: شَرْطٌ، وجوابه «لا تُلَفِّئَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجِبِ الْقِسْمَ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتَقَدُّمِهِ - لقليل: لا تُلَفِّئَا، بإثبات الياء، لأنه مرفوع.

\*\*\*

= مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «ننتقل» الآتي، ودماء مضاف، «القوم» مضاف إليه «ننتقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثاني لتلقي.

الشاهد فيه: «قوله لا تلَفِّئَا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً، لا مجزوماً، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

## فَصْلُ لَوْ

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ، فِي مُضِيِّ، وَيَقْلُ  
إِيْلَاؤَهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قَبْلُ<sup>(١)</sup>

لو تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّة، وعلامتها صحة وقوع «أن» مَوْقَعَهَا، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أي: قِيَامُهُ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الموصول<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها - غالباً - إلا ماضٍ معنى، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ» وذلك نحو قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ» وفَسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وفَسَّرَهَا غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأول الأصح، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله «ويقل إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقوله:

(١) «لو» قصد لفظه: مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و«شرط» مضاف إليه «في مضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إِيْلَاؤُهَا» إيلاء: فاعل يقل، وإيلاء مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلاً» مفعول ثانٍ للمصدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماضٍ، مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إِيْلَائِهَا المُسْتَقْبَل هو نائب الفاعل.

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في ص ٣٥٧ الأتية.

٣٤٧- وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

\*\*\*

وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرَنُ (١)

٣٤٧- البيتان لتوبة بن الحمير- بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة. اللغة: «جندل» بفتح الحاء بينهما سكون- أي حجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر اليوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتك. المعنى: يريد أن ليلي لو سلمت عليه بعد موته، وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، سلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحتها صدى يصبح من جانب القبر. الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلي «سلمت» سلم: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى ليلي، والجملة في محل رفع خبر أن و «أن» ومعمولها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلي، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلي حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريباً (ص ٣٥٦) وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق ب«سلمت» ودوني «السواو» والحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف وإاء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «لسلمت» السلام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف و «البشاشة» مضاف إليه، «أو» عاطفة «زقا» فعل ماضٍ، معطوف على «سلمت» الماضي «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله «صائح» الآتي، وجانب مضاف، و «القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى. الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

(١) وهي ضمير متفصل مبتدأ في الاختصاص جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كأن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها» جار ومجرور=

يعني أن «لو» الشرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، كما أن «إن» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو: «لو أن زيداً قائمٌ لَقُمْتُ». واختلف فيها، والحالة هذه، ف قيل: هي باقية على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، والتقدير «لو بُت أن زيداً قائم لقمْتُ» [أي: لو بُت قيامُ زيدٍ]، وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «لو أن زيداً قائمٌ ثابَّت لَقُمْتُ» أي: لو قيامُ زيدٍ ثابَّت، وهذا مذهب سيويه

\*\*\*

وإن مضارع تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى<sup>(١)</sup>

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها - في الغالب - إلا ما كان ماضياً في المعنى، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ فَإِنَّهَا تَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ، كَقَوْلِهِ:

= متعلق بقوله «تقترن» الآتي «قد» حرف تَقْلِيل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أن»، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(١) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تَلَاهَا» تلا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة لا محل لها مفسرة «صرفاً» صرف: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للاطلاق «إلى المضي» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف - أي وذلك نحو - «لو» حرف شرط غير جازم «يفي» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أي: نحو قولك لو يفي كفى.

٣٤٨- رُهْبَانٌ مَدِينٌ وَالَّذِينَ عَهْدَتْهُمْ  
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا  
يَكُونُ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودًا  
خَرُّوا الْعِزَّةَ رُكْعًا وَسُجُودًا  
أي: لو سمعوا.

ولا بُدَّ لِلَّوْ هَذِهِ مِنْ جَوَابٍ، وَجَوَابُهَا: إِمَّا فَعْلٌ مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ  
منفي بلم.

٣٤٨- البَيِّنَاتُ لكثير عِزَّةٍ، يتحدَّثُ فيهما عن تأثير عِزَّةٍ عليه ومنشئه.  
اللغة: «رُهْبَانٌ» جمع راهب، وهو عابد النصارى «مَدِينٌ» قرية بساحل الطور «قُعُودًا» جمع قاعد،  
مأخوذ من قعد للأمر، أي اهتم له واجتهد فيه.  
الإعراب: «رُهْبَانٌ» مبتدأ، ورُهْبَانٌ مضاف و «مَدِينٌ» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة  
«وَالَّذِينَ» اسم موصول معطوف على رُهْبَانٍ «عَهْدَتْهُمْ»، عهد: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله،  
مبني على الضم في محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به  
لعهده، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «يَكُونُ» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله،  
والنون علامة الرفع، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدتهم «من حذر» جار  
ومجرور متعلق بقوله «يَكُونُ» السابق، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قُعُودًا» منصوب على  
الحال: إما من المفعول في عهدتهم كجملة يَكُونُ فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل في  
يَكُونُ فتكون الحال متداخلة «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع، وواو الجماعة  
فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب «كَمَا» الكاف جارة، ما:  
مصدرية «سمعت» فعل وفاعل، و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار  
والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي: سماعاً مثل سماعي «كَلَامَهَا» كلام:  
تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام مضاف، وها: مضاف إليه «خَرُّوا» خر: فعل  
ماضٍ، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وجملنا الشرط والجواب  
في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رُهْبَانٌ مَدِينٌ «العِزَّةَ» جار ومجرور متعلق بقوله «خَرُّوا» السابق  
«رُكْعًا» حال من الواو في خَرُّوا «وسجوداً» معطوف على قوله رُكْعًا  
الشاهد فيه: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى الماضي؛  
فهو في معنى قولك «لو سمعوا».

وإذا كان جوابها مُثَبَّتًا، فالأكثر اقترانه باللام، نحو: «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حذفها، فتقول: «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفياً بلم لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قام زيد لم يقم عمرو».

وإن نفي بما فالأكثر تَجَرُّدُهُ من اللام، نحو: «لو قام زيد ما قام عمرو»، ويجوز اقترانه بها، نحو: «لو قام زيد لما قام عمرو»<sup>(١)</sup>.



(١) اعلم أن كثيراً من النحاة ينكرون «لو» المصدرية، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التي ندعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أي يطلبهما عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً نحو «يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به، نحو «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمره» وخبر مبتدأ نحو «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ      مِنْ التَّائِي وَكَانَ الْجَزْمُ لَوْ عَجَلُوا  
وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ نحو «وأن تصوموا خير لكم».



## أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا - لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوباً - أَلِفَا<sup>(١)</sup>

أَمَّا: حرف تفصيل، وهي قائمة مقام [أداة] الشرط، وفعل الشرط، ولهذا فسرّها سيويه بمهما يَكُ من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصل «مهما يَكُ من شيء فزيد منطلق» فأنيبت «أما» مُنَاب «مهما يَكُ من شيء»، فصار «أما فزيد منطلق» ثم أخرجت الفاء إلى الخبر، فصار «أما زيد فمنطلق»، ولهذا قال: «وَقَالَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوباً أَلِفَا».

\*\*\*

وَحَذَفُ ذِي الْفَاقِلِ فِي نَشْرِ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا<sup>(٢)</sup>

(١) «أما» قصد لفظه: مبتداً «كمهمايك من شيء» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتداً «وفاء» قصر للضرورة: مبتداً «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «ألفا» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف وتلو من «تلوها» مضاف إليه، وتلو مضاف لها: مضاف إليه «وجوباً» حال من الضمير المستتر في قوله «ألفا» الآتي «ألفا» ألف فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتداً.

(٢) «وحذف» مبتداً، وحذف مضاف و «ذي» اسم إشارة مضاف إليه «ألفا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو يعود إلى حذف، والجملة في محل رفع خبر المبتداً «وفي نثر» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: ظرف متعلق بقوله «نبذا» الآتي، ومع مضاف لها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «نبذا» نبذا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، =

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتزمة الذكر، وقد جاء حذفها في الشعر،

كقوله:

٣٤٩ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ  
وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ

= ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبريك وجملة يك واسمه وخبره في محل جري إضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

٣٤٩ - هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً - وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، وقبلة:

فَضَحْنُمُ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ، وَأَنْتُمْ قَمُودُونَ سُودَانَ عِظَامَ الْمَنَاكِبِ

اللغة: «قمدون» جمع قمد، وهو - بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل - الطويل، وقيل: الطويل العتق الضخمة «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض - بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة - بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرباط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرباط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى: (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) «ولكن» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم «سيراً» مفعول مطلق لفعل محذوف: أي تسيرون سيراً، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله «سيراً» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير. ولكن لكم سيراً إلخ «في عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، ويقول سيراً على الثاني، وعراض مضاف و«المراكب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

= فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحُفْرٍ وَلَكِنْ أَغْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

أي: فلا قتال، وحُذِفَتْ في النثر أيضاً: بكثرة، وبقلة، فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوْدَتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعد ما بَالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»<sup>(١)</sup> هكذا وقع في صحيح البخاري «ما بال» بحذف الفاء، والأصل: أما بعد فما بَالُ رجالٍ، فحذفت الفاء.

\*\*\*

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَا  
إِذَا امْتِنَاعاً بُوْجُودِ عَقْدَا<sup>(٢)</sup>  
للولا ولوما استعملان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عَقْدَا»، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بدّ

فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله «ولكن أعجازاً» تقديره «ولكن لهم أعجازاً» نظير ما ذكرناه في قول الحارث «ولكن سيراً» في أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالأية، والتقدير: أما بعد فأقول: ما بال رجال، وقد روي أن السيدة عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعاً، لأنه إخبار عن شيء مضى.

(٢) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الابتداء» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «عقداً» الآتي «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً «عقداً» عقد: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها.

لهما من جواب<sup>(١)</sup>، فإن كان مُثْبِتاً قُرْنَ بِاللَّامِ، غالباً، وإن كان منفيّاً بما تَجَرَّدَ عَنْهَا<sup>(٢)</sup> غالباً، وإن كان منفيّاً بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمته»، ولوما زيد لأكرمته، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجي عمرو، فزيد - في هذه المثل ونحوها - مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود. وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

\*\*\*

وَبِهِمَا التَّحْضِيزُ مِرْ، وَهَلَا، أَلَا، أَلَا، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا<sup>(٣)</sup>

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو «لَوْلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتُ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا

(١) قد يحذف جواب لولا للدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله تواب حكيم) التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٢) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:  
لَوْلَا زُهَيْرُ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَبِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسُّلَمِ إِنْ جَنَحُوا  
وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاهُمْ لَنَا زَوْحًا وَلَا جَسَدًا

(٣) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله «من» الآتي «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «من» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلاً بالياء في قوله بهما «ألا، ألا» معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالياء، بعاطف مقدر «وأوليتها» أول: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وهما: مفعول أول «الفعل» مفعول ثان.

نَفَرٍ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا ﴿١﴾ أَي: لِيَنْفِرُوا، وَبَقِيَّةُ أَدَوَاتِ  
التَّحْضِيضِ حَكْمُهَا كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: «هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَأَلَّا فَعَلْتَ كَذَا»  
وَأَلَّا مَخْفَفَةٌ كَأَلَّا مُشَدَّدَةٌ.

\*\*\*

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ (١)  
قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل، فلا تدخل على  
الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها، ويكون مفعولاً  
لفعل مضمر، أو لفعل مؤخر عن الاسم، فالأول كقوله:  
هَلَا التَّقْدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ \* ٣٥٠

(١) «وقد» حرف تقييل «يليه» يلي: فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وها: مفعول به يلي «اسم»  
فاعل يلي «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «علّق» الآتي «مضمر» نعت لفعل «علّق» فعل ماضٍ مبني  
للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة في محل رفع نعت  
لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قوله «بفعل» السابق مع ملاحظة منعوت محذوف، أي أو بفعل  
ظاهر - إلخ - مؤخر - نعت لظاهر  
٣٥٠ - هذا عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره:

\* الْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي \*

اللغة: «لجاجتي» بفتح اللام - مصدر لجاج في الأمر - من باب تعب - إذا لازمه، وواظب عليه، وداوم على  
فعله «تلحوني» تلوموني وتعذلونني «صحاح» جمع صحيح أي: والقلوب خالية من الغضب والحقد  
والضغينة.

المعنى: يقول: أبعد لجاجتي وعضي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلوموني وتعذلونني، وتتقدمون إلي  
بطلب الصلح وغفران ما قد متم. وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم  
بسبب سوء عملكم؟

الإعراب: «الآن» الهمزة للأنكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله «تلحوني» الآتي «بعد» ظرف زمان بدل  
من الظرف السابق، وبعد مضاف ولجاجة من «جاجتي» مضاف إليه، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف  
إليه «تلحوني» تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء =

فـ «التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلَا وُجِدَ التَّقَدُّمُ،  
ومثله قوله:

٣٥١ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ  
بَنِي ضُوطَرِي، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

= المتكلم مفعول به «هلا» أداة تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف: أي هلا حصل التقدم «والقلوب»  
الواو للحال، القلوب: مبتدأ «صاح» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.  
الشاهد فيه: قوله «هلا التقدم» حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف؛  
لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه  
كما في نحو «زيداً أكرمه».

ونظير هذا البيت قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبِيَتْ  
فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف - وذلك في بعض تخريجاته - وهذا الفعل المحذوف ليس  
في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: أَلَا تعرفونني رجلاً، أو نحو ذلك.

٣٥١ - البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن  
يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد  
للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف «النبي» جمع ناب، وهي الناقة  
المسنة «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطري» هو الرجل الضخم اللثيم الذي لا غناء عنده،  
والضوطري أيضاً: المرأة الحمقاء «الكمي» الشجاع المتكبي في سلاحه: أي المستتر فيه  
«المقنع» بصيغة اسم المفعول - الذي على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: يقول: إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التي لا يتنفع بها ولا يرجى نسلها -  
بالسيف، أفضل عزكم وشرفكم، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم؟

الإعراب: «تعدون» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول  
أول، وعقر مضاف و «النبي» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم»  
مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «بني» منادى بحرف نداء محذوف،  
منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و «ضوطري» مضاف إليه «لولا» أداة تحضيض  
«الكمي» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل =

فـ «الْكَمِيَّ»: مفعولٌ بفعلٍ محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكميَّ المقنَّع، والثاني كقولك: لولا زيدا ضربت، فـ «زيداً» مفعول «ضربت».

\*\*\*

الكمي «المقنعا» صفة للكمي، والمفعول الثاني محذوف، يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمي المقنَّع أفضل مجدكم.

الشاهد فيه: قوله «لولا الكمي المقنعا» حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب؛ فجعل منصوباً بفعل محذوف، لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننهيك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً: أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخراً عن الاسم نحو «هلا زيدا ضربت».

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو «ألا خالداً أكرمته» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالداً أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً، وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبيء عنه؛ فيمكنك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

## الإخبار بالذي، والالف واللام

مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبِرَ      عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقَرَّ<sup>(١)</sup>  
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَ      عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ<sup>(٢)</sup>  
نَحْوُ «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، فَذَا      «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَادِرِ الْمَأْخِذِ<sup>(٣)</sup>

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عنه، بالذي» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذي» جار ومجرور متعلق بقوله «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذي» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله «استقر» الآتي، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بعن.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، ووسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله فوسطه «عائدها» عائِد: مبتدأ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و «معطى» مضاف إليه، ومعطى مضاف، و «التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «الذي» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذي الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيدا» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادِر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذ» مفعول به لادر، والالف للاطلاق.



فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ «الذي»، فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المَجْعُولُ خبراً هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما ستعرفه، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجاء بالذي، وأَجْعَلُهُ مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي، وَخُذِ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلةً الذي، واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صَيَّرْتَهُ خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي: مبتدأ، وزيد: خبره، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خَلَفَ عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي».

\*\*\*

وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ<sup>(١)</sup>

(١) وبِاللَّذِينَ الواو عاطفة أو للاستئناف. وبِاللَّذِينَ جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» الاتي «والذين» والتي معطوفان على «الذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعياً» حال من فاعل «أخبر» وفي مرأع ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله مراعياً. ووافق مضاف، و «المثبت» مضاف إليه

هذا، ومثل اللذين والذين والتي: اللتان في المثنى المؤنث، واللاتي واللاتي في الجمع المؤنث. والال في جمع الذكور، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم، ولو أنه قال =

أي: إذا كان الاسم - الذي قيل لك أخبر عنه - مثنى فجيء بالموصول مثنى كَالَّذِينَ، وإن كان مجموعاً فجيء به كذلك كَالَّذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك كَالَّتِي.

والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللَّذَانِ ضَرَبْتَهُمَا الزَّيْدَانِ» وإذا قيل: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ» وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْدًا» قلت: «الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدًا».



قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتِمَا<sup>(١)</sup>

= «وبفروع الذي نحو التي» لكان وافياً بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها، وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتي ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسؤول أن يرشدك.

(١) «قبول» مبتدأ، وقبول مضاف و«تأخير» مضاف إليه و«تعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «حتماً» الآتي «أخبر» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخير، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «هنا» ها: حرف تنبيه، وهنا: ظرف متعلق بقوله «حتماً» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا<sup>(١)</sup>  
يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالَّذِي شُرُوطُ:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بالذي عمّا له صَدْرُ  
الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: مَنْ، وَمَا.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخبر عن  
الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ، فلا يُخبر عن  
الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن  
«رجلٍ» وَحْدَهُ، من قولك «ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا»، فلا تقول: الذي ضربته  
ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم  
وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به، فلو أخبرت عن  
الموصوف مع صفته جاز ذلك، لانتفاء هذا المحذور، كقوله «الذي  
ضَرَبَتْهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَهُ، فلا تخبر عن «غلامٍ» وَحْدَهُ  
من «ضربت غلاماً زَيْدٌ»، لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا

(١) «كذا» جاز ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه» بأجنبي «جاران ومجروران  
متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله «بأجنبي» السابق «شرط»  
خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفريع، راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعا» فعل ماضٍ، وواو  
الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماض وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعائد  
ضمير منضوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك، لانتفاء المانع، فتقول «الذي ضربته غلام زيد».

\*\*\*

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>  
 إِنَّ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ  
 كَصَوَّغَ «وَأَقِ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطْلَ»<sup>(٢)</sup>

يُخْبَرُ بـ «الذي» عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «زيد قائم»: «الذي هو قائم زيد»، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا»: «الذي ضربته زيد».

ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم، إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

(١) «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل» عن بعض جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً، وبعض ماض، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «تقدما» الآتي «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والالف للاطلاق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح، وصوغ مضاف، و «صلة» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و «واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محذوف، أي: من قولك، أو أن جملة «وقى الله» قصد لفظها؛ فهي مجرورة تقديرها بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف: كالرجل من قولك «نعم الرجل»، إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وَقَى الله الْبَطْلَ» فتقول «الوَاقِي لِبَطْلِ الله» وتخبر أيضاً عن «البطل»، فتقول: «الواقيه الله البطل».

\* \* \*

وَإِنْ يَكُنْ مَارَفَعَتْ صَلَةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ<sup>(١)</sup>

الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انفصل.

فإذا قلت: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلَّغْتُ» قلت: «المبلغ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا»، ففي «المبلغ» ضميرٌ عائِد على الألف واللام، فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزَّيْدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المُبْلَغُ أَنَا

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، منجزم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم يكن «رفعت» رفع: فعل ماضٍ، والتاء علامة التانيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف و«أل» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف وغير من «غيرها» مضاف إليه و«أبين» فعل ماضٍ مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط.

منهما إلى العمرين رسالة الزيدان» ف «أنا»: مرفوع بـ «المبلغ» وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مُثْنِي، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «العمرين» من المثال المذكور، قلت: «المبلغ أنا من الزيدتين إليهم رسالة العمرون»، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور، لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة [أل] المتكلم، فتقول: «المبلغها أنا من الزيدتين إلى العمرين . رسالة»].

\* \* \*

## الْعَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ      فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ<sup>(١)</sup>  
فِي الضَّادِ جَرْدٌ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ      جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ<sup>(٢)</sup>

ثبت التاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة<sup>(٣)</sup>، إن كان المعدود بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، ويضاف إلى جمع، نحو «عندي ثلاثة رجالٍ، وأربع نساءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمعٌ قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب إلا إلى جمع القلة، فتقول: «عندي ثلاثة أفلسٍ، وثلاث أنفسٍ» ويقول «عندي ثلاثة فلوسٍ، وثلاث نفوسٍ».

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرباط ضمير منصوب محذوف «للعشرة»، في عد جار ومجروران متعلقان بقوله «قل» السابق، وعبد مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه «مذكرو» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «اجر» الآتي «اجر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و«قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخله. متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكر؛ لكونه سابق الرتبة، فلما أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فإضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع  
القلة، وهو «أقراء»<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو «ثَلَاثَةُ  
رِجَالٍ».

\* \* \*

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع،  
وذكر هنا أن «مائة» و «ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا  
إلى مفرد، نحو «عندي مائة رَجُلٍ»، وألف درهم» وورد إضافة «مائة»  
إلى جمع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ  
مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين<sup>(٣)</sup>.

(١) الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس،  
والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقراء - شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذاً، أو قليل  
الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومائة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مائة «للفرد» جار  
ومجرور متعلق بقوله «أضف الآتي «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«ومائة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «ردف» الآتي «نزرًا» حال من الضمير المستتر في  
قوله ردف «ردف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى «مائة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قرئ في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة،  
وسهله شبه المائة بال عشر، في أن كل واحد منهما عشرة من أحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة  
والمائة كل واحد منهما عشرة من أحاد المرتبة التي قبله، وقرئ بتنوين مائة فيجب أن يكون سنين  
بدلاً من ثلاثمائة أو بياناً له، ولا يجوز جعله تمييزاً؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل  
واحد من الثلاثمائة سنين، فتكون مدة ليثهم تسعمائة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعاً.



والحاصل: أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مائة، وألف، وتثنيتهما،

نحو «مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَأَلْفًا دِرْهَمٍ» وأما إضافة «مائة» إلى جمع فقليل.

\*\*\*

وَأَحَدَ أَذْكَرٍ، وَصِلْنَهُ بِعَشَرَ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ<sup>(١)</sup>  
وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً<sup>(٢)</sup>  
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلٌ قَصْدًا<sup>(٣)</sup>  
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدْ مَا<sup>(٤)</sup>

(١) «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وصلته» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركباً» حال من الضمير المستتر في قوله صله السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و«معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف و«الثانية» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جار أن ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بقوله «افعل» الآتي، ومع مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف و«أحد» مضاف إليه «واحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «افعل» الآتي «معهما» مع؛ ظرف متعلق بقوله «فعلت» الآتي، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «فا فاعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قصداً» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل: أي قاصداً.

(٤) «ولثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف =

لما فرع من [ذِكْر] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركب، فِيرَكَّبُ «عشرة» مع ما دونها إلى واحد، نحو «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إلى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ وَاثْنَا، وللمؤنث إِحْدَى وَاثْنَتَا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمْرًا»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ أَمْرًا، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أَمْرًا» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكين، ويجوز أيضاً كسرها، وهي لغة تميم.



والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ركب» ركب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

وَأَوَّلَ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ، وَعَشْرًا اثْنِي، إِذَا أَتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَ<sup>(١)</sup>  
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعَ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال «أحد» في المذكر، و«إحدى» في المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» - إلى تسعة «بالتاء للمذكر، وسُقُوطُهَا للمؤنث».

وذكر هنا أنه يقال «اثنا عشر» للمذكر، بتاء في الصَّدرِ والعَجْزِ، نحو «عندي اثنا عشر رجلاً» ويقال: «اثنتا عشرة امرأة» للمؤنث، بتاء في الصَّدرِ والعَجْزِ.

وَنَبَّهَ بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وَعَجْزُهَا، وَتُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوَ «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزئين، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ» بفتح الجزئين.

(١) «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «اثنتي» مفعول ثانٍ وعشرًا معطوف على المفعول الأول «اثني» معطوف على المفعول الثاني، ولا حَظَرَ في العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنتي» مفعول به لقوله تشا الآتي «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكرًا» معطوف على اثني.

(٢) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف و«الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «في جزئي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزئي مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

ويستثنى من ذلك «أثنا عشر، وأثنتا عشرة»، فإن صدرهما يعرب بالالف<sup>(١)</sup> رفعا، وبالياء نصباً وجراً، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول: «جاء اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَجَاءَتْ اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً».

\*\*\*

وَمَيِّزُ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينَ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أن العدد مُضَافٌ وَمُرَكَّبٌ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من «عشرين» إلى «تسعين» ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، نحو «عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً» ويُذَكَّرُ قبله النِّفْ، ويعطف هو عليه، فيقال: «أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

(١) اعلم أن «اثني عشر، واثني عشرة» معرباً الصدر كالمثنى بالالف رفعا وبالياء نصباً وجراً؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم، وهما مبنيان العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو «الزيدين» وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً.

(٢) «وميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وَتَلَخَّصَ مَا سَبَقَ، وَمِنْ هَذَا، أَنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مِزَافَةً، وَمُرَكَّبَةً، وَمُفْرَدَةً، وَمَعْطُوفَةً.

\*\*\*

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عَشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً».

\*\*\*

وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ<sup>(٢)</sup>

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «أثنى عشر» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «أثنا عشر».

وإذا أضيف العدد المركب: فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ» بفتح

(١) «وميزوا» فعل وفاعل «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره به «فسووينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٢) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبقى» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف «البناء» قصر للضرورة: فاعل يبقى «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

آخر الجزئين، وقد يُعَرَّب العجز مع بقاء الصِّدْرِ على بنائه، فتقول: «هذه خَمْسَةُ عَشْرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا<sup>(٢)</sup>  
وَأَخْتِمَهُ فِي التَّائِيَةِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بَغِيرِ تَا<sup>(٣)</sup>

(١) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركباً كخمسعة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز، ثم اعلم أن اثني عشر» واثني عشر» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريباً، وهذا النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذف «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما، ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة، الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه، والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح، والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده؛ فتقول وزارتي خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر زيد، وقد جوز لك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣)، «وأختمه» اختتم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ففي» التائيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله «أختمه» السابق «بالتاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: أختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني على الفتح =

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسم مُوَازِنٌ لفاعل، كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو ضارب من ضَرَبَ، فَيَقَالُ: ثَانٍ، وَثَالِثٌ، وَرَابِعٌ - إلى عَاشِرٍ، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

\*\*\*

وَأِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ      تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ<sup>(١)</sup>  
وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا      فَوْقَ فَحُكْمِ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا<sup>(٢)</sup>

= المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فأذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لاذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق، وغير مضاف و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «بني» الآتي «بني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «تضيف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضيف «مثل» حال من مفعول تضيف المحذوف، ومثل «مضاف» و«بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضيف إليه الفاعل حال كونه ممثلاً للبعض: أي في معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف و«الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أحكم» الآتي، وحكم مضاف و«جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأحكم الآتي «أحكم» حكم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.

للفاعل المَصْوغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.  
والثاني: أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعْمَلَ مَعَ ما اشْتُقَّ منه،  
وإما أن يُسْتَعْمَلَ مع ما قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده، فتقول في  
التذكير: «ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة - إلى عاشرِ عشرة»  
وتقول في التأنيث: «ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ، ورابعةُ أربع - إلى عاشرة  
عَشْرٍ»، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى  
عَشْرَةٍ.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن تردَّ بَعْضُ الذي - البيت» أي: وإن تردَّ  
بفاعل - المَصْوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة - بَعْضُ الذي بُنِيَ فاعلٌ  
منه: أي واحداً مما اشْتُقَّ منه، فأُضِفَ إليه مثل بعضٍ، والذي يضاف  
إليه هو الذي اشْتُقَّ منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما  
يليه، والثاني: تنوينه ونصبُ ما يليه به، كما يُفَعَّلُ باسم الفاعل، نحو  
«ضاربُ زيدٍ، وضاربُ زيداً» فتقول في التذكير «ثالثُ اثنين، وثالثُ  
اثنين، وأربعُ ثلاثة، وأربعُ ثلاثة»، وهكذا إلى «عاشرِ تسعة، وعاشرِ  
تسعة»، وتقول في التأنيث: «ثالثة اثنتين، وثالثة اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ،  
ورابعةُ ثلاثاً» وهكذا إلى «عاشرة تسعٍ، وعاشرة تسعاً»، والمعنى: جاعل  
الاثنين ثلاثة، والثلاثة أربعة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن تُرَدَّ جَعَلَ الأقلُ مثلَ ما فَوْقُ»، أي:



وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، [وتنوينه] ونصبه.

\*\*\*

وَأَنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ      مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ<sup>(١)</sup>  
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ      إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي فِي<sup>(٢)</sup>  
وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا      وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ أَذْكَرًا<sup>(٣)</sup>  
وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ      بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ<sup>(٤)</sup>

(١) «وان» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على الفتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف و «ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجئ» الفاء واقعة في جواب الشرط، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله «جيء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جيء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مهستير فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «الاستغناء» قصر للضرورة: فاعل شاع «بحادي عشرا» جار ومجرور متعلق بالاستغناء «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتي: وقبل مضاف و «عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٤) «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لاذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من =

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتق منه: كثنائي اثنين، والثاني: أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول - وهو أنه بعض اشتق منه - يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث، وعجزهما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع»، نحو «ثالث عشر، ثلاثة عشر» وهكذا إلى «تاسع عشر، تسعة عشر»، و«ثالث عشرة، ثلاث عشرة - إلى تاسعة عشرة، تسع عشرة»، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جزئيه، نحو «هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه ثالثة ثلاث عشرة».

الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه، نحو «هذا ثالث عشر، وثالثة عشرة»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشرًا، ونحوه».

= لفظ، ولفظ مضاف و«العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بذكر، وحالتي مضاف والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من من «الفاعل» وقبل مضاف و«واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني - وهو أن يراد به جَعْلُ الأقل مساوياً لما فوقه - فلا يقال «رابع عشر ثلاثة عشر» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول<sup>(١)</sup>.

وحادي: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِينَ - البيت» إلى أن فاعلا المَصْوَغ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العقود وَيُعْطَف عليه العقود، نحو «حادي وعشرون، وتساع وعشرون - إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُسْتَعْمَل قبل العقود بالحاليتين اللتين سَبَقَتَا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

(١) هذا الذي ذكره الشارح - من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساوياً للأكثر - هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس؛ ولك حينئذ في ذلك وجهان: أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فنقول: «رابع عشر ثلاثة عشر» ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن. والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فنقول: «رابع ثلاثة عشر» ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به.

## كَمْ، وَكَأَيٍّ، وَكَذَا

مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا      مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا<sup>(١)</sup>  
وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمِراً      إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حَرْفٌ جَرُّ مُظْهَرٍ<sup>(٢)</sup>

«كَمْ» اسمٌ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها، ومنه قولهم: «على كَمْ جَذَعٍ سَقَفَتْ بَيْتَكَ» وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهَمٍ، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو «كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟» وقد يُحذف للدلالة، نحو «كَمْ صُمْتُ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «كَمْ دِرْهَمًا قَبِضْتَ» ويجوز جره بـ «مِنْ» [مضمرة] إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حرفٌ جَرٌّ، نحو

(١) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كم» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميزت، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذي جر المضاف إلى الموصول: أي ميزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكم: اسم استفهام مبتدأ «شخصاً» تمييز لكم «سما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٢) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمراً» حال من «من» «إن» شرطية «وليت» ولي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه «مظهراً» نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

«بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا» أي : بكم مِنْ درهمٍ ، فإن لم يدخل عليها حرف جر وَجَبَ نَصْبُهُ .

\*\*\*

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ      أَوْ مِائَةٍ : كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَةٍ<sup>(١)</sup>  
كَكَمْ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ      تَمَيِّزُ دَيْنٍ ، أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصَبُّ<sup>(٢)</sup>

تُستعمل «كم» للتكثير ، فتَمَيِّزُ بجمع مجرور كعشرة ، أو بمفرد مجرور كمائة ، نحو «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ» والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل «كم» - في الدلالة على التكثير - كذا ، وكأَيٍّ ، وممَيِّزُهُمَا منصوبٌ أو مجرور بمن - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى : «وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ» ، و «مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا» .

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو «مَلَكَتْ كَذَا كَذَا

(١) «واستعملنها» الواو عاطفة أو للاستئناف ؛ واستعمل : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به لاستعمال «مخبراً» حال من فاعل استعمال «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أي : واستعملنها استعمالاً كائناً كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مائة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف ، وكم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير عندي ، مثلاً ، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيراً ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف «ورجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مرة» معطوف على رجال .

(٢) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأَيٍّ» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأَيٍّ «ويَنْتَصِبُ» الواو عاطفة ، يَنْتَصِبُ : فعل مضارع «تَمَيِّزُ» فاعل يَنْتَصِبُ ، وتَمَيِّزُ مضاف «ودَيْنٍ» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله «صل» الآتي «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» قصد لفظه : مفعول به لصل «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

دِرْهَمًا» ومعطوفاً عليها مثلها، نحو «مَلَكْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا»<sup>(١)</sup>.

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةٌ كانت: أو خبريةٌ، فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا «ملكتم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

\*\*\*

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو «له على كذا كذا قرشاً» مكنياً بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو «له عندي كذا وكذا ديناراً» مكنياً بها عن واحد وعشرين، إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

## الحكاية

أَحَكُ «بأي» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ (١)  
وَوَقْفًا أَحَكُ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ»  
وَقُلْ : «مَنَانٍ ، وَمَنِينَ» بَعْدَ «لِي»  
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتُ» : «مَنَهُ»  
وَالنُّونَ حَرَكُ مُطْلَقًا ، وَأَشْبَعْنَ (٢)  
إِلْفَانٍ بِابْنَيْنِ «وَسَكُنَ تَعْدِلُ» (٣)  
وَالنُّونَ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةً (٤)

(١) «أحك» فعل أمر، مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بأي» جار ومجرور متعلق بأحك «ما» اسم موصول: مفعول به لأحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بأحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها.

(٢) «ووقفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «أحك» الآتي بتأويل اسم الفاعل، أي: واقفاً، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: في الوقف «أحك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لأحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق بأحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتي «حرك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف، وأشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منان» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف، يضاف بعد إليه، أي: بعد قولك «الخ وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعديل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقل «قال» =

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ بِأَثَرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كِلِفٌ»<sup>(١)</sup>  
 وَقُلْ: «مُنُونَ، وَمَنِينٌ» مُسْكِنًا إِنَّ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا<sup>(٢)</sup>  
 وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَنَارِدٌ «مُنُونَ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ<sup>(٣)</sup>

إِنْ سُئِلَ بـ «أَيَّ» عَنْ مَنكُورٍ مذكُورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُكِيَ فِي «أَيَّ»

= فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً باللام،  
 والجملة لا محل لها صلة «أنت» أتى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى، والجملة في  
 محل نصب مقول «قال» ومنه قصد لفظه: مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله  
 «مسكنة» الأتي، وقبل مضاف وتاء مضاف إليه، وتا مضاف و«المنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر  
 المبتدأ الذي هو قوله النون.

(١) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
 «تاء» قصر للضرورة: مفعول به لصل «والألف» معطوف على التاء «بمن بأثر» جاران ومجروران  
 متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «بنسوة» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الأتي «كلف» خبر  
 المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه، أي: بأثر قولك  
 ذا - إلخ.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منون» قصد لفظه: مفعول به لقل  
 «ومنين» معطوف عليه «مسكناً» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول،  
 فعل الشرط «جا» قصر للضرورة: فعل ماضٍ «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء  
 «فطنا» نعت لقوم المجرور، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقل، وقصد لفظها،  
 وجواب الشرط محذوف.

(٣) «وإن» شرطية «تصل» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
 «فلفظ» الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف ومن مضاف إليه «لا» نافية  
 «يختلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ،  
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر  
 مقدم «منون» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «في نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماضٍ مبني  
 للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل  
 ونائب فاعله في محل جر نعت لنظم.



ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيت، وإفراد وتثنية وجمع، ويُفعلُ بها ذلك وصلاً ووقفاً، فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «أيُّ» ولمن قال «رأيت رجلاً»: «أيّاً» ولمن قال «مررت برجل»: «أيُّ» وكذلك تفعل في الوصل، نحو «أيُّ يا فتى، وأيّا يا فتى، وأيُّ يا فتى» وتقول في التأنيت: «أية» وفي التثنية «أيّان، وأيّتان» رفعاً، و«أيّين، وأيّتين» جرّاً ونصباً، وفي الجمع «أبُون، وأيّاتُ» رفعاً، و«أيّين، وأيّاتٍ» جرّاً ونصباً.

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ «مَنْ» حُكي فيها ما له من إعراب، وتُسبَعُ الحركة التي على النون، فيتولّد منها حرف مُجانس لها، ويحكي فيها ما له من تأنيت وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلّهُ إلا وقفاً، فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «مَنُو» ولمن قال «رأيت رجلاً»: «مَنّا» ولمن قال «مررت برجل»: «مَني» وتقول في تثنية المذكر: «مَنانُ» رفعاً، و«مَنيّن» نصباً وجرّاً، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال «جاءني رجلان»: «مَنانُ» ولمن قال «رأيت رجلين»: «مَنيّن» ولمن قال «مررت برجلين»: «مَنيّن» وتقول للمؤنثة: «مَنّة» رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل «أتت بنتٌ» فقل: «مَنّة» رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث «مَنتانُ» رفعاً، و«مَنتيّن» جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فُتِحَ النون التي قبل التاء، نحو «مَنتانُ وَمَنتيّن» وإليه أشار بقوله: «والفتحُ نَزَر» وتقول في جمع المؤنث: «مَناّت» بالالف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: «جاء نسوةٌ» فقل: «مَناّت» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُون» رفعاً، و«مَنيّن» نصباً وجرّاً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُون» وإذا قيل: «مررت بقوم» أو «رأيت قوماً» فقل: «مَنيّن».

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحَكَّ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: «مَنْ يافتي» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُون» وصلاً، قال الشاعر:

٣٥٢ - أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ؟  
فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عُمُوا ظَلَامًا!

فقال: «مَنُونٌ أَنْتُمْ» والقياس «مَنْ أَنْتُمْ».

\*\*\*

وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرَنَ<sup>(١)</sup>

٣٥٢ - روى أبو زيد في نوادر هذا البيت مع أبيات ثلاثة، وهي:

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ لَهَا يَلِيلٌ	يَدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا
سَوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ	أَكَالَتْهَا مَخَافَةٌ أَنْ تَنْطَامَا
أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ؟	فَقَالُوا . . . . . البيت، وبعده:
فَقُلْتُ: إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ مِنْهُمْ	زَعِيمٌ: نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامَا

ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي.

اللغة: «حَضَّتْ» في القاموس: «حَضًّا النار كمنع أوقدها أو فتحها لتتهب كاحتضائها فاحتضت»

أهـ، ومعنى فتحها في كلام المجد حركها «عموا ظلاماً» دعاء مثل «عم صباحاً» و«عم مساء».

الإعراب: «أَتَوْا» فعل وفاعل «ناري» نار: مفعول به لأنوا، ونار مضاف وياء المتكلم مضاف إليه

«فقلت» الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل «مَنُون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره،

والجملة في محل نصب مفعول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أي فقالوا:

نحن الجن، والجملة في محل نصب مفعول القول «قلت» فعل ماض وفاعله «عموا» فعل أمر، وواو

الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مفعول القول «ظلاماً» يجوز أن يكون تمييزاً محولاً عن

الفاعل، الأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية: أي في ظلامكم.

الشاهد فيه: قوله «مَنُون أنتم» حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

(١) «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «أحكيته» أحك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه =

يجوز أن يُحَكِّي الْعَلَمُ بـ «مَنْ» إن لم يتقدم عليها عاطف، فتقول لمن قال «جاءني زيد»: «مَنْ زَيْدٌ» ولمن قال «رأيت زيدا»: «مَنْ زَيْدًا» ولمن قال «مررت بزيد» «مَنْ زَيْدٍ» فتحكي في الْعَلَمِ المذكور بعد «مَنْ» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

ومَنْ: مبتدأ، وَالْعَلَمُ الذي بعدها خَبَرٌ عنها، أو خبر<sup>(١)</sup> عن الاسم المذكور بعد [مَنْ].

فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ لم يجز أن يُحَكِّي في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خَبَرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبره «مَنْ»، فتقول لقائل «جاء زيد، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد»: «وَمَنْ زَيْدٌ».

ولا يُحَكِّي من المعارف إلا الْعَلَمُ، فلا تقول لقائل: «رأيت غلام زيد» «مَنْ غُلَامٌ زَيْدٌ؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُهُ، فتقول: «مَنْ غُلَامٌ زَيْدٌ» وكذلك في الرفع والجر.

\*\*\*

وجوباً تقديره أنت، والتون للتوكيد، والهاء مفعول به «من بعده» جار ومجرور متعلق بإحك، وبعد مضاف، و«من» قصد لفظة: مضاف إليه «إن» شرطية «عريت» عرى: فعل ماضٍ فاعل الشرط، والتاء للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى من «من عاطف، بها» كل منهما جار ومجرور متعلق باقترن الآتي «اقترن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عاطف، والجملة من اقترن وفاعله في محل جر صفة لعاطف.

(١) يقصد أن «من» يجوز أن تكون هي الخبر مقدماً، كما جاز أن تكون مبتدأ.

## التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ      وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ: كَالْكَتِفِ<sup>(١)</sup>  
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ: بِالضَّمِيرِ،      وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ<sup>(٢)</sup>

أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فرْعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدلُّ عليه - وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة - والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدرت في بعض الأسماء كَعَيْنٍ وَكَتِفٍ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عِلَامَةَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ: بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُؤَنَّثاً، نَحْوُ «الْكَتِفِ نَهَشَتْهَا، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا» وَبِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَوَصْفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ «أَكَلْتُ كَيْفَاً مَشْوِيَةً» وَكَرَدِّ التَّاءِ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ: كَكُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّةٍ.



وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولاً      أَصْلاً، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ<sup>(٣)</sup>

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف والتأنيث مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفة «ألف» معطوف على تاء «وفي أسام» الواو عاطفة أو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدرُوا الآتي «وقدروا» فعل وفاعل «التاء» قصر للضرورة: مفعول به لقدروا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالكتف.

(٢) «ويعرف» فعل مضارع مبني للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله يعرف «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على الضمير، ونحو مضاف، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالرد «في التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

(٣) «ولا» الواو عاطفة، أو للاستئناف، ولا: حرف نفي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه =

كَذَاكَ مَفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ<sup>(١)</sup>  
وَمَنْ فَعِيلٌ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَاتَمَتَّعَ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة.

وأشار بقوله: «ولا تلي فارقة فعولاً - الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كان من الصفات على «فَعُولٍ»<sup>(٣)</sup> وكان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله «أصلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى

جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التانيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلي «فعولاً» مفعول به لتلي «أصلاً» حال من فعولاً «ولا» ألوا عاطفة، ولا: نافية «المفعال، والمفعيلاء معطوفان على قوله «فعولاً».

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافية، ما: اسم موصول مبتدأ «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به لتلي «تاء» قصر للضرورة: فاعل تلي، وتا مضاف و«الفرق» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ «فشْدُوذ» الفاء زائدة، وشْدُوذ: مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «تتمتع» الآتي في آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطية «تبع» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفة» موصوف: مفعول به لتبع، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه «غالباً» حال من الضمير المستتر في تبع «التاء» قصر للضرورة: مبتدأ «تتمتع» فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التاء، والجملة من تتمتع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر.

(٣) بهذا استدل على أن «بغياً» في قوله تعالى: (ولم أك بغياً) وفي قوله سبحانه (وما كانت أمك بغياً) =

مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو «شكور»، و«صبور» بمعنى شاكِر وصابر، فيقال للمذكر والمؤنث «صبور»، و«شكور» بلا تاء، نحو «هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ».

فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول فقد تَلَحَّقه التاء في التأنيث، نحو «رُكُوبَةٌ» - بمعنى مركوبة -.

وكذلك لا تلحق التاء وصفاً على «مِفْعَال» كامرأة مِهْذَار - وهي الكثيرة الهَذَر، وهو الهَذْيَانُ - أو على «مِفْعِيل» كامرأة مِعْطِير - من «عَطَرَتِ المرأة» إذا استعملت الطيب - أو على «مِفْعَل» كمغشَم - وهو: الذي لا يَنْتِنه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه، نحو «عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، ومِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ، ومِسْكِينٌ ومِسْكِينَةٌ».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون فاعل، أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو «رَجُلٌ كَرِيمٌ، وامرأةٌ كَرِيمَةٌ» وقد حُذِفَتْ منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وإن كان بمعنى مفعول - وإليه أشار بقوله «كَفَّيْل» - فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا، فإن اسْتُعْمِلَ استعمال الأسماء - أي: لم يتبع موصوفه - لحقته التاء، نحو «هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، ونَطِيحَةٌ، وأَكِيلَةٌ» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة

= على زنة فَعُول لافْعِيل؛ إذ لو كانت على فَعِيل لوجب تأنيثها فيقال «بغية» في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل. والأصل «بغويًا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أي: بأن يتبع موصوفه -  
حُذِفَتْ منه التاء غالباً، نحو «مررت بامرأة جريح، وبعين كحيل» أي:  
مجروحة ومكحولة، وقد تَلَحَّقه التاء قليلاً، نحو «خَصْلَةٌ ذِمِيمَةٌ» أي:  
مذمومة، و «فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ» أي: محموددة.

\*\*\*

وَأَلْفُ التَّائِيثِ: ذَاتُ قَصْرٍ	وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ <sup>(١)</sup>
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى	يُيَدِّيهِ وَزْنُ «أُرْبَى»، وَالطُّولَى <sup>(٢)</sup>
وَمَرَطَى «وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعًا	أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً: كَشَبَعَى <sup>(٣)</sup>
وَكُجْبَارَى، سَمَهَى، سَبَطَرَى،	ذَكَرَى، وَحِثْيَى، مَعَ الْكُفْرَى <sup>(٤)</sup>

(١) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف و«التائيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ، وذات مضاف و«قصر» مضاف إليه «ذات» معطوف على «ذات» السابق، وذات مضاف و«مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و«أنثى» مضاف إليه، وأنثى مضاف، و«الغر» مضاف إليه، وأنثى الغر هي الغراء بألف تائيث ممدودة.

(٢) «والاشتهار» مبتدأ «في مباني» جار ومجرور متعلق بالاشتهار، ومباني مضاف و«الاولى» مضاف إليه «ييديه» ييدي: فعل مضارع، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به لييدي «وزن» فاعل ييدي، ووزن مضاف، و«أربى» مضاف إليه، و«الطولى» معطوف على أربى، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ومرطى» معطوف على «أربى» في البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» في البيت السابق أيضاً، ووزن مضاف و«فعلَى» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعلَى «أو مصدراً أو صفة» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كشبعى.

(٤) «وكجبارى» الواو عاطفة، كجبارى: جار ومجرور معطوف على «كشبعى» في البيت السابق «سمهى، سبطرى، ذكرى، وحشيى» معطوفات على جبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات، ومع مضاف و«الكفرى» مضاف إليه.

كَذَاكَ خُلِيطَى، مَعَ الشَّقَّارَى، وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ آسْتِنْدَارًا<sup>(١)</sup>  
 قد سبق أن ألف التائيث على ضربين، أحدهما المقصورة، كَحُبْلَى  
 وَسَكْرَى، والثاني: الممدودة، كَحَمَرَاءَ وَغَرَاءَ، ولكل منهما أوزان تُعرَف  
 بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة.

فمن المشهورة: فَعَلَى، نحو: أَرَبَى - للداهية، وشُعْبَى - لموضع.  
 ومنها: فَعَلَى، إِسْمًا كِبْهَمَى - لنبْت، أو صِفَةً كَحُبْلَى، والطُولَى، أو  
 مصدرًا كَرُجْعَى.

ومنها: فَعَلَى، إِسْمًا كَبَرْدَى - لنهر [بدمشق]، أو مصدرًا كَمَرَطَى -  
 لَضَرْبٍ مِنَ الْعَدُو، أو صِفَةً كَحَيْدَى، يقال: حِمَارٌ حَيْدَى، أي: يَحِيدُ عَنْ  
 ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.

قال الجوهري: ولم يجىء في نُعُوتِ المذكَر شيء على فَعَلَى  
 غيره.

ومنها: فَعَلَى، جَمْعًا، كَصَرَعَى جَمْعَ صَرِيعٍ، أو مَصْدَرًا كَدَعْوَى،  
 أو صِفَةً كَشَبْعَى وَكَسَلَى.

ومنها: فَعَالَى، كَحُبَّارَى لَطَائِرٍ، ويقع على الذكور والأنثى.

ومنها: فَعَلَى، كَسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ.

(١) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر  
 «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى، ومع مضاف و«الشقاري» مضاف إليه «واعز» الواو  
 عاطفة، واعز: فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير»  
 جار ومجرور متعلق باعز، وغير مضاف واسم الإشارة في قوله «هذه» مضاف إليه «استنداراً» مفعول  
 به لاعز.



ومنها: فَعَلَى، كَسَبَطَرَى، لَضَرْبٍ مِنَ الْمَثْنِ<sup>(١)</sup>. ~~الضرب~~  
ومنها: فَعَلَى، مُصَدَّرًا كَذِكْرَى، أَوْ جَمْعًا كَطَرَبَى جَمْعَ طَرَبَانٍ،  
وهي: دُويَّةٌ كَالْهَرَّةِ مَتْنَةُ الرِّيحِ، تَزْعَمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي ثَوْبِ أَحَدِهِمْ  
إِذَا صَادَهَا، فَلَا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّوْبُ، وَكِحَجَلِي جَمْعَ حَجَلٍ،  
وَلَيْسَ فِي الْجُمُوعِ مَا هُوَ عَلَى [وَزْنٍ] فَعَلَى غَيْرَهُمَا.  
ومنها: فِعْلَيْ، كَحَيْثَى، بِمَعْنَى الْحَثِّ<sup>(٢)</sup>.  
ومنها: فُعْلَى، نَحْوُ كُفْرَى - لَوَعَاءِ الطَّلَعِ.  
ومنها: فُعْلَى، نَحْوُ خُلَيْطَى - لِلاِخْتِلَاطِ، وَيُقَالُ: وَقَعُوا فِي  
خُلَيْطَى، أَي: اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ.  
ومنها: فُعَالَى، نَحْوُ شُقَارَى - لِنَبْتٍ.

\* \* \*

لِمَدَّهَا: فَعْلَاءٌ، أَفْعِلَاءٌ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَلَاءٌ<sup>(٣)</sup>  
ثُمَّ فَعَالًا، فُعْلَلًا، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءً، فِعْلِيًا، مَفْعُولًا<sup>(٤)</sup>

(١) سَبَطَرَى: ضَرْبٌ مِنَ الْمَثْنِ فِيهِ تَبَخُّرٌ، وَنَظِيرُهُ «دَفَقَى» بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ  
مَفْتُوحَةٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْمَثْنِ فِيهِ إِسْرَاعٌ وَتَدْفِقٌ.

(٢) وَنَظِيرُهُ «خَلِيفَى» بِمَعْنَى الْخِلَافَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «لَوْلَا  
الْخِلِيفَى لَأَذْنَتْ» يَزِيدُ لَوْلَا اسْتِغَالَهُ بِشُؤْنِ الْخِلَافَةِ لَكَانَ مُؤَذِّنًا.

(٣) «لِمَدَّهَا» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَدٌّ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ مَضَافٌ إِلَيْهِ  
«فَعْلَاءٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «أَفْعِلَاءٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى فَعْلَاءَ بِعَاطِفٍ مُقَدَّرٍ «مُثَلَّثَ» حَالٌ مِنْ أَفْعِلَاءَ، وَمُثَلَّثُ  
مَضَافٌ وَ«الْعَيْنِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «وَفَعْلَلَاءَ» مَعْطُوفٌ فَعْلَاءَ.

(٤) «ثُمَّ فَعَالًا، فُعْلَلًا، فَاعُولًا، وَفَاعِلَاءَ، فِعْلِيًا، مَفْعُولًا» كِلَيْنِ مَعْطُوفَاتٌ عَلَى فَعْلَاءَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ =

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَ<sup>(١)</sup>

لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة، نَبَّه المصنف على بعضها.

فمنها: فَعَلَاءٌ، كَصَحْرَاءٍ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلَ كَحَمْرَاءٍ، وعلى غير أَفْعَلَ كَدِيمَةُ هَظْلَاءٍ، ولا يقال: سَحَابٌ أَهْطَلٌ، بل سَحَابٌ هَطِلٌ، وقولهم: فرس أو ناقة رَوَّغَاءٍ، أي: حديدة القِيَادِ، ولا يوصف به المذكرُ منهما، فلا يقال: جَمَلٌ أَرَوَّغٌ، وكامرأة حَسَنَاءٍ، ولا يقال: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالْهَظْلُ: تتابع المطر والدَّمَعِ وَسَيْلَانُهُ، يقال: هَظَلَّتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَظْلًا وَهَظْلَانًا وَتَهْطَلًا.

ومنها: أَفْعَلَاءٌ - مثلت العين - نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أَرْبُعَاءٌ - بضم الباء وفتحها وكسرهما.

ومنها: فَعْلَلَاءٌ، نحو عَقْرَبَاءٌ - لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالَاءٌ، نحو قِصَاصَاءٌ - للقصاص.

ومنها: فُعْلَلَاءٌ، كَقُرْفُصَاءٍ.

ومنها: فَاعُولَاءٌ، كَعَاشُورَاءٍ.

= يعاطف مقدر في أكثرهن، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارئ من قوله «لمدها» في البيت السابق.

(١) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالاً» الآتي، ومطلق مضاف و«العين» مضاف إليه «فعالاً» قصر للضرورة أيضاً: معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالاً» الآتي - ومطلق مضاف و«فاء» مضاف إليه «فعالاً» مبتدأ «وأخذاً» أخذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

ومنها: فَعَلَاءَ، كَقَاصِعَاءَ - لَجَحْرٍ مِنْ جَحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

ومنها: فَعْلِيَاءَ، نحو: كَبْرِيَاءَ، وَهِيَ الْعِظَمَةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءَ، نحو: مَشْيُوحَاءَ، جَمْعُ شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءَ - مَطْلُوقِ الْعَيْنِ، أَي: مَضْمُومِهَا، وَمَفْتُوحِهَا،

وَمَكْسُورِهَا - نحو: دَبُوقَاءَ - لِلْعَذْرَةِ، وَبِرَاسَاءَ، لُغَةٌ فِي الْبَرَنَسَاءِ، وَهِيَ

النَّاسُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: يُقَالُ مَا أَرَدَى أَيُّ الْبَرَنَسَاءِ هُوَ، أَي: أَيُّ

النَّاسِ هُوَ، وَكَثِيرَاءَ.

ومنها: فَعَلَاءَ - مَطْلُوقِ الْفَاءِ، أَي: مَضْمُومِهَا، وَمَفْتُوحِهَا،

وَمَكْسُورِهَا - نحو: خُيَلَاءَ - لِلتَّكْبِيرِ، وَجَنَفَاءَ - اسْمُ مَكَانٍ، وَسِيرَاءَ - لِبُرْدٍ فِيهِ

خُطُوطٌ صُفْرٌ.

## المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ فَتَحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ<sup>(١)</sup>  
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ<sup>(٢)</sup>  
 كَفَعْلٍ وَقُعْلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفَعْلَةٌ وَقُعْلَةٌ، نَحْوُ الدِّمَى<sup>(٣)</sup>

المقصور: هو الاسم الذي حُرِفَ إعرابه ألف لازمة.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المني، نحو إذا، وبلازمة: المثني، نحو الزيدان، فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب.

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «استوجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة لا محل لها مفسرة «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب، وقبل مضاف و«الطرف» مضاف إليه «فتحا» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وذا مضاف و«نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالأسف.

(٢) «فلنظيره» الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق، لنظير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير، والمعل مضاف و«الآخر» مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر، وثبوت مضاف و«قصر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

(٣) «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وفعل» معطوف على المجرور في كفعل «في جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل، وجمع مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كفعلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وفعلة» معطوف على المجرور في كفعلة «نحو» خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و«الدمى» مضاف إليه.

والمقصود على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح، مُلتَزِمٌ فَتَحُ ما قبل آخره، وذلك: كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعَلَ، فإنه يكون فَعَلًا، بفتح الفاء والعين، نحو أَسَفَ أَسَفًا، فإذا كان معتلاً وجب قَصْرُهُ، نحو جَوَى جَوَى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتَزِمٌ فَتَحُ ما قبل آخره] ونحو فَعَلَ في جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء، وفَعَلَ في جمع فَعْلَةٍ بضم الفاء، نحو مَرَى جمع مَرِيَّةٍ، وَمَدَى جمع مُدِيَّةٍ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ وقُرَبَ جمع قَرْبَةٍ وقُرْبَةٍ، لأن جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء يكون على فَعَلَ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فَعْلَةٍ بضم الفاء يكون على فَعَلَ، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمَى: جمع دُمَيَّةٍ، وهي الصُّورَةُ من العاج ونحوه.

\*\*\*

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فالمد في نظيره حتماً عرف<sup>(١)</sup>

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «استحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق وقبل مضاف و «آخر» مضاف إليه «الف» مفعول به لاستحق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فالممد» الفاء زائدة، والمد: مبتدأ ثان «في نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله «عرف» الآتي، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه «حتماً» حال من الضمير المستتر في عرف الآتي «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماح، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَغْرِفَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقاً» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم =

أي: تَمْرُون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أَنْ» و«أَنَّ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن عليُّ ابن سليمان البغداديُّ وهو] الأَخْفَشُ الصغِيرُ إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعيين الحرف، ومكان الحذف، نحو: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: «بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»، لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ» أو «في زَيْدٍ» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو: «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بني تميم» فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بني تميم»، إذ لا يُدْرَى: هل الأصل «اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بني تميم» أو «اخْتَرْتُ من القوم بني تميم».

وأما «أَنْ»، وَأَنَّ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَرِّدًا، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أن يَدُوا» والأصل «عجبت من أن يَدُوا» أي: من أن يُعْطُوا الدِّيَّةَ، ومثال ذلك مع أَنْ - بالتشديد - «عجبت من أنك قَائِمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنك قَائِمٌ»، فإن حصل لبس لم يجز.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ، يَنْقَلُ: كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا<sup>(١)</sup>

= الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت من أن نظرت.

(١) «والعادم» مبتدأ، والعادم مضاف و«النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله بنقل الآتي، وذا مضاف و«قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله ذا قصر «ينقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كالحجا «وكالحذا» معطوف على قوله كالحجا.

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي.

وضابطهما: أن ما ليس له نظير اطرَد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطرَد زيادة ألف قبل آخره فمده مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعي: الْفَتَى، واحد الْفِتْيَانِ، وَالْحِجَا: الْعَقْلُ، وَالثَّرَى: التَّرَابُ، وَالسَّنَا: الضَّوْءُ.

ومن الممدود السماعي: الْفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السَّنِّ، وَالسَّنَاءُ: الشَّرَفُ، وَالثَّرَاءُ: كَثْرَةُ الْمَالِ، وَالْحِذَاءُ: النَّعْلُ.

\* \* \*

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ<sup>(١)</sup>

لا خِلَافَ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ قَصْرِ الْمَمْدُودِ لِلضَّرُورَةِ.

واختلف في جواز مد المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

(١) «وقصر» مبتدأ، وقصر مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف و«المد» مضاف إليه و«اضطراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول و«العكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله «يقع» الاتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣٥٣- يَالِكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ  
فمَدْ «اللَّهَاءُ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ.

\*\*\*

٣٥٣- نسب أبو عبيد البكري في شرح الأمالي هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز، وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

اللغة: «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مشناة، ممدوداً - هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء «ينشب» أي: يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون - موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر - وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي يا لك شيء، مثلاً «من تمر» بيان للكاف في لك: أي أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف في لك، وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«من» زائدة، و«تمر» مبتدأ مؤخر، وفيه أعراب آخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله «من تمر» «ينشب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيشاء «في المسعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينشب» «واللهاء» معطوف على المسعل.

الشاهد فيه: قوله «واللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللها» بالقصر - كما ذكرناه في لغة البيت.



## كيفية تشية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُشِّيَ أَجْعَلُهُ يَا      إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا<sup>(١)</sup>  
كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى      وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمْتَى<sup>(٢)</sup>  
فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبٍ وَأَوَّ الْأَلْفِ      وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفُ<sup>(٣)</sup>

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً، لِحَقَّتْهُ

مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتي، وآخر مضاف و«مقصورة» مضاف إليه «تشي» ع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر صفة لمقصور «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقياً الآتي «مرتقياً» خبر كن، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمتى.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بقوله «ثقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «ثقلب» فعل مضارع مبني للمجهول «وأوَّ» مفعول ثان لثقلب «الألف» نائب فاعل لثقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر، مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «قبل» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بقوله «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

علامة التشبة من غير تغيير، فتقول في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ» :  
«رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ».

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً، فتقول في  
«مَلْهَى» : «مَلْهَيَانِ» وفي «مُسْتَقْصَى» : «مُسْتَقْصَيَانِ» وإن كانت ثالثةً : فإن  
كانت بدلاً من الياء - كَفَتَى وَرَحَى - قلبت أيضاً ياءً، فتقول : «فَتَيَانِ،  
وَرَحَيَانِ»، وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت، فتقول في «مَتَى» .  
علماء : «مَتَيَانِ» وإن كانت ثالثة بدلاً من واو - كَعَصَاً وَقَفَاً - قلبت واواً،  
فتقول : «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم  
تُمل، كإلى علماء، فتقول : «إِلَوَانِ».

فالحاصل : أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابعةً فصاعداً.

الثاني : إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الثالث : إذا كانت [ثالثة] مجهولةً الأصل وأميلت.

وتقلب واواً في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

الثاني : إذا كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم تُمل.

وأشار بقوله : «وأولها ما كان قبلُ قد ألف» إلى أنه إذا عُمِلَ هذا  
العَمَلُ المذكور في المقصور - أعني قلب الألف ياء واواً - لحقتها علامة

الثنية، التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعا، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.

\*\*\*

وَمَا كَصَحْرَاءٍ بِوَاوٍ ثَنِيًّا      وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كَسَاءٍ وَحَيًّا<sup>(١)</sup>  
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ      صَحَّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ<sup>(٢)</sup>  
لما فرغ من الكلام على كيفية ثنية المقصور شرع في ذكر كيفية  
ثنية الممدود.

والممدود: إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث، أو للإلحاق،  
أو بدلاً من أصل، أو أصلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التانيث، فالمشهور قلبها واواً، فتقول في  
«صَحْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «بواو» جار  
ومجرور متعلق بقوله «ثنيا» ثنى: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر  
المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف أو للاستئناف، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف و«علباء» مضاف إليه  
«كساء، وحيا» معطوفان على «علباء» بعاطف مقدر في الأول، وقد قصر الثاني للضرورة.

(٢) «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ - وهو قوله «نحو» في البيت السابق - «أو» عاطفة  
«همز» معطوف على «واو» وغير مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صحح» الآتي - وغير مضاف  
و«وما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ «شذ» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل، والجملة لا محل لها صلة «على نقل» جار ومجرور  
متعلق بقوله قصر الآتي «قصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وإن كانت للإلحاق، كَعَلْبَاء، أو بدلاً من أصل، نحو «كَسَاءٍ، وَحَيَاءٍ»<sup>(١)</sup> جاز فيها وجهان، أحدهما: قلبها واواً، فتقول: «عَلْبَاوَانِ، وَكَسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ» والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: «عَلْبَاءَانِ، وَكَسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ» والقلب في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤها، فتقول في «قُرَاءٍ، وَوُضَاءٍ»<sup>(٢)</sup>: «قُرَاءَانِ، وَوُضَاءَانِ».

وأشار بقوله: «وما شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرِ» إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الْخَوَزَلَى»: «الْخَوَزَلَانِ» والقياس «الْخَوَزَلَيَانِ» وقولهم في «حَمْرَاءَ»: «حَمْرَايَانِ» والقياس «حَمْرَاوَانِ».

\* \* \*

وَأَحْذَفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمُلًا<sup>(٣)</sup>

(١) أصل كساء كساو؛ بدليل قولك «كسوت فلاناً كسوة» فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء حياي، بدليل قولك «حييت» وقولك «حي فلان يحيا» و«حي» فوقعت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا، أم كانت في وسط الكلمة كما في «صائم، وقائم، وقائل» من القول، وكما في «بائع، وصائر، وقائل» من القيلولة.

(٢) قرأ - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة، تقول: «رجل قرأ»: أي حسن القراءة، و«وضأ» بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضأة وهي حسن الوجه.

(٣) «أحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من المقصور، في جمع» جاران ومجروران متعلقان بأحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع، وحد مضاف و«المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لأحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله تكملاً =

وَالْفَتْحُ أَبَقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ      وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَأَلِفًا<sup>(١)</sup>  
فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبُهَا فِي الثَّنِيَّةِ      وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْجِيَةً<sup>(٢)</sup>

إذا جُمِعَ صحيحُ الآخرِ على حَدِّ المثنى - وهو الجمعُ بالواو والنون - لحقته العلامة من غير تغيير، فتقول في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعُ حُذِفَتْ ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء، فتقول [في قاضٍ]: قَاضُونَ، رفعاً، وقَاضِيْنَ، جرّاً ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمعُ عُوْمِلَ معاملتهُ في الثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق - جاز [فيه] وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاوُونَ، وَكِسَاوُونَ».

الآتي «تكملاً» تكمل: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «والفتح» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أبق» الآتي - «أبق» فعل أمر، مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مشعراً» حال من الفتح، أو من الضمير المستتر في أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالياء، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء «وإن» شرطية «جمعته» جمع: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول «بناء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألِف» معطوف على تاء.

(٢) «فالألف» الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق، والألف: مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أقلب» الآتي - «أقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبيها» قلب: مفعول مطلق، وقلب مضاف وها مضاف إليه «في الثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة أقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله - وهو قوله «الزمن» الآتي - وتاء مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذِي» مضاف و«التاء» مضاف إليه «الزمن» الزمن: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تَنْجِيَةً» مفعول ثانٍ للزمن.

وكذلك عِلْبَاء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في «قراء»: «قَرَأَوْنَ».

وأما المقصور - وهو الذي ذكره المصنف - فتحذف ألفه إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في مُصْطَفَى: «مُصْطَفَوْنَ» رفعا، و«مُصْطَفَيْنَ» جراً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جُمِعَ بألف وتاء قلبت ألفه، كما تقلب في التشيئة، فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَاتٍ» وفي «فَتَى، وَعَصَا» عَلَمِي مؤنث: «فَتَيَاتٍ، وَعَصَوَاتٍ».

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذفها، فتقول في «فتاة»: «فَتَيَاتٍ»، وفي «قناة»: «قَنَوَاتٍ».

\*\*\*

وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْلَ      إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شَكِلَ<sup>(١)</sup>  
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا أَبَدًا      مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا<sup>(٢)</sup>

(١) «السالم» مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أنل» الآتي - والسالم مضاف و«العين» مضاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «أنل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إتباع» مفعول ثان لأنل، وإتباع مضاف و«عين» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء: مفعول ثان لإتباع، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفاء، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالياء، والعائد ضمير محذوف مجرور بياء أخرى، ومتى اختلف متعلق الجارين: الذي جر الموصول، والذي جر العائد، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

(٢) «إن» شرطية «ساكن» حال من الضمير المستتر في قوله «بدا» الآتي، وساكن مضاف. و«العين» مضاف إليه «مؤنثاً» حال ثانية «بدا» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السالم العين «مختماً» حال ثالثة «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمختتم «أو» عاطفة «مجرداً» معطوف على قوله «مختماً» السابق.

وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَفَهُ بِالْفَتْحِ ، فَكَلَّا قَدَرَوَا<sup>(١)</sup>

إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ، الصحيحُ العين، الساكنُها، المؤنث، المختومُ بالتاء أو المجرَّدُ عنها، بآلفٍ وتاء أُتْبِعَتْ عينُهُ فَاءٌ في الحركة مطلقاً، فتقول: في «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وفي «جَفَنَةٍ»: «جَفَنَات»، وفي «جُمَلٍ، وبُسْرَةٍ»: «جُمَلَات، وبُسْرَات» بضم الفاء والعين، وفي «هِنْدٍ، وكِسْرَةٍ»: «هِنْدَات، وكِسْرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسيكين والفتح، فتقول: «جُمَلَات، وجُمَلَات، وبُسْرَات، وبُسْرَات، وهِنْدَات، وهِنْدَات، وكِسْرَات، وكِسْرَات»، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتيانُ.

واحترز بالثلاثي من غيره كجعفر - علم مؤنث، وبالاسم عن الصفة، كضُخْمَةٍ، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْرَةٍ، وبالسكن العين من محركها، كشَجَرَةٍ، فإنه لا إتيان في هذه كلها، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: «جَعْفَرَات، وضُخَمَات، وجَوْرَات، وشَجَرَات»، واحترز بالمؤنث من المذكر كبَدْرٍ، فإنه لا يُجْمَع بالآلف والتاء.

\*\*\*

(١) «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالي، أو بالجر مضاف إليه، وغير مضاف، و «الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفة «خففه» خفف: فعل أمر معطوف على نسكن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلا» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «رووا» الآتي - «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماضٍ وفاعله.

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واواً، فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء، فلا يقال في «ذِرْوَةٍ» ذِرَوَاتٍ - بكسر الفاء والعين - استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرَوَاتٍ، أو ذِرَوَاتٍ، وشذ قولهم «جِرَوَاتٍ» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياءً، نحو «زُبْيَةٍ»: فلا تقول «زُبْيَاتٍ» بضم الفاء والعين - استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين، فتقول: «زُبْيَاتٍ» أو «زُبْيَاتٍ».

\*\*\*

وَنَادِرٌ، أَوْ ذَوَا ضِطْرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأَنَاسٍ أَنْتَمَى<sup>(٢)</sup>

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عد نادراً، أو ضرورةً، أو لغةً لقومٍ.

فالأول كقولهم في «جِرْوَةٍ»: «جِرَوَاتٍ» بكسر الفاء والعين.

والثاني كقوله:

(١) «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا، وإتباع مضاف و «نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف . و «ذِرْوَةٍ» مضاف إليه «وزبْيَةٍ» معطوف على ذِرْوَةٍ «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ، وكسر مضاف و «جِرْوَةٍ» مضاف إليه.

(٢) «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفة «ذو» معطوف على نادر، وذو مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله «انتَمَى» الآتي «انتَمَى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع.



٣٥٤ - وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَاطَقْتُهَا

وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَاشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين «زفرات» ضرورة، والقياس فتحها إتباعاً.

والثالث كقول هذيل في جَوْزَةٍ وَيَضَّةٍ ونحوهما: «جَوَزَاتِ وَيَضَاتِ» - بفتح الفاء والعين - والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

\* \* \*

٣٥٤ - هذا البيت لعروه بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ومطلعها قوله:

خَلِيلِي مِنْ عَلِيَّا هَلَالٍ بِنِ عَامِرٍ      بِعَفْرَاءٍ عُوجَا الْيَوْمِ وَأَنْتَ ظِرَانِي

اللغة: «زفرات» جمع زفرة، وهي: إدخال النفس في الصدر، والشهيق إخراجها، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها، وقدرت عليها «يدان» قوة وقدرة.

الإعراب: «وحملت» حمل: فعل ماض، مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف و «الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف، و «العشي» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن وقياسها الفتح إتباعاً لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قِلَّةٌ<sup>(١)</sup>

جمع التكسير هو: ما دُلَّ على أَكْثَرَ من اثنين، بتغيير ظاهرٍ كَرَجُلٍ وَرَجَالٍ أَوْ مُقَدَّرُ كَفُلْكَ - للمفرد والجمع، والضممة التي في المفرد كضممة قُفْلٍ والضممة التي في الجمع كضممة أُسْدٍ، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية<sup>(٢)</sup>، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ، وَأَفْعُلُ كَأَفْلَسٍ، وَفِعْلَةٌ كَفَتِيَّةٍ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ.

وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة.

\*\*\*

وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعَاءٌ يَفِي كَارْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ<sup>(٣)</sup>

(١) «أفعلة» مبتدأ «أفعل، ثم فعلة، ثمة أفعال» معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه، و«جموع مضاف و «قلة» مضاف إليه.

(٢) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالته هذه حقيقة، لا مجاز.

(٣) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف و «ذي» مضاف إليه «بكثرة» جار ومجرور متعلق بقوله يفي الآتي =

قَدْ يُسْتَعْنَى بِبَعْضِ أُنْبِيَةِ الْقَلَّةِ عَنْ بَعْضِ أُنْبِيَةِ الْكَثَرَةِ: كَرَجُلٍ  
وَأَرْجُلٍ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ، وَفَوَادٍ وَأَفْنَادَةٍ.

وقد يُسْتَعْنَى بِبَعْضِ أُنْبِيَةِ الْكَثَرَةِ عَنْ بَعْضِ أُنْبِيَةِ الْقَلَّةِ: «كَرَجُلٍ  
وَرَجَالٍ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ».

\*\*\*

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ      وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ<sup>(١)</sup>  
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الْأَحْرَفِ<sup>(٢)</sup>

أَفْعُلُ: جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ [ثَلَاثِي] عَلَى فَعْلٍ، صَحِيحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ:

= «وَضْعًا» تَمَيِّزٌ، أَوْ حَالٌ بِتَقْدِيرِ مُشْتَقٍّ، أَوْ مَنْصُوبٍ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ «يَفِي» فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ  
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى بَعْضِ ذِي، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ وَفَاعِلُهُ فِي  
مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ «كَأَرْجُلٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ «وَالْعَكْسُ» مَبْتَدَأُ  
«جَاءَ» فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْعَكْسِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ  
رَفْعٍ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ «كَالْصَّفِيِّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

(١) «لِفَعْلٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ «اسْمًا» حَالٌ مِنْ فَعْلٍ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ «صَحَّ» فَعْلٌ  
مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى قَوْلِهِ اسْمًا، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ  
صِفَةً لِقَوْلِهِ اسْمًا «عَيْنًا» تَمَيِّزٌ «أَفْعُلُ» مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ «وَلِلرُّبَاعِيِّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «يَجْعَلُ»  
الْآتِي مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَأَصْلُهُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي «اسْمًا» حَالٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ «أَيضًا» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفَعْلٍ  
مَحْذُوفٍ «يَجْعَلُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ  
يَعُودُ إِلَى أَفْعُلٍ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ.

(٢) «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «كَانَ» فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى الرَّبَاعِيِّ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ «كَالْعَنَاقِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ كَانَ «وَالذَّرَاعِ» مَعْطُوفٌ  
عَلَى الْعَنَاقِ «فِي مَدٍّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِكَانَ، أَوْ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ خَبَرُهَا، أَوْ بِمَا فِي الْكَافِ - فِي قَوْلِهِ  
كَالْعَنَاقِ - مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي كَانَ، وَقَوْلُهُ «وَتَأْنِيثٍ» وَعَدِّ  
الْأَحْرَفِ مَعْطُوفَانِ عَلَى مَدٍّ.

كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ، وَظَبِيٌّ وَأَظْبٌ، وَأَصْلُهُ أَظْبِيٌّ، فَقَلَبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِتَصْبِحَ  
الْيَاءُ فَصَارَ أَظْبِيٌّ، فَعَوَمِلَ مَعَامَلَةَ قَاضٍ.

وخرج بالاسم الصفة، فلا يجوز [نحو] ضَخَمٌ وَأَضْخَمٌ، وجاء عَبْدٌ  
وَأَعْبَدٌ، لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء، وخرج بصحيح العين  
المعتل العين، نحو: ثَوْبٌ وَعَيْنٌ، وَشَدٌّ وَعَيْنٌ وَأَعَيْنٌ، وَثَوْبٌ وَثَوْبٌ<sup>(١)</sup>.  
وَأَفْعَلٌ - أيضاً - جمع لكل اسم، مؤنث، رباعي، قبل آخره مَدَّةٌ  
كَعَنَاقٍ وَأَعْنَقٍ، وَيَمِينٍ وَأَيْمَنٍ.

وشد من المذكر: شَهَابٌ وَأَشْهَبٌ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ.

\*\*\*

وَعَيْرُ مَا أَفْعَلٌ فِيهِ مُطَرَّدٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا - بِأَفْعَالٍ يَرِدُ<sup>(٢)</sup>

(١) قد ورد جمع ثوب على أبواب، وهو قياس نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من  
جموع الكثرة كما في قول امرئ القيس:

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ      فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب، وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ ذَهَبٍ قَدْ لَبِثْتُ أَثُوبًا      حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

\* أَمْلَحَ لَا لَدَا وَلَا مُجْبَا \*

وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب - وهو المسن من الإبل - وأنيب، وذلك  
كله شاذ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَمَّا قَفَذْتُ الصُّرُوتَ مِنْهُمْ وَأَطْفَيْتُ      مَصَابِيحُ شُبْتُ بِأَلْعَنَاءِ وَأَنُورُ

(٢) «وغير» مبتدأ، و«غير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق

بقوله مطرد الآتي «مطرد» خبر المبتدأ، الذي هو أفعل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها

صلة الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد

وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ : كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ<sup>(١)</sup>

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين، وذكر هنا أن ما لا يطرّد فيه من الثلاثي أفعل يُجمع على أفعال، وذلك كثوب وأثواب، [وجمل وأجمال] وعُضد وأعضاد، وجمل وأحمال، وعنب وأعنان، وإبل وآبال، وقفل وأقفال.

وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ: كَفَرَخْ وَأَفْرَاخِ<sup>(٢)</sup>.

وأما فعل فجاء بعضه على أفعال: كَرُطَبْ وَأَرْطَابْ، والغالب مجيئه على فعلان كَصِرْدْ وصرْدَانْ، ونُغَرْ ونُغْرَانْ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ<sup>(٤)</sup>

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى غير الواقع مبتداً، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ، وهو غير.

(١) «وعالِباً» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى: فعل ماضٍ، وهم مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى «في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتداً محذوف، وقول مضاف والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً، أي: هذه صردان، والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) ومن ذلك قول الخطبة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخِ بِنْدِي مَرَخٍ زُغِبِ الْحَوَاصِلَ لَأَمَاءٍ وَلَا شَجَرٍ  
الْقَلْبِ كَلَسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مَظْلَمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ

(٣) النغر - بضم النون وفتح الغين - البليل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المتقار.

(٤) «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «أطرد» الآتي في آخر البيت «مذكر رباعي» صفتان لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، أو حال منه، ومد مضاف، و«ثالث» مضاف إليه

وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ، أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ، أَوْ إِعْلَالٍ<sup>(١)</sup>  
 «أَفْعِلَّة» جمع لكل اسم، مذكر، رباعي، ثالثه مدة نحو: قَذَالٍ  
 وَأَقْدَلَةٌ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ، وَعُمُودٌ وَأَعْمَدَةٌ، وَأَلْتَزِمَ أَفْعِلَّةً فِي جَمْعِ  
 المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ: كَبَنَاتٍ وَأَبْنَةٌ، وَزِمَامٌ  
 وَأَزْمَةٌ، وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفَنَاءٌ وَأَفْنِيَّةٌ.

\* \* \*

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقُلُ يُدْرَى<sup>(٢)</sup>  
 من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطْرَدٌ فِي [كل] وَصَفٍ يَكُونُ  
 المذكر منه عَلَى أَفْعَلٍ، والمؤنث [منه عَلَى] فَعْلَاءَ، نحو: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ  
 وَحَمْرَاءُ وَحُمْرٍ.

ومن أمثلة جمع القلة: فِعْلَةٌ، وَلَمْ يَطْرُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ، وَإِنَّمَا

= «أفعلة» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي «اطرد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعلة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله  
 أفعلة.

(١) «والزمه» ألزم: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والضمير البارز الذي يعود إلى  
 أفعلة في البيت السابق مفعول به «في فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه  
 «مصاحبي» حال من المتعاطفين، ومصاحبي مضاف و«تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف  
 على تضعيف.

(٢) «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونحو مضاف و«أحمر» مضاف إليه  
 «وحمر» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعاً» مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله «يدري»  
 الآتي «ينقل» جار ومجرور متعلق بقوله يدري الآتي «يدري» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ، وهو مفعوله الأول، والجملة  
 في محل رفع خبر المبتدأ.

هو محفوظ، ومن الذي حفظ منه فتى وفتيه، وشيخ وشيخة، وغلام  
وعلمه، وصبي وصيبة.

\*\*\*

وَفُعِلْ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَدٍّ      قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ، أَعْلَالًا فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ      وَفُعِلْ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ<sup>(٢)</sup>  
وَنَحْوِ كُبْرَى، وَلِفُعْلَةٍ فَعِلْ،      وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ<sup>(٣)</sup>  
من أمثلة جمع الكثرة: فُعِلْ، وهو مُطْرَد في كل اسم<sup>(٤)</sup>، رُبَاعِيٍّ،

(١) «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمده» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم، أو نعت ثان له «قده» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني  
للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد، والجملة في محل جر  
صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد، وقبل مضاف و «لام» مضاف إليه «إعلالاً» مفعول مقدم على  
عامله، وهو قوله فقد الآتي «فقد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
لام، والجملة في محل جر صفة للام.

(٢) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يضاعف» فعل مضارع، مبني للمجهول «في الأعم» جار  
ومجرور متعلق بقوله يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف وذو مضاف و «الألف» مضاف إليه «وفعل»  
مبتدأ «جمعاً» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله جمعاً،  
أو بقوله عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من عرف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» الواو  
للاستئناف، لفعلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل  
«يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع: فاعل يجيء، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل»  
جار ومجرور متعلق بقوله جمعه أو بقوله يجيء.

(٤) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة فإن كانت المدة واوا - بأن تكون الصفة على فاعول  
يفتح الفاء - كثر جمعها على فعل، نحو صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهم: صبر، وغفر،  
وفخر، وإن كانت المدة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل حيث شاذ، نحو نذير ونذر وصناع  
وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار =

قد زيدَ قبل آخره مدَّة، بشرط كونه صحيح الآخر، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إن كانت المدَّة ألفاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين المذكر والمؤنث، نحو: قَذَالٌ وَقُذْلٌ، وَجَمَارٌ وَخُمْرٌ، وَكُرَاعٌ وَكُسرٌ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ، وَقَضِيبٌ وَقَضْبٌ، وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ.

وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على فُعْلٍ غير مُطَرِّدٍ، نحو: عِنَانٌ وَعُتْنٌ، وَجَجَاجٌ وَحُجْجٌ، فإن كانت مدته غير ألفٍ فجمعه على فُعْلٍ مُطَرِّدٍ، نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو جمع لاسم على فُعْلَةٍ أو على فُعْلَى - أنثى الأفعَل - فالأول: كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، والثاني: كَكُبْرَى وَكُبْرٍ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فِعْلٌ، وهو جمع لاسم على فِعْلَةٍ، نحو: كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، وَجِحَّةٌ وَجَجَجٌ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْرٌ، وقد يجيء جمع فِعْلَةٍ على فُعْلٍ، نحو: لِحْيَةٌ وَلُحَى، وَجِلْيَةٌ وَحُلَى.

\*\*\*

فِي نَحْوِ رَامٍ ذَوَا طَرَادٍ فِعْلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ<sup>(١)</sup>

= وسواك وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمرها، فتقول: سور، وسوك، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء نحو سيال - بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر - جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها، وحيثما تقلب ضمة الفاء كسرة؛ لثلاثا تقلب الياء واواً فيلتبس بالواوي العين.

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، أو بفعل يدل عليه اطراد، ونحو مضاف، و«رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم، وذو مضاف و«اطراد» مضاف إليه «فعلة» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفة أو للاستئناف، شاع: فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف و«كامل» مضاف إليه و«كملة» معطوف على كامل.



ومن أمثلة جمع الكثرة: فَعَلَّةٌ، وهو مُطْرَدٌ في [كل] وَصْفٍ، على فاعلٍ، معتلُّ اللام لمذكر عاقل، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٌ.

ومنها: فَعَلَّةٌ، وهو مُطْرَدٌ في وصفٍ، على فاعِلٍ صحيح اللام، لمذكر عاقل، نحو: كَامِلٌ وَكَمَلَهُ، وَسَاحِرٌ وَسَحَرَهُ، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثل بما اشتمل عليها، وهو رَامٍ وَكَامِلٌ.

\*\*\*

فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنٌ، وَهَالِكٌ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَلَى، وهو جمع لوصف، على فيعيل بمعنى مفعول، دال على هلاك أو توجُّع: كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرَحِي وَجَرَحِي، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من فيعيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ، كَزَيْنٍ وَزَمْنَى، ومن فاعل: كهالك وهَلَكَى، ومن فَيَعِلٍ: كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى [وأفعل نحو: أحمق وحمقى]<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

لِفُعَلٍ أَسْمَاءٌ صَحَّ لَاماً فَعَلَهُ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّةٌ<sup>(٣)</sup>

(١) «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وزمن، وهالك» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتي «قمن» خبر المبتدأ.

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى مفعول في الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس وهو فعلان نحو سكران وسكرى، وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى).

(٣) «الفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أسماء» حال من فعل «صح» فعل ماضٍ، وفاعله =

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَةٌ، وهو جمع لفعل، اسماً، صحيح اللام، نحو قُرْطٌ وقِرْطَةٌ، وذُرْجٌ وِدْرَجَةٌ، وكُوْزٌ وكِوْزَةٌ، ويحفظ في اسم عَلَى فِعْلٍ نحو قِرْدٌ وقِرْدَةٌ، أو عَلَى فَعْلٍ نحو غَرْدٌ وغِرْدَةٌ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ، نحو عَاذِلٌ وعَاذِلَةٌ<sup>(٢)</sup>  
ومِثْلُهُ الفُعَالُ فيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي المُعَلِّ لَامَانْدَرَا<sup>(٣)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مقيس في وصفٍ، صحيح اللام، عَلَى فاعل أو فاعلة، نحو ضاربٌ وضُرْبٌ وصائِمٌ وصُومٌ، وضاربٌ وضُرْبٌ وصائِمَةٌ وصُومٌ.

ومنها فُعَالٌ، وهو مقيس في وصفٍ، صحيح اللام عَلَى فاعل، لمذكر، نحو صائِمٌ وصُومٌ، وقائمٌ وقُومٌ.

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسماً، والجملة في محل نصب نعت لقوله اسماً «لاماً» تمييز «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «قلله» الاتي «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الوضع»، والهاء مفعول به، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.  
(١) الغرد - بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً - ضرب من الكمأة، وجمعه غردة بوزن قردة، وغراد كجبال.

(٢) «وفعل» مبتدأ «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفَيْن» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «عادل» مضاف إليه «وعاذلة» معطوف على عاذل.

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة «ذكرأ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «وذان» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جار ومجرور متعلق بقوله «ندراً» الاتي «لاماً» تمييز «ندرا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وَنَدَرَ فَعْلٌ وَفُعَالٌ فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ غَايَ وَغُزَيٍّ، وَسَارٍ  
وَسُرِّيٍّ، وَعَافٍ وَعُفِّيٍّ، وَقَالُوا: غَزَاءٌ فِي جَمْعِ غَايَ، وَسُرَاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ،  
نَدَرَ أَيْضاً [فِي جَمْعٍ] فَاعِلَةٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٣٥٥ - أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

[يعني جمع صَادَةٌ].

\*\*\*

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ إِلَيَا مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>

٣٥٥ - البيت للقطامي، واسمه عمير بن شيم بن عمرو التغلبي، وقيل البيت المستشهد به قوله:  
مَا لِكُوعَابٍ - وَدُعْنِ الْحَيَاةَ! كَمَا وَدَّعْنِي وَجَعَلَنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي  
اللغة: «الكواعب» جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد «ودعن الحياة» دعاء عليهن  
بالموت، لأنهن قطعنه وبتن حيل وصانة «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون  
عندهم من مجاراتهن في الصباية، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضاً.  
الإعراب: «أبصارهن» أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «إلى الشبان» جار  
ومجرور متعلق بقوله «مائلة» الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى: فعل  
مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز مفعول أول «عني» جار ومجرور  
متعلق بقوله «صداد» الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لامرين، أولهما: أن  
المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه، والثاني أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام  
إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى، وغير مضاف و «صداد» مضاف إليه.  
الشاهد فيه: قوله «صداد» الذي هو جمع صادة، حيث استعمل فعلاً - بضم الفاء وتشديد العين  
مفتوحاً - في جمع فاعلة.

(١) «فعل» مبتدأ أول «وفعلة» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثانٍ «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماضٍ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «فيماء» جار ومجرور متعلق بقوله «قل»  
السابق «عينه» عين: مبتدأ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه «إليها»  
قصر للضرورة: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي  
«منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَال، وهو مُطَرَّد في فَعَلَ وَفَعَلَة، اسمين، نحو كَعَب وَكَعَاب، وَثُوب وَثِيَاب، وَقَصْعَة وَقِصَاع، أو وصفين، نحو صَعَب وَصِعَاب، وَصَعْبَة وَصِعَاب، وَقَلَّ فيما عينه ياء، نحو ضَيْف وَضِيَّاف، وَضَيْعَة وَضِيَّاع.

\*\*\*

وَفَعَلَ أَيْضاً لَهُ فَعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ<sup>(١)</sup>  
أَوْ يَكُ مُضْعِفاً، وَمِثْلُ فَعَلَ ذُو التَّاءِ، وَقُلَّ مَعَ فَعَلَ، فَاقْبَلِ<sup>(٢)</sup>

أي: اطرد أيضاً فَعَال في فَعَلَ وَفَعَلَة، ما لم يكن لاهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو «جَبَل وَجِبَال، وَجَمَل وَجِمَال، وَرَقَبَة وَرِقَاب، وَثَمَرَة وَثَمَار».

واطرد أيضاً فَعَالٌ في فَعَلَ وَقُلَّ، نحو ذُئِبَ وَذِئَاب، وَرُمِحَ وَرِمَاح. واحترز من المعتل اللام: كَفَتَى، ومن المضعف كَطَلَل.

\*\*\*

(١) «وفعل» مبتدأ أول «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فَعَال» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لاه» في لام: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن.

(٢) «أو» عاطفة «يك» فعل مضارع ناقص، معطوف على «يكن» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفاً» خبر يك، و«مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف و«وفعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف، ومع مضاف و«فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

وفي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَأَهُ أَيْضاً أَطْرَدَ<sup>(١)</sup>

واطرْد أيضاً فَعَالٌ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ: مُقْتَرَنَةٌ  
بِالْتِّاءِ أَوْ مُجْرَدَةٌ عَنْهَا، كَكَرِيمٍ وَكَرَامٍ، وَكَرِيمَةٍ وَكَرَامٍ، وَمَرِيضٍ وَمَرَضٍ،  
وَمَرِيضَةٍ وَمَرَضٍ.

\*\*\*

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا، أَوْ أَنْشِئِهِ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَا<sup>(٢)</sup>  
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي<sup>(٣)</sup>

أَي: وَاطْرَدَ أَيْضاً مُجِيءُ فَعَالٍ جَمْعاً، لَوْصَفَ عَلَى فَعْلَانٍ، أَوْ عَلَى  
فَعْلَانَةٍ، أَوْ عَلَى فَعْلَى، نَحْو: عَطَّشَانٍ وَعِطَّاشٍ، وَعَطَّشِي وَعِطَّاشٍ،  
وَنَدَمَانَةٌ وَنَدَامٌ.

(١) «وفي فَعِيلٍ» جار ومجرور متعلق بقوله «ورد» الآتي «وصف» حال من فَعِيلٍ، ووصف مضاف و  
«فاعل» مضاف إليه «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ  
«كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي «في أنشأه» مثله «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف  
«اطرد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ.

(٢) «وشاع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ «في وصف» جار  
ومجرور متعلق بقوله «شاع» السابق «على فَعْلَانَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو  
أنشئيه» معطوف على قوله «فَعْلَانَا» السابق «أو عاطفة» «على فَعْلَانَا» معطوف على قوله «على فَعْلَانَا»  
السابق:

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فَعْلَانَةٌ» مبتدأ مؤخر «والزمه» الزم:  
فعل أمر: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء مفعول به «في نحو» جار ومجرور متعلق  
بقوله «الزمه» السابق، ونحو مضاف و «طويل» مضاف إليه «وطويلة» معطوف على طويل «تفي»  
فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر - وهو قوله «الزمه» - والياء للاستباح.

وكذلك اطرِدَ فِعَالٌ فِي وَصْفٍ، عَلَى فُعْلَانٍ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ، نَحْوُ «خُمَصَانٍ وَخِمَاصٍ، وَخُمَصَانَةٍ وَخِمَاصٍ».

والتزمَ فِعَالٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ، مُعْتَلٌّ الْعَيْنِ، نَحْوُ «طَوِيلٍ وَطَوَالٍ، وَطَوِيلَةٍ وَطَوَالٍ».

وَيَفْعُولٌ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَلِكَ يَطْرُدُ<sup>(١)</sup>  
فِي فَعْلٍ أَسْمًا مُطْلَقًا أَلْفًا، وَفَعْلٌ لَهُ، وَلِلْفَعْلِ فُعْلَانٌ حَصَلَ<sup>(٢)</sup>  
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقُلٌّ فِي غَيْرِهِمَا<sup>(٣)</sup>

(١) «ويفعول» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعول: جار ومجرور متعلق بقوله «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك نحو، ونحو مضاف و «كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «فعل» - «غالباً» حال من الضمير المستتر في يخص «كذا: كذا: جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعُولٍ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ.

(٢) «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «يطرد» في البيت السابق «اسماً» حال من فعل مطلق «مثله، ومطلق مضاف و «الفا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفة أو للاستئناف، للفعال: جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي «فعْلَانٌ» مبتدأ «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعْلَانٍ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «شاع» ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعْلَانٍ «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضاً «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعْلَانٍ «في غيرهما» في غير: جار ومجرور متعلق بقوله قل، وغير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه.

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعُول، وهو مُطْرِد في اسم ثلاثي عَلَى فَعَل نحو «كَبَدَ وَكُبُود، وَوَعَلَ وَوُعُول» وهو ملتزم فيه غالباً.

وَاطَّرَدَ فُعُول أيضاً في اسم عَلَى فَعَل بفتح الفاء - نحو «كَعَبَ وَكُعُوب، وَفَلَسَ وَفُلُوس» أو عَلَى فَعَل - بكسر الفاء - نحو «جَمَلَ وَخُمُول، وَضِرْسَ وَضُرُوس» أو عَلَى فَعَل - بضم الفاء - نحو «جُنْدَ وَجُنُود، وَبُرْدَ وَبُرُود».

ويحفظ فُعُول في فَعَل، نحو «أَسَدَ وَأُسُود» ويفهم كونه غير مطرد من قوله «وَفَعَلَ لَهُ» ولم يقيده باطراد.

\*\*\*

وأشار بقوله: وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانِ حَصَلَ إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَاناً، وهو مُطْرِد في اسم عَلَى فَعَال، نحو «غُلَامَ وَغُلَمَان، وَغُرَابَ وَغُرَبَان».

وقد سبق أنه مطرد في فَعَل: كَصُرَدَ وَصِرْدَان.

وَاطَّرَدَ فُعْلَان - أيضاً - في جمع ما عينه واو: من فَعَل، أو فَعَلَ، نحو «عُودَ وَعِيدَان، وَحُوتَ وَحِيتَان<sup>(١)</sup>، وَقَاعَ وَقِيعَان، وَتَاجَ وَتِيجَان<sup>(٢)</sup>».

وَقَلَّ فُعْلَانُ في غير ما ذكر، «أَخٍ وَأَخْوَان، وَغَزَالٍ وَغَزْلَان».

\*\*\*

(١) وكذلك تون ونيان، وكوز وكيزان، والنون: الحوت.

(٢) وكذلك دار وديران، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً.

وَفَعَلًا أَسْمًا، وَفَعِيلًا، وَفَعَلَ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ - فُعْلَانٌ شَمِلٌ<sup>(١)</sup>

من أبنية جمع الكثرة: فُعْلَانٌ، وهو مَقِيسٌ في اسم صحيح العين، عَلَى فَعَلٍ، نحو «ظَهَرَ وَظُهُرَانٌ، وَبَطَنَ وَبُطْنَانٌ» أو عَلَى فَعِيلٍ، نحو «قَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ، وَرَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ» أو عَلَى فَعَلٍ، نحو «ذَكَرَ وَذُكْرَانٌ، وَحَمَلَ وَحُمْلَانٌ».

\* \* \*

وَلِكَرِيمٍ وَيَخِيلُ فَعَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهَا قَدْ جُعِلَا<sup>(٢)</sup>  
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلِ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قُلْ<sup>(٣)</sup>

(٣) «وفعلًا» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «شمل» الآتي آخر البيت «اسمًا» حال من قوله فعلًا «وفعيلًا، وفعل» معطوفان على قوله «فعلًا» السابق، ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة «غير» حال من «فعل» وغير مضاف و «معل» مضاف و «معل» مضاف و «العين» مضاف إليه «فعلان» مبتدأ «شمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وزن فعلان شمل فعلًا اسمًا وفعيلًا وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين.

(٢) «ولكريم» الواو عاطفة أو للاستئناف، لكريم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلًا» قصر للضرورة: مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «جعلًا» الآتي على أنه مفعوله الثاني «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعوله، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «قد» حرف تحقيق «جعلًا» جعل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلًا، وهو مفعوله الأول، وقد مضى مفعوله الثاني، والألف للاطلاق.

(٣) «وناب» فعل ماضٍ «عنه» جار ومجرور متعلق به «أفعلاء» فاعل ناب «في المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لامًا» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل لاما «وغير» مبتدأ، وغير مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «قل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.



من أمثلة جمع الكثرة: فَعَلَاءٌ، وهو مَقِيسٌ في فَعِيلٍ - بمعنى فاعل - صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف، ولا معتل، نحو «ظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ، وَكَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ، وَبَخِيلٌ وَبُخَلَاءٌ».

وأشار بقوله: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فَعِيلًا - في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة - يُجْمَعُ على فُعَلَاءَ، نحو عاقل وعُقَلَاءَ، وصالح وصُلَحَاءَ، وشاعر وشُعَرَاءَ.

وينوب عن فُعَلَاءَ في المضاعف والمعتل: أَفْعَلَاءَ، نحو «شَدِيدٌ وَأَشَدُّاءٌ، وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ».

[وقد يجيء «أَفْعَلَاءَ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو «نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ، وَهَيْنٌ وَأَهْوَنَاءٌ»].



فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ<sup>(١)</sup>  
وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ، مَعَ مَا مَائِلَةٌ<sup>(٢)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعِلُ، وهو لاسم على فَوَعَلٍ، نحو «جَوْهَرٌ

(١) «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و «نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف و «كاهل» مضاف إليه.

(٢) «وحائض، وصاهل، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله «شذ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «مائله» مائل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة.

وَجَوَاهِر» أو عَلَى فَاعِلٍ، نحو «طَابَعَ وَطَوَّابَعٌ»، أو عَلَى فَاعِلَاءٍ، نحو «قَاصِصَاءٌ وَقَوَاصِصٌ» أو عَلَى فاعلٍ، نحو «كَاهِلٌ، وَكَوَاهِلٌ».

وفَوَاعِلٌ - أيضاً - جمع لوصف على فاعلٍ إن كان لمؤنث عاقلٍ، نحو «حَائِضٌ وَخَوَائِضٌ»، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو «صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ». فإن كان الوصف الذي على فاعلٍ لمذكر عاقلٍ، لم يجمع على فَوَاعِلٍ، وشذ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق».

وفَوَاعِلٌ - أيضاً - جمع لفاعلة، نحو «صاحبة وصَوَاحِبٌ، وفاطمة وفَوَاطِمٌ».

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَائِلٌ، وهو: لكل اسم رباعي، بمدة قبل آخره، مؤنثاً بالتاء، نحو «سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، وَخَلُوبَةٌ وَخَلَائِبٌ» أو مجرداً منها، نحو «شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ، وَعُقَابٌ وَعُقَائِبٌ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ».

\*\*\*

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا<sup>(٢)</sup>

(١) «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله «اجمعن» الآتي «اجمعن» اجمع: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالة» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعالة «ذا» حال من المفعول به، وذا مضاف و«تاء» مضاف إليه «أو» عاطفة «مزاله» مزال: معطوف على ذا تاء، ومزال مضاف والهاء - الذي يعود على تاء - مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له.

(٢) «وبالفعالي» جار ومجرور متعلق بقوله «جمعنا» الآتي «والفعالي» معطوف على الفعالي «جمعنا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء»

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِي ، وَفَعَالِي ، ويشتركان فيما كان على فَعَلَاءَ، إسمًا كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارَى، أو صفة كَعَذْرَاءَ وَعَذَارِي وَعَذَارَى.

\*\*\*

وَأَجْعَلُ فَعَالِيٍّ لِيغِيرَ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ<sup>(١)</sup>  
من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِيٍّ، وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخره ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو «كُرْسِيٍّ وَكَرَاسِيٍّ، وَبُرْدِيٍّ وَبِرَادِيٍّ»، ولا يقال «بَصْرِيٍّ وَبَصَارِيٍّ».

\*\*\*

وَيَفْعَالِلَ وَشِبْهَهُ انْطِقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى<sup>(٢)</sup>

معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالي» مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني، وغير مضاف «ذي» مضاف إليه، وذو مضاف و «نصب» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب، والجملة في محل جر نعت لنسب «كالكُرسي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «تتبع» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر - وهو قوله اجعل - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

(٢) «ويفعالِل» الواو عاطفة، أو للاستئناف، يفعالِل: جار ومجرور متعلق بقوله «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على يفعالِل، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقا، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى، وفوق مضاف و «الثلاثة» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصولة.

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدٌ ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ (١)  
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ (٢)  
وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ ، مَا لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا (٣)

من أمثلة جمع الكثرة: «فعَالِلٌ» وشبهه، وهو: كل جمع ثالث ألف بعدها حرفان، فيجمع بفعَالِلٍ: كل اسم، رباعي، غير مزيد فيه، نحو

(١) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف و«ما» اسم موصول؛ مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف على قوله من غير - إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

(٢) «والرابع» مبتدأ «الشَّيْبَةُ» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشَّيْبَةُ «قد» حرف تقليل «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله يحذف، ودون مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتي «تم» فعل ماض العدد فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسي.

(٣) «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «احذفه» الآتي، وزائد مضاف و«العادي» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوز «الرباعي» مفعول به للعادي، وقد سكن ياء ضرورة «احذفه» احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ما مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يك «إثره» إثر: منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «اللذ» اسم موصولة لغة في الذي: مبتدأ مؤخر «ختما» ختم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير، يعني أن حرف اللين يأتي عقبه الحرف الآخر من الكلمة.

«جَعْفَرُ وَجَعَاْفَرُ، وَزَبْرَجُ وَزَبَارَجُ، وَبُرْثْنُ وَبَرَاثْنُ» ويجمع بشبهه: كل اسم، رباعي، مَزِيدٌ فيه، كـ «جَوْهَرُ وَجَوَاهِرُ، وَصَيْرَفُ وَصَيَارِفُ، وَمَسْجِدُ وَمَسَاجِدُ».

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه: كَأَحْمَرٍ، وَخَمْرَاءٍ، ونحوهما مما سبق [ذكره].

وأشار بقوله: «ومن خماسي جُرَّدَ الآخر أَنفٍ بالقياس» إلى أن الخماسيَّ المجرَّدَ عن الزيادة يجمع على فَعَالِلٍ قِياساً، ويحذف خامسُهُ، نحو «سَفَارَج» في سَفَرَجَلٍ، و«فَرَّازِد» في فَرَزْدَقٍ، و«خَوَارِن» في خَوَرْنَقٍ.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد - البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسيَّ المجرَّدَ عن الزيادة، وإبقاء خامسه، إذا كان رابعه مُشْبِهاً للحرف الزائد - بأن كان من حروف الزيادة، ككون «خَوَرْنَقٍ»، أو كان من مَخْرَجِ حروف الزيادة، كذال «فَرَزْدَقٍ» - فيجوز أن يقال: «خَوَارِقُ، وَفَرَّازِقُ»، والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو «خَوَارِنُ، وَفَرَّازِدُ».

فإن كان الرابع غير مُشْبِهٍ للزائد لم يَجُزْ حَذْفُهُ، بل يتعين حذف الخامس، فتقول في «سَفَرَجَلٍ»: «سَفَارَجُ» ولا يجوز «سَفَارِلُ».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي - البيت» إلى أنه إذا كان الخماسيُّ مَزِيداً فيه حرف حُذِفَ ذلك الحرف، إن لم يكن حرف مدٍّ قبل الآخر، فتقول في «سَبْطَرِيَّ»: «سَبَاطِرُ»، وفي «فَدَوْكُسَ»: «فَدَاكُسُ»، وفي «مُدْخِرَجَ»: «دَحَارَجُ».

فإن كان الحرف الزائد حرف مَدَّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على «فَعَالِيلَ» نحو «قِرطاس وقراطيس، وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير».

وَالسَّيْنُ وَالْتَّامِينُ كَ «مُسْتَدْعٍ أَزَلَ» إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مَخْلً<sup>(١)</sup>  
وَالْمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا<sup>(٢)</sup>

إذا اشتمل الاسم على زيادة، لو أبقيت لا خُتِلَ بناء الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع - وهو فَعَالِلَ، وفَعَالِيلَ - حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُهُ على إحدى الصيغتين، يحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

إحداهما: أن يكون للبعض مَرِيَّةٌ على الآخر.

والثانية: أن لا يكون كذلك.

(١) «والسين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أَزَلَ» الاتي - «والتا» قصر للضرورة: معطوف على السين «من» جارة «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف ومستدع: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «بيننا» جار ومجرور متعلق بقوله «مخل» الاتي، وينا مضاف، و «الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا: مبتدأ، وقد قصره للضرورة، وبقا مضاف وهما: مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

(٢) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى، وسوى مضاف، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل: خبر المبتدأ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن» شرطية «سبقا» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى «مُسْتَدْع» فتقول في جمعه: «مَدَاع» فتحذف السين والتاء، وتُبْقِي الميم؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى، وتقول، في «أَلْنَدَدٍ»، و«يَلْنَدَدٍ»: «الَادَّ»، و«يَلَادَّ» فتحذف النون، وتُبْقِي الهمزة من «أَلْنَدَدٍ»، والياء من «يَلْنَدَدٍ»؛ لتصدُرهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى، نحو: أقوم ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

والأَلْنَدَدُ، واليَلْنَدَدُ: الْخَصِمُ، يقال: رجل أَلْنَدَدُ، وَيَلْنَدَدُ، أي: خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ.

\*\*\*

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَـ«حَيَزُبُونِ» فَهُوَ حُكْمٌ حُتْمًا إِذَا اشْتَمَلَ الْاسْمُ عَلَى زِيَادَتَيْنِ، وَكَانَ حُذِفَ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتِي مَعَهُ صِغَةُ الْجَمْعِ، وَحُذِفَ الْأُخْرَى لَا يَتَأْتِي مَعَهُ ذَلِكَ - حُذِفَ مَا يَتَأْتِي مَعَهُ [صِغَةُ الْجَمْعِ] وَأَبْقِيَ الْآخَرُ؛ فَتَقُولُ فِي «حَيَزُبُونِ»: «حَزَابِينَ»؛ فَتَحْذِفُ

(١) «وَالْيَاءُ» مَفْعُولٌ تَقْدُمُ عَلَى عَامِلِهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ «أَحْذِفِ الْآتِي - «لَا» عَاطِفَةُ «الْوَاوِ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْيَاءِ «أَحْذِفِ» فَعْلٌ أَمْرٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «جَمَعْتَ» جَمْعٌ: فَعْلٌ مَاضٍ، فَعْلُ الشَّرْطِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الْمَقْدَرِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ «مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لَجَمَعْتَ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ «كَحَيَزُبُونِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةُ مَا الْمَوْصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ «فَهُوَ» الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ، هُوَ: ضَمِيرٌ مُتَفَصِّلٌ مُبْتَدَأُ «حُكْمٍ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «حُتْمًا» حَتْمٌ: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حُكْمٍ، وَالْآلَفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لِحُكْمٍ.

الياء، وتبقى الواو، فَتَقَلَّبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَت الواو بالبقاء لأنها لو حُذِفَتْ لم يُغْنِ حَذْفُهَا عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. وَالْحَيْرُ بُونَ: العَجُوز.

\*\*\*

وَحَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كـ «الْعَلْنَدِي»<sup>(١)</sup>  
يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بالخيار؛  
فتقول في «سَرْنَدِي»: «سَرَانْد» بحذف الألف وإبقاء النون، و «سَرَاد»  
بحذف النون وإبقاء الألف<sup>(٢)</sup>، وكذلك «عَلْنَدِي»؛ فتقول: «عَلَانِد» و  
«عَلَاد» ومثلهما «حَبْنَطِي»؛ فتقول: «حَبَانَط» و «حَبَاط»؛ لأنهما زيادتان،  
زِيدَتَا مَعًا لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَل، ولا مَزِيَّةٌ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ  
كل زيادتين زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ.

وَالسَّرْنَدِي: الشديد، والأُنْثَى سَرْنَدَاءُ، وَالْعَلْنَدِي - بالفتح - الغليظ  
من كل شيء، وربما قيل: جمل عُلْنَدِي - بالضم - وَالْحَبْنَطِي: القصيرُ  
البطين، يقال: رَجُلٌ حَبْنَطِي - بالتثنية - وامرأة حَبْنَطَاءُ.

(١) «وَحَيْرُوا» فعل وفاعل «في زائدي» جار ومجرور متعلق بخبروا، وزائدي مضاف، و «سرندي» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندي، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ضاهاه» ضاهي: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والهاء العائدة إلى سرندي مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة «كالعندي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعندي.

(٢) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وسنقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع؛ فتقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً؛ فتعامل هذه الألف معاملة جوار وغواش ودواع.



## التَّصْغِيرُ

فَعِيلاً أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ، إِذَا صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ «قَذَى» فِي «قَذَى»<sup>(١)</sup>  
فَعِيلاً مَعَ فَعِيْعِلٍ لَمَّا فَاقَ كَجَعَلٍ دَرَاهِمٍ دُرِّيْهِمَا<sup>(٢)</sup>

إِذَا صُغِّرَ الْأِسْمُ<sup>(٣)</sup> الْمُسْتَكْنُ ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيهِ

(١) «فَعِيلاً» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «اجعل» الآتي - «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرته» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و «قَذَى» مضاف إليه «في قَذَى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قَذَى المصغر.

(٢) «فَعِيْعِلٍ» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي، ومع مضاف و «فَعِيْعِلٍ» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام، ومفعوله محذوف، والتقدير: لما فاق الثلاثي، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وجعل مضاف، «درهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «درههما» مفعول ثان للمصدر.

(٣) فوائد التصغير خمس:

- الأولى: تصغير ما يتوهم كبره نحو جيبيل، تصغير جيل.
- الثانية: تحقير ما يتوهم عظمته، نحو سبيع، تصغير سبع.
- الثالثة: تقليل ما يتوهم كثرته، نحو دريهمات، تصغير جمع درهم.
- الرابعة: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن نحو قبيل العصر، وإما في المكان نحو فريق الدار، وإما في الرتبة نحو أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونَهُ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنْسَامِلُ

والخبر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان.

يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا؛ فَتَقُولُ فِي «فَلَسٍ»: «فُلَيْسٌ» وَفِي «قَدَى»: «قُدَيٌّ».

وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ وَكُسِرَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ فِي «دَرْهَمٍ»: «دُرَيْهَمٌ»، وَفِي «عَصْفُورٍ»: «عُصْفِيرٌ».

فَأَمْثَلَةُ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةٌ: «فُعِلٌ»، وَفُعِيلٌ، وَفُعَيْعِلٌ.

\*\*\*

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلٌ<sup>(١)</sup>

أَيُّ: إِذَا كَانَ الْاسْمُ مِمَّا يُصَغَّرُ عَلَى فُعَيْعِلٍ، أَوْ عَلَى فُعَيْعِلٍ - تُوَصَّلُ إِلَى تَصْغِيرِهِ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَكْسِيرِهِ عَلَى فَعَالِيلٍ أَوْ فَعَالِيلٍ: مَنْ حَذَفَ حَرْفَ أَصْلِيٍّ أَوْ زَائِدٍ، فَتَقُولُ فِي «سَفَرَجَلٍ»: «سُفْرِيحٌ»، كَمَا تَقُولُ: «سَفَارِجٌ»، وَفِي «مُسْتَدْعٍ»: «مُدْيَعٌ»، كَمَا تَقُولُ: «مَدَاعٍ» فَتَحْذِفُ فِي التَّصْغِيرِ مَا حَذَفْتَ فِي الْجَمْعِ، وَتَقُولُ فِي «عَلْنَدِي»: «عُلْنِيدٌ» وَإِنْ شِئْتَ [قُلْتَ]: «عُلْنِيدٌ»، كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: «عَلَانِدٌ» وَ«عَلَانِدٌ».

\*\*\*

(١) «وما» اسم موصول، مبتدأ، أو مفعول به لفعل محذوف، يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «لمنتهى» مثله، ومنتهى مضاف و«الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به»، إلى أمثلة «جاران ومجروران متعلقان بقوله «صل» الآتي في آخر البيت، وأمثلة مضاف و«التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ<sup>(١)</sup>

أي يجوز أن يُعَوِّضَ مما حذف في التصغير أو التكميل ياء قبل الآخر؛ فتقول في «سَفَرَجَلٍ»: «سُفَيْرِيج» و «سَفَارِيج»، وفي «جَبْنَطَى»: «جُبَيْنِيط» و «جَبَانِيط».

\*\*\*

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسَمًا<sup>(٢)</sup>

أي: قد يجيء كل من التصغير والتكميل على غير لفظ واحد، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَغْرَب «مُعْبِرَبَان» وفي عَشِيَّة «عُشَيْشِيَّة». وقولهم في جمع رَهْطٍ «أَرَاهِطُ»<sup>(٣)</sup> وفي باطل «أَبَاطِيل».

\*\*\*

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر، وتعويض مضاف و «يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «بعض» اسم كان، وبعض مضاف، و «الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله «انحذف» الآتي «انحذف» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يـ. ود إلى بعض الاسم، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «وحائده» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله حائده «كل» مبتدأ مؤخر، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «خالف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «في» البابين جار ومجرور متعلق بخالف «حكماً» مفعول به لخالف «رسم» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والالف للإطلاق، والجملة في محل نصب صفة لقوله «حكماً».

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا رَهْطاً على أَرَهْط كفلس وأفلس ثم جمعوا أَرَهْطاً على أَرَاهِط كأكلب وأكالب.

لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرَ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ، أَوْ مَدَّتِيهِ - الْفَتْحُ اِنْحَتَمَ<sup>(١)</sup>  
كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ اَلْتَحَقَّ<sup>(٢)</sup>

أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير، إن وليته تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو ألف أفعالٍ جمعاً، أو ألف فعْلَانٍ الذي مؤنثه فعْلى<sup>(٣)</sup>؛ فتقول: في تَمْرَةٍ: «تَمِيرَةٌ»، وفي حُبْلَى: «حُبَيْلَى»، وفي حَمْرًا: «حُمِيرَاءَ»، وفي أَجْمَالٍ: «أَجِيمَالٍ»، وفي سَكْرَانٍ: «سُكْرَانٍ».

فإن كان فعْلَانٍ من غير باب سَكْرَانٍ، لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه، بل

(١) «لتلوي» جار ومجرور متعلق بقوله «انحتم» الآتي في آخر البيت، وتلوي مضاف و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، والتلوي بمعنى التالي، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و«يا» مضاف و«التصغير» مضاف إليه، «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلوي، وقبل مضاف، و«علم» مضاف إليه وعلم مضاف و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على علم تأنيث، ومدة مضاف والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «كذلك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «مدة» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «سبق» الآتي - ومدة مضاف و«أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لهاصلة ما الموصولة «أو» عاطفة «مد» معطوف على مدة أفعال، ومد مضاف و«سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله التحق الآتي «التحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

(٣) يشترط في فعْلَانٍ - الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء - ثلاثة شروط: الأول أن تكون الألف والنون زائدتين، والثاني ألا يكون مؤنثه على فعْلَانَةٍ، والثالث ألا يكونا قد جمعه على فعالين؛ فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونة قيل في مصغره: حسيسين وعفيفين، ولو كانت أنثاء على فعْلَانَةٍ كسيفان قيل في تصغيره: سيفيين، ولو كانوا جمعه على فعالين كسلطان قيل في تصغيره: سلبطين.

يُكْسَر، فتقلب الألف ياء؛ فتقول في «سِرْحَان»: «سُرَيْحِينَ» كما تقول في الجمع «سَرَّاحِينَ».

ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكن حَرْفَ إعراب؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهَمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصْفُورٌ»، فإن كان حَرْفُ إعراب حَرَكَتُهُ بحركة الإعراب، نحو «هذا فُلَيْسٌ»، ورَأَيْتُ فُلَيْسًا وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ».

\*\*\*

وَأَلَفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا	وَتَاوَهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا <sup>(١)</sup>
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ	وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ <sup>(٢)</sup>
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا	مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا <sup>(٣)</sup>
وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى	تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا <sup>(٤)</sup>

(١) «وَأَلَفُ» مبتدأ، وألف مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه، أو من ضميره المستكن في الخبر «مدا» مد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، والألف للاطلاق، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها «وتأوه» الواو عاطفة، تاء معطوف على ألف التأنيث، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخرًا» منصوب على نزع الخافض «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد، وعجز مضاف و«المضاف» مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله المضاف.

(٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر، وزيادتا مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، وبعد مضاف و«أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(٤) «وقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر، وانفصال =

لا يُعتدُّ في التصغير بالالف التانيث الممدودة، ولا بتاء التانيث، ولا بزيادة ياء النسب، ولا بعجز المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالالف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها أنه لا يضرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُحْدُ بَاء»<sup>(١)</sup>: «جُحْدُ بَاء»، وفي «حَنْظَلَة»: «حَنْظَلَة»، وفي «عَبْقَرِيَّ»: «عَبْقَرِيَّ»، وفي «بَعْلَبَك»: «بَعْلَبَك»، وفي «عَبِيدُ اللَّهِ»: «عَبِيدُ اللَّهِ»، وفي «زُعْفَرَان»: «زُعْفَرَان»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسْلِمَيْنِ»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسْلِمَيْنِ» وفي «مسلمات»: «مُسْلِمَات».

\*\*\*

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا<sup>(٢)</sup>

= مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «على» «تثنية» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفة «جمع» معطوف على تثنية، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع، والجملة في محل جر سمة لجمع، وجعل المكودي قوله «جمع» بالنصب مفعولاً مقدماً لقوله «جلا» وجملة «جلا - إلخ» عطفاً على جملة «دل على تثنية» وهو عندي أحسن،

(١) الجخدبا - بضم الجيم والذال جميعاً بينهما خاء ساكنة - ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٢) «وَأَلْف» مبتدأ، وألف مضاف و «التانيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التانيث، وذو مضاف و «القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التانيث «على أربعة» جار ومجرور متعلق ب «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التانيث الواقع مبتدأ، والجملة في محل جزم جواب

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ<sup>(١)</sup>  
 أي : إذا كانت ألف التانيث المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها  
 في التصغير ؛ لأن بقاءها يُخْرِجُ البناء عن مثال فُعِيلَ ، وفُعِيلَ ؛ فتقول  
 في «قَرَقَرَى» : «قَرِيْقَرَى» ، وفي «لُعْزَى» : «لُعِيْغَزَى» .

فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة الزائدة وإبقاء  
 ألف التانيث ؛ فتقول في «حُبَارَى» : «حُبَيْرَى» وجاز أيضاً حذف ألف  
 التانيث وإبقاء المدة ؛ فتقول : «حُبَيْرَ» .

\*\*\*

وَأَرَدُّدٌ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِنَا قَلْبٌ فَقِيْمَةٌ صَيَّرُ قَوْمِيَّةً تُصَبُّ<sup>(١)</sup>  
 وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُبَيْدٌ ، وَحْتَمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ<sup>(٢)</sup>

الشرط ، وكان من حقها أن تفتقر بالفاء ، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط  
 والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «وعند» ظرف متعلق بقوله «خير» الآتي ، وعند مضاف و «تصغير» مضاف إليه ، وتصغير مضاف  
 و «حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بين» ظرف  
 متعلق بقوله خير أيضاً ، وبين مضاف و «الحبيري» مضاف إليه «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف  
 والمعطوف عليه «والحبير» معطوف على الحبيري .

(٢) «واردد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق بآردد  
 على أنه مفعوله الثاني «ثانياً» مفعول أول لآردد «لينا» صفة لقوله ثانياً «قلب» فعل ماض مبني  
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، والجملة في محل  
 نصب نعت ثان لقوله «ثانياً» السابق «فقيمة» الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله «صير»  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قومية» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع  
 مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) «شذ» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عبيد» فاعل شذ «وحتم» فعل ماض مبني  
 للمجهول وللجمع ، من ذا جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول : نائب فاعل لحتم =

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ رُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَاوُ قَلْبَ وَاوًا؛ فَتَقُولُ فِي «قِيَمَةٍ»: «قَوِيَمَةٌ»، وَفِي «بَابٍ»: «بَوَيْبٌ».

وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْيَاءُ قَلْبَ يَاءً؛ فَتَقُولُ فِي «مَوْقِنٍ»: «مُيَيْقِنٌ»، وَفِي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ».

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي «عَيْدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَالْقِيَاسُ «عُوَيْدٌ» بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاوًا؛ لِأَنَّهَا أَصْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ.

فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْأِسْمِ الْمَصْغَرِّ أَلْفًا مَزِيدَةً أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلُ وَجَبَ قَلْبُهَا وَاوًا؛ فَتَقُولُ فِي «ضَارِبٍ»: «ضَوَيْرِبٌ»، وَفِي «عَاجٍ»: «عَوَيْجٌ».

= مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتي «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «وَالْأَلْفُ» مبتدأ «الثاني، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف، وهو المفعول الأول «وَاوًا» مفعول ثانٍ ليجعل، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتي «يجهل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى قوله «الأصل» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.



والتكسير - فيما ذكرناه - كالتصغير؛ فتقول في «باب»: «أَبَوَاب»، وفي «نَاب»: «أَنْيَاب»، وفي «صَارِبَة»: «ضَوَارِب».

\*\*\*

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَغَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا<sup>(١)</sup>  
المراد بالمنقوص - هنا - ما نقص منه حرف؛ فإذا صُغِرَ هذا النوع من الأسماء؛ فلا يخلو: إما أن يكون ثنائياً، مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها - رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في «دَم»: «دُمِّي»، وفي «شَفَة»: «شَفِيْهَة»، وفي «عِدَة»: «وُعَيْد»، وفي «مَاء» - مُسَمَّى به -: «مُؤَيَّ».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التانيث صُغِرَ على لفظه، ولم يُرَدَّ إليه شيء؛ فتقول في «شَاك السلاح»: «شُوَيْك».

\*\*\*

وَمِنْ بَرَحِيمٍ بِمَعْنَى بَرَحِيمٍ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي بَرَحِيمًا<sup>(٢)</sup>

(١) «كَمَّلَ» فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله «ثلاثاً» الآتي، وغير مضاف و«التاء» مضاف إليه «ثالثاً» مفعول به لقوله «يحو» السابق «كما» بالقصر لغة في ماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كما.

(٢) «ومن» اسم موصول مبتدأ «برحيم» جار ومجرور متعلق بقوله «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع، =

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريدِهِ من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصولُهُ ثلاثةً صُغِرَ على فُعِيلٍ، ثم إن كان المُسمَّى به مذكراً جُرِّدَ عن التاء، وإن كان مؤنثاً أُلْحِزَ تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف»: «عُطِفٌ»، وفي «حامد»: «حَمِيدٌ»، وفي «جُبلى»: «جُبَيْلَةٌ»، وفي «سوداء»: «سَوَيْدَةٌ».

وإن كانت أصولُهُ أربعةً صُغِرَ على فُعَيْعِلٍ؛ فتقول في «قُرطاس»: «قُرَيْطُسٌ»، وفي «عَصيفر»: «عُصَيْفِرٌ».

\*\*\*

وَأَخْتِمُ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ      مُؤْنِثٍ عَارِ ثَلَاثِي، كَسِنٌ<sup>(١)</sup>  
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيَرِ ذَا لَبْسٍ      كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ<sup>(٢)</sup>

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «اكتمى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله اكتمى «كالمعطف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطف» مفعول به ليغني، والألف للاطلاق.

(١) «واختم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باختم، وتامضاف «التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله صغرت «عار، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كسن.

(٢) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرَ لَحَاقُ تَافِيْمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرًا<sup>(١)</sup>  
 إِذَا صَغُرَ الثَّلَاثِيُّ ، الْمُؤَنَّثُ ، الْخَالِي مِنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ - لِحَقَّتْهُ  
 [التاء] عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وَشَدَّ حَذْفُهَا حِينَئِذٍ ؛ فَتَقُولُ فِي «سِنٍّ» : «سُنَيْنَةٌ» ،  
 وَفِي «دَارٍ» : دَوِيرَةٌ ، وَفِي «يَدٍ» : «يُدَيَّةٌ» .

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ ؛ فَتَقُولُ فِي «شَجَرٍ» ، وَبَقَرٍ ،  
 وَخَمْسٍ : «شَجِيرٌ» ، وَبَقِيرٌ ، وَخُمَيْسٌ - بِلَا تَاءٍ - إِذْ لَوْ قُلْتَ «شُجَيْرَةٌ» ،  
 وَبُقَيْرَةٌ ، وَخُمَيْسَةٌ لَاتَّبَسَ بِتَصْغِيرِ «شَجَرَةٍ» ، وَبَقَرَةٍ ، وَخَمْسَةٍ الْمَعْدُودِ بِهِ  
 مَذْكَرٌ .

وَمِمَّا شَدَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي «دَوْدٍ» ، وَحَرْبٍ ،  
 وَقَوْسٍ ، وَنَعْلٍ : «دَوِيدٌ» ، وَحَرِيبٌ ، وَقَوْسٌ ، وَنُعِيلٌ .  
 وَشَدَّ أَيْضًا لِحَاقُ التَّاءِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كَقَوْلِهِمْ فِي  
 «قُدَامٍ» : «قُدَيْدِيْمَةٌ» .

\*\*\*

وَصَغُرُوا شُدُّوْذًا : الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا» ، وَتِي<sup>(٢)</sup>

= إِلَى الْمُؤَنَّثِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ يَكُنْ ، وَهُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ «ذَا» مَفْعُولُ ثَانٍ لِيَرَى ، وَذَا مُضَافٌ وَ«لَبْسٍ»  
 مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ مَعَ مَفْعُولِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرٌ يَكُنْ «كَشَجَرٍ» جَارٌ  
 وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ «وَبَقَرٍ» ، وَخَمْسٍ «مَعْطُوفَانِ عَلَى شَجَرٍ» .

(١) «وَشَدَّ» فِعْلٌ مَاضٍ «تَرَكَ» فَاعِلٌ شَدَّ «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَدُونَ  
 مُضَافٌ ، وَ«لَبْسٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَنَدَرَ» فِعْلٌ مَاضٍ «لِحَاقُ» فَاعِلٌ نَدَرَ ، وَلِحَاقُ مُضَافٌ ، وَ«تَا» قَصْرٌ  
 لِلزُّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «فِيمَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «نَدَرَ» السَّابِقِ «ثَلَاثِيًّا» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى  
 عَامِلِهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ «كَثَرًا» الْآتِي - «كَثَرًا» فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
 «مَا» الْمَوْصُولَةِ الْمَجْرُورَةِ مُحَلًّا بِفِي ، وَالجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

(٢) «وَصَغُرُوا» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ «شُدُّوْذًا» حَالٌ مِنَ الْوَائِ فِي صَغُرُوا : أَيِ شَاذِينَ «الَّذِي» مَفْعُولٌ بِهِ لَصَغُرُوا =

التصغيرُ من خواصِّ الأسماء المتكمنة؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشَدَّ تصغير «الَّذِي» وفروعه، و«ذَا» وفروعه، قالوا في «الَّذِي»: «الَّذِيَّ» وفي «الَّتِي»: «الَّتِيَّ» وفي «ذَا، وَتَا»: «ذِيَّ، وَتِيَّ»<sup>(١)</sup>.

«التي» معطوف على الذي بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله «صغروا» السابق، ومع مضاف و«الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتي» معطوف على تا.

(١) من ذلك - في التي - قولهم في مثل من أمثالهم «بعد اللتيا والتي» وقول الراجز:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في «ذا» قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق:

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصُّبِيِّ

## النَّسَبُ

يَاءٌ كَيْبَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبٌ<sup>(١)</sup>

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد، أو قبيلة، أو نحو ذلك - جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدةً، مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ».

\*\*\*

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذَفٌ، وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتُهُ، لَا تُثْنِتَا<sup>(٢)</sup>  
وَأِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَأَوَّاءٌ وَحَذَفُهَا حَسَنٌ<sup>(٣)</sup>

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «زادوا» الآتي - «كيبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء، ويا مضاف و«الكُرسي» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تليه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «أحذف» الآتي - ومثل مضاف والهاء مضاف إليه، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «أحذف» «حواه» حوى: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بمن، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «أحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «لا تُثْنِتَا» الآتي - وتا مضاف و«تأنيت» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف و«تأنيت» مضاف إليه «لا» ناهية «تثنتا» فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقوف في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً للتوكيد.

(٣) «إن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي =

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي - في كونها مشددة، واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا، وجعل ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى الشافعي «شَافِعِيٌّ» وفي [النسب إلى] «مَرْمِيٌّ»: «مَرْمِيٌّ».

وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثل تاء التأنيث - في وجوب الحذف للنسب - أَلِفُ التأنيث المقصورة إذا كانت خامسةً فصاعداً، كحُبَارَى وحُبَارِيٍّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى وجَمَزِيٍّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه - كحُبَلَى - جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول: «حُبَلَوِيٌّ»، والثاني قلبها واواً، فتقول: «حُبَلَوِيٌّ».



لِشَبْهَهَا الْمُلْحَقِ، وَالْأَصْلِيِّ - مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى<sup>(١)</sup>

يعود إلى مدة التأنيث المقصورة «تربع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن، والجملة في محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع، وذا مضاف و«ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة في محل جر صفة لثان «فقلبيها» الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف وها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف: أي فقلبيها واواً جائز، مثلاً «واواً» مفعول ثانٍ للمصدر الذي هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

(١) «لشبهها» لشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبه مضاف وها: مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلي» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلي» الواو للعطف أو للاستئناف، للأصلي: جار =

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلَ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصَ خَامِسًا عَزَلَ<sup>(١)</sup>  
وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِ<sup>(٢)</sup>

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كالألف التانيث: في وجوب الحذف إن كانت خامسة كحَبْرَكِيَّ وَحَبْرَكِيَّ، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعة: كَعَلَقِيَّ وَعَلَقِيَّ وَعَلَقِيَّ، ولكن المختار هنا القلب، عكس ألف التانيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً: كَعَصَا وَعَصَوِيَّ، وَفَتَى وَفَتَوِيَّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً: كَمَلْهَوِيَّ، وَرَبِّمَا حَذَفَتْ كَمَلْهِيَّ، والأوّل هو المختار، وإليه أشار بقوله: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَارُ، يقال: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ - أي: اخترته - وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذف كَمُصْطَفِيٍّ فِي مُصْطَفَى، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلَ».

ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبني للمجهول - ومعناه يختار - ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «قلب» السابق، والجملة في محل رفع نعت لقلب.

(١) «والألف» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الآتي - «الجائز» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعاً» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذلك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «يا» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف «والمَنْقُوصُ» مضاف إليه «خامساً» حال من الضمير المستتر في قوله عزل الآتي «عزل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «والحذف» مبتدأ «في الياء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعاً» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لثالث.

وأشار بقوله: «كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ؛ فَإِنْ كَانَتْ يَأْوُهُ ثَالِثَةً قُلِبَتْ وَاوًا وَفُتِحَ مَا قَبْلُهَا، نَحْوُ «شَجَوِيٍّ» فِي شَجٍّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً حُذِفَتْ، نَحْوُ «قَاضِيٍّ» [فِي قَاضٍ]، وَقَدْ تَقَلَّبَ وَاوًا، نَحْوُ «قَاضَوِيٍّ»، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجَبَ حَذْفُهَا «كَمُعْتَدِيٍّ» فِي مُعْتَدٍ، وَ«مُسْتَعْلِيٍّ» فِي مُسْتَعْلٍ.

وَالْحَبْرَكِيُّ: ذَكَرَ الْقَرَادِ، وَالْأَنْثَى: حَبْرَكَةٌ، وَالْعَلْقَى: نَبْتُ، وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

\*\*\*

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَفَعِلٌ وَفُعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا قُلِبَتْ يَاءُ الْمَنْقُوصِ وَاوًا وَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلُهَا، نَحْوُ: «شَجَوِيٍّ وَقَاضَوِيٍّ».

وأشار بقوله: «وَفَعِلٌ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرَةً، وَكَانَتْ الْكَسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَاحِدٍ - وَجَبَ الْخَفِيفُ بِجَعْلِ الْكَسْرَةِ فَتَحَةً، فَيُقَالُ فِي نَمِرٍ: «نَمَرِيٌّ» وَفِي دُئَلٍ: «دُؤْلِيٌّ»، وَفِي «إِبِلٍ»: «إِبِلِيٌّ».

\*\*\*

(١) «أَوَّلِ» فَعِلٌ أَمْرٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «ذَا» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَوَّلٍ، وَذَا مِضافٌ وَ«الْقَلْبِ» مِضافٌ إِلَيْهِ «انْفِتَاحًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَوَّلٍ «وَفَعِلٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ - مُبْتَدَأُ «وَفَعِلٌ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ - مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «عَيْنُهُمَا» عَيْنٌ: مَفْعُولٌ تَقْدِيمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ افْتَحَ الْآتِي، وَعَيْنٌ مِضافٌ وَالضَّمِيرُ مِضافٌ إِلَيْهِ «افْتَحَ» فَعِلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «وَفَعِلٌ» - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ جَمِيعًا - مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مُحَلًّا بِالْإِضَافَةِ، وَلَمْ يَعُدَّ الْجَارُ لِأَنِّ إِعَادَتَهُ لَيْسَتْ بِإِلَازِمَةٍ عِنْدَهُ كَمَا سَبَقَ.



وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُويٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ<sup>(١)</sup>

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين؛  
وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعي»: «شَافِعِيٌّ»، وفي  
«مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة؛  
فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبقي الأصلية، ويقلبها  
واوًا، فيقول في «المرميِّ» «مَرْمُويٌّ»، وهي لغة قليلة؛ والمختار اللغة  
الأولى - وهي الحذف - سواءً كَانَتَا زَائِدَتَيْنِ، أم لا؛ فتقول في  
«الشافعيِّ»: «شَافِعِيٌّ» وفي «مَرْمِيٍّ» «مَرْمِيٌّ».

\*\*\*

وَنَحْوَحِيَّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَآرَدُّهُ وَآوَاءٌ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبُ<sup>(٢)</sup>

(١) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بـ «مَرْمِيٍّ» قصد لفظه نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلقان بـ «واختير»، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «مَرْمِيٍّ» نائب فاعل لاختير.

(٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى «نحو حي» مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وآرده» ارداد فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لآرده «وآوَاء» مفعول ثان لآرده «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

قد سبق حُكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء، بل يُفتح ثانيه ويُقلب ثالثة واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يغير، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيٍّ»: «حَيَوِيٌّ»؛ لأنه من حَيٍّ، وفي «طَيٍّ»: «طَوَوِيٌّ»؛ لأنه من طَوَوِيٍّ.

وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ أَحْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ [مَا فِيهِ مِنْ] عِلَامَةِ تَثْنِيَةٍ، أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ؛ فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا «زَيْدَانِ» - وَأَعْرَبْتَهُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصَبًا - قُلْتَ: «زَيْدِيٌّ» وَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ: «زَيْدُونَ» - إِذَا أَعْرَبْتَهُ بِالْحُرُوفِ - : «زَيْدِيٌّ» وَفِيمَنْ اسْمُهُ هِنْدَاتٍ: «هِنْدِيٌّ».



وَنَالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ<sup>(٢)</sup>

(١) «وعلم» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف» الآتي - وعلم مضاف و«التثنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بقوله احذف «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحیح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وثالث» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائي» فاعل شذ «مقولا» حال من طائي «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله «مقولا».

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياء [مكسورة] مدغم فيها ياء - وجب حذف الياء المكسورة، فتقول في طَيِّب: «طَيِّبِي».

وقياس النسب في طيء: «طَيِّبِي»، لكن تركوا القياس، وقالوا: «طَائِي» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، نحو «هَبِيخِي» في هَبِيخ.

والهبيخ: الغلام الممتلىء، والأنثى هَبِيخَةٌ.

\*\*\*

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَزِمَ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ<sup>(١)</sup>

يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ: فَعَلِيٌّ - بفتح عينه وحذف يائه - إن لم يكن معتلاً العين، ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفَةٍ: «حَنَفِيٌّ».

ويقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ: فُعَلِيٌّ - بحذف الياء - إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةٍ: «جُهَنِيٌّ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) «وفعلي» مبتدأ «في فَعِيلَةٍ» جار ومجرور متعلق بقوله «التزم» «الآتي» «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وفعلي» مبتدأ «في فَعِيلَةٍ» جار ومجرور متعلق بقوله «حتم» «الآتي» «حتم» فعل ماض مبني للمجهول وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الأصل في النسب إلى فعيل بفتح الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء في آخره - أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى أمير وكريم: أميري، وكريمي، والأصل في النسب إلى فعيل - بضم =

وَالْحَقُّوْا مَعْلَ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأْوِيلَا<sup>(١)</sup>

يعني أن ما كان على فعيل أو فُعَيْل، بلا تاء، وكان معتل اللام -  
فحكمه حكم ما فيه التاء: في وجوب حذف يائه وفتح عينه؛ فتقول في  
«عَدِيٍّ» «عَدَوِيٍّ»، وفي «قُصِيٍّ»: «قُصَوِيٍّ»، كما تقول في «أُمِيَّةً»: «أُمَوِيٍّ»  
فإن كان فَعِيلٌ وفُعَيْلٌ صحيحَي اللام، لم يُحذف شيء منهما؛ فتقول في  
«عَقِيلٍ»: «عَقِيلِيٍّ»، وفي «عُقَيْلٍ»: «عُقَيْلِيٍّ»<sup>(٢)</sup>

الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء - أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى نمير وكليب:  
نميري، وكليبي، والأصل في النسب إلى فعيلة - بفتح الفاء - وإلى فعيلة - بضم الفاء - أن تحذف  
ياؤه، وتحذف مع ذلك تاءؤه، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة؛ فيقال في النسب إلى جهينة  
وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك  
فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي  
للتأنيث تحذف حتماً، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى  
الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة الفاضل بها على خلاف الأصل،  
قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى  
ردينة - بضم ففتح - رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفي، وقالوا في النسب إلى قریش  
وهذيل - بضم ففتح - قرشي، وهذلي.

(١) «وَالْحَقُّوْا» فعل وقاعل «معل» مفعول به لالحقوا، ومعل مضاف و«لام» مضاف إليه «عربياً» عرى:  
فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عرى من التاء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى معل لام، والألف للاطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من  
المثاليين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «عربياً» «بما» جار ومجرور  
متعلق بالحقوا «التاء» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أولياً» الآتي - «أولياً»  
أولى: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالباء وهو مفعوله الأول، والجملة من الفعل ومفعوليه لا  
محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أُمَّا مَلَأْتُ إِزَارِيهَا فَبَدَّ غُصْنٌ وَأَمَّا خَضْرُهَا فَبَيْبِلُ

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ<sup>(١)</sup>

يعني أن ما كان فَعِيلَةً، وكان مُعْتَلٌّ العين، أو مُضَاعَفًا - لا تحذف ياءه في النسب؛ فتقول في طَوِيلَةٍ: «طَوِيلِي»، وفي جَلِيلَةٍ: «جَلِيلِي» وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيْلَةٍ وكان مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةٍ: «قُلَيْلِي».

\*\*\*

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ<sup>(٢)</sup>

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في الثنية: فإن كانت زائدةً للتأنيث قلبت واوًا نحو «حَمْرَاوِيٍّ» في حمراء أو زائدة للإلحاق كعَلْبَاءٍ، أو بدلاً من أصل نحو كسَاءٍ؛ فوجهان: التصحيح نحو علبائي وكسائي،

(١) «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(٢) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز ذي مد الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار ومجرور متعلق بقوله «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «في ثنية»، له «جاران ومجروران متعلقان بقوله «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

وَالْقَلْبُ نَحْوِ عِلْبَاوِي وَكِسَاوِي، أَوْ أَصْلًا فَالتَّصْحِيحُ لَا غَيْرَ نَحْوُ قُرَائِي فِي قُرَاءٍ.

\*\*\*

وَأَنْسَبَ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجًا، وَلِثَانٍ تَمَمًا<sup>(١)</sup>  
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنٍ أَوْ أَبْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ<sup>(٢)</sup>  
فِي مَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبَسٍّ، كـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»<sup>(٣)</sup>

(١) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر مضاف و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، ومصدر مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف: أي تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تمما» تم: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(٢) «إضافة» مفعول به لقوله «تمما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله إضافة «بأبن» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب وله جار ومجرور متعلق بقوله وجب الأتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «انسب» الأتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بغي، وسوى مضاف و«هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسب» انسب: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله انسب «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و«الأشهل» مضاف إليه.

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملة، أو تركيبَ مزج، حُذِفَ عجزُهُ، وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تَأَبَّط شرّاً: «تَأَبَّطِي»، وفي بعلبك «بَعْلِي» وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان صدرُهُ ابناً، أو كان مُعَرِّفاً بعجزه - حُذِفَ صَدْرُهُ، وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِي» وفي أبي بكر: «بَكْرِي»، وفي غلام زيد: «زَيْدِي» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفَّ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرئ القيس: «أَمْرِي» وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره، ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل، وعبد القيس: «أَشْهَلِي، وَقَيْسِي».

\*\*\*

وَأَجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلْفٌ  
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي الثَّنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيهِ<sup>(١)</sup>

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق بواجبر، ورد مضاف و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً ذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامة مألوفاً في الثنية أو الجمع فاجبره برد لامة.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف و«التصحیح» مضاف إليه، «أو» عاطفة «في الثنية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو: إما إن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في الثنية، أولاً.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركه؛ فتقول في «يَدِ وابنٍ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وَأَبْنِيٌّ، وَيَدِيٌّ» كقولهم في الثنية: «يَدَانِ، وَأَبْنَانِ» وفي «يَدِ» علماً لمذكر: «يَدُونِ».

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في الثنية وجب ردها في النسب؛ فتقول في «أبٍ»، وأخ، وأخت: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَاتٍ».

\*\*\*

وَبَاخٍ أُخْتًا، وَابْنِ بَنَاتٍ أَلْحَقٌ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ<sup>(١)</sup>

مذهب الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى! - إلحاق أخت وبنت في النسب بأخ وابن؛ فتحذف منهما تاء التأنيث، ويرد إليهما المحذوف؛ فيقال: «أَخَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ» كما يفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أُخْتِيٌّ، وَبِنْتِيٌّ».

\*\*\*

(١) «وباخ» جار ومجرور متعلق بقوله «ألحق» الآتي «أختا» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ألحق» الآتي - «وابن» معطوف على قوله «بأخ» «بنات» معطوف على قوله «أختا» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبي، وحذف مضاف، و«التاء» قصر للضرورة: مضاف إليه.



وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَ«لَاوَلَائِي»<sup>(١)</sup>  
 إِذَا نُسِبَ إِلَى ثُنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ، فَلَا يَخْلُو الثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَكُونَ  
 حَرْفًا صَحِيحًا، أَوْ حَرْفًا مُعْتَلًّا.  
 فَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدْمُهُ؛ فَتَقُولُ فِي كَمْ :  
 «كَمِيٌّ، وَكَمِيٌّ».

وَأِنْ كَانَ حَرْفًا مُعْتَلًّا وَجِبَ تَضْعِيفُهُ : فَتَقُولُ فِي لَوْ : «لَوِيٌّ».  
 وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي أَلْفًا ضَوْعُفْتَ وَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً؛ فَتَقُولُ  
 فِي رَجُلٍ اسْمُهُ لَا : «لَاثِيٌّ» وَيَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ وَآوًا؛ فَتَقُولُ : «لَاوِيٌّ».  
 وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَاعِدِمُ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ<sup>(٢)</sup>

(١) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني : مبتدأ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٢) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول : اسم يكن «الفا» قصر للضرورة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر : مبتدأ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير - مع أن المبتدأ في قوة المثني - للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف - مماثل لهذا المذكور - للمعطوف؛ فتكون الواو عطف جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير : =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّهَا.

فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف؛ فتقول في «عِدَّة وَصِفَة»: «عِدِّي وَصِفِي».

وإن كان معتلها وجب الرُدُّ، ويجب أيضاً - عند سيبويه رحمه الله! - فتح عينه؛ فتقول في شَيْبَة: «وَشَوِي».

\*\*\*

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِباً لِلْجَمْعِ. إن لم يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ<sup>(١)</sup> إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ جيء بواحد ونُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى الْفَرَّائِضِ: «فَرَضِي».

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرَى الْعَلَمِ، فإن جَرَى مَجْرَاهُ - كَأَنْصَارٍ - نُسِبَ إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِي»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِي».

\*\*\*

فجبره التزم وفتح عينه التزم، وهذا أولى من جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

(١) «الواحد» مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة ويشابه فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَافَقْبِلِ<sup>(١)</sup>

يُسْتَعْنَى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل - بمعنى صاحب كذا - نحو «تَامِرٍ، ولابن<sup>(٢)</sup>» أي صاحب تمر وصاحب لبن، وبينائه على فَعَّالٍ في الحَرْفِ غالباً، كَبَقَّالٍ وِبَزَّارٍ، وقد يكون فَعَّالٌ بمعنى صاحب كذا، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ أي: بذِي ظُلْمٍ.

وقد يستغنى - عن ياء النسب أيضاً - بفَعِّلٍ - بمعنى صاحب كذا، نحو: «رَجُلٌ طَعِمَ وَلَيْسَ» أي: صاحب طَعَامٍ وَلِيَّاسٍ، وأنشد سيويه رحمه الله تعالى:

٣٥٦ - لَسْتُ بِلَيْلِي، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

أي: ولكنني نَهَارِي، أي عامل بالنهار.

\*\*\*

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «أغنى» الآتي، ومع مضاف و «فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي «أغنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطينة:

وَعَرَزْتُ نِيَّ وَرَعَمْتُ أَذْكَ لَا يَنْ فِي الصَّنِيفِ تَامِرٌ

وقول الآخر:

\* إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاةِ أَهْلُ \*

والشاهد فيه قوله «أهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجار على الفعل؛ لأنه لو جرى لقال «مأهول»؛ إذا الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

٣٥٦ - أنشد سيويه - رحمه الله - هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلام =

وَعَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا<sup>(١)</sup>

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريره فهو من شَوَادِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ:

الشتيمري - رحمه الله - في شرح شواهد:

اللغة: «ليلي» معناه منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر - أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والإدلاج - على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً - السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بليلي» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكني» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفية الزمانية بأدلج «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله «نهر» حيث بناه على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاري، كما قال: لست بليل، قال سيبويه: «وقالوا نهر، وإنما يريدون نهاري، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم وفيه معنى ذلك» اهـ.

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء في أسلفته «على الذين» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

«بَصْرِي<sup>(١)</sup>»، وإلى الدَّهْرِي: «دَهْرِي<sup>(٢)</sup>» وإلى مَرَوْ «مَرَوَزِي»

(١) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضاً، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصري بزنة حبل، إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف، كما يجوز قلبها واواً، فيقال «بصروي».

(٢) الدهري - يضم الدال، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الفاني.

## الْوَقْفُ

تَنْوِيناً أَثَرَفَتْحِ اجْعَلْ أَلِفًا وَقْفاً، وَتَلَوْغِيْرٍ فَتَحِ احْذِفَا<sup>(١)</sup>  
 أي: إذا وقف على الاسم المنون، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة  
 أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وما فتحته  
 لغير الإعراب، كقولك في إِيهًا وَوِيهًا: «إِيهًا، وَوِيهًا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله،  
 كقولك في «جَاءَ زَيْدٌ» و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «جَاءَ زَيْدٌ»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

\*\*\*

وَاحْذِفْ لَوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنَوْنًا نَصِبٌ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قُلِبَ<sup>(٣)</sup>

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق ب«اجعل»، وإثر مضاف و «فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثان لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف» الآتي - وتلو مضاف و «غير» مضاف إليه، و «غير مضاف و «فتح» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جار ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف و «غير» مضاف إليه، و «غير مضاف و «الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٣) «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة في محل نصب نعت لقوله «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «قلب» الآتي - «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون: مبتدأ، ونون مضاف وها: مضاف إليه =

إذا وَقَفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة نحو «رَأَيْتُهُ» أو مكسورة نحو «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفَتْ صِلَتُهَا، ووقف على الهاء ساكنة، إلا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو «هَذَا رَأَيْتُهَا» وقف على الألف ولم تحذف.

وشبهوا «إذا» بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف.

\*\*\*

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ - مَا

لَمْ يُنْصَبَ - أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعِلَمَا<sup>(١)</sup>

وَعَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وفي نَحْوِ مُرْ لَزُومٍ رَدَّ أَلْيَا اقْتِضَى<sup>(٢)</sup>

إذا وَقَفَ على المنقوص المنون؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف، نحو «رأيت قاضياً»، فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه

«قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتداً، والجملة في محل رفع خبر المبتداً.

(١) «وحذف» مبتداً، وحذف مضاف و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، ويا مضاف و«المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص، و«ذي» مضاف و«التنوين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، والفتحة ملقاة على البناء من الهمزة في قوله أولى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «أولى» خبر المبتداً «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وغير» مبتداً، و«غير» مضاف و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتداً «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتضى» الآتي، ونحو مضاف و«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتداً، ولزوم مضاف و«رد» مضاف إليه، و«رد» مضاف و«اليا» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتداً، والجملة في محل رفع خبر المبتداً.

بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضٍ، ومررت بقَاضٍ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: (ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي).

فإن كان المنقوص محذوف العين: كَمَرٍ - اسم فاعل مِنْ أَرَى - أو الفاء: كَيْفِي - علماً لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِنَافِي».

فإن كان المنقوص غير مُتَوْنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنةً، نحو «رَأَيْتُ الْقَاضِي» وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجودٌ، نحو «هذا الْقَاضِي، ومررتُ بِالْقَاضِي».



وغيرها التَّأْنِيثُ مِنْ مُحَرِّكِ سَكْنُهُ، أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ<sup>(١)</sup>  
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةُ، أَوْ قِفَ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً، إِنْ قَفَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله «سكنه» الآتي، وغير مضاف و «ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، و «ها» مضاف، و «التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف و «التحرك» مضاف إليه.

(٢) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضممة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفا» حال من الضمير المستتر في «قف» وفيه ضمير مستتر فاعل «ها» اسم موصول معطوف به «مضعفا» النسب «فعل» ماضى ماضى، واسمه حسب مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما لموصولة «همز» خبر ليس، والجمعة من ليس واسمه مجرد لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلاً» معطوف على قوله «همزاً» «إن» شرطية



مَحْرُكًا، وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التانيث، أو غيرها.

فإن كان [آخره] هاء التانيث وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمة أقبلت»: «هذه فاطمة».

وإن كان [آخره] غير هاء التانيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والرؤم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فالرؤم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة كخطأ، ولا معتلاً كفتى، وأن يلي حركة كالجمل؛ فتقول في الوقف عليه: الجمل - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالجمل.

«وقف» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ليس همزاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) «محرّكاً» مفعول به لقوله «وقف» في البيت السابق «وحركات» مفعول تقدم عامله - وهو قوله «انقلا» - «الآتي» - «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيف المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «السّاكن» جار ومجرور متعلق بقوله «انقلا» «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لسّاكن.

والْوَقْفُ بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونَقْلَ حركته إلى الحرف الذي قبله، وَشَرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، قابلاً للحركة، نحو «هذا الضَرْبُ»، ورأيت الضَرْبَ، ومررت بالضَرْبِ».

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب [وإنسان].

\*\*\*

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقْلاً<sup>(١)</sup>

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموز، فتقول عندهم: «هذا الضَرْبُ»، ورَأَيْتُ الضَرْبَ، وَمَرَرْتُ بالضَرْبِ» في الوقف على «الضَرْبِ»، و«هذا الرَّدَّةُ»<sup>(٢)</sup>، ورَأَيْتُ الرَّدَّةَ، ومررت بالرَّدَّةِ» في الوقف على «الرَّدَّةِ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رَأَيْتُ الرَّدَّةَ» ويمتنع «[رَأَيْتُ الضَرْبَ]».

(١) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف و «فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف و «المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفعل المنفي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل الماض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الردء - بكسر الراء وسكون الدال، وآخره همزة - هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: (فارسله معي ردءاً يصدقني، إني أخاف أن يكذبون).

ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

\*\*\*

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>(١)</sup>  
يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تُصِيرَ الكلمة على بناء غير موجود  
في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخر همزة فيجوز؛ فعلى هذا يمتنع  
«هَذَا الْعِلْمُ» في الوقف على «الْعِلْمِ» لأن فِعْلاً مَفْقُوداً في كلامهم، ويجوز  
«هَذَا الرَّدُّ» لأن الآخر همزة.

\*\*\*

فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَاجِعٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ<sup>(٢)</sup>

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع، مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل  
يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا  
محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذلك» اسم إشارة مبتدأ «في  
المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله «يتمتع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذلك الواقع مبتدأ «يتمتع» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها  
وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف و  
«تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف و «الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة: مفعول ثان  
لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم»  
نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير  
مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن. وجملة يكن ومعموليها فعل  
الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى<sup>(١)</sup>  
 إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِعْلاً وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ،  
 نَحْوِ «هَذَا قَامَتْ» وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا  
 قَبْلُهَا سَاكِنًا صَحِيحًا ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلُهَا سَاكِنًا صَحِيحًا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، نَحْوِ  
 «بُنْتُ ، وَأَخْتُ» ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ ، نَحْوِ «فَاطِمَةُ ،  
 وَحَمْرَةٌ ، وَفَتَاهُ» وَإِنْ كَانَ جَمْعًا أَوْ شَبْهَهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، نَحْوِ «هِنْدَاتُ ،  
 وَهَيْهَاتُ» وَقُلْ الْوَقْفُ عَلَى الْمَفْرَدِ بِالتَّاءِ ، نَحْوِ «فَاطِمَتُ» وَعَلَى جَمْعِ  
 التَّصْحِيحِ وَشَبْهِهِ بِالْهَاءِ ، نَحْوِ «هِنْدَاهُ ، وَهَيْهَاهُ» .



وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلٍ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

- (١) «وقل» فعل ماضٍ «ذا» اسم إشارة : فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف  
 و «تصحیح» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح «ضاهي» فعل ماضٍ ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة  
 الموصول «وغير» مبتدأ ، و «غير مضاف و «ذین» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله  
 انتمی «انتمی» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ،  
 والجملة من انتمی وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .
- (٢) «وقف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة : جار ومجرور  
 متعلق بقف ، و «ها مضاف و «السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل»  
 صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله «المعل» وحذف مضاف و «آخر» مضاف إليه  
 «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره  
 دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول : مفعول به لأعط  
 «سأل» فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من  
 سأل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول  
 القول المحذوف .

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْرُومًا؛ فَرَاعَ مَا رَعَوْا<sup>(١)</sup>

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخره: للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لَمْ يُعْطِ» وفي أُعْطِ: «أُعْطِ» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخره قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك «في ع» و «ق»: «عَه، وَقَه» والثاني كقولك في «لَمْ يَعْ» و «لَمْ يَقِ»: «لَمْ يَعْه، وَلَمْ يَقَه»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلْهَاءُ إِنْ تَقِفَ<sup>(٣)</sup>

(١) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتمًا» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بختم، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزومًا» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعا» رعى: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعه.

(٢) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم، وتبعه عليه الشارح هنا - من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو «لم يع، ولم يف» - ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى (ولم أك) وقوله سبحانه (ومن تق) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية.

(٣) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ألفها» قصر للضرورة: مفعول ثانٍ لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله =

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ «اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى»<sup>(١)</sup>  
 إذا دخل على «مَا» الاستفهامية جَارٌّ وجب حذف ألفها، نحو «عَمَّ  
 تَسْأَلُ؟» و «بِمَ جِئْتَ؟» و «اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى زَيْدٌ» وإذا وَقَفَ عليها بعد  
 دخول الجار؛ فيما أن يكون الجار لها حرفاً، أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز  
 إلحاق هاء السَّكْتِ، نحو «عَمَّةٌ» و «فِيَمَّةٌ» وإن كان اسماً وجب إلحاقها،  
 نحو «اِقْتِضَاءٌ مَّ» و «مَجِيءٌ مَّ».

\*\*\*

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَبُ كُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمًا<sup>(٢)</sup>

ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن  
 تقف فأولها الهاء.

(١) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية  
 الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سِوَى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتماً» وسوى مضاف و  
 «مَا» اسم موصول: مضاف إليه «انخفضا» فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق  
 بانخفض «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم  
 على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف و «م» اسم  
 استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(٢) «ووصل» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أجز» الآتي - ووصل مضاف و «ذي» اسم إشارة:  
 مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه، أو نبت له «أجز» فعل أمر، والفاعل  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله أجز، أو بوصل، وكل مضاف و  
 «مَا» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول  
 مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف و «بناء» مضاف إليه «لزم» لزم: فعل ماض، والألف  
 للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة  
 لبناء.

وَوَصَّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا<sup>(١)</sup>  
يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء، لازمة، لا  
تشبه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهُ» ولا يُوقف بها على ما  
حركته إعرابية، نحو «جَاءَ زَيْدٌ» ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية،  
كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو «قَبْلُ»  
و «بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ» واسم «لا» التي لنفي  
الجنس، نحو «لَا رَجُلُ» وشَذَّ وَصَّلَهَا بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم  
في «مِنْ عَلٍ»: «مِنْ عَلُهُ»<sup>(٢)</sup>، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة.

\*\*\*

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظَمًا<sup>(٣)</sup>

(١) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف وما: مضاف إليه، «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل،  
وغير مضاف و «تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف و «بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم»  
فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء،  
والجملة في محل جر صفة لتحريك بناء «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شذ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام»  
جار ومجرور متعلق بقوله «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبين للمجهول، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في  
المدام.

(٢) وذلك كما في قول الراجز:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلَّلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُصْحَى مِنْ عَلُهُ

(٣) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطى» فعل ماض مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل  
لأعطى، وهو المفعول الأول، ولفظ مضاف و «الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول  
ثاني لأعطى «الوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نثراً» منصوب على نزع  
الخافض، أو جال على التأويل، أي: ذا نثر، أي: واقعاً في نثر «وفشا» فعل ماض، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل وفشا.

قد يُعْطَى الوَصْلُ حُكْمَ الْوَقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم، قليلٌ في  
الشعر، ومنه في النثر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ ومن النظم قوله:  
\* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا \* - ٢٥٧

فضعف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف].

\*\*\*

٣٥٧ - هذا بيت من الرجز المشطور، نسب في كتاب سيبويه إلى رؤية بن العجاج بن رؤية، ونسبه  
أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي - ولم يسمه - ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح، وقبل هذا  
البيت قوله:

\* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبَا \*

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحرقيق - إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجذب الذي خشبه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، في قوله:  
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَذْبًا فِي عَامِنَاذًا بَعْدَ مَا أَخْصَبَا  
«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح، ويعم الأودية «الحرقيق» أراد به النار  
«القصبا» هو كل نبات يكون ساق أنابيب وكعوباً.

الإعراب: «مثل» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف و«الحرقيق» مضاف إليه  
«وافق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرقيق، والجملة من الفعل  
والفاعل في محل نصب حال من الحرقيق «القصبا» مفعول به لوافق.  
الشاهد فيه: قوله «القصبا» حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.



## الإمالة

الألف المُبْدَلِ مِنْ «يَا» فِي طَرَفٍ أَمِلَ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَيْ خَلَفَ<sup>(١)</sup>  
 دُونَ مَزِيدٍ، أَوْ شَذُودٍ، وَلَمَّا تَلِيَهُ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَا عَدِمَا<sup>(٢)</sup>

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو

الياء<sup>(٣)</sup>

وَتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً: بدلاً من ياء، أو صائراً إلى الياء، دون  
 زيادة أو شذوذ، فالأول كألف «رَمَى، وَمَرَمَى» والثاني كألف «مَلَّهَى» فإنها  
 تصير ياء في التثنية نحو «مَلَّهَيَانِ».

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أَمِلَ» الآتي - «المبدل» نعت للألف «من يا» جار  
 ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أَمِلَ» فعل أمر، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كَذَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ  
 مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «الياء» قصر للضرورة: فاعل للواقع «خلف» حال من  
 الياء؛ ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق، ودون مضاف و «مزيد» مضاف إليه «أو»  
 عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلي: فعل  
 مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وها مضاف و «التأنيث» مضاف إليه،  
 والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ما» اسم موصول:  
 مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتي - «عندما» عدم:  
 فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة،  
 والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين؛ أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء  
 والكسرة مستقل منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نطق  
 الياء في الانحدار والتسفل، وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.  
 وحكم الإمالة الجواز؛ فمعهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها  
 الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.  
 والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً.

واحترز بقوله: «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو «قَفِيٌّ» أو في لغة شاذة، كقول هذيل في «قَفَا» إذا أُضيف إلى ياء المتكلم «قَفِيٌّ».

وأشار بقوله: «ولما تليه ها التانيث ما لها عَدِمًا» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَال، وإن وليتها هاء التانيث كَفَتَا.

\*\*\*

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوْلُ إِلَى فِلْت، كَمَا ضِي خَفَ وَدِنْ<sup>(١)</sup>  
أي: كما تُمَالُ الألف المتطرقة كما سبق تُمَالُ الألف الواقعة بدلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْت [بكسر الفاء]: سواء كانت العين واواً كخاف، أو ياء كَبَاغَ وكَدَانَ، فيجوز إمالتها كقولك «خَفْتُ، وَدِنْتُ، وَبَعْتُ».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ - بضم الفاء - امتنعت الإمالة، نحو «قَالَ، وَجَالَ» فلا تُمَلِّها، كقولك: قُلْتُ، وَجُلْتُ.

\*\*\*

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتَفَرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ «جَبِيهَا أَدِرُ»<sup>(٢)</sup>

(١) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و «عين» مضاف إليه، وعين مضاف و «الفعل» مضاف إليه «إن» شرطية «يؤل» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى قلت» جار ومجرور متعلق بقوله يؤل «كماضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كماضي، وماضي مضاف و «خف» قصد لفظه: مضاف إليه «ودن» معطوف على خف، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر، وتالي مضاف و «اليا» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغترف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل، والجملة من اغترف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف»

كذلك تَمَالُ الألف الواقعة بعد الياء: متصلة بها نحو بَيَّان، أو منفصلة بحرفٍ نحو يَسَار، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو: أَدِرْ جَيِّهَا؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة؛ لبعدها الألف عن الياء، نحو بَيِّنَّا، والله أعلم.

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ قَدْ وَلِي (١)  
كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلٌ يَعْدُ «فَدِرْهُمَاكَ» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يَصُدْ (٢)

أي: كذلك تَمَالُ الألف إذا وليتها كسرةً، نحو عَالِمٌ، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً، نحو كِتَابٌ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أو لهما ساكن، نحو

جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة «مع» معطوف على محذوف، ومع مضاف و «ها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كجيبها» الكاف جارة لقول محذوف، جيب: مفعول مقدم لأدر، وجيب مضاف وها: مضاف إليه «أدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يليه» يلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تالي» مفعول به يلي، وتالي مضاف و «كسر» مضاف إليه، والجملة لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٢) «كسراً» مفعول به لقوله «ولي» في آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ، وفصل مضاف و «الها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله «يعد» الآتي «يعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماك» الفاء للتفريع، ودرهما: مبتدأ أول، ودرهما مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط: مبتدأ ثان «يمله» يمل: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافية جازمة «يصد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وجملة المبتدأ الذي هو اسم الشرط وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله درهماك.

شِمَالًا، أو كلاهما متحركاً ولكن أحدهما هاء، نحو يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا، وكذلك يُمَالُ مَا فَصَلَ فِيهِ الْهَاءُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا بَعْدَ الْكَسْرِ أُولَهُمَا سَاكِنٌ، نحو «هَذَا يَدْرَهُمَاكَ» والله أعلم.

\*\*\*

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا  
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلًا  
مِنْ كَسْرِ آوِيَا، وَكَذَا تَكْفُرًا<sup>(١)</sup>  
أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ<sup>(٢)</sup>  
أَوْ يَسْكُنُ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِرًا<sup>(٣)</sup>

(١) «وحرف» مبتدأ، وحرف مضاف و«الاستعلاء» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء، والجملة من يكف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «مظهر» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله مظهر، أو متعلق به، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة: معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتي «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة: فاعل تكف.

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «ما» اسم موصول: اسم كان، وجملة «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، أي: يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتي، وهو خال من معنى الشرط، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر ظرف متعلق بقوله يسكن، وإثر مضاف و«الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف، المطواع: مفعول تقدم على عامله «مر» فعل يمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره يميّره أي أطعمه، والميرة: الطعام.

حروف الاستعلاء سبعة، وهي الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والقاف، وكل واحد منها يَمْنَعُ الإمالة، إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلاً بها، كسَاخِطٍ وَحَاصِلٍ، أو مفصلاً بحرف كنَافِخٍ وَنَاعِقٍ أو حرفين كَمَنَاشِيطٍ وَمَوَائِقٍ.

وحكم حرف الاستعلاء في مَنَعِ الإمالة يُعْطَى للرء التي هي غير مكسورة. وهي المضمومة، نحو هذا عِذَارٌ، والمفتوحة، نحو هَذَانِ عِذَارَانِ - بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ - البيت» إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سَبَبَ الإمالة، ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِحٍ، وَظَالِمٍ، وَقَاتِلٍ، وَيُمَالُ نحو طَلَابٍ، وَغَلَابٍ، وَإِصْلَاحٍ.

\*\*\*

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُنْكَفٌ بِكُسْرٍ رَاكُغَارِمًا لَا أَجْفُو

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء، أو الرء التي ليس مكسورة، مع المكسورة غلبتهما المكسورة وأميلت الألف لأجلها؛ فيمال نحو «على أبصارهم، ودار القرار».

وفهم منه جواز إمالة نحو «حِمَارُكَ»؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الرء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء، أو

(١) «وكف» مبتدأ، وكف مضاف و«مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة: معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل، والجملة من ينكف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله ينكف، وكسر مضاف و«را» مضاف إليه «كغارماً» الكاف جارة لقول محذوف، غارماً: مفعول مقدم لقوله أجفو الآتي «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الراء التي ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى .  
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ<sup>(١)</sup>  
إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر، بخلاف سبب المنع؛ فإنه قد يؤثر  
منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أَتَى أَحْمَدُ».

\*\*\*

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ، كَعِمَادًا، وَتَلَا<sup>(٢)</sup>  
قد تُمَالُ الألف الخالية من سبب الإمالة، لمناسبة ألف قبلها،  
مشملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: «عماداً» لمناسبة  
الألف الممالة قبلها، وكإمالة ألف «تلا» كذلك .  
وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا»<sup>(٣)</sup>

(١) «ولا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمة «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود سبب، والجملة من يتصل المجزوم بلم فاعله في محل جر  
صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقييد «يوجب» يوجب: فعل مضارع، والهاء مفعول به  
ليوجب ما اسم موصول: فاعل يوجب، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ  
«ينفصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة  
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول.

(٢) «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب» بلا داعٍ «جاران ومجروران» يتعلقان بقوله أمالوا  
«سواه» سوى: نعت لداع، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «كعماداً» الكاف جارة لقول محذوف،  
عماداً: مقول لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه «وتلا» قصد لفظه: معطوف على قوله عماداً .  
(٣) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما»  
اسم موصول: مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكناً»  
مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل، ودون مضاف، و«سماع» مضاف إليه، «غير» منصوب  
على الحال، وقيل: منصوب على الاستثناء، وغير مضاف و«ها» مضاف إليه، وقد أراد لفظ ضمير  
المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق، وغير مضاف، و«نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه  
أو مع غيره: مضاف إليه، وقد قصد لفظه أيضاً.

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة؛ فلا يُمال غير المتكمن إلا سماعاً، إلا «ها» و «نا»؛ فإنهما يُمالان قياساً مُطرداً، نحو «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و «مَرَّ بِنَا»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ  
أَمَلٌ، كـ «لِلْأَيْسَرِ تُكْفَى الْكُلْفُ»<sup>(٢)</sup>  
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ<sup>(٣)</sup>

أي: تُمال الفتح قبل الراء المكسورة: وَصَلًا، وَوَقْفًا، نحو «بَشَرٍ» و «لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ» وكذلك يُمال ما يليه هاء التأنيث من [نحو] «قِيَمَةٌ، وَنِعْمَةٌ».

\*\*\*

(١) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» في النداء، و «لا» الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إملاً» قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنساناً بحتى أمالتها، لأن ألفها تصير ياء في التنثية لكونها رابعة، وإذا سميت بلى لم تمل؛ لأن ألفها تصير واواً في التنثية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٢) «والفتح» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الاتي - «قبل» ظرف متعلق بأمل، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه، و «كسر» مضاف و «راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف للأيسر: جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الاتي «مل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، و «ها» مضاف و «التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي تليه ها التأنيث «غير» خبر كان، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه.

## التَّصْرِيفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٍّ<sup>(١)</sup>

التصريف عبارة عن: علم يُبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك. ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال<sup>(٢)</sup>؛ فأما الحروف وشبهها فلا تَعْلُقُ لعلم التصريف بها.

\*\*\*

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلٌ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرِ<sup>(٣)</sup>

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ

(١) «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على حرف، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله بري الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله حري الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفة، لا مطلقاً، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس، وخبرها جملة يرى ومعمولاته «من ثلاثي» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أدنى، والجملة في محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثانٍ ليرى، وقابل مضاف و«تصريف» مضاف إليه «سوى» أداة استثناء، وسوى مضاف و«ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غير» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.



واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يَد» و «قل» و «م الله» و «ق زيداً».

\*\*\*

وَمُتَّهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرِّدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا<sup>(١)</sup>

الاسمُ قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفه ساقطٌ وُضعاً، وأكثر ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف، نحو: آخرُ نَجَام، وأشْهِيَاب.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كـفَلَسٍ، أو رباعي كـجَعْفَرٍ، وإما خماسي - وهو غايته - كـسَفَرَجَل.

\*\*\*

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمَّ<sup>(٢)</sup>

(١) «ومتتهى» مبتدأ، ومتتهى مضاف و «اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والالف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف «وإن» شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط. ما: نافية «سبعة» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا - بمعنى زاد - الآتي «عدا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «وغير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله افتح الآتي - وغير مضاف و «آخر» مضاف إليه، «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم»، و «أكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعمم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحيثُذ فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه، أو ساكنه، فتخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: قُفِّل، وَعُقِّق، وَدُئِل، وَصُرِد، ونحو عِلْم، وَجِبْك، وَإِبِل، وَعِنَب، ونحو: فُلْس، وَفَرَس، وَعَضِد، وَكَيْد .

\*\*\*

وَفِعْلٌ أَهْمِلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ<sup>(١)</sup>

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل.

فالأول: ما كان على وزن فِعْل - بكسر الأول، وضم الثاني - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات جِبْك.

والثاني: ما كان على وزن فِعْل - بضم الأول، وكسر الثاني - كدُئِل، وإنما قل ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تَخْصِيصَ هذا الوزن بِفِعْلٍ ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ كضَرْبٍ وَقَتْلٍ.

\*\*\*

(١) «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ بقل فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بقل، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر - وهو قصد - وتخصيص مضاف و«فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ<sup>(١)</sup>  
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا<sup>(٢)</sup>

الفعل ينقسم إلى مجرد، و [إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول؛ فالتالي لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كضَرَبَ، وفَعِلَ - بكسرهما - كَشَرِبَ، وفَعَّلَ - بضمها - كَشَرَّفَ.

والذي لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء، وكسر العين - كضُمِنَ.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف «وافتح وضم واکسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثًا، وسَكَتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واکسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف و«ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله عدا الآتي «عدا» فعل ماض - ومعناه جاوز وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

[وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل، كدَحْرَجَ،  
وواحد لفعل المفعول كدُحْرَجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرَجْ] <sup>(١)</sup>.

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف:  
كضَارَبَ، أو على خمسة: كَانْطَلَقَ، أو على ستة: كَاسْتَخْرَجَ، وإن كان  
رباعياً صار بالزيادة على خمسة: كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة: كَاخْرَ نَجْمَ.

\*\*\*

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلٌ      وَفَعْلِلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ <sup>(٢)</sup>  
وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلَلٌ، وَإِنْ عَلَا      فَمَعَ فَعْلَلٌ حَوَى فَعْلِلًا <sup>(٣)</sup>

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن  
الأمر ووزن المبني للمجهول ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي  
المجرد؟ فهو لم يسلك طريقاً واحداً في الموضعين، ولو أنه سلك طريقاً واحداً لترك هنا وزن الأمر  
أو لذكره هناك.

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعده منه. أما في الثلاثي فوزن الأمر منه  
لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعد هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من  
الأوزان.

(٢) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذف منه ياء النسبة  
للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل»، معطوفات على المبتدأ.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف  
على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط،  
مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل  
ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعلا» مفعول به لحوى،  
والجملة في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخله على الفعل الماضي.

كَذَا فَعَلَّلُ وَفَعْلَلُ، وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى<sup>(١)</sup>

الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان:

الأول: فَعْلَلُ - بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: جَعْفَرُ<sup>(٢)</sup>

الثاني: فِعْلَلُ - بكسر أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: زَبْرَجُ<sup>(٣)</sup>

الثالث: فُعْلَلُ - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه - نحو: دِرْهَمُ [وَهَجْرُ] <sup>(٤)</sup>

الرابع: فُعْلَلُ - بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: بُرْثُنٍ <sup>(٥)</sup>

الخامس: فِعْلُ - بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه - نحو هَزَبِرٍ <sup>(٦)</sup>

السادس: فُعْلَلُ - بضم أوله، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه - نحو: جُحْدَبٍ <sup>(٧)</sup>

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر، «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غايِر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على «الزيد» «انتمى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر المملآن خاصة، وأنشد ابن جني:

أَلْسَى بَلَدٌ لَا يَبْقَى فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبْطِيَّاتٌ يُفَجِّرُنْ جَعْفَرًا

(٣) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضاً الذهب.

(٤) الهجرج: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٥) البرثن - بناء مثلثة - واحد برائن الأسد، وهي مخالبه.

(٦) الهزبر: الأسد.

(٧) الجحْدَب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

وأشار بقوله: «فإنَ عَلَا - إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:  
الأول: فَعَلَّلْ - بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه - نحو:  
سَفَرَجَل.

الثاني: فَعَلَّلِلْ - بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه - نحو: جَحْمَرَش<sup>(١)</sup>.

الثالث: فُعَلَّلْ - بضم أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه - نحو: قُدْعَمِل<sup>(٢)</sup>.

الرابع: فَعَلَّلْ - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه - نحو: قِرْطَعِب<sup>(٣)</sup>.

وأشار بقوله: «وما غَايَرَ - إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقص، وإما مَزِيد فيه؛ فالأول كَيْدٍ وَدَمٍ، والثاني كاستِخْرَاجٍ وَاقْتِدَارٍ.

\*\*\*

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذِي<sup>(٤)</sup>

(١) الجحמוש، من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحמוש من الإبل: الكبيرة السن، وتجمع على جحامر. وتصغر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(٢) القذعمل، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٣) القرطعة: الخرقه البالية، وليس له قرطعة: أي ليس له شيء.

(٤) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل

الحرف الذي يلزم تصارييف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصارييف الكلمة هو الزائد، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ،

\*\*\*

بِضْمَنْ فِعْلٍ قَابِلٍ الْأُصُولِ فِي وَرْنٍ، وَرَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى<sup>(١)</sup>  
وَضَاعِفٍ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتَقٍ<sup>(٢)</sup>

إذا أريد وَرْنُ الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عبّر عنه باللام.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ فقل: فَعَلَ، وما

مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف و «نا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «احتذي» قصد لفظه: مضاف إليه. (١) «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اكتنى» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظامه من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتنى» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف، تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليه «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و «جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف و «فستق» مضاف إليه.

وزن جَعَفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُق؟ فقل: فُعْلُل، وتَكَرَّر اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد عُبر عنه بلفظه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارِب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهر؟ فقل: فَوَعْل، وما وزن مُسْتَخْرِج؟ فقال: مُسْتَفْعِل.

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفُه عبر عنه بما عُبر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

\*\*\*

وإن يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أصلي فاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلأَصْلِ<sup>(١)</sup>

فتقول في وزن اغْدُوْدَن<sup>(٢)</sup>: افْعَوَعْل؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا، وتقول في وزن قَتَل: فَعْل، ووزن كَرَّمَ فَعْل؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدُوْدَن

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم يسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف و «أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له» في الوزن» جازان ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعلا.

(٢) تقول: اغدودن الشعر، وذلك إذا طال، وتقول: اغدودن النبات، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.



افْعُوذُلْ، ولا في وزن قَتْلَ فَعَتْلَ، ولا في وزن كَرَّمَ فَعَوَلَ<sup>(١)</sup>

\*\*\*

واحكم بتأصيل حُرُوفِ سِمْسِمِ ونَحْسُوهِ، والخُلْفُ في كَلَمَلَمِ<sup>(٢)</sup>

المُرَاد بِسِمْسِمِ الرِّبَاعِيُّ الَّذِي تَكَرَّرَتْ فَاوُهُ وَعَيْنُهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ صَالِحاً لِلْسُقُوطِ، فَهَذَا النُّوعُ يَحْكُمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا أَصُولٌ؛ فَإِذَا صَلَحَ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ لِلْسُقُوطِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافَ - وَذَلِكَ نَحْوُ «لَمَلِمَ» أَمْرٌ مِنْ لَمَلَمَ، وَ«كَفَّكَفَ» أَمْرٌ مِنْ كَفَّكَفَ؛ فَالْلامُ الثَّانِيَةُ وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ صَالِحَانِ لِلْسُقُوطِ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَمَ وَكَفَّ - فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَقِيلَ: هُمَا مَادَتَانِ، وَلَيْسَ كَفَّكَفَ مِنْ كَفَّ وَلَا لَمَلَمَ مِنْ لَمَ؛ فَلَا تَكُونُ اللَّامُ وَالْكَافُ زَائِدَتَيْنِ؛ وَقِيلَ: اللَّامُ زَائِدَةٌ وَكَذَا الْكَافُ، وَقِيلَ: هُمَا بَدَلَانِ مِنْ حَرْفِ مَضَاعِفٍ، وَالْأَصْلُ لَمَمَ وَكَفَّفَ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمَضَاعِفَيْنِ: لَامٌ فِي لَمَلَمَ، وَكَافٌ فِي كَفَّكَفَ.

\*\*\*

(١) حَاصِلُ مَا ذَكَرَ النَّاطِمُ وَالشَّارِحُ أَنَّ كُلَّ زَائِدٍ يَعْبَرُ عَنْهُ فِي الْمِيزَانِ بِلَفْظِهِ، إِلَّا شَيْئَيْنِ: أَوَّلُهُمَا الْحَرْفُ الزَّائِدُ لِتَكَرُّرِ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ؛ فَإِنَّهُ يَعْبَرُ عَنْهُ بِمَا عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْأَصْلِيِّ، فَإِنْ كَانَ تَكَرُّراً لِلْعَيْنِ نَحْوَ قَتْلَ وَكَرَّمَ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تَكَرُّراً لِلَّامِ نَحْوَ اقْعَنْسَسَ عَبَّرَ عَنْهُ بِاللَّامِ، وَثَانِيَهُمَا: الْحَرْفُ الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ اقْتِعَالَ - نَحْوَ اصْطَبَرَ - فَإِنَّهُ يَعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّاءِ.

(٢) «واحكم» فَعَلَ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ صَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «بتأصيل» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْكَمَ، وَتَأْصِيلٌ مُضَافٌ، وَ«حُرُوفٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَحُرُوفٌ مُضَافٌ وَ«سِمْسِمٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ وَ«نَحْوُهُ» نَحْوُ: مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى سِمْسِمٍ وَنَحْوُ مُضَافٌ وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَالْخُلْفُ» مُبْتَدَأٌ «فِي» حَرْفٍ جَرَّ «كَلَمَلَمَ» الْكَافُ اسْمٌ بِمَعْنَى مِثْلِ مَجْرُورٍ الْمَحَلُّ بَقِيَ، وَالْكَافُ مُضَافٌ وَلَمَلَمَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَصِدَ لَفْظُهُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: الْخُلْفُ.

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٍ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنٍ<sup>(١)</sup>  
 إِذَا صَحِبَتْ الْاَلِفُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٌ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا، نَحْوُ:  
 ضَارِبٍ وَغَضَبِي، فَإِنْ صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةً، بَلْ هِيَ إِمَّا  
 أَصْلٌ: كَالْيِ<sup>(٢)</sup>، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ: كَقَالَ وَبَاعَ.

\*\*\*

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوْعَا<sup>(٣)</sup>  
 أَي: كَذَلِكَ إِذَا صَحِبَتْ الْيَاءُ أَوْ الْوَاوُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٌ، فَإِنَّهُ  
 يَحْكُمُ بِزِيَادَتِهِمَا، إِلَّا فِي الثَّنَائِي الْمَكْرَرِ.  
 فَالْأَوَّلُ: كَصَيَّرَ<sup>(٤)</sup>، وَيَعْمَلُ<sup>(٥)</sup>، وَجَوَّهَرَ، وَعَجَّوزَ.

(١) «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صاحب» الآتي - «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف و«مين» مضاف إليه.

(٢) الإلي - بكسر الهمزة، بزنة الرضى - النعمة، وهو واحد الآلاء، في نحو قوله تعالى: (فبأي آلاء ربكما تكذبان).

(٣) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه: أي والواو كذلك «إن» «شرطية» و«لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كماهما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و«في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف، ووعوعا: أصله فعل ماضٍ معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

(٤) الصيرف: الحمال المتصرف في أموره.

(٥) يعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعمل.

والثاني: كَيُؤَيِّ<sup>(١)</sup> - لطائر ذي مِخْلَبٍ - وَوَعَوْعة - مصدر وَعَوْعَ إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

\*\*\*

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهُا تَحْقُقًا<sup>(٢)</sup>

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول، كأحمد ومكرم، فإن سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومهد.

\*\*\*

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُا رَدْفٌ<sup>(٣)</sup>

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف

(١) اليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويجمع على يأيء بزنة مساجد.

(٢) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ، وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف و «ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ردف» الآتي - «من حرفين» جار ومجرور تعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف وها: مضاف إليه «ردف» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

تَقَدَّمُهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، نَحْوُ: حَمْرَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَقَاصِصَاءَ<sup>(١)</sup>

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَلْفُ حَرْفَيْنِ فَالْهَمْزَةُ غَيْرُ زَائِدَةٍ، نَحْوُ: كَسَاءَ، وَرَدَاءَ؛  
فَالْهَمْزَةُ فِي الْأَوَّلِ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَفِي الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ إِذَا  
تَقَدَّمَ عَلَى الْأَلْفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، كَمَا وَدَاءٌ.

\*\*\*

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةٌ كُفْيٍ<sup>(٣)</sup>  
النُّونُ إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلْفٍ، تَقَدَّمُهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ - حَكَمَ  
عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، كَمَا حَكَمَ عَلَى الْهَمْزَةِ حِينَ وَقَعَتْ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ  
زَعْفَرَانٍ، وَسَكْرَانٍ.

فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا ثَلَاثَةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، نَحْوُ مَكَانٍ، وَزَمَانٍ.

وَيَحْكُمُ أَيْضًا عَلَى النُّونِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَبَعْدَهَا  
حَرْفَانِ كَغَضَنْفَرٍ<sup>(٤)</sup>

\*\*\*

(١) القاصصاء: جحر من جحرة اليربوع، وقال الفرزدق:

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِصَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَقَصَّصُ

(٢) أصل كساء كساو - يواو في آخره، لأنه من الكسوة، وفعله كسوته أكسوه - فوقعت الواو متطرفة إثر  
ألف زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الباء  
همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

(٣) «والنون» مبتدأ «في الآخرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار  
والمجرور الآتي خبر «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور  
متعلق بقوله «كفي» الآتي، ونحو مضاف و «غضنفر» مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي تقدم  
عليه «كفي» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو نائب فاعل، وهو  
مفعول الأول.

(٤) الغضنفر: الأسد.

وَالْتَاءٌ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ<sup>(١)</sup>  
تُرَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ، كَقَائِمَةٍ، وَلِلْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ أَنْتَ تَفْعَلُ،  
أَوْ مَعَ السَّيْنِ فِي الْاسْتِفْعَالِ وَفِرْوَعِهِ، نَحْوُ اسْتِخْرَاجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ وَاسْتَخْرَجَ،  
أَوْ مُطَاوَعَةٍ فَعَلَ نَحْوَ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، أَوْ فَعَّلْتُ كَتَدَخَّرَجَ.

\*\*\*

وَالْهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ<sup>(٢)</sup>

تُرَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوَ لِمَهُ وَلَمْ تَرَهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ  
بَيَانُ مَا تُرَادُ فِيهِ، وَهُوَ «مَ» الْاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ  
لِلْوَقْفِ، نَحْوَ «رَهُ»، أَوْ الْمَجْزُومُ، نَحْوَ «لَمْ تَرَهُ» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ<sup>(٣)</sup>  
نَحْوَ «كَيْفَهُ» إِلَّا مَا قَطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَاسْمٌ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ

(١) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السياق والسباق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو تزداد، أو نحو ذلك «في التائيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التائيث «ونحو» معطوف على التائيث أيضاً، ونحو مضاف و «الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(٢) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفًا» حال بتقدير اسم الفاعل: أي واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض: أي في وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة: أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل.

الجنس نحو «لا رَجُلَ» والمنادى نحو «يا زَيْدُ» والفعل الماضي نحو «ضَرَبَ».

وأطرد أيضاً زيادة اللام في أسماء الإشارة، نحو ذلك، وتلك، وهنالك.

\*\*\*

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتُ<sup>(١)</sup>

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتُمونها»<sup>(٢)</sup> خالياً عما قِيدَتْ به زيادته فأحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة: كسقوط همزة «شَمَالُ» في قولهم: «شملت الرِّيحُ شمولاً» إذا هَبَّتْ شمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَلُ» في قولهم «حَظَلَّتِ الإِبِلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في «الملك».

\*\*\*

(١) «وَأَمْنَعُ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لا منع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثَبَتَ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «قيد»، والجملة في محل جر نعت لقيد «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم، وأصله تبين «حجة» فاعل تبين، والجملة فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحَظَلْتُ» الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً.

(٢) قد عني العلماء قديماً يذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم «سألتُمونها» ومنها «الير تنسأ» ومنها «هم يتساءلون». وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَـنَاءُ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ  
بِهَـيَاةٍ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

ويروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له «سألتُمونها» فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ «اليوم تنسأ» فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ، قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفتن.

## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا<sup>(١)</sup>

لا يُتَبَدَأُ بِسَاكِنٍ، كَمَا لَا يَوْقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ، تَوْصُلًا لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وَتُسَمَّى [هَذِهِ الْهَمْزَةُ] هَمْزَةً وَصْلٍ، وَشَأْنُهَا أَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ، نَحْوُ اسْتَشْبِتُوا - أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ بِالْإِسْتِثْبَاتِ.

\*\*\*

وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ أَنْجَلِي<sup>(٢)</sup>  
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ<sup>(٣)</sup>

(١) «لِلْوَصْلِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ «هَمْزٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «سَابِقٌ» نَعْتٌ لِهَمْزِ «لَا» نَافِيَةٌ «يَثْبُتُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى هَمْزٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتٌ ثَانٍ لِهَمْزِ «إِلَّا» أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ لِإِجَابِ النَّفْيِ «إِذَا» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَثْبُتُ «إِبْتَدَى» فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «بِهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِإِبْتَدَى «كَاسْتَشْبِتُوا» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مُحذُوفٍ، وَالْبَاقِي يَعْلَمُ إِعْرَابُهُ مِمَّا سَبَقَ مَكْرَرًا.

(٢) «وَهُوَ» مُبْتَدَأٌ «لِفَعْلٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ «مَاضٍ» صِفَةٌ لِفَعْلٍ «اِحْتَوَى» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فَعْلٍ «عَلَى أَكْثَرٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاِحْتَوَى، وَجُمْلَةُ اِحْتَوَى وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِفَعْلٍ «مِنْ أَرْبَعَةٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْثَرِ «نَحْوِ» خَيْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ، وَنَحْوُ مُضَافٍ وَ«أَنْجَلِي» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(٣) «وَالْأَمْرِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «فَعْلٍ» فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ «وَالْمَصْدَرِ» مِثْلُهُ «مِنْهُ» جِسَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنَ الْمَصْدَرِ «وَكَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ «أَمْرٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَمْرٌ مُضَافٌ وَ«الثَّلَاثِي» مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَأَخْشَ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مُحذُوفٍ، كَمَا عَلِمْتَ مَرَارًا، وَأَخْشَ: فِعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَأَمْضَ، وَأَنْفَذَ» مَعْطُوفَانِ عَلَى أَخْشَ.

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكناً،  
أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل، نحو استخرج، وأنطلق،  
وكذلك الأمر منه نحو استخرج وأنطلق، والمصدر نحو استخرج  
وأنطلق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو آخس وأمض  
وأنفذ، من خشي ومضى ونفذ.

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سَمِعَ      وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ<sup>(١)</sup>  
وَإِيْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيَبْدَلُ      مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ<sup>(٢)</sup>

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد  
على أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسم، واست، وابن، وابنم، واثنين،  
وامرئ، وامرأة، وابنة، واثنتين، وإيْمُنُ - في القسم.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل»  
مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة - لم يَجْزُ حذف همزة

(١) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «سمع» الآتي «است، ابن، ابنم» معطوفات على اسم  
«سمع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «واثنين،  
وامرئ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى تأنيث، والجملة في محل جر نعت لتأنيث.

(٢) «وايْمُن» معطوف على اسم في البيت السابق، ورفع على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع، إذ هو لا  
يستعمل إلا مبتداً «همز» مبتداً، وهمز مضاف و «أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر المبتداً، «وبدَل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول  
ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز آل «مدا» مفعول ثان ليبدل «في الاستفهام»  
جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف  
على قوله «يبدل» السابق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.



الاستفهام ؛ لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً، نحو: أَلْأَمِيرُ قائمٌ؟ أو تسهيلها، ومنه قوله:

٣٥٨ - أَلْحَقُّ - إِنْ دَارُ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ  
أَوْ أَنْبَتَ حَبْلٌ - أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ

٣٥٨ - نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللغة: «أَلْحَقُّ» هو بهمزة أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تحذف لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، بزنة سحاب - اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألف «طائر» أراد أنه غير مستقر. الإعراب: «أَلْحَقُّ» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف و «الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و «أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر. الشاهد فيه: قوله «أَلْحَقُّ» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قرأناه لك في لغة البيت.

## الإبدال

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَاتُ مُوْطِيَا» فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ مِنْ «وَاوِيَا»<sup>(١)</sup>  
 آخِرًا أَنْزَلَ الْفَ زَيْدًا، وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَفَى<sup>(٢)</sup>

هذا الباب عَقَدَهُ المصنف لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنف رحمه الله تعالى في قوله «هَدَاتُ مُوْطِيَا» ومعنى «هَدَاتُ» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوَطَّاتِ الرَّحْلَ» إذا جعلته وطياً؛ لكنه خَفَّفَ همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ: «الطَّجَعَ»<sup>(٣)</sup> وفي

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف و«الإبدال» مضاف إليه «هَدَاتُ مُوْطِيَا» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفرعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخراً» اثر كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف و«ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتي، وفاعل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عينا» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتفى» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ومن ذلك قول الراجز:

لَمَّا رَأَى الْآ دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالطَّجَعَ

أَصِيلَانِ: «أَصِيلَالٌ»<sup>(١)</sup>.

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء، تَطَرَّفْنَا، ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو دُعَاء، وبناء، والأصل دُعَاوٌ وَبِنَايٍ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو آيَةٍ وَرَايَةٍ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَانِ وَتَعَاوُنٍ.

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أَعْلَ عَيْنًاذا اقتفى» إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبِعاً] إذا وقعت كلُّ منهما عين اسم فاعلٍ وَأَعْلَتْ في فعله، نحو قائل وبائع، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ، ولكن أَعْلُوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا قَالَ وَبَاعَ فقلبوا العَيْنَ أَلْفًا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة؛ فإن لم تُعَلَّ العَيْنُ في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو عَوَرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فهو عَايِنٌ،

\*\*\*

وَالْمَدُّ زَيْدٌ نَالِثٌ فِي الْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَامِ<sup>(٢)</sup>

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالاً أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابٍ وَمَا بِالرُّنْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية «وقفت فيها أصيلاً كي أسألها» والرواية الثالثة «وقفت فيها أصيلاً أسألها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه، وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه أصلان - مثال رغيف ورغفان، ثم صغر أصلان على أصيلان، ثم أبدلت النون الأخيرة لاماً، فقليل: أصيلا.

(٢) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «نالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً = فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة =

تبدل الهمزة - [أيضاً] - مما ولي ألف الجميع الذي على مثال مَفَاعِلٍ ؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحد، نحو قِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ، وصحيفة وصحائف، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ؛ فلو كان غير مدة لم تبدل، نحو قَسُورَةٌ وَقَسَاوِرٌ<sup>(١)</sup>، وهكذا إن كان مدة غير زائدة نحو مَفَازَةٌ<sup>(٢)</sup> وَمَفَاوِزٌ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو مُصَيِّبَةٌ وَمَصَائِبٌ.

\* \* \*

كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيْفَا<sup>(٣)</sup>

أي: كذلك تُبَدِّلُ الهمزة من ثاني حرفين لينين، تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةٌ مَفَاعِلٍ، كما لو سميت [رجلاً] نَيْفٍ ثم كسرتَه فإنك تقول: نَيْائِفٌ - بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة - ومثله أَوَّلٌ وَأَوَائِلٌ؛ فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةٌ مَفَاعِلٍ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوَيْسٍ؛ ولهذا قيد المصنف - رحمه الله تعالى! - ذلك بمدَّة مَفَاعِلٍ.

\* \* \*

= «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقلديه هو يعود إلى المد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيري «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه.

(١) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: (كأنهم حمر مستنفرة، فرت من قسورة).

(٢) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاعلاً لساكنها بالفوز.

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر، وثاني مضاف و«لينين»

مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جر صفة للينين

«مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف و«مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف

خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، ونيفاً مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع

يجمع.

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ بِمَا أَعْلَ لَاماً، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ «  
وَأَوَا، وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رَدَّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِه وَوُفِي الْأَشَدَّ»

قد سبق أنه يجب إبدال المدّة الزائدة في الواحد همزةً، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعِل بين حرفين لينين قَلِبَ الثاني منهما همزةً؛ نحو نَيْفٌ وَنَيْائِفٌ.

وذكر هنا أنه إذا اعتَلَّ لَامٌ أَحَدِ هَذَيْنِ النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياءً.

فمثال الأول قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا - وَأَصْلُهُ قَضَائِي، بإبدال مدة الواحد همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً، فأبدلت الهمزة ياءً، فصار «قَضَايَا».

ومثال الثاني زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا - وَأَصْلُهُ: زَوَائِي، بإبدال الواو الواقعة بعد

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضاً معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لرد، «فيما» جار ومجرور متعلق بـ «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لاماً» تمييز «وفي مثل» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتي ومثل مضاف و «هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه.

(٢) «وأوا» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمزاً» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «رد» الآتي - «أول» هو المفعول الأول تقدم أيضاً، وأول مضاف و «الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق بـ «بدء» مضاف و «غير» مضاف إليه، و «شبه» مضاف إليه، وشبه مضاف و «ووفي الأشد» قصد لفظه: مضاف إليه.

ألف الجمع همزة كَنَيْفٌ وَنَيَّافٌ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً]، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ واوًا» إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد، لم تقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واوًا؛ ليشاكل الجمع واحده، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ» وأصلها هَرَاوُ كصحائف، فقلبت كسرة الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءً، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار «هَرَاوِيٌّ».

وأشار بقوله: «وهمزاً أول الواوين رُدٌّ» إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعِلٍ، نحو أوَايِلُ في جمع واصله، والأصلُ «وَوَايِلُ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعِلٍ لم يجب الإبدال، نحو وُؤُفِي وَوُؤُوري - أصله وَاَفِي وَوَارِي، فلما بني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واوًا.

\*\*\*

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَايْرٌ وَائْتِمِنْ<sup>(١)</sup>

(١) «ومدًّا» مفعول، ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الثاني «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ثاني» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف و «الهمزين» مضاف إليه «من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدًّا.

إِنْ يُفْتَحِ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فُتِحَ قُلُوبٌ      وَأَوَّاءٌ، وَيَأْءُ إِثْرُ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ<sup>(١)</sup>  
 ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمُّ      وَأَوَّاءٌ أَصِرُّ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمُّ<sup>(٢)</sup>  
 فَذَلِكَ يَأْءُ مُطْلَقاً جَاءَ، وَأَوْمٌ      وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ<sup>(٣)</sup>

إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف، إن لم يكونا في موضع العين، نحو سَوَالٍ وَرَأْسٍ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدال الثانية مدةً تُجَانِسُ حَرَكََةَ الأولى، فإن كانت حركتها

(١) «إن» شرطية «يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «إثر» ظرف متعلق بقوله يفتح، وإثر مضاف و«ضم» مضاف إليه «أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعول الأول «وأوَّاء» مفعوله الثاني «ويأء» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ينقلب» الآتي - «إثر» ظرف متعلق بقلب، وإثر مضاف و«كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه.  
 (٢) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أصِرُّ» الآتي - «يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وأوَّاء» مفعول ثانٍ لأصِرُّ الآتي «أصِرُّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه لفظاً «خير يكن» نعت لقوله لفظاً، أو مفعول به لأتم، وأتم - على هذا - فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه - وجملة خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يسم فاحتم كلمه: أي وقع في آخرها.

(٣) «فذلك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «يأء» مطلقاً حالان من فاعل جاء «جاء» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وأوْم» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أوْم، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أَمْ» الآتي - «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله أَمْ، وثاني مضاف والضمير مضاف إليه «أَمْ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ - وهو أوْم المقصود لفظه - وما عطف عليه.

فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو آثَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً، نحو أوْثَرْتُ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً، نحو إِيْثَارُ، وهذا هو المراد بقوله «ومداً أبْدِلُ - البيت».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم جمع آدم، وأصله آدم، والثاني نحو أوِيْدِم، تصغير آدم، وهذا هو المراد بقوله: «إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، نحو إِيْمٌ - وهو مثال إِصْبَعٍ من أم، وأصله إِئْمٌ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إئْمٌ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار إِيْمٌ، وهذا هو المراد من قوله «وياء أثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً - أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة - فالأول نحو أَيْنٌ - مُضَارِعٌ أَنْ - وأصلها أَيْنٌ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار أَيْنٌ] وقد تَحَقَّقَ، نحو أَيْنٌ - بهمزتين - ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو: «إِيْمٌ مثال إِصْبَعٍ من أم، وأصله إِئْمٌ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم فصار إئْمٌ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيْم، والثالث نحو: أَيْنٌ - أصله أَيْنٌ [والأصل أُوَيْنٌ] لأنه مضارع أُنْتَهُ: أي جعلته يئِنٌ - فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها [فصار أَيْنٌ].



وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصراً» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت؛ فالأول نحو أُوبٌ - جمع أب، وهو المرعى - أصله أأب، لأنه أفعل، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار أُوبٌ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار أُوبٌ، والثاني نحو أوْمٌ - مثال إصْبُع من أم، والثالث نحو أوْمٌ - مثال أُبْلِم من أم.

وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صيرت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ «قرأاً» ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قَرَأِياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار قَرَأَى، وتقول في مثال زبرج من قرأ «قَرِئِيء» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قَرِئِياً، كالمفروق، وتقول في مثال بُرْئَنٍ من قرأ «قُرُوؤ» ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قُرِئِياً مثل القاضي<sup>(١)</sup>.

وأشار بقوله: «وأوْمٌ ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو أوْمٌ - مضارع أم، فإن شئت أبدلت، فقلت: أوْمٌ، وإن شئت حققت، فقلت: أوْمٌ - وكذا ما كان

(١) في نسخة «مثل المولى» وكلاهما صحيح، والمولى: اسم فاعل ماضيه أولى أي أعطى، أو ألى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة وذلك أن نبنى من قرأ على وزن قمطروخ دب، فتقول قرأاً - بكسر القاف، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين - ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قَرَأِياً» بسكون الهمزة، وهو نظير ظي فلا تقلب ياؤه ألفاً لسكون ما قبلها.

نحو أَوْمٌ في كون أولى همزتيه للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال، والتحقيق، نحو أَيْنٌ مضارع أن؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أَيْنٌ وإن شئت حققت فقلت: أئنُّ.

\*\*\*

وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا<sup>(١)</sup>  
 فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ، أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٌ، ذَا أَيْضًا رَأَوُا<sup>(٢)</sup>  
 فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الْحَوْلِ<sup>(٣)</sup>

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع

(١) «وياء مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أقلب» الآتي - «أقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله أقلب «كسراً» مفعول مقدم، وعامله قوله تَلَا الآتي «تلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «ألفاً» والجملة في محل نصب نعت لألفاً «أو» عاطفة «وياء» معطوف على قوله كسراً، و «ياء مضاف و «تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «أفعلاً» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول به مقدم لأفعلاً «أفعلاً» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في آخره» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «واو» في البيت السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله في آخر، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «التائيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف و «فعْلَانٌ» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول لرأوا الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٣) «في مصدره» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف والفعل مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين - مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «وغالباً» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «الحول» مضاف إليه.

مِصْبَاحٍ وَدِينَارٍ : «مَصَابِيحٌ ، وَدَنَانِيرٌ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ : «غَزِيلٌ» وفي قَذَالٍ : «قَذِيلٌ» .

\*\*\*

وأشار بقوله «بواو ذا افعلًا في آخر - إلى آخر البيت» إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء : إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التانيث، أو قبل زيادتي فَعْلَانْ، مكسوراً ما قبلها .

فالأول نحو «رَضِيَ ، وقَوِيَ» أصلهما رَضِيَو وقَوِوْ، لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّةِ، فقلبت الواو ياء .

والثاني نحو «جُرِيَّ» تصغير جَرَوْ، وأصله جُرِيُوْ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء .

والثالث نحو: شَجِيَّةٌ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجِيَّةٌ - مُصَغَّرًا؛ وأصله شُجِيوَّةٌ - من الشُّجُو .

والرابع نحو «فَزَيَّانٌ» وهو مثال ظَرِيَّانٍ من الغَزْوِ .

وأشار بقوله «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتَلَّتْ عينُهُ، نحو «صَامَ صِيَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا» والأصل صَوَامٌ وَقَوَامٌ، فَأَعْلَتِ الواو في المصدر حَمَلًا له على فعله .

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: لاوَدَ لَوَادًا ، وَجَاوَرَ جَوَارًا .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو:  
حَالٌ جَوَلًا.

\*\*\*

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُم بَذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ<sup>(١)</sup>

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ، وأَعْلَتْ في واحدة أو سكنت، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءٌ: إن انكسر ما قبلها، ووقع بعدها ألف، نحو دِيَارٍ، وَثِيَابٍ - أَصْلُهُمَا دَوَارٌ وَثَوَابٌ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلة كدَارٍ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً كثَوْبٍ.

\*\*\*

وَصَحَّحُوا فَعْلَةً، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانٍ، وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ<sup>(٢)</sup>

إذا وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحدة، أو

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «عَيْن» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عَيْن، والجملة في محل جر نعت لعَيْن «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «والإِعْلَال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه»، حيث متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححو» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححو «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإِعْلَال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالهَيْل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالهَيْل.

سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعْلَةٍ - وجب تصحيحها، نحو  
عَوْدَ وَعَوْدَةٍ<sup>(١)</sup>، وكوز<sup>(٢)</sup>، وكَوَزَةٍ، وشذ ثور وثيرة<sup>(٣)</sup>.

ومن هُنا يُعلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما  
سبق تقريره؛ لأنه حكم على فِعْلَةٍ بوجوب التصحيح، وعلى فِعْلٍ بجواز  
التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: حَاجَةٌ وَجَوَجٌ، والإعلال نحو: قَاسَةٌ  
وَقِيمٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالبٌ

\*\*\*

وَالْوَاوُ لَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَأْتِي بِأَنْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ، وَوَجَبَ<sup>(٤)</sup>  
إِبْدَالُ الْوَاوِ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمْوِقِينَ، بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ<sup>(٥)</sup>

إذا وقعت الواو طَرَفًا، رابعةً فصاعداً، بعد فتحة؛ قلبت ياء؛ نحو:

(١) العود: المسن من الإبل، وقد جمعه علي عيدة - بالقلب - في لغة قبيحة.

(٢) الكوز: إناء من فخار له عروة وبلبل، وهو دخيل.

(٣) قد جاء جمع ثور - بمعنى القطعة من الأقط - على ثورة كما هو الأصل.

(٤) «الواو» مبتدأ «لاماً» حال من الواو، أو من الضمير المستتر في «انقلب» الآتي «بعد» ظرف متعلق بانقلب، وبعد مضاف و«فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة: مفعول مقدم، وعامله انقلب الآتي «انقلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جارة لقول محذوف: أي كقولك، والمعطيان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للمقول المحذوف «ووجب» فعل ماضٍ.

(٥) «إبدال» فاعل وجب في البيت السابق، وإبدال مضاف و«واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال، وبعد مضاف و«ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة معطوف على يا «كموقين» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت ليا على تقدير محذوف وتقدير الكلام: «ويا كائنة كياء موقين» «بذا لها» جاران ومجروران متعلقان بقوله «اعترف» الآتي «اعترف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، أو هو فعل ماضٍ مبني للمجهول، وعلى كل حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

أَعْطِيتُ - أصله أَعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاوَلَ - فقلبت الواو في الماضي ياء حَمَلًا على المضارع نحو «يُعْطِي» كما حُمِلَ اسم المفعول نحو: مُعْطِيَانِ على اسم الفاعل نحو مُعْطِيَانِ؛ وكذلك يُرْضِيَانِ - أصله يُرْضَوَانِ؛ لأنه من الرِّضْوَانِ - فقلبت واوه بعد الفتح ياء، حَمَلًا لِبْنَاءِ المفعول على بناء الفاعل نحو يُرْضِيَانِ.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يُبدَلَ من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في «بَايَعَ»: «بُويِعَ»، وفي «ضَارَبَ»: «ضُورِبَ».

وقوله «ويا كموقن بذلها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة؛ وجب إبدالها واوًا، نحو مُوقِنٌ ومُوسِرٌ - أصلهما مُيَقِنٌ ومُيسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ - فلو تحركت الياء لم تَعَلَّ، نحو هَيَامٌ.

\*\*\*

وَيُكْسَرُ المضموم في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمًا»<sup>(١)</sup>

يجمع فعْلَاءً وأفْعَلٍ - بضم الفاء، وسكون العين - كما سبق في التكسير، كَحَمْرَاءٍ وَحُمَرٍ وَأَحْمَرٍ؛ فإذا اعتَلَّتْ عَيْنُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، نحو: هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ، وَيَيْضَاءٌ

(١) «ويكسر» فعل مضارع مبني للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «هيم» قصد لفظه: نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال، وعند مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف و«أهيماء» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل.

وبيض ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد - كمؤقن - استقلاً  
لذلك في الجمع .

\*\*\*

وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدًّا أَمَتَى <sup>الياء</sup> أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا<sup>(١)</sup>  
كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَةٍ<sup>(٢)</sup>

إذا وقعت الياء لَامَ فَعَلٍ ، أو من قبل تاء التانيث ، أو زِيَادَتِي  
فَعْلَانِ ، وأنضم ما قبلها في الأصول الثلاثة - ب قلبها واواً .

فالأول : نحو قَضَوَ الرجل<sup>(٣)</sup> .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ مِنْ رَمَى اسماً على وزن مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك  
تقول : مَرْمُوءٌ .

(١) «وواوًا» مفعول ثانٍ لقوله «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق بـ«رد»، وإثر مضاف و«الضم» مضاف إليه  
«رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الياء» قصر للضرورة: مفعول أول لـ«رد»  
«متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بـ«ألفي» و«ألفي» فعل ماضٍ مبني  
للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «لام» مفعول ثانٍ لـ«ألفي»، ولام مضاف  
و«فعل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه، وتقديره: متى ألفي الياء لام  
فعل فردة واواً «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألفي، وقبل  
مضاف و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه .

(٢) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتاء مضاف و«بان» مضاف إليه «من  
رمى» جار ومجرور متعلق بـ«كَمَقْدَرَةٍ» جار ومجرور متعلق بـ«كَذَا» جار ومجرور متعلق  
بمحذوف يدل عليه قوله «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور  
قبله «كسبعان» جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير: فعل  
ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قَضَوَ الرجل: معناه ما أقضاه، وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب  
على ما مر في باب، ونظير ذلك: رمو الرجل بمعنى ما أرماه، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه: أي ما  
أقوى سيره ليلاً، أما سرو الرجل - بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته - فواوه أصلية .

والثالث: كما إذا بَنِيَتْ من رَمَى اسماً على وزن سُبْعَان؛ فإنك تقول: رَمَوَان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها،

\*\*\*

وَأِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى<sup>(١)</sup>

إذا وقعت الياء عيناً لصفة، على وزن فُعْلَى - جاز فيها وَجْهَانِ:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: الضُّيْقَى،  
والكَيْسَى، والضُّوْقَى، والكُوسَى، وهما تَأْنِيثُ الْأُضْيَقِ وَالْأَكَيْسِ.

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلَى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعينا «وصفا» حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «يلفى» الآتي عل أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.



## فَصْلٌ

مِنْ لَامٍ فَعَلَى أَسْمَاءٍ أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ يَاءٍ كَتَقَوَى، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ<sup>(١)</sup>  
 تُبَدِّلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةَ لَامَ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ فَعَلَى، نَحْوِ تَقَوَى،  
 وَأَصْلُهُ تَقَيًّا؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيْتُ - فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ وَآوًا،  
 نَحْوَ صَدَيَّا وَخَزَيَّا، وَمِثْلُ تَقَوَى: فَتَوَى - بِمَعْنَى الْفُتْيَا، وَبَقَوَى - بِمَعْنَى  
 الْبُقْيَا، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «غَالِبًا» مِمَّا لَمْ يَبْدَلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوًا وَهُوَ لَامُ اسْمٍ عَلَى  
 فَعَلَى كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ: رِيًّا.

\*\*\*

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فَعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى<sup>(٢)</sup>  
 أَي: تُبَدِّلُ الْوَاوُ الْوَاقِعَةَ لَامًا لِفَعَلَى وَصَفًا يَاءً، نَحْوِ الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا،  
 وَشَذُّ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: الْقُضْوَى؛ فَإِنْ كَانَ فَعَلَى أَسْمًا سَلِمَتِ الْوَاوُ،  
 كَحَزْوَى<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) «مِنْ لَامٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «بَدَلٌ» الْآتِي، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ«فَعَلَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَسْمَاءُ» حَالٌ  
 مِنْ فَعَلَى «أَتَى» فِعْلٌ مَاضٍ «الْوَاوُ» فَاعِلٌ أَتَى «بَدَلٌ» حَالٌ مِنَ الْوَاوِ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لَفْظِ  
 رِبَاعَةٍ، وَبَدَلٌ مُضَافٌ وَ«يَاءٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَتَقَوَى» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحذُوفٍ  
 «غَالِبًا» حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ «ذَا» الْآتِي «جَاءَ» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: فِعْلٌ مَاضٍ «ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ فَاعِلٌ جَاءَ  
 «الْبَدَلُ» بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ.

(٢) «بِالْعَكْسِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ «لَامٍ فَعَلَى» الْآتِي «جَاءَ» فِعْلٌ مَاضٍ «لَامٍ» فَاعِلٌ  
 «جَاءَ»، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ«فَعَلَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَصَفًا» حَالٌ مِنْ فَعَلَى «وَكُونُ» مُبْتَدَأٌ، وَكَوْنُ مُضَافٌ  
 وَ«قُضْوَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ النَاقِصِ إِلَى اسْمِهِ «نَادِرًا» خَبَرٌ الْمَصْدَرِ النَاقِصِ «لَا»  
 نَافِيَةٌ «يَخْفَى» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ.

(٣) حَزْوَى - بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الزَايِ - اسْمٌ مَكَانٌ بَعِينُهُ، وَبَرْدٌ كَثِيرٌ فِي شَعْرِ ذِي الرِّمَةِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ  
 قَوْلُهُ:

أَذَارًا يَحْزَوَى هَجَبٌ لِيَلْعَنَ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُقُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

## فَصْلٌ

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ يَاءٍ      وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا<sup>(١)</sup>  
فِيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا      وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا<sup>(٢)</sup>

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليًّا - أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو «سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ» - والأصل سَيَّوْدٌ وَمَيَّوْتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياءً؛ وأدغمت الياء في الياء؛ فصار سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ - فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو يُعْطِي وَاقِدٌ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَا: «وفي «قَوِي» وَشَذَّ التصحيح في قولهم: «يَوْمٌ أَيُّومٌ» وَشَذَّ - أيضاً - إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الْكَلْبُ عَوْءً»<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله «عريا» الآتي «عريا» عري: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، وهو - أيضاً - معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٢) «فيا» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتي «الواو» مفعول أولٍ لأقْلِبَنَّ «أقْلِبَنَّ» قلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل أقْلِبَنَّ «وشذ» فعل ماضٍ «معطى» فاعل شذ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاتنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثانٍ لمعطى، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسمًا» رسم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي - مثل رمى يرمي - عيا - بوزن رمى - وعواء وعوة، وعوية - على فعلة =

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ      أَلِفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ<sup>(١)</sup>  
 إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ      إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ ، وَهِيَ لَا يُكْفُ<sup>(٢)</sup>  
 إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ      أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ<sup>(٣)</sup>  
 إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو قَالَ وَبَاعَ،

كريمة - إذا لوى خطمه ثم صوت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس عية - يفتح العين وتشديد الياء مفتوحة - وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة وأو، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون.

(١) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «وأو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك، والجملة في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أبدل» الآتي - «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف و«فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

(٢) «إن» شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التالي» نائب فاعل حرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطية «سكن» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعلال» مفعول به لكف، وإعلال مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف و«اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول.

(٣) «إعلاؤها» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله «وهي» في البيت السابق «بساكين» جار ومجرور متعلق بقوله «يكف» السابق «غير» نعت لساكين، وغير مضاف و«ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «يا» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

أصلهما قَوْلٌ وَبَيَّعَ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتد بها كَجِيلٍ وَتَوَمَّ - أصلهما جِيَّالٌ وَتَوَّأَمَ، نقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار جِيَّالاً وَتَوَّأَمَ.

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيح، نحو بَيَّانٌ وَطَوِيلٌ؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلال، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة - كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا، وذلك نحو يَخْشُونَ - أصله يَخْشِيُونَ فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة.

\*\*\*

وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلَ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا<sup>(١)</sup>

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيح، نحو عَوَرَ فهو أَعْوَرُ، وَهَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وَغَيْدٌ فهو أَغْيَدُ، [وَحَوَلَ فهو أَحْوَلُ] وَحُمِلَ المصدر على فعله، نحو هَيْفٍ وَغَيْدٍ وَعَوَرَ وَحَوَلَ.

\*\*\*

(١) «وصح» فعل ماضٍ «عين» فاعل صح، وعين مضاف و«فعل» بفتحتين - مضاف إليه «وفعلًا» بفتح فكسر، وأصله فعل ماضٍ فحكاه: معطوف على فعل، والألف للاطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف و«أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وأحولاً» معطوف على أغيد، والألف للاطلاق.

وَأَنَّ يَسْنَ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَأَوْسَلِمَتْ وَلَمْ نَعْلَ<sup>(١)</sup>  
 إذا كان أَفْتَعَلَ معْتَلٌّ العين فحَقُّه أن تبدل عينه ألفاً - نحو اِغْتَادَ  
 وَارْتَادَ - لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أَبَانَ اِفْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ - وهو  
 الاشتراك في الفاعلية والمفعولية - جُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واوياً  
 نحو اِشْتَوَرُوا<sup>(٢)</sup>، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو اِبْتَاغُوا، وَاسْتَاغُوا  
 أي: تَضَارَبُوا بالسيوف.

\*\*\*

وَأَنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتِحَقَّ صَحَّحَ أَوَّلَ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ<sup>(٣)</sup>  
 إذا كان في كلمة حَرْفاً عِلَّةً، كُلُّ واحد متحرك، مفتوح ما قبله - لم  
 يجز إعلالهما معاً؛ لثلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ

(١) «إن» شرطية «بين» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعل» فاعل بين «من اِفْتَعَلَ» جار ومجرور متعلق  
 بـ «والعين» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «واو» خبر، والجملة في محل نصب حال، والرباط  
 الواو «سلمت» سلم: فعل ماض جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى  
 الواو، أو إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «ولم» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تعل» فعل  
 مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال.  
 (٢) اِشْتَوَرُوا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه،  
 وأما «اِشْتَارَ فلان العسل» فإنه يعمل بقلب الواو ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها. لأنه لا يدل على  
 التفاعل، ومعنى اِشْتَارَ العسل: أخذه من كوارته، مثل «شاره يشوره».

(٣) «إن» شرطية «لحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «استحق» الاتي «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل  
 لفعل محذوف يفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له  
 «استحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها مفسرة  
 «صحح» فعل ماض، مبني للمجهول، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعكس» مبتدأ، وهو  
 على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قد» حرف تقليل «يحق»  
 فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي  
 هو قوله عكس.

أحدهما وتصحيح الآخر، وَالْأَحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو الْحَيَا  
وَالْهَوَى، وَالْأَصْلُ حَيَّيْ وَهَوَيَّ، فوجد في كل من العين واللام سبب  
الإعلال؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطراف محل  
التغيير، وَشَدَّ إعلال العين وتصحيح اللام نحو «غَايَة».

\*\*\*

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ<sup>(١)</sup>

إذا كان عين الكلمة واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة  
مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها تخصُّص الاسم - لم يَجْزُ قلبُها ألفاً، بل  
يجب تصحيحها، وذلك نحو «جَوْلَانْ، وَهَيْمَانْ» وشَدَّ «مَاهَانْ، وداران».

\*\*\*

وَقَبْلُ مَا أَقْلَبَ مِيمًا النُّونَ، إِذَا كَانَ مُسْكِنًا كَمَنْ بَتَ أَنْبِذَا<sup>(٢)</sup>

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله  
«زِيدَ» الآتي. منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق  
«زِيدَ» فعل ماض مبني للمجهول و«ما» اسم موصول: نائب فاعل زِيدَ، والجملة لا محل صلة  
الموصول الأول «يَخْصُ» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص،  
والجملة لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدري ونصب  
«يسلماً» يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه. وأن وما  
دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زِيدَ في آخره ما يخص  
الاسم واجب سلامته.

(٢) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «أقْلَبَ» الآتي، وقبل مضاف و«با» قصر للضرورة: مضاف إليه «أقْلَبَ»  
فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثانٍ لأقْلَبَ تقدم على المفعول  
الأول «النون» مفعول أول لأقْلَبَ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه  
ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط  
محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عسيراً وجب قلبُ النون  
 ميمًا، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قولُه «مَنْ  
 بَتَّ أَنْبَذَا» أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَهُ عَنْ بَالِكٍ وَأَطْرَحَهُ، وألف «انبذا» مُبْدَلَةٌ  
 من نون التوكيد الخفيفة.

\*\*\*

## فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٍ كَأَيْنٍ<sup>(١)</sup>  
 إذا كانت عَيْنُ الفعل ياءً أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً  
 صحيحاً - وَجَبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، نَحْوُ: يَبِينُ وَيَقُومُ،  
 وَالْأَصْلُ يَبِينُ وَيَقُومُ - بِكَسْرِ الْيَاءِ، وَضَمِّ الْوَائِ - فَنَقَلْتُ حَرَكَتَهُمَا إِلَى  
 السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا - وَهُوَ الْبَاءُ، وَالْقَافُ - وَكَذَلِكَ فِي «أَيْنٍ»<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ صَحِيحٍ لَمْ تَنْقُلِ الْحَرَكَةَ، نَحْوُ: بَايَعَ وَبَيَّنَ  
 وَعَوَّقَ<sup>(٣)</sup>

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ، وَلَا كَأَبْيَضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلَلًا<sup>(٤)</sup>

(١) «لساكين» جار ومجرور متعلق بقوله «انقل» الآتي «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه،  
 والجملة في محل جر صفة لساكين «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعل «التحريك»،  
 مفعول به لا نقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذي مضاف و«لين» مضاف إليه «آت» نعت  
 للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين  
 مضاف و«فعل» مضاف إليه «كائن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٢) أصل «أين» أبين كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكين الصحيح قبلها - وهو الباء الموحدة - فالتقى  
 ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء  
 الساكنين.

(٣) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم، ومن واوي العين: شوق،  
 وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم، ونظير هذا: تعاون،  
 وتعاون، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(٤) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر  
 فيه «فعل» خبر يكن. وفعل مضاف و«تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «أبيضض»  
 معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على أبيضض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله  
 علل الآتي «عللا» علل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف  
 للاطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.



أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفاً، أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا نُقْلَ، نحو: ما أَتَيْنَ الشيءَ وَأَتَيْنَ بِهِ، وما أَقَوْمَهُ وَأَقَوْمَ بِهِ، ونحو: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، ونحو: أَهْوَى.

\*\*\*

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ<sup>(١)</sup>

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشَبِّه الفعل المضارع - في زيادته فقط، أو في وَزْنِهِ فقط - من الإِعْلَالِ بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أَشَبَّهُ المضارع في زيادته فقط تَبِيعٌ، وهو مثال تَحْلِيٍّ من البيع، الْأَصْلُ تَبِيعٌ - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار تَبِيعٌ.

والذي أَشَبَّهُ المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ، والأصل مَقْوَمٌ؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلب الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أَشَبَّهُه في الزيادة والزَّيْنَةَ، فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أَعِلَّ كَزَيْدٍ، وإلا صَحَّ كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ.

\*\*\*

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإِعْلَالِ» يدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله مثل، وجملة «ضاهي مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٌ<sup>(١)</sup>  
أَزَلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّالِزُ عَوْضٌ، وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ<sup>(٢)</sup>

لما كان مِفْعَالٌ غير مُشَبَّهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كِمَسْوَالِكُ، وَحُمِلَ  
أيضاً مِفْعَلٌ عليه: لمشابهته له في المعنى، فصحح كما صحح مفعال  
كِمَقُولٍ وَمِقْوَالٍ<sup>(٣)</sup>.

وأشار بقوله «وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلْ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنْ

(١) «ومفعول» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى مفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كالْمِفْعَالِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وَأَلِفُ» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أَزَلْ» في  
البيت الآتي، وَأَلِفُ مضاف و«الإِفْعَالِ» مضاف إليه «وَاسْتِفْعَالِ» معطوف على الإِفْعَالِ.

(٢) «أَزَلْ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لِذَا» جار ومجرور متعلق بأَزَلْ  
«الْإِعْلَالِ» بدل من ذا أو عطף بيان عليه أو نعت له «والتَّالِزُ» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم  
«الزَّمُ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عَوْضٌ» حال من التاء، ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة «وَحَذَفُهَا» الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى  
التاء مضاف إليه «بِالنَّقْلِ» جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي، ويروى بعد ذلك «نادرًا» وهو  
حال من الضمير المستتر في قوله «عرض» الآتي، ويروى مكانه «ربما» وهو مركب من رب الذي  
هو حرف تقليل، وما الكافة «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
حذفها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(٣) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛  
لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن  
الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفاً فيه؛ لوجود ألف بعدها.

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعول - بغير ألف - فمنهم من يقول: حمل على مفعول؛ لأنه  
أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظاً فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع  
للفتح، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كخيوط ومخياط، ويأتي صيغة  
مبالغة كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس  
مفعول غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

المصدر إذا كان على وزن إفعَال أو استفعَال، وكان معتل العين، فإن ألفه تحذف لالتقاء ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو إقامة واستقامة، وأصله إقوَامٌ واستقوَامٌ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم غُوِضَ منها تاء التانيث، فصار إقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أجابَ إجاباً، ومنه قوله تعالى: (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) <sup>(١)</sup>

\*\*\*

وَمَالِإِفْعَالٍ - مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قِمْنٌ <sup>(٢)</sup>  
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرٌ <sup>(٣)</sup>

إذا بُني مَفْعُولٌ من الفعل المعتل من النقل والحذف؛ فتقول في مفعول من باع وقال: «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» والأصل مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ وواو مفعول، فحذفت واو

(١) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوَالاً، وأغيمنت السماء إغياماً، واستحوذ عليه استحواذاً، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً، واستغفل الصبي استغياًلاً، وأسود الرجل إسوداً، إذا ولد له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٢) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماضٍ «تصحیح» فاعل ندر وتصحيح مضاف و «ذي» مضاف إليه، و «ذي مضاف و «الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتي، و «ذي مضاف و «الياء» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

مفعول، فصار مبيع ومَقُول - وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه مَبُوع<sup>(١)</sup>، لكن قلبوا الضمة كسرةً لتصح الياء، ونذر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثَمُوب مَصُوبُونَ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء؛ فيقولون: مَبُيُوعٌ، ومَخْيُوطٌ، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى: «ونذر تصحيح ذي الواو، وفي ذي الياء اشتهر»<sup>(٢)</sup>.



(١) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما ميّقن وميسر، وفعلهما أيقن وميسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

(٢) أصل مبيع مبيوع، فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء، والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حذفت عين الكلمة، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء به للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما، والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوي واليائي لكننا رأيناهم يقولون في الواوي مقول ومصون ومدوف، وفي اليائي: مبيع ومعين ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف؛ فالجواب عنه من وجهين، أولهما: أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو مكرم ومستعان به، وثانيهما: أنا إن سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى، وأما قوله «إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلاً، وثانيهما صحيحاً كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعاً معتلين - كما في الذي نحن بصده - فلا يلزم حذف الأول منهما.

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلَ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا<sup>(١)</sup>

إذا بُني مَفْعُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٌ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو مَرْمِيٍّ - والأصل مَرْمُويٍّ، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجود التصحيح، إن لم يكن الفعل على فَعْلٍ، نحو «مَعْدُو» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِي»<sup>(٢)</sup>، فإن كان الواو على فَعْلٍ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرَضِيٍّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾؛ والتصحيح قليل؛ نحو مَرَضُو.

\*\*\*

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف و«عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحر» فعل مضارع، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحر الأجود فاعل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلِيكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْتُ: مَعْدِيَّتًا عَلَيْهِ، وَعَادِيَّتًا

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ<sup>(١)</sup>  
 إذا بُني اسمٌ على فُعُولٍ، فإن كان جمعاً، وكانت لامه واواً - جاز  
 فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: عُصِيَّ وَدُلِّيَّ، في جمع عصاً  
 وَدَلُّوْ، وَأَبُوْ، وَنَجُوْ، جمع أَبٍ وَنَجُوْ<sup>(٢)</sup>، والإعلال أجودٌ من التصحيح في  
 الجمع<sup>(٣)</sup>، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح،  
 والتصحيح أجود، نحو علا عَلُوا وَعَتَا عَتُوا، وَيَقِلُّ الإِعْلَالُ نحو  
 «قَسَاقِسِيَا» - أي قسوة -

\*\*\*

(١) «كذلك» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب:  
 حال من الفعول وذا مضاف و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «الفعول»:  
 فاعل جاء «من ذي» جار ومجرور متعلق بجاء، أو بمحذوف حال من الفعول، وذي مضاف و  
 «الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو، ولام مضاف و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد»  
 معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد،  
 والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن يبدو ويظهر.

(٢) أما عصى فاصله الأصيل عصوو - بضم العين والصاد - فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل  
 اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوى، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت  
 إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عصي - بضميتين وياء مشددة - فقلبت ضمة الصاد كسرة  
 لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب ويجوز أن تبقياها، وأما دلي  
 فاصلها دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما أبو فظاهر، وأما نجو فيجوز أن يكون  
 بالجيم على أنه جمع نجو، وهو السحاب الذي أهرق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على  
 أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيطرون في نحو كثيرة، ومعناه إنكم  
 لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما ولهذا بادر الشارح  
 ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه الكافية الشافية الذي اختصر منه  
 الألفية:

وَرَجَّحَ الإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلَى مَا قُضِيَ  
 هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه ألا يكون فعله من باب  
 قوى، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال.

وَشَاعَ نَحْوُنَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُنَيْامٍ شُدُودُهُ نَيْمٍ  
إذا كان فعل جمعاً لما عينه وأَوْ جاز تصحيحه وإعلاله، إن لم يكن  
قبل لامه ألف، كقولك في جمع صائم: صُومٌ وَصَيْمٌ، وفي جمع نائم:  
نُومٌ وَنَيْمٌ،

فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح، والإعلال شاذ، نحو  
«صُومًا»، و «نُومًا» ومن الإعلال قوله:

\* فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \* ٣٥٩ -

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع ونحو مضاف و «نيم» مضاف إليه «في نوم» حار ومجرور  
متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف و «نيام» مضاف إليه  
«شُدُودُهُ» شذوذ: مبتدأ ثان، وشذوذ مضاف والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماضٍ مبني للمجهول،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني  
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٣٥٩ - هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلبي، وصدره قوله:

\* أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرٍ \*

اللغة: «طرقنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد، وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما  
فيه، والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقنا» طرق: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به الطرق «مئة»  
فاعل طرق «ابنة» نعت لمية، وابنة مضاف و «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية  
«أرق» فعل ماضٍ «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملفاة «كلامها» كلام: فاعل أرق،  
وكلام مضاف وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام»  
بالصحيح، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

لَا أَيْسَهَا النَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبُوا      أَسْأَلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْحُبَّ =

## فَصْلٌ

ذَوَاللَّيْنِ فَاتَّاعِي افْتَعَالٍ أَبْدِلَا وَشَذُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اثْتَكَلَا<sup>(١)</sup>

إذا بني افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين - وجب إبدال حرف اللين تاء نحو: اتَّصَلَ، وَاتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٌ - والأصل فيه: أَوْتَصَلَ، وَأَوْتَصَلَ، وَمُؤْتَصِّلٌ<sup>(٢)</sup>، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلْ، ثم تبدل الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم «اتَّرَرَ» بإبدال الياء تاء<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف و«اللين» مضاف إليه «فاء» قصر للضرورة: حال من الضمير المستتر في قوله «أبدلا» الاتي «تاء» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ، وذو مضاف و«الهمزة» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ، ونحو مضاف و«اثتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واواً، فأما مثال اليائي فقولك من يسر: اتسر يتسر اتساراً فهو متسر، وههنا أمران: الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما، لأن حرف اللين مجهول والتاء مهموسة، وثانيهما أنه لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ايتصل وايتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله، ويكون ألفاً إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل وياتسر، وواواً إذا انضمت الفاء نحو موتصل وموتسر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حرفاً جليداً يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغيرها، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالي ليزول عسر النطق، والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: ايتصل ياتصل ايتصلاً فهو موتصل، وايتسر ياتسر ايتساراً فهو موتسر، ومنهم من يهمزه فيقول اتسر اتسر ائتساراً فهو مؤتسر وأنصل ياتصل اتصلاً فهو مؤتصل، وهذه لغة غريبة.

(٣) يروي المحدثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ «وكان يأمرني أن =



طَا تَا افْتِعَالٍ رَدًّا إِثْرَ مُطَبِّقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي<sup>(١)</sup>

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق - وهي : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء - وجب إبداله طاءً، كقولك : اصْطَبَرَ، وَاصْطَجَعَ، وَاظْطَعْنُوا، وَاظْطَلَّمُوا.

والأصل : اصْطَبَرَ، وَاصْطَجَعَ، وَاظْطَعْنُوا، وَاظْطَلَّمُوا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو ادَّانَ، وَاَزْدَدَ، وَاَدَّكَرَ.

والأصل : ادَّتَانَ، وَاَزْتَدَ، وَاَدَّتَكَرَ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

\*\*\*

أنزr« بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار - على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية «أن أنزr» بهمزة معدودة ثم تاء مخففة.  
(١) «ط» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف و«افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله رد، وإثر مضاف و«مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله بقي «وازدد، وادكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال.

## فصل

فَأَمْرٌ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدَ أَحَذِفُ، وَفِي كَعْدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ<sup>(١)</sup>  
وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبَنَيْتِي مُتَّصِفٌ<sup>(٢)</sup>

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ<sup>(٣)</sup> - وجب حذف الفاء: في

(١) «فاء» قصر للضرورة: مفعول مقدم لاحذف، وفا مضاف و «أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف، ووعد - قصد لفظه - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتي، والكاف الاسمية مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة، مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و «همز» مضاف إليه، وهمز مضاف و «أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنييتي مضاف، و «متصف» مضاف إليه.

(٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال، دون يائي الفاء، وههنا أمران؛ الأول: أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة نحو يعد ويصف ويجب ويثب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو عد وصف، والمصدر نحو عدة وصفة. والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرنا من أمر الكسرة أنك ترى نحو يوجل ويوهل - بفتح ما بعد الواو - لم تحذف منهما الواو، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو.

الأمر، والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عدّ، ويعدّ وعِدّة؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجر حذف الفاء، كوعِدّ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ: يُكْرِم، والأصل يُؤَكْرِمُ، نحو: مُكْرِم، ومُكْرَم، والأصل مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

\*\*\*

ظَلَّتْ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمَلَا وَقَرَنَ فِي أَقَرَرَنَ، وَقَرَنَ نَقْلًا<sup>(١)</sup>  
إذا أسند الفعل الماضي، المضاعف، المكسور العين، إلى تاء  
الضمير أو نونه - جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: إتمامه، نحو: ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا، إذا عملته بالنهار.  
والثاني: حَذَفُ لَامِهِ، ونَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، نحو: ظَلَّتْ.  
والثالث: حَذَفُ لَامِهِ، وإِبْقَاءُ فَائِهِ عَلَى حَرَكَتِهَا، نحو: ظَلْتُ.  
وأشار بقوله «وَقَرَنَ فِي أَقَرَرَنَ» إلى أن الفعل المضارع،  
المضاعف، الذي على وزن يَفْعَلُنَ، إذا اتَّصَلَ بِنُونِ الْإِنَاثِ - جاز تخفيفه

(١) «ظَلَّتْ» بكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظَلَّتْ» بفتح الظاء قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظَلَلْتُ» قصد لفظه، جار ومجرور متعلق بقوله «استعملًا» الآتي «استعملًا» استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله نقلاً الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك  
في يَقْرَرْنَ: «يَقْرَرْنَ»، وفي أَقْرَرْنَ: «قَرَرْنَ».

وأشار بقوله «وَقَرَرْنَ نُقْلًا» إلى قراءة نافع وعاصم: (وَقَرَرْنَ فِي  
بَيُوتِكُنَّ) - بفتح القاف - وأصله أَقْرَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ،  
بمعنى يَقَرُّ، حكاه ابن القطّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة - وهو  
نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) وهنا امران نحب أن ننبهك إليهما، الأول: أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين  
من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرّد، وأنه يقتصر فيه  
على ما سمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: (وَقَرَرْنَ فِي بَيُوتِكُنَّ) وأما حذف العين  
من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلّفوا فيه: أمطرّد  
هو أم غير مطرّد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرّد، وهو ما نص عليه صراحة  
في شرح الكافية ويؤخذ من ظاهر عبارته في التسهيل، وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوين من  
النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سليم، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد  
الحذف في ماض المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ، ولم يسمع إلا  
في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما ظلت ومست وكلمة من المزيد فيه وهي أحست، والأمر  
الثاني: أن تخريج قراءة نافع على أن (وَقَرَرْنَ فِي بَيُوتِكُنَّ) من المضعف أحد وجهين، والثاني أنه  
من الأجوف، والأصل قار يقار - على مثال خاف يخاف - وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ  
جاريًا على النادر القليل.

## الإدغام

أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ صَفَفٍ<sup>(١)</sup>  
 وَذُلِّلَ وَكِلَّلَ وَلَبَّبَ وَلَا كَجَسَسٍ وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي<sup>(٢)</sup>  
 وَلَا كَهَيْلَلٍ، وَشَذَفِي أَلَّلَ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبِلَ<sup>(٣)</sup>

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدّرا، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعْلٍ، أو على وزن فُعْلٍ، أو فِعْلٍ، أو فَعَلٍ، ولم يتصل أول المثلين بِمُدْغَمٍ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره؛

(١) «أول» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أدغم» الآتي - وأول مضاف و «مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل - إلخ «كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف و «صف» مضاف إليه.

(٢) «وذلل» معطوف على «صف» في البيت السابق «وكلل» «ولب» معطوفان على صف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٣) «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» الفاء عاطفة، قبل: فعل ماض مبني للمجهول، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

فالأول كَصُفِّ وَدُرِّ، والثاني كَذُلِّ<sup>(١)</sup> وَجُدِّ، والثالث: كِكَلِّ وَلَمِّ<sup>(٢)</sup>،  
والرابع: كَطَلِّ وَلَبِّ<sup>(٣)</sup>، والخامس: كَجُسِّ - جمع جَاسٍ -  
والسادس: كَاخْصَصَ أَبِي، [وأصله اخْصَصَ أَبِي] فنقلت الهمزة إلى  
الصاد، والسابع: كَهَيْلَلٍ - أي أكثر من قول لا إله إلا الله، ونحوه: قَرَدَدٌ  
وَمَهْدَدٌ.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: رَدَ، وَضَنٌ - أي:  
بَيْخَلٌ - وَلَبٌّ<sup>(٤)</sup>، والأصل: رَدَدَ، وَضَنَ، وَلَبَّبَ.

وأشار بقوله «وشد في أَلَلٍ ونحوه فَكٌ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء  
الفك في ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإدغام؛ فجعل شاذاً يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ  
عليه، نحو «أَلَلُ السَّقَاءِ» إذا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، و «لَحِجَتُ عَيْنِهِ» إذا التصقت  
بِالرَّمْصِ<sup>(٥)</sup>.

(١) ذَلٌّ - بضمين - جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده، وجدد - بضمين أيضاً - جمع جديد،  
وهو ضد القديم.

(٢) الكَلَل: جمع كلة - بكسر الكاف فيهما - وهي الستر، واللمم: جمع لمة - بكسر اللام فيهما -  
وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٣) الطَّلَل: ما شخص وارتفع من آثار الديار، واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٤) لب - على وزن كرم - أي صار ليبياً، والليبي: الثام العقل.

(٥) الرمص - بفتح الراء والميم جميعاً - هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامداً، فإن  
كان سائلاً فهو الغمص، وقد بقي مما سمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دب الإنسان - من  
باب ضرب أو فرح - إذا نبت الشعر في جهته. وقولهم: صكك الفرس - من باب دخل - إذا  
اصطك عرقوباه، وقولهم: حَبِيتَ الأرض - من باب فرح - إذا كثرت فيها الضب، وهو الحيوان  
المعروف، وقولهم: قطط الشعر - من باب فرح - إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة - من  
باب فرح - إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة - من باب  
كرم - إذا ضاق مجرى لبنها.

وَحْيِي أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَسْتَرَّ<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحْيِي: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حْيِي وَعْيِي؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيَّ وَعَيَّ<sup>(٢)</sup>، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجْزُ الإدغام نحو: لَنْ يُحْيِي<sup>(٣)</sup>.

وأشار بقوله: «كذلك نحو تَتَجَلَّى وَاسْتَسْتَرَّ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكْ - وهو القياس - نظر إلى أن المثلين مُصْذَرَانِ، وَمَنْ أَدْغَمَ أَرَادَ التَّخْفِيفَ، فيقول: أَتَجَلَّى؛

هذا، وقد قال قعنب بن أم صاحب:

\* أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا \*

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً، أما شذوذه قياساً فظاهر. وأما شذوذه استعمالاً فلأن «ضنوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة.

(١) «وحيي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف و «حذر» مضاف إليه «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف و «تتجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِسَيِّئَاتِهَا السَّنَقَامَةُ

(٣) يحيي: هو مضارع أحيا، على وزن أعطى، ومنه قوله تعالى: (اليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى).

فيدغم أَحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتي بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَرَّ» الْفُكُّ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نَقْلِ حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَرٌ يَسْتَرُ سِتَارًا<sup>(١)</sup>.



وَمَا يَتَاءَيْنِ ابْتَدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى نَا كَتَبَيْنِ الْعِبَرِ<sup>(٢)</sup>  
يقال في تتعلم وتنزل وتبين ونحوها: «تَعْلَمُ، وَتَنْزِلُ، وَتَبِينُ»

(١) أما استر فأصله استر على وزن اجتمع، فنقلت حركة التاء بالأولى إلى السين الساكن قبلها فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة، وأما يستر فأصله يستر على مثال يجتمع، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء فصار يستر، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة، وأما ستاراً فأصله استتار على مثال اجتماع، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء؛ فصار ستاراً، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.  
فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين نحو عظم إذا قلت: ستر فلان فلاناً.

فالجواب أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان، فانت تقول في المضارع يستر فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استر، وكذلك المجهولان مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدي «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقصر إما على أنه نائب فاعل له، أولاً، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة - على الحالين - في محل رفع خبر المبتدأ «على تاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقصر «كتبين» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.



يحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾.

\*\*\*

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ<sup>(١)</sup>  
نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي<sup>(٢)</sup>

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ؛  
فِيَجِبُ حِينَئِذٍ الْفَكُّ، نَحْوُ: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالْهِنْدَاتُ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ  
عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازَ الْفَكُّ، نَحْوُ: لَمْ يَحْلُلْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ  
عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ وَالْفَكُّ لُغَةٌ أَهْلُ  
الْحِجَازِ، وَجَازُ الْإِدْغَامِ، نَحْوُ «لَمْ يَحْلُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقَّ  
اللَّهَ وَرَسُولَهُ - فِي سُورَةِ الْحَشْرِ﴾ وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ، وَالْمُرَادُ بِشَبْهِ الْجَزْمِ

(١) «وفك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك  
«مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم  
على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في  
محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار  
والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه  
«بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضمر مضاف و «الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل  
ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٢) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف و «حللت ما حللت» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل  
«نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه فأعرا به تفصيلاً غير خفي  
«وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم، وشبه مضاف  
و «الجزم» مضاف إليه «تخير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه، والجملة في محل رفع نعت لتخير.

سكون الآخر في الأمر، نحو: اَحْلُلْ، وإن شئت قلت: حُلْ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم.

\*\*\*

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِيمُ      وَالتَّزِيمُ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ<sup>(١)</sup>  
ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان - نحو اَحْلُلْ، وحُلْ -  
استثنى من ذلك شيئين:

أحدهما: أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ؛ فإنه يجب فَكُّه، نحو: أَحْبَبَ بَرْزِيْدُ،  
وأَشْدِدُ بِيَاضَ وَجْهِهِ.

الثاني: هَلَمْ؛ فإنهم التزموا إدغامه والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَا يَجْمَعُهُ عُنَيْتٌ قَدْ كَمَلَ      نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلَ<sup>(٢)</sup>  
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ      كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) «وفك» مبتدأ، وفك مضاف و«أفعل» مضاف إليه «في التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لا لتزم «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «في هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

(٢) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلقين بعنيت، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في بجمعه بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل، وجل مضاف، و«المهمات» مضاف إليه، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله نظماً.

(٣) «أحصى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا<sup>(١)</sup>  
وَأَلِهِ الْغُرَّ الْكَرَامَ الْبَرَّةَ وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِينَ الْخَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>

- (١) «وأحمد» الفاء للسياقة، أحمد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا» «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله مصلياً «خير» نعت لمحمد، وخير مضاف و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.
- (٢) «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحاب.
- والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه.

## خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد، عفا الله عنه، وغفر له ولوالديه والمسلمين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الذين بهُداةُهم نهتدي، وعلى ضوء حُجَّتْهم نعبّر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبه.

وبعد؛ فقد كمل - بتوفيق الله وحُسن تأييده - ما وفقنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية، لقاضي القضاة بهاء الدين ابن عَقِيل، شرحاً مُوجِزاً على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون، وقد كان مَجَال القول ذا سَعَةٍ لو أننا أردنا أن نَتَعَرَّضَ للأقوال ومناقشتها، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها، ولكننا اجتزاناً من ذلك كله بِاللِّبَابِ وما لا بد من معرفته، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً، سَهَّلَ العبارة؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن يصطحب مع هذه النُسخة كتاباً آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه - وقد تم ذلك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. والله المسؤول أن ينفع بعلمي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه! وأن يجنبي الغُرُورَ، ويحول بيني وبين العُجب والزلل، آمين.

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخة، حتى نَفَذْتُ طبعها الأولى في وقت قريب، لما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت في تعليقاتي يَدَ الإصلاح؛ فزدت زيادات هامة، وَتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّي في الطبعة السابقة، وأكثرت من وُجُوه التحسين؛ لأكافئ بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به، ثم كان من جميل المصادفة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف من هجرة الرسول الأكرم، ﷺ.

والله تعالى المسؤول أن يُوفِّقني إلى ما يحبه ويرضاه، آمين.

\*\*\*

وها هي ذي الطبعة الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ أقدمها إلى الذين أَلْحُوا عَلَيَّ في إعادة طبع الكتاب في وَقْتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه، وقد أَبَيْتُ إلا أن أريدَ في شرحي زيادات ذات بال، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد، وقد تضاَعَفَ بها حَجْمُ الكتاب، فلا غَرَوُ إن أعلنت أنه «قد تَلَاقت في هذا الكتاب كُتُبٌ؛ فأغنى عنها جميعاً، في حين أنه لا يُغْنِي عنه شيء منها».

رَبِّ وَفَّقني إلى الخير، إنه لا يوفق إلى الخير سواك!

كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

تكملة في تصريف الأفعال  
حررها  
محمد محيي الدين عبد الحميد

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَتَامِ الْمُرْسَلِينَ،  
وعلى آله وصحبه والتابعين، وَلَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ.

أما بعد؛ فهذه خلاصة مُوجَزَةٍ فيما أغفله صاحب الخلاصة (الألفية)  
أو أجمل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال، عَمِلْتُهَا لِقَارِئِي شرح بهاء  
الدين ابن عقيل، حين حَقَّقْتُ مباحثه، وشرحتُ شواهدَه، وتركتُ تفصيلَ  
القولِ والإسهابِ فيه لكتابي (دروس التصريف) الذي صنفته لطلاب كلية  
اللغة العربية في الجامع الأزهر؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن  
بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ، وتحقيقٍ بارعٍ. ومن الله أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ، وهو  
حسبي، وبه أعتصم.

## الباب الأول

### في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

### وفيه ثلاثة فصول

### الفصل الأول

### في أوزانهما

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه؛ فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة.

(١) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية، الأول: فَعَلَ - بفتح العين - ويكون لازماً، نحو جَلَسَ وَقَعَدَ، وَمَتَعَدَّيَا، نحو ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ، والثاني: فَعِلَ - بكسر العين - ويكون لازماً، نحو فَرِحَ وَجَدَلَ، ومتعدّياً نحو عَلِمَ وَفَهِمَ، والثالث: فَعُلَ - بضم العين - ولا يكون إلا لازماً، نحو ظَلَفَ وَكَرَّمَ<sup>(١)</sup>.

(٢) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد، وهو فَعَّلَلَ - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازماً، نحو حَشَرَجَ وَدَرَبَخَ<sup>(٢)</sup>، ومتعدّياً، نحو بَعَثَرَ وَدَحَرَجَ.

(٣) ولمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية؛ الأول: فَعَّلَ -

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت، لقصد هم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولأمله لا

يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: غرغر عند الموت وتردد نفسه، ودربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره.



بتضعيف عَيْنِه - نحو قَطَعَ وَقَدَّمَ، والثاني: فَاعَلَ - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو قَاتَلَ وَخَاتَمَ، والثالث: أَفْعَلَ - بزيادة همزة قبل الفاء - نحو أَحْسَنَ وَأَكْرَمَ.

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية، الأول: انْفَعَلَ - بزيادة همزة وَصَلَ ونون قبل الفاء - نحو انْكَسَرَ وانْشَعَبَ، والثاني: افْتَعَلَ - بزيادة همزة وصل قبل الفاء، وتاء بين الفاء والعين - نحو اجْتَمَعَ واتَّصَلَ، والثالث: افْعَلَّ - بزيادة همزة وصل قبل الفاء، وتضعيف اللام - نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ، والرابع: تَفَعَّلَ - بزيادة تاء قبل الفاء، وتضعيف الْعَيْنِ - نحو تَقَدَّمَ وتَصَدَّعَ، والخامس: تَفَاعَلَ - بزيادة التاء قبل فائه، وألف بين الفاء والعَيْنِ - نحو تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ.

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية، الأول: اسْتَفْعَلَ - بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء - نحو اسْتَقَامَ واسْتَقَرَّ، والثاني: افْعَوَعَلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف الْعَيْنِ، وزيادة واو بين العينين - نحو اغْدُوْدَنَّ واعْشَوْشَبَ، والثالث: افْعَوَّلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواو مُشَدَّدة بين العين واللام - نحو اجْلُوْدَ واعْلُوْطَ<sup>(١)</sup>، والرابع: افْعَالَّ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام - نحو احْمَارَّ واعْوَارَّ.

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءً واحد، وهو تَفَعَّلَلَ - بزيادة التاء قبل فائه - نحو تَدَخَّرَجَ وَتَبَعَّرَرَ.

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءًان، أولهما: افْعَنَّلَلَ - بزيادة همزة

(١) اجلود: أسرع في السير، واعلوط البعير: ركه بغير خطام.

الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى - نحو اَحْرَنْجَمَ وَاَفْرَنْعَ،  
وثانيهما: اَفْعَلَلْ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية -  
نحو اسْبَطَرَّ وَاَقْشَعَرَّ، وَاَطْمَأَنَّ.

(٨) وَيُلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ (وهو بناء «دَخَرَجَ») ثمانية أبنية أصلها  
من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، الأول: فَعْلَلَّ نحو جَلَبَبَ  
وَشَمَلَلَّ، والثاني: فَوَعَلَ نحو رَوَّدَنَ وَهَوَّجَلَ، والثالث: فَعَوَلَ نحو جَهْوَرَ  
وَدَهْوَرَ، والرابع: فَعِيلَ نحو بَيَّطَرَ وَسَيَّطَرَ، والخامس: فَعِيلَ نحو شَرَّيَفَ  
ورَهْيَأَ، والسادس: فَنَعَلَ نحو سَنَبَلَ وَشَنَّتَرَ، والسابع: فَعَنَلَ نحو قَلَنَسَ،  
والثامن: فَعَلَى نحو سَلَقَى.

(٩) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعَّلَلَّ»)  
سبعة أبنية أصلها من الثلاثي فزيد فيه حَرْفٌ للإلحاق ثم زيدت عليه  
التاء، الأول: تَفَعَّلَلَّ نحو تَجَلَّبَبَ وَتَشَمَلَلَّ، والثاني: تَمَفَعَّلَ نحو تَمَنَدَلَّ،  
والثالث: تَفَوَعَلَ، نحو تَكُوَّرَ وَتَجَوَّرَبَ، والرابع: تَفَعُولَ، نحو تَسْرُولَ  
وَتَرَهْوَكَ، والخامس: تَفَعِيلَ، نحو تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ، والسادس: تَفَعِيلَ،  
نحو تَرَهْيَأَ، والسابع: تَفَعَلَى، نحو تَقَلَّسَى وَتَجَعَّبَى.

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية، وأصلها من  
الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، الأول: أَفْعَنَلَلَّ  
نحو أَفْعَنَسَسَ وَأَفْعَنَدَدَ، والثاني: أَفْعَلَى، نحو اَحْرَنْبَى وَاسْلَقَى،  
والثالث: أَفْتَعَلَى. نحو اسْتَلَقَى وَاجْتَعَبَى.

\*\*\*

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً، لا لغرض معنوي،

بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجرى الكلمة المُلَحَقَةُ في تصرفها على ما تجري عليه الكلمة المُلَحَقُ بها. وضابط الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضي من الأفعال - مجردها، ومزیدها، ومُلَحَقُها - سبعة وثلاثون بناءً.

### الفصل الثاني في معاني هذه الأبنية

(١) لا يجيء بناء فَعَلَ - بضم العين - إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك، نحو جَدَرَ فُلَانٌ بالأمر، وَخَطَرَ قَدْرُهُ. وإذا أريد التعجبُ من فِعْلٍ أو المدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة، نحو قَضَوُ الرجل وَعَلِمَ، بمعنى ما أَقْضَاه وما أَعْلَمَه.

(٢) ويجيء بناء فَعِلَ - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمة، نحو ذَرَبَ لِسَانُهُ وَبَلَّغَ جَبِينُهُ، أو للدلالة على عَرَضٍ نحو جَرِبَ وَعَرَجَ وَعَمِصَ وَمَرَضَ، أو للدلالة على كبر عَضُو، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أَحْرَفٍ، نحو رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحَلَ وَجَبَهُ، وَعَجَزَتِ الْمَرْأَةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو ظمئ ورهب.

(٣) ويجيء بناء فَعَلَ - بفتح العين - للدلالة على الجمع نحو جَمَعَ وَخَشَرَ وَخَشَدَ، أو على التفريق، نحو بَذَرَ وَقَسَمَ، أو على الإعطاء، نحو مَنَحَ وَنَحَلَ، أو على المنع، نحو حَبَسَ وَمَنَعَ، أو على الامتناع، نحو أبى وَشَرَدَ وَجَمَعَ، أو على الغلبة، نحو قَهَرَ وَمَلَكَ، أو على

التحويل، نحو نَقَلَ وَصَرَفَ أو على التحول، نحو رَحَلَ وَذَهَبَ، أو على الاستقرار، نحو تَوَيَّ وَسَكَنَ، أو على السير، نحو ذَمَلَ وَمَشَى، أو على السَّتْرِ، نحو حَجَبَ وَخَبَأَ، أو على غير ذلك مما يَضَعُ حَضْرَهُ من المعاني.

(٤) ويجيء بناء فَعَّلَ للدلالة على الاتخاذ نحو قَمَطَرْتُ الكتابَ وَقَرَمَضْتُ: أي اتخذت قِمَطَرًا وَقَرْمُوضًا<sup>(١)</sup>، أو للدلالة على المشابهة، نحو حَنَظَلَ خَلْقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَقَمَ، أي أشبه الحَنَظَلَ والعَلَقَمَ، أو للدلالة على جَعَلَ شَيْءٌ فِي شَيْءٍ، نحو عَنَدَمَ ثَوْبُهُ وَنَرَجَسَ الدَوَاءُ، أي جعل فيه العَنَدَمَ والنَّرجسَ، أو للدلالة على الإصابة، نحو عَرَقَبُهُ وَغَلَصَمَهُ، أي: أصاب عُرْقُوبُهُ وَغَلَصَمَتُهُ، أو لاختصار المَرْكَبِ للدلالة على حكايته، نحو بَسْمَلٍ وَسَبْحَلٍ وَحَمْدَلٍ وَطَلَبَقٍ<sup>(٢)</sup>، أو لغير ذلك.

(٥) ويجيء بناء أَفْعَلَ للتعدية، نحو أَجْلَسَ وَأَخْرَجَ وَأَقَامَ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صَاحِبَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ، نحو أَلْبَنَتِ الشَّاةُ، وَأَثْمَرَ الْبُسْتَانُ، أو للدلالة على المصادفة، نحو أَبْخَلَّتُهُ وَأَعْظَمَتُهُ، أو للدلالة على السلب، نحو أَشْكَيْتُهُ وَأَقْدَيْتُهُ، أي: أزلتُ شَكْوَاهُ وَقَذَى عَيْنِهِ، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان، نحو أَصْحَرَ وَأَعْرَقَ وَأَتَهَمَ وَأَنْجَدَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى، أو للدلالة على الحينونة، وهي قُرْبُ الْفَاعِلِ مِنَ الدَّخُولِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعَ وَأَصْرَمَ النَّخْلَ: أي قُرْبَ حَصَادِهِ وَصِرَامِهِ، أو لغير ذلك.

(١) القرموض - بزنة عصفور - حفرة صغيرة يكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال «سبحان الله» وحمدل: أي قال «الحمد لله» وطلبق: أي قال «أطال الله بقاءك» ومن أمثله «جعفد» أي قال «جعلت فداك» و«مشال»: أي قال «ما شاء الله».

(٦) ويجيء بناء فَعَلْ للدلالة على التكثير، نحو جَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ، أو للتعدية، نحو خَرَجْتُهُ وَرَخَّيْتُهُ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو كَذَّبْتُهُ وَفَسَّقْتُهُ؛ أو للدلالة على السلب، نحو قَرَدْتُ البعير وقَشَرْتُ الفاكهة: أي أزلت قُرَادَهُ وقَشَرَهَا، أو للدلالة على التوجه نحو ما أَخَذَ الفعلُ منه، نحو شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ، أو لاختصار حكاية المُركَّب، نحو كَبَّرَ وهَلَّلَ وَحَمَّداً وَسَبَّحَ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشَبِّه ما أَخَذَ منه الفعلُ، نحو قَوَّسَ ظَهْرُ عَلِيٍّ، أي: أَنَحَنِي حتى أَشَبَّه القوس، أو غير ذلك.

(٧) ويجيء بناء فَاعَلَ للدلالة على المُفَاعَلَة، نحو جَادَبْتُ عَلِيًّا ثَوْبَهُ، أو للدلالة على التكثير، نحو ضَاعَفْتُ أَجَرَ المجتهد، وَكَثَّرْتُ إِحْسَانِي عَلَيْهِ، أو للدلالة على الموالاة، نحو تَابَعْتُ القراءة، وَوَالَيْتُ الصوم، أو لغير ذلك.

(٨) ويجيء بناء أَفْعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة، وَأَكْثَرُ ما تَكُونُ مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدي لواحد، نحو كَسَرْتُهُ فانكسر، وَقُدَّتُهُ فَأَنقَادَ، وقد يأتى لمطاوعة صيغة أَفْعَلَ، نحو أَغْلَقْتُ البابَ فَأَنغَلَقَ، وَأَزْعَجْتُ عَلِيًّا فَأَنْزَعَجَ.

(٩) ويجيء بناء أَفْتَعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة، ويطاوع الثلاثي، نحو جَمَعْتُهُ فاجتمع، وَغَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، ويطاوع بناء أَفْعَلَ، نحو أَنْصَفْتُهُ فَأَنْتَصَفَ، ويطاوع بناء فَعَّلَ، نحو عَدَلْتُ الرمحَ فَاغْتَدَلَ، ويأتى للدلالة على الاتخاذ، نحو اشْتَوَى واختتم<sup>(١)</sup>، أو للدلالة على التشارك، نحو

(١) اشتوى: اتخذ شواء، واختتم: أي اتخذ خاتماً.

اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة، نحو اِكْتَسَبَ واِكْتَسَبَ، أو للدلالة على الاختيار، نحو اِنْتَقَى واصْطَفَى واختَارَ، أو لغير ذلك.

(١٠) ويجيء بناء أَفْعَلٌ من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو اِحْمَرَّ واصْفَرَّ وَاغْوَرَّ وَاَحْوَلَّ.

(١١) ويجيء بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَةِ، وهو يطاوع فَعَلَ، نحو هَذَبْتُهُ فَهَذَبَ وَسَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، أو للدلالة على التكلف<sup>(١)</sup>، نحو نَكَرَمَ وَتَشَجَّعَ، أو للدلالة على الطلب، نحو تَعَظَّمَ وَتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيماً وذات يقين، أو لغير ذلك.

(١٢) ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المُشَارَكَةِ، نحو تَخَاصَمَا وَتَعَارَكَا، أو للدلالة على التكلف، نحو تَجَاهَلَ وَتَكَاسَلَ وَتَغَايَى<sup>(٢)</sup>، أو للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ وَتَابَعْتُهُ فَتَبَاعَعَ.

(١٣) ويجيء بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ، نحو اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ واسْتَوْهَبْتُهُ، أو للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ، نحو اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، واسْتَنْسَرَ الْبُعَاثُ، واسْتَيْسَبَ الشَّاةُ، واسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، أو للدلالة على المصادفة، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ واسْتَسَمَّمْتُهُ، أو لاختصار حكاية

(١) و (٢) الفرق بين التكلف بصيغة تفاعل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيها يجب الفاعل أن يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يجب أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «نكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يجب أن يكون كريماً، ثم تأمل في لفظ «تغايى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يجب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف، فلا تقول تكارم ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل فأين التكلف: فلا تقول تجهل ولا تكسل.

المركب، نحو اسْتَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك.

(١٤) ويجيء بناء تَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ، نحو دَحَرَجْتُ الكُرَّةَ فَتَدَحَرَجْتُ، وَبَعَثْتُ الحَبَّ فَتَبَعَثَ.

(١٥) ويجيء بناء أَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ أيضاً، نحو حَرَجْتُ الإبلَ فَأَحْرَجْتُمُ.

(١٦) ويجيء بناء أَفَعَّلَ للدلالة على المبالغة، نحو اشمَعَلْ في مشيه، وَاشْمَأَزْ، وَاطْمَأَنَّ، وَاقْشَعَرَ.

### الفصل الثالث

#### في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتَ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجه؛ لأن عَيْنَهُ إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين، أو مضمومها، أو مفتوحها، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها، ولا يأتي مضمومها، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً؛ فهذه ستة أوجه وردت مُسْتَعْمَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض.

(١) الوجه الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورمأه يرميه وباعه يبيعه،

ولازماً نحو جلس يجلس؛ وهو مَقِيسٌ مُطْرَدٌ فِي وَآوِيٍّ<sup>(١)</sup>، الفاء، نحو وَعَدَ يَعِدُ وَوَصَفَ يَصِفُ وَوَجَبَ يَجِبُ، وفي يائي العين، نحو جاء يجيء وفاء يَفِيءُ<sup>(٢)</sup> وباع يبيع وَمَانَ يَمِينُ<sup>(٣)</sup>، وفي يائي اللام<sup>(٤)</sup>، نحو أَوَى يَأْوِي وَبَرَى يَبْرِي وَتَوَى يَتَوَى وَجَرَى يَجْرِي، وفي المضَعَّفِ اللازم، نحو تَبَّتْ يَدُهُ تَبُّتٌ وَرَثَ الْجَبَلُ يَرِثُ وَصَحَّ الْأَمْرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسْمُوعٌ في غير هذه الأنواع.

(٢) الوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعدياً نحو نَصْرُهُ يَنْصُرُهُ وَكُتْبُهُ يَكْتُبُهُ وَأَمْرُهُ يَأْمُرُهُ، ويجيء لازماً، نحو قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وهو مَقِيسٌ مُطْرَدٌ فِي وَآوِيٍّ العين، نحو بَاءٌ يَبُوءُ وَجَابَ يَجُوبُ وَنَاءٌ يَنْوُءُ وَآبَ يَثُوبُ، وفي واوِيٍّ اللام، نحو أَسَا يَأْسُو وَتَلَا يَتَلَوُ وَجَفَا يَجْفُو وَصَفَا يَصْفُو، وفي المضَعَّفِ المتعدي، نحو صَبَّ الْمَاهُ يَصُبُّ وَعَبَّهُ يَعْبُهُ وَحَثَّهُ يَحْثُهُ وَمَجَّ الشَّرَابُ يَمْجُهُ، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمرٍ فغلب أحدهما الآخر فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فَضْرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ، وتناصرنا فنصرته فَأَنَا أَنْصُرُهُ.

(٣) الوجه الثالث: فَعَلَ يَفْعُلُ - يفتح عين الماضي والمضارع جميعاً - ولم يجيء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفاً

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرف الحلق كان من

باب فتح، نحو رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يبأى.



من أَحْرُفِ الحلق الستة التي هي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ وَبَدَأَ يَبْدَأُ وَبَهَتْ يَبْهَتْ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفاً من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازماً، نحو: نَأَى يَنُأَى، ومتعدياً نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَنَهَى يَنْهَى.

(٤) الوجه الرابع: فَعِلَ يَفْعُلُ - بكسر عين الماضي، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارع الفعل الماضي المكسور العين؛ لأنه أخف، وأدُلُّ على التصرف، وأكثر مادة، وكل فعل ماضٍ سمعته مكسور العين فاعلم أن مضارعه مفتوح العين، إلا خمسة عشر فعلاً من الواويِّ الفاء فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع. وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازماً، نحو ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفُرُ، وَتَعَدَّى نَحْوَ عَلِمَ الْأَمْرَ يَعْلَمُهُ وَفَهُمَ الْمَسْأَلَةَ يَفْهَمُهَا.

(٥) الوجه الخامس: فَعِلَ يَفْعُلُ - بكسر عين الماضي والمضارع جميعاً - وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهي: وَرِثَ، وَوَلَّى، وَوَرِمَ، وَوَرَعَ، وَوَمِقَ، وَوَفِقَ، وَوِثَقَ، وَوَرَى الْمُحُ، وَوَجَدَ بِهِ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ، وَوَرِكَ، وَوَكِمَ، وَوَقَعَ، وَوَهَمَ، وَوَعِمَ.

(٦) الوجه السادس: فَعَلَ يَفْعُلُ - بضم عين الماضي والمضارع جميعاً - وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازماً، ولا يكون إلا دالاً على وَصَفٍ خَلْقِي، أي: ذي مُكْت.

وَلَكْ أَنْ تَنْقُلَ إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ كُلِّ فَعْلٍ أَرَدْتَ الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّهُ صَارَ

كالغريزة، أو أردت التعجب منه، أو التمدح به، ومن أمثلة هذا الوجه:  
حَسَنَ يَحْسُنُ، وَكَرَّمَ يَكْرُمُ، وَرَفَّهُ يَرْفُهُ.

## الباب الثاني في الصحيح والمعتل، وأقسامهما وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل.

فالصحيح: ما خَلَّتْ حروفه الأصول من أَحْرَفِ العلة الثلاثة - وهي الألف، والواو، والياء -

والمعتل: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعف.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خُلُوِّه من أَحْرَفِ العلة، نحو ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَفَهَمَ، وَحَسِبَ، وَكَرَّمَ.

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزاً، نحو أخذ وأكل، وسأل ودأب، وقرأ وبدأ.

والمضعف نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي، فأما مضعف الثلاثي فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولائُهُ من جنسٍ واحدٍ، نحو عَضَّ، وَشَدَّ، وَمَدَّ، وأما مضعف الرباعي فهو: ما كانت فَاؤُهُ ولائُهُ الأولى من جنسٍ وعَيْنُهُ ولائُهُ الثانية من جنسٍ آخر، نحو زَلَزَلَ، وَوَسَّوَسَ، وَشَأْشَأَ.

والمعتل خمسة أقسام: مِثَالٌ، وَأَجُوفٌ، وناقص، ولفيف مَقْرُوقٌ، ولفيف مَقْرُونٌ.

فالمِثَال: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو وَعَدَ وَوَرِثَ وَيَنَعَ وَيَسَرَ.  
والأَجُوف: ما كانت عينُه حرفَ علةٍ، نحو قال: وبيع، وهاب، وخاف.

والناقص: ما كانت لامه حرفَ علةٍ، نحو رَضِيَ، وَسَرَوْ، وَنَهَى.  
واللفيف المَقْرُوق: ما كانت فاؤه ولامه حَرْفَيَّ علةٍ، نحو وَفَى، وَوَعَى، وَوَقَى.

واللفيف المَقْرُون: ما كانت عين ولامه حَرْفَيَّ علةٍ، نحو طَوَى، وَهَوَى، وَحَبَى.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول.

### الفصل الأول في السالم، وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما سلمت حُرُوفُه الأَصْلِيَّةُ من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «حروفه الأَصْلِيَّة» للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتماله على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أَكْرَمَ، وَأَسْلَمَ، وَأَنْعَمَ» يسمى سالماً، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو «قَاتَلَ».

وَنَاصَرَ، وَشَارَكَ» ونحو «بَيَّطَرَ، وَشَرَّيْفَ، وَرَوَّدَنَ، وَهَوَّجَلَ» يُسَمَّى سَالِماً وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسُنَّ في مُقَابَلَةٍ واحد من أصول الكلمة، وإنما هن أَحْرُفُ زَائِدَةٌ، وكذا نحو «اعْلُوْطَ وَاهْبِيْخَ» يسمى سَالِماً وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أصل، وإنما هما زائدان.

وَحَكَّمُ السَّالِمِ بجميع فروعه: أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر، أو نحوها<sup>(١)</sup> به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَقَ به تاء التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً<sup>(٢)</sup>، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك<sup>(٣)</sup>، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فإن كان ألفاً فتح آخر الفعل إن لم يكن مفتوحاً، نحو «يَضْرِبَانِ، وَيَنْصُرَانِ، وَأَضْرِبَا، وَأَنْصُرَا» وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقي ذلك الفتح، نحو «ضَرَبَا، وَنَصَرَا»<sup>(٤)</sup>، وإن كان الضمير واواً ضُمَّ له آخر الفعل، نحو «ضَرَبُوا، وَنَصَرُوا، وَيَضْرِبُونَ، وَيَنْصُرُونَ، وَأَضْرَبُوا، وَأَنْصَرُوا» وإن كان

(١) كتاء التانيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المجمل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الآخر هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

الضمير ياء كسر له آخر الفعل<sup>(١)</sup>، نحو «تَضْرِبِينَ، وتَضْرِبِينَ، واضْرِبِي، وانْضُرِي»، وإنما يفتح آخره أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيّرات وأسبابها، إن شاء الله.

### الفصل الثاني في المضعف، وأحكامه

هو - كما علمت - نوعان: مُضَعَّفُ الرَّبَاعِيِّ، ومُضَعَّفُ الثَّلَاثِيِّ.

فأما مضعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر<sup>(٢)</sup>، نحو «زَلَزَلْ، ودَمَدَمَ، وعَسَّعَسَ»، ويسمى مُطَابِقاً أيضاً.

ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو «اضربي» وراعت أنهم التزموا أن يحيثوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم - نحو «ضربني ونصري» - تحرزاً عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً - علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكماً، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت، نحو: سأسأ، وشأشأ، وصرصر، وبأبأ، وهأهأ، وقهقهه، وبسبس.

أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه. بعد أن فصلنا لك أحكام السالم في الفصل السابق.

وأما مضعف الثلاثي - ويقال له «الأسم» أيضاً - فهو: ما كانت عينه ولاؤه من جنسٍ واحدٍ.

وقولنا «عينه ولاؤه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحد، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو «اجلودٌ، وأعلوطٌ» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو «قطعٌ وذهبٌ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو «أحمرٌ، وأحمارٌ»<sup>(١)</sup>، ونحو «أقشعرٌ، وأطمأنٌ»<sup>(٢)</sup>؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة.

والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك: «مدٌ، وشدٌ، وأمتدٌ، واشتدٌ، واستمدٌ، واستمرٌ»<sup>(٣)</sup>.

ولم يجيء المضاعف من بابي «فتحٌ يفتحُ، وحسبٌ يحسبُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرهما فيهما - أصالة، كما لم يجيء

(٢١) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك.

(٢) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام.

من باب «كَرَّمَ يَكْرُمُ» - بضم العين فيهما - إلا في ألفاظ قليلة: منها لَبَّيْتُ وَفَكُكْتُ<sup>(١)</sup>، أي: صرت ذَا لُبٍّ وَفَكَّةً، وإنما يجيء من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو شَدَّ يَشُدُّ، وَشَدَّ يَشُدُّ، وَظَلَّ يَظَلُّ.

حكم ماضيه:

إذا أسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة - أو اتصل - به تاء التانيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عَلِيٌّ، وَخَفَّ محمودٌ، وَمَلَّ خالدٌ» وتقول: المحمدان مَدَّا، وَخَفَّا، وَمَلَّا» وتقول: «البكرون مَدُّوا، وَخَفُّوا، وَمَلُّوا» وتقول: «مَلَّتْ فاطمةٌ، وَخَفَّتْ، وَمَدَّتْ».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك - وذلك: تاء الفاعل، ونا، ونون النسوة - وجب فيه فكُّ الإدغام<sup>(٢)</sup>، تقول: «مَدَدْتُ، وَخَفَفْتُ، وَمَلَلْتُ، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَلْنَا، وَمَدَدْنَاهُ، وَخَفَفْنَاهُ، وَمَلَلْنَاهُ».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين - نحو ظَلَّ، وَمَلَّ<sup>(٣)</sup> - جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: بقاءه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهي الفتحة - فتقول: «ظَلْتُ، وَمَلْتُ» وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى (٥٦) -

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم «عززت الناقة تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام.

(٢) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٣) أصلهما: «ظلل، وملل، بوزن «علم».



(٦٥): ﴿فَظَلُّتُمْ تَفْكُهُونَ﴾ وقوله جلت كلمته (٢٠ - ٩٨): ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾<sup>(١)</sup>.

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظَلَّتْ، وَمِلَّتْ» وهذه لغة أهل الحجاز.

حكم مضارعه:

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة - مجزوماً كان أو غير مجزوم، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يَمُدَّان، وَيَخِفَّانِ: وَيَمَلَّانِ، وَلن يَمُدَّا، وَلن يَخِفَّا، وَلن يَمَلَّا، وَلم يَمُدَّا، وَلم يَخِفَّا، وَلم يَمَلَّا» وتقول: «المحمدون يُمُدُّون، وَيَخَفُّون، وَيَمَلُّون، وَلن يَمَلُّوا، وَلم يَمُدُّوا» وتقول: «أنت تَمَلِّين يا زينب، وَلن تَمَلِّي، وَلَمْ تَمَلِّي» وكذلك تقول: «يَمَلُّ زيد، وَلن يَمَلَّ، ومحمد يَمَلُّ، وَلن يَمَلَّ»، قال الله تعالى (٢٨ - ٣٥): «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ» وقال: (٢٠ - ٨١): (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفي الحديث: لَنْ يَمَلَّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا.

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلَّتْ بِمَرَأَى شَائِقِي وَيَمَسُّعِ  
أَلَا حَبِذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعِ  
وقوله أيضاً:

ظَلَّتْ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَأَقِفًا  
أَسْأَلُ الْمَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرٌ؟

وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وَمَا مَلِلْتُ وَلَكِنْ رَاذَ حُبُّكُمْ  
وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلَّتْ كَالسُّبُرِ

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوة - وجب فك الإدغام، تقول: «النِّسَاءُ يَمْلَلْنَ، وَيَشُدُّنَ، وَيَخْفِفْنَ».

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً - جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لَمْ يَشُدَّ، وَلَمْ يَمَلَّ، وَلَمْ يَخِفَّ» وتقول: «لَمْ يَشُدُّ، وَلَمْ يَمَلَّ، وَلَمْ يَخْفَفْ» والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى (٢٠ - ٨١): ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ وقال: (٧٤ - ٦): ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾، وقال (٢ - ٢٨٢): ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ - فليُمْلِلْ وليُّه بالعدل﴾.

حكم أمره:

إذا أسند إلى ضمير ساكن وجب فيه الإدغام، نحو «مُدًّا، ومُدُّوا، ومُدِّي» وإذا أسند إلى ضمير متحرك - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك، نحو «امُدُّنَ» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك، أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى (٣٦ - ١٩): ﴿وَاعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾.

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر:

فلسغة أهل نجد فتحه؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبهاً له بنحو «أَيْنَ، وَكَيْفَ» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ<sup>(١)</sup>، وخِفَّ».

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو «ظل وظل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجنب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقطوع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولغة بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: غُضُّ طَرْفَكَ، وَغُضُّ الطرف.

ولغة بني كعب الكسر مطلقاً؛ فيقولون «غُضُّ طَرْفَكَ، وَغُضُّ الطَّرْفُ».

ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول؛ فيقولون: «غُضُّ، وَخِفُّ، وَظَلُّ».

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ علي، والمحمدان مَدَّاً» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ، وَنَصَرَا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرف ساكن لعللة الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَدْتُ، وَمَدَدَنْ» وكذلك «يَمَدُّ، وَمَدَّ» في قولك: «يَمْدُدَنْ، وَامْدُدَنْ» تقابل الدال الأولى فيهن الصادفي «نَصَرْتُ، وَنَصَرَنْ، وَيَنْصُرَنْ، وَأَنْصُرَنْ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرف ساكن لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال

الأولى في نحو «لَمْ يَمْدُدْ، وَامْدُدْ» تقابل الصاد في نحو «لَمْ يَنْصُرْ، وَأَنْصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك<sup>(١)</sup>؟

وهذا الضابط مُطرد في جميع ما ذكرنا.

### الفصل الثالث في المهموز، وأحكامه

وهو - كما يعلم مما سبق - ما كان في مُقابلة فائه، أو عينه، أو لامه هَمْزٌ:

فأما مهموز الفاء<sup>(٢)</sup> فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو أَدَبَ يَأْدِبُ<sup>(٣)</sup>، وَأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ<sup>(٤)</sup> وَأَفَرَ يَأْفِرُ<sup>(٥)</sup> وَأَسَرَ يَأْسِرُ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو أَهَبَ يَأْهَبُ<sup>(٦)</sup> وَأَلَهُ يَأْلَهُ<sup>(٧)</sup>، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو أَرَجَ يَأْرَجُ،

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

(٢) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٣) أدب فهو أدب: دعا إلى طعام، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أدب؛ فإنه من باب كرم يكرم.

(٤) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضاً.

(٥) أفر: عدا، ووثب.

(٦) أهب: استعد.

(٧) ألّه: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

وَأَشْرَ يَأْشُرُ، وَأَزَبَتِ الْإِبِلُ تَأْزُبُ<sup>(١)</sup> وَأَشَحَّ يَأْشَحُ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ حَسَنَ يَحْسُنُ، نَحْوُ أَسْلَ يَأْسُلُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الصَّحِيحُ مِنْ مَهْمُوزِ الْعَيْنِ فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ فَتَحَ يَفْتَحُ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ رَأْسَ يَرَأْسُ، وَسَالَ يَسَالُ، وَذَأْبُ يَذْأَبُ، وَرَأْبُ الصَّدْعِ يَرَأْبُهُ، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ يَعْلَمُ، نَحْوُ يَيْئَسُ يِيْئَسُ، وَسَمَّ يَسَامُ، وَرَيْمَ يِرَامُ، وَيَيْئَسُ يِيْئَسُ، وَعَلَى مِثَالِ حَسَنَ يَحْسُنُ، نَحْوُ لَوْمَ يَلُومُ.

وَأَمَّا مَهْمُوزُ اللَّامِ فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ يَضْرِبُ، نَحْوُ: هَنَأَ الطَّعَامُ يَهْنِئُهُ<sup>(٥)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ فَتَحَ يَفْتَحُ، نَحْوُ سَبَأَ يَسْبَأُ، وَخَتَأَ يَخْتُوهُ، وَخَجَأَ يَخْجُوهُ، وَخَسَأَ يَخْسُوهُ، وَحَكَأَ الْعُقْدَةَ يَحْكُوْهَا<sup>(٦)</sup>، وَرَدَأَهُ يَرْدُوْهُ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ يَعْلَمُ، نَحْوُ صَدَى يَصْدَأُ، وَخَطَى يَخْطَأُ، وَرَزَى يَرْزَأُ، وَجَبَى يَجْبَأُ<sup>(٨)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ حَسَنَ يَحْسُنُ، نَحْوُ بَطَرُ يَبْطُؤُ، وَجَرُوْ يَجْرُوْ، وَدَنُوْ يَدْنُوْ، وَعَلَى مِثَالِ نَصَرَ يَنْصُرُ، نَحْوُ بَرَأَ يَبْرُؤُ<sup>(٩)</sup>.

(١) أَزَبَتِ الْإِبِلُ: لَمْ تَجْتَرِ.

(٢) أَشَحَّ - مِنْ بَابِ فَرَحٍ - غَضَبَ.

(٣) يُقَالُ: رَجُلٌ أَسِيلُ الْخَدِّ، أَيْ لَيْنُ الْخَدِّ طَوِيلُهُ.

(٤) وَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ يَضْرِبُ مِنَ الْمَعْتَدِلِ الْمِثَالِ كَثِيرًا، نَحْوُ: وَأَلْ يَلُّ، وَوَأَى يِي.

(٥) وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْ بَابِ نَصَرَ وَفَتَحَ.

وَيَجِيءُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَعْتَلِ نَحْوُ: جَاءَ يَجِيءُ، وَقَاءَ يَقِيءُ، وَفَاءَ يَفِيءُ.

(٦) حَكَأَ الْعُقْدَةَ، أَيْ: شَدَّهَا، وَمِثْلُهُ أَحْكَأَهَا، وَاحْتَكَاَهَا.

(٧) رَدَأَهُ بِ: جَعَلَهُ رَدَاءً وَقُوَّةً وَعِمَادًا.

(٨) جَبَى: ارْتَدَعَ، وَكْرَهُ، وَخَرَجَ، وَتَوَارَى، وَجَاءَ هَذِهِ الْفِعْلُ عَلَى مِثَالِ فَتَحَ يَفْتَحُ.

(٩) بَرَأَ الْمَرِيضُ: نَفَى عَنْهُ مِنَ مَرَضِهِ، وَجَاءَ عَلَى مِثَالِ فَتَحَ يَفْتَحُ وَكْرَمَ وَفَرَحَ.

وَيَجِيءُ مِثَالُ نَصَرَ مِنْ مَهْمُوزِ اللَّامِ فِي الْمَعْتَلِ الْأَجُوفِ كَثِيرًا، نَحْوُ: بَاءَ يَبُوءُ، وَسَاءَ يَسْبُوْهُ، وَنَاءَ يَنْوُءُ.

## حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة: قد كثر دَوْرَانِهَا في كلامهم فحذفوا همزتها قَصْداً إلى التخفيف، وهي :

أولاً: أَخَذَ وَأَكَلَ. حذفوا همزتهما من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «خُذْ وَكُلْ»<sup>(١)</sup> وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداءً. ويكثر حذفها إذا كانت مسبقة بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى (٢ - ٣٢): ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ﴾، وقال سبحانه (٧ - ٣١): ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾، وقال (٢ - ١٧٧): ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، وقال (٧ - ٣١): ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾.

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منها، بل أبقوها على قياس نظائرها، قال الله تعالى (٧ - ١٤٤): ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾

(١) أصلهما: «أَخَذَ، أَكَلَ» على مثال انصر، فحذفوا هاء الكلمة منهما فصارا «أَخَذَ، أَكَلَ» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالسكن وقد زال، فحذفوها، فصارا «خُذَ، وَكُلَ».

(٢) وتنميهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر، بل قيل: لا يجوز.

وقال جل شأنه (٤ - ٢): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾.

ثانياً: أَمَرَ وَسَالَ، حذفوا هَمْزَتَهُمَا من صيغة الأمر أيضاً، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وَسَلْ» إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة؛ فإن كانت مسبقة بشيء لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إِعَادَةُ الهمزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما؛ قال الله تعالى (٣ - ٢١١): ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وقال (١ - ٧٢): ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقال (٢٠ - ١٣٢): ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾.

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى (٢ - ٤٤): ﴿اتَّامُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنَسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وقال (٣ - ١٠١): ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال (٥ - ١٠١): ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْوؤُكُمْ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾. فَوَزُنْ «مُرْ، وَخُذْ، وَكُلْ» غُلْ، ووزن «سَلْ» فَلْ.

ثالثاً: رَأَى، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتِي المضارع والأمر، بعد نَقْل حركة الهمز إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، وَرَهْ»<sup>(١)</sup>، قال تعالى (٩٦ - ١٤): ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾.

فوزن «يَرَى» يَقْلْ، ووزن «رَهْ» فَهْ.

(١) أصل «يرى» يرى، على مثال يفتح، تحركت الياء - التي هي لام الكلمة - وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين. وأصل «ره» «ارأه» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

رابعاً: أَرَى، حذفوا همزة الكلمة، وهي عينها في جميع صيغة: الماضي، والمضارع، والأمر<sup>(١)</sup>، وسائر المشتقات، قال الله تعالى (٣١) - (٥٣): ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ﴾ وقال (٧ - ١٤٣): ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ وقال (٤ - ١٥٣): ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ وقال (٣١ - ٢٩): ﴿أَرْنَا اللَّذِّينَ أَضَلَّانَا﴾.

فوزن «أَرَى» أَفَلْ، ووزن «يُري» يُفِلْ، ووزن «أَرِ» أَفِ.

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ، نحو «قَرَأَ، وَنَشَأَ، وَبَدَأَ» ثم أسند للضمير المتحرك: فعامة العرب على تحقيق الهمزة؛ فتقول: قَرَأْتُ، وَنَشَأْتُ، وَبَدَأْتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قَرَيْتُ، وَنَشَيْتُ، وَبَدَيْتُ، وَمَلَيْتُ الإناءَ، وَخَبَيْتُ الْمَتَاعَ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أَقَرَّ، وَأَخْبَأَ، وَأَنْشَأَ - بالتخفيف أيضاً - فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسياً، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف، تقول: لم أَقَرَّ، ولم أَبْدَأَ، ولم أَنْشَأَ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقوها؛ فتقول:

(١) أصل أرى الماضي «أَرَى» على مثال أكرم، تحركت الياء - التي هي اللام - وانفتح ما قبلها؛ فقلت ألفاً، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع «يرئى» على مثال يكرم، استقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أره» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت حركة الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.



لم أَقَرَّ، ولم أَبْدَ، ولم أَنَشْ، وتقول: لم أَقَرَّا، ولم أَبْدَا، ولم أَنَشَا، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين - نحو سأل - فيقال فيه: سَالَ، وفي مضارعه: يَسَالُ، وفي أمره: سَلْ<sup>(١)</sup>.

وقد جاء على هذا قول الشاعر:  
سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالُوا، وَمَا صَدَّقُوا

### الفصل الرابع في المثال، وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف عِلَّةٍ<sup>(٢)</sup>، وتكون فاؤه واوًا، أو ياء ولا يمكن أن تكون ألفًا<sup>(٣)</sup>، كما لا يمكن إعلال واوه أو

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذًا في القياس كما ذكرنا آنفًا، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين: كالحذف في «خف، ونم» وأصل «سل» على هذا: اسأل، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبله، ثم خففت الهمزة، واستغنى عن همزة الوصل، فصار «سال» فحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة.

قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب.

(٢) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضية مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف، وقد يقال له «المعتل» بالإطلاق.

(٣) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداءً، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وفعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطاً وأخراً وإن لم تكن أصلية، نحو: قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا.

يائه .

فأما المثال الواوي فيجيء على خمسة أوجه؛ الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو «وَبِئْسَ» وَوَجَعَ، وَوَجَلَ، وَوَجَمْتُ، وَوَذَرَ، وَوَسِخَ، وَوَسِعَ، وَوَسَنَ، وَوَصَبَ، وَوَضَرَ، وَوَطَفَ، وَوَطِئَ، وَوَغَرَ، وَوَقَرْتُ أُذُنَهُ، وَوَكَعَ، وَوَلَعَ، وَوَلَّهَ، وَوَهَلَ. الثاني: مثال «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو «وَثَرَ، وَثَقَ، وَوَجَزَ، وَوَجَهَ، وَوَحَمَ، وَوَضُوَ، وَوَفَحَ». الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو «وَجَأَ، وَوَدَعَ، وَوَزَعَ، وَوَقَعَ، وَوَهَبَ، وَوَضَعَ، وَوَلَعَ». الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو «وَرَثَ، وَوَرَعَ، وَوَرِمَ، وَوَفَقَ، وَوَلَعَ». الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَدَ، وَوَتَبَ، وَوَجَبَ».

ولم يجيء من الواوي على مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قولهم: «وَجَدَ يَجْدُ»<sup>(١)</sup>. وعليها قول جرير:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَفَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً<sup>(٢)</sup>

وأما المثال اليائي<sup>(٣)</sup> فإن أمثلته في العربية قليلة جداً، وقد جاءت

(١) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة، ولا تحذف، لما ستعلمه قريباً، فكان حقهم أن يقولوا: يوجد - بوزان «ينصر» - غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذاً، واستثقالاً.

(٢) تقع: روى، الحوائم: العطاش، غليلاً: حرارة عطش، يقول: لو أنك تشاين لورى المسبح بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانية والهجر.

(٣) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا، ولكني أردت ذكره تميماً للبحث، وقد راجعت القاموس والمختار والمصباح؛ لاستيعاب ما جاءوا به وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصريين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه.

على أربعة أوجه؛ الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو يَسِرُ، وَيَتِمُّ، وَيَقِظُ، وَيَبْقِنُ، وَيَيْسِرُ. الثاني: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو «يَقَعُ، وَيَنَعُ»<sup>(١)</sup> الثالث: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» نحو «يَمَنُ» الرابع: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «يَنَعُ»<sup>(٢)</sup>، وَيَسِرُ.

### حكم ماضيه:

ماضي المثال - سواء أكان واوياً أم كان يائياً - كماضي السالم في جميع حالاته<sup>(٣)</sup> تقول: «وَعَدْتُ، وَعَدْنَا، وَعَدْتَ، وَعَدْتِ، وَعَدْتُمَا، وَعَدْتُمْ، وَعَدْتَنِّي، وَعَدَ، وَعَدْتَ، وَعَدَا، وَعَدْنَا، وَعَدُوا، وَعَدْنِ» وتقول: «يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتَنِّي، يَسَرُ، يَسَرَا، يَسَرْنَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ».

### حكم مضارعه وأمره:

أما اليائى فمثل السالم لا يحذف منه شيء<sup>(٤)</sup>، ولا يُعَلُّ نوع من أنواع الإعلال.

(١) و (٢) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى.

(٣) المراد أنه لا يعتل بأي نوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفاً من أحرف العلة؛ إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الابتداء بالساكين؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور؛ وعلمته ظاهرة؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً فيكون غيباً، وإلباساً بصورة الأمر، وإما أن تحذف وتعوض: في الأول أو في الآخر، فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

(٤) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيويه وهما يسر يسر - كوعد يعد - ويشس يشس - كوهم بهم - في لغة.

وأما الواوي فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوباً، بشرطين:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً<sup>(١)</sup> نحو «وَصَلَ، وورِثَ».

الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضاً، نحو «ورِثَ يرِثُ، ووثقَ يثقُ، ووفىَ يَفِيّ، ووعمَ يَعِمُ» أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو «وَصَلَ يصلُ، ووعدَ يعدُّ، ووجبَ يجبُ، ووصفَ يصفُ».

فإن اختل الشرط الأول: بأن كان الفعل مزيداً فيه نحو «أَوْجَبَ، وأورقَ، وأوعدَ، وأوجفَ» ونحو «وَأَعَدَّ، وواصلَ، ووازرَ، وواءلَ» لم تُحذف الواو لعدم الياء المفتوحة<sup>(٢)</sup>، تقول: يُوجبُ، ويُورقُ، ويُوهِدُ، ويُوجِفُ، ويُؤَاعِدُ، ويُؤَاصِلُ، ويُؤَازِرُ، ويُؤَائِلُ».

وإن اختل الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة - لم تحذف الواو لعدم الكسرة<sup>(٣)</sup> تقول: «يُوجهُ، ويُجزُّ، ويُوضُّ، ويُؤخِّمُ، ويُؤفِّحُ» وكذا «يُوجلُّ، ويُوهِّلُ» وفي القرآن الكريم: (١٥ - ٥٣): ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾.

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُّ» في لغة عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدَّة أفعال: فسقطت الواو

(١) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحاً، ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة.

(٢) و (٣) ولهذا لو كان نحو «وعدَ، ووصفَ، وورثَ، ووعمَ» مبنياً للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يُوعِدُ، ويُوصِفُ، ويُورِثُ، ويُوعِمُ» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

فيها، وقياسُها البقاء، وهي: يَبْذُرُ، وَيَسْعُ، وَيَطَأُ، وَيَلْعُ، وَيَهْبُ، وَيَدْعُ، وَيَزْعُ، وَيَقْعُ، وَيَضَعُ، وَيَلْغُ<sup>(١)</sup>.

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عُقَيْلٍ، وهي: «يَوَغِّرُ، وَيَوْلُهُ، وَيَوْلُغُ، وَيَوَجِّلُ، وَيَوْهَلُ» وهي عند غير عقيل: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

والأمر - في هذا كله - كالمضارع، إلا فيما سلمت واوه من الحذف، وهو مفتوح العين أو مكسورها؛ فإن الواو في هذين تقلب باء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، تقول: «إِيَجَلُ، إِيَهْلُ، إِيَغْرُ» بكسر العين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم.

وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِلْ، وَعِدْ، وَصِفْ» وتقول أيضاً: «ذَرْ، وَسَعْ، وَطَأْ، وَلْعْ، وَهَبْ، وَدَعْ، وَزَعْ، وَلَغْ».

وإنما حذفت الواو في الأمر - مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يقطع منه.

(تنبيهان): الأول: إذا كان مصدر الفعل المثالي الواوي على مثال «فِعْلٌ» - بكسر الفاء - جاز لك أن تحذف فاءه<sup>(٢)</sup>، وتعوّض عنها التاء بعد

(١) أعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقاً للقياس، مدعياً أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين استئصالاً لاجتماع الكسرة وحرف الجلق، واستصبحوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسع» فهما شاذان إجماعاً، لأن ماضيهما مكسور العين فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

(٢) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو «رقة - اسم للفضة، وحشة - اسم للأرض الموحشة - وجهه - اسم للمكان الذي تتوجه إليه».

لاميه، نحو «عِدَّة، وَزِنَةٌ، وَصِفَةٌ» وتعويض هذه التاء واجب: لا يجوز عدمه عند الفراء، ومذهب سيبويه - رحمه الله! - أن التعويض ليس لازماً، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه<sup>(١)</sup>، تمسكاً بقول الفضل بن العباس:   
إِنْ الْخَلِيطُ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني: إذا أردت أن تبني على مثال «افتعل»، من المثال الواوي أو اليائي لزمك أن تقلب فاءه تاء، ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميع المشتقات وَأَصْلُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، تقول: «اتَّصَلَ، وَاتَّعَدَ، وَاتَّقَى، يَتَّصِلُ، وَيَتَّعِدُ، وَيَتَّقِي، اتَّصَلَ، وَاتَّعَدَ، وَاتَّقَى، اتَّصَالًا، وَاتِّعَادًا، وَاتَّقَاءً؛ فَهُوَ مُتَّصِلٌ، وَمُتَّعِدٌ، وَمُتَّقٍ - إلخ»، وتقول «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتَّسَارًا - إلخ».

والأصل «أَوْ تَصَلَ» فقلبت الواو تاء فصار «اتصل» فلم يكن بُدٌّ من الإدغام، لوقوع أول المتجانسين ساكناً، وثانيهما متحركاً، وكذا الباقي.

## الفصل الخامس في الأجوف، وأحكامه

وهو<sup>(٢)</sup> - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرفاً من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع، لأن عينه إما أن تكون واواً، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تقلب ألفاً.

(١) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة

(٢) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها «حَوِّلَ، وَعَوِّرَ، وَصَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَحَاوَلَ، وَتَقَاوَلَا. وَتَحَاوَرَا، وَاشْتَوَرَا، وَاجْتَوَرَا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً «قَامَ، وَصَامَ، وَنَامَ، وَخَافَ، وَأَقَامَ، وَأَجَاعَ، وَأَنْقَادَ، وَأَنَادَ، وَاسْتَقَامَ، وَاسْتَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها «غَيَّدَ، وَحَيَّدَ، وَصَيَّدَ، وَبَايَعَ، وَشَايَعَ، وَتَبَايَعَا، وَتَسَايَفَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً «بَاعَ، وَجَاءَ، وَأَذَاعَ، وَأَفَاءَ، وَامْتَارَ، وَاسْتَرَابَ، وَاسْتَخَارَ».

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه، الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واوياً كان أو يائياً، نحو «خَافَ يَخَافُ، وَمَاتَ يَمُوتُ<sup>(١)</sup>، وَهَابَ يَهَابُ، وَعَوِّرَ يَعَوِّرُ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ» والثاني: «نَصَرَ يَنْصُرُ» ولا يكون إلا واوياً، نحو «مَاجَ يَمْوُجُ، وَذَابَ يَذُوبُ» الثالث: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائياً، نحو «طَابَ يَطِيبُ، وَعَاشَ يَعِيشُ» ولم يجيء على غير هذه الأوجه<sup>(٢)</sup>.

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به:

يجب تصحيح عينه - أي بقاءها على حالها، واواً كانت أو ياء - في المواضع الآتية، وهي:

(١) لغة في «مات يموت».

(٢) وردت كلمة واحدة على مثال كرم يكرم، وهي قولهم «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب نصر.

أولاً: أن يكون على مثال فَعَلَ - بكسر العين<sup>(١)</sup> - بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أَفْعَلَ» وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو «حَوَّلَ فهو أَحْوَل، وَعَوَّرَ فهو أَعْوَرُ، وَحَيَّدَ فهو أَحْيَدُ، وَغَيَّدَ فهو أَغْيَدُ» فإن كان على مثال فَعَلَ - بفتح العين - اعتلت عَيْنُهُ - أي: قلبت أَلِفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو «بَاعَ، وَعَاثَ، وَقَالَ، وَصَامَ» وإن كان على مثال فَعَلَ - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مقال أَفْعَلَ وجب إعلاله أيضاً، نحو «خَافَ فهو خَائِفٌ، وَمَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَدَّ الإعلال في نحو قول الشاعر:

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي      أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا<sup>(٢)</sup>

ثانياً: أن يكون على صيغة «فَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء نحو «بَايَعَ، وَضَايَقَ، وَبَايَنَ، وَدَايَنَ» وعلة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثاً: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو

(١) إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما، وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعل اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افعل، وافعال - بتشديد اللام فيهما - نحو أعمش وأعماش، وأحمر وأحمار، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو أخول وأعور، وأحوال وأعوار، وأغيد، وأحيد، وأغياذ، وأحياذ، وصيغة فعل - بكسر العين - الذي الوصف منه على أفعل - مقتطعة من هاتين؛ فقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله «تعارا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.



«تَجَاوَلَا، وَتَصَاوَلَا، وَتَقَاوَلَا، وَتَفَاوَتَا، وَتَنَاوَشَا، وَتَهَاوَنَا» أم كانت العين ياء نحو «تَدَايَنَا، وَتَبَايَعَا، وَتَبَايَنَا، وَتَزَايَدَ، وَتَمَايَدَ» والعلة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في «فَاعَلَ» قال تعالى (٢ - ٢٨٢): ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾.

رابعاً: أن يكون عَلَى مثال «فَعَّلَ» - بتشديد العين - سواء أكان واوياً، نحو «سَوَّلَ، وَعَوَّلَ، وَسَوَّفَ، وَكَوَّرَ، وَهَوَّنَ، وَهَوَّمَ» أم كان يائياً، نحو «بَيَّنَّ، وَبَيَّتَ، وَسَيَّرَ، وَخَيَّرَ، وَزَيَّنَ، وَصَيَّرَ» ولم تعتل العين فراراً من الإلباس؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت في «بَيَّنَّ» مثلاً: «بَايَنَّ»، قال تعالى (٥ - ٣٠): ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾.

خامساً: أن يكون عَلَى مثال «تَفَعَّلَ» سواء أكان واوياً نحو «تَسَوَّلَ، وَتَسَوَّرَ، وَتَهَوَّعَ، وَتَقَوَّلَ، وَتَلَوَّنَ، وَتَأَوَّلَ» أم كان يائياً، نحو «تَطَيَّبَ، وَتَغَيَّبَ، وَتَمَيَّزَ، وَتَصَيَّدَ، وَتَشَيَّعَ، وَتَرَيَّثَ» والعلة هي علة السابق، قال الله تعالى (٣٨ - ٢١): ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ وقال سبحانه (١٤ - ٤٥): ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

سادساً: أن يكون عَلَى مثال «أَفَعَّلَ» سواء أكان واوياً نحو «أَحَوَّلَ، وَأَعَوَّرَ، وَأَسَوَّدَ» أم كان يائياً، نحو «أَبْيَضَّ، وَأَغْيَدَّ، وَأَحْيَدَّ» ولم تُعَلَّ العين لسكون ما قبلها، ولم تنقل حركتها إلى الساكن - مع أنه حَرَفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة ثم تُعَلَّ فراراً من التقاء الساكنين، ومن الإلباس، قال الله تعالى (٣ - ١٠٦): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ وقال (٣ - ١٠٧): ﴿أَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ﴾.

سابعاً: أن يكون عَلَى مثال «أَفْعَالُ» سواء أكان واوياً نحو «أَحْوَالُ،

وَأَعَوَّارٌ» أم كان يائياً، نحو «أَبْيَاضٌ، وَأَغْيَاضٌ» والعلة في وجوب تصحيحه هي علة السابق.

ثامناً: أن يكون على مثال «أَفْتَعَلَ» وذلك بشرطين؛ أحدهما: أن تكون عينه واواً، والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو «اجْتَوَرُوا، وَاشْتَوَرُوا، وَارْذَوُجُوا» فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو «ابْتَاعُوا، وَاسْتَأْفُوا، وَاكْتَال، وَامْتَارَ» - وجب إعلاله، وكذلك إن كانت العين واواً لم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو «اسْتَاكَ، وَاسْتَأَقَ، وَاسْتَاءَ، وَاقْتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو - عدا ما سبق - صِيغُ: «أَفْعَلْ، وَانْفَعَلْ، وَاسْتَفْعَلْ» نحو «أَجَابَ، وَأَقَامَ، وَأَهَابَ، وَأَخَافَ»<sup>(١)</sup>، ونحو «انْقَادَ، وَانْذَاحَ، وَانْمَاحَ، وَانْمَاعَ»<sup>(٢)</sup>، ونحو «اسْتَقَامَ، وَاسْتَقَالَ، وَاسْتَرَاحَ، وَاسْتَفَادَ»<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت كلمات على صيغة «أَفْعَلْ» وكلمات على صيغة «اسْتَفْعَلْ» مما عينه حرف علة من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أُغِيْمَتِ السماء، وأغول الصبي، واستحوذ عليهم الشيطان، واستنوق الجمل،

(١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم: - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفاً، فصار أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً. وبالقلب بعده.

(٢) أصل «انقاده» ونحوه: انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، فلزم قلبها ألفاً، فصار «انقاده» فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.

(٣) أصل استفاد ونحوه: استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.

واستتسيت الشاة، واستَعْقِل<sup>(١)</sup> الصبي، وقال عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ؛ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم<sup>(٢)</sup> وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه، وقرَّ ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثي مجرد - نحو «أَغِيَمَتِ السماء»، فإنه يقال «غَامَتِ السماء» فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً، وما ليس له ثلاثي مجرد - نحو «اسْتَنَوَقَ الجمل» - فأجاز التصحيح فيه<sup>(٣)</sup>.

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به:

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح، فإن حكمها كحكم السالم: لا يحذف منها شيء، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً، تقول: «غَيِدْتُ، وَحَوَلْتُ، وَغَيَدَا، وَحَوَلَا، وَغَيِدُوا، وَحَوَلُوا» وتقول: «حَاوَلْتُ، وَدَايَنْتُ، وَحَاوَلَا، وَدَايَنَا، وَحَاوَلُوا، وَدَايَنُوا» وكذا «تَقَاوَلْتُ، وَتَمَايَدْتُ،

(١) أي: شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل.

(٢) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع.

(٣) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة - هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة - ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه؛ فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان: أحدهما موجب، والآخر مجوز، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال، وجاء فيها التصحيح على الأصل، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب.

وَتَقَاوَلَا، وَتَمَايَدَا» وكذا «عَوَّلَتْ، وَبَيَّنَّتْ، وَعَوَّلَا. وَبَيَّنَّا - إلخ».

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التانيث؛ بقيت على حالها، تقول: بَاعَا، وَقَالَا، وَخَافَا، وَابْتَاعَا، وَاسْتَاكََا، وَابْتَاَعُوا، وَاسْتَاكُوا، وَأَجَابَا، وَأَهَابَا، وَأَجَابُوا، وَأَهَابُوا، وَانْقَادَا، وَانْمَاعَا، وَانْقَادُوا، وَانْمَاعُوا، وَاسْتَقَامَا، وَاسْتَقَادَا، وَاسْتَقَامُوا، وَاسْتَقَادُوا.

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وَجَبَ حَذْفُ الْعَيْنِ: تخلصاً من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها، تقول: «ابْتَعْتُ، وَاسْتَكْتُ، وَأَجَبْتُ، وَأَهَبْتُ، وَانْقَدْتُ، وَاسْتَقَمْتُ، وَاسْتَقَدْتُ»<sup>(١)</sup> إلخ.

وأما الثلاثي المجرد: فإن كان على «فَعِلَ» بكسر العين - وذلك باب «عَلِمَ» - وجب كسر الفاء إيداناً بحركة العين المحذوفة، ولا فَرْقٌ في هذا النوع بين الواوي واليائي، تقول: «خِفْتُ، وَمِثْتُ، وَهَبْتُ»<sup>(٢)</sup> وإن كان على مثال «فَعَلَ» - بفتح العين - وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» فَرْقٌ بين الواوي واليائي؛ فتضم فاء الواوي - وهو باب «نَصَرَ» - إيداناً بنفس الحرف المحذوف، وتكسر فاء اليائي - وهو باب «ضَرَبَ» لذلك السبب.

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقذف «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) أصل «خفت» وأخواته «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها.

تقول: «صُمْتُ، وَقُدْتُ، وَقُلْتُ<sup>(١)</sup>» وتقول: «بُعْتُ، وَطُبْتُ. وَعِشْتُ<sup>(٢)</sup>» وإن كان مضموم العين على فعل - حَذَفَتِ العين وضمت الفاء للدلالة على الواو؛ نحو «طُلْتُ» قال الله تعالى: (١٩ - ٥): ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾. وقال سبحانه (٢٠ - ٦٨): ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣): ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال (١٤ - ١٠): ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾. وقال (٤١ - ١١): ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ وقال (١٥ - ١٩): ﴿قَالُوا إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾.

### حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «غَيْدٌ يَغِيدُ، وَحَوْرٌ يَحْوِرُ، وَنَاوِلٌ يُنَاوِلُ، وَبَايَعٌ يُبَايِعُ، وَسَوَّلٌ يُسَوِّلُ، وَبَيْنٌ يُبَيِّنُ، وَتَقَوَّلٌ يَتَقَوَّلُ، وَتَبَيَّنَ يُتَبَيَّنُ، وَتَبَايَعَ يُتَبَايَعُ، وَتَهَاوَنَ يُسَوِّلُ، وَبَيْنٌ يُبَيِّنُ، وَتَقَوَّلٌ يَتَقَوَّلُ، وَتَبَيَّنَ يُتَبَيَّنُ، وَتَبَايَعَ يُتَبَايَعُ، وَتَهَاوَنَ يُسَوِّلُ».

(١) أصل «قلت» وأخواته «قال» فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضممة إشعاراً بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته «طاب» فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيداناً بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى الضمير المتحرك في موضعين، الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، والثاني: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيدان بالحركة، وفي الثاني إيدان بالحرف، وتضم في موضعين أيضاً بهذه المنزلة.

(٣) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمتها: أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمتها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

يَتَهَاوَنُ، وَآخَوْلُ يَحْوَلُ، وَاغْيَدُ يَغِيدُ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، وَاحْوَالُ يَحْوَالُ، وَاغْيَادُ يَغْيَادُ.

واما المضارع مما يجب فيه الإعلال؛ فإنه يعتل أيضاً، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع:

الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي «انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ»<sup>(١)</sup>؛ فإن حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو «انْقَادَ يَنْقَادُ، وَانْدَاحَ يَنْدَاحُ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ، وَاشْتَارَ الْعَسَلُ يَشْتَارُهُ».

والأصل في المضارع «يَنْقُودُ، وَيَخْتِيرُ» على مثال ينطلق ويجتمع، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفاً؛ فصارا «يَخْتَارُ، وَيَنْقَادُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي، الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «علم يعلم»؛ فلذلك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو «قَالَ يَقُولُ، وَبَاعَ يَبِيعُ».

والأصل في المضارع: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ» على مثال ينصر ويضرب؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصار «يَقُولُ، وَيَبِيعُ».

(١) أما صيغة انفعَلَ فتعمل دائماً؛ وأما كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واواً وكانت الصيغة دالة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ» نحو «خَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَكَادَ يَكَادُ» ونحو «أَقَامَ يُقِيمُ، وَأَجَابَ يُجِيبُ، وَأَفَادَ يُفِيدُ» ونحو «اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخَوْفُ» على مثال يَعْلَمُ - فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن؛ فصار «يَخَافُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقَوْمُ» على مثال يُكْرِمُ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار «يُقَوْمُ» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة<sup>(١)</sup>، فصار «يُقِيمُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقَوْمُ» على مثال يستغفر، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار «يَسْتَقَوْمُ» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، فصار «يَسْتَقِيمُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ أَخَوَاتَهُنَّ.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً، فإذا جُزِمَ: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإذا كان مما يجب إعلاله - بأي نوع من أنواع الإعلال -

(١) و (٢) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أَفْعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ» ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بَانَ» لقلت: «أَبَانَ يَبِينُ وَاسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وجب حذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين، تقول «يَخَافُ التَّقِيُّ من عذاب الله، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ، وَإِنْ تَسْتَقِيمُ تَنْجَحُ» ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف: إذا أسند إلى الضمير الساكن، نحو «لا تَخَافُوا» أو أَكَّدَ بِإِحْدَى نُونِي التوكيد، نحو «وَأَمَّا تَخَافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

### حكم أمره:

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، وعلى هذا فالأمر من الأجوف الذي تصحُّ عينه في الماضي والمضارع مثل الأمر من السالم، تقول: «أَغْيَدُ، وَبَيِّنُ، وَاجْتَوِرَا» وما أشبه ذلك.

والأمر من الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثل مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يؤكد بإحدى النونين، تقول: «خَفَ، وَاسْتَقِمَّ، وَأَجِبَّ» وتقول: «خَافِي رَبِّكَ وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

### حكم إسناد المضارع للضمير:

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً، تقول: «يَخَافَانِ، وَيَخَافُونَ، وَتَخَافِينَ، وَلَنْ يَخَافَا، وَلَنْ يَخَافُوا، وَلَنْ تَخَافِي، وَلَمْ تَخَافَا، وَلَمْ تَخَافُوا، وكذا الباقي من المُثَلِّ.



وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ<sup>(١)</sup> إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً، تقول «النِّسَاءُ يَقُلْنَ، وَلَنْ يَثْبُنَ، وَلَمْ يَرُعَنَّ».

### حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم: فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العين التي حُذِفَتْ منه حالُ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولاً، وَخَافاً، وَبِيعاً، وَقُولُوا، وَخَافُوا، وَبِيعُوا، وَقُولِي، وَخَافِي، وَبِيعِي» وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة<sup>(٢)</sup>، تقول: «قُلْنَ، وَخَفْنَ، وَبِيعْنَ» قال الله تعالى (٢٠ - ٤٤): ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا﴾ وقال (٢ - ٨٣): ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وقال (١٠ - ٨٩): ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ وقال (٢٠ - ٧٣): ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ وقال (١٧ - ٧٨): ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ وقال (٣٣ - ٣٢): ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وقال (٤٦ - ٣١): ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾.

(١) حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون، وحرف العلة ساكن أيضاً، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عنه للعلة نفسها، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين.

(٢) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فاصل «قُلْنَ» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضممة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قُلْنَ» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضممة القاف عارضة عند الإسناد؛ للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

## الفصل السادس

### في الناقص، وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما كانت لامه حرف علة، وتكون اللام واواً أو ياء، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه - على التفصيل - ستة؛ لأن كلاً من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفاً، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واواً، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَدَوْ، وَرَخَوْ، وَسَرَوْ».

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء<sup>(١)</sup>: «حَظِي، وَحَفِي، وَحَلِي، وَرَجِي، وَرَضِي، وَشَقِي» وكذا «حَوِي، وَقَوِي، وَلَوِي» وستأتي في الليف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً<sup>(٢)</sup>: «سَمَا، وَدَعَا، وَغَزَا».

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين - وهو باب علم يعلم ليس غير - وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واواً في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرهما، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واواً في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلى الشيء - من أبواب رضى، ودعا، وسرو - ضد مر، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واواً في نحو «الرضوان، والرضوة» - بكسر فسكون فيهما - وهكذا.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين - وهو بالاستقراء بابان؛ أحدهما باب نصر ينصر، نحو «دعا يدعوا، وسما يسمو، وعدا يعدو» والثاني باب فتح يفتح، نحو «صغى يصغى، وضحى =

ومثال الياء الأصلية الباقية «رَقِي، وَزَكِي، وَشَصِي، وَطَغِي، وَصَغِي»، ومثله «ضَوِي، وَعَيِي، وَهَوِي» وستأتي في الليف.

ومثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت واواً<sup>(١)</sup>: «نَهَو» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثال ما أصل لامه الياء وقل انقلبت ألفاً<sup>(٢)</sup>: «رَمَى، وَكَفَى، وَهَمَى، وَمَأَى».

\*\*\*

ويجيء الناقص على خمسة أوجه؛ الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ»<sup>(٣)</sup>، نحو «مَرَى يَمْرِي، وَقَلَى يَقْلِي». الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»<sup>(٤)</sup>، نحو «دَعَا يَدْعُو، وَسَمَا يَسْمُو، وَعَلَا يَعْلُو». الثالث: «فَتَحَ يَفْتَحُ»<sup>(٥)</sup>، نحو «نَحَا يَنْحِي، وَطَغَى يَطْغَى، وَرَعَى يَرَعَى، وَسَعَى يَسْعَى».

يضحى.

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجرى الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.

(١) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين - وهو باب كرم يكرم - وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً، والذي يدل على أن أصل الواو في «نَهَو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نَهِيَةٌ» للعقل.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين - وذلك بالاستقراء بابان؛ أحدهما باب فتح يفتح، نحو «رَأَى يَرَى، وَنَهَى يَنْهَى، وَنَأَى يَنْأَى، وَسَعَى يَسْعَى» والثاني باب ضرب يضرب، نحو «هَدَاهُ اللَّهُ يَهْدِيهِ، وَفَرَى ضَيْفَهُ يَقْرِبُهُ، وَعَصَى يَعْصِي، وَسَقَى يَسْقِي».

(٣) ولا يكون إلا يائياً، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفاً كما علمت.

(٤) ولا يكون إلا واوياً، وتنقلب واؤه في ماضيه ألفاً كما علمت.

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً؛ فمثال اليائي نهى يَنْهَى، ومثال الواوي صغا يَصْغَى، وتنقلب الواو والياء في ماضية ألفاً كما أثبتك.

الرابع: مثال «كَرَّم يَكْرُمُ»<sup>(١)</sup>، نحو «رَخُو يَرْخُو، وَسَرُو يَسْرُو». الخامس: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>، نحو «حَفِيَ يَحْفَى، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَرَقِيَ يَرْقَى».

حكم ماضية قبل الاتصال بالضمائر:

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً، وذلك لأن اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً<sup>(٣)</sup>.

نحو: «سَلَقَى، وَقَلَسَى، وَأَعْطَى، وَأَبْقَى، وَذَارَى، وَنَادَى، وَاهْتَدَى، وَاقْتَدَى، وَأَنْجَلَى، وَأَنْهَوَى، وَتَلَقَّى، وَتَزَكَّى، وَتَرَضَّى، وَتَعَامَى، وَاسْتَدَعَى، وَاسْتَغْشَى».

والأصل في جميع ذلك «أَبْقَى» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها

(١) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.

(٢) ويكون واوياً كما يكون يائياً، فمثال الواوي «حظي يحظى»، ومثال اليائي «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

(٣) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو أعطى - إذ أصله أعطو - على مثال أحسن - فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً، لكونها وقعت رابعة فصاعداً، فيصير: أعطى، ثم تنقلب الياء ألفاً، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقبلون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشارة إلى أن الذي أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوي.

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفاً البتة، ولكنها على نوعين في ذلك: الأول ما يحدث له هذه الإعلال بلا واسطة وهو اليائي، والثاني: ما حدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوي.

فقلبت ألفاً؛ فصار «أَبْقَى»، وقِسِرَ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإذا أن تكون عينه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واواً سلمت، نحو «سَرَوْ» وإن كانت ياء انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة، نحو «رَضِيَ».

وإن كانت عينه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً - واواً كان أصلها، أو ياء - لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو «سَمَا، وَرَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة - وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي<sup>(١)</sup> - صارت اللام واواً<sup>(٢)</sup>، نحو «يَسْرُو، وَيَدْعُو» وإن كانت كسرة - ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كله، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي - صارت اللام ياء<sup>(٣)</sup>. نحو «يَرْمِي وَيُعْطِي، وَيَنْهَوِي، وَيَسْتَوْلِي» وإن كانت الحركة فتحة - ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي - صارت ألفاً<sup>(٤)</sup>، نحو «يَرْضَى، وَيَطْفِئُ، وَيَتَوَلَّى، وَيَتَزَكَّى».

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التشكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والمحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كاختيها.

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها:

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واواً<sup>(١)</sup> أو ياء سلمت؛ تقول «سَرَوْتُ، وَرَضَيْتُ» وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، ودَعَوْتُ، إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أَعْيَيْتُ، وَاسْتَدْعَيْتُ» وتقول: «غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وَسَمَوْتُ» وتقول: «رَمَيْتُ، وَكَنَيْتُ وَبَغَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التانيث: فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا؛ تقول: «سَرَوْتُ، وَرَضَيْتُ» وإن كانت اللام ألفاً حذفت<sup>(٢)</sup> في الثلاثي وغيره؛ تقول: «دَعَعْتُ، وَسَمَمْتُ، وَغَزَرْتُ، وَرَمَمْتُ، وَبَنَنْتُ، وَكَنْتُ» وتقول: «أَعْطَطْتُ، وَوَالَتُ، وَاسْتَدَعَتُ».

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألفاً الاثنين بقي الفعل على حاله إذا كان واوياً أو يائياً؛ تقول: «سَرَوْا، وَرَضِيَا»، وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ما عدا الثلاثي، وَرُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أَعْطَيَا، وَنَادَيَا، وَنَاجَيَا، وَاسْتَدْعَيَا»، وتقول: «غَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَيَا، وَبَغَيَا»<sup>(٣)</sup>، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراحنة لا على أصله؛ فمثلاً «رمى»، وأعطى، واستدعى، تعتبر لاماتهن ألفاً، لا ياء، ونحو «رضى»، ورجى، وجوى، تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رمت» مثلاً «رميت» على مثال ضربت - وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت ألفاً، فصار «رمت» فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التانيث، فحذفت الألف فراراً من التقائهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحدهما ألفاً لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزوا» مثلاً، فيلتبس الواحد بالمتن.

لام الفعل: واواً كانت، أو ياء، أو ألفاً، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً للايذان بالحرف لمحذوف، وَضُمَّ الحرف الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «أَعْطُوا، وَاسْتَدْعُوا، وَنَادُوا، وَغَزُوا، وَدَعُوا، وَرَمَوْا، وَبَغَوْا»، وتقول: «سَرُوا، وَبَدُوا، وَرَضُوا، وَبَقُوا». قال الله تعالى (٤٣ - ٧٧): ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾، وقال (٧١ - ٧): ﴿وَاسْتَغْشُوا ثِيَابَهُمْ﴾، وقال (١٠ - ٢٢): ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وقال (٩٨ - ٨): ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ وقال (٥ - ١٤): ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾.

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا، تقول: «النِّسْوَةُ يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَغْزُونَ<sup>(١)</sup>»، وتقول: «النِّسْوَةُ يَرْمِينَ، وَيُسْرِينَ، وَيُعْطِينَ، وَيَسْتَدْعِينَ، وَيُنَادِينَ<sup>(٢)</sup>». قال الله تعالى (٢ - ٢٣٧): ﴿إِلَّا أَنْ يَقْعُونَ﴾ وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً، نحو «يَرْضَيْنَ، وَيَخْشَيْنَ، وَيَتَزَكَيْنَ، وَيَتَدَاعَيْنَ، وَيَتَنَاجَيْنَ».

وإسناده لألف الاثنين مثل إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتقلب الألف ياءً مطلقاً، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح، تقول «المحمدان يَسْرَوَانِ، وَيَدْعَوَانِ، وَيَغْزَوَانِ، وَيَرْمِيَانِ، وَيُسْرِيَانِ، وَيُعْطِيَانِ، وَيَسْتَدْعِيَانِ، وَيُنَادِيَانِ، وَيَرْضَيَانِ، وَيَخْشِيَانِ، وَيَتَزَكِيَانِ، وَيَتَدَاعِيَانِ، وَيَتَنَاجِيَانِ».

- (١) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرون» تماماً؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريباً، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.
- (٢) الياء في نحو «النساء يرمين» كالياء في «يضربن» تماماً، فهي لام الكلمة بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف.

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً - واواً كانت، أو ياء أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وَضُمَّ ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، تقول: «يَرْضَوْنَ، وَيَخْشَوْنَ، وَيَتَزَكَّوْنَ وَيَتَدَاعَوْنَ، وَيَتَنَاجَوْنَ» وتقول «يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَغْزُونَ<sup>(١)</sup>، وَيَرْمُونَ، وَيَسْرُونَ<sup>(٢)</sup>، وَيُعْطُونَ، وَيَسْتَدْعُونَ، وَيُنَادُونَ» قال الله تعالى (٦٧ - ١٢): ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ وقال سبحانه (٥٨ - ٩): ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وقال (٤٦ - ٤): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾.

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واواً كانت، أو ياء، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ، وَتَرْضَيْنَ، وَتَدْعَيْنَ، وَتَعْلَيْنَ، وَتَرْمَيْنَ، وَتَبْنَيْنَ، وَتُعْطَيْنَ، وَتَسْتَرْضَيْنَ».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تحذف في

(١) قد نيهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون» - من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم ولامه واو.

(٢) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السرى - وهو السير ليلاً - ولامه ياء.



الأمر، لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام<sup>(١)</sup>.

ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوًا، وقلبت ياء إن كانت ألفًا، تقول: «يَا نِسْوَةَ آسِرُونَ، وَأَدْعُونَ، وَأَغْزُونَ، وَأَرْمِينَ، وَأَسْرِينَ، وَأَعْطِينَ، وَاسْتَدْعِينَ، وَنَادِينَ، وَأَرْضِينَ، وَأَخْشِينَ، وَتَزَكِّيْنَ، وَتَدَاعِينَ، وَتَنَاجِينَ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَانِ آسِرُوا، وَأَدْعُوا، وَأَغْزُوا، وَأَرْمُوا، وَأَسْرُوا، وَأَعْطُوا، وَاسْتَدْعُوا، وَنَادُوا، وَأَخْشُوا، وَتَزَكَّيَا، وَتَدَاعِيَا، وَتَنَاجِيَا».

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقًا - واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفًا - وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحًا، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضم قبل واو الجماعة، تقول: «أَرْضُوا، وَأَخْشُوا، وَتَزَكَّوْا، وَاسْرُوا، وَأَدْعُوا، وَأَغْزُوا، وَأَرْمُوا، وَأَعْطُوا، وَاسْتَدْعُوا» وتقول: «أَرْضِي، وَأَخْشِي، وَتَزَكِّي، وَأَسْرِي، وَأَعْطِي، وَاسْتَدْعِي».

### الفصل السابع في الليف المفروق، وأحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فائؤه ولامه حَرْفَيْنِ من أَحْرَفِ العلة.

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حيثئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

وتقع فاؤه واواً في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم «يَدِي»<sup>(١)</sup>.

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفاً. ولا تكون لامه واواً<sup>(٢)</sup>.

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفاً: «وَحَى، وودَى، ووشَى».

ومثال ما لامه ياء باقية على حالها: «وَجَى، وِرَى، ولي».

ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه، أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَى يَعْى، وَنَى يَنْى، وَهَى يَهَى» الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَجَى يَوْجَى»<sup>(٣)</sup> الثالث: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو «وَلَّى يَلَّى، وِرَى يَرَى»<sup>(٤)</sup>.

(١) يدي - من باب رضي - أي: ذهبت يده ويست، ويداه - من باب ضرب - أي أصاب يده، أو ضربها، ويداه - ومثله أيداه - أي: اتخذ عنده يدا، وياداه مياداة: جازاه يداً بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد:

بَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بَنٍ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجَدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأبيات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كان اغتر بما في نسخ الصحاح من كتاب الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطليوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واواً في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واواً، ولهذا فإنه يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كما في نحو: «قوى» وشبهه، له بليضاح.

(٣ و ٤) تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل؟

حكمه:

يعامل اللفيف المفروق: من جهة فائه معاملة المثال، ومن جهة لاهمه معاملة الناقص.

وعلى هذا ثبت فائؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً، وكذا إن كانت واواً والعين مفتوحة، تقول: «يَذِي يَذِي، وأَيْدٍ» وتقول: «وَجِي يَوْجِي واوج»<sup>(١)</sup>، وتحذف فائؤه في المضارع من الثلاثي المجرد والأمر إذا كانت واواً والعين مكسورة - وذلك باب ضرب، وباب حسب - تقول: «وَعَى يَعِي، ووْنَى يَنْي، ووْهَى يَهِي»، وتقول: «وَلِي يَلِي، ووْرِي يَرِي».

وتحذف لاهمه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضاً، إلا إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول «النَّسوةُ لم يَعِينَ، وَيَنْيَنَ، وَيَهَيْنَ، وَيَلِينُ، وَيَوْجَيْنَ». وتقول أيضاً: «يا نسوة عِين، وَنِينَ، وَهَيْنَ، وَلِينَ، واوَجَيْنَ»<sup>(٢)</sup>. وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: المحمداً يَعِيَانِ، وَيَنْيَانِ، وَيَهِيَانِ، وَيَوْجِيَانِ، وتحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضاً «يا محمدان عِيَا، وَنِيَا، وَهِيَا، وَلِيَا، وَأَوْجِيَا»<sup>(٣)</sup>.

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة<sup>(٤)</sup>، أو إلى الضمير المستتر حذفت لاهمه: فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فائؤه صار

(١) و (٢) و (٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول:

كما تقول: إيجل.

(٤) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

الباقى من الفعل حرفاً واحداً، وهو العين، فيجب - حينئذ - اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «فَه، لَه، فَه، نَه، دَه».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف<sup>(١)</sup>، تقول: «لَمْ يَقَهْ، وَلَمْ يَلَهْ» إلخ، ويجوز أن تقول: «لَمْ يَلِ وَلَمْ يَقِ» وصلّاً ووقفاً.

## الفصل الثامن في اللفيف المقرون، وأحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عَيْنُهُ وَلَا مُهُ حرفين من أَحْرَفِ العلة.

(١) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطرت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع جائزاً؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة؛ قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو «لَمْ يَغْزِهْ» و«لَمْ يَخْشِهْ» و«لَمْ يَرْمِهْ» ومنه (لم يتسنه) أو لأجل البناء نحو «اغْزِهْ» و«اخْشِهْ» و«ارْمِهْ» ومنه (فبهذا هم اقتده) والهاء في كل ذلك جائزة، لا واجبة، إلا في مسألة واحدة - وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد - كالأمر من وعى يعي، فإنك تقول «عه» قال الناطم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو «لَمْ يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (ومن تق) بترك الهاء اهـ.

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً<sup>(١)</sup>، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما «حَيَّيْ، وَغَيَّيْ»، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً<sup>(٢)</sup>.

### والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسة الآتية.

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً، نحو «حَوَى، وَغَوَى، وَغَوَى، وَزَوَى، وَبَوَى»<sup>(٣)</sup>.

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو «غَوِيَّ، وَقَوِيَّ، وَجَوِيَّ، وَحَوِيَّ، وَلَوِيَّ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو «دَوِيَّ، وَدَوِيَّ، وَرَوِيَّ، وَضَوِيَّ، وَهَوِيَّ، وَتَوِيَّ، وَصَوِيَّ».

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبتدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكروها توالي الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة - وإن كان الواو أثقل من الياء - ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقل مستكره جداً، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاماً وكانت العين مع ذلك واواً، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت» قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنَّ غَوْتُ غَوِيْتُ، وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ  
وستعرف قريباً سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب القاموس - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء؛ لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واواً ولامه واواً يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين.

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً، نحو: «أوى، ثوى، حوى، ذوى، روى، شوى، صوى، ضوى، طوى، كوى، لوى، نوى، هوى».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حيي، وعيي».

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين، الأول مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «عوى، وحوى» ونحو «ذوى، ونوى»، الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو «غوى، وقوى» ونحو «عَيي، ودوي».

حكمه:

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه، ولو وُجِدَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ للإعلال، بل تُعَادَلُ معاملة عين الصحيح، فتبقى على حالها<sup>(١)</sup>.

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص، بلا فرق<sup>(٢)</sup>، فإن وُجِدَ ما يقتضي

(١) لأنك لو أعلمتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين في حرفين متقاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فعملوا العين ويصححوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كأن مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إلى أصلها واواً كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغوين، وغويا» فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لا =

قَلْبَهَا أَلْفًا انْقَلَبَتْ أَلْفًا، نحو «طَوَى، وَلَوَى، وَغَوَى، وَعَوَى» ونحو «يَهَوَى، وَيَضَوَى، وَيَقَوَى، وَيَجَوَى» وإن وُجِدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو «يَطْوِي، وَيَهْوِي، وَيَلْوِي، وَيَنْوِي» وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى المضير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة<sup>(١)</sup> أو ياء المخاطبة، تقول: «لم يَطْوِ مُحَمَّدٌ، ولم يَلَوْ، واطْوُوا يا محمدان، وأَلْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا وَلَوَوْا، وهم يَطْوُونُ وَيَلْوُونُ، واطْوُوا وَالْوَوَا، وَأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ، واطْوِي، وَالْوِي» وإن لم توجد علة تقتضي شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في «حَيٍّ وَعَيٍّ»<sup>(٢)</sup>.

= تتم القاعدة، إلا أن يدعي أنهم ردوا الألف واواً أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قبلوا الواو ياء فراراً من الواوين.

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون» «يلويون» على مثال يضربون - فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلاًن في كلمة، وثانيهما متحرك لزوماً، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم؛ ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:  
عَبْرًا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتَ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ  
وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَيْ اسْأَيْلَهَا عَيْتَ جَوَاباً، وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

### الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر، وفيه فصلان

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

### الفصل الأول

#### في الأحكام العامة

تُشتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف - سواء كان كلهن أصولاً نحو «دَخَرَجَ» أم كان بعضهن زائداً نحو قَدَّمَ وأَكْرَمَ وَقَاتَلَ - وجب أن يكون حرف المضارعة مضموماً، تقول: «تَدَخَرَجُ، وَيُقَدِّمُ، وَيُكْرِمُ، وَيُقَاتِلُ» وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَخَرَجَ، وَأَنْطَلَقَ، أو على ستة نحو اسْتَغْفَرَ وَأَقْعَنْدَدَ - وجب أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً، تقول: «يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَدَخَرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنْدَدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسر في مُضَارِعِ الرباعي،



نحو «يُكْرِمُ، وَيُقَدِّمُ، وَيُقَاتِلُ، وَيُدْخِرُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج، تقول في المضارع منهن: «يُنْطَلِقُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ» فإن كان الماضي الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة نحو «تَقْدَمُ، وَتَقَاتِلُ، وَتُدْخِرُ» فما قبل الآخر في مضارعه مفتوح، تقول: «يَتَقَدَّمُ، وَيَتَقَاتِلُ، وَيَتُدْخِرُ» فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريق معرفة ذلك فيه السماع<sup>(١)</sup> من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً - نحو يَتَعَلَّمُ، وَيَتَشَاوَرُ، وَيَصُومُ، وَيَبِيعُ - تَرَكْتَ الباقي على حاله، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين، فتقول: «تَعَلَّمَ، وَتَشَارَكَ، وَصُمَ، وَبِعَ»، وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً - نحو يَكْتُبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَنْصَرِفُ، وَيَسْتَغْفِرُ - اجْتَلَبْتَ همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة يجب كسرهما، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة، فتقول: «أَكْتُبُ، إِعْلَمْ، إِضْرِبْ، اجْتَمِعْ، اِنْصَرِفْ، اِسْتَغْفِرْ».

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا

القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

## الفصل الثاني في أحكام تخص بعض الأنواع<sup>(١)</sup>

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتها - وهي عين الفعل - تقول: «يرى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، ورة» وتحذف الهمزة من «أخذ، وأكل، وسأل» في صيغة الأمر إذا بدىء بها، تقول: «خُذْ، كُلْ، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ وفي الحديث: «مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس» فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفت لما يعينك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأخُذْ في شأن نفسك» قال الله تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ وقال سبحانه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: ماضي المضعف الثلاثي ومضارعه غير للمجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: «شَدَّ يَشُدُّ، وَمَدَّ يَمْدُ، وَفَرَّ يَفِرُّ، فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك، تقول: الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّدْنَ، وَمَدَدْنَ وَيَمْدُدْنَ، وَفَرَرْنَ وَيَفِرُّرْنَ وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام، تقول: اشْدُدْ ولا تَشُدُّ، وإن شئت قلت: شُدْ ولا تَشُدْ.

ثالثاً: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين،

(١) ستجد في هذا الفصل تكراراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

(٢) انظر مباحث المهموز.

الأول: أن تكون الفاء واواً، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصاً من وقوع الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة<sup>(١)</sup>، والكسرة، تقول في مضارع «وَعَدَ، وَوَرِثَ» وأمرهما: «يَعِدُ، وَيَرِثُ، وَعِدْ، وَرِثْ».

رابعاً: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَالَ، وَبَاعَ، وَخَافَ»: «لَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبِعْ، وَلَمْ يَخَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ، وَخَفْ» فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنيّاً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف، تقول: «لَمْ يَقُولُوا، وَلَمْ يَبِيعُوا، وَلَمْ يَخَافُوا» وتقول: «قُولُوا، وَقُولُوا، وَيُقُولِي، وَيَبِيعُوا، وَيَخَافُوا، وَيَخَافِي».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو «الفاطمات قُلْنَ، وَيَعْنُ، وَخَفْنَ، وَيَقُلْنَ، وَيَبِيعْنَ، وَيَخَفْنَ» وتقول: «يا فاطمات قُلْنَ خيراً، وَيَعْنِ الدُّنْيَا، وَخَفْنَ اللهُ»<sup>(٢)</sup>.

خامساً: تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره، تقول في «خَشِيَ، وَرَضِيَ، وَسَرَوْ، وَرَمَى، وَطَوَى»: «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْضَ، وَلَمْ يَسِرْ، وَلَمْ يَرْمَ، وَلَمْ يَطْوِ» وكذا «أَخْشَ، وَارْضَ، وَاسِرْ، وَاعْزَ، وَارْمَ، وَاطْوِ».

سادساً: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال، ومن

(١) هذا ظاهر في المضارع المبذوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبذوء بغير الياء والأمر على سنته؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٢) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير أن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء.

جهة لامه معاملة الناقص، فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وقى، ووفى، وونى، وودى، وولى، ووعى»: «قَه، وفَه، ونَه، ودَه، وله، وعَه».

سابعاً: تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة أفْعَل، نحو أكرَم، وأبْقَى، وأوْعَد، ومن أمره، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه، تقول: يُكرِم، ويُبْقِي، ويُوْعِد، وتقول: أكرِم، وأبْقِ، وأوْعِد، وتقول: هو مُكرِم، ومُبْقِي، ومُوْعِد، وهو مُكرِم، ومُبْقِي، ومُوْعِد.

والأصل في هذا الحذف المضارع المبدوء بهمزة المضارعة، ثم حُمِل عليه بقية صيغ المضارع، وفعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لوبقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة فكان يقال «أأكرم» وقياس نظائر ذلك أن تقلب ثانية الهمزتين واواً طلباً للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذاً<sup>(١)</sup> قول الشاعر:

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا \*

وقول الراجز:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ \*

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لامن جهة القياس.

## الباب الرابع في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضي - باعتبار اتصال ضمائر الرفع به - إلى ثلاثة عشر وجهاً: اثنان للمتكلم، وهما: نَصَرْتُ، ونَصَرْنَا<sup>(١)</sup>، وخمسة للمخاطب، وهي: «نَصَرْتَ، نَصَرْتُ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ»<sup>(٢)</sup>، وستة للغائب، وهي: نَصَرَ، نَصَرْتَ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ<sup>(٣)</sup>.

وللمضارع في تصاريفه ثلاثة عشر وجهاً أيضاً: اثنان للمتكلم، وهما، أَنَصِرُ ونَنَصِرُ، وخمسة للمخاطب، وهي: تَنَصِّرُ، وتَنَصِّرِينَ، وتَنَصِّرَانِ، وتَنَصِّرُونَ، وتَنَصِّرْنَ، وستة للغائب، وهي: يَنَصِّرُ مُحَمَّدٌ، وتَنَصِّرُ هُنْدٌ، ويَنَصِّرَانِ، وتَنَصِّرَانِ، ويَنَصِّرُونَ، ويَنَصِّرْنَ<sup>(٤)</sup>.

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير - وهي: اَنَصِرْ، وَأَنصِرِي، وَأَنصِرَا، وَأَنصِرُوا، وَأَنصِرْنَ - وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب<sup>(٥)</sup>.

(١) أولهما للمتكلم وحده، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.

(٢) الأول للمخاطب المذكر، والثاني للمخاطبة المؤنثة، والثالث للاثنتين المخاطبتين مطلقاً أي مذكرين كانا أو مؤنثين، والرابع لجمع الذكور: المخاطبين، والخامس لجمع الإناث: المخاطبات.

(٣) الأول للغائب المذكر، والثاني للغائبة المؤنثة، والثالث للاثنتين الغائبتين، والرابع للاثنتين الغائبتين، والخامس لجمع الذكور الغائبين، والسادس لجمع الإناث الغائبات.

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي.

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي.

الباب الخامس  
في تقسيم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد  
وفيه فصلان  
الفصل الأول  
في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

وَالْأَصْلُ أَنَّكَ تُوجِّهُ كَلَامَكَ إِلَى الْمُخَاطَبِ لِتُبَيِّنَ لَهُ مَا فِي نَفْسِكَ:  
خَبْرًا كَانَ، أَوْ طَلِبًا، وَقَدْ تَعَرَّضُ لَكَ حَالٌ تَسْتَدْعِي أَنْ تَبْرَزَ مَا يَتَلَجَّلُجُ فِي  
صَدْرِكَ عَلَى صُورَةِ التَّأْكِيدِ، لِنَفِيدِ الْكَلَامِ قُوَّةً لَا تَكُونُ لَهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ عَلَى  
غَيْرِ صُورَةِ التَّوَكِيدِ، وَقَدْ تَكْفَلُ عَلَى الْمَعْنَانِي بَيَانِ هَذِهِ الْحَالَاتِ، فَلَيْسَ  
مِنْ شَأْنِنَا أَنْ نَتَعَرَّضَ لِبَيَانِهَا، كَمَا أَنَّنَا لَا نَتَعَرَّضُ هُنَا لِمَا تُؤَكِّدُ بِهِ الْجُمْلُ  
الْأَسْمِيَّةَ.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان<sup>(١)</sup>، إحداهما: نون مشددة،

(١) لَهْذَيْنِ النُّونَيْنِ تَأْثِيرٌ فِي لَفْظِ الْفِعْلِ، وَتَأْثِيرٌ فِي مَعْنَاهُ: أَمَّا تَأْثِيرُهُمَا فِي لَفْظِهِ فَلَأَنَّهُمَا يَخْرِجَانِهِ مِنَ  
الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَأَمَّا تَأْثِيرُهُمَا فِي مَعْنَاهُ فَلَأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَخْلُصُ الْفِعْلُ  
الْمُضَارِعُ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَيَمَحُضُهُ لَهُ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُمَا يَحْتَمِلُ الْإِسْتِقْبَالَ كَمَا يَحْتَمِلُ الْحَالُ، وَبَيْنَ  
النُّونَيْنِ فَرْقٌ؛ فَإِنَّ الشَّدِيدَةَ أَقْوَى دَلَالَةً عَلَى التَّأْكِيدِ مِنَ الْخَفِيفَةِ، لِأَنَّ تَكَرُّرَ النُّونِ قَدْ جَعَلَ بِمَنْزِلَةِ  
تَكَرُّرِ التَّأْكِيدِ، فَإِذَا قُلْتَ: «اضْرِبْ» بِضَمِّ الْبَاءِ وَبِنُونٍ خَفِيفَةٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: «اضْرِبُوا كُلَّكُمْ» فَإِذَا  
قُلْتَ «اضْرِبْ» بِضَمِّ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ خَفِيفَةٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: «اضْرِبُوا كُلَّكُمْ أَجْمَعُونَ» وَقَدْ  
اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَيْنِ النُّونَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ؛ أَحَدُهَا: أَنَّ الْخَفِيفَةَ أَصْلٌ لِبَسَاطَتِهَا،  
وَالشَّدِيدَةُ فَرْعٌ عَنْهَا، الثَّانِي عَكْسُ هَذَا الرَّأْيِ، الثَّالِثُ: أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا أَصْلٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَإِلَيْهِ  
تَذَهَبُ.

كالواقعة في نحو قوله تعالى (١٤ - ١٢). ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا﴾  
والثانية نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي.  
فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَّارٌ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي - وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ - لَأُثَّارُ  
وقد اجتمعنا في قوله تعالت كلمته (١٢ - ٣٢): ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا﴾  
مِنَ الصَّاعِرِينَ.

وليس كل فعل يجوز تأكيده، بل الأفعال في جواز التأكيد وعدمه  
على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي، لأن معناه لا  
يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائماً، وهو الأمر، وذلك لأنه  
للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحياناً، ولا يجوز تأكيده أحياناً  
أخرى، وهو المضارع، والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي<sup>(١)</sup>.

أولاً: أن يقع شرطاً بعد «إن» الشرطية المدغمة في «ما» الزائدة  
المؤكدّة، نحو «إِذَا تَجْتَهَدَنَّ فَأَبَشِرْ بِحَسَنِ النَّاسِجَةِ»، وقال الله تعالى (٨ -  
٥٨): ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ وقال (١٩ - ٢٦): ﴿فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ  
الْبَشَرِ أَحَدًا﴾، وقال (٨ - ٤٧): ﴿فَإِذَا تَقَفَّيْتُمْ﴾، وقال (٧ - ٢٠٠):  
﴿إِذَا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾.

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالة على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء بيانها تفصيلاً مواضع  
دلالة على الاستقبال، لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

ثانياً: أن يكون واقعاً بعد أداة طلب، نحو «لَتَجْتَهِدَنَّ، وَلَا تَغْفَلَنَّ، وهل تفعلَنَّ الخير؟ ولينتك تُبْصِرَنَّ العواقب، وازرع المعروف لَعَلَّكَ تَجْنِبَنَّ ثوابه، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعك، وهَلَّا تُعَوِّدَنَّ صديقك المريض»، قال الله تعالى (١٤ - ٤٢): ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾.

ثالثاً: أن يكون منفيّاً بلا، نحو «لَا يَلْعَبَنَّ الْكُسُولُ وهو يظن في اللعب خيراً» وقال تعالى (٨ - ٢٥): ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾.

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيد فيما بعدها<sup>(١)</sup>، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تَعَرَّضَ له حَالَةٌ توجب تأكيد به حيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك - بعد كونه مستقبلاً - إذا كان مُشْتَبَّأً، جواباً لقسم، غير مفصول من لامة بفواصل، نحو «والله لَيَنْجَحَنَّ المجتهد، وَلَيَنْدَمَنَّ الكسول» وقال الله تعالى (٢١ - ٥٧): ﴿وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ﴾.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مُشْتَبَّأً، أو كان مفصولاً من اللام بفواصل امتنع توكيده، قال الله تعالى (١٢ - ٨٥): ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكَرُ يوسف﴾<sup>(٢)</sup>، وقال جل شأنه (٧٥ - ١): ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال (٩٣ - ٥): ﴿وَلَسَنُوفُ يُعْطِيكَ رَبِّكَ فَتَرُضَى﴾، وقال (٣ - ١٥٨): ﴿وَلَيِّنَ مُنَّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِأَلِيَّ اللَّهِ تَحْشُرُونَ﴾.

(١) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

(٢) إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتى» من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفي وشبهه.

(٣) في قراءة ابن كثير.



## الفصل الثاني في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيدَه إما صحيحُ الآخر - وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف - وإما معتل الآخر - وهو يشمل الناقص، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالالف، أو بالواو، أو بالياء.

وعلى أية حال، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد، ظاهراً، أو مستتراً، أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة.

فإن كان الفعلُ مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بني آخره على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً، ولزمك أن تردَّ إليه لامه إن كانت قد حذفت - كما في الأمر من الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منهما - وأن تردَّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة. تقول «لتجتهدنَّ يا عليُّ ولتدعُون إلى الخير، ولتطوينَّ ذكر الشر، ولترضينَّ بما قسم الله لك، ولتقولنَّ الحق وإن كان مرأً» وتقول: «اجتهدنَّ، وادعُون، واطوينَّ، وارضينَّ، وقولنَّ».

وإن كان الفعلُ مُسنداً إلى<sup>(١)</sup> الألف حذفت نون الرفع إن كان

(١) لا تنسى أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكداً: «غضبان» وإن كان أجوف لم تحذف عنه: وإن كان ناقصاً أو لفيفاً لم تحذف لامه، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفاً ياء، في المضارع والأمر مطلقاً.

مرفوعاً<sup>(١)</sup>، وكسرت نون التوكيد تقول: «لِتَجْتَهِدَانِ، ولِتَدْعُوَانِ، وَلِتَطْوِيَانِ، ولِتَرْضِيَانِ، ولِتَقُولَانِ، واجْتَهِدَانِ، وادْعُوَانِ، واطْوِيَانِ، وارْضِيَانِ، وَقُولَانِ».

وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً، ثم إن كَانَ الفعل صحيح الآخر حَذِفَتْ واو الجماعة<sup>(٢)</sup> وأبقيت ضم ما قبلها<sup>(٣)</sup>، تقول: «لِتَجْتَهِدُنَّ، واجْتَهِدُنَّ» وإن كَانَ الفعل معتلاً الآخر حَذِفَتْ آخر الفعل مطلقاً، ثم إن كَانَ اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها<sup>(٤)</sup> وضممت واواً، تقول: «لَتَرْضُوُنَّ، وارْضُوُنَّ» وإن كَانَ الفعل معتلاً الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعُنَّ، ولِتَطْوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ».

(١) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل «لتجتهدان» مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٢) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدأً للصوت، وتشبهاً لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة.

واعلم أن المسند للألف تعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين حرف مد، والثاني حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٣) فرقاً بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفتها وكسرت لالتبس بالمسند إلى الواحدة. ولو حذفتها وضمته لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفاً، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

وإن كَانَ الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كَانَ مرفوعاً.

ثم إن كَانَ الفعل صحيح الآخر حَذَفَتْ ياء المخاطبة وَأَبْقِيَتْ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup> تقول: «لَتَجْتَهِدَنَّ يَا فَاطِمَةُ، وَاجْتَهِدَنَّ» وإن كَانَ الفعل معتل الآخر حَذَفَتْ آخِرَ الفعل مطلقاً، ثم إن كَانَ اعتلاله بِالْأَلْفِ أَبْقِيَتْ ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء<sup>(٢)</sup>، تقول: «لَتَرْضَيْنَّ، وَأَرْضَيْنَّ» وإن كَانَ الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حَذَفَتْ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لَتَدْعَنَّ، وَلَتَطْوَنَنَّ، وَأَدْعَنَّ، وَأَطْوَنَنَّ».

وإن كَانَ الفعل<sup>(٣)</sup> مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بِالْفِ فارقة<sup>(٤)</sup> بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لَتَكْتَبِنَنَّ، وَاكْتَبِنَنَّ، وَلَتَرْضَيْنَنَّ، وَأَرْضَيْنَنَّ، وَلَتَدْعُونَنَّ، وَادْعُونَنَّ، وَلَتَطْوِينَنَّ، وَأَطْوِينَنَّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

\*\*\*

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث، إن كَانَ مضعفاً وَجِبَ فِيهِ الْفَتْحُ، وإن كَانَ أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتح آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ولو كسرت لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضمته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية،  
من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا  
في القليل، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات قريبة  
واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته  
وسلامه على سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى آله وصحبه وسلم.  
صدق الله العظيم

## فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد	الشاهد حرف الهمزة	رقم الشاهد
٧٣	من لدشولاً فيإلى إتلائها	١٠٢
١٣٩	للا متشابهان ولا سواء	١٦٣
١٧٩	ثتموه له علينا الولاء	٢٥٢
١٧٩	[ولتو تواليت زمر الأعداء]	٣٢٩
٢٥٢	عمامته بين الرجال لواء	٣٥٣
٣٢٩	فلا ترين لغيرهم الوفاء	
٣٥٣	وبينكم المودة والإخاء؟	
	ينشب في المسعل واللهاء	
	حرف الباء الموحدة	
١	أقلى اللوم عاذل والعتابا	١٠
١٠	على أحوذيين استقلت عشية	٢٢
٢٢	بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا	٤٦
٤٦	مرسعة بين أرساغه	٥٤
٥٤	أهابك إجلالاً، وما بك قدرة	٧٠
٧٠	سراة بني أبي بكر تسامي	٧٦
٧٦	فكن لي شقيقاً يوم لا ذو شفاعاة	٨٦
٨٦	عسى الكرب الذي أمسيت فيه	٩١
٩١	كرب القلب من جواه يذوب	٩٣
٩٣	فموشكة أرضنا أن تعود	
	وقولي، إن أصبت: لقد أصابا	
	فما هي إلا لمحاة وتغيب	
	ببطن شريان يغوي حوله الذيب	
	به عسم، يبتغي أرنباً	
	علي، ولكن ملء عين حبيبها	
	على كان المسومة العراب	
	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب	
	يكون وراءه فرج قريب	
	حين قال الوشاة: هند غضوب	
	خلاف الأيس وحوشاً يابا	

رقم	الشاهد	الشاهد
١٠١	أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبة
١٠٩	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ، ولا لذات للشيب
١١١	هذا - لعمركم - الصغار بعينه	لا أم لي - إن كان ذاك - ولا أب
١٢٧	ورببته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
١٣٠	كذلك أدبت حتى صار من خلقي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٣٢	بأي كتاب أم بأية سنة	ترى جهم عاراً علي وتحسب؟
١٦٢	يمرون بالدها خفافاً عياهم	ويرجعن من دارين بجرج الحقائق
١٦٧	على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلاً زريق المال ندل الثعالب
١٨٧	فمالي إلا آل أحمد شيعة	ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٩٤	لئن كان برد الماء هيمان صادياً	إلى حبيباً إنها لحبيب
١٩٦	أتهجر ليلي بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب؟
٢٠٢	[فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة]	لعل أبي المغوار منك قريب
٢٠٣	واه رأيت وشيكاً صدع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه
٢٠٥	خلي الذنابات شمالاً كئيباً	وأم أوعال كهأ أو أقرباً
٢٣٣	تخيرن من أزمان يوم حليلة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب
٢٤١	وما زال مهري مزجر الكلب منهم	لذن غدوة حتى دنت لغروب
٢٨٢	نجوت وقد بل المرادي سيفه	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
٢٨٧	فقلت لنا: أهلاً وسهلاً، وزودت	جني النحل، بل ما زودت منه أطيب
٢٩٨	وما أدري أغيرهم نناء	وطول الدهر أم مال أصابوا!!
٣٢٠	فاليوم قربت تهجوناً وتشتبها	فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣٣٢	تبصر خليلي هل ترى من طعائن	[سوالك نقباين حزيب شعيب]
٣٤٩	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أؤثر إتراباً على ترب
٣٥٧	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب
	[كأنه السيل إذا اسلحبا]	مثل الحريق وافق القصباً

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف التاء المثناة
٤١	خبير بنو هب؛ فلانك ملغيا
٥٨	من يك ذا بت فهذا بني
١١٥	ألا عمرو لي مستطاع رجوعه
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة
١٥٥	ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟!
٢٢٩	كلا أخي وخليلي واجدي عضداً
٢٦٧	يا قوم قد حرقلت أودنوت
	حرف الجيم
١٩٨	شربن بماء البحر، ثم ترفعت
٢٥٩	عشية سعدى لو تراءت لراهب
٢٥٩	قلبي دينه، وهماج للشوق؛ إنها
	حرف الحاء المهملة
٢٧	نحن الذون صبحوا الصباحا
٣٥	وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة
٣٢٤	ياناق سيرى عنقاً فسيحاً
٣٤٧	ولو أن ليلى الأخيلى سلمت
	لسلمت تسليم البشاشة، أوزقا
٣٥٠	[الآن بعد لجاجتي تلحونني]
	حرف الدال المهملة
٢	أزف الترحل، غير أن ركبنا
٧	دعائي من نجد؛ فإن سنينه
١٩	فقلت: أعيواني القيدوم، لعاني

رقم الشاهد	الشاهد
٢١	قندي من نصر الخبيبين قندي
٢٤	رأيت بني غبراء لا ينكروني
٣١	من القوم الرسول الله منهم
٤٩	قد نكلت أمه من كنت واحده
٥١	بنونا بنو أبائنا، وبناتنا
٥٦	لولا أبوك ولولا قبله عمر
٦٠	وأبرح ما أدام الله قومي
٦٣	وما كل من ييدي الباشاة كائنا
٦٧	قنافذ هداجون حول بيوتهم
٧٥	أبناؤها متكنفون أباهم
٨٨	كادت النفس أن تفيض عليه
٩٤	أموت أسي يوم الرجاء، وإنني
٩٩	يلوموني في حب ليلي عواذلي
١٠٠	مروا عجالى فقالوا: كيف سيدكم؟
١٠٤	شلت يمينك؛ إن قتلت لمسلماً
١١٧	رأيت الله أكبر كل شيء
١١٩	درت الوفى العهد يا عرو؛ فاغبط
١٢٨	رمى الخلدثان نسوة آل حرب
١٤١	فرد شعورهن السود بيضاً
١٥٠	وخبرت سوداء الغميم مريضة
١٥٦	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سود
١٦٠	لم يعن بالعلياء إلا سيذا
	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
	وألغ أحاديث الوشاة؛ فقلها
	ليس الإمام بالشحيح الملحد
	ولا أهل هذاك الطرف الممدد
	لهم دانت رقاب بني معد
	وبات متشبهاً في برثن الأسد
	بنوهن أبناء الرمال الأبعاد
	ألقت إليك معد بالمقاليد
	بحمد الله منتطقاً مجيداً
	أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا
	بما كان إياهم عطية عودا
	حنقوا الصدور، وما هم أولادهم
	إذ غدا حشور ريطه وبرود
	يقيناً الرهن بالذي أنا كائد
	ولكني من حبها لعميد
	فقال من سألنا: أسي لمجهودا
	حلت عليك عقوبة التعمد
	محاوله وأكثرهم جنودا
	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
	بمقدار سمدن له سمودا
	ورد وجوههن البيض سودا
	فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
	ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
	ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى
	جهاراً فكُن في الغيب أخفظ للعهد
	يحاول واش غير هجران ذي ود



رقم الشاهد	الشاهد
١٦٦	[لما حططت الرجل عنها وارداً]
١٨١	وبالجسم مني بيناً لو علمته
١٨٢	وما لام نفسي مثلها لي لائم
٢٠١	فلا والله لا يلفي أناس
٢٦١	أتاني أنهم مزقون عرضي
٢٧٦	تزود مثل زاد أبيك فينا
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم
٢٩٥	كانوا ثمانين، أوزادوا ثمانية
٢٣٣	ألا أيها الزاجري أحضر الوغى
٣٣٤	مضى تأته تعشوا إلى ضوء ناره
٣٤٠	من يكديني بسوء كنت منه
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم
٣٤٨	لو يسمعون كما سمعت كلامها
٣٥٥	أيصارهن إلى الشبان مائلة
	وقد أراهن عني غير صداد

## حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من فئة بغت	علي، فما لي عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار؟
١٥	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٨	فما أبناؤنا بأمن منه	علينا اللاء قدمهدوا الحصورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إد مررن بي	فقلت ومثلي بالبكاء جدير:
٢٩	أسرب القطاهل من يعير جناحه	لعلي إلى من قد هويت أطير؟
٣٤	ما الله موليك فضل فأحمده به	فما لدي غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمواً وعساقلاً	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٣٧	رايتك لما أن عرفت وجوهنا	صددت وطبت النفس يا قيس من عمرو

الشاهد	رقم
الشاهد	رقم
أقبلت زحفاً على الركبتين	٤٤
كم عمّة لك يا جرير وخالة	٤٨
إلى ملك ما أمه من محارب	٥٠
ألا يا أسلمى يا دارمي على البلى	٦٢
بيذل وحلم ساد في قومه الفتى	٦٤
فأبت إلى فهم، وما كدت آثياً	٨٥
عسى فرج يأتي به الله، إنه	٨٧
واعلم فعلم المرء ينفعه	١٠٦
تعلم شفاء النفس قهر عدوها	١٢٠
نبئت زرعة والسفاهة كاسمها	١٣٧
رأين الغواني الشيب لاح بعارضي	١٤٤
لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا	١٤٩
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	١٥٣
هل الدهر إلا ليلة ونهارها	١٦٩
وإذا تباع كريمة أو تشتري	١٧٢
تركنا في الحضيض بنات عوج	١٧٦
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً	١٧٦
أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	١٩١
[بانت لتحزننا عفاره]	١٩٣
وإني لتعروني لذكراك هزة	٢٠٧
ربما الجامل المؤبل فيهم	٢١٥
دعوت لما نابني مسوراً	٢٢٥
تتهض الرعدة في ظهيري	٢٣٢
أكل امرئ تحسبين امرءاً	٢٣٨
وفاق كعب بحير منقذ لك من	٢٤٣
فشوب نسيت، وثوب أجر	
فدعاء قد حلبت على عشاري	
أبوه ولا كانت كليب تصاهره	
ولا زال منهالاً بجر عائك القطر	
وكونك إياه عليك يسير	
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر؟	
له كل يوم في خليفته أمر	
أن سوف يأتي كل ما قدرا	
فبالغ بلطف في التحيل والمكر	
يهدي إلى غرائب الأشعار	
فأعرضني عني بالحدود والنواضر	
وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر	
وحسن فعل كما يجزى سمنار	
والأطلوع الشمس ثم غيارها؟	
فسواك بائعها، وأنت المشتري	
عواكف قد خضعن إلى النسور	
عدا الشمطاء والطفل الصغير	
وهل بدارة يا للشاس من عار؟!	
يا جارتا ما أنت جاره	
كما انتفض العصفور بلله القطر	
وعناجيج بينهن المهار	
فلبى، فلبى يدي مسور	
من لدن الظهر إلى العصر	
ونار توقد بالليل نارا؟	
تعجيل تهلكة والخلد في سقر	

الشاهد	رقم
إذا صح عون الخالق المرء لم يجد	٢٥١
حذر أموراً لا تضر، وآمن	٢٦٠
ثم زادوا أنهم في قومهم	٢٦٣
أرى أم عمرو دمعها قد تحذرا	٢٦٩
فذلك إن يلقى المنية يلقها	٢٧٠
خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى	٢٧٢
تقول عرسي، وهي لي في عومرة:	٢٧٤
ولست بالأكثر منهم حصي	٢٨٠
أقسم بالله أبو حفص عمر	٢٩٢

\* فاغفر له اللهم إن كان فجر \*

جاء الخلافة أو كانت له قدراً	٢٩٦
فألفيته يوماً يبصر عدوه	٣٠٠
بات يعشيها بعضب باثر	٣٠١
فيا الغلامان اللذان فرا	٣٠٩
ياتيم تيم عدي [لا أبالكم	٣١١
لهما بشر مثل الحرير، ومنطق	٣١٥
لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره	٣١٦
لأستسلهن الصعب أو أدرك المني	٣٢٢
إني وقتلي سليكاً ثم أعقله	٣٣١
أيان نثمنك تبأمن غيرنا، وإذا	٣٣٥
لست بليلى، ولكني نهر	٢٥٦
أالحق - إن دار الرباب تباعدت	٣٥٨

حرف السين المهملة

عددت قومي كعديد الطيس	٧
فأين إلى أين النجاة ببغليتي؟	٢٩

إذ ذهب القوم الكرام ليسي  
أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف الضاد المعجمة
٣٢١	ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
	حرف الطاء المهملة
٢٨٧	حتى إذا جن الظلام واختلط جاء وابتدق هل رأيت الذئب قط
	حرف العين المهملة
٢٥	أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع
٣٢	من لا يزال شاكراً على المعه فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٨٩	ولوسئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنوا
٩٢	سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١١٠	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
١٤٥	[طوى النحزو والأجرا ما في غروضها] وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
١٥٧	لا تجزعي إن منفس أهلكنه فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعي
١٦١	بعكاظ بعشي الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
١٦٨	فإنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٢١	إذا قيل أي الناس شرقبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٢٦	أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا
٢٣٧	على حين عاتبت المشيب على الصبا [فقلت: ألما تصح والشيب وازع؟]
٢٣٩	سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها [فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
٢٤٥	سبقوا هوى وأعنفوا لهواهم فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٢٤٨	فإنك والتأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إلى شوارع
٢٤٩	لقد علمت أولي المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب سمعا
٢٥٠	أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا!
٢٨٩	يا ليتني كنت صبيماً مرضعاً تحملي الذلفاء حولاً أكتعا
٢٨٩	إذا بكيت قبلتني أربعاً إذا ظلمت الدهر أبكي أجمعا
٢٩٠	قد صرت البكرة يوماً أجمعا .....

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٣	أنا ابن التارك البكري بشر
٣٠٢	ذريني، إن أمرك لن يطاعا
٣٠٤	إن على الله أن تبايعا
٣١٩	لا تهين الفقير علك أن
٣٢٦	يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
٣٤٢	يا أقرع بن حابس يا أقرع
٣٥١	تغدون عقر النيب أفضل مجدكم
٥٥	نحن بما عندنا، وأنت بما
٢٣٥	ومن قبل نادى كل مولى قرابة
٢٥٢	بعشرتك الكرام تعد منهم
٢٥٣	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
٣١٨	من تنقطن منهم فليس بأيب
٣٣٠	وليس عباءة وتقر عيني
٣	وقاتم الأعماق خاوي المخترق
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فمذبدا
٩٠	يوشك من فر من منيته
١٠٥	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
١٧٤	لنديك كفيل بالمنى لمؤمل
٢٠٦	جارية لم تأكل المرققا
٢١٠	.....
٢٦٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا
٢٧٥	والتغليسون بش الفحل فحلهم
٣٠٨	ضربت صدرها إلي، وقالت:
	عليه الطير ترقبه وقوعا
	وما ألفيتني حلمي مضاعبا
	تأني كرهاً أو تحيى طائعا
	تركع يوماً والدهر قد رفعه
	قد جدثوك، فما راء كمن سمعا!
	إنك إن يصرع أخوك نصرع
	بني ضوطني لولا الكمي المقنعا
	عندك راض، والرأي مختلف
	فما عطفت مولى عليه العواطف
	فلا ترين لغيرهم ألوفاً
	نفى الدراهم تنقاد الصياريف
	[أبدأ، وقتل بني قتيبة شافي]
	أحب إلى من لبس الشفوف
	حرف الفاء
	حرف القاف
	[مشتبه الأعلام لماع الخفق]
	محيالك أخفى ضوءه كل شارق
	في بعض عراته يوافقها
	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
	وإن سواك من يؤمذ يشقى
	ولم تذق من البقول الفستقا
	لواحق الأقرباب فيها كالمفق
	أو عدرب أخاعون بن مخراق
	فحلاً، وأهمهم زلاء منطق
	يا عدياً لقد وقتك الأواقي

رقم الشاهد	الشاهد	رقم الشاهد
	حرف الكاف	
١٢٦	فقلت: أجبرني أبا مالك	وإلا فهبني أمراً هالكاً
١٥٤	حيكت على نيرين إذ تمأك	تختبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك، وإنا	أعد عيالي شعبة من عيالك
١٩٢	فلما خشيت أظافيرهم	نجوت، وأرهنتهم مالكاً
	حرف اللام	
١٢	تنورتها من أذرعات، وأهلها	بيشرب، أدنى دارها نظر عالي
١٨	كمنية جابر إذ قال: ليني	أصادفه، وأفقد جل مالي
٢٦	وتبلى الأولى يستلثمون على الأولى	تراهن يوم الروع كالحد في القبل
٣٠	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
٣٣	إذا ما لقيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضل
٤٠	فخير نحن عند البأس منكم	إذا الداعي المشوب قال: يالا
٥٢	فبارب هل إلا بك النصير تجي	عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟
٥٣	خالي لأنت، ومن جرير خاله	ينل العلاء ويكرم الأخوالا
٥٧	يذيب الرعب منه كل غضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٦٥	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٧١	أنت تكون ماجد نسبيل	إذا تهب شمال بليل
٧٢	قد قيل ما قيل إن صدقاؤا إن كذبا	فما اعتذارك من قول إذا قيلاً؟
٧٧	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل
٨٢	إن المرء ميتاً بانقضاء حياته	ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا
٩٥	فلا تلحني فيها؛ فإن بحبها	أحاك مصاب القلب جم بلابله
١٠٧	علموا أن يؤملون؛ فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١١٤	ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد	إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي؟
١١٨	علمتك الباذل المعروف، فانبعثت	إليك بي واجفات الشوق والأمل

الشاهد	رقم
دعاني الغواني عمهن، وخلتني	١٢١
حسبت التقى والجود خير تجارة	١٢٢
فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	١٢٣
أرجو وأمل أن تدنومودتها	١٢٩
أبوحش يزورني، وطلق،	١٣١
أراهم رفقتي، حتى إذا ما	١٣١
إذا أنا كالذي يسعى لورد	
يلوموني في اشتراء النخيل	١٤٣
فلا مزنة ودقت ودقها	١٤٦
جزي ربه عني عدي بن حاتم	١٥٢
فارساً ما غادروه ملحماً	١٥٨
مالك من شيخك إلا عمله	١٧٠
رأيت الناس ما حاشا قريشاً	١٧٨
فأرسلها العراك [ولم يذدها]	١٨٠
يا صاح هل حم عيش باقياً فترى	١٨٥
فإن تك أذواد أصبين ونسوة	١٨٨
ضيعت حزمي في إبعادي الأمل	١٩٥
ولا ترى ببعلاً ولا حلائلا	٢٠٤
أنتهون ولن ينهي ذوي شطط	٢١١
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها	٢١٢
فمثلك جلي قد طرقت ومرضع	٢١٨
رسم دار وقفت في طلله	٢٢٠
إن للخير وللشر مدى	٢٢٨
.....	٢٣٧
لي اسم، فلا أدعى به وهو أول	
رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً	
فإن شريت الحلم بعدك بالجهل	
وما إخال لدينا منك تنويل	
وعمار، وآونة أنالا	
تجافى الليل وانخزل انخزالا	
إلى آل، فلم يدرك بلالا	
أهلي فكلهم يعذل	
ولا أرض أبقل إبقالها	
جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل	
غير زميل ولا نكس وكل	
إلا رسيمه وإلا رمله	
فإننا نحن أفضلهم فعلا	
ولم يشفق على نفص الدخال	
لنفسك العذري بإعادها الأمل؟	
فلن يذهبوا فرغاً بقتل خيال	
وما ارعويت، وشيأ رأسي اشتعلا	
كه ولا كهن إلا حاظلا	
كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل	
تصل، وعن قبض بيزاء مجهل	
فألهيتها عن ذي تمائم محول	
كذت أفضي الحياة من جلله	
وكلا ذلك وجه قبل	
أقرب من تحت عريض من عل	

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٠	كما خط الكتاب بكف يومنا يهودي يقارب أو يزيل
٢٤٦	بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل
٢٤٧	ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل
٢٥٧	كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل
٢٥٨	أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢٦٤	الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي بينها أطفالها
٢٧٨	فقلت: اقتلوها عنكم بمراجها وحب بها مقتولة حين تقتل
٢٧٩	دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا فظل فؤادي عن هواك مضللا
٢٨١	إن الذي سمك السماء بني لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول
٢٨٣	ولا عيب فيها غير أن سريعهما قطوف، وأن لاشيء منهن أكسل
٢٩٧	قلت إذا أقبلت وزهرتمادي كنعاج الفلا تعسفن رملا
٣٠٥	ذا، أرعواء؛ فليس بعد اشتعال الرأس شيباً إلى الصبا من سبيل
٣١٢	يا يزيد زيد اليعملات [الذبل تطاول الليل عليك فانزل]
٣١٣	تضل منه إبلي بالهوجل في لجه أمسك فلاناً عن فل
٣٣٦	[صعدة نابسة في حائر] أيئما الريح تميلها تم
٣٣٩	خليلي، أي تأتياني تأتيها أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول
٣٤٦	لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتفعل

## حرف الميم

٥	بسأبه اقنندي عدي في الكرم ومن يشابهه أهه فما ظلم
١٦	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت - حذام
٢٣	ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
٣٨	غير لاه عداك، فاطرح اللهـو، ولا تغتزر بعراض سلم
٥٩	ينام بإحدى مقلتيه، ويتقي بأخرى المنايا؛ فهو يقظان نائم
٦٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته باد كبار الموت والهرم



رقم	الشاهد	الشاهد
٦٩	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام؟
٧٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغي مرتع مبتغيه وخيم
٨٤	أكثر في العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن؛ إني عسيت صائماً
٩٦	ما أعطيني ولا سألتها	إلا وإنني لحاجزي كرمي
٩٧	وكنت أرى زيدا كما قيل سينداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٢	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١١٣	ألا أرعواء لمن ولت شبيبته	وأذنت بمشيب بعده هرم؟
١٢٤	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى	ولكنما المولى شريكك في العدم
١٣٣	ولقد نزلت فلا تظني غيره	منى بمنزلة المحب المنكرم
١٣٤	متى تقول القلص البرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما؟
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعده وهم
١٤٧	فلم يدرك إلى الله ما هيئت لنا	عشية آناء الديار وشامها
١٤٨	تزودت من ليل بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
١٥١	ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً	من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم عليّ إذا حرام
١٦٥	وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم السوغي متخوفاً لحمام
١٩٠	لقي ابني أخويه خائفاً	منجديه فأصابوا مغنماً
١٩٧	لعل الله فضلكم علينا	بشيء؛ أن أمكم شريم
٢١٣	ولقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي
٢١٤	فإن الحمر من شر المطايا	كما الخططات شر بني تميم
٢١٦	ماويّ يا ربنا غارة	شعواء كاللذعة بالميسم
٢١٧	ونصر مولانا، ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٢١٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتانة وجهه رمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس ألفته	حتى تبذخ فارتقى الأعلام

الشاهد	رقم
مشين كما اهتزت رماح تسفحت	٢٢٣
ألا تسألون الناس أبيي وأيكم	٢٣٠
قريشي منكم، وهواي معكم	٢٣٤
فساغ لي الشراب، وكنت قبلاً	٢٣٦
ولئن حلفت على يديك لأحلفن	٢٤٢
زيد حمار دق باللجام	٢٤٤
طلب المعقب حقه المظلوم	٢٥٤
إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى	٢٥٦
أوالفامكة من ورق الحمى	٢٦٢
وأحب إلينا أن تكون المقدما	٢٧١
رجلي، فرجلي شنة المناسم	٣٠٣
سلام الله يا مطر عليها	٣٠٧
إني إذا ما حدث ألما	٣١٠
يحسبه الجاهل ما لم يعلمها	٣١٧
وكنيت إذا غمرت قناة قوم	٣٢٣
لاتنه عن خلق وتأتي مثله	٣٢٨
وإن أتاه خليل يوم مسألة	٣٤١
فإن يهلك أبوقابوس يهلك	٣٤٢
ونأخذ بعده بذناب عيش	٣٤٢
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	٣٤٤
فطلقها فليست لها بكفء	٣٤٥
أتواناري فقلت: منون أنتم؟	٣٥٢
[ألا طرفتنا مية بنة منذر]	٣٥٩
أعاليها مر الرياح النواسم	
غداة التقينا كان خيراً وأكرما	
وإن كانت مودتكم لاما	
أكاد أغص بالماء الحميم	
بيمين أصدق من يمينك مقسم	
كأن برذون أبا عصام	
حتى تهجر في الرواح، وهاجها	
وكم مالى، عينيه من شيء غيره	
.....	
وقال نبي المسلمين: تقدموا	
أوعدني بالسجن والأداهم	
وليس عليك يا مطر السلام	
أقول: يا اللهم، يا اللهما	
شيخاً على كرسيه معهما	
كسرت كعوبها أو تسقيما	
عار عليك - إذا فعلت - عظيم	
يقول: لا غائب مالى، ولا حرم	
ربيع الناس والبلد الحرام	
أجب الظاهر، ليس له سنام	
ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما	
ولا يعمل مفروقك الحسام	
فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما	
فما أرق النيام إلا كلامها	

الشاهد	رقم الشاهد
<b>حرف النون</b>	
عرفنا جعفرأً وبني أبيه	٨
أكل الدهر حل وارتمال	٩
وماذا يبتغي الشعراء مني	٩
أعرف منها الجيد والعينانا	١١
أيها السائل عنهم وعني	٢٠
غير مأسوف على زمن	٣٩
قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت	٤٢
لك العز أن مولاك عز، وإن يهن	٤٣
لولا اصطبار لأودي كل ذومقة	٤٧
صاح شمر، ولا تنزل ذاكر المو	٦١
فأصبحوا والنوى عالي معرسهم	٦٨
نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	٧٩
إن هو مستولياً على أحد	٨١
ونحن أباة الضيم من آل مالك	١٠٣
وصدر مشرق النحر	١٠٨
أجهالاً تقول بني لؤي	١٣٥
قالت وكنت رجلاً فطيناً:	١٣٦
وما عليك إذا أخبرني دنفاً	١٣٨
وأنبئت قيساً ولم أبله	١٤٠
فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا	١٦٤
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم	١٧١
ولم يبق سوى العدو	١٧٣
حاشا قريشاً؛ فإن الله فضلهم	١٧٧
وأنكرنا زعانف آخريين	
أما يبقي علي ولا يقيني؟	
وقد جاوزت حد الأربعين؟	
ومنخرين أشبهها ظبيانا	
لست من قيس، ولا قيس مني	
ينقضي بالهم والحزن	
بكنه ذلك عدنان وقحطان	
فأنت لدى بجوحة الهون كائن	
لما استقلت مطاياهن للظعن	
ت، فنسيانه ضلال مبين	
وليس كل النوى تلقى المساكين	
فبوت حصناً بالكمة حصينا	
إلا على أضعف المجانين	
وإن مالك كانت كرام المعادن	
كأن ثدياه حقان	
لعمري أبيك، أم متجاهلينا؟	
هذا لعمري إسرائينا	
وغاب بعلك يوماً أن تعوديني	
كما زعموا خير أهل اليمن	
شنوا الإغارة فرساناً وركبانا	
إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	
ن دناهم كما دانوا	
على البرية بالإسلام والدين	

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	نجيت يارب نوحاً واستجبت له وعاش يدعوب آيات مينة
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا ولا ابن عمك، لا أفضلت في حسب
٢٠٨	إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون
* لقلت «لبيه» لمن يدعوني *	
٢٥٥	قد كنت دابنت بها حسانا لنعم موثلاً المولى إذا حذرت
٢٧٣	ولقد أمر على اللثيم يسبني فمضيت، ثم قلت: لا يعنيني
٢٩٤	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسمع رمين الجمر أم بثمان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
٣٢٧	فقلت: ادعي وأدعو، إن أندي لصوت أن ينادي داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان
٣٥٤	وحملت زفرات الضحى فأطقتها وما لي بزفرات العشي يبدان

## حرف الهاء

٦	إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها
١٦٦	علفتها تبناً وماء بارداً [حتى غمدت همالة عيناها]
٢٠٩	إذا رضيت على بنو قشير لعمرك الله أعجبني رضاها
٢٧٤	تقول عرسي، وهي لي في عومره: بش امرأ، وإنني بشن المره
٣١٤	ألا يا عمرو عمراه وعمررو بن الزبيراه

## حرف الواو

٢٠٠	وكم موطن لولاي طحت كما هو بأجرامه من قنة النيق منهوي
-----	---

رقم  
الشاهد

الشاهد

حرف الألف اللينة

٢٣١ فأومأت إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيماء فتى

حرف الياء المثناة التحتية

- |     |                                |                               |
|-----|--------------------------------|-------------------------------|
| ٤٤  | فإما كرام موسرون لقيتهم        | فحسي من ذو عندهم ما كفاينا    |
| ٧٨  | تعز فلا شيء على الأرض باقياً   | ولا وزر بما قضى الله وأقيا    |
| ٨٠  | بدت فعل ذي ود، فلما تبعتهما    | تولت، وبقت حاجتي في فؤاديا    |
| ٨٠  | وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً | سواها، ولا عن جهام تراخيا     |
| ٩٨  | لتقعدن مقعد القصي              | مني ذي القاذورة المقلي        |
| ٩٨  | أو تحلفي بربك العلي            | أني أبو ذيا لك الصبي          |
| ١٨٤ | ما حم من موت حمى واقياً        | ولا ترى من أحد باقيا          |
| ١٨٩ | تقول ابتي: إن انطلقك واحداً    | إلى الروع يوماً تاركي لأباليا |
| ٢٦٦ | باتت تنزي دلوها تنزيا          | كما تنزي شهلة صبا             |
| ٢٦٨ | ومستبدل من بعد غضينا صريمة     | فأحربه من طول فقر وأحريا      |
| ٢٧٧ | ألا حبذا أهل الملا، غير أنه    | إذا ذكرت مي فلاحبذا هيا       |
| ٢٨٥ | مزرت على وادي السباع، ولا أرى  | كوادي السباع حين يظلم واديا   |
| ٢٨٥ | أقل به ركب أتوه ثبة            | وأخوف إلا ما وقى الله ساريا   |
| ٣٠٦ | أباراكباً إما عرضت فبلغن       | نداماي من نجران أن لا تلاقيا  |
| ٣٣٧ | وانك ما تأت ما أنت أمر         | به تلف من إياه تأمر آتيا      |

تمت فهرس الشواهد الواردة في شرح ابن عقيل  
مرتبة على حروف المعجم حسب القوافي

## فهرس

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٥ تحذف «رب» ويبقى عملها		حروف الجر	
بعد ثلاثة أحرف		٧ عدة حروف الجر	
٣٨ الجر بغير رب محذوفاً على		٧ «كي» تكون حرف جر في	
نوعين: غير مطرد، ومطرد		موضعين	
الإضافة		٨ «لعل» حرف جر عند عقيل	
٤١ ما يحدث لأجل الإضافة		١٠ «متى» حرف جر عند هذيل	
٤٢ تكون الإضافة بمعنى اللام، أو		١٠ «لولا» حرف جر عند سبويه	
من، أو في		١٣ من حروف الجر سبعة أحرف	
٤٣ الإضافة على ضربين: لفظية،		تختص بالظاهر	
ومعنوية		١٧ معاني «من» الجارة	
٤٤ الإضافة اللفظية، وهي غير		٢٠ تأتي «من» والباء بمعنى يدل	
المحضة		٢١ معاني اللام الجارة	
٤٥ متى يجوز اقتران المضاف بأل؟		٢٣ معاني الباء الجارة	
٤٧ لا يضاف اسم إلى ما اتحد به		٢٤ معاني «على» و«عن» الجارتين	
معنى		٢٧ معاني الكاف الجارة	
٤٨ يكتسب المضاف من المضاف		٢٨ استعملت الكاف وعن وعلى	
إليه التأنيث أو التذكير بشروط		أسماء	
٥٠ من الأسماء ما تجب إضافته،		٣١ «مذ» و«منذ» يكونان اسمين	
ومنها ما تجوز إضافته		في موضعين، ويكونان حرف	
٥١ مما تجب إضافته ما يلزم		جر	
الإضافة للضمير		٣٢ تزداد «ما» بعد من وعن والباء،	
٥٤ مما تجب إضافته ما يلزم		فلا تكفها عن عمل الجر	
الإضافة للجمل، ومنها ما		٣٢ تزداد «ما» بعد رب والكاف،	
تجوز إضافته إليها		فتكفها، ويقبل إعمالها معها	

## ص الموضوع

- ٨٩ المصدر يعمل في ثلاثة أحوال:  
مضافاً ومقترباً بآل، ومجرداً  
منها  
٩٤ اسم المصدر وعمله، والشاهد  
لذلك  
٩٦ يضاف المصدر إلى أحد  
معمولي، ثم يؤق بالآخر  
٩٨ إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه  
جاز في التابع مراعاة لفظ  
المتبوع أو محله  
إعمال اسم الفاعل  
١٠٠ اسم الفاعل على ضربين:  
مقترن بآل، ومجرد منها، ومتى  
يعمل بلا شرط؟ وشروط  
عمل ما يعمل بشرط  
١٠٤ اسم الفاعل المقترن بآل،  
واختلاف النحاة فيه  
١٠٥ صيغ المبالغة تعمل عمل  
اسم الفاعل  
١٠٩ المثنى والمجموع من أسماء  
الفاعلين يعملان عمل  
مفردهما  
١١٠ تجوز إضافة اسم الفاعل إلى  
مفعوله ونصبه إياه  
١١١ حكم تابع ما أضيف اسم  
الفاعل إليه

## ص الموضوع

- ٥٦ ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز  
بناؤه  
٥٨ مما يجب إضافته ما يلزم  
الإضافة إلى الجمل الفعلية  
٥٩ كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى  
معرفة مثنى  
٦١ «أي» تلزم الإضافة، وتضاف  
إلى المفرد في مواضع، ومعاني  
«أي»  
٦٤ «لذن» و«مع» وما يضافان إليه  
٦٨ «غير» و«قبل وبعد» ونظائرها  
٧٣ قد يحذف المضاف، ويبقى  
المضاف إليه مجزواً  
٧٤ قد يحذف المضاف إليه، ويبقى  
المضاف بحاله غير منون  
٧٧ الفصل بين المضاف والمضاف  
إليه  
المضاف إلى ياء المتكلم  
٨٤ ما يفعل بآخر الاسم عند  
إضافته للياء  
٨٥ هذيل تقلب ألف المقصور  
ياء، عند إضافته لياء  
المتكلم، وتدغمهما  
إعمال المصدر  
٨٨ يعمل المصدر عمل فعله في  
مواضعين

الموضوع	ص
١٢٨ اسم الفاعل من غير الثلاثي	
١٢٩ اسم المفعول من غير الثلاثي	
١٢٩ بناء اسم المفعول من الثلاثي	
١٣٠ ينوب عن المفعول وزن فاعيل	

### الصفة المشبهة

١٣٢ علامة الصفة المشبهة جر	
فاعلهما بها	
١٣٣ تصاغ الصفة المشبهة من	
الفعل اللازم بشرط كونه	
للحال	
١٣٤ تعمل الصفة المشبهة عمل	
اسم الفاعل المتعدي	
١٣٤ لا يتقدم معمول الصفة	
المشبهة عليها، ولا تعمل في	
أجنبي	
١٣٥ ما يجوز في معمول الصفة	
المشبهة من وجوه الإعراب،	
وأحوال معمولها	

### التعجب

١٣٩ للتعجب صيغتان وإعراب	
كل منهما	
١٤٢ يجوز حذف التعجب منه،	
بشرط وضوح المعنى	
١٤٥ شروط ما يصاغ منه فعل	
التعجب سبعة	

الموضوع	ص
إعمال اسم المفعول	
١١٣ كل ما تقرر لاسم الفاعل	
يعطى اسم المفعول، غير أنه	
يعمل عمل الفعل المبني	
للمجهول	
١١٤ قد يضاف اسم المفعول إلى	
مرفوعه	

### أبنية المصادر

١١٥ مصدر الثلاثي المتعدي	
١١٥ مصدر اللازم من الثلاثي	
المكسور العين	
١١٦ مصدر الثلاثي المفتوح العين	
اللازم	
١١٧ مصدر الثلاثي المضموم	
العين	
١١٨ يأتي مصدر الثلاثي على غير	
ما ذكر سماعاً	
١١٩ مصدر غير الثلاثي مقيس،	
وأوزانه	
١٢٤ اسم المرة، واسم الهيئة	
أبنية اسم الفاعل واسم المفعول	
١٢٦ اسم الفاعل من الثلاثي على	
وزن فاعل	
١٢٧ قياس اسم الفاعل من فعل	
المضموم العين ومن فعل	
المكسور العين اللازم	



الموضوع ص

أفعل التفضيل  
١٦٣ يشترط فيما يصاغ منه أفعل  
التفضيل نفس الشروط التي  
تشرط لصياغة فعل التعجب  
١٦٤ يتوصل إلى التفضيل بما لم  
يستكمل الشروط بما يتوصل  
به إلى التعجب منه  
١٦٥ أفعل التفضيل على ثلاثة  
أنواع: مضاف، ومقترن  
بأل، ومجرد منها وحكم كل  
نوع من هذه الأنواع  
١٧٢ لا تتقدم «من» الجارة  
للمفضول على أفعل  
التفضيل، إلا أن يكون  
مجرورها اسم استفهام، ونذر  
في غير ذلك  
١٧٥ لا يرفع أفعل التفضيل  
الظاهر إلا في مسألة الكحل

#### النعت

١٧٧ تعريف التابع، وأنواعه  
١٧٨ تعريف النعت، وما يجيء له  
١٧٩ الأمور التي يتبع النعت  
متبوعه فيها  
١٨١ لا يكون النعت إلا مشتقاً أو  
شبهه

الموضوع ص

١٤٦ ما يتوصل به إلى التعجب  
من فاقد شرط من الشروط  
١٤٦ قد شذ مجيء فعل التعجب  
مما لم يستكمل الشرط  
١٤٧ لا يتقدم معمول فعل  
التعجب عليه، ولا يفصل  
بين «ما» وفعل التعجب إلا  
بالظروف وشبهه نعم وبئس،  
وما جرى مجراها  
١٥٠ نعم وبئس فعلا جامدان،  
خلافاً للكوفيين  
١٥١ فاعل نعم وبئس على ثلاثة  
أنواع  
١٥٣ اختلاف النحاة في الجمع بين  
التمييز والفاعل الظاهر في  
كلام واحد  
١٥٥ إذا وقعت «ما» بعد «نعم» فما  
إعراب «ما»؟  
١٥٦ المخصوص بالذم أو بالمدح،  
وإعرابه  
١٥٧ تستعمل «ساء» بمعنى «بئس»  
ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي  
إلى مثال كرم للمدح أو للذم  
١٥٨ يقال في المدح «حبذا» وفي  
الذم «لا حبذا» واختلاف  
العلماء في إعرابها

ص الموضوع

١٩٥ تأكيد النكرة

١٩٦ هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع  
وجمعاء؟

١٩٧ تأكيد الضمير المتصل المرفوع

١٩٧ التوكيد اللفظي

١٩٨ تأكيد الضمير المتصل توكيداً  
لفظياً

١٩٩ توكيد الحروف توكيداً لفظياً

٢٠٠ يجوز أن يؤكد بضمير الرفع  
المنفصل كل ضمير

العطف

٢٠١ العطف ضربان: عطف

نسق، وعطف بيان

٢٠١ تعريف عطف البيان،  
والاستشهاد له

٢٠٢ يوافق عطف البيان ما قبله

فما يوافق النعت منعوته فيه

٢٠٣ كل ما صح جعله عطف

بيان صح جعله بدلاً، إلا في  
مسألتين

عطف النسق

٢٠٦ تعريفه، ومثاله

٢٠٧ حرف العطف على ضربين:

ما يشرك لفظاً وحكماً، وما

يشرك لفظاً فقط

٢٠٨ الواو لمطلق الجمع

ص الموضوع

١٨٢ قد يكون النعت جملة،

وشروط ذلك

١٨٤ لا تكون جملة النعت طلبية،

والفرق بينها وبين جملة الخبر

١٨٦ قد يكون النعت مصدراً

منكراً، فيجب فيه الإفراد

والتذكير

١٨٧ تعدد النعت لمتعدد

١٨٧ نعت معمولي عاملين

متحدين في المعنى والعمل

يجب إتباعه

١٨٨ تعدد النعت لمنعوت واحد

١٨٩ النعت المقطوع يرفع أو

ينصب بعامل محذوف وجوباً

١٩٠ يجوز حذف ما علم من نعت

أو منعوت

التوكيد

١٩١ التوكيد لفظي ومعنوي،

والمعنوي على ضربين: أولهما

التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع

احتمال تقدير مضاف للمتبوع

١٩٢ ثانيهما التوكيد بكل وبكلا

وكلتا

١٩٣ قد يؤكد بعد كل بأجمع

وفروعه

١٩٣ وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل

الموضوع	ص	الموضوع	ص
النداء		٢٠٩ الفاء للترتيب بلا مهلة	
٢٣٣ حرف النداء، ومواضع استعمالها		٢٠٩ «ثم» للترتيب مع التراخي	
٢٣٤ متى يجوز حذف حرف النداء؟		٢٠٩ ما تختص به الفاء	
٢٣٦ أنواع المنادى، وحكم كل نوع		٢١٠ «حتى»	
٢٣٨ حكم المنادى العلم الموصوف بأبن		٢١٠ «أم» وأنواعها	
٢٣٩ إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه ونصبه		٢١٢ «أو» ومعانيها	
٢٤١ لا يجمع بين حرف النداء و«أل» إلا في موضعين		٢١٤ «تأتي» «إما» لما تأتي له «أو»	
٢٤٣ أحكام تابع المنادى		٢١٥ «لكن» و«لا» و«بل»	
٢٥٠ أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم		٢١٧ العطف على الضمير المرفوع المتصل	
٢٥٣ أسماء لازمت النداء الاستفائة		٢١٩ العطف على الضمير المخفوض	
٢٥٦ يحجر المستغاث بلام جر مفتوحة		٢٢١ قد يحذف كل من الفاء والواو مع معطوفه	
٢٥٧ تكسر اللام مع المستغاث له، مع المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر معه «يا»		٢٢٢ قد يحذف المعطوف عليه	
٢٥٧ تحذف لام المستغاث ويؤن بألف بدلها		٢٢٣ يغطف الفعل على الاسم المشبه للفعل والعكس	
		البدل	
		٢٢٦ تعريف البدل، وأنواعه	
		٢٢٩ متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟	
		٢٣١ حكم البدل من اسم الاستفهام	
		٢٣١ يبدل الفعل من الفعل	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	النذبة		
٢٥٨	تعريف المندوب، وما يجوز	٢٧٣	إعراب المخصوص
	نذبه، وما لا يجوز		التحذير، والإغراء
٢٥٩	يلحق بآخر المندوب ألف	٢٧٤	تعريف التحذير
	وبيان ما يحذف لأجل هذه	٢٧٤	أنواعه، وحكم كل نوع
	الألف	٢٧٥	تحذير المتكلم نفسه شاذ،
٢٦٠	يضبط ما قبل ألف النذبة		وتحذير الغائب أشد
	بالفتح إلا إن أوهم	٢٧٦	الإغراء: معناه، وحكمه
٢٦١	تجوز زيادة هاء بعد ألف		أسماء الأفعال والأصوات
	النذبة عند الوقف، وزيدت	٢٧٧	معنى كون اللفظ اسم فعل
	الهاء في الوصل شذوذاً	٢٧٨	من أسماء الأفعال ما هو
	الترخيم		ظرف أو جار ومجرور في
٢٦٣	تعريف الترخيم		الأصل، ومنها ما يكون
٢٦٥	بيان ما يجوز ترخيمه، وما لا		مصدراً
	يجوز	٢٧٩	يثبت لاسم الفعل ما ثبت
٢٦٦	يحذف مع الآخر للتخيم ما		للفعل الذي ينوب هو عنه
	اتصل بالآخر بشروط	٢٨٠	المنون من أسماء الأفعال
٢٦٧	ترخيم المركب، وترخيم		نكرة، وما لم ينون معرفة
	الجملة	٢٨١	النوعان مبنيان
٢٦٨	يجوز في الاسم المرخم	٢٨١	أسماء الأصوات
	لغتان، وقد تتعين واحدة		نونا التوكيد
٢٧٠	ترخيم غير المنادى للضرورة	٢٨٣	النونان، وما يؤكد بهما من
	الاختصاص		الأفعال وما لا يؤكد، وحكم
٢٧٢	الاختصاص يشبه النداء		الفعل الذي يؤكد بهما
	لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه	٢٨٧	أحكام اتصال الفعل المسند
٢٧٣	مثال الاختصاص		إلى الضمائر بالنونين،
			صحيحاً كان أو معطلاً

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٠٣ العلمية والتأنيث		٢٨٩ لا تقع النون الخفيفة بعد الألف	
٣٠٤ العلمية والعجمة		٢٩٠ تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد	
٣٠٥ العلمية ووزن الفعل		٢٩١ تحذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن	
٣٠٦ حكم العلمية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة		٢٩٢ تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة	
٣٠٨ العلم المؤنث الموازن لقطام، وحكمه، واختلاف لغات العرب فيه		ما لا ينصرف	
٣٠٩ يصرف المنوع من الصرف، ويمنع المصروف للضرورة		٢٩٣ ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف، وعلامة المنصرف	
إعراب الفعل		٢٩٤ سبب منع الاسم من الصرف	
٣١٤ يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم		٢٩٤ ألف التأنيث تمنع صرف الاسم	
٣١٤ من نواصب المضارع لن أو ان		٢٩٥ الوصفية وزيادة الألف والنون	
٣١٦ بعض العرب يهمل أن، حملاً على «ما» المصدرية		٢٩٦ الوصفية ووزن الفعل	
٣١٧ من نواصب المضارع إذن بشروط		٢٩٧ الوصفية العارضة لا تأثير لها، وبعضهم يعتبرها	
٣١٨ تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو		٢٩٨ الوصفية والعدل	
٣٢٠ تنصب مضمرة بعد حتى		٣٠٠ صيغة منتهى الجموع	
٣٢١ وتنصب مضمرة بعد الفاء في جواب واحد من ثمانية أشياء		٣٠٢ العلمية والتركيب المزجي	
٣٢٤ وأو المعية كالفاء فيها ذكر		٣٠٢ العلمية وزيادة الألف والنون،	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٤٥ إذا عطف مضارع بإفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه		٣٢٧ إذا سقطت الإفاء بعد غير النفي جزم المضارع	
٣٤٧ إذا توسط المضارع المقرون بالإفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان		٣٢٨ شرط الجزم بعد النهي أن تضع إن ولا بين النهي والمضارع	
٣٤٨ يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل		٣٢٩ إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه نصب بأن مذكورة أو محذوفة	
٣٤٨ إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما		٣٣٣ يشذ نصب المضارع بأن محذوفة في غير المواضع المذكورة	
٣٤٩ يترجح الشرط إذا تقدمها مبتدأ، وقد يترجح وإن لم يسبقها ذو خبر		عوامل الجزم	
فصل في لو		٣٣٥ الأدوات الجازمة ضربان والاستشهاد لكل أداة منها	
٣٥٣ تستعمل «لو» استعمالين»		٣٣٩ الأدوات التي تقتضي فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين	
٣٥٥ تختص لو الشرطية بالفعل إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضي		٣٤٢ إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعاً	
أما، ولولا، ولوما		٣٤٤ إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بالإفاء	
٣٥٨ «أما» حرف شرط وتفصيل، ويجب اقتران تالي تاليها بالإفاء وقد تحذف هذه الإفاء في الضرورة		٣٤٥ إذا الفجائية تقوم مقام الإفاء	
٣٦٠ للولا ولوما استعمالان			
٣٦١ قد يلي أداة اسم التحضيض اسم معمول لفعل محذوف			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الحكاية		الإخبار بالذي والألف واللام	
٣٨٩ الحكاية، بأي، وبمن		٣٦٥ هذا الباب يتصد به التمرين	
التأنيث		٣٦٦ الطريق الى هذا التدريب	
٣٩٣ علامة التأنيث التاء، أو		٣٦٧ إذا كان الاسم المراد الإخبار	
الألف مقصورة أو ممدودة		عنه مثنى فإنه يجب تثنية	
٣٩٣ بم تستدل على تأنيث ما لا		الموصول، وإذا كان مجموعاً	
علامة فيه؟		وجب جمع الموصول	
٣٩٤ صيغ يستوي فيها المذكر		٣٦٨ يشترط في الاسم الذي يراد	
والمؤنث		الإخبار عنه أربعة شروط	
٣٩٦ ألف التأنيث مقصورة أو		٣٦٩ لا يجز الإخبار بالألف	
ممدودة وأوزان المقصورة		واللام إلا عن اسم في جملة	
المشهورة		فعلية	
٣٩٨ الأوزان المشهورة للألف		٣٧٠ إذا رفعت ضلة أل ضميراً	
الممدودة		عائداً على غير أل ووجب فصله	
المقصور والممدود		العدد	
٤٠١ ضابط المقصور والممدود،		٣٧٢ الثلاثة والعشرة وما بينهما،	
وأنواعها وضابط القياسي		وتمييزها	
منها		٣٧٤ تمييز العدد المركب	
٤٠٢ السماعي من المقصور		٣٧٧ تمييز العدد المفرد، والمعطوف	
والممدود		٣٧٨ إضافة العدد المركب الى غير	
٤٠٢ يجوز قصر الممدود للضرورة		مميزه	
إجماعاً، واختلفوا في جواز مد		٣٧٩ صياغة فاعل من العدد على	
المقصور للضرورة		وجوه كم، وكأي، وكذا	
كيفية تثنية		٣٨٥ «كم» الاستفهامية	
المقصور والممدود		٣٨٦ «كم» الخبرية	
٤٠٧ متى تقلب ألف المقصور ياء؟		٣٨٧ «كم» بنوعها لها الصدارة	
ومتى تقلب واو؟			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٤٤٥ إذا كان ثاني الاسم حرف		٤٠٨ همزة الممدود على أربعة	
لين رد إلى أصله عند التصغير		أنواع، وحكم كل نوع منها	
٤٤٦ تصغير ما حذف منه شيء		عند التثنية	
٤٤٧ تصغير الترخيم		٤١٠ جمع المنقوص والمقصور جمع	
٤٤٨ تصغير الاسم الثلاثي المؤنث		مذكر سالماً	
بلا تاء		٤١١ متى تتبع عين الاسم لفائه	
٤٤٨ صغروا بعض المبنيات		عند جمعه جمع مؤنث سالماً	
شدوذاً		٤١٣ متى لا يجوز إتباع عين الاسم	
النسب		لفائه في جمع المؤنث؟	
٤٥٠ علامة النسب ياء مشددة		جمع التكسير	
تحذف للنسب الياء المشددة في		٤١٥ أبنية جموع القلة، وما تكون	
آخر المنسوب إليه، إذا سبقها		جمعاً له	
ثلاثة أحرف		٤١٩ أبنية جموع الكثرة وما تكون	
٤٥١ النسب إلى ما آخره ألف		جمعاً له	
٤٥٢ النسب إلى المنقوص		التصغير	
٤٥٤ النسب إلى ما آخره ياء		٤٣٨ ما يعمل في كل اسم يراد	
مشددة مسبوقه بحرف واحد		تصغيره وأمثلة التصغير	
٤٥٥ النسب إلى ما آخره علامة		٤٣٩ يتوصل الى التصغير بما	
تثنية أو جمع		يتوصل به الى التكسير على	
٤٥٥ النسب إلى نحو طيب		صيغة منتهى الجموع	
٤٥٦ النسب الى فعيلة وفعيلة		٤٤٠ يجوز تعويض ياء قبل الطرف	
٤٥٨ النسب إلى الممدود		عما حذف من الاسم	
٤٥٩ النسب إلى المركب بأنواعه		٤٤١ المواضع التي يجب فيها فتح	
٤٦٠ النسب إلى محذوف اللام		ما بعد ياء التصغير	
٤٦١ النسب إلى ما وضع على		٤٤٣ أشياء لا يعتد بها في التصغير	
حرفين		٤٤٤ تصغير الاسم المختوم بألف	
٤٦٢ النسب إلى محذوف الفاء		التأنيث	



الموضوع	ص	الموضوع	ص
٤٩٩ لا يحكم بالزيادة التي تحيء		٤٦٣ النسب الى الجمع	
على غير وجهها إلا بحجة		٤٦٤ يستغنى عن ياء النسب	
وثبت		بحيء الاسم على بعض	
٥٠٠ همزة الوصل		الصيغ	
الإبدال		٤٦٧ الوقف	
٥٠٣ ذكر الحروف التي تبدل من		٤٧٨ الإمالة	
غيرها إبدالاً شائعاً		التصريف	
٥٠٤ المواضع التي تبدل فيها الواو		٤٨٥ معنى التصريف	
والياء		٤٨٥ لا يدخل التصريف ما وضع	
٥٠٦ المواضع التي تبدل فيها		على أقل من ثلاثة ولا يدخل	
الهمزة حرف علة		الحروف وشبهها	
٥٠٨ المواضع التي تبدل فيها الألف ياء		٤٨٦ الاسم ضربان: مجرد،	
٥١١ متى تقلب الألف والواو ياء؟		ومزيد فيه، وبيان كل منهما	
٥١٤ متى تقلب الياء واو؟		٤٨٦ أوزان الاسم الثلاثي	
٥٢٠ متى تقلب الواو والياء ألفاً؟		٤٨٧ الفعل ضربان: مجرد، ومزيد	
٥٢٢ لا يتوالى إعلالان في كلمة		فيه، وأوزان المجرد ثلاثياً أو	
٥٢٣ متى تبدل النون ميماً؟		رباعياً	
٥٢٥ الإعلال بالنقل، ومواضعه		٤٨٩ أوزان الاسم الرباعي	
٥٢٨ اسم المفعول من معتل العين		والخماسي	
٥٣٠ اسم المفعول من معتل اللام		٤٩٢ ضابط الحرف الأصلي	
٥٣٣ إبدال حرف اللين تاء		والحرف الزائد	
٥٣٤ إبدال التاء طاء		٤٩٢ الميزان	
٥٣٤ حذف الواو من المثال الواوي		٤٩٥ مواضع زيادة الألف	
٥٣٦ حذف أحد المثليين		٤٩٥ مواضع زيادة الياء والواو	
الإدغام		٤٩٦ مواضع زيادة الهمزة والميم	
٥٣٨ ما لا يجوز إدغام المثليين فيه،		٤٩٧ مواضع زيادة النون	
وما يجوز		٤٩٨ مواضع زيادة التاء، والهاء	

ص	الموضوع	ص	ص
٥٤٠	ما يجوز فيه الإدغام والفلک	٥٩١	الفصل السادس: في
٥٤٢	متى يجب الفک؟	الناقص وأحكامه	
٥٤٤	خاتمة الناظم	٥٩٨	الفصل السابع: في اللفيف
٥٤٥	خاتمة محقق الكتاب وشارح	المفروق، وأحكامه	
	الشواهد	٦٠١	الفصل الثامن: في اللفيف
	التكملة الموضوعية في تصريف	المقرون. وأحكامه	
	الأفعال	٦٠٥	الباب الثالث: في اشتقاق
٥٤٧	تكملة في تصريف الأفعال	صيغتي المضارع والأمر، وفيه	
٥٤٩	الباب الأول: في المجرد	فصلان.	
	والزید، وفيه ثلاثة فصول	٦٠٥	الفصل الأول: في أحكام
٥٤٩	الفصل الأول: في أوزانها	عامة	
٥٥٢	الفصل الثاني: في معاني	٦٠٧	الفصل الثاني: في أحكام
	الأبنية	تخص بعض أنواع الفعل	
٥٥٦	الفصل الثالث: في وجوه	٦١٠	الباب الرابع: في وجوه
	مضارع الفعل الثلاثي	تصرف الأفعال مع الضمائر	
٥٦٠	الباب الثاني: في الصحيح	٦١١	الباب الخامس: في تقسيم
	والمعتل وأقسامهما، وفيه ثمانية	الفعل الى مؤكد وغير مؤكد،	
	فصول	وفيه فصلان	
٥٦١	الفصل الأول: في السالم	٦١١	الفصل الأول: في بيان ما يجب
	وأحكامه	توكيده منه، وما يجوز توكيده،	
٥٦٣	الفصل الثاني: في المضعف	وما لا يجوز توكيده	
	وأحكامه	٦١٤	الفصل الثاني: في أحكام
٥٦٩	الفصل الثالث: في المهموز	آخر الفعل صحيحاً كان أو	
	وأحكامه	معتلاً عند توكيده بإحدى نوني	
٥٧٤	الفصل الرابع: في المثال	التوكيد	
	وأحكامه		
٥٧٩	الفصل الخامس: في		
	الأجوف وأحكامه		

تمت الفهرس، والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه